بسم الله الرحمن الرحيم

الجَامِعَةُ الإسلامِيَّةُ – غَزَّة
عَمادَةُ الدِّراسَاتِ العُليَا
كُلِّيَّةُ الآدَاب
قِسمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّة

آرَاءُ الكِسَائيِّ عِنْدَ شُرَّاحِ أَلْفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجْرِي

إعداد الطالب /

نهاد عبد الفتاح فريح بدرية

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور /

محمود محمد العامودي

قُدِّمَتْ هذه الرِّسَالةُ استِكمَالاً لِمُتَطَلَّبَاتِ الحُصولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِستير في النَّحوِ والصَّرفِ

(الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّة)

١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م

Abstract

This study is concerned of opinion study of Imam Al Kessa'e who's considered to be the leader of Al Koofa school of Arabic grammar.

This study contains the opinion of Al Kessa'e on those who explained Al Fiyat Ibn Malik I the 8th Hijra century.

It is divided into the introduction, forward, and three sections followed by appendices. In the forward, the study reviews the life of the two great scholars Ali Bin Hamza Al Kessa'e (189H.), and Mohammed Bin Malik (672H.), of the famous Al Alfiya. The first section focuses on the explainers of the Al Fiya in terms of their lives, works, and their approaches. The second section explains Al Kessa'e opinions of grammar in comparison with other scholars of grammar. In the third section, the researcher dealt with Al Kessae'es derivational opinions in comparison with other scholars of grammar. The appendices contains the opinion of Al Kessa'e concerning the Quranic readings (recitation) and his revelation of the Arabs. At the end comes the results and recommendations. The study concludes with the referces and bibliography.

ملخص:

يَتَنَاوَلُ هذا البَحثُ دِرَاسَةً لأرَاءِ الإمَامِ الكِسَائيِّ، إمَامُ مَدرسَةِ الكوفَةِ وزَعيمُها في عِلمِ العَربِيَّةِ، ويَتَضَمَّنُ آرَاءَ الكِسَائيِّ عِندَ شُرَّاحِ ألفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجري مِمَّن وقَفتُ علَى شروحِهم؛ لأنَّ ألفِيَّةَ ابنِ مَالِك حَازَتْ عَلَى شُروحٍ كَثيرة، منهَا ما هو مَطبوعٌ وهو قليلٌ، ومِنهَا ما هو مَخطوطٌ وهو كَثيرٌ.

وقد قَسَّمتُ البَحثَ إلى مُقَدِّمَةٍ وتَمهيدٍ وثلاثَةِ فصولٍ مَتبوعَة بالمَلاحِقِ، حَيثُ تَناولتُ في التَّمهيدِ تَرجَمَةً للعَلَمَينِ الكَبيرَين: الأوَّلُ: علي بن حمزة الكِسَائيِّ (ت١٨٩هـ) أحدُ القُرَّاءِ السَّبعَةِ المَشهورين، والثَّاني: محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) صاحبُ الألفِيَّةِ المَشهورة في النَّحوِ والتَّصريف، وفي الفَصلِ الأوَّلِ تناولتُ شُرَّاحَ ألفِيَّةِ ابنِ مَالِك ـ مَوضُوعُ الدِّرَاسَةِ ـ مِن حَيثُ حَياتِهِم وشُروحِهِم ومَنَاهِجِهم، وفي الفَصلِ الثَّاني تَناولتُ آراءَ الكِسَائيِّ النَّحويَّةِ عِندَ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ مع دِراسَةِ مُوازَنَةٍ لأرَاءِ النُّحَاةِ الأعلامِ مِن المَدرَسَتَينِ البَصريَّة والكوفِيَّةِ، وفي الفَصلِ الثَّالِثِ تناولتُ آرَاءَ الكِسَائيِّ الصَّرفِيَّةِ عِندَ شُرَّاحِ ألفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجري مَع دِرَاسَةِ مُوازَنَةٍ لأرَاءِ الكِسَائيِّ أيضاً، وفي المَلاحِقِ تَناولتُ آرَاءَ الكِسَائيِّ في قِراءتِه القُرآنِيَّةِ وهي إحدَى القِراءاتِ السَّبعِ المَشهورَةِ، والرِّوَايَةِ عَن العَربِ ونَقلِه للُّغَة، ثمَّ كانت النَّتائِجُ والتَّوصِيات للبَاحثِ، وخَتَمتُ البَحثَ بذِكرِ المَصادِرَ والمَراجِعَ التي استَعَنتُ بها علَى إتمَامِ هذا البَحثِ.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة٥٨/١١)

صدق الله العظيم

أيــا مَــن لَـيسَ لِــي مِنــهُ مُجــيرُ ... بِعَفــوِكَ مِــن عَــذابِكَ أستَجــيرُ

أنَــا العَبــدُ المُقِــرُّ بِكُــلِّ ذَنــــبٍ ... وأنــتَ السَّــيِّدُ المَــولَى الغَفــورُ

فــإنْ عَــذَّبتَنِي فَبِســوءِ فِعــلِي ... وإنْ تَغفِــرْ فأنــتَ بِــه جَـديــرُ

أفِــرُّ إليــكَ مِنــــكَ وأيــــنَ إلا؟ ... إليــكَ يَفِــرُّ مِنــكَ المُستَجــيــرُ

أبو نواس

[ديوان أبي نواس ـ ٣٤٦]

الإهداء

إلى أمي الغالية . . . رمز الحنان

إلى أبي الحبيب . . . رمز العطاء

إلى زوجتي وأبنائي محمد وندى . . . رمز السعادة والهناء

إلى إخوتي وأخواتي جميعاً . . . رمز المحبة والضياء

إلى الرموز الأوفياء

الذين ما زالوا عَلَى النَّهجِ . . . وما بدّلوا

أهدي هذا الجهدَ المتواضع

شُكرٌ وامتِنانٌ

﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ (لقمان ١٤/٣١)

التِزاماً مِنِّي بِنَصِّ هذه الآيةِ القُرآنيَّةِ الكَريمَةِ

فإنَّنِي أتَقَدَّمُ بِجَزيلِ الشُّكرِ، وعَظيمِ الامتِنان للهِ تبارَك وتعالى الذي خَلَقَني وهَداني، ووَهَبَني مِن نِعَمِه العظيمة، وآلائِه الجَسيمَة، فله الحَمدُ وله الشُّكرُ، وله المِنَّةُ والفَضلُ كُلُّه.

وأعطِفُ شُكري وامتِناني، وتقديري واعتِزازي إلى والدَيَّ الحَبيبَين، اللَّذَيْنِ كانا السَّببَ في وُجودي، فَمَهما قُلتُ وفَعَلتُ، وقَدَّمَتُ وأعطَيتُ، فَلَن أستطيعَ أنْ أُوفِيَهُما حَقَّهُما، لكنَّ عزائي أنَّني ألتَمِسُ رِضاهُما عَنِّي في هذهِ الحَياةِ الدُّنيا، داعِياً المَولى تَبارَكَ وتَعالى أنْ يُنْعِمَ عَلَيهِما بالصِّحَّةِ والعافِيَة، وطولِ العُمرِ، وحُسنِ الخاتِمَة.

شكرٌ وتقديرٌ

"من لا يشكرِ النّاس لا يشكرِ الله"

انطلاقاً مِن الهَدي النَّبويِّ الشَّريفِ

فإنَّني أتَقَدَّمُ بعظيمِ الشُّكرِ والتَّقدير، وبالِغِ الوِدادِ والوفاءِ إلى مُشرفي الفاضل وأستاذي الكبير قَامَةً وقِيمَةً، الأستاذ الدكتور/ محمود محمد العامودي، أستاذُ النَّحو والصَّرفِ في الجامِعَةِ الإسلامِيَّةِ بِغزَّةَ، وعَميدُ كلية الآدابِ السَّابقِ فيها، الذي أسبَلَ عَلَيَّ مِن عِلمِه الكثير، وكانَ سَنَداً وعَوناً لإنجازِ هذا العَمَلِ، منذ أنْ كانَ فِكرَةً ثمَّ خُطَّةً حَتَّى استَوى عَلَى سوقِه، وكانَ لي حَظٌّ وَافِرٌ مِن أخلاقِه الحَميدَة، وفَتَحَ لِيَ قَلبَه وعَقلَه ومَكتَبَه، وأمَدَّني بِكُلِّ ما احتَجْتُ مِن الكُتُبِ والمَراجِعِ مِن مَكتَبَتِه الزَّاخِرةِ والغَنِيَّةِ بأمَّهاتِ الكُتُبِ ونَوادِرِها

فَلَهُ مِنِّي كُلُّ الحُبِّ والوَفَاءِ.

الباحث

وِدَادٌ وانتِمَاءٌ

بعد هذه الرِّحلةِ المُمتِعةِ والشَّاقَّةِ ـ رِحلةُ الدِّراسةِ والبَحثِ ـ التي استَمرَّت قرابَةَ سِتَّة أعوامٍ في
مَرحَلَتَي البكالوريوس والماجستير في رِحابِ الجامعةِ الإسلامية بِغزَّة
صرحُ العِلمِ ومنارَةُ العلماءِ، القلعةُ الشَّامِخةُ التي أعتَزُّ بالانتِماءِ والانتِساب إليها
وبَعدَ أنْ ارتَشَفتُ الجَواهِرَ والدُّرَرَ مِن ألسِنَةِ علمائها الكِبارِ وأفواهِهِم
فإنَّي أجِدُ نَفسي أتنَسَّمُ عَبيرَ قَولِ الإمامِ الشَّافِعيِّ ـ رحِمَه الله ـ
الحُرُّ مَن رَاعَى وِدَادَ لَحظة، أو انتَمَى لِمَن أفَادَه لَفظَة
فلقد تَرَبَّينا عَلَى أيدِي أساتِذَةٍ كِرامٍ في عِلمِهم وأخلاقِهم، أُمَناءَ في حَملِ رِسالَتِهم العِلمِيَّة، حَريصينَ
كُلَّ الحِرصِ عَلَى تربيةِ الجيلِ وغَرسِ المَفاهيمِ والقِيَمِ والأخلاقِ؛ لِيُسَلِّموا الرَّايَةَ لهم
إلى كُلِّ هؤلاءِ ... وِدَادِي وحُبِّي...
لقد عَلَّمَتنَا الجامِعَةُ الإسلامِيَّةُ الغَرَّاء جُملَةً مِن الأخلاقِ والقِيَم، ومواكَبةِ الحضارَةِ والتَّقَدُّمِ بالعِلمِ؛
لبِناءِ الجيلِ المُؤمِنِ القادرِ عَلَى حَملِ أمانةِ العِلمِ والنَّهضةِ والإبداعِ والرُّقي في كلِّ مجالات الحياة
وأمَدَّتنا بالفكرِ المُستنير، والعقيدةِ الصحيحة، والإسلامِ الوَسَطي المُعتَدِل
إلى هذه المُؤسَّسَةِ العِلمِيَّةِ والصرحِ العظيمِ
إليك يا جامِعَتي ... أنتَمِي...

حَقٌّ وعِرفان

﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (إبراهيم ١٤/٧)

إنَّه لَمِن واجِبي أن أشكُرَ أصحابَ الفَضلِ، وأساتِذَةَ العِلمِ، فإنَّني أتَقَدَّمُ بِجَزيلِ الشُّكرِ والتَّقدير لأستاذي الفاضِل، الأستاذ الدكتور / محمود محمد العامودي، الذي أشرَفَ عَلَى رِسالَتي، فَكانَ لَهُ بالِغُ الفَضلِ، وكَبيرُ الأثرِ في إنجازِ هذا البَحثِ.

كَما أتَقَدَّمُ بالشُّكرِ والتَّقدير إلى عَميدِ كُلِّيَّةِ الآدابِ بالجامِعَةِ الإسلامِيَّةِ فضيلة الدكتور / وليد عامر، والشُّكرُ مَوصولٌ أيضاً إلى عَميدِ الدِّراساتِ العُليا الأستاذ الدكتور / فؤاد العاجز، على جُهودِهِما المَبذولَة في خِدمَة مَسيرَةِ البَحثِ العِلمِيِّ ودَعمِها.

كَما أتَقَدَّمُ بالشُّكرِ والعِرفانِ للمُشْرِفَينِ الفاضِلَينِ / الأستاذ الدكتور كَرَم محمد زرَندَح، أستاذُ اللُّغَوِيَّاتِ في قِسمِ اللُّغَةِ العَربيَّةِ في الجامِعَةِ الإسلامِيَّةِ، وعَميدُ كُلِّيَّةِ الآدابِ الأسبَقِ فيها، والدكتور إبراهِيم أحمد شيخ العيد، رئيسُ قِسمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ في جامِعَةِ الأقصَى بِغَزَّةَ، علَى جُهودِهِما في قِرَاءةِ هذه الرِّسالَةِ العِلمِيَّةِ، وإثرَائها مِن فَيضِ خِبرَتِهِم، فَحَفِظَهُما اللهُ ورَعاهُما.

كَما أتَقَدَّمُ بِعظيمِ امتِناني وخالِصِ شُكري وعِرفاني لأَساتِذتي في الجامِعَةِ الإسلامِيَّةِ، الذينَ دَرَستُ عَلَى أيديهم مَساقات الماجستير في قِسمِ اللُّغةِ العَرَبِيَّةِ، وأخُصُّ مِنهم:

الأستاذ الدكتور نبيل أبو علي، والأستاذ الدكتور يوسف رِزقة، والأستاذ الدكتور محمد علوان، والأستاذ الدكتور فوزي أبو فيَّاض، والأستاذ الدكتور كمال غنيم، والأستاذ الدكتور يوسف الكحلوت والأستاذ الدكتور محمد البِع، فَجَزاهُم اللهُ جَميعاً خَيرَ الجَزاءِ

ولا يَفوتُني أنْ أشكُرَ إخواني مُوَظَّفي مَكتَبَة الجامِعَة الإسلامِيَّة، عَلَى جُهودِهم المَبذولَة في خِدمَة طُلابِ العِلمِ، وتوفير سُبُلِ الراحة للباحثين، حفِظَهُم الله جميعاً ورَعاهُم.

كما يَطيبُ لي في هذا المَقامِ أن أتَوَجَّه بالعِرفان الجَميلِ، والشُّكرِ الجَزيل لزملائي جَميعاً دون استِثناء، وأخُصُّ مِنهم الأخ الحبيب / علي كمال أبو عون، حَفِظَهم الله جميعاً ورَعاهُم.

وخِتَامُ شُكري إلى رَفيقَةِ الدَّربِ، وصاحِبَةِ الفَضلِ، لِما بَذَلَتْ مِن جُهودٍ مَشكورة، في طِباعَةِ أجزاءٍ مِن هذه الرِّسالة، فكانَت نِعْمَ الزَّوجُ الصَّالِح، وفي حَقِّها أقول:

والمِسكُ للأحبَابِ، مَا كُنتُ ناسِياً ... هذا الوَفَاءَ لأمِّ محمد فاشهدوا

فَلَرُبَّمَا يَوماً قَسَوتُ فَسَامِحي ... وتَذَكَّري الأحبَابَ يَومَ تَعَاهَدوا

والأجرُ بالصَّبرِ الذي أبدَيتِه ... رَبِّي يُضَاعِفُه فإنِّي أجحَدُ

المقدمة:

الحَمدُ للهِ الذي بِنِعمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَات، وبِفَضلِه تَتعاظَمُ النِّعَم، وبِعَظَمَتِهِ تُزالُ النِّقَم، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى قائدِ خَيرِ الأُمَم، وقائِلِ خَيرِ الحِكَم، مُحمدٌ بنُ عبد الله عليه أفضَلُ الصَّلاةِ وأتَمُّ النِّعَم، أرسَلَهُ رَبُّه بالنُّورِ والهُدَى رَحمَةً للعالَمين، فكانَ السِّراجَ المُنير، والبَشيرَ النَّذير، وعَلَى آلِهِ وصَحبِهِ أجمعين، ومَن سارَ عَلَى دَربِه إلى يَومِ الدِّينِ، أمَّا بَعد:

فإنَّ العِلمَ زَخَّارٌ، لا يُدرَكُ له مِن قَرار، وطَودٌ شَامِخٌ لا يُسلَكُ إلى قُنَّتِه ولا يُصارُ، مَن أرادَ السَّبيلَ إلى استِقصائهِ لم يَبْلُغْ إلى ذلك وُصولاً، ومَن رامَ الوصولَ إلى إحصائِه لم يَجِدْ إلى ذلك سَبِيلاً، كيفَ وقد قَالَ اللهُ تَعَالَى مُخَاطِباً لِخَلقِه: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ (الإسراء١٧/٨٥).

الحَمدُ لله الذي شرَّفَنا لِخدمةِ دينِه، والدِّفاعِ عن سنَّةِ نَبيهِ بِتعَلُّمِ أصولِ هذه اللُّغة، وتَتَبُّعِ يَنابيعها، وسَبرِ أغوارها، وحِفْظِ هذه الجَوهرةِ مِن اللَّحنِ والتَّخليط؛ فإنَّ اللهَ تعالى شَرَّفَ هذه اللغةَ بأنْ جَعَلَهَا لِسانَ كِتابِهِ الحكيم، فَنَالتْ بِذلك مَكَانَةً وحِفظاً من الله ـ ﷻ ـ بِحِفظِه لِكِتَابِه الكريم، وقد تَكَفَّلَ اللهُ بِحفظِ هذهِ اللُّغةِ مِن الضَّياعِ والاندِثارِ، ومِن التَّلفِ والذوبان، لقولِه تَعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلنَا الذِّكرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾ (الحجر١٥/٩)، وأسألُ اللهَ تعالى أن يُلهِمَني التَّوفيقَ والسَّدادَ في القولِ والعملِ، وأنْ يُسَخِّرَ لي خَيرَ مُعينٍ، إنَّه وليُّ ذلك ومَولاه.

وقد بَدَأتُ البَحثَ بِمُقَدمَةٍ وتَمهيدٍ، أشَرتُ في المُقدِّمَةِ إلى أهميَّةِ البَحثِ وسَبَبِ اختيارِ موضوعِ البَحثِ وأهدافِه، ثم ذَكَرتُ الصعوباتِ التي واجَهَتني أثناءَ قيامي بِكِتابَةِ هذا البَحثِ ثم ذَكرتُ الدِّراسَاتِ السَّابِقَةِ، ومَنهجَ البَحثِ، والخُطُواتِ التي اتَّبعتُها في دِراسَةِ المَسائلِ النَّحويَّةِ والصَّرفِيَّةِ للكِسائيِّ عِندَ شُرَّاحِ ألفيَّةِ ابنِ مالِك في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجري مِمَّنْ وَقَفتُ عَلَى شُروحِهم، وفي التَّمهيدِ تَرجَمتُ للعَلَمَيْنِ الكَبيرَيْن الأوَّل: الإمامُ عَلي بنِ حمزة الكِسَائيِّ، أحدُ القُرَّاءِ السَّبعةِ المشهورين، والثَّاني: الإمامُ محمد بنِ عبد الله بنِ مالك الجيَّاني الأندلسي صاحبُ الألفِيَّةِ المشهورة في النَّحوِ والتَّصريفِ، ثم قَسَّمتُ البَحثَ إلى ثَلاثَةِ فُصولٍ، حَيثُ تَناوَلتُ في الفَصلِ الأوَّلِ: شُرَّاحَ الألفِيَّةِ مِن حَيثُ حَياتِهم ومَناهِجِهم وشُروحِهم، ثم انتَقَلتُ إلى الفَصلِ الثاني: الذي تَناوَلتُ فيه آراءَ الكِسائيِّ النَّحويَّةِ عِندَ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجري مَع دِراسَةِ مَوازَنَةٍ لأراءِ الكِسائيِّ مع آراءِ النُّحاة، وبيانِ مَوقِفِ النُّحاةِ الأعلام، وخَاصَّةً كبارَ عُلماءِ البَصرةِ والكوفةِ مِن تلكَ الآراءِ، ثم تَناوَلتُ في الفَصلِ الثالث: آراءَ الكِسائيِّ الصَّرفيَّةِ عِندَ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجري مَع دِراسَةِ مُوازَنَةٍ لأراءِ الكِسائيِّ الصَّرفيَّةِ أيضاً، وكُلُّ هذه الآراءِ استَخرَجتُها مِن كُتبِ النُّحاةِ المُختَلفةِ وشُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجري مِمَّن وَقَفتُ عَلَى شُروحِهم وعَثَرتُ عَليها بِفضلِ اللهِ تَعالَى، ولا يَفوتُني أنْ أشيرَ إلى أنَّني استَعَنتُ بِشَرحِ ابنِ النَّاظِم محمد بدر الدين الذي عاشَ في القرن السَّابعِ الهِجري وذلك لِعدَّةِ أسباب منها: إنَّه يُعَدُّ مِن أوائلِ الذينَ شَرحُوا ألفيَّةَ والدِه، ولأنَّه ابنُ النَّاظِم وصلتُه بالنَّاظِمِ صِلَةُ قَرابةٍ ورَحِمٍ، حَيثُ إنَّه يُعَدُّ شارحاً لمنظومَةِ والدِه،

ولأنَّ مُعظمَ الشُّراحِ أفادوا مِن شَرحهِ حيث عُدَّ النّواةَ الأولَى لشَرحِ الألفِيَّةِ، والمَرجعَ الهام لِكُلِّ العُلماءِ الذينَ جاؤوا بَعدَه عَلَى مَرِّ العصور، والشروحُ التي وَقَفتُ عَليها وكانَتْ مَجالَ الدِّراسَةِ هي:

١. شرح ألفية ابن مالك لابن النَّاظِم (ت٦٨٦هـ) .
٢. منهج السالك في الكلام عَلَى ألفية ابن مالك لأبي حيان (ت٧٤٥هـ).
٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت٧٤٩هـ).
٤. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي (ت٧٤٩هـ).
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت٧٦١هـ).
٦. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قَيِّم الجوزية (ت٧٦٧هـ).
٧. شرح ابن عقيل عَلَى ألفية ابن مالك (ت٧٦٩هـ).
٨. شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي ابن جابر الهواري (ت٧٨٠هـ).
٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت٧٩٠هـ).

ثم كانَ في المَلاحِقِ ما تَمَّ رَصدُه مِن آراءٍ غَيرِ نَحويَّةٍ للكِسائيِّ وقَسَّمتُها إلى نَوعَينِ: الأوَّلُ: ما تَعَلَّق بِقَراءتِهِ القُرآنِيَّةِ، والثَّاني: ما تَعَلَّقَ بِنَقلِ الكِسائيِّ لِلُّغَةِ والرِّوايةِ عن العرب، فالأُولَى كاستشهادِ الشُّراحِ بقراءتِه المَشهورة وهي إحدى القراءاتِ السَّبعِ، كأنْ يَقولُ الشَّارحُ: كقراءةِ الكِسائيِّ، أو وقَرأ الكِسائيُّ، والثانِيَّة: مَا رَواهُ الكِسائيُّ عَن العَربِ مِنْ شِعْرٍ أو نَثر، ثُمَّ كانَتْ الخاتِمَةُ التي تَضَمَّنَتْ النَّتائجَ التي تَوصَّلتُ إليها، وأذكُرُ مِنهَا: إنَّ الكِسائيَّ يُعَدُّ إمَامَ مَدرَسةِ الكوفَةِ ومُؤسِّسَها وزَعيمَها، رَغمَ تَصنيفِه في كُتبِ التَّراجمِ والطَّبقات أنَّه مِن الطَّبقةِ الثَّانيةِ في مَدرسَة الكوفَةِ بَعدَ أبي جَعفر الرؤاسي (ت١٧٥هـ)، ومُعاذ بنِ مسلم الهَرَّاء (ت١٨٧هـ)، وهُما أصحابُ الطَّبَقَةِ الأُولَى مِن الكوفِيِّينَ، وهُو صاحِبُ إحدَى القِراءَاتِ القُرآنِيَّةِ السَّبعِ المَشهورَةِ التي نُقِلَت إلينا بالتَّواتُر، ومِن الجَديرِ ذِكرُه أنَّ الكِسائيَّ انتَسَبَ إلى بَني أسَد بالوَلاءِ، وهو أعجَمِيٌّ كَما عَلِمنَا، وقَد جَرى ذلك عَلَى عادَةِ الأعاجِمِ الوافِدينَ إلى بِلادِ العَرَبِ مِن الانتِسَابِ إلى القَبائلِ العَرَبِيَّةِ، وفيهم مِن العُلَماءِ خَلْقٌ كثيرٌ، حَقًّا لقد تَوَسَّعَ الإمامُ الكِسائيُّ في القِيَاسِ، فلم يقفْ به الأمرُ عَلَى أنْ يأخُذَ بالمُستَعمَلِ الشَّائعِ عِندَ الأعرابِ الفُصَحاء، بل مَدَّهُ لِيَشمَلَ ما يَنطِقُ به العَرَبُ المُتحَضِّرونَ مِمَّن يُمكِنُ أنْ يكونَ قد دَخَلَ اللَّحنُ على ألسِنَتِهِم في رأيِ البَصريين، فَشَمِلَ قِياسُه الشَّاذَّ النَّادِرَ مِن لُغاتِ العربِ مِمَّا لم يَقبلْ بِه سيبويه والخليل، وكانَ الكِسائيُّ يَرى أنَّ النَّحوَ ضَربٌ مِن القِيَاسِ بِكُلِّ ما فيه مِن عِلَلٍ وحُجَجٍ، وأنشَدَ:

إنَّمـــا النَّحـــوُ قِيَـــاسٌ يُتَّبَـــع وبـــه فـــي كُـــلِّ أمـــرٍ يُنتَفَـــع

لم يَأتِ هذا التَوَسُّعُ الذي ذَكَرناهُ عِندَ الإمامِ الكِسائيِّ اعتِبَاطاً، ولكِنَّه جاءَ لِهَدَفٍ سامٍ، وغايةٍ عظيمةٍ، وهو أنَّ الذي دَفَعَهُ إلى هذا التَوَسُّعِ هو أنَّه كانَ مِن القُرَّاءِ للذِّكرِ الحَكيمِ، وكانَتْ تَجري

في قِراءاتِه حُروفٌ تَشِذُّ على قَواعِدِ النَّحوِ البصري، فَخَشِي أن يُظَنَّ بهذه الحروفِ أنَّها غَيرُ جائزةٍ، وأنَّها لا تَجرِي على العربيَّةِ السَّليمَةِ، ورُبَّما خشي اندِثارها، وهي جميعاً مَرويَّة عن الرسولِ ـ ﷺ ـ غيرَ أنَّ مِنها ما هو مُتواتِرٌ وهو القِراءاتُ السَّبع، ومِنها ما هو غَيرُ مُتواتِر وجميعُها صحيحة، فلا بُدَّ مِن الأخذِ بها والاستشهادِ بها أيضاً، وهذا ما دَفَعَ الإمامُ الكِسائيُّ إلى سَلكِ هذا المنهجِ في عِلمِ النَّحو، والخروجِ إلى هذه الصورةِ الجديدة.

إضافةً إلى تَوصِياتِ الباحِثِ، وبَعدَ ذلك ذَيَّلتُ في نِهايَةِ البَحثِ المَصادِرَ والمَراجِعَ التي استَعَنتُ بِها عَلَى إتمامِ هذا البَحثِ.

آمِلاً مِن اللهِ أنْ يَنفَعَ بِهذا البَحثِ طُلابَ العِلمِ ومُحِبِّيه، ولا أدَّعِي أنَّنِي أحَطتُ بالمَوضوعِ مِن كُلِّ جَوانِبِه، ولا أنَّني بَلَغْتُ به الكَمالَ، ولكِنِّي أعتَقِدُ أنَّنِي قد قُمتُ بِشيءٍ مِن واجِبي واللهُ المُستعان.

وأحسَبُ أنَّ ذَوي العِلمِ والقَدَمِ الرَّاسِخَة في هذا المَجَالِ، سَيَلتَمِسونَ لِيَ الأعذَارَ مَا يُتَجاوزُ بِهِ عَن الهَنَّاتِ الهَيِّنَات التي وَقَعَتْ دونَ قَصدٍ مِنِّي في هذا العَملِ العِلمِيِّ، وسأكونُ سَعيداً بالِغَ السَّعادَة بِمَا سَيُبدونَه مِن مُلاحَظاتٍ واستِدرَاكاتٍ، سَتَكونُ مَحَلَّ تَقديري واعتِزازي أولاً، ثمَّ عِنايَتي واهتِمامي ثانِياً، لِيَخرجَ هذا البَحثُ في حُلَّتِهِ الأفضلِ والأجملِ بإذنِ اللهِ تَعالى.

وحَسبي في هذا المَقامِ أنْ أذكُرَ قَولَ القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني (ت٥٩٦هـ) إلى العماد الأصفهاني (ت٥٩٧هـ): " إنِّي رأيْتُ أنَّه لا يَكتُبُ إنسانٌ كِتاباً في يَومِه إلا قالَ في غَدِه، لو غُيِّرَ هذا لَكانَ أحسَنُ، ولو زِيْدَ كَذا لَكانَ يُسْتَحْسَنُ، ولو قُدِّمَ هذا لَكانَ أفضَلُ، ولو تُرِكَ هذا لَكانَ أجمَلُ، وهذا مِن أعظَمِ العِبَر، وهو دَليلٌ عَلَى استيلاءِ النَّقْصِ عَلَى جُملَةِ البَشَر "[1].

وخِتاماً أسألُ اللهَ العَظيمَ أنْ أكونَ قد وُفِّقتُ في كتابةِ هذا البَحثِ، معتذراً مِن القارئ الكريمِ عَمَّا بدرَ فيه مِن أخطاء، فما كانَ مِن خَطأٍ فَمِن الهوى والشيطان، وما كانَ مِن تَوفيقٍ فَمِن اللهِ وحدَه، والحَمدُ لله الذي بِنِعمَتِه تَتِمُّ الصَّالِحات.

---

[1] إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ٣/١.

أهمية البحث:

تَكمُنُ أهَمِيَّةُ البَحثِ في:

١. أنَّه يَغوصُ في أعمَاقِ النحو وأصولِه، لِيُبَيِّنَ لَنَا الآراءَ النَّحويَّة التي تَتَعَلَّقُ بِعُلَماءِ النَّحو، وواضِعي قَواعِدَه وأسُسَه، وخَاصَّة مَدرَسة الكوفَةِ وشيخُها الإمام الكِسائيِّ.

٢. أنَّه يَشمَلُ عَلَى أهَمِّ الشُرَّاحِ الذينَ قاموا بِشَرحِ ألفِيَّةِ ابنِ مالك في القَرنِ الثامِنِ الهِجرِي.

٣. أنَّه يُحَدِّدُ آراءَ الكِسائيِّ النَّحويَّة مِن خِلالِ استقراءِ شُروحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثامِنِ الهِجرِي.

سبب اختيار الموضوع:

١. مكانةُ الإمامِ علي بنِ حمزة الكِسائيِّ الذي يُعدُّ مُؤسِّسَ المدرسة الكوفية، وأحَدَ أئمَّةِ القراءاتِ، وعنهُ تلقَّى علماءُ الكوفةِ، فدراسةُ آرائهِ تُعدُّ دراسةً لنحوِ المدرسةِ الكوفيةِ.

٢. مكانةُ الإمامِ ابنِ مالك صاحب الألفية الذي يُعدُّ نَجماً لامِعاً في عِلْمِ النَّحو والصَّرفِ والنَّظمِ والتَّأليفِ.

٣. الرغبَةُ في مُلازَمةِ كُتُبِ العُلماءِ، والتَّعرُّفُ عَلَى أساليبهم وآرائهم، والنَّهلُ مِن مَعينِ علمِهم، والاستفادَةُ من آثارِهم العِلمِيَّة.

٤. التَّعرفُ عَلَى بَعضِ العُلماءِ الأجِلَّاءِ، أصحاب الشُّروحِ المشهورة للألفية، والتَّعرفُ عَلَى مَنَاهِجهِم وآرائهم النَّحويَّة.

٥. التَّعرُّفُ عَلَى أهَمِّ الشُّروح التي حَظِيَتْ بها ألفيةُ ابن مالك، وخاصَّة في القَرنِ الثامِنِ الهِجري، ووجَدَتْ طريقَها نحو التَّحقيقِ والطِّباعَةِ والنَّشرِ.

أهداف الدراسة:

١. دراسة حياة الكِسائيِّ وجهوده العلمية.

٢. دراسة حياة ابنِ مالك – صاحب الألفية – وجهوده العلمية.

٣. دراسة حياة شراح الألفية في القرن الثامن الهجري، ممن عثرتُ عَلَى شروحهم المطبوعة ووقفتُ عليها، والتعرُّف عَلَى مناهجهم وأساليبهم من خلال شروحهم.

٤. التعرفُ عَلَى آراءِ الكِسائيِّ عِندَ شُرَّاحِ الألفية في القرن الثامن الهجري.

٥. دراسة موازنة بين آراءِ الكِسائيِّ عِندَ شُرَّاحِ الألفية.

٦. رفد المكتبة العربية بإضاءة بحثية هادفة.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

لقد واجَهْتُ بَعْضَ الصُعوباتِ في البَحثِ أذكُرُ منها:

١. افتقار المكتبات في قطاعنا الحبيب إلى الكتب النحوية ذات الصلة بموضوع الدراسة جرَّاء الحصار الظالم المفروض عَلَى شعبنا في غزة، الأمر الذي أدَّى إلى توصية الكثير من الإخوة والباحثين الأحباب الذين تمكَّنوا من السفر إلى مصر والسعودية للبحث عن هذه الكتب العلمية وشرائها، وقد تم ذلك بفضل الله تعالى وتوفيقه ومَنِّه وكَرَمِه، وهي الآن بحوزتي والحمد لله.

٢. عدم وجود دراسة نحوية شاملة لشراح الألفية في القرن الثامن الهجري الذين وقفتُ عَلَى شروحهم.

٣. كثرة المسائل التي تعرَّضَ لها شراح الألفية لرأيِ الكِسائيِّ وتداخلها.

٤. فقدان الكثير من الكتب التراثية العلمية للإمام الكِسائيِّ مع التاريخ والزمن عدا ما عثرتُ عليه من كتبه وهي: (معاني القرآن – ومتشابه القرآن – وما تلحَن فيه العامة).

الدراسات السابقة:

وتنقسم إلى قسمين:

١. قِسمٌ يَتَعلَّقُ بموضوعِنا بشكلٍ مباشر، مثل: آراءُ الكِسائيِّ في كتابِ مغني اللبيب لابنِ هشام، وهي رسالةُ ماجستير تَقَدَّمَ بها الباحِثُ / عبد العزيز بن سعدي بن أحمد المطرفي بإشراف الأستاذ الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي.

٢. قِسمٌ له علاقةٌ بموضوعنا بشكلٍ غير مباشر، مثل:

* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، وهي دراسةٌ تَقَدَّمَ بها الدكتور / مهدي المخزومي إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة ليَحصلَ بها عَلَى درجة الدكتوراه، وهي عبارة عن بحث في تاريخ النحو العربي القديم منذ نشأته الأولى.

* نَحوُ القُرَّاءِ الكوفيين، وهي رسالةٌ تَقَدَّمَتْ بها الباحِثَةُ / خديجة أحمد مفتي مِن جامعة أمِّ القرى، بإشراف الدكتور / عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

منهج البحث:

تَبعاً لِطَبيعَةِ المَوضوعِ فإنَّنِي سَأتَّبعُ المَنهَجَ الوَصفِي التَّحلِيلي الذي يَتناسَبُ مَع طَبيعةِ التَّعامِلِ مَع الآراءِ النَّحويةِ عِندَ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجري مِمَّنْ وَقَفْتُ عَلَى شُروحِهم.

*** الخطوات المتبعة لدراسة مسائل (النحو والصرف) في هذا البحث كانت عَلَى النحو الآتي:**

١. اعتمادُ ترتيبِ المسائلِ النَّحويَّة وِفقَ ترتيبِ أبواب ألفيةِ ابنِ مالِك.

٢. اعتمادُ نَصِّ الشَّارحِ حيثُ جعلتُه بمَثابَةِ المُنطَلَق في مناقَشَةِ المَسألةِ، مُوضِّحاً ما تَضَمَّنَه كَلامه مِن رأيٍ معزوٍ للكِسَائيِّ .

٣. إذا تكَرَّرَ الرأيُ الواحِدُ عِندَ أكثرَ مِن شَارحٍ للألفِيَّة – الشُّراحُ مجَال الدِّراسَة – اعتَمَدْتُ عَلَى النَّصِّ الأقدَمِ من حَيثُ تاريخ وفاةِ الشَّارحِ.

٤. توثيقُ الرَّأي الذي نَسَبَهُ الشَّارحُ إلى الكِسائيِّ إنْ أمْكَنَ ذلك.

٥. بيانُ موقِف الشَّارح مِن رأيِ الكِسائيِّ .

٦. إيرادُ الأدِلَّة النَّقلِيَّة والعَقلِيَّة التي اعتَمَدَ عليها الكِسائيُّ لإثبات حُجَّته ولِتأكيدِ صِحَّة رأيِهِ.

٧. مناقَشَةُ المَسألة بِبَسطِ آراءِ النُّحاة – مجال الدراسة – مُبَيِّناً أدِلَّتَهم في ذلك .

٨. أرجِّحُ بعدَ ذلك مِن أقوالِ النُّحاة ما أراه راجِحاً، مُدعِّماً ما أقولُ بالدَّليلِ.

٩. أرجعتُ الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم، مع ذكر اسم السورة ورقمها ورقم الآية أيضاً.

١٠. وثَّقتُ القراءاتِ القرآنية مِن كُتُبِ القراءاتِ أو التفاسيرِ إنْ تَعَذَّر ذلك.

١١. تَخريجُ الأبياتِ الشعرية، وذلك بنسبتها إلى قائليها، مع توضيحِ رواياتها إن وجدت، وأرجعتها إلى أهمِّ مصادرِها، مثل: الدواوين الشعرية، والكتب النحوية، والمصادر الأدبية.

١٢. اعتَمَدتُ عَلَى شُروحِ الألفِيَّةِ المُحَقَّقَةِ قَدرَ المُستَطاع مُوَضِّحاً ذلك كُلَّه في الفَصلِ الأوَّلِ مِن هذا البَحثِ.

التمـــهيـــــد

أولاً: الكِسَائيُّ

* حياة الكِسَائيِّ:

- أولاً: اسمه ونسبه:

هو أبو الحَسَن الأسدي عَلي بنُ حَمزَة بن عَبد الله بن عثمان مِنْ وَلَدِ بَهْمَن بن فيروز مولى بَني أسد النَّحوي الكُوفيِّ الكِسَائيِّ [١]، إمَامٌ في القِرَاءةِ والنَّحو واللُّغَة، وأحَدُ القُرَّاءِ السَّبعةِ المشهورين، وكانَ مِن قُرَّاءِ مَدينَةِ السَّلام، استَوطَنَ بغداد، وهو مِن أهلِ الكوفَةِ، وكانَ مِن أهلِ قَريةٍ تُسَمَّى باحَمْشَا [٢]، وتَعَلَّمَ بها، ولم يَكُنْ له زَوجَةٌ ولا جَاريةٌ [٣]، وإليه انتَهَتْ الإمَامَةُ في القِرَاءةِ والعَربية.

---

[١] **انظر ترجمته في:**

١. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ١٢٧ .
٢. الفهرست، لابن النديم (ت٤٣٨هـ) ٣٢ .
٣. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ٤٠٣/١١.
٤. الأنساب، للسَّمعاني (ت٥٦٢هـ) ٤١٩/١٠.
٥. نزهة الألباء، لابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ٥٨ .
٦. إنباه الرواة، للقفطي (ت٦٢٤هـ) ٢٥٦/٢.
٧. معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ١٦٧/١٣.
٨. وفيات الأعيان، لابن خلكان (ت٦٨١هـ) ٢٩٥/٣.
٩. سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت٧٤٨هـ) ١٣١/٩.
١٠. معرفة القراء الكبار، للذهبي (ت٧٤٨هـ) ٢٩٦/١.
١١. غاية النهاية، لابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ٥٣٥/١.
١٢. النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ) ١٦١/٢.
١٣. بغية الوعاة، للسيوطي (ت٩١١هـ) ١٦٣/٢.
١٤. طبقات المفسرين، لابن الداودي (ت٩٤٥هـ) ٣٩٩/١.
١٥. شذرات الذهب، للحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ٤٠٧/٢.
١٦. الأعلام، للزركلي (ت١٣٩٦هـ) ٢٨٣/٤.

[٢] باحَمْشَا: بسكون الميم، والشين معجمة: قرية بين أوانا والحظيرة، كانت بها وقعة للمطلب بن عبد الله بن مالك الخزاعي في أيام الرشيد، انظر: معجم البلدان ٣١٦/١.

[٣] وفيات الأعيان ٢٥٩/٣.

- ثانياً: مولده ونشأته:

لم تَقِفْ أغلَبُ كُتُبِ التَّراجم عَلَى زَمَنِ ولادَتِه إلا ما ذَكَرَه الذَّهَبيُّ في كِتَابِه (معرفة القراء الكبار) حَيثُ قالَ: "وُلِدَ في حدود العشرين ومائة"[١]، ولم يَتَسَنَّ لِيَ التَّحقق من ذلك التاريخِ لِشُحِّ مَا وَرَدَ في ذلك مِن حَديث.

وتَكادُ تُجمِعُ كُتُبُ التَّراجم عَلَى مَسيرَةِ الكِسَائيِّ وقِصَّته مَع النَّحوِ، إذ ذَكَرتْ كُتُبُ التَّراجم أنَّ أبا زكريا – يحيى بن زياد الفَرَّاء– قالَ: إنَّمَا تَعَلَّم الكِسَائيُّ النَّحوَ عَلَى كِبَرٍ، وكانَ سَببُ تَعَلُّمِه أنَّه جاءَ إلى قَومٍ مِنَ الهَبَّاريِّينَ وقد أعْيَا فقال لهم: قد عَيَّيْت.

فقالوا له: أتُجَالِسُنا وأنت تلحَن؟!

فقال: كيف لحنت؟

قالوا له: إن كنت أردتَ منَ التَّعبِ فقلْ (أعْيَيْتُ) ، وإن كنت أردتَ من انقطاع الحيلةِ والتحيُّر في الأمر فقل (عَيِيتُ) مخفَّفاً، فأنِفَ من هذه الكلمة، ثم قام من فوره يسألُ عمَّن يُعَلِّمُ النحوَ، فأرشدوه إلى مُعاذٍ الهرَّاء، فلزمَه حتى أنفدَ ما عِندَه.

ثم خَرجَ إلى البَصرَة، فلقي الخليلَ وجلسَ في حَلْقَتِهِ، فقالَ له رَجلٌ مِن الأعراب: تركت أسد الكوفة وتميمها وعندها الفصاحة، وجئتَ البصرةَ !

فقالَ للخليل: من أين أخذتَ عِلمَك هذا؟ فقالَ: مِن بَوادِي الحِجاز ونَجدٍ وتِهَامَةَ، فَخَرَجَ وعَادَ وقد أنفدَ خَمسَ عشرةَ قنِّينَةَ حبرٍ في الكتابةِ عَن العَربِ سوى ما حَفِظ، فلم يكن له همٌّ غيرُ البصرةِ والخليلِ، فوجدَ الخليلَ قد مات، وقد جلسَ في موضِعهِ يونسُ بن حبيب ، فمرَّت به مسائلُ أقرَّ له يونسُ فيها وصدَّرَهُ موضِعَهُ [٢].

ونَقَلَ الزبيديُّ عن أبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي قوله: "سمعت محمد بن السَّري يقول: حَضَرَ الكِسَائيُّ مَجلسَ يونس فقالَ: لِم صارَتْ (حتى) تَنصبُ الأفعال المُستقبلية؟ فقالَ: هكذا خُلِقَتْ ! فضَحكَ منه"[٣].

نَقَلَ ابنُ الأنباري في نزهة الألباء عَن الكِسَائيِّ قوله: "صَلَّيتُ بالرشيدِ فأعجَبَتْهُ قراءتي، فغلطْتُ في آيةٍ ما غلطَ فيها صَبِيٌّ قَط، أرَدتُ أنْ أقرأَ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[٤] فقرأتُ: لَعَلَّهُمْ

---

[١] معرفة القراء الكبار ٢٩٦/١.

[٢] انظر: تاريخ بغداد ٤٠٤/١١ والأنساب ٤٢١/١٠ وإنباه الرواة ٢٦٢/٢-٢٦٣ ومعجم الأدباء ١٦٨/١٣-١٦٩ وبغية الوعاة ١٦٣/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٠/١.

[٣] طبقات النحويين واللغويين ١٢٧.

[٤] سورة آل عمران ٧٢/٣.

(يرجعين)، قَالَ: فواللهِ ما اجتَرأَ الرَّشيدُ أنْ يَقولَ لي أخطأت، ولكنَّه لمَّا سَلَّمتُ قالَ لي: يا كِسَائيُّ أي لُغَة هذه؟ فقلتُ: يا أميرَ المؤمنينَ قد يَعثُرُ الجَوادُ، فقالَ: أمَّا هذه فَنَعَمْ"[١].

- ثالثاً: سبب تسميته بـ(الكسائي):

تَعَدَّدَتْ الرواياتُ حَولَ سَبَبِ تَسمِيَتِه بالكِسَائيِّ: فمِنها ما رُوي عَن عبدِ الرَّحيم بن موسى أنَّه قَالَ: قُلتُ للكِسَائيِّ: لِمَ سُمِّيتَ الكِسَائيَّ؟ قالَ: لأنِّي أحرَمْتُ في كِسَاء[٢]، وقيلَ: لأنَّه مِن قريةِ باكِسَايا وهو ضَعيفٌ، والأوَّل أصحُّها [٣].

وهناك روايةً أخرى بإسنادٍ مرفوعٍ إلى محمد بنِ يحيى المْروَزِيِّ قالَ: سألتُ خَلَف بنَ هشام لِمَ سُمِّيَ الكِسَائيُّ كِسَائيًّا؟ فقالَ: دَخَلَ الكِسَائيُّ الكوفة فجاءَ إلى مَسجدِ السُّبيعِ فقالَ: إنْ كانَ حائكاً[٤] فسيقرأُ سورةَ يوسُف، وإن كانَ مَلاَّحاً [٥] فسيقرأُ سورةَ طه، فسَمِعَهم فابتدَأَ بسورةِ يوسف، فلمَّا بلغَ إلى قصَّة الذِّئب قَرأَ ﴿فَأَكَلَهُ الذِّيْبُ﴾[٦] بغيرِ هَمزٍ، فقالَ له الزَّياتُ: بالهَمزِ، فقالَ الكِسَائيُّ: وكذلك أهْمِزُ الحُوتَ في قَولِه تَعالى: ﴿فَالتَقَمَهُ الحُوْتُ﴾[٧]؟ قال: لا، قال: فَلِمَ هَمَزتَ الذِّئب ولَم تهمزْ الحوت؟ وهذا (فَأَكَلَهُ الذِّئبُ)، وهذا (فَالتَقَمَهُ الحُوتُ)، فرَفَعَ حمزةُ بصرَه إلى خَلاَّدِ الأحول وكانَ أجملَ غِلمانِه فتقدَّمَ إليه في جَماعةٍ من أهلِ المجلِسِ، فناظروا فلَم يُصيبوا شيئاً، فقالَ: أفِدْنَا – رحمك الله – فقالَ لهم الكِسَائيُّ: تفهَّموا عن الحائكِ، تقولُ: إذا نسبتَ الرجلَ إلى الذئبِ قد استذأبَ الرجلُ، ولو قلتَ: قد استذابَ بغيرِ هَمزٍ لَكُنتَ إنَّما نَسَبتَه إلى الهُزالِ، تقولُ: استذابَ الرجلُ: إذا استذاب شحمُه بغير همزٍ، وإذا نسبتَه إلى الحوت تقولُ: قد استحاتَ الرجلُ: أي كَثُرَ أكلُه؛ لأنَّ الحوتَ يأكلُ كثيراً ولا يجوزُ فيه الهمز، فلتلك العلَّةِ هُمِزَ الذئبُ ولم يُهمَز الحوت، وفيه معنىً آخرُ لا تسقُطُ الهمزةُ من مفرده ولا من جمعِه، وأنشَدَه:

أيُّهَـــا الـــذِّئبُ وابْنُـــهُ وأبُـــوهُ أنْـتَ عِنـدِي مِـنْ أذْؤبٍ ضَـارِياتٍ[٨]

---

[١] نزهة الألباء ٦١ وانظر: تاريخ بغداد ٤٠٨/١١ وإنباه الرواة ٢٦٢/٢-٢٦٣.

[٢] تاريخ بغداد ٤٠٤/١١ والأنساب ٤٢٠/١٠ ونزهة الألباء ٦٠ ومعجم الأدباء ١٧٠/١٣ وطبقات المفسرين ٣٩٩/١-٤٠٠.

[٣] غاية النهاية ٥٣٩/١.

[٤] إشارة إلى ذكر القميص في عدة مواضع من سورة (يوسف) عليه السلام.

[٥] إشارة إلى ذكر البحر وإلقاء التابوت في اليم في سورة طه.

[٦] سورة يوسف ١٧/١٢.

[٧] سورة الصافات ١٤٢/٣٧.

[٨] البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في تاريخ بغداد ٤٠٥/١١ والأنساب ٤٢٠/١٠ ونزهة الألباء ٦٠ وإنباه الرواة ٢٥٩/٢ ومعجم الأدباء ١٧٠/١٣-١٧٢.

قال: فسُمِّيَ الكِسَائيُّ مِن ذلك اليوم [١].

وقد ذَكَرَ القفطيُّ وغيرُه أنَّه دَخَلَ الكُوفَة، فجاءَ إلى مَسجِدِ السُّبَيع، وكان حمزة بن حبيبٍ الزياتُ يُقرئُ فيه، فتقدَّمَ الكِسَائيُّ مع أذان الفجر، فجَلَسَ وهو مُلتَفٌ بكِساءٍ من البردِ كانَ أسودَ، فلمَّا صلى حمزةُ قال: من تقدَّم في الوقت يقرأ؟ قيل له: الكِسَائيُّ أوَّلُ مَن تَقَدَّم – يَعْنُونَ صاحِبَ الكِسَاء– فرمَقَه القومُ بأبصارهم، وله مع حمزة في ذلك اليوم قصة ـ سبقَ ذِكرُها ـ سمي من حينها بالكِسَائيِّ [٢].

كما ذَكَرَ القفطيُّ أنَّه: "سُمِّي بالكِسَائيِّ لأنَّه كانَ يَحضُرُ مَجلِسَ معاذ الهرَّاء، والناس عليهم الحُلل، وعليه كِسَاءٌ رُوذْباريّ"[٣].

– رابعاً: شيوخه:

أخَذَ الكِسَائيُّ عَن الكثيرِ مِن علماءِ القراءة واللغة والنحو، فقد تلا وحدَّثَ عن العديدِ من علماءِ عَصرِه، ومنهم[٤]:

١. حدَّث عن جعفر الصادق [٥].
٢. حدَّثَ عن الأعمش [٦].
٣. تلا عَلَى ابن أبي ليلى عَرْضاً [٧].

---

[١] مجالس العلماء٢٠٣ وتاريخ بغداد ٤٠٥/١١ والأنساب ٤٢٠/١٠ ونزهة الألباء ٦٠ وإنباه الرواة ٢٥٩/٢ ومعجم الأدباء ١٧٠/١٣–١٧٢.

[٢] انظر: إنباه الرواة ٢٥٨/٢.

[٣] إنباه الرواة ٢٧٠/٢.

[٤] انظر: متشابه القرآن للكسائي ٢٦–٢٨.

[٥] تهذيب سير أعلام النبلاء ٣١٦/١ وسير أعلام النبلاء ١٣٢/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٦.
وهو يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، أحد القراء العشرة، وتوفي بالمدينة سنة (١٣٢هـ)، انظر: معرفة القراء الكبار ١٧٢/١ والأعلام ١٨٦/٨.

[٦] تهذيب سير أعلام النبلاء ٣١٦/١ وسير أعلام النبلاء ١٣٢/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٦.
وهو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد بالملقب بالأعمش تابعي مشهور، وتوفي في الكوفة سنة (١٤٨هـ)، انظر: معرفة القراء الكبار ٢١٤/١ والأعلام ١٣٥/٣.

[٧] تهذيب سير أعلام النبلاء ٣١٦/١ وسير أعلام النبلاء ١٣٢/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٧.
وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي قاضي الكوفة وفقيهها، وتوفي سنة (١٤٩هـ)، وقيل سنة (١٤٨هـ)، انظر: الوافي بالوفيات ١٨٤/٣–١٨٥ والأعلام ١٨٩/٦.

٤. تلا أيضاً عَلَى عيسى بن عمر الهمذاني المقرئ [١].
٥. تلا عَلَى حمزة بن حبيب الزيات الكوفي – أحد القرَّاء السبعة [٢].
٦. جالسَ الخليل بن أحمد [٣].
٧. سَمِعَ من محمد بن عبيد الله العرزمي [٤].
٨. أخذ عن يونس بن حبيب الضبي إمام نحاة البصرة في عصره [٥].
٩. جالسَ في النحو معاذ الهرَّاء [٦].
١٠. أخذ الحروف عن طائفة، منهم: أبو بكر بن عياش [٧].

---

[١] سير أعلام النبلاء ١٣٢/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٦.
وهو عيسى بن عمر الثقفي وكنيته أبو سليمان ويقال أبو عمرو، وتوفي سنة (١٤٩هـ)، انظر: نزهة الألباء ٢٨ وبغية الوعاة ٢٣٧/٢–٢٣٨.

[٢] نزهة الألباء ٥٨ وإنباه الرواة ٢٥٦/٢ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٦ وبغية الوعاة ١٦٢/٢ ومعجم المؤلفين ٤٣٦/٢.
وهو حمزة بن الزيات الكوفي، وأحد القراء السبعة، وتوفي سنة (١٥٦هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٢١٦/٢ ومعرفة القراء الكبار ٢٥٠/١ والأعلام ٢٧٧/٢.

[٣] سير أعلام النبلاء ١٣٢/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٧.
وهو أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، وتوفي سنة (١٧٠هـ)، انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٤٧ ونزهة الألباء ٤٥ وإنباه الرواة ٣٧٦/١.

[٤] الأنساب ٤٢٠/١٠ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢.
وهو محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي الفزاري، وتوفي سنة (١٨٠هـ) وقيل سنة (١٥٥هـ)، انظر: الأنساب ٤٢٨/٨ والأعلام ٢٥٨/٦ عَلَى الترتيب.

[٥] إنباه الرواة ٢٥٧/٢ وطبقات المفسرين ٤٠١/١–٤٠٢.
وهو أبو عبد الرحمن الضبي، إمام نحاة البصرة في عصره، وعاش ثمانياً وثمانين سنة، وتوفي سنة (١٨٢هـ)، انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٥١ ونزهة الألباء ٤٧ .

[٦] نزهة الألباء ٥٨.
وهو معاذ بن مسلم الهراء، وكان يبيع الهرويّ من الثياب، وتوفي سنة (١٨٧هـ)، انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٢٥ ونزهة الألباء ٥٠.

[٧] الأنساب ٤٢٠/١٠ ونزهة الألباء ٥٩ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٧ وبغية الوعاة ١٦٢/٢ ومعجم المؤلفين ٤٣٦/٢.
وهو سالم بن عياش بن سالم الحنَّاط الأسدي الكوفي، كان من أرباب الحديث والعلماء المشاهير، وتوفي سنة (١٩٣هـ)، وقد عاش نحو ثمانية وتسعين عاماً، انظر: الوافي بالوفيات ٥٦/١٥.

١١.سَمِعَ وحدَّثَ عن سفيان بن عيينة [١].
١٢.سَمِعَ وحدَّثَ عن سليمان بن أرقم [٢].
١٣.أخذ عن أبي جعفر الرُّؤاسي [٣].

- خامساً: تلاميذه:

تَتَلْمَذَ عَلَى يَدِ الكِسَائيِّ الكثيرُ مِن عُلماءِ العَربيةِ الأفذَاذ، فقد تَلا عليه وروى وحَدَّثَ عنه كوكَبَةٌ مِن العُلمَاءِ الأجِلَّاءِ، مِنهُم[٤]:

١. أخَذَ عنه أبو زكريا الفراء [٥].
٢. روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام [٦].
٣. نصير بن يوسف الرازي [٧].

---

[١] الأنساب ٤٢٠/١٠ ونزهة الألباء ٥٩ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢.
وهو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، وتوفي سنة (١٩٨هـ)، انظر: الوافي بالوفيات ١٧٥/١٥-١٧٦.

[٢] الأنساب ٤٢٠/١٠ ونزهة الألباء ٥٩ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٦ وبغية الوعاة ١٦٢/٢ ومعجم المؤلفين ٤٣٦/٢ - ولم أقفْ عَلَى تَرجَمَتِه.

[٣] نزهة الألباء ٥٨ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢ وغاية النهاية ٥٣٦/١ ومعجم المؤلفين ٤٣٦/٢.
وهو أبو جعفر أستاذ أهل الكوفة في النحو، وأخذ عن عيسى بن عمر وله كتاب في الجمع والإفراد، انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٢٥ ونزهة الألباء ٥٠ وبغية الوعاة ٨٢/١-٨٣، ولم يذكر أحدٌ منهم تاريخاً لوفاته .

[٤] انظر: متشابه القرآن للكسائي ٢٩-٣٥.

[٥] الأنساب ٤٢١/١٠ ونزهة الألباء ٥٩ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢ وسير أعلام النبلاء ١٣٣/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٨.
وهو أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء، كان أبرع أهل الكوفة، وتوفي سنة (٢٠٧هـ)، انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٣١-١٣٣ ونزهة الألباء ٨١-٨٤.

[٦] الأنساب ٤٢١/١٠ ونزهة الألباء ٥٩ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٨ وطبقات المفسرين ٤٠٠/١-٤٠١.
وهو عبيد القاسم بن سلام اللغوي، وتوفي سنة (٢٢٣هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٠٩ وبغية الوعاة ٢٥٣/٢ .

[٧] سير أعلام النبلاء ١٣٢/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٧.
وهو أبو هيثم نصير بن أبي نصير الرازي، وتوفي سنة (٢٢٦هـ)، انظر: نزهة الألباء ١١٨ وإنباه الرواة ٣٤٧/٣ وبغية الوعاة ٣١٦/٢.

٤. حدَّثَ عنه محمد بن سعدان [١].
٥. حدَّثَ عنه أحمد بن حنبل [٢].
٦. حدَّثَ عنه محمد بن يزيد الرفاعي [٣].
٧. تلا عليه أبو عُمر حفص بن عمر الدُّوري [٤].
٨. حدَّثَ عنه يعقوب الدَّورقي [٥].
٩. أبو حمدون الطَّيِّب [٦].
١٠. قتيبة بن مهران الأصبهاني [٧].

---

[١] الأنساب ٤٢٠/١٠-٤٢١ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٨ وغاية النهاية ٥٣٦/١ وطبقات المفسرين ٤٠٠/١ – ٤٠١.

وهو محمد بن سعدان الضرير النحوي، وهو من أكابر القراء، وتوفي سنة (٢٣١هـ)، انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٣٩ ونزهة الألباء ١٢٣ وإنباه الرواة ١٤٠/٣ والأعلام ١٣٧/٦.

[٢] معرفة القراء الكبار ٢٩٨.

وهو أحمد بن محمد بن حنبل. أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة في الفقه، وتعرَّضَ لمحنة القول بخلق القرآن في عهد المأمون لكنه رفض القول بذلك، ومات المأمون قبل أن يناظره، وحُبسَ أيام المعتصم عَلَى نفس المحنة، ثم خرج بعد وفاة المعتصم، وتوفي سنة (٢٤١هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٦٣/١-٦٥ والأعلام ٢٠٣/١.

[٣] معرفة القراء الكبار ٢٩٨.

وهو محمد بن يزيد بن كثير بن رفاعة بن سماعة، أبو هشام الرفاعي، وتوفي سنة (٢٤٣هـ)، وقيل سنة (٢٤٨هـ)، انظر: معرفة القراء الكبار ٤٤١/١-٤٤٣ والأعلام ١٤٤/٧.

[٤] الأنساب ٤٢١/١٠ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢ وتهذيب سير أعلام النبلاء ٣١٦/١ وسير أعلام النبلاء ١٣٢/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٧.

وهو حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري، أبو عمر، إمام القراءة في عصره، وتوفي سنة (٢٤٦هـ)، انظر: الأنساب ٣٥٦/٥ والأعلام ٢٦٤/٢.

[٥] معرفة القراء الكبار ٢٩٨.

وهو يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد، أبو يوسف الدورقي، وتوفي سنة (٢٥٢هـ)، انظر: الأنساب ٣٥٤/٥ والأعلام ١٩٤/٨.

[٦] سير أعلام النبلاء ١٣٢/٩، ومعرفة القراء الكبار ٢٩٨.

وهو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أقام ببغداد، وتوفي سنة (٢٥٥هـ)، انظر: الأعلام ٨٥/١.

[٧] سير أعلام النبلاء ١٣٢/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٨.

وهو قتيبة بن مهران أبو عبد الرحمن أحد نحاة الكوفة، انظر: البلغة ٢٣٦ وبغية الوعاة ٢٦٤/٢ ولا يوجد عندهما تاريخاً لوفاته.

١١. روى عنه أبو توبة ميمون بن حفص [١].

وهناك مجموعةٌ مِن تَلاميذِه ذَكَرَها الذَّهبيُّ في كتابَيْهِ (معرفة القراء الكبار) و(سير أعلام النبلاء)، إلاَّ أنَّني لم أقفْ عَلَى تَرجَمَةِ أحَدٍ مِنهُم، وهم:

١. خلف البزَّاز [٢].
٢. أبو الحارث اللَّيث [٣].
٣. أحمد بن أبي سُريج النهشلي [٤].
٤. حدَّثَ عنه محمد بن المغيرة [٥].
٥. حدَّثَ عنه إسحاق بن أبي إسرائيل [٦].

- سادساً: تفوقه عَلَى قرنائه:

لقد ذَكَرَتْ كُتُبُ التَّراجم العَديدَ مِن المَواقفِ التي تَفوَّقَ فيها الكِسَائيُّ عَلَى أجيالِه مِن العُلَمَاءِ الأجِلاَّء، ومِن هذه المَواقفِ ما ذَكَرَهُ ياقوتُ مِن حَديث الخَطيبِ بإسنادٍ رفَعَه إلى سلمة، فقالَ: كانَ عِندَ المَهدِي مؤدِّبٌ يؤدِّبُ الرَّشيدَ، فدَعَاهُ المَهديُّ يوماً وهو يَسْتَاكُ فقالَ له: كيفَ الأمرُ مِن السِّواك؟ قالَ: اسْتَكْ يا أميرَ المؤمنين.

فقالَ المَهدِيُّ: ﴿إنَّا للهِ وإنَّا إلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[٧] ثم قالَ: التَمِسُوا لنا مَنْ هُو أفهَمُ مِن ذا، فقالوا رَجُلٌ يُقالُ له عليُّ بنُ حمزةَ الكِسَائيّ من أهلِ الكوفةِ، قَدِمَ من البادِية قريباً، فكَتبَ بإزعاجِه مِن الكوفةِ، فساعة دَخَلَ عليه قال: يا عليُّ بن حمزةَ، قالَ: لبيك يا أميرَ المؤمنين، قالَ: كيف تأمرُ من السواك؟ قالَ: سُكْ[٨] يا أميرَ المؤمنين، قالَ: أحسنتَ وأصبتَ، وأمرَ له بعشرَة آلافِ درهمٍ [٩].

---

[١] الأنساب ٤٢١/١٠ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢.

وهو ميمون بن حفص النحوي، وكان من أكابر أهل اللغة، انظر: نزهة الألباء ١٢٩ وإنباه الرواة ٣٣٨/٣ وعند السيوطي في بغية الوعاة ٣٠٩/٢ ذُكِرَ"ميمون بن جعفر"، ولم يذكر أحَدٌ مِن هؤلاءِ تاريخاً لوفاته.

[٢] سير أعلام النبلاء ١٣٣/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٨.

[٣] سير أعلام النبلاء ١٣٢/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٧.

[٤] سير أعلام النبلاء ١٣٢/٩ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٨.

[٥] معرفة القراء الكبار ٢٩٨.

[٦] معرفة القراء الكبار ٢٩٨.

[٧] سورة البقرة ١٥٦/٢.

[٨] سُكْ: من الفعل ساك الشيء يسوكه سوكاً إذا دلَّكَهُ، انظر: المعجم الوسيط ٤٩٠.

[٩] تاريخ بغداد ٤٠٦/١١ ونزهة الألباء ٦١ وإنباه الرواة ٢٥٩/٢ ومعجم الأدباء ١٧٤/١٣ .

* ومِن المواقِفِ أيضاً ما حَدَّثَ به الخَطيبُ فيما رفعَه إلى الأحمر النحوي قال: دخلَ أبو يوسف القاضي عَلَى الرشيد وعندَه الكِسَائيُّ يُحدِّثُه، فقالَ: يا أميرَ المؤمنين قد سَعِدَ بك هذا الكوفيُّ وشغلَك، فقالَ الرشيدُ: النحو يَسْتَفرِغُنِي؛ لأنَّني أستَدِلُّ به عَلَى القرآن والشعر، فقالَ أبو يوسف القاضي: إنَّ علمَ النحو إذا بلغَ فيه الرَّجلُ الغايةَ صارَ مُعَلِّماً، والفقهُ إذا عرفَ الرَّجلُ منه جملةً صارَ قاضياً، فقال الكِسَائيُّ: أنا أفضلُ منك؛ لأنِّي أحسِنُ ما تُحسِنُ وأحسِنُ ما لا تُحسِنُ، ثم التفتَ إلى الرشيد وقال: إنْ رأى أميرُ المؤمنين أنْ يأذنَ له في جوابي عن مسألةٍ من الفقه، فضحكَ الرشيد وقالَ: أبَلَغْتَ يا كِسَائيُّ إلى هذا؟! ثم قال لأبي يوسف القاضي أجِبْهُ، فقالَ الكِسَائيُّ: ما تقولُ لرجلٍ قال لامرأتِه أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدَّار؟ فقالَ أبو يوسف: إنْ دَخَلَتْ الدَّار طَلُقَت، فقالَ الكِسَائيُّ: خطأٌ؛ لأنّك إنْ فَتَحتَ أنْ فقد وَجَبَ الأمرُ، وإذا كَسَرتَ فإنَّه لم يقعِ الطَّلاقُ بَعدُ [1]، بِمعنَى أنَّنا إذا كَسَرنَا هَمزة (إن) وكان الفِعلُ الماضي شرطاً عُلِّقَ عليه الجواب؛ لأنَّ المعلَّق عليه لم يحصل بعد وهو الدُّخول، وإذا فتحنا همزة (إن) فإنَّه يُقدَّرُ أنت طالقٌ بسبب دخولك الدَّار، والدُّخول في الدار حصل، والقول مجرَّد إخبار لا تعليق فيه.

* ومنها ما ذَكَرَه يَاقوتُ مِن اجتماعِ الكِسَائيِّ والأصمعيِّ عندَ الرَّشيدِ وكانا معه يقيمانِ بمقامه ويُظعنانِ بظعنِه، فأنشدَ الكِسَائيُّ:

أم كيفَ ينفعُ ما تُعطي العَلُوقُ بِه رِئمانُ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبنِ؟[2]

فقالَ الأصمعيُّ: رِئمانُ بالرَّفعِ، فقالَ له الكِسَائيُّ: اسكتْ ما أنت وهذا؟ يَجُوزُ رِئمانٌ ورِئماناً ورِئمانٍ، ولم يكن الأصمعيُّ بصاحبِ عربيَّة [3]، ويمكنُنا تفسيرُ ذلك بالقول: إذا رُفِعَ رُفِعَ بالفعلِ يَنفعُ، وإذا نُصِبَ نُصِبَ بالفعلِ يُعطي، وإذا خُفِضَ رَدَّه عَلَى الهاء في به.

* وما روي من مناظرة الكِسَائيِّ لسيبويه حَولَ المَسألةِ الزُّنبوريَّة والتي كانت الغَلَبَةُ فيها لصالِحِ الكِسَائيِّ، حيثُ حَضَرَ الكِسَائيُّ فأقبلَ إلى سيبويه فقالَ: أتسألُني أم أسألُك؟

فقال: بل سَلنِي أنتَ، فقالَ له الكِسَائيُّ: كيف تقولُ قد كنتُ أظُنُّ أنَّ العقربَ أشَدُّ لسعةً من الزُّنبورِ [4] فإذا هُوَ هِيَ، أو فإذا هُوَ إيَّاهَا؟

---

[1] معجم الأدباء ١٧٦/١٣.

[2] البيت من البسيط وهو بلا نسبة في البيان والتبيين ١٣/١ والكامل ٨٧/١ ومجلس من أمالي ابن الأنباري ٢٩ وتهذيب اللغة ١٦٣/١ ؛ ٢٤٤/١.

[3] معجم الأدباء ١٨٤/١٣.

[4] الزُّنبور بِضَمِّ الزَّاي وتشديده، مثل: عُصفور وبُهلول وصُندوق، انظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي ١١٠.

فقالَ سيبويه: فإذا هُوَ هِيَ ولا يجوزُ النَّصبُ، فقالَ له الكِسَائيُّ: لَحَنْتَ، ليس هذا من كلامِ العربِ، فإنَّ العَربَ تَرفَعُ في ذلك كُلِّه وتَنصبُ، فاختلفَا...، [فالرَّفعُ عَلَى مَا جاءَ في القرآنِ الكَريمِ نَحو: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾[1]، والنَّصبُ عَلَى تَأويلِ: فإذا هو يَلسَعُ لَسعَتَهَا]
فقال يحيى بن خالدٍ: قد اختلفتُما وأنتُما رئيسا بلدَيكُما، فمنْ ذا يحكُمُ بينكما؟ فقالَ له الكِسَائيُّ: هذه العربُ في بابك قد جَمَعتَهُم من كُلِّ أوبٍ، ووفَدَت عليك من كُلِّ صُقعٍ، وهم فصحاء الناس وقد قنِعَ بهم أهلُ المِصرَيْن، فَيُحْضَرونَ ويُسألونَ.
فقالَ يحيى وجعفر: قد أنصفت، فأمرَ بإحضارهم فدخلوا، فسُئلوا عن المسائلِ التي جرت بين الكِسَائيِّ وسيبويه، فتابعوا الكِسَائيَّ وقالوا بقوله [2].

* وكذلك ما ورد عن أبي توبة قال: سمعتُ الفرَّاء يقولُ: مدَحَنِي رجلٌ من النحويين فقالَ لي: ما اختلافُك إلى الكِسَائيِّ وأنتَ مثله في النحو؟ فأعجبتني نفسي فأتيتُه فناظرتُه مناظرةَ الأكفَاءِ، فكأنِّي كنتُ طائراً يغرفُ من البحر بمنقارِه [3].

وأخيراً فقدَ ذَكَرَ القفطيُّ أنَّ القعقاع المقرئ قال: كُنتُ عِندَ الكِسَائيِّ، فأتاه أعرابيٌّ فقال: أنتَ الكِسَائيُّ؟ قال: نعم.
قالَ ﴿كَوْكَبٌ﴾ ماذا؟ قال: ﴿دُرِّيٌّ﴾[4] و﴿دَرِّيٌّ﴾ و﴿دِرِّيءٌ﴾، فالدُّرِّيُّ يُشَبَّهُ بالدُّر، والدَّرِّيُّ جارٍ، والدِّرِّيءُ يلمعُ، قال: ما في العربِ أعلمُ منك [5].

- سابعاً: خلقه ومذهبه:

كانَ الكِسَائيُّ صاحِبَ ورعٍ وتَقوَى، وممَّا تَمَيَّزَ به اعترافُه بالزلَلِ والخَطأ، ودَلِيلُ ذلك قصته مع الرَّشيدِ التي ذَكَرتُهَا قَبلَ قَليل، كَمَا كانَ وَقَّافاً عِندَ حُدودِ اللهِ لا يَتَكَلَّمُ إلا فيما يَعرِفُ ولا يفتري الحديثَ والقَولَ، فقد نُقِلَ عَن الفَرَّاءِ قوله: "لقيتُ الكِسَائيَّ يوماً كالباكي، فقلتُ له: ما يُبكيكَ؟ فقالَ: هذا الملك يحيى بن خالد، يوجه إليَّ فيحضرني، فيسألني عن الشيء، فإن أبطأت في الجوابِ لحقني منه عَتَبٌ، وإنْ بادَرتُ لم آمَنْ الزلل، قالَ: فقلت له مُمتَحِناً: يا أبا الحسن: مَنْ

---

[1] سورة الأعراف ١٠٧/٧.
[2] معجم الأدباء ١٨٧/١٣.
[3] مجالس العلماء ٢٠٦ وتاريخ بغداد ٤٠٩/١١ وإنباه الرواة ٢٦٤/٢ ومعجم الأدباء ١٩٣/١٣ وبغية الوعاة ١٦٣/٢.
[4] سورة النور ٣٥/٢٤.
[5] تاريخ بغداد ٤١١/١١ وإنباه الرواة ٢٦٥/٢.

يَعتَرِضُ عليك ! قُل ما شِئتَ فأنتَ الكِسَائيُّ، فأخذَ لسانَه بيدِه، وقال: قطعَه اللهُ إذاً إنْ قلتُ ما لا أعلَمُ"[١]، وقالَ الفَرَّاءُ: "سَمِعتُ الكِسَائيَّ يقولُ: ربَّما سَبَقَني لسانِي باللَّحنِ فلا يُمكِنُنِي أنْ أرُدَّه، أو كَلاماً نحو هذا"[٢].

كما قال أبو عمر الدُّوريّ: "لم يُغيِّرْ الكِسَائيُّ شيئاً من حالِه مع السلطانِ إلا لباسَه، قالَ: فرآهُ بعضُ علماءِ الكوفيين وعليه جِربَّانات[٣] عِظام، فقالَ له: يا أبا الحسن، ما هذا الزِّيُّ؟ فقال: أدبٌ من أدبِ السُّلطان، لا يَثْلِمُ ديناً، ولا يُدخِلُ في بدعةٍ، ولا يُخرِجُ عن سُنَّة"[٤].

وقال أحمد بن الحارث الخزَّار: "كان الكِسَائيُّ مِمَّنْ وُسِمَ بالتعليمِ، واكتسبَ به مالاً كثيراً، وكانَ سخيًّا جميلَ الأخلاق"[٥].

- سابعاً: شعره:

اختلفتْ كُتُبُ التَّراجِم والروايات حَولَ شِعرِ الكِسَائيِّ، فمِنَها ما نَفَى كتَابَتَه للشِّعر، بل وجهله في الشِّعرِ من بينِ عُلمَاءِ العَربيةِ، ومنها ما روى له عدة أبيات نُسِبت إليه.

ومِمَّنْ نَفَى عنه الشِّعرَ الزبيديُّ في طبقاتِه، والقفطيُّ وابنُ خلكان، وذَهَبَ إلى القَولِ بذلك ابنُ العماد في شذراتِهِ، ودَليلُ ذلك قول الزبيدي: "ولم يَبلُغنِي أنَّ الكِسَائيَّ ولا الفَرَّاءَ قالا شِعراً قَط"[٦]، وقالَ القفطيُّ أيضاً: "إنَّ الكِسَائيَّ والفَرَّاءَ لم يقولا شِعراً قَط"[٧]، كمَا ذَكَرَ ابنُ خلكان أنَّ الكِسَائيَّ لم يَكُن له سبيل في نَظمِ الشِّعرِ فقالَ: "ولم تَكنْ له في الشِّعرِ يَدٌ، حتى قِيلَ ليس في عُلماءِ العَربيةِ أجهلُ مِن الكِسَائيِّ بالشِّعرِ"[٨]، وقالَ ابنُ العماد: "ومع تَبَحُّرِ الكِسَائيِّ في النحو والعربية لم يَكُنْ له مَعرِفَةٌ في الشِّعرِ"[٩].

وقد روى الزُّبيرُ عَن إسحاق الموصليِّ قال: ما رأيتُ رجلاً منسوباً إلى العلمِ أجهلَ بالشِّعرِ من الكِسَائيِّ وبالإسنادِ قالَ: كانَ الكِسَائيُّ من أشدِّ خَلقِ الله تَسكُّعاً في تفسيرِ الشِّعرِ[١٠]

---

[١] تاريخ بغداد ٤١١/١١ ونزهة الألباء ٦٣ وإنباه الرواة ٢٦٦/٢.

[٢] تاريخ بغداد ٤٠٨/١١ وإنباه الرواة ٢٦٣/٢ ومعرفة القراء الكبار ٣٠١/١.

[٣] جِربَّانات عظام: أي نوع من الملابس مثل القمصان، انظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي ١٧.

[٤] تاريخ بغداد ٤١١/١١ وإنباه الرواة ٢٦٦/٢.

[٥] إنباه الرواة ٢٧٣/٢.

[٦] طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٢٨.

[٧] إنباه الرواة ٢٧٠/٢.

[٨] وفيات الأعيان ٢٩٥/٣.

[٩] شذرات الذهب ٤٠٨/٢.

[١٠] معجم الأدباء ١٨٩/١٣.

غيرَ أنَّ القفطي نفسَه ذَكَرَ له عدة أبيات نُسبت إليه، رَغمَ أنَّه نَفَى أن يكونَ الكِسَائيُّ قالَ شِعراً، وفي ظَنِّي أنَّ القفطي إنَّما أرادَ بقولِه أنَّه لم يقُلْ شِعراً قط، أي أنَّه لم يَقُلْ شِعراً جَيِّداً قَطْ، فقد قَبَّحَ القفطيُّ أبياتَ الكِسَائيِّ التي كَتَبَهَا إلى الرَّشيدِ يَشكو فيها إليه العُزبَة، ويُريدُ أنْ يَتَزَوَّجَ، فقَالَ:

قُلْ للخَليفَةِ مَا تَقولُ لِمَنْ ... أمْسَى إليكَ بِحُرْمَةٍ يُدلِي
مَا زِلْتُ مُذْ صَارَ الأمِينُ مَعِي ... عَبدِي يَدي ومَطِيَّتِي رِجْلِي
وعَلَى فِراشٍ مَنْ يُنَبِّهُنِي ... مِنْ نَوْمَتِي وقِيَامُهُ قَبْلِي
أسْعَى بِرِجْلٍ مِنْهُ ثَالِثَةٍ ... مَوقُورَةٍ مِنِّي بِلا رَحِلِ
وإذَا رَكِبْتُ أكونُ مُرتَدِفاً ... قُدَّامَ سَرْجِي رَاكِباً مِثلِي
فَامْنُنْ عَلَيَّ بِمَا يُسَكِّنُهُ ... عَنِّي وأهْدِ الغِمْدَ للنَّصلِ [1]

حَيثُ قالَ القفطيُّ في أبياته تلك: "وهذا مِن الكِسَائيِّ قَبيحٌ مِن وجوه: أحدهما: (يُدْلِي) لفظة قبيحة ولا سيَّما في هذه الحالة التي تَعرَّضَ لوصفِها، ثُمَّ كونه ناطَ هذا الأمرَ بكونِ الأمين معه تغفَّل، وقبيحٌ معنَاه المفهوم منه: إذا رأى الأمينَ تَحَرَّكَتْ جَوَارِحُه، وهذا في غايَةِ الشَّناعَة، وَوَصْفُ نفسِه بالشَّبَق رَدِئٌ جِدَّاً لِمَنْ يرومُ التعليم أو مقابلة الخليفة، وَوَصْفُ كِبَرِ قُمُدّه وشِدَّة انتصابِه أردَأ وأقبَح، ثم سؤاله عمَّن يُسَكِّنُه عنه، إنَّمَا يَسألُ مثل هذا العَرُّ مَنْ يَقودُ العاهرات، فسبحانَ مَنْ أذهَبَ رشدَهُ في هذه الصورة !"[2].

فهذه القِصَّةُ لا تَصمدُ أمَامَ البَحثِ، وذلك أنَّها مُلَفَّقَةٌ أُريدَ مِنها أنْ تكونَ دَعماً لِمَا اتُّهِمَ به الكِسَائيُّ مِن سَجايا رَديئةٍ، فقَالَ ابنُ خَلِّكان: "إنَّ الكِسَائيَّ لم يَكُن له زَوجَةٌ ولا جَارِيَة"، وذكَرَ ابنُ قُتَيبة أنَّ الكِسَائيَّ عُوتِبَ عَلَى تَركِ التَّزويجِ فقالَ: "وَجَدتُ مُكابَدَةَ العُزبَة أيسرَ مِن مُكابَدَة العِيال"[3]، في حين يرى ابنُ خَلكان والقفطيُّ وغيرُهما أنَّه أرادَ أنْ يَتَزَوَّجَ فكَتَبَ إلى الرَّشيدِ يَشكو إليه العُزبَة في أبياتٍ مِن الشِّعر، فَأَمَرَ له الرَّشيد بمَالٍ وجَارِيَةٍ وبِرذون، فهذا تَناقُضٌ مِنْ جِهَةٍ، ومِن جانِبٍ آخَر فإنَّ الكِسَائيَّ لم يَكُن فَقيراً بِحَيثُ يَمنَعُه فَقرُه مِن تَحَمُّل مؤونة العِيال، بل كانَ غَنِيَّاً مُوسِراً، بدليلِ أنَّه كان مُقَرَّباً مِن الأمراء والخُلَفاء، ولهذه الأسباب فإنَّ الباحِثَ يَنفي صِحَّةَ هذه القِصَّة مِن الأصل.

---

[1] الأبيات في: تاريخ بغداد ٤١٢/١١ وإنباه الرواة ٢٦٦/٢-٢٦٧ وفي معجم الأدباء ١٩٠/١٣ مع بعض التغيير في الأبيات مثل: نقصت زيادتها عن الرِّجلِ مكان الشطر الثاني: موقورة مني بلا رحل .

[2] إنباه الرواة ٢٦٦/٢-٢٦٧ وانظر: معجم الأدباء ١٩٠/١٣.

[3] عيون الأخبار ٨١/٤.

ومن شعره في وصف النحو:

أيُّهَـــا الطَّالِـــبُ عِلمـــاً نَافِـــعـــاً ... اطْلُـــبْ النَّحـــوَ ودَعْ عَنْـــكَ الطَّمَـــع

إنَّمَـــا النَّحـــوُ قِيَـــاسٌ يُتَّـــــبَعْ ... وبِـه فـي كُلِّ عِلـمٍ يُنتفـــــــــعْ

فـــإذا مَـــا أبْصَـــرَ النَّحـــوَ الفَتَـــى ... مَـرَّ فـي المَنَطِـقِ مـرَّاً فاتَّســـــــعْ

فاتَّقَـــاهُ كُـــلُّ مَـــنْ جَالَسَـــــــه ... مِـنْ جَلـيسٍ نَـاطِقٍ أو مُستَمِـــــع

وإذا لـــمْ يُبصِـــر النَّحـــوَ الفَتَـــى ... هَـابَ أنْ يَنطِـقَ جُبنـاً فانْقَطَـــــع

فَتـــرَاهُ يَنصِـــبُ الرَّفـــعَ ومَـــــا ... كـانَ مِـن خَفـضٍ ومِـن نَصـبٍ رَفَـع

يَقـــرَأ القُـــرآنَ لا يَعـــرفُ مَـــــا ... صَـرَّفَ الإعْـرَابُ فيـه وصَنَـــــع

والـــذي يَعْرِفُـــهُ يَقْـــــــرَأه ... فـإذا مَـا شَـكَّ فـي حَـرفٍ رَجَـــــع

نَـــاظِراً فيـــه وفـــي إعرَابِـــــه ... فـإذا مَـا عَـرَفَ اللَّحـنَ صَـــــدَع

كَـــم وَضِـــيعٍ رَفَـــعَ النَّحـــوَ وكَـــم ... مِـنْ شَـريفٍ قَـد رأينَـاه وَضَـــــع

فَهُمَـــا فِيـــهِ سَـــواءٍ عِندَكُـــــم ... ليستْ السُّنَّةُ فِينَـا كالـــــبِـــدَع [1]

---

[1] الأبيات في: إنباه الرواة ٢٦٧/٢ ومعجم الأدباء ١٩١/١٣ وبغية الوعاة ١٦٤/٢.

*** جهود الكِسَائيِّ العلمية وآثاره:**

- مؤلفاته:

للكِسَائيِّ تصانيفُ كثيرةٌ ذكَرَتْهَا كُتُبُ التَّراجم، وقَد قَسَّمتُها إلى ثَلاثَةِ مَضامِين:

أولاً: كتب اللغة:

١. معاني القرآن[١]، وقد استطعتُ بفضلِ اللهِ تعالى أن أحصلَ عليه بَعدَ عَناءٍ طويل، وقد جَمَعَهُ وحَقَّقَهُ د. عيسى شحاته عيسى علي، لنيلِ درجةِ الدكتوراه سنة ١٩٩٣م، وقدَّمَ له أ.د. محمود فهمي حجازي سنة ١٩٩٧م.

٢. ما تلحَنُ فيه العامَّة، وقد حَقَّقَهُ أ.د. رمضان عبد التواب، وطَبَعَ طَبعَتَه الأولى عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، ونشرته مكتبةُ الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، وهو عندي أيضاً بفضل الله تعالى، وتحصلتُ عليه من جمهورية مصر العربية.

٣. مقطوع القرآن وموصوله [٢].

٤. متشابه القرآن [٣]، وقدَ حَقَّقَه أ.د. محمد حسين آل ياسين، من كليَّة الآداب بجامِعَةِ بغداد وهو عندي بفضل الله تعالى، وتحصلتُ عليه من المملكة العربية السعودية.

٥. الهجاء [٤].

٦. النوادر الأصغر.

٧. النوادر الأوسط.

٨. النوادر الكبير[٥].

٩. أشعار المعاياة وطرائقها [٦].

---

[١] تاريخ بغداد ٤٠٣/١١ ونزهة الألباء ٦١ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢ و ٢٧١/٢ ومعجم الأدباء ٢٠٣/١٣ وغاية النهاية ٥٣٩/١ وبغية الوعاة ١٦٤/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١.

[٢] نزهة الألباء ٦١ وإنباه الرواة ٢٧١/٢ ومعجم الأدباء ٢٠٣/١٣ وغاية النهاية ٥٣٩/١ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١ .

[٣] الأعلام ٢٨٣/٤.

[٤] إنباه الرواة ٢٧١/٢ ومعجم الأدباء ٢٠٣/١٣ وغاية النهاية ٥٣٩/١ وبغية الوعاة ١٦٤/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١ .

[٥] النوادر بأنواعها الصغير والأوسط والكبير في: إنباه الرواة ٢٧١/٢ ومعجم الأدباء ٢٠٣/١٣ وغاية النهاية ٥٣٩/١ وبغية الوعاة ١٦٤/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١.

[٦] معجم الأدباء ٢٠٣/١٣ وغاية النهاية ٥٣٩/١ وبغية الوعاة ١٦٤/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١.

ثانياً: كتب القراءات:

١. القراءات [١].
٢. الآثار في القراءات [٢].
٣. الهاءات المكنى بها في القرآن [٣].

ثالثاً: كتب النحو والصرف:

١. مختصر النحو [٤].
٢. الحدود في النحو [٥].
٣. العدد [٦].
٤. المصادر [٧].
٥. اختلاف العدد [٨].
٦. الحروف [٩].

وقد نَقَلَ الذَّهَبيُّ عَن أبي عبيدة قوله في كتاب (القراءات) للكِسَائيِّ: "كانَ أبو الحسن يَتَخَيَّرُ القراءاتِ، فأخَذَ مِن قراءةِ حمزة ببعض، وتَرَكَ بعضاً، وكانَ مِن أهلِ القراءةِ، وهي كانت علمُه وصناعَتُه، ولم نجالسْ أحداً كانَ أضبطَ ولا أقوَمَ منه"[١٠]، وقال أيضاً: "وعامة هذه الكُتُبِ عُدِمَت مع طولِ المدة"[١١]، وإنَّني أعجَبُ كلَّ العَجبِ من هذا التبريرِ لضياعِ هذا التراثِ الذي

---

[١] نزهة الألباء ٦١ وإنباه الرواة ٢٧١/٢ ومعجم الأدباء ٢٠٣/١٣ وغاية النهاية ٥٣٩/١ وبغية الوعاة ١٦٤/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١.

[٢] تاريخ بغداد ٤٠٣/١١ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢ وبغية الوعاة ١٦٤/٢.

[٣] إنباه الرواة ٢٧١/٢ ومعجم الأدباء ٢٠٣/١٣ وغاية النهاية ٥٣٩/١ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١.

[٤] نزهة الألباء ٦١ وإنباه الرواة ٢٧١/٢ ومعجم الأدباء ٢٠٣/١٣ وبغية الوعاة ١٦٤/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١ .

[٥] إنباه الرواة ٢٧١/٢.

[٦] نزهة الألباء ٦١ وإنباه الرواة ٢٧١/٢ ومعجم الأدباء ٢٠٣/١٣ وغاية النهاية ٥٣٩/١ وبغية الوعاة ١٦٤/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١.

[٧] نزهة الألباء ٦١ ومعجم الأدباء ٢٠٣/١٣ وبغية الوعاة ١٦٤/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١.

[٨] نزهة الألباء ٦١ وإنباه الرواة ٢٧١/٢ ومعجم الأدباء ٢٠٣/١٣.

[٩] معجم الأدباء ٢٠٣/١٣ وغاية النهاية ٥٣٩/١ وبغية الوعاة ١٦٤/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١.

[١٠] معرفة القراء الكبار ٢٩٨/١.

[١١] معرفة القراء الكبار ٣٠٤/١.

ذَكرنَاهُ للإمامِ الكِسَائيِّ، وعَدم وجود أثرٍ لهذهِ الكتبِ في عَصرِنَا الحديث، وأتسَاءلُ كيفَ وصَلَ إلينا تُراثُ مَنْ قَبلَه كسيبويه وغيرِه ولم يَصِل إلينا تُراثُ الكِسَائيِّ ؟!.

والجوابُ هو ما يَقَعُ عَلَى عَاتِق الباحثينَ والمُحَقِّقِينَ والعلماءِ مِن عِبءٍ كبيرٍ، يَحتَاجُ إلى عَظِيمِ جُهدٍ لاكتشافِ تلكَ المخطوطات وإظهارها وتحقيقها وطباعتها لترى النور ولكي يهتدي بها الباحثون والعلماء.

قال أبو عمر الدوري في حديثِهِ عن كِتابِ (معاني القرآن) للكِسَائيِّ: "قَرأتُ هذا الكتابَ في مسجدِ السواقين ببغداد عَلَى أبي مسحل وعَلَى الطوال وعَلَى سلمة وجماعة، فقالَ أبو مسحل: لو قُرِئَ هذا الكتابُ عشر مراتٍ لاحتاجَ مَن يقرؤهُ أن يقرَأه"[1].

- كراماته:

أوردَ القفطيُّ وغيرُه عن الكِسَائيِّ أنَّه قالَ: "بعدما قرأتُ القرآنَ عَلَى النَّاسِ رأيتُ النَّبيَّ ﷺ في المنامِ، فقالَ لي: أنتَ الكِسَائيُّ؟ قلتُ: نَعم يا رسولَ الله، قالَ: عليُّ بنُ حمزة؟ قلتُ: نعم يا رسولَ الله، قالَ: الذي أقرأتَ أمَّتِي بالأمسِ القرآن؟ قلتُ: نعم يا رسولَ الله، قالَ: فاقرَأ عليَّ، قُلتُ: فلم يَتَأتَّ عَلَى لِسانِي إلا ﴿والصَّافَّات﴾ فقرأتُ عليه: ﴿والصَّافَّاتِ صَفًّا فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾[2] فقالَ: أحسَنتْ، ولا تَقُلْ ﴿والصَّافَّات صَفًّا﴾ نَهانِي عن الإدغامِ، ثم قالَ لي اقرأ فقرأتُ حتَّى انتهيتُ إلى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْبَلُوْا إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾[3] فقالَ: أحسَنْت، ولا تَقُلْ يَزُفُّونَ ثم قالَ: فَلَأُبَاهِيَنَّ بِكَ – شَكَّ الكِسَائيُّ– القُرَّاء أو المَلائِكَة"[4].

كما قال أبو مسحل عبد الوهاب بنُ حريش: "رأيتُ الكِسَائيَّ في النومِ فَقُلتُ: ما فَعَلَ اللهُ بِكَ؟ قالَ: غَفَرَ لي بالقُرآنِ"[5].

---

[1] تاريخ بغداد ٤١١/١١ وإنباه الرواة ٢٦٥/٢.

[2] سورة الصافات ١/٣٧-٣.

[3] سورة الصافات ٩٤/٣٧.

[4] تاريخ بغداد ٤٠٩/١١-٤١٠ ونزهة الألباء ٦٢ وإنباه الرواة ٢٦٤/٢.

[5] نزهة الألباء ٦٢ وإنباه الرواة ٢٦٩/٢.

*** آراء العلماء فيه:**

لقد حَظِي الكِسَائيُّ بمدحِ الكثيرِ مِن العُلماءِ وأصحابِ التَّراجم، وأقرَّ بعلمِه وتبحره الكثيرُ مِمَّنْ نَقَلَ عنه ومِمَّنْ لم يَنقُلْ عنه، وذَكَروا له كَراماتٍ عدَّة، أذْكُرُ مِنهَا:

- "قالَ الهرويُّ: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ قالَ: كانَ الكِسَائيُّ فَصيحَ اللسانِ، لا يُفْطَن لكماله، ولا يخيَّلُ إليك أنَّه يَعرِبُ وهو يَعرِبُ"[١].
- "وقالَ أبو عمر الدوري: سَمِعتُ يحيى بن معين يقولُ: ما رأيتُ بِعَيني أصدقَ لهجةً مِن الكِسَائيِّ"[٢].
- "قالَ أبو بكر بن الأنباري: اجتَمَعَتْ في الكِسَائيِّ أمورٌ: كانَ أعلمَ النَّاسِ بالنَّحو، وواحدَهم في الغَريبِ ، وكانَ أوحدَ النَّاس في القرآن"[٣].
- "وقالَ الشَّافعيُّ: مَنْ أرادَ أنْ يَتَبَحَّرَ في النَّحوِ فهو عِيالٌ عَلَى الكِسَائيِّ"[٤].
- "وقالَ يحيى بنُ معين: ما رأيتُ بِعَيْنَيَّ هاتينِ أصدقَ لهجةً مِن الكِسَائيِّ"[٥].
- "وكانَ أبو زيد سعيد بنُ أوس الأنصاري يقولُ: كانَ الكِسَائيُّ إذا أخذَ معي في اللغة والشعر هوى، وإذا أخذَ في النَّحو علا"[٦]، وقَالَ أيضاً: "مَا جَرَّبتُ عَلَى الكِسَائيِّ كَذِبَةً قَط"[٧]، وبعدَ وَفاةِ الكِسَائيِّ قالَ: "يَرحَمُه اللهُ مَاتَ بِمَوتِه عِلمٌ كَثير"[٨].
- وقالَ النَّضر بن شميل: "والكِسَائيُّ لا يَحكي عَن العَرَبِ شيئاً إلا وقَد ضَبَطَه وحَفِظَه"[٩].
- "وقال أحمد بن الحارث الخزّاز: كانَ الكِسَائيُّ ممن وُسِم بالتعليمِ، واكتسبَ به مالاً كثيراً، وكان سخياً جميلَ الأخلاق"[١٠].

---

[١] طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٢٩.

[٢] معرفة القراء الكبار ٢٩٨/١.

[٣] معرفة القراء الكبار ٢٩٩/١.

[٤] إنباه الرواة ٢٦٠/٢ ومعرفة القراء الكبار ٢٩٩/١ وغاية النهاية ٥٣٨/١ وشذرات الذهب ٤٠٧/٢.

[٥] تاريخ بغداد ٤٠٧/١١ وغاية النهاية ١/ ٤٧٦.

[٦] إنباه الرواة ٢٧٢/٢.

[٧] متشابه القرآن للكسائي، مقدمة التحقيق ١٩.

[٨] إنباه الرواة ٢٧٤/٢.

[٩] تهذيب اللغة ٨٩/٣.

[١٠] إنباه الرواة ٢٧٣/٢.

- وقالَ الأزهريُّ: "وكانَ الغَالِبُ عَلَى الكِسَائيِّ اللُّغاتِ والعِلَلِ والإعرَابِ، وعِلم القُرآنِ وهو ثِقَةٌ مَأمونٌ، واختِياراتُه في حُروفِ القُرآنِ حَسَنَة والله يَغفِرُ لَنا وله"[١].
- وقالَ أبو زيد الأنصاري أيضاً: وعَلَى الرغم من تلك الآراء والنقولات في كراماتِ الكِسَائيِّ وصلاحه، إلا أنَّ بعضَ العلماءِ قَد طَعَنُوا في عِلمِه وتقواه، بل وجَرَّحوه واتَّهمُوهُ أحياناً بما لا يَليقُ به، ومِن الرواياتِ التي حَمَلَتْ شيئاً من هذا القبيل:
- قالَ أبو زيد: "قَدِمَ علينا الكِسَائيُّ البصرةَ فلقيَ عيسى والخليل وغيرَهُما، وأخذ منهم نحواً كثيراً، ثم صارَ إلى بغداد فلقِيَ أعرابَ الحُطَمِيَّة فأخذَ عنهم الفسادَ من الخَطأ واللحنِ، فأفسدَ بذلك ما كانَ أخذَه بالبصرةِ كُلّه"[٢].
- قالَ عبدالله: وذلك أنَّ الكِسَائيَّ كانَ يَسمعُ الشَّاذ الذي لا يَجُوزُ مِن الخَطأ واللَّحنِ، وشعرِ غيرِ أهلِ الفصاحةِ والضرورات، فيَجعلُ ذلك أصلاً ويَقيسُ عليه حتَّى أفسَدَ النَّحو[٣].
- ما روي في ذلك مِن قول أبي العباس: "حدَّثني سلمة قالَ: قالَ الفرَّاء: ماتَ الكِسَائيُّ وهو لا يُحسِنُ حَدَّ نِعمَ وبئس، ولا حَدَّ أن المفتوحة ولا حَدَّ الحكاية...، قالَ: فقلتُ لسلمةَ فكيف لم يناظره في ذلك؟ فقالَ: قد سألته في ذلك فقال: أشفقتُ أن أحادثَه فيقولُ فِيَّ كلمةً تُسقطُني فأمسكتْ"[٤].
- قال أبو حاتم: لم يكنْ لجميعِ الكوفيين عَالمٌ بالقرآن ولا كلامِ العربِ، ولولا أنَّ الكِسَائيَّ دنَا من الخلفاءِ فرَفَعوا ذِكرَه لم يكنْ شيئاً، وعلمُه مُختلِطٌ بلا حُججٍ ولا عِللٍ إلا حكايات الأعرابِ مطروحةً؛ لأنَّه كانَ يلقنهُم ما يُريدُ، وهو عَلَى ذلك أعلمُ الكوفيين بالعربية والقرآن، وهو قدوتُهم وإليه يرجعون[٥].
- نَقَلَ السيوطيُّ ما قاله ابن دَرَستويه: "كان الكِسَائيُّ يَسمَعُ الشَّاذ الذي لا يَجوزُ إلا في الضرورة فيَجعلُه أصْلاً ويَقيسُ علَيه، فأفسَدَ بذلك النَّحوَ"[٦].
- ما روي مِن وَصفِ ابنِ الأعرابي للكِسَائيِّ قوله: "كانَ أعلمَ النَّاسِ عَلَى رَهَقٍ [٧] فيه، يُريدُ اتيانَ ما يُكرَهُ؛ لأنَّه كانَ يَشرَبُ الشَّرابَ، ويَأتِي الغِلمَان"[٨]، وفي موضعٍ آخر يَذكُرُ

---

[١] تهذيب اللغة ١٦/١.

[٢] معجم الأدباء ١٨٣/١٣.

[٣] معجم الأدباء ١٨٣/١٣ وبغية الوعاة ١٦٤/٢.

[٤] معجم الأدباء ١٨٥/١٣ وبغية الوعاة ١٦٣/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٠/١.

[٥] معجم الأدباء ١٩٠/١٣.

[٦] بغية الوعاة ١٦٤/٢ وانظر: طبقات المفسرين ٤٠١/١.

[٧] رَهَق: من الإرهاق أي حمل الإنسان عَلَى ما لا يطيقه، وهو اتِّهام للكِسَائيِّ بالضعف.

[٨] معجم الأدباء ١٩١/١٣ وطبقات المفسرين ٤٠٠/١.

ياقوت ما نُسِبَ لابنِ الأعرابي أيضاً أنَّ الكِسَائيَّ "كانَ يُديمُ شُربَ النَّبيذ ويُجاهِرُ باتِّخاذِ الغِلمَانِ الرُّوقَة"[١].

- وأعادَ هذا الوصفَ السيوطيُّ فقالَ: "كانَ الكِسَائيُّ أعلمَ النَّاسِ، ضَابِطاً عَالِماً بالعَربيةِ، قارِئاً صَدوقاً، إلا أنَّه كانَ يُديمُ شُربَ النَّبيذ، ويَأتِي الغِلمَان"[٢].

وأخيراً فإنَّني أستَطيعُ القَولَ بأنَّ إماماً مثل الكِسَائيِّ له مِن الكراماتِ والفَضلِ مَا لَه في عِلمِ القِراءةِ واللغَة والنَّحو، وصَاحِبُ القراءةِ المشهورةِ التي سُمِّيَت باسمِه، وإمَامُ مَدرسةِ الكُوفَةِ في النَّحو، لَهُو جَديرٌ بأنَّ يُدافَعَ عنه ويُنتَصَرَ له، وبذلك فإنَّني أستَبعِدُ كُلَّ هذه الرِّوايات وأدحَضُها جُملَةً واحِدَة، وأعزو هذه الاتِّهامَاتِ إلى الحَسَد الواقِعِ بَينَ العُلمَاءِ والغِيرَةِ مِن الكِسَائيِّ بِسَبَبِ قُربِه مِن السُّلطانِ وصِلَتِه بالخُلَفاءِ والأمراءِ والمُلوك، وكذلك فإنَّ النَّزعَة العَصَبِيَّة كانَتْ السَّبَبَ وراءَ هذه الأقوالِ التي تَنتَقِصُ مِن فَضلِ الإمامِ الكِسَائيِّ، ذلك أنَّ أغلَبَ مَا صَدَرَ مِن أقوالٍ هي مَنسوبة للبَصريين.

- وفاته:

اختَلَفَتْ الرِّوايَاتُ في زَمَنِ وفَاتِه، والمُرَجَّحُ لَدَيَّ أنَّه تُوفي في بَلدَةِ الرَّي تُسَمَّى رَنْبَوَيه[٣] لَعَلَّها تَقَعُ جنوب شرقي طَهران الآن، ويقالُ بمنطقةٍ تُسَمَّى طُوس[٤] في سنة تِسعٍ وثمانينَ ومِائة (ت١٨٩هـ)، وذلك لِتَوَافُرِ الرِّواياتِ حولَ ذلك التاريخ، وهذا الذي ذَهَبَ إليه الزبيديُّ في طبقاتِهِ، وهو أقرَبُ عَهداً للكِسَائيِّ مِن غَيرِه من أصحابِ التَّراجم، حيثُ قالَ: "وتُوفي هو ومحمد بن الحسن الفقيه صاحب أبي يوسف في يوم واحد سنة تِسع وثمانين ومائة، فقالَ الرَّشيدُ: دَفَنْتُ الفِقهَ واللغةَ في الرَّي"[٥].

---

[١] معجم الأدباء ١٧٢/١٣، والرُّوقَة: الغلمان الحسان الذين يتمتعون بجانب عظيم من الجمال.

[٢] بغية الوعاة ١٦٣/٢.

[٣] رَنبَوَيه: كذا في وفيات الأعيان ٢٩٦/٣، وهي منطقة تجتمعُ فيها المساكن والقرى قرب الري، ورَنْبُويَّه في معجم البلدان بفتح أوَّلِه وسكون ثانيه ثم باء موحدة، وبعد الواو ياء مثناة مفتوحة، انظر: معجم البلدان ٧٣/٣.

[٤] وفيات الأعيان ٢٩٦/٣.

[٥] طبقات النحويين واللغويين١٣٠ وتاريخ بغداد ٤١٤/١١ ونزهة الألباء ٦٣ وإنباه الرواة ٢٦٨/٢ ومعجم الأدباء ٢٠١/١٣ وغاية النهاية ٥٣٩/١ وبغية الوعاة ١٦٤/٢ وطبقات المفسرين ٤٠٢/١.

وهذا ما ذَهَبَ إليه الذَّهَبيُّ[١] وابنُ الجزري[٢] والأتابكي في النجوم الزاهرة[٣] وابنُ العماد في شذراته[٤]، وذَهَبَ ابنُ النَّديم إلى أنَّه توفي سنة تسع وتسعين ومائة[٥] والقفطي إلى سنة ثمانين ومائة[٦] ونَقَلَ الزبيديُّ عن محمد بن عبد الملك قوله: "توفي الكِسَائيُّ سنة ثلاث وتسعين ومائة"[٧]، كما ذَكَرَ الذَّهَبيُّ عدَّةَ رواياتٍ في ذلك، قالَ: "وقَد قِيلَ في وفَاتِهِ أقوَالٍ واهِيَةٍ منها أنَّه تُوفِّي سنة إحدى وثمانين، أو سنة اثنين، أو سنة ثلاث، أو سنة خمس – أعني وثمانين – وقيلَ: سنة ثلاث وتسعين، وقيل: إنَّه عَاشَ سبعينَ سنةً"[٨].

---

[١] معرفة القراء الكبار ٣٠٥/١.

[٢] غاية النهاية ٥٣٩/١.

[٣] النجوم الزاهرة ١٦١/٢.

[٤] شذرات الذهب ٤٠٧/٢.

[٥] الفهرست ٣٢.

[٦] إنباه الرواة ٢٦٨/٢.

[٧] طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٣٠.

[٨] تاريخ بغداد ٤١٣/١١ وإنباه الرواة ٢٦٩/٢ ومعرفة القراء الكبار ٣٠٥/١ وغاية النهاية ٥٤٠/١.

ثانياً: ابنُ مَالِك

*** حَياةُ ابنِ مَالِك:**

- أولاً: اسمه ونسبه:

هو مُحمد بنُ عبد الله بن عبد الله بن مالك [1]، جمال الدين أبو عبد الله الطائي نَسَباً، الجَيَّانِي المَنشَأ، حُجَّةُ العَربِ، وواحِدُ العَصرِ في عِلْمِ اللسانِ، وُلِدَ في مَدينَةِ (جَيَّان) [2] نَحو سنة ستمائة للهجرة (٦٠٠هـ) أو إحدَى وستمائة (٦٠١هـ)، وقَد تَنَقَّلَ في بِلادِ الشَّامِ، وأقَامَ بدِمَشق مُدَّةً يُصَنِّفُ ويَشتَغِلُ، ثُمَّ تَوَقَّفَ في مِصر، وأقَامَ في حَلَب وحَمَاة، ثُمَّ استَقَرَّ بدِمَشق مُدَرِّساً للعَربِيَّة والقراءاتِ.

---

[1] **انظر ترجمته في:**

١. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني (ت٧٤٣هـ) ٣٢٠.
٢. العِبَر في خَبَر مَن غَبَر، للحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) ٣٢٦/٣.
٣. فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ) ٤٠٧/٣.
٤. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ) ٢٨٦/٣.
٥. طبقات الشافعية الكبرى، للسُّبكِي (ت٧٧١هـ) ٦٧/٨.
٦. البداية والنهاية في التاريخ، لابن كثير (ت٧٧٤هـ) ٣٤٢/١٣.
٧. البُلْغَة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي (٨١٧هـ) ٢٦٩.
٨. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ) ١٤٩/٢.
٩. طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ) ١٣٣.
١٠. النجوم الزاهرة في تاريخ ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ) ٢١١/٧.
١١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (ت٩١١هـ) ١٣٠/١.
١٢. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري (ت١٠٤١هـ) ٤٢٥/٢.
١٣. شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ٥٩٠/٧.
١٤. الأعلام، للزركلي (ت١٣٩٦هـ) ٢٣٣/٦.
١٥. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ) ٤٥٠/٣.

[2] جَيَّان: مدينة أندلسية جميلة شرقي قرطبة، كانت من أعظم مدن الأندلس منعة وخصباً وخضرة، وقد لقبت بـ(جَيَّان الحرير) لكثرته فيها، وهي معروفة بالمحارث والأخشاب، وهي بين غرناطة وطليطلة ومرسية، وعند ابن كثير في البداية والنهاية يقول (حيَّان): بالحاء، وهو موضع بالشام، والأوَّل أصَحُّ وأصوَبُ، انظر:

١. الأنساب، للسمعاني (ت٥٢٢هـ) ٤٠٤/٣.
٢. معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ١٩٥/٢.
٣. المُغرِب في حُلَى المَغرِب، لابن سيده الأندلسي (ت٦٨٥هـ) ٤١/٢ .

- ثانياً: أسرته:

لم تَتَحَدَّثْ مُعظَمُ كُتُبُ التَّراجِم عَن أسرَتِه وحياتِه الخَاصَّة، واقتَصَرَ جُلُّ ما ذُكِرَ عَلَى فَترَةِ إقامَتِه في بِلادِ المَشرِقِ الإسلامِي، ولم يَتَعَدَّ ذلك ذِكرُ أسماء أبنائِهِ الثَّلاثَة، وهُم:

١. محمد تقي الدين، المُلَقَّبُ بـ(الأسد)، وقد صَنَّفَ له أبوه (المقدمة الأسدية)[١] في النَّحو، ويَبدو أنَّه كانَ بعيداً عَن أجواءِ العِلْمِ والشُهرَةِ، إذ لم يَرِدْ له ذِكْرٌ مُستَقِلٌ عَن ذِكْرِ أبيهِ، وتُوفِّي سنة (٦٤٥هـ) [٢].

٢. محمد بدر الدين، المعروف والمشهور بـ(ابن النَّاظِم) أو (ابنِ المُصَنِّفِ)، وهو أشهَرُ إخوته، حيثُ تَتَلمَذَ عَلَى أبيهِ النَّاظِم للألفِيَّة، فَشَرَحَ الألفِيَّةَ وبَعضَ كُتُبِهِ، وتُوفِّي سنة (٦٨٦هـ) [٣].

٣. محمد شمس الدين، تَعَلَّمَ القرآنَ وتَمَيَّزَ بكثرَةِ تلاوتِه، وأصبحَ شَيخاً يُلقِّنُ بالجَامِعِ الأموي لأكثَرَ مِن أربعينَ سنة، وتُوفِّي سنة (٧١٩هـ) [٤].

- ثالثاً: أخلاقه ومذهبه:

حَظِي ابنُ مَالك بإجماعِ الذينَ ترجَمُوا له بعَظَمَةِ خُلُقِهِ وشِدَّةِ تَواضُعِه، فقد تَجَسَّدتْ أخلاقُ العلماءِ فيه، ومِمَّا قيلَ عنه أنَّه: كانَ سَخِيَّاً، حَسَنَ الخُلُق، وأديباً دَيِّناً، وقِيلَ أيضاً: "صارَ يُضرَبُ به المَثَل... مع الحِفظِ والذكاءِ والوَرَعِ والديانَةِ وحُسنِ السَّمتِ، والصيانة والتحري لما يَنقلُه والتحرير فيه، وكانَ ذا عَقلٍ راجِحٍ، حَسنَ الأخلاقِ مُهَذَّباً، ذا رَزَانَةٍ وحَياءٍ ووَقَارٍ وانتِصَابٍ للإفَادَةِ، وصَبرٍ عَلَى المُطَالَعَةِ الكثيرة، وقَد ذَكَرَ السيوطيُّ وَصفاً له في البُغيَة قائلاً: "هذا مَع ما هو عليه مِن الدِّينِ المَتينِ، وصِدقِ اللَّهجَةِ، وكثرةِ النوافلِ، وحُسنِ السَّمتِ، ورِقَّةِ القلبِ، وكمالِ العَقلِ، والوقارِ والتُّؤدَة"[٥]، وهو مالكيُّ المَذهَب حينَ كانَ بالمغربِ، شافعيٌّ حينَ انتقَلَ إلى المَشرقِ الإسلامي[٦]، وأضَافَ السيوطيُّ بأنَّه انفَرَدَ عَن المَغارِبَة بشيئينِ: الكرم ومذهب الإمامِ الشافعي[٧].

---

[١] الوافي بالوفيات١٦٦/١ و٢٨٥/٣-٢٨٦ وبغية الوعاة ١٣٣/١.

[٢] الوافي بالوفيات ١٦٦/١، حيث ذكر الصفدي أنَّه توفي سنة (٦٠٩هـ) وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، لأنَّ ابن مالك نفسه ولد سنة (٦٠٠هـ)، انظر: معجم المؤلفين ٦١٧/٣.

[٣] الوفي بالوفيات ١٦٦/١ وبغية الوعاة ٢٢٥/١ ونفح الطيب ٤٢٨/٢ والأعلام ٣١/٧.

[٤] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣١١/٤.

[٥] بغية الوعاة ١٣٠/١ وشذرات الذهب ٥٩١/٧.

[٦] انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري ٤٢٥/٢.

[٧] انظر: فوات الوفيات ٤٠٨/٣ والوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ وبغية الوعاة ١٣٤/١ وشذرات الذهب ٥٩١/٧.

وكانَ يَفخَرُ بنفسِه فَقَد وَرَدَ عنه أنَّه "قَدَّمَ – رحمه الله تعالى – لِصَاحِبِ دمشق قِصَّةً يقولُ فيها عَن نَفسِه: إنَّه أعلَمُ النَّاسِ بالعربيةِ، ويكفيهِ شَرَفاً أنَّ مِن تلامذتِه الشيخ النووي، والعَلَم الفارقي، والشمس البعلي، والزين المزي"[١]، لكنَّه عَلَى عظمَةِ قدره وسَعَةِ علمِه أحوَجَه الدَّهرُ إلى سؤالِ السُّلطان بيبرس[٢]، فاستعطَفَه بطَلَبٍ قالَ فيه: "الفقيرُ إلى رَحمَةِ ربِّه محمدُ بنُ مالك يقبل الأرض وينهي إلى السلطان – أيَّدَ اللهُ جنودَه وأبَّدَ سعودَه – أنَّه أعرفُ أهلِ زمانِه بعلومِ القراءاتِ والنَّحو واللُّغَةِ وفنونِ الأدبِ، وأملُه أنْ يعينَه نُفوذٌ مِنْ سيِّدِ السلاطين... بِصَدَقَةٍ تكفيهِ همَّ عِيالِه وتُغنِيهِ عَن التَّسبُّبِ في صَلاحِ حَالِه"[٣].

فأجابَه السلطانُ وعيَّنَه مُدَرِّساً في المَدرسَةِ العادلية بدمشق، وقد ولَّاهُ مَشيَخَةَ الإقراءِ أيضاً [٤].

وعَلَى الرَّغمِ مِن جُملَةِ هذه الأخلاق الرَّفيعة، والخِصَال السَّامِيَة إلَّا أنَّ المَقرِّي ذَكَرَ أنَّه: "حكي عنه أنَّه كان يوماً في الحمام وقد اعتزلَ في مكانٍ يَستَعمِلُ فيه المُوسى، فَهَجَمَ عليه فَتَى[٥]، فقالَ: مَا تَصنَع؟ قالَ: أكنُسُ لكَ المَوضِعَ للقُعودِ[٦]، قالَ بعضُهم: وهذا مِمَّا يُستبعَدُ عَلَى دِيْنِ ابنِ مالك، والعُهْدَةُ عَلَى نَاقِلِه، قالَ الصَّفديُّ: ولا يُستَبعَدُ ذلك مِنْ لُطفِ النُّحاةِ، وطِباعِ أهلِ الأندلس"[٧].

وقد تَحرَّيتُ أنْ أنْقِلَ ذلك نَصَّاً كَمَا ذَكَرَه المَقرِّي، وذلك للأمَانَةِ العِلمِيَّة والمَوضوعِيَّة، وما قَالَه الصَّفديُّ ليس بِغَريب.

– رابعاً: علمه ومكانته:

كانَ ابنُ مالك "أمَّةً وبَحراً لا يُشقُّ لُجّه... وكانَ الأئمةُ يتحيَّرونَ في أمرِه، وأمَّا الاطِّلاعُ عَلَى الحديثِ فكانَ فيه آية؛ لأنَّه كانَ أكثرَ ما يَستَشهِدُ بالقرآنِ، فإنْ لم يَكنْ فيه شَاهِدٌ عَدَلَ إلى الحديثِ، فإنْ لم يَكنْ فيه شَاهِدٌ عَدَلَ إلى أشعارِ العَربِ [٨]، وقَد نَقَلَ ابنُ العماد في شذراتِه قولَ الذَّهبِي في

---

[١] نفح الطيب ٤٣٢/٢.

[٢] الظاهر بيبرس: هو ركن الدين الملك الظاهر، من أعظم سلاطين المماليك وأشجعهم، حارب التتار والصليبيين، بنى المدرسة الظاهرية ودفن فيها، وتوفي سنة (٦٧٦هـ)، انظر: النجوم الزاهرة ٢٢٣/٧ وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٩٥/٢ والأعلام ٧٩/٢.

[٣] حسن المحاضرة ٩٧/٢.

[٤] بغية الوعاة ١٣٠/١.

[٥] عند الصفدي في الوافي بالوفيات: فهجم عليه أمرَدُ ٢٨٨/٣.

[٦] عند الصفدي في الوافي بالوفيات: أكنس لك الموضع الذي تقعد عليه ٢٨٨/٣.

[٧] نفح الطيب ٤٢٩/٢.

[٨] انظر: فوات الوفيات ٤٠٨/٣ والوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ وبغية الوعاة ١٣٤/١ ونفح الطيب ٤٢٦/٢.

وصفِه لابنِ مالك: "صَرَفَ هِمَّتَهُ إلى إتقانِ لِسَانِ العَربِ، حتَّى بَلَغَ فيه الغايَة، وحَازَ قَصَبَ السَّبق وأربى عَلَى المتقدِّمينَ، وكانَ إمَاماً في القِراءاتِ...، أمَّا في النَّحو فكانَ – رحمَه الله – بَحراً لا يُجارَى وحَبراً لا يُبَارى"[١].

وذَكَرَ المَقَرِّي أنَّه: "كانَ حَريصاً عَلَى العِلْمِ حتَّى إنَّه حَفِظَ يومَ موتِه ثمانيةَ شَواهِد"[٢]، وقد "حَازَ – ابنُ مالك – قَصَبَ السبق، وصَارَ يُضرَبُ به المَثَل في دقائقِ النَّحو، وغَوامِض الصَّرفِ، وغَريبِ اللُّغاتِ، وأشعارِ العَربِ"[٣]، وبَلَغَ مكانةً مرموقةً بينَ عُلماءِ العَربِيَّة، ومِن ذلك ما رَوَتْهُ كُتُبُ التَّراجِم مِن أنَّ مَكَانَتَه كانت عظيمةً عندَ قاضي القضاة (ابن خلكان)[٤]، فكانَ "إذا صَلَّى في العادلية وكان إمامَها يُشَيِّعه قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان إلى بيتِه تَعظِيماً له"[٥].

أضِفْ إلى ذلك "ما هو عليه من الدِّينِ والعِبَادَةِ، وصِدقِ اللَّهجَةِ، وكَثرةِ النَّوافِلِ، وحُسنِ السَّمتِ، وكَمَالِ العَقلِ...، وكانَ نَظْمُ الشِّعرِ عندَه سَهلاً رَجَزُه وطَويله وبسيطه"[٦]، وقد قالَ اليماني في إشارةِ التَّعيين: "ولو لَمْ يَكنْ لَه إلا تَسهيلُ الفوائدِ لكفَاه"[٧].

– خامساً: شيوخه:

أمَّا عَن شُيوخِه فقد نَقَلَ السيوطيُّ عن أبي حيَّان قوله: "بَحَثْتُ عَن شُيوخِه فلَمْ أجدْ له شَيخاً مَشهوراً يَعتَمِدُ عليه، ويَرجِعُ في حَلِّ المُشكِلاتِ إليه"[٨]، وعِندَ المَقرِّي يَقولُ أبو حيَّان: "وقد طَالَ فَحصِي وتَنقِيرِي عمَّنْ قَرَأَ عَلَيهِ، واستَنَدَ في العِلْمِ إليهِ، فلَمْ أجدْ مَن يَذْكُرُ لي شَيئاً مِن ذلك، فهو مِمَّنْ أخَذَ العِلْمَ عَنْ الصُّحُفِ بِفَهمِهِ وبِنَفسِهِ"[٩]، لِذلك لَمْ تَذكُرْ مَصَادِرُ تَرجَمَتِه شيئاً عَن سيرَتِه في الأندلس قَبلَ هجرَتِه إلى بِلادِ المَشرقِ الإسلامي، لكنَّ الرَّاجِحَ أنَّه أمضى سِنِيَّ حياتِه الأولى حتَّى مطلعِ شبابِه في الأندلس، والدَّليلُ عَلَى ذلك أنَّه تَتَلمَذَ عَلَى اثنينِ مِن عُلَمَائها، هُمَا: ثابت بن محمد بن حيَّان

---

[١] شذرات الذهب ٥٩١/٧.

[٢] نفح الطيب ٤٢٧/٢.

[٣] نفح الطيب ٤٣١/٢.

[٤] مؤرخ كبير صاحب كتاب: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، وتوفي سنة (٦٨١هـ)، انظر: فوات الوفيات ١٠٠/١ البداية والنهاية ٣٠١/١٣ والنجوم الزاهرة ٢٩٩/٧.

[٥] فوات الوفيات ٤٠٨/٣ والوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ والبداية والنهاية ٢٦٧/١٣ وبغية الوعاة ١٣٤/١ ونفح الطيب ٤٢٦/٢.

[٦] الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ ونفح الطيب ٤٢٦/٢.

[٧] إشارة التعيين ٣٢٠.

[٨] بغية الوعاة ١٣٠/١.

[٩] نفح الطيب ٤٣٢/٢.

الكَلاعي اللبْلي الجيَّاني[١] الذي أَخَذَ عنه القراءات في (جَيَّان)، وأبو عَلِي الشَّلوبِين الذي أَخَذَ عنه وجَالَسَه نحو ثَلاثَةَ عَشَرَ يَوماً [٢].

أمَّا شيوخه في بِلادِ الشَّامِ، فَهُم:

١. الحسن بن الصباح: أخذ عنه في دمشق [٣].
٢. ابن أبي الصقر [٤].
٣. ابن الخباز الموصلي [٥].
٤. السَّخاوي: أخذ عنه في دمشق [٦].
٥. ابن يعيش: أخذ عنه في حلب [٧].

---

[١] إشارة التعيين ٣٢١ والبلغة: ٢٧٠ وفي بغية الوعاة ١/١٣٠-١٣١ وفي نفح الطيب ٢/٤٣٣ اسمه: ثابت بن خيَّار الليلي، وفيه تصحيف، والأوَّل هو الصواب، ويكنى أبا الحسن، وأبا رزين، وأبا المظفر، سكن غرناطة، توفي بها سنة (٦٢٨هـ)، انظر: إشارة التعيين٧٢ والبلغة ٩٩-١٠٠.

[٢] إشارة التعيين ٣٢١ ونفح الطيب ٢/٤٣٣.

أبو علي الشَّلَوبِيْن: هو عمر بن محمد الإشبيلي، أبو علي، نحوي روى عن السهيلي، له مؤلفات منها: التوطئة في النحو، توفي سنة (٦٤٥هـ)، انظر: إنباه الرواة ٢/٣٣٢ وإشارة التعيين ٢٤١.

[٣] العبر في خبر من غبر ٣/٣٢٦ والوافي بالوفيات ٣/٣٨٦ وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٦٧ وبغية الوعاة ١/١٣٠ ونفح الطيب ٢/٤٢٥.

وهو نحوي مخزومي مصري يكنى أبا صادق، عاش نيِّفاً وتسعين سنة، توفي سنة (٦٣٢هـ)، انظر: شذرات الذهب ٧/٢٦٠.

[٤] الوافي بالوفيات ٣/٢٨٦ وغاية النهاية ٢/١٨٠ ونفح الطيب ٢/٤٢٥.

وهو مكرم بن محمد نجم الدين، نحوي توفي سنة (٦٣٥هـ)، انظر: تهذيب سير أعلام النبلاء ٣/٢٤٤ وشذرات الذهب ٧/٣٠٦.

[٥] طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة ١٣٣.

وهو أحمد بن الحسين، شمس الدين فقيه ونحوي، له النهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معط، توفي سنة (٦٣٩هـ)، وقيل سنة (٦٣٧هـ)، انظر: إشارة التعيين ٢٩ وبغية الوعاة ١/٣٠٤ عَلَى الترتيب.

[٦] العبر في خبر من غبر ٣/٣٢٦ والوافي بالوفيات ٣/٢٨٦ وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٦٨ وطبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة ١٢٣ وبغية الوعاة ١/١٣٠ ونفح الطيب ٢/٤٢٥.

وهو علي بن محمد، علم الدين، أبو الحسن نسبته إلى (سخا) بمصر، عالم بالنحو والقراءات، توفي سنة (٦٤٣هـ)، انظر: إنباه الرواة ٢/٣١١ وبغية الوعاة ٢/١٩٢ وشذرات الذهب ٧/٣٨٥.

[٧] إنباه الرواة ٤/٤٥ و بغية الوعاة ١/١٣١ ونفح الطيب ٢/٤٢١.

وهو يعيش بن علي، موفق الدين، أبو البقاء، نحوي له شرح لكتاب المفصل للزمخشري، توفي سنة (٦٤٣هـ)، انظر: إنباه الرواة ٤/٤٥ وبغية الوعاة ٢/٣٥١ وشذرات الذهب ٧/٣٩٤.

٦. ابن عمرون: أخذ عنه في حلب [١].
٧. محمد بن أبي الفضل المرسي: أخذ عنه في دمشق [٢].

- سادساً: تلاميذه:

أمضَى ابنُ مالك مُعظَمَ حَيَاتِه في التَّدريسِ، فقد عَيَّنَه السُّلطانُ بيبرس مُدَرِّساً في المَدرسةِ العادلية بدمشق، وقد ولَّاهُ مَشيَخَةَ الإقرَاءِ أيضاً كَمَا سَبَقَ ذِكرُ ذلك، وقد وَرَدَ أيضاً أنَّه: "تَصَدَّرَ للتدريسِ بِحَلب، وأمَّ بالسُّلطَانِيَّة"[٣]، ولَمَّا غَادَرَ دمشق إلى حَلب تَوَقَّفَ في حِمص وحَماة فَتَصَدَّرَ للتدريسِ فيهما.

لقد كان له تلاميذ عدَّة، وذلك لِتَنَقُّلِه بينَ مُدنِ الشَّامِ وقُرَاهَا، ولا سيَّما دمشق وحلب، لكنَّه كثيراً ما كانَ يفتَقِدُ مَن يَحضُرُ حَلقَته في المدرسةِ العادلية فيخرجُ يدعو عامَّةَ النَّاس، فكانَ: "يَجلسُ في وظيفَتِه – مَشيخَةَ الإقراءِ – بشبَّاكِ التربة العادلية، ويَنتَظِرُ مَن يَحضرُ يَأخُذُ عنه، فإذا لَمْ يَجدْ أحَداً يَقومُ إلى الشباك ويقولُ: القراءاتِ القراءات، العَرَبِيَّةَ العربية، ثم يدعو ويَذهَبُ ويقولُ: أنا لا أرى ذمَّتي تبرأُ إلا بهذا، فإنَّه قد لا يُعلَمُ أنِّي جالسٌ في هذا المكان لذلك"[٤].

أمَّا تلاميذه فيبدو أنَّهم أخذوا عنه العَرَبِيَّة، ولَمْ يَكُنْ له تَلاميذٌ في القراءاتِ، فلَمْ يَذكُرْ ابنُ الجزري[٥] في غاية النهاية أحَداً أخَذَ القراءاتِ عن ابنِ مالك، قالَ: "ولَمَّا دَخَلَ حَلب... أخَذَ عنه العَرَبِيَّة غَيرُ واحِدٍ مِن الأئمةِ، غَيرَ أنِّي لا أعْلَمُ أحَداً قَرَأَ عَلَيهِ القِراءات، ولا أسنَدَهَا إليه"[٦]، ولَعَلَّهُ أقرأهَا في مَدينَةٍ أخرى غَيرِ حَلَب.

---

[١] الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ وبغية الوعاة ١٣٠/١و٢٣١/٢ ونفح الطيب ٤٢١/٢ وشذرات الذهب ٥٩١/٧.
وهو جمال الدين محمد بن عمرون النحوي، تلميذ ابن يعيش، توفي سنة (٦٤٩هـ)، انظر: تهذيب سير أعلام النبلاء ٢٨٨/٣ والوافي بالوفيات ١٦١/١.

[٢] غاية النهاية ١٨٠/٢.
وهو محمد بن عبد الله المرسي، أبو عبد الله، نحوي ومفسر، له: الضوابط النحوية في علم العربية، وتفسير القرآن، توفي سنة (٦٥٥هـ)، انظر: تهذيب سير أعلام النبلاء ٣٠٥/٣ وبغية الوعاة ١٤٤/١.

[٣] النجوم الزاهرة ٢١١/٧ ونفح الطيب ٤٢٧/٢.

[٤] غاية النهاية ١٨١/٢.

[٥] هو محمد بن محمد، شمس الدين، أبو الخير، محدث ومقرئ، له: النشر في القراءات العشر وغاية النهاية في طبقات القراء (ت٨٣٣هـ)، وترجم لنفسه في غاية النهاية ٢٤٧/٢.

[٦] غاية النهاية ١٨١/٢.

أمَّا تلاميذُه، فَهُم:

١. ابنه محمد بدر الدين [١] (ت٦٨٦هـ) شَرَحَ الألفِيَّةَ وغَيرَها مِنْ كُتُبِ أبيه، وقَد تَقَدَّمَتْ تَرجَمَتُه عِندَ الحَديثِ عَن أسرَتِه.

٢. الإمام النووي [٢].

٣. ابن جعوان [٣].

٤. ابن المنجي [٤].

٥. اليونيني [٥].

٦. البهاء بن النحاس [٦].

٧. الصيرفي [٧].

٨. شهاب الدين الشاغوري [٨].

---

[١] نفح الطيب ٤٢٨/٢.

[٢] طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة ١٣٣ ونفح الطيب ٤٢٨/٢ وشذرات الذهب ٥٩١/٧.
وهو محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الفقيه الشافعي، نسبته إلى (نوى) بحوران، محدِّث، وله عدة كتب منها: تهذيب الأسماء والصفات ورياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، توفي سنة (٦٧٦هـ)، انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٥/٨ وشذرات الذهب ٦١٨/٧ والأعلام ١٤٩/٨ ومعجم المؤلفين ٩٨/٤.

[٣] الوافي بالوفيات ٢٨٧/٣ وبغية الوعاة ٢٢٤/١ ونفح الطيب ٤٢٨/٢.
وهو محمد بن محمد، شمس الدين، نحوي ومحدِّث، توفي سنة (٦٨٢هـ)، انظر: بغية الوعاة ٢٢٤/١.

[٤] طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة ١٣٣ وشذرات الذهب ٥٩٠/٧.
وهو المنجي بن عثمان، زين الدين، أبو البركات، فقيه وأديب، له تفسير في القرآن الكريم وشرح عَلَى الألفية، توفي سنة (٦٩٥هـ)، انظر: شذرات الذهب ٧٥٦/٧ والأعلام ٢٩١/٧ ومعجم المؤلفين ٩١٩/٣.

[٥] الوافي بالوفيات ٢٨٧/٣ ونفح الطيب ٤٢٨/٤.
وهو محمد بن عبد الملك، شرف الدين، ذكرَهُ ابنُ العماد في شذرات الذهب ٧٥٥/٧، وعدَّهُ من وفيات سنة (٦٩٥هـ) ولم يترجم له.

[٦] نفح الطيب ٤٣٠/٢.
وهو محمد بن إبراهيم، بهاء الدين، نحوي شيخ أبي حيان، توفي سنة (٦٩٨هـ)، انظر: إشارة التعيين ٢٨٦ وفوات الوفيات ٢٩٤/٣ وغاية النهاية ٤٦/٢ وبغية الوعاة ١٣/١-١٤ ونفح الطيب ٤٣١/٢.

[٧] الوافي بالوفيات ٢٨٧/٣ ونفح الطيب ٤٢٨/٢.
وهو شرف الدين بن علي بن عيسى اللخمي، أبو محمد، محدِّث، توفي في ذي الحجة سنة (٦٩٩هـ)، انظر شذرات الذهب ٧٨١/٩ ومعجم المؤلفين ٦٢٧/١.

[٨] بغية الوعاة ١٣٤/١و٤٧٣ ونفح الطيب ٤٢٨/٢.
وهو أبو بكر بن يعقوب، المتهم بإخفاء شرح التسهيل بعد وفاة مؤلفه، توفي سنة (٧٠٣هـ)، وقيل سنة (٧٠٤هـ)، انظر: الدرر الكامنة ٥٠١/١ وبغية الوعاة ٤٧٣/١.

٩. ابن أبي الفتح البعلي [١].
١٠. الفارقي [٢].
١١. ابن تمام التلي [٣].
١٢.ابن العطَّار [٤].
١٣.علاء الدين الأنصاري [٥].
١٤.أبو الثناء الحلبي [٦].
١٥.أبو بكر المزي [٧].
١٦.ابن شافع [٨].

---

[١] الوافي بالوفيات ٢٨٧/٣ والدرر الكامنة ١٨٨/٤ وبغية الوعاة ١٣٠/١ و٢٠٧ ونفح الطيب ٤٢٨/٢.
وهو محمد بن أبي الفتح، نسبته إلى بعلبك، توفي سنة (٧٠٩هـ)، وقيل سنة (٧١٠هـ)، انظر: الدرر الكامنة ١٨٨/٤ وبغية الوعاة٢٠٧/١ وشذرات الذهب ٣٨/٨ والأعلام ٣٢٦/٦ .

[٢] إشارة التعيين ٣٢٠ وبغية الوعاة ٥٩٨/١ ونفح الطيب ٤٣٢/٢.
وهو سليمان بن أبي حرب، أبو الربيع، وتوفي (٧٠٩هـ)، انظر: بغية الوعاة ٥٩٨/١.

[٣] هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن تمَّام بن حسان التلي، تقي الدين، شاعر دمشقي، توفي سنة (٧١٨هـ)، انظر: الدرر الكامنة ٣٤٦/٢ وشذرات الذهب ٨٨/٨ والأعلام ٦٨/٤.

[٤] الوافي بالوفيات ٢٨٧/٣ وبغية الوعاة ١٣٠/١ ونفح الطيب ٤٢٨/٢.
وهو علي بن إبراهيم، علاء الدين، أبو الحسن الشافعي، فقيه له كتب ورسائل، توفي سنة (٧٢٤هـ)، انظر: البداية والنهاية ١٤٨/١٤ وشذرات الذهب ١١٤/٨ والأعلام ٢٥١/٤ .

[٥] بغية الوعاة ١٩٨/٢.
وهو علاء الدين علي بن النصير بن محمد الأنصاري الشافعي، عالم بالعربية، توفي سنة (٧٢٥هـ)، انظر: شذرات الذهب ١٢٣/٨.

[٦] هو محمود بن سليمان/سلمان بن فهد، شهاب الدين، أديب له: حسن التوسل بصناعة الترسل، توفي سنة (٧٢٥هـ)، انظر: شذرات الذهب ١٢٤/٨ والأعلام ١٧٢/٧.

[٧] الوافي بالوفيات٢٨٧/٣ ونفح الطيب ٤٢٨/٤.
وهو زين الدين أبو بكر بن يوسف المزي بن الحريري الشافعي، مقرئ، توفي سنة (٧٢٦هـ)، انظر: الدرر الكامنة ٥٠١/١ وشذرات الذهب ١٢٧/٨.

[٨] الوافي بالوفيات ٢٨٨/٣ ونفح الطيب ٤٢٨/٢.
وهو شافع بن علي بن عباس العسقلاني، ثم المصري، ناصر الدين، أديب له: فصل الخطاب فيما للمحبة من الآداب، توفي سنة (٧٣٠هـ)، انظر: فوات الوفيات ٩٣/٢ والدرر الكامنة ٢٨١/٢ والنجوم الزاهرة ٢٠٧/٩ والأعلام ١٥٢/٣.

١٧.بدر الدين بن جماعة [١].

١٨.ابن غانم [٢].

١٩.البرزالي [٣].

- سابعاً: شعره:

نَظَمَ ابنُ مَالك الشِّعرَ قصيده ورجزه، وكانَ نَظْمُه مَتيناً يُجارِي فيه العُلماء، فقد حَشَدَ فيه كَثيراً مِن العلومِ والمعارفِ المُتَعَلِّقَةِ بالعَرَبِيَّةِ، وذلك بأسلوبٍ تَعليمِي قَصَدَ منه التَّسهيلَ عَلَى التلاميذِ، وتَفَاوَتَتْ قَصَائدُه مِنْ حَيثُ عددِ أبياتِها فَحَوَى بعضُها عَلَى بِضْعِ عَشَرَاتٍ، وحَوَى بعضُها الآخر عَلَى ثلاثَةِ آلاف، وبَلَغَ مجموعُ نَظْمِهِ التَّعليمِي قُرَابَة عَشرَة آلاف بيت مُوَزَّعَة عَلَى اثنتَي عَشرَةَ قَصيدَة، فكانَ – رحمه الله – حَريصاً عَلَى النَّظمِ عَامَّة، وعَلَى نَظْمِ علومِ العَرَبِيَّة خَاصَّة، "وكانَ نَظمُ الشِّعرِ سَهْلاً عَليهِ رجزه وطويله وبسيطه، وغير ذلك"[٤]، كما كانَ حافِظاً لأشعارِ العَربِ التي يَستَشهِدُ بها عَلَى اللُّغةِ والنَّحو، فكانَ الأئمةُ الأعلام يَتَحَيَّرونَ منه ويتعَجَّبونَ مِن أينَ يأتي بها، لكنَّ هذه المَوهِبَةَ لَمْ تَتَعَدَّ هذا اللونَ مِن النَّظمِ إلى فنونِ الشِّعرِ الأخرى، فلَمْ تُسَجِّلْ كُتُبُ التُّرَاثِ والتَّراجِم نماذج مِن شِعرِه، ولَم تَذكُرْ له دِيواناً أو قَصائدَ، بينما انفَرَدَ المَقَرِّي في (نَفحِ الطِّيبِ) بِذكرِ أربَعَةِ أبياتٍ له، ذَكَرَهَا في سِياقِ تَرجَمَتِه، فقالَ: "قالَ بعضُهم: مِنْ أحسَن مَا رَأيتُ مِنْ شِعرِ ابنِ مالك:

إذا رَمَـدَتْ عَينَـيَّ تَـدَاوَيْتُ مِنْـكُـم ... بِنَظْـرَةِ حُسْـنٍ، أو بِسَـمْعِ كَـلامِ

فـإنْ لَـمْ أجِـدْ مَـاءً تَيَمَّمْـتُ باسمِـكُم ... وَصَـلَّيْتُ فَرضِـي، والـدِّيَارُ إمَـامِي

وأخلَصْـتُ تَكبِيـرِي عَـنْ الغَيـرِ مُعرِضـاً ... وقَابَلْتُ أعْلامَ السِّوَى بِسَـلامِ

ولَمْ أرَ إلا نُـورَ ذاتِكَ لائِـحـاً ... فَهَـلْ تَـدَعْ الشَّـمسُ امْتِـدَادَ ظَلامِـي[٥]

---

[١] الوافي بالوفيات ٢٨٧/٣وبغية الوعاة ١٣٠/١ ونفح الطيب ٤٢٨/٢.

وهو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي، بدر الدين، محدِّث وفقيه، توفي سنة (٧٣٣هـ)، انظر: شذرات الذهب ١٨٤/٨ والأعلام ٢٩٧/٥.

[٢] الوافي بالوفيات ٢٨٧/٣ ونفح الطيب ٤٢٨/٢.

وهو أحمد بن محمد بن غانم سليمان الشافعي، شهاب الدين، أديب، توفي سنة (٧٣٧هـ)، انظر: شذرات الذهب ٢٠٠/٨.

[٣] هو القاسم بن محمد، أبو محمد، علم الدين الإشبيلي، مؤرخ ومحدِّث الشام، توفي سنة (٧٣٩هـ)، انظر: فوات الوفيات ١٩٦/٣ والبداية والنهاية ٢٣٤/١٤ والدرر الكامنة ٣٢١/٣ والأعلام ٢١٤/٨ .

[٤] الأبيات في فوات الوفيات ٤٥٣/٢ والوافي بالوفيات ٣٦٠/٣ وبغية الوعاة ١٣٠/١.

[٥] الأبيات في نفح الطيب ٤٢٩/٢.

*** جهود ابن مالك العلمية وآثاره:**

أَلَّفَ ابنُ مالك في مُختَلَفِ علومِ العَربيةِ، وجاءتْ مُؤلفَاتُه عَلَى مستويَيْن اثنَيْن، هُما: المُتون المُوجَزَة، والشُّروح المُطَوَّلَة، وكانَ ذلك وِفْقاً لمُستَوى التَّلاميذ أو القُرَّاء، وَوِفقاً للغَايَةِ من تلك المُؤَلَّفَات.

وقد بَرَزَ طابِعُ النَّظمِ بوضوحٍ في مُؤَلَّفَاتِه "السائرةُ مسيرَ الشَّمسِ، ومُقَدَّمُها الذي تُصغِي إليه الحواسُ الخَمس"[١] مِن خِلالِ اثنَتَي عَشرَة قَصيدةً وأرجوزةً حَشَدَ فيها كَثيراً مِن مسائلِ اللُّغةِ، والنَّحو، والصَّرفِ، والقِراءاتِ، ثم ما لَبِثَ أنْ شَعَرَ بالغُموضِ يعتَرِي بعضها فشرح عشراً منها.

كما بَرَزَتْ في مُؤَلَّفَاتِه ظاهِرَةُ شَرحِ المُتونِ النَّثريَّةِ، فَشَرَحَ عَدَداً منها، وأغْلَبُ الظَّنِّ أنَّه كانَ يَعمَدُ إلى الإيجازِ، والاختِصَارِ في التَّأليفِ لسهولَةِ إملائِه وحِفظِهِ، ثُم يَشرَعُ في الشَّرحِ بعدَ حِين، فالشَّرحُ سِمَةٌ أخرى في مُؤَلَّفَاتِه المَنظومَةِ والمَنثورَةِ، كما يُمكِنُ إرجاعُ هذه الظاهِرَة إلى العَصرِ المُضطَّرِبِ الذي عَاشَ فيه النَّاظِم، فقد عَاشَ فترةً قَلِقَةً شَهِدَ خِلالَها نِهايَةَ الدولة الأيوبية (٦٤٨هـ) وظهور دولة المماليك، وفي أيَّامِهِ سَقَطَتْ بغداد وذلك سنة (٦٥٦هـ) عَلَى أيدِي التَّتَار الذين قَضَوا عَلَى الخِلافَةِ العَبَّاسِيَّة، ودَمَّرُوا كُلَّ شَيءٍ فيها، فَنَهَضَ عددٌ مِن العُلَمَاءِ يَذودُونَ عَن التُّراثِ مِن خِلالِ حِفظِهِ في مُتونٍ مُوجَزَةٍ تُشرَحُ فِيمَا بَعد (أي في وَقتِ السِّلْمِ والهدوءِ والاستِقرَارِ).

أمَّا مُؤَلَّفَاتُه فقد بَلَغَتْ ستةً وأربعين كِتَاباً، ذَكَرَ ثمانيةً وعشرينَ منهَا في مَنظومَةٍ شِعريَّةٍ، وذَكَرَ خَمسَةً غيرَها في مقطوعة ثانية، وأحصَتْ كُتُبُ التَّراجِم عَدَداً آخر[٢]، وقد انقَسَمَتْ بحسبِ موضوعاتها إلى ثلاثةِ أقسام، وهي:

أولاً: كتب اللغة:

١. الإعلام بمثلث الكلام: قصيدة عدد أبياتها (٢٨١٥) ألفان وثمانمائة وخمسة عشر بيتاً، ذَكَرَتْهَا بعضُ المَصادِرِ بعنوان(المثلث المنظوم)، وبعضُها بعنوان(المثلث في اللغة)[٣].
٢. إكمال الإعلام بتثليث الكلام [٤].

---

[١] طبقات الشافعية الكبرى للسُّبكي ٦٧/٨.

[٢] بغية الوعاة ١٣١/١ – ١٣٣.

[٣] انظر: البلغة ٢٠١ وطبقات النحاة واللغويين ١٣٤.

[٤] شذرات الذهب ٥٩١/٧.

٣. إكمال الإعلام بمثلث الكلام[١]: أرجوزة نَظَمَهَا في حَلَب، وعدد أبياتها (٢٧٥٥) ألفان وسبعمائة وخمسة وخمسون بيتاً، وأهداها إلى الملك الناصر عماد الدين.
٤. فَعَلَ وأفعل [٢].
٥. تحفة المودود في المقصور والممدود [٣]: وهي قصيدة همزية عدد أبياتها (١٦١) مائة وواحد وستون بيتاً من البحر الطويل.
٦. الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد[٤]: قصيدة عدد أبياتها (٦٢) اثنان وستون بيتاً مع شرح عليها .
٧. منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء: قصيدة تائية، من البحر الكامل، عدد أبياتها (٦٧) سبعة وستون بيتاً، ذكرها السيوطي في المزهر [٥].
٨. النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز [٦].
٩. الوفاق في الإبدال [٧].
١٠. الضُّرَب في معرفة لسان العرب [٨]، وهذا ليس له صلة بكتاب أبي حيان الموسوم بـ(ارتشاف الضرب من لسان العرب).
١١. فتاوى في العربية، وقد جمعها بعض تلاميذه [٩].

---

[١] فوات الوفيات ٤٠٨/٣ والوافي بالوفيات ٢٧٦/٣ والبلغة ٢٠١ ونفح الطيب ٤٢٨/٢ والأعلام ٢٣٣/٦ ومعجم المؤلفين ٤٥٠/٣.
[٢] فوات الوفيات ٤٠٨/٣ ونفح الطيب ٤٢٨/٢ .
[٣] البلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٠١ ونفح الطيب ٤٢٨/٢ والأعلام ٢٣٣/٦.
[٤] فوات الوفيات ٤٠٨/٣ والوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ والمزهر ٢٨٢/٢ ونفح الطيب ٤٢٨/٢ والأعلام ٢٣٣/٦ .
[٥] بغية الوعاة ١٣١/١ والمزهر ٢٧٩/٢ – ٢٨٢.
[٦] فوات الوفيات ٤٠٨/٣ والوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ وبغية الوعاة ١٣٢/١ ونفح الطيب ٤٢٨/٢.
[٧] بغية الوعاة ١٣٢/١.
[٨] شذرات الذهب ٥٩١/٧ والأعلام ٢٣٣/٦.
[٩] بغية الوعاة ١٣٢/١.

ثانياً: كتب القراءات القرآنية:

نَظَمَ ابنُ مالك قَصيدَتَيْن في القِرَاءاتِ[١]، وهُمَا:

١. المالكية: وهي قصيدة دالية منسوبة إلى ناظمها ابن مالك [٢].

٢. اللامية: وهي قصيدة لامية في القراءات، لم يضع لها عنواناً [٣].

ثالثاً: كتب النحو والصرف:

لقد جَمَعَ ابنُ مالك بينَ النَّحو والصَّرفِ في مُؤَلَّفَاتِه، غَيرَ أنَّ الفَصلَ بينَ النَّحو والصَّرفِ ليس دَقيقاً فيها، وإنْ غَلَبَ عليها النَّحو، لكنَّه خَصَّ الصَّرفَ بِخَمسَةِ كُتُبٍ مُستَقِلَّةٍ، وفِيمَا يَلِي أسماء كُتُبِه النَّحويَّة أولاً:

١. الكافية الشافية: أرجوزة طويلة عدد أبياتها نحو ثلاثة آلاف بيت من مزدوج بحر الرجز، اقتَبَسَ تَسمِيَتُها مِن مُقَدِّمَتَي شَيخِه ابنِ الحَاجِب، واستَوْعَبَ فيها مُعظَمَ مسائلِ النَّحو والصَّرفِ، ونَظَمَهَا في مَدينَةِ حَلَب، وهي الأصلُ الذي اختَصَرَ منه الألفِيَّة [٤].

٢. شرح الكافية الشافية: وهي شرح للأرجوزة السابقة [٥]، وقد حَقَّقَها وقَدَّمَ لها الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي سنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٣. الخُلاصَة: وهي أرجوزة عدد أبياتها (١٠٠٢) ألفاً وبيتَين اثنين، واشتهرت باسم (الألفية)، لخَّصَ فيها أرجوزته الكبرى (الكافية الشافية)، وأشَارَ إلى ذلك في خِتَامِها، فقالَ:

ومَـا بِجَمعِـهِ عَنِيْـتُ قَـدْ كَمَـــــل نَظْمـاً عَلَـى جُـلِّ المَهَمَّـاتِ اشْـتَمَل

أُحصِـــي مِـــن الكَافِيَـــةِ الخُلاصَـــةِ كَـمَا اقتَضَـى غنـي بِـلا خَصَاصَـة[٦]

وقد نَظَمَهَا في مَدينَةِ حَماة لابنِه تَقِي الدِّين الأسد [٧]، وقد حَظِيَتْ ألفِيَّته عَلَى شُروحٍ كثيرةٍ منها ما هو مخطوط ومنها ما هو مَطبوع [٨].

---

[١] الوافي بالوفيات ١٥٩/٣ وشذرات الذهب ٥٩١/٧.

[٢] النجوم الزاهرة ٢٤٤/٧.

[٣] غاية النهاية ١٨٠/٢.

[٤] انظر: إشارة التعيين ٣٢١ وفوات الوفيات ٤٠٨/٣ والوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ وطبقات النحاة واللغويين ١٣٤ ونفح الطيب ٤٢٧/٢ وشذرات الذهب ٥٩١/٧ والأعلام ٢٣٣/٦.

[٥] إشارة التعيين ص٣٢١ وفوات الوفيات ٤٠٨/٣ والوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ وطبقات النحاة واللغويين ١٣٤ وحسن المحاضرة ٣٤٣/١.

[٦] الأبيات في الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ ونفح الطيب ٤٢٣/٢ وشذرات الذهب ٥٩١/٧ .

[٧] الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣.

[٨] انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان٢٧٥/٥.

٤. الفرائد: وقد وصَفَها السيوطيُّ بقولِه: "وقد رأيتُ لـه... كِتَاباً سَمَّاهُ نَظمِ الفَوائِد، وهو ضوابط وفوائد منظومة ليست عَلَى رَوِي واحد"[١].

٥. الفوائد في النحو: وهو الذي لخَّصَ منه التَّسهيل[٢].

٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد [٣]، وقَد حَقَّقَهُ وقَدَّمَ لـه الدكتور/ محمد كامل بركات سنة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

٧. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد[٤]: قيلَ لم يُتمّه، وقيل كمله الشيخ أثير الدين أبو حيَّان"[٥]، وقَد حَقَّقَه / محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد سنة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م في طَبعته الأولى.

٨. المقدمة الأسدية [٦]: صَنَّفَها لِوَلَدِه تَقِي الدِّين الأسد، أو وَضَعَهَا باسمِ وَلَدِه كَمَا نَقَلَ السيوطيُّ عن الصلاحِ الصفدي.

٩. شفاء العليل في إيضاح التسهيل [٧].

١٠. عمدة الحافظ وعدة اللافظ [٨].

١١. الموصل في نظم المفصل: وقد حَلَّ هذا النَّظمَ فسَمَّاهُ "سبك المنظوم وفك المختوم"[٩].

١٢. النكت عَلَى الكافية: شَرَحَ فيه بعضَ مسائل المقدمة المعروفة بـ (الكافية في النحو) لابن الحاجب.

---

[١] بغية الوعاة ١٣٢/١.

[٢] بغية الوعاة ١٣٢/١.

[٣] إشارة التعيين ٣٢١ وفوات الوفيات ٤٠٨/٣ وبغية الوعاة ١٣٢/١ ونفح الطيب ٤٢٧/٢ وشذرات الذهب ٥٩١/٧ والأعلام ٢٣٣/٦ ومعجم المؤلفين ٤٥٠/٣.

[٤] طبقات النحاة واللغويين ١٣٤ وبغية الوعاة ١٣٤/١.

[٥] إشارة التعيين ٢٩٠ – وهو محمد بن يوسف الغرناطي، عالم بالعربية والتفسير، له مؤلفات كثيرة، منها: تذكرة النحاة، وارتشاف الضرب من لسان العرب، توفي سنة (٧٤٥هـ)، انظر: بغية الوعاة ٢٨٠/١ وشذرات الذهب ١٤٥/٦.

[٦] فوات الوفيات ٤٠٨/٣ وبغية الوعاة ١٣٣/١ ونفح الطيب ٤٢٨/٢.

[٧] معجم المؤلفين ٤٥٠/٢.

[٨] فوات الوفيات ٤٠٨/٣ والوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ ونفح الطيب ٤٢٨/٢ والأعلام ٢٣٣/٦ ومعجم المؤلفين ٤٥٠/٢.

[٩] فوات الوفيات ٤٠٨/٣ وبغية الوعاة ١٣٣/١ ونفح الطيب ٤٢٧/٢ وشذرات الذهب ٥٩١/٧ والأعلام ٢٣٣/٦ ومعجم المؤلفين ٤٥٠/٣.

١٣. إعراب مشكل البخاري[١]، والموسوم بـ شرح التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، حَقَّقَه وقَدَّمَ له / محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م في طبعته الثالثة.

أمَّا مُؤَلَّفَاتُه الصَّرفِيَّة فقد أخَذَ بعضَها مِن خِلالِ كُتُبِه النَّحويَّة مثل (الكافية الشافية) ثم أفرَدَهَا في كُتُبٍ مُستَقِلَّةٍ لِيَسهُلَ تَناوُلِها، ومِنهَا[٢]:

١. الضروري في التصريف، وشرح التعريف في الصرف، وهو شرح للكتاب السابق.
٢. مختصر الشافية لابن الحاجب.
٣. شرح المسائل الصرفية في الكافية الشافية.
٤. لامية الأفعال وشرحها[٣].
٥. الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة[٤].
٦. ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في كتاب المفصل للزمخشري[٥].

– وفاته:

تُوفِّي ابنُ مالك سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرةِ (٦٧٢هـ) بدمشق في شعبان[٦]، وقيلَ في رمضان[٧]، ودُفِنَ بتربَةِ القاضي عز الدين بن الصايغ بسفحِ جبل قاسيون[٨]، وقيلَ دُفِنَ بالروضَةِ قُربِ الموفق [٩]، ولم تَذكُرْ كُتُبُ التَّراجِم سَبَباً لِوَفَاتِه، ما عَدا السَّخَاوي الذي ذَكَرَ سَبَبَ وَفَاتِه عَرضاً مِن غَيرِ أنْ يُتَرْجِمَ له، وذلك حِينَ عَدَّدَ أسماءَ الذين مَاتُوا غُبْناً فقالَ: "ومِمَّنْ مَاتَ بآخرة غُبْناً الجمال بن مالك رواية جزيرة العرب نحواً ولغةً، فإنَّه مع أوصافِه الجَليلَة وكونه عَلَى جانِبٍ عَظيمٍ مِن الاحتياجِ وضيقِ الوقتِ عورض فيما استقرَّ فيه مِن خطابة ببعض قرى دمشق، من بعض جهلتها، وانتزعت منه له، فكادَ أنْ يَموتَ، لا سيَّما وقد حَضَرَ الجمعةَ وسألَ الجاهل المشار إليه بعد فراغِه مِن الخُطبَةِ والصلاة عن مَخرَجِ الألف، فَتَحَيَّرَ وظَنَّ أنَّه كَلَّمه بالعَجمية،

---

[١] فوات الوفيات ٤٠٨/٣ والوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ ونفح الطيب ٤٢٨/٢.

[٢] بغية الوعاة ١٣٢/١ وحسن المحاضرة ٣٤٣/١،

[٣] نفح الطيب ٤٢٨/٢.

[٤] معجم المؤلفين ٤٥٠/٣.

[٥] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٢٧/٥ ؛ ٢٩٦/٥.

[٦] العبر في خبر من غبر ٣٢٦/٣ وفوات الوفيات ٤٠٨/٣ وطبقات الشافعية الكبرى للسُّبكي ٦٧/٨ والبلغة ٢٧٠ وطبقات النحاة واللغويين ١٣٥ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٥٠/٢ وبغية الوعاة ١٣٤/١.

[٧] البداية والنهاية ٣٤٢/١٣.

[٨] البداية والنهاية ٣٤٢/١٣ وطبقات النحاة واللغويين ١٣٥ ونفح الطيب ٤٢٩/٢.

[٩] شذرات الذهب ٥٩١/٧.

ثم عَدَّدَ له حُروفَ الهجاء، مبتدئاً بالألف، وسَرَدَهَا، فصَاحَ العَامَّة الذين تَعَصَّبوا لهذا الجاهلِ سروراً لِكَونِه سُئلَ عَن مسألةٍ فأجابَ بتسعٍ وعشرين، وما وَجَدَ الجَمالُ ناصِراً، بل استكانَ وماتَ بعدَ أيامٍ يَسيرة"[1].

وقد ذكرَ ابنُ شاكر الكتبي في فوات الوفيات أنَّ شرفَ الدين الحصني رَثَى ابنَ مالك بأبياتٍ مِن الشِّعرِ، قالَ فيهَا:

يَــا شَــتَاتَ الأســمَاءِ والأفعَـــــالِ ... بَعــدَ مَــوتِ ابــنِ مَالِــكِ المِفْضَــالِ
وانْحِــرَافِ الحُــروفِ مِــن بَعــدِ ضَــبْطٍ ... مِنْــهُ فِــي الانْفِصَــالِ والاتِّصَــــالِ
مَصدَراً كانَ لِلعُلــــــــومِ بِإذْنِ اللهِ ... مِنْ غَيرِ شُبْهَةٍ ومِحَــــــــــالِ

وخَتمَ القصيدَة بقولِه:

يــا لِسَــانَ الأعـرَابِ يــا جَـامِعَ الإعْـرَابِ ... يَــا مُفْهِمــاً لِكُــلِّ مَقَــــــــالِ
يــا فَرِيــدَ الزَّمَــانِ فِـي الـنَّظمِ والنَّثْــــرِ ... وفِــــي نَقــــلِ مُســــنَدَاتِ العَــــوَالِي
كَــمْ عُلومــاً بَثَثْتَهَــا فِــي أُنَــــــاسٍ ... عَلِمُــوا مَــا بَثَثْــتَ عِنــدَ الــزَّوالِ[2]

---

[1] الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ٣٤.

[2] هذه الأبيات في فوات الوفيات ٣/٤٠٨-٤٠٩.

الفصل الأول

التَّعريفُ بِشُرَّاحِ ألفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ ـ مَجَالُ الدِّراسَةِ ـ وهُمْ:

(ابنُ النَّاظِمِ . أبو حَيَّان . المُرَادِيُّ . ابنُ الوَرْدِيِّ . ابنُ هِشَام . ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ . ابنُ عَقيل . ابنُ جَابِرِ الهَوَّارِيِّ . الشَّاطِبِيُّ) مِنْ حَيثُ:

* الحديث عن حَياتِهِم
* الحديث عن شُروحِهِم
* الحديث عن منَاهِجِهم

[١]

ابنُ النَّاظِم

*** حياته**

- اسمه ونسبه:

هو مُحمدُ بنُ مُحمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام جمال الدين الطائي الدمشقي الشافعي النحوي ابن النحوي[١]، أبو عبد الله، بدر الدين، وهو أشهر إخوته كما تبيَّن سابقاً.

- علمه وثقافته:

أجْمَعَتْ مَصَادِرُ تَرجَمَتِه عَلَى أنَّه نَشَأ في بعلبك وفيها تَلَقَّى عُلومَه، حَيثُ جَرى بينَه وبينَ والِدِه صورةٌ سَكَنَ لأجلِهَا بعلبك، فلَمَّا مَاتَ والدُه طُلِبَ إلى دِمَشق[٢]، وقد حَازَ عَلَى ألقابٍ سَامِيةٍ ورفيعةٍ منها: الشَّيخُ، والشَّارحُ، والمُحَقِّقُ، وأنَّه فَريدُ عَصرِهِ ودَهرِهِ، وشَيخُ العَربِيَّةِ وإمامُ أهلِ اللسانِ، وقُدوةُ أربابِ المَعاني والبَيَان[٣]، حُجَّةُ العَرَبِ، ولِسَانُ الأدبِ، قُدوةُ البُلغاءِ والفُصَحاءِ، وقَد أهَّلَه ذلك لِيَتَوَلَّى مَنصِبَ والِدِه ووظيفَتَه.

- شيوخه وتلاميذه:

لَمْ تَذكُرْ كُتُبُ المَصادِرِ شَيخاً له سِوى والده محمد بن عبد الله بن مالك، أمَّا بالنِّسبَةِ لتَلاميذِه: فقد تَتَلَمَذَ عَلَى يَدَيْهِ بدرُ الدينِ بن زيد[٤]، وقِيلَ: "بَدرُ الدينِ ابن جماعة وكمالُ الدينِ الزملكاني محمد بن علي"[٥].

---

[١] **انظر ترجمته في:**

١. الوافي بالوفيات ١٦٥/١.
٢. طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة ٢٤٧.
٣. بغية الوعاة ٢٢٥/١.
٤. شذرات الذهب ٦٩٦/٧.
٥. الأعلام ٣١/٧.

[٢] انظر: الوافي بالوفيات ١٦٥/١ وبغية الوعاة ٢٢٥/١.

[٣] انظر: شذرات الذهب ٦٩٦/٧.

[٤] بغية الوعاة ٢٢٥/١.

[٥] طبقات النحاة واللغويين ٢٤٧ وشذرات الذهب ٦٩٦/٧.

- أقوال العلماء فيه:

قَالَ عَنه الصَّفديُّ: "كانَ إمَاماً فَهِماً ذَكِيّاً، حَادَّ الخَاطِرِ، إمَاماً في النَّحو والمَعَاني والبيان والبديع والعروض والمَنطِق، جَيِّد المُشارَكَة في الفِقه والأصولِ"[1].

وقَالَ عنه الذَّهَبيُّ: "كانَ إمَاماً ذَكِيّاً حَادَّ الذِّهنِ...، وكان عَجَباً في الذَّكاءِ والمُنَاظرةِ وصِحَّةِ الفَهمِ، وكانَ مطبوعَ العِشرَةِ، وفيه لَعِبٌ ومُزاحٌ"[2].

- مؤلفاته:

سَارَ ابنُ النَّاظِم عَلَى دَربِ والِدِه، فَجَعَلَ حَياتَه وَقْفاً عَلَى العِلْمِ والتَّصنيفِ والتَّأليفِ، فَعَكَفَ عَلَى التَّأليفِ والشَّرحِ والاختِصَار في علومِ العَرَبِيَّةِ من نحوٍ وصَرفٍ وبيانٍ وبديعٍ ومَعاني وعروضٍ، ومِن مُؤلَّفَاتِه[3]:

١. بُغيةُ الأريبِ وغنيةُ الأديب.
٢. تخليصُ الشواهد وتلخيصُ الفوائد.
٣. تَتِمَّةُ المصباح في اختصارِ المفتاح.
٤. الدُّرةُ المُضِيَّة في شَرحِ الألفِيَّة، ويُسَمَّى شرحُ ابن النَّاظِم وهو الأشهر، وهو ما نحن بصدد الحديث عنه.
٥. روض الأذهان في علم البيان.
٦. شرح التسهيل.
٧. شرح الحاجبية، وهو شرح الكافية لابن الحاجب.
٨. شرح الكافية الشافية في النحو والصرف.
٩. شرح لامية الأفعال.
١٠. شرح ملحة الإعراب.
١١. غاية الطلاب في معرفة الإعراب.
١٢. المصباح في اختصار المفتاح.

---

[1] بغية الوعاة ٢٢٥/١.

[2] شذرات الذهب ٦٩٦/٧.

[3] انظر: الوافي بالوفيات ١٦٥/١ وطبقات النحاة واللغويين ٢٤٧ وبغية الوعاة ٢٢٥/١ وشذرات الذهب ٦٩٧/٧ والأعلام ٣١/٧.

- وفاته:

مَاتَ ـ رحمه الله ـ قَبلَ الكُهولةِ ـ وقِيلَ كانَ كَهلاً ـ مِن قولونج كان يَعتَرِيه كَثيراً في آخر حَياتِه بدمشق، ودُفِنَ بمَقبُرَةِ[1] باب الصغير، وتأسَّفَ النَّاسُ عليه، وذلك يوم الأحد ثامن المحرم سنة ستٍ وثمانين وستمائة[2] للهجرة (٦٨٦هـ)، وتُوفِّي عَن عُمْرٍ يُنَاهِزُ نيِّفاً وأربعينَ عَاماً[3].

*** شرحه: (وصف لكتاب شرح ابن النَّاظِم عَلَى ألفية ابن مالك)**

ما وقعَ تحتَ أيدينا هو"شرح ابن النَّاظِم عَلَى ألفية ابن مالك "لابنِ النَّاظِم، بتحقيقِ محمد باسل عيون السود، وقَد وَقَعَ هذا الشَّرحُ في مُجَلَّدٍ واحِدٍ فَقَط، حيثُ قالَ الشَّارحُ في مُقَدِّمَتِه: "جَانَبْتُ فيها الإيجازَ المُخِل، والإطنابَ المُمِل، حِرصاً عَلَى التَّقريبِ في فَهْمِ مقاصِدِها، والحُصولِ عَلَى جُملَةِ فوائِدِها".

حيثُ ضَمَّ الكتابُ بينَ دفَّتيه ٨٠٢ صفحَةً، وقد طُبِعَ هذا الكتابُ ونُشر ضمن منشورات محمد علي بيضون من دار الكتب العلمية في بيروت، وطبعته الأولى كانت عام ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، وهذه الطبعة التي وَقَفْتُ عَليها في دراستي.

*** منهج ابن النَّاظِم في شرحه:**

أوضَحَ ابنُ النَّاظِم الهَدفَ مِن هذا الشَّرحِ في خُطبَةِ شَرحِهِ، وقَالَ: "فإنِّي ذَاكِرٌ هذا الكِتابَ أرجوزَةَ والدِي ـ رحمه الله ـ في عِلمِ النَّحو، المُسَمَّاة بـ(الخُلاصَة)، أومُرَصِّعُهَا بشَرحٍ يَحُلُّ منها المُشكِل، ويَفتَحُ مِن أبوابِها كُلَّ مُقفَل".

وكانَ ابنُ النَّاظِم يُورِدُ أبياتَ الألفِيَّة، ثُم يَقومُ بِشَرحِها وهكذا سَارِ فِي شَرحِهِ للألفِيَّةِ، وقد نَوَّعَ في شَواهِدِهِ، وأكثَرَ مِن الاستشهَادِ بآياتِ القرآنِ الكَريمِ، والحَديث النبوي الشريفِ، وكذلك الأمثالِ والأشعَارِ وأقوالِ العَربِ.

كمَا أنَّه نَقَلَ عَن غَيرِهِ مِن العُلَماءِ الأفذاذ الذين سَبقوه في هذا العِلْمِ، فأيَّدَ فَريقاً وعَارِضَ آخَرَ، وانْفَرَدَ بِرَأيِه في بَعضِ المَسائلِ، وقد خَالَفَ والدَه في بَعضِ المَسائلِ واعتَرَضَ عَلَيه، وسنَأتِي لِذَلك بإذنِ الله.

---

[1] الصواب بضم الباء، فنقول: مررتُ بمَقبُرَة، انظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي ١١٣.

[2] الوافي بالوفيات ١٦٥/١-١٦٦ وطبقات النحاة واللغويين ٢٤٧ والنجوم الزاهرة ٣١٥/٧ وبغية الوعاة ٢٢٥/١

[3] الأعلام ٣١/٧.

الاستشهاد بالقرآن الكريم وقِراءاته:

لقد أكثَرَ ابنُ النَّاظِم مِن الاستِشهَادِ بآياتِ القرآنِ الكريمِ، حيثُ بَلَغَتْ عَدَدُ الآياتِ التي استشهدَ بها نحو خَمسُمِائَة وثَلاثَ عَشرَةَ آية، منها خَمسٌ وثلاثون آيةً مُكَرَّرَة، بينَما جَاءتْ شَواهدُه مِن القِراءاتِ القرآنية في نحو خَمسٍ وخَمسين آية، ومِن الاستشهادِ بالآياتِ القرآنية:

المسألة [١]

في باب المعرب والمبني ـ يَقولُ ابنُ النَّاظِم: "قلت (كِلا وكِلتَا) اسمان ملازمان للإضَافَةِ ولفظُهُمَا مُفرَد، ومَعنَاهُما مُثنى، ولذلك أجيزَ في ضميرَيْهِما اعتبارُ المَعنى فيُثَنَّى، واعتبارُ اللفظِ فَيُفرَدُ... إلا أنَّ اعتبارَ اللفظِ أكثر، وبه جاءَ التنزيل، قال الله ﷻ: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَينِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[١]، ولم يَقُلْ (آتَتَا) مع أنَّه جَائزٌ والمَعنى يُصبِحُ الجَنَّتَانِ كِلتَاهُمَا آتَتَا أكُلَهُمَا.

المسألة [٢]

في باب لا النافية للجنس ـ يَقولُ ابنُ النَّاظِم: "وأمَّا إعمالها عمل (إنَّ) فَمَشروطٌ: بأنْ تكونَ نافيةً للجنسِ، واسمَها نكرة، مُتَّصِلَة، سواء كانت موحدة، نحو: لا غُلامَ رَجُلٍ جَالِسٌ، أومُكَرَّرَة، نحو: لا حَولَ ولا قُوَّة إلا بالله، فلو كانتْ مُنفَصِلَة وَجَبَ الإلغاءُ، كَقولِه تَعالَى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٢]".

الاستشهاد بالقراءات القرآنية:

نوَّعَ ابنُ النَّاظِمِ في شَواهِده القرآنيَّة، فَجاءت مِن عِدَّة قِراءات، منها:

المسألة [١]

في باب النائب عن الفاعل ـ يقولُ ابنُ النَّاظِم: "ويَجوزُ في فاءِ الثلاثي المُضَاعَف، مَبنِيًّاً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله مِن الضَمِّ والإشمامِ والكَسرِ ما جَازَ في فاءِ الثلاثي المُعتَل العين، نحو: حُبَّ الشيءُ وحِبَّ، ومِنْ أشَم أُشِمَّ، وقد قَرَأَ بعضُهم قَوله تعالى: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾[٣]".

---

[١] سورة الكهف ٣٣/١٨.

[٢] سورة الصافات ٤٧/٣٧.

[٣] سورة يوسف ٦٥/١٢.

المسالة [٢]

في باب الإضَافَة ـ يَقولُ ابنُ النَّاظِم: "وقد لا يُنوَى بـ(قبل، وبعد) الإضافَة، فَيُعرَبانِ منكرين، وعليهِ قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿لله الأمْرُ مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ﴾[١]".

الشواهد النبوية:

لقَد بَلَغَتْ الأحاديثُ النَّبَويَّة فِي شَرحِ ابنِ النَّاظِم الأربعينَ حَديثاً، ومِن ذلك:

المسألة [١]

في باب الابتداء ـ يقولُ ابنُ النَّاظِم: "وإنَّما يَصِحُّ أن تَسدَّ الحالُ مَسَدَّ الخَبَر، فإذا قلت: الحكم على هذا المنصوب بأنَّه حالٌ مَبنيٌ على (أن كان) المقدَّرة تامَّة، فَلِمَ لَم نَجعَلها نَاقِصَة، وهذا المنصوبُ خَبَراً؟ قلتُ لِوَجهَين: الأوَّل: التِزامُ تَنكيره، فإنَّهم لا يقولون: ضربي زيداً القائم، والثاني بوقوعِ الجُملَةِ الاسمِيَّة ـ مقرونة بالواو ـ موقعه كَقَولِه ﷺ: "أقرَبُ مَا يَكونُ العَبدُ مِن رَبِّهِ وهُو سَاجِد".

المسألة [٢]

في باب الاستثناءِ ـ يَقولُ ابنُ النَّاظِم: "وأمَّا حَاشَا فَمِثلُ (خلا) إلا في دُخولِ (ما) عَلَيهَا، فيُستَثنَى بها مَجرور...، فَالجَرُّ عَلَى أنَّها حَرفٌ، والنَّصبُ عَلَى أنَّها فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ...، كَمَا في قَولِه ﷺ: "أسامة أحَبُّ النَّاسِ إلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ".

الشواهد من أشعار العرب وأمثالهم:

كَثُرَت الشَّواهِد الشِّعريَّة التي سَاقَها ابنُ النَّاظم في شَرحِه، وزَادَتْ الأمثالُ التي ذَكَرَها عَن الثَّلاثِينَ مَثَلاً، ومن ذلك:

المسألة [١]

في باب الاستثناء ـ يقولُ ابنُ النَّاظِمِ: "وإنْ كانَ الاستِثناءُ مُتَّصِلاً بَعدَ نَفيٍ، أو شبهه، والمُستَثنى مُتَقَدِّم على المُستَثنى مِنه، كما في نحو: مَا جاءَ إلا زَيداً أحدٌ، وكَقولِ الشَّاعر:

ومـــا لـــي إلا آلَ أحمـــدَ شـــيعةٌ ... ومـا لـي إلا مَـذهبَ الحَـقِّ مَـذهَبُ[٢]

---

[١] سورة الروم ٣٠/٤.

[٢] البيت من الطويل وهو للكميت في الانصاف ٢٥٥/١ وشرح الأشموني ٢٣٠/١ وشرح التصريح ٥٤٩/١ وهمع الهوامع ١٩٠/٢ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/٢ وشرح ابن عقيل ١٦٩/٢ .

امتَنَعَ جعل المُستَثنى بَدَلاً؛ لأنَّ التَّابِعَ لا يَتَقَدَّم على المَتبوعِ، وكانَ الوَجهُ فيه نَصبه على الاستِثناء".

المسألة (٢)

في باب حروف الجر- يقولُ ابنُ النَّاظِم: وأمَّا (لَعَلَّ) فتكونُ حَرفَ جَرٍّ في لُغَةِ بَني عَقيل، روى ذلك عنهم أبو زيد، وحكى الجرَّ بها أيضاً الفَرَّاءُ وغَيرُه، وروي في لامِهَا الأخيرَة الفَتح والكَسر [لَعَلَّ ولَعَلِّ] وأنشَدَ باللُّغَتَينِ قَولَ الشَّاعرِ:

لَعَـــلَّ اللهِ فَضَّـــلَكُم عَلينـــا بِشَـــيءٍ أنَّ أمَّكُـــمُ شَـــريمُ(١)

المسألة (٢)

في باب المعرب والمبني ـ يَقولُ ابنُ النَّاظِم: "يعني أنَّ في أب، وأخ، وحم لُغَةٌ ثالثة أشهرُ مِن لُغَةِ النَّقصِ، وهي القَصرُ، نحو: جاءني الأبا، والأخا، والحما، وفي المَثَلِ: "مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَل".

المسألة (٣)

في باب الحال ـ يَقولُ ابنُ النَّاظِم: "ومِن المَعروفِ بالإضافَةِ قولهم: جَلَسَ زَيدٌ وَحْدَه: أي مُنفَرِداً، ومِثْلُه: رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِه، وجَاؤوا قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِم".

الموازنة بين آراء النحاة

المسألة (١)

في باب الابتداء ـ يَقولُ ابنُ النَّاظِم: "المُبتَدَأ والخَبَرُ مَرفوعَان، ولا خِلافَ عِندَ البَصريينَ أنَّ المُبتدَأ مَرفوعٌ بالابتِدَاءِ، وأمَّا الخَبَرُ: فالصَّحيحُ أنَّه مَرفوعٌ بالمُبتدَأ...، وذَهَبَ الكوفيونَ: إلى أنَّ المُبتَدَأ والخَبَر مترافِعَان، ويُبطِلُه أنَّ الخَبَرَ يَرفَعُ الفَاعِل، كمَا في نحو: زَيدٌ قَائمٌ أبوه، فلا يَصلُحُ لِرفعِ المُبتدَأ؛ لأنَّ أقوى العَوامِل وهو (الفِعْلُ) لا يَعملُ رَفعَينِ بدونِ إتباع، فمَا ليس أقوى لا يَنبَغِي له ذلك".

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢ وشرح ابن الناظم ٢٥٦ وأوضح المسالك ٦/٣ وشرح ابن عقيل ٤/٣ وشرح الأشموني ٢٨٤/٢ وشرح التصريح ٦٣١/١ .

المسألة [٢]

في باب إنَّ وأخواتها ـ يَقولُ ابنُ النَّاظِم: "ومنها أنْ تَقَعَ [الهمزة] بَعْدَ قَسَم، وليس مَع أحدِ معمولَيها اللام، كَقولِك: حَلَفْتُ إنَّكَ ذاهِبٌ، بالكَسرِ عَلَى جَعلِهَا جَواباً للقَسَم، وبِالفَتحِ عَلَى جَعلِها مفعولاً بإسقاطِ الخَافِض، والكَسرُ هو الوَجهُ، ولا يُجيزُ البصريونَ غَيرَه.

وأمَّا الفَتحُ فَذَكَرَ ابنُ كيسان أنَّ الكوفيينَ يُجيزونَه بَعدَ القَسَم عَلَى جَعلِه مَفعولاً بإسقَاطِ الجَار".

المسألة [٣]

في باب الإضافة ـ يَقولُ ابنُ النَّاظِم: "وأمَّا ما وليه فِعلُ مُضارعٍ [يوم] أو جُملَة اسمِيَّة فعَلَى ما يَقتَضيهِ القِياسُ مِن لُزومِ الإعرابِ، وأجَازَ الكوفيونَ البناءَ، وحَمَلوا عليه قراءةَ نافع قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صَدْقُهُم﴾[١]، بالفَتحِ توفِيقاً بينهما، وبينَ قراءة الرَّفعِ، ومالَ إلى تَجويزِ مذهبهم أبو علي الفارسي، وتَبِعَه شَيخُنَا [يقصِدُ والده] فلذلك قالَ: بعدَمَا أشَارَ إلى مَا عليه البصريون مِن وجوبِ الإعرابِ بقولِه:

وقبـــل فعـــل معـــرب أو مبتـــدا أعـــــــرب ... ...

ثم قال:

... ... ومـــــن بنـــــى فلـــــن يُفَنَّـــــدا

أي: لَنْ يَغلَطَ، فَعَرَّضَ باختيارِ مَذهَبِ الكوفيينَ.

اعتراضه عَلَى والده (النَّاظِم)

اعتَرَضَ ابنُ النَّاظِم عَلَى والِدِهِ في بَعضِ المَسائلِ النَّحويَّة، ومِنهَا:

المسألة [١]

في باب التنازع ـ يَقولُ ابنُ النَّاظِم: "وقدُ يُتَوَهَّمُ مِن قَولِ الشَّيخِ رَحِمَه الله:

بـل حذفُـه الـزمْ إن يكـنْ غيـرَ خَبـر وأخرنْـــه إن يكـــن هـــو الخبـــر

إنَّ ضَميرَ المتنازع فيه، إنْ كانَ مفعولاً في بابِ (ظنَّ) يَجبُ حَذفُه إنْ كانَ المفعول الأول، وتأخيره إنْ كانَ المفعول الثاني، وليس الأمرُ كذلك بل لا فَرقَ بينَ المفعولَينِ في امتِنَاعِ الحَذفِ ولُزومِ التَّأخيرِ، ولو قالَ بَدَلَه:

واحذفـــه إن لـــم يـــكُ مفعـــولٌ حســـب وإن يكـــــن ذاك فـــــأخِّرهُ تُصِـــــب

لَخَلُصَ مِن ذلك الوَهَم". كقولنا: ظَننتني وظَننتُ زَيداً عالِماً إيَّاه، فإيَّاه مفعولٌ ثانٍ لـ (ظَننتني) وهو كالمفعولِ الأوَّل في امتِناع تَقديمه وحَذفِه

---

[١] سورة المائدة ١١٩/٥، وتُقْرَأُ بِروايَةِ حَفصٍ عَن عَاصم (يَوْمُ) بِضَمِّ الميم.

المسألة (٢)

في باب المفعول المطلق ـ بعد قول النَّاظِم:

وحـــذفُ عامـــل المؤكـــد امتنـــع وفـــي ســـواه لـــدليل مُتَّسَـــع

يقولُ ابنُ النَّاظِم: "يَجوزُ حَذفُ عَامِل المَصدَر إذا دَلَّ عَليه دَليلٌ، كَمَا يَجوزُ حَذفُ عَامِل المفعول به، وغيره، ولا فَرقَ في ذلك بينَ أن يَكونَ المَصدرُ مُؤكِّداً، أو مبيِّناً.

والذي ذَكَرَه الشَّيخُ رحمَه الله في هذا الكتابِ وفي غَيرِه، أنَّ المَصدَرَ المُؤكِّد لا يَجوزُ حَذفُ عامله...، ولكنَّه مَمنوعٌ، ولا دَلِيلَ عَلَيه".

انفراد ابن النَّاظِم برأيه

انفَرَدَ ابنُ النَّاظِم بِرَأيه في عَدَدٍ مِن المَسائل النَّحويَّة، ومِن ذلك:

ما وَرَدَ في باب الاستثناء ـ حَيثُ قالَ ابنُ النَّاظِم: "فاْعْلَمْ أنَّ الاسمَ المُستَثنَى بـ(إلا) في غَيرِ تَفريغٍ يَصِحُّ نَصبُه عَلَى الاستثناءِ، سواء كانَ مُتَّصِلاً أو مُنقَطِعاً.

وإلى هذا أشَارَ بِقَولِه:

مـــا اسْـــتَثْنَتِ إلا مَـــع تَمـــام يَنتَصِـــب ... ...

والنَّاصِبُ لِهذا المُستَثنَى هو (إلا) لا ما قَبلَها بتعدِيَتِها، ولا به مُستَقِلاً، ولا بأستَثنِي مُضمراً خِلافاً لزاعِمي ذلك، ويَدُلُّ عَلَى أنَّ النَّاصِبَ هو (إلا) أنَّها حَرفٌ مُختَصٌ بالأسماءِ.

[٢]
أبو حيَّان الأندلسي

*** حياته**

- اسمه ونسبه:

هو محمدُ بنُ يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الإمامُ الحافظُ العَلامةُ، فَريدُ العَصرِ وشيخُ الزمانِ وإمامُ النُّحاةِ، أثير الدين أبو حيَّان الأندلسي، الغرناطي المَولِد والنشأة، النِّفزي الجيَّاني[١].

- كنيته ولقبه:

يُكنَّى أبا حيَّان بذلك نسبةً إلى اسم ولدِه (حيَّان)، وأمَّا عَن ألقَابِه فقد تَعَدَّدَتْ كمَا ذَكَرَتْ مصادِرُ تَرجَمتِه، فمِنهَا أنَّه لُقِّبَ بالجَيَّانِي نِسبَة إلى مَدينَةِ جَيَّان بالأندَلس، وبالغِرناطِي[٢] نِسبَة إلى مَدينةِ غرناطَة التي نَشأ بها وتَرعرَعَ فيها، وبالأندلسي نِسبَة إلى مَوطِنِه الأكبر الأندلس، وبالنِّفْزي نِسبَة إلى نَفْزة وهي قَبيلَة مِن البَربَر[٣]، وبالمَغرِبي المَالِكي ثُمَّ الشَّافِعي.

---

[١] **انظر ترجمته في:**

١. الوافي بالوفيات ١٧٥/٥.
٢. البُلْغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٥١.
٣. طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٨٩.
٤. الدرر الكامنة٣٠٢/٤.
٥. النجوم الزاهرة ٩١/١٠.
٦. بغية الوعاة ٢٨٠/١-٢٨١.
٧. حسن المحاضرة ٤٦٢/١.
٨. شذرات الذهب ٢٥١/٨.
٩. البدر الطالع ٨٠٦.
١٠. الأعلام ١٥٢/٧.

[٢] الوافي بالوفيات ١٧٥/٥ وشذرات الذهب ٢٥١/٨.

[٣] الدرر الكامنة ٣٠٧/٤ وبغية الوعاة ٢٨٠/١.

- مذهبه واعتقاده:

تَكادُ تُجمِعُ مَصادِرُ تَرجَمتِه عَلَى أنَّه كانَ يتَبَنَّى المَذهَبَ الظَاهِري ثم اعتَنَقَ مَذهبَ الإمامِ الشَّافِعي، وفي هذا الشَّأن يَقولُ الصَّفديُّ: "وكانَ أولاً يَرى رأيَ الظَّاهريَّة، ثُم إنَّه تَمَذهَبَ للشَّافعي رضي الله عنه، وتَولى تَدريسَ التَّفسيرِ بالقبة المَنصوريَّة والإقراءَ بالجامعِ الأقمر"[١].

ويَذكُرُ ابنُ حجر العَسقلاني "أنَّ أبا البقاء كان يَقولُ: إنَّه لم يَزَلْ ظَاهِريَّاً، وانتمَى إلى الشَّافعيَّة"[٢]، كما أنَّه كانَ ثَبْتاً قَيِّماً عارفاً باللغة صدوقاً حُجَّةً سالمَ العقيدةِ من البدع الفلسفيةِ، ومَالَ إلى مَحَبَّةِ الإمامِ علي رضي الله عنه وكانَ يتأوَّل قوله: لا يحبُّك إلا مؤمنٌ ولا يُبغِضُك إلا مُنَافِق، وكانَ كثيرُ الخُشوعِ عند قراءة القرآن[٣]، وينقلُ ابنِ حجر العسقلاني قوله: "كان أبو حيَّان يقولُ: محالٌ أن يرجعَ عن مذهبِ الظاهر من علق بذهنه"[٤].

- صفاته وأخلاقه:

يَقولُ الصفديُّ في وصفِ أبي حيَّان: "كان شَيخاً حَسَن العِمَّة، مَليحَ الوَجهِ، ظَاهِرَ اللونِ، مُشرَباً بِحُمرَة، مُنَوَّر الشيبة، كَبير اللِّحيَة، مُسترَسِل الشَّعرِ فيها لم تَكُنْ كَثَّة، عبارته فصيحَة بلُغَةِ الأندلس، يَعقِدُ حَرفَ القافِ قَريباً مِن الكَافِ عَلَى أنَّه لا يَنطِقُ بها في القرآن إلا فَصيحَة"[٥]، ويروي السيوطيُّ أنَّ أبا حيَّان كان عظيمَ التقديرِ للطَّلَبَة الأذكياءِ، فقد كانَ يُجلُّهم ويُعظِّمهم، وينوِّه بقَدَرِهم [٦]، ويَقولُ الصَّفديُّ: "لم أرَه قَط إلا يُسمِعُ أو يَشتَغِلُ، أو يَكتُبُ أو ينظُرُ في كِتاب"[٧]، وله اليدُ الطُولَى في التَّفسيرِ والحديث وتَراجِم النَّاس ومعرفة طبقاتهم وخصوصاً المغاربة، وكان يُعظِّمُ ابنَ تَيمية ومدَحَه في قصيدة ثم انحَرَفَ عنه وذَكَرَه في تفسيره الصغير بِكُلِّ سُوءٍ ونَسَبَه إلى التجسيمِ فقيلَ إنَّ سَببَ ذلك أنَّه بَحثَ معه في العَربية فأسَاءَ ابنُ تيمية عَلَى سيبويه فَسَاءَ ذلك أبَا حَيَّان وانحَرَفَ عنه[٨]، وذَكَرَتْ بَعضُ مَصادِرِ تَرجَمتِه أنَّه اشتُهِرَ بالبُخلِ وحُبِّ المَالِ وكان يَفخَرُ

---

[١] الوفي بالوفيات ١٧٦/٥ وانظر: البدر الطالع ٨٠٦.

[٢] الدرر الكامنة ٣٠٤/٤.

[٣] انظر: الدرر الكامنة ٣٠٦/٤-٣٠٧.

[٤] الدرر الكامنة ٣٠٤/٤ وانظر: بغية الوعاة ٢٨١/١ وشذرات الذهب ٢٥٣/٨.

[٥] انظر: الدرر الكامنة ٣٠٨/٤ ونفح الطيب ٥٤١/٢ وفوات الوفيات ٥٥٦/٢ وطبقات المفسرين ١٨٦/٢ وبغية الوعاة ٢٨٢/١ والوافي بالوفيات ٢٦٨/٥.

[٦] انظر: بغية الوعاة ٢٨٢/١ والدرر الكامنة ٧٠/٥.

[٧] الوافي بالوفيات ١٧٥/٥ والدرر الكامنة٣٠٣/٤ وبغية الوعاة ٢٨١/١ وشذرات الذهب ٢٥٢/٨.

[٨] الدرر الكامنة ٣٠٨/٤ وانظر: المختار المصون من أعلام القرون٢٣٥- ٢٣٧.

بالبُخلِ كَمَا يَفخَرُ النَّاسُ بالكَرمِ [1]، وقد "قَرَأَ القُرآنَ بالرواياتِ وسَمِعَ الحديثَ بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وثغر الإسكندرية وديار مصر والحجاز، وحصَّل الإجازات من الشام والعراق"[2].

- شيوخه وتلاميذه:

تَلَّقَى أبو حيَّان علومَ اللغةِ والحديثِ والقراءاتِ والنَّحو عَلَى مجموعَةٍ كبيرةٍ مِن العُلماءِ والشُّيوخ [3]، وسأكتَفِي بِذكرِ كَوكَبةٍ منهم عَلَى سبيلِ المِثالِ لا الحَصر:

١. أحمد بن سعيد بن أحمد بن بشير أبو جعفر الغرناطي الأنصاري (ت٦٧٥هـ).
٢. عبد النصير بن علي بن يحيى بن إسماعيل أبو محمد المريوطي (ت٦٨٠هـ).
٣. إسماعيل بن هبة الله بن علي أبو طاهر المليجي المصري (ت٦٨١هـ).
٤. محمد بن علي بن يوسف العلامة أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي (ت٦٨٤هـ).
٥. خليل بن أبي بكر بن محمد بن صديق الصفي الحنبلي أبو الصفا (ت٦٨٥هـ).

وأمَّا عن تلاميذه:

فقد كَثُرَ عَدَدُهُم، وذاعَ صِيتُهم [4]، وسأكتَفِي أيضاً بِذكرِ كَوكَبَةٍ منهم:

١. الحسن بن قاسم بن عبد الله المُرادِي المصري (ت٧٤٩هـ).
٢. عبد الله بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي النحوي(ت٧٦٩هـ).
٣. أبو محمد الإسنوي الفقيه الشافعي الأصولي النحوي (ت٧٧٢هـ).
٤. محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ).
٥. محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري المالكي (ت٧٨٠هـ).

---

[1] انظر: الدرر الكامنة ٣٠٩/٤ وبغية الوعاة ٢٨٢/١ وشذرات الذهب ٢٥٣/٨ والبدر الطالع ٨٠٩.

[2] الوافي بالوفيات ١٧٥/٥.

[3] انظر: الدرر الكامنة ٣٠٢/٤-٣٠٣ وبغية الوعاة ٢٨٠/١ وشذرات الذهب ٢٥٢/٨.

[4] انظر: بغية الوعاة ٢٨٠/١ ونفح الطيب ٢٩٣/٣-٢٩٥ وشذرات الذهب ٢٥٢/٨.

- مؤلفاته:

لقد تَرَكَ أبو حيَّان وراءَه ثروةً ضخمةً مِن المؤلفاتِ في علومِ العربية واللغاتِ الأخرى مثل الفارسية والتركية والحبشية وغيرها، وسأذكُرُ أشهرَ كُتُبِه ومُؤلَّفَاتِه [1]:

١. إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب.
٣. إعراب القرآن.
٤. البحر المحيط.
٥. التذييل والتكميل في شرح التسهيل.
٦. شرح تحفة المودود.
٧. اللمحة البدرية في علم العربية.
٨. منهج السالك في الكلام عَلَى ألفية ابن مالك، وهو ما نَحنُ بِصَدَدِ الحَديثِ عَنه.
٩. الموفور في شرح ابن عصفور، وهو مَخطوطٌ لم يُحَقَّق حَتَّى الآن فيما أعلَمْ.
١٠. الإدراك للسان الأتراك.

- وفاته:

كانَتْ رِحلَةُ أبي حيَّان حَافِلَةً بالعلومِ والمَعارِفِ، وأكثرَ مِن التَّنَقُّلِ والترحَال في البلدان، حتى انتَهى به المَقام في القاهرة حيث تُوفِّي بمَنزِلِه خارِج باب البحر في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة خَمسٍ وأربَعينَ وسبعمائة للهِجرَةِ (٧٤٥هـ)، ودُفِنَ خارج باب النَّصر بتُربَةِ الصُّوفِيَّة [2].

*** شرحه: (وصف لكتاب منهج السالك في الكلام عَلَى ألفية ابن مالك)**

ما وَقَعَ تحتَ أيدينا هو شَرحُ أبي حيَّان المَوسوم بـ"مَنهَجُ السَّالِك في الكَلامِ عَلَى ألفِيَّةِ ابنِ مَالِك" بتحقيقِ سيدني كلازر، وقَد وَقَعَ هذا الشَّرحُ في مُجَلَّدٍ واحِدٍ فَقط، وهو شَرحٌ غَيرُ كامِلٍ حَيثُ يَشرعُ بِشَرحِ الألفِيَّةِ مِن بِدايَتِها ويَنتَهِي به الشَّرحُ إلى بابِ أفعل التفضيل، وقد أشيرَ إلى هذا الأمرِ في العَديدِ مِن مَصَادِرِ تَرجَمَتِه.

---

[1] انظر: الدرر الكامنة ٣٠٤/٤-٣٠٥ وبغية الوعاة ٢٨٢/١ وشذرات الذهب ٢٥٤/٨.

[2] انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٢ وبغية الوعاة ٢٨٢/١ وحسن المحاضرة ٤٦٢/١ وشذرات الذهب ٢٥٤/٨ والبدر الطالع ٨٠٩ والأعلام ١٥٢/٧.

وقد ضَمَّ الكِتابُ بينَ دَفَّتيه ٤٩٥ صَفحةً مع التَّحقيقِ، وقد نَشَرَ هذا الكِتَابَ المَجمَعُ الشَّرقي الأمريكي عام ١٩٤٧م، وقد كُتِبَ هذا الشَّرحُ بالآلةِ الكَاتِبَةِ، وبِخَطٍ مُجهِدٍ للنَّظَرِ والبَحثِ في القِراءةِ، وقد حَصَلتُ عَلَى نُسخَةٍ منه مِن المَملَكَةِ العَربيةِ السعودية بفضل الله تعالى.

ويُعَدُّ هذا الشَّرحُ مِن أهَمِّ الشُّروحِ التي حَظيتْ عليها ألفِيَّةُ ابن مالك وأجَلِّهَا، لِمَا أضفَى عليه مِن سَعةٍ وشُموليَّةٍ في العَرضِ والتَّحليلِ والاستِشهادِ للمسائلِ النَّحويَّة، والإفادةِ مِن عُلماءِ العربيةِ الأوائلِ أمثال سيبويه والكِسَائيِّ والفَرَّاء وغيرِهم، وكذلك لأنَّه مِن أوائلِ العلماءِ الذين عَكَفوا عَلَى شَرحِ الألفِيَّة وتَوضيحِ مُشكلِها، وحَلِّ مُقفلها للدارسينَ وطلبةِ العلم.

* منهج أبي حيَّان في شرحه:

ذَكَرَ أبو حَيَّان في مُقَدِّمَةِ كِتَابِه "منهج السالك"المَقاصِدَ التي مِن أجلِهَا أَلَّفَ هذا الكِتَاب وقالَ: فالغَرَضُ مِن هذا الكتابِ، الكَلامُ عَلَى الألفِيَّة التي نَظَمَها بَلَدِيُّنَا أبو عبد الله محمد بن مالك ـ رحمه الله ـ في مَقَاصِدَ ثَلاثَة:

١. تبيينُ مُقيَّدٍ أطلَقَه، وواضِحٍ أغلَقَه، ومُخَصَّصٍ عَمَّمَه، ومُعَيَّنٍ أبهَمَه، ومُفَصَّلٍ أجمَلَه، ومُوجَزٍ طوَّلَه.
٢. التنبيهُ عَلَى الخِلافِ الوَاقِعِ في الأحكامِ ونسبته إلى مَنْ ذَهَبَ إليه مِنَ الأئمَّةِ الأعلام.
٣. حَلُّ مَا يَهجِسُ في أنفُسِ النَّاشِئةِ مِن مُشكِلاتِها، وفَتحُ ما يَلبَسُ مِن مُقفَلاتِها، ولَم أقصدْ التكثير في الكلامِ، ولا التَّمثيل لِمَا وُضِحَ للأفهَامِ [١].

- ومِن مَنهجِ أبي حيَّان أنَّه اتَّبعَ في شَرحِه نفس طريقة ابنِ مالك في تناوله للشَّرحِ مِن حيثُ التسلسل والتَّرتيب والعَرضِ، فكانَ يُوردُ البيتَ أو البيتين ثُم يَشرَعُ بالشَّرحِ، ولَم يَكتَفِ بِالنَّقلِ والجَمعِ عَن القُدَماءِ، بل تَحَدَّثَ بإفاضَةٍ وشُمولية مَع استِعراضٍ لآراءِ العلماءِ الذين سَبقوهُ، والتَّرجيحُ لبعضِ آرائهم مَع عَرضِ مَوقفِه في المَسألَةِ، وقد استَدرَكَ واعتَرَضَ عَلَى ابنِ مالك في مَواضِعَ كَثيرةٍ، وسَنُبَيِّنُ ذلك إنْ شاءَ الله .
- أكثَرَ أبو حَيَّان مِن الاستشهادِ بالآياتِ القرآنيةِ والأشعارِ ولُغَاتِ القبائلِ والأمثالِ والقراءاتِ المُختَلِفَة في الآيات.
- لم يَقتَصِر أبو حَيَّان النَّقل عَن عُلماءِ المَشرِق – خاصة البصرة والكوفة وبغداد – بل تعدَّى ذلك الأمرَ ونَقَلَ عَن بَعضِ علماءِ المَغرِبِ مثل ابنِ عصفور وابنِ مالك وغَيرِهم.

---

[١] منهج السالك ١.

الشواهد عند أبي حيَّان

الشواهد القرآنية

قُلنَا إنَّ أبَا حَيَّان أكثَرَ مِن الاستشهادِ بالآياتِ القرآنيةِ في شَرحِهِ، وقد تَرْبُو شَواهِدُه عَن (١٢٠) مائةٍ وعشرينَ آيةً، وسَأذكُرُ بعضَ النَّماذِجِ عَلَى سبيلِ المِثالِ لا الحَصر:

مسألة [١]

في باب الاستثناء ـ يَقولُ أبو حَيَّان: "والتَّفريغُ الذي أشَارَ إليه النَّاظِم لا يَكونُ في المُوجَبِ المَحضِ، فَلا يَجوزُ: قَامَ إلا زَيْدٌ، ولا ضَرَبْتُ إلا عَمروٌ، إنَّمَا يَكونُ في النَّفي والنَّهي والاستفهامِ، نَحو قَولِه تَعالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ﴾[١] و﴿هَلْ يُهلَكُ إلاَّ القومُ﴾[٢]، فلو تَضَمَّنَ الإيجابُ مَعنَى نَفي جَازَ التَّفريغُ، كَقَولِه تَعالى: ﴿وَيَأبَى اللهُ إلاَّ أنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[٣]؛ لأنَّ يَأبَى في مَعنَى لا يُريدُ".

مسألة [٢]

في باب الإضافَة ـ يَقولُ أبو حَيَّان: "وزَعَمَ بَعضُ أصحابِنَا أنَّ الإضَافَةَ في اسمِ الفَاعِلِ التي تَعمَلُ عَملَ فِعلِه، وفي اسمِ المَفعولِ المُضاف للمَفعولِ المَنصوبِ هِي عَلَى مَعنَى اللام، والأصلُ: هذا ضَارِبٌ لِزَيدٍ، ومُعطِيٌ للدَّرَاهِمِ، واستَدَلَّ عَلَى ذلك بِأنَّ وصولَها باللامِ إلى مَا تُضَافُ إليه سَائغٌ في فَصِيحِ الكَلامِ، نَحو قَولِه تَعالَى: ﴿فَمِنْهُم ظَالِمٌ لِنَفْسِه﴾[٤] و﴿بِظَلَّامٍ لِلعَبيد﴾[٥] و﴿مَنَّاعٍ لِلخَيْرِ﴾[٦]".

الشواهد من الحديث الشريف

سَبَقَ وأنْ ذَكَرنَا بأنَّ أبا حَيَّان أكثَرَ مِن الاستشهادِ بالقرآنِ الكريمِ والأشعارِ والنَّقلِ عَن العَربِ مِن أقوالٍ وأمثالٍ وغَيرِ ذلك، لكنَّه تَبَنَّى مَوقِفاً آخَرَ مِن الاستشهادِ بالحديثِ الشريفِ وهو **القَولُ بِمنعِ الاحتِجَاجِ بِه مُطلَقاً**، ويتَّضِحُ هذا الأمرُ مِن خِلالِ تَتَبُّع شَواهِده في الشَّرحِ فلَم نَجِدْ إلا النَّذرَ اليَسيرَ مِن الأحاديث التي استَشهدَ بها، وربَّما نَقَلَ حَديثاً استشهدَ به ابنُ مالك فَنَقَلَهُ عنه نَقْلاً،

---

[١] سورة آل عمران ١٤٤/٣.

[٢] سورة الأنعام ٤٧/٦.

[٣] سورة التوبة ٣٢/٩.

[٤] سورة فاطر ٣٢/٣٥.

[٥] سورة آل عمران ١٨٢/٣.

[٦] سورة القلم ١٢/٦٨.

ودَليلُنَا عَلَى ذلك أيضاً أنَّ أبا حيَّان وَقَفَ بالمِرصَادِ لابنِ مالك؛ لأنَّه استَشهدَ بالأحاديثِ كثيراً، وقد عَابَ عَليه ذلك بِقَولِه: "وهذا الرَّجلُ عَلَى عَادَتِه في إثباتِ القَواعِد الكلية بما روي في الحديث"[1]، ومِن استشهادِه بالحديثِ عَلَى نُدرَتِه في شَرحِه:

مسألة [1]

في باب الاستثناء ـ يقولُ أبو حيَّان: "فأمَّا (بَيدَ) فإنَّها تُساوي (غَيراً) في الاستثناءِ المُنقَطِع مُضَافاً لأنَّ وصلتها، نَحو قَولِه ﷺ "أنا أفصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أنِّي مِن قُريش، واستُرضِعتُ في بَني سعد".

مسألة [2]

في باب أظن وأرى ـ يَقولُ أبو حَيَّان: "ومَن زَعَمَ أنَّ رأى إذا كانتْ بَصَرِيَّةً تَعَدَّت إلى اثنينِ مُستَدِلاً بمَا روي في الحَديثِ مِن قَولِ عائشة لقد رأيتُنَا مَع رسولِ اللهِ ﷺ وما لَنَا طَعَامٌ إلا الأسوَدَانِ فلا حُجَّةَ له فيهِ إذ هو بِمَعنَى العِلمِ، أي: قد عَلِمتُنَا".

اعتراض أبي حيَّان عَلَى النَّاظِم

اعتَرَضَ أبو حَيَّان عَلَى ابنِ مَالك في كَثيرٍ مِن المَسائلِ النَّحويَّة، لِمَا حَوَته قَريحَتُه مِن عِلمٍ ودِرَايَةٍ بشواهِد العربِ وأقوالِهم، وسأذكُرُ بَعضَ الشَّواهِد الشِّعريَّة للتَّدليلِ على ذلك، ومنها:

مسألة [1]

في باب الاستثناء ـ يَقولُ أبو حَيَّان: وقَولُ النَّاظِم أنَّ (حاشا) لا تَصحَبُ (مَا) يَعنِي أنَّها تُخالِفُ عَدَا وخَلا في أنَّ كُلَّ واحِدَة منهُما تَصحَبُ مَا، وحاشى لا تَصحبُ ما، وليس ذلك بِصَحيحٍ، بل تَدخُلُ عليها مَا المَصدريَّة كمَا دَخَلَتْ عَلَى عَدا وخَلا، قَالَ الشَّاعِرُ:

رأيــتُ النَّــاسَ مــا حَاشَــا قُريشــاً ... فإنَّــا نَحــنُ أفضــلهم فِعَــالاً[2]

مسألة [2]

في باب الإضافة ـ يَقولُ أبو حَيَّان: "وظَاهِرُ كلام المُصنِّف أنَّ الرَّفعَ والنَّصبَ والجَرَّ في المسائلِ التي ذَكَرَهَا جائزة عَلَى حَدٍّ سَواء، وليس كذلك بل تَتَفاوَت في الجَوازِ، ومنها ما يَختَصُّ جوازه بالشِّعرِ...، ولَم يُنَبِّه النَّاظِمُ عَلَى شَيءٍ مِن ذلك".

---

[1] ارتشاف الضرب ٩٢٥/٢.

[2] البيت من الوافر وهو للأخطل في شرح التصريح ٥٦٨/١ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك ٦٨٩/٢ وشرح قطر الندى وبل الصدى ٢٤٦ وشرح ابن عقيل ١٨٨/٢ وشرح الأشموني ٢٣٩/١ وهمع الهوامع ٢١٣/٢.

استدراك أبي حيَّان عَلَى النَّاظِم

استَدرَكَ أبو حَيَّان عَلَى النَّاظِم في العَديدِ مِن المَسائلِ النَّحويَّة، وأضَافَ عَلَى مَا جَاءَ به ابنُ مَالك مِن فِكرِه المُستنير وذكائِه الثاقِب، وهذا إنْ دَلَّ فإنَّمَا يَدُلُّ عَلَى سَعَةِ اطِّلاعِه وغَزارَةِ عِلمِه وفَهمِه، ومِن هذه الإضافات:

مسألة [1]

في باب نعم وبئس ـ يَقولُ أبو حَيَّان: "ولَم يَتَعَرَّضْ النَّاظِم للمنصوبِ في حَبَّذا، فَنَقولُ: يَجوزُ أنْ تَأتي بِمنصوبٍ بَعدَ المَخصوصِ وقَبله، فمِمَّا جَاءَ بَعدَه قَولِه:

حَبَّـــذا الصَّـــبرُ شِـــيمَةً لامـــرِئٍ ... رامَ مبـارَاة مولِـــــعٍ بالمَـــعَـــالِي[1]

ومِمَّا جَاءَ قَبلَه:

ألا حَبَّـــذا قَومـــاً سُـــلَيمٌ فـــإنَّهم ... وَفَّـوْا إذا تَواصَـوْا بالإعَانَـةِ والنَّصـرِ[2]

واختَلَفوا في هذا المنصوبِ فَذَهَبَ الأخفشُ والفارسي والربعي وجماعةٌ مِن البَصريينَ إلى أنَّه مَنصوبٌ عَلَى الحَالِ...، وذَهَبَ أبو عمرو إلى أنَّه مَنصوبٌ عَلَى التَّمييزِ".

مسألة [2]

في باب التعجب ـ يَقولُ أبو حَيَّان: "ولَم يَتَعَرَّضْ النَّاظِم للكلامِ عَلَى ماهيَّة (ما)، ولا عَلَى إعرابِها، فَنقولُ: أمَّا (ما) فهي اسمٌ مرفوعٌ عَلَى الابتداءِ بِلا خِلاف، إلا مَا ذُكِرَ عَن الكِسَائيِّ أنَّها لا مَوضِعَ لها مِن الإعرابِ".

الموازنة بين آراء النحاة

لم يَكتَفِ أبو حَيَّان بالنَّقلِ وجَمعِ العلوم، بل تَعَدَّى ذلك لإعمَالِ نَظره وعَقلِه، واستَعرَضَ آراءَ النُّحاةِ وعَلَّلَ وحَلَّلَ ورَجَّحَ ما رآهُ مُناسِباً ومِن ذلك:

مسألة [1]

في باب حروف الجر ـ يَقولُ أبو حَيَّان: "وذَكَرَ النَّاظِم وغَيرُه مِن حُروفِ الجَرِّ (لعَلَّ)، وأنكَرَ ذلك بعضُهم؛ لأنَّه قد استَقَرَّ فيها أنَّها تَنصبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخَبرَ...، والصَّحيحُ ثُبوتُ ذلك، إذ حكى الجَرَّ بها الفَرَّاءُ والأخفشُ وذَكَرَ أبو زَيدٍ أنَّها لُغَة عقيل ويُجَرُّ بها مَكسورة اللام...، وهكذا يُعَلِّلُ ويَذكُرُ آراءَ النُّحاةِ ويُرَجِّحُ ما يَراهُ مُناسِباً ويَتَعَمَّقُ في تَحليلِ مثل هذه المَسائل النَّحويَّة.

---

[1] البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في منهج السالك ٤٠٥ وهمع الهوامع ٣٣/٣.

[2] البيت من الطويل وهو بلا نسبة في منهج السالك ٤٠٥ وشفاء العليل ٥٩٦/٢ وهمع الهوامع ٣٣/٣.

مسألة [٢]

في باب التعجب ـ يَقولُ أبو حَيَّان: "وأمَّا أفعَل بعدَ (مَا) فهو عِندَ البَصريينَ فِعلٌ مَاضٍ لِبِنَائِهِ عَلَى الفتحِ ولِنَصبِهِ المفعول...، وذَهَبَ الكوفيونَ إلى أنَّ أفعلَ اسم، وقِيلَ إنَّه مَذهَبُ الفَرَّاءِ، واستدَلوا بأنَّه لا مَصدرَ له ولا يَتَصرَّفُ"، ففِي هذه المَسألةِ استَعرَضَ أبو حَيَّان آراءَ النُّحاةِ مِن كِلا الفَريقينِ وذَكَرَ أدِلَّةَ الفريقينِ ولَم يَعترِضْ عَلَى أحَدٍ مِنهَا.

[٣]

المُرادِيُّ المعروف بابن أمِّ قاسم

*** حياته**

- اسمه ونسبه:

هو الحَسَنُ بنُ قاسم بن عبد الله بن علي المراكشي الإمام العالِم النِّحرير[١]، أبو محمد بدر الدين المعروف بابنِ أمِّ قاسم المُرادِي المِصري المَولِد، الآسفي المَحْتِد المَغربي، الفَقيه البارع المالِكي النَّحوي اللُّغوي.

- تسميته بابن أم قاسم ولقبه:

لقد تَعَدَّدَتْ الرِّوايَاتُ عِندَ أصحابِ التَّراجِم عَن سَببِ تَسمِيَتِه بابنِ أمِّ قَاسِم، فَذَهَبَ قَومٌ بالقَولِ بأنَّه نِسبَةٌ إلى زَهرَاء وهِي جَدَّته مِن أبيه[٢]، كانت تَعيشُ في بِلادِ المَغرِبِ وعُرِفَت بالشَّيخَةِ، حيثُ عُرِفَ واشتُهِرَ بِشُهرَةِ هذه المَرأةِ بالتَّدَيُّنِ وحُسنِ الخُلُقِ والصَّلاحِ [٣].

وقيلَ: إنَّ هذه المَرأةَ ليستْ جَدَّتُه، وإنَّمَا هي امرأةٌ مِن بَيتِ العِزِّ والسُلطانِ والملك، أحَبَّتْ الحسنَ (المُرادِي) لخُلقهِ وتَقواه وحُسنِ مُعَامَلتِه مُنذُ صِغَرِه، وتَبَنَّتهُ وادَّعَتْ أنَّه ابنُها، واشتُهِرَ بذلكَ اسمُه باسمِها.

أمَّا عَن لَقبِه بالمُرادِيِّ فبالبَحثِ المُضني والجَاد لَم أعثُرْ عَلَى سَببِ ذلك، وأقولُ ربَّمَا كانَ لَه جَدٌّ اسمُه المُرادِي، ولَم يتبيَّن لنا ما إذا كان المُرادِيُّ تَزَوَّجَ وأنجَبَ وكوَّنَ أسرةً أم لا.

- علمه وثقافته:

كانَ ابنُ أمِّ قاسم نَابِغَةً مِن نَوابِغِ النَّحو، أغرمَ به منذ صِغَره، وشُغِفَ بالتَّدوينِ والتَّصنيفِ، وعَلَى الرَّغمِ مِن نُبوغِهِ في هذا الفَنِّ إلاَّ أنَّه لم يَكنْ حَبيسَ هذا الفَنِّ، فقد كانَ مَع ذلك فَقيهاً في المَذهبِ المَالكي، دَرسَ الفِقهَ وأتقنَه، ولم يَكتَفِ ابنُ أمِّ قاسم بالنَّحو والفِقهِ المَالِكي بل

---

[١] **انظر ترجمته في:**

١. طبقات القراء ١٣١٤/٣.
٢. معرفة القراء الكبار ١٥٣٢/٣.
٣. الدرر الكامنة ٣٢/٢.
٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٥١٧/١.
٥. شذرات الذهب ٢٧٤/٨.

[٢] طبقات القراء ١٣١٥/٣ وبغية الوعاة ٥١٧/١.

[٣] انظر: الدرر الكامنة ٣٢/٢.

نَبَغَ أيضاً في عِلمِ الأصولِ، فكانَ أصولِياً مَاهِراً مَتيناً فيه مُجيداً، وتَبَحَّرَ في القِراءاتِ وأجَادَ، وجَمعَ مِن كُلِّ العلومِ والمَعارفِ.

- خلقه وكراماته:

كانَ رحمَه الله مُتديِّناً وَرِعاً عَلَى خُلُقٍ ودِين، كَثيرَ المُروءَة والتَّواضُع غَيرَ مُزاحِمٍ عَلَى المَناصِبِ، زاهِداً في الدنيا، مُتَعبِّداً حَسنَ الشَّمائلِ كَثيرَ المَحاسِنِ، عَظيمَ الوَفاءِ والسَّكينة، حَسَن العِشرَة، رَحِبَ الصَّدر، وكان تَقِيَّاً صَالِحاً.

ومِن كَرامَاتِه أنَّه رَأى النَّبي ﷺ في النَّوم، فقالَ له: "يا حَسنُ اجلسْ انْفَعِ النَّاسَ بِمكانِ المِحرَابِ بجَامِعِ مصرَ العتيقِ بجِوارِ المصحف"[1].

- شيوخه وتلاميذه:

لقد أخَذَ مِن الكَثيرينَ ونَقَلَ مِن كُتُبِهم، وتَمَتَّعَ بِدِقَّةِ قَولِه وحَصافَةِ رأيِه، فقد تَلَقَّى تَعليمَه عَلَى"أبي زكريا الغماري وأبي حَيَّان الأندلسي والشرف المغيلي والمَجد إسماعيل الششتري وشمس الدين بن اللبان وسراج الدين الدمنهوري وأبي عبد الله الطنجي"[2]، والمَشهورُ أنَّه أخَذَ العِلمَ عن أبي حَيَّان الأندلسي.

ومن تلاميذِه الذينَ أخَذوا عَنهُ العِلمَ جَلال بن أحمد المَعروف بالتَّبَّانِي وابنِ هشام الأنصاري، وإنْ كانَ لم يَثْبُتْ أنَّه تَتَلمذَ عليه – إلا أنَّه نَقَلَ عَنه وهو في عَصرِه، واستَفَادَ مِن المُرَادِيِّ وتَأثَّرَ بِه، وظَهَرَ هذا التَّأثُّر وَاضِحاً في الجُزءِ الأوَّلِ مِن كِتَابِه (مُغني اللَّبيب عَن كُتُبِ الأعاريب) حَيثُ نَقَلَ مِن لَفظِه أو اقتَبَسَ مَعنَاهُ، مُعتَمِداً عَلى كِتَابِ ابنِ أمِّ قَاسِم المُسَمَّى بـ(الجَنى الدَّاني في حروفِ المَعاني).

---

[1] الدرر الكامنة ٣٢/٢.

[2] طبقات القراء ١٣١٥/٣ وبغية الوعاة ٥١٧/١ وشذرات الذهب ٢٧٤/٨ .

- مؤلفاته:

للمُرَادِيِّ مؤلفاتٌ كَثيرةٌ بَذَلَ فيها كُلَّ جُهده، فَدَرَسَ كُتُبَ السابقينَ وتَفَحَّصَها، فاقتَطَفَ مِن أزهارِها، وجَنَى مَا أعجَبَه مِن ثِمارِها، وأضافَ إلى ذلك مَا حَوتْه قَريحتُه وجَادَ به تَفكيرُه، ومِن هذه المُؤلفَات[1]:

١. الجَنى الدَّاني في حروف المَعاني.
٢. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.
٣. شرح ألفية ابن مالك، والموسوم بـ "توضيح المقاصد والمسالك" وهو مَا نَحنُ بِصَدَدِ الحَديثِ عَنه لاحِقاً.
٤. شرح باب وقف حمزة وهشام عَلَى الهمز من الشاطبية.
٥. شرح المقصد الجليل في علم الخليل وتسمى مقدمة ابن الحاجب في علم العروض.
٦. شرح المفيد عَلَى عمدة المجيد في علم التجويد للسخاوي.
٧. رسالة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب.
٨. شرح المفصل للزمخشري في النحو.
٩. شرح الاستعاذة والبسملة، وهي كراس قال السيوطي إنَّه ملكها بخطه.
١٠. تفسير القرآن الكريم وإعرابه.

- وفاته:

مـاتَ بالقَـاهِرَةِ يـومَ الفِطْـرِ سـنة تِسـعٍ وأربعـينَ وسـبعمائة[2] (٧٤٩هـ)، ودُفِـنَ فـي بلـدَةِ سرياقوس وهي مدينة في مصرَ، وكانَ صُوفِيَّاً بها رحمه الله تعالى.

*** شرحه: (وصف لكتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُرادِيِّ)**

ما وَقَعَ تحت أيدينا هو شَرحُ المُرَادِي المَوسُوم بـ"توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك" بتحقيقِ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان – أستاذ اللُّغويات في جامعة الأزهر وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقاً، وهذا الشَّرحُ طُبعَت طَبعَته الأولى عام ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م ـ وهو الذي بين أيدينا ـ بدارِ الفِكرِ العَربي في مَدينةِ نصر بالقاهرة.

وقد وقعَ هذا الشَّرحُ في ستةِ أجزاء مُوزَّعَة عَلَى ثَلاثَةِ مُجَلَّدات، اشتَمَلَ المُجَلَّد الأوَّل عَلَى قِسمَينِ: الأوَّلُ (الدِّراسَة) والثَّاني (التَّحقيق لِنَصِّ الكِتَاب).

---

[1] انظر: طبقات القراء ١٣١٥/٣ وبغية الوعاة ٥١٧/١ وشذرات الذهب ٢٧٥/٨.

[2] معرفة القراء الكبار ١٥٣٣/٣ وبغية الوعاة ٥١٧/١.

أمَّا القسمُ الأوَّلُ (الدِّراسَة) فقد أطَالَ فيه مُحَقِّقُنا وأفَاضَ، فذَكَرَ ذلك في ثلاثَةِ أبواب:

البـاب الأوَّلُ: ضَمَّ فَصلَينِ تَحَدَّثَ في الفَصلِ الأوَّل عَن العَصرِ المَملوكي أي عَصر المُؤلف (المُرادِي)، وفي الفَصلِ الثانِي تَحَدَّثَ عَن مِصرَ ونُحاتِها في عَصرِ المَماليك.

البـاب الثَّـاني: ضَمَّ أربعةَ فُصولٍ تَحَدَّثَ في الفَصلِ الأوَّلِ عَن صَاحِبِ الألفِيَّة وألفِيَّته، وفي الفَصلِ الثاني تَحَدَّثَ عَن المُرادِي، وفي الفَصلِ الثَّالِث تَحَدَّثَ عَن شُيوخِه وتلاميذِه، وفي الفَصلِ الرَّابِعِ تَحَدَّثَ عَن النَّاقلينَ عَن المُرادِيِّ.

البـاب الثالثُ: تَكَوَّنَ مِن أربعةِ فُصول، تَحَدَّثَ في الفَصلِ الأوَّلِ مِنها عَن شَرحِ المُرَادِي، والفصل الثاني تَحدَّثَ عَن مَيلِ المُرادِيِّ للبصريينَ واعتمادُه عَلَى السَّماعِ، وفي الفصل الثَّالثِ تَحَدَّثَ عَن شَواهِده، وفي الفَصلِ الرَّابِعِ والأخير تَحَدَّثَ عَن مَوقِفِه مِن ألفيةِ ابنِ مالك وألفِيَّة ابنِ مُعط.

وأما القِسمُ الثَّاني (التَّحقيقُ): فقد وَقَعَ الشَّرحُ في سِتَّةِ أجزاء، اشتَمَلَ المُجَلَّدُ الأوَّلُ عَلَى الجُزءِ الأوَّل الذي يَبدَأ مِن مُقَدِّمَةِ الألفِيَّة إلى بابِ أعلم وأرى، وقد وقَعَ هذا المُجلَّدُ في ٥٧٨ صفحةً. وأما المُجَلَّدُ الثاني فقد اشتَمَلَ عَلَى جُزأينِ: الجُزء الثاني والثالث، أمَّا الجُزءُ الثاني فيبدَأ مِن الفَاعِل ويَنتَهي إلى المُضافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّم، والجُزءِ الثالثِ يَبدَأُ مِن إعمالِ المَصدَرِ إلى المُنادَى المُضاف إلى ياءِ المُتَكَلِّم، وقَد وَقَعَ هذا المُجَلَّدُ في ١٠٩٧ صفحةً مَع المُجَلَّدِ الأوَّل، وأمَّا المُجَلَّد الثالث والأخير فَيَضُم ثلاثةَ أجزاء الرابِع والخامِس والسادِسُ، أما الجُزءُ الرابعُ فيبدَأ مِن أسماءٍ لازَمَتْ النِّداء وينتَهي إلى الحِكَايَة، والجُزءِ الخامسُ يبدَأُ مِن التَّأنيثِ ويَنتَهي إلى فَصلِ في زيادَةِ هَمزَة الوَصلِ، والجزءُ السادِسُ والأخيرُ يبدَأُ مِن الإبدَالِ إلى نِهايَة شَرحِ الألفِيَّة، وقد وَقَعَ هذا المُجَلَّدُ مُضافاً إليه المُجَلَّدَينِ الأوَّل والثَّاني في ١٧٠٣ صفحةً، وقد جَاءتْ هذه المُجَلَّداتُ الثلاثة مُرقَّمَة تَرقِيماً مُتواصِلاً ومُتَتابِعاً، فالشَّرحُ كُلُّه يَبدَأ بالرَّقم ١ وينتهِي بالرَّقمِ ١٧٠٣، وبذلك يَكونُ الشَّرحُ كُلُّه قد وَقَعَ في ١٧٠٣ صَفحَةً.

ملاحظـة: هذا الشَّرحُ عِندِي وأمتَلِكُه بِفضلِ الله تعالى، وقد حصلتُ عليهِ مِن جمهوريةِ مِصرَ العربية عام ٢٠١١م، ومِن **عُيوبِ هذا الشَّرحِ** أنَّه يَخلو مِن الفَهارِسِ الهَامَّة مثل فَهرس الأعلامِ وفهرس الكتب والبلدان وغيرِه.

* منهج المُرادِي في شرحه:

لقَد لَمَسنَا أثناءَ قراءتِنا لِشَرحِ المُرادِيِّ أنَّه مَالَ إلى التَّجديدِ والابتِكارِ في مَنهجِ تأليفِه، فقد اعتَمَدَ عَلَى عرضَ آراء ابن مالك في شَرحِهِ مُؤيِّداً أو مُعارِضاً، فَنَرَاهُ يَسألُ ويُجيبُ، وقد أفردَ مسائل في تنبيهاتٍ يَضَعها بعدَ كُلِّ مَسألةٍ تَحتَاجُ للتَّوضِيحِ والتَّبيين.

وقد مَالَ ابنُ أمِّ قَاسِم في شَرحِه إلى السهولَةِ واليُسرِ في كُلِّ مَا ذَهبَ إليه حتى إنَّه لَيُصَرِّح عَقِبَ المسائل الخِلافِية المُطَوَّلَة بتحقيقٍ يشتَمِلُ عَلَى إجمالٍ لِمَا وَقَعَ فيه الخِلاف، وأنَّه يَختَارُ المَذهَبَ الذي يُريدُه؛ لأنَّه أسهلُ أو لِبُعدِه عن التَّكَلُّفِ والتَّعقيدِ، ويَعتَمِدُ كَثيراً عَلَى آراءِ ابنِ مالك في التَّسهيل والكَافِيَة وشرحَيهِمَا.

كما ويَمتَازُ المُرادِيِّ بالجَمعِ بينَ مَذاهِبِ النُّحاةِ بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة، فهو يَعرِضُ الآراءَ في دِقَّةٍ وأمانَةٍ ويُرَجِّحُ ويَتَخَيَّرُ مَا يَراهُ مُنَاسِباً.

ولا يَقِفُ المُرادِيُّ حَبيساً للنَّحو فقط كَمَا أسلفنَا، وإنَّما يَتجاوَزُ بِشَرحِه إلى التَّصريفِ واللُّغة والقِراءاتِ وغَيرِها.

ومِن هنا جاءتْ شَواهِدُ المُرادِيِّ مِن القرآنِ الكَريم، وأورَدَ بعضَ الشَّواهِد مِمَّنْ لا يُحتَجُّ بقَولِه كأبي نواس مُقتَدِياً بِغَيرِه مِن العُلماءِ الذين سَبقوه.

وقد ذَكَرَ آراءً لِكِبارِ النُّحاةِ في شَرحِه مثل سيبويه والكِسَائيِّ والفَرَّاءِ والأخفش والمُبَرِّد وابنِ السرَّاج وثعلب والجرمي والفارسي والسيرافي والزمخشري وابن كيسان وابن برهان وابن جني وابن مضاء وابن خروف وابن الحاجب وابن عصفور وأبي حيان وغيرِهم مِن كِبارِ النُّحاة، فتارةً يُوافِقُ مَن يَعرِضُ له الرأي مِن هؤلاءِ الأعلامِ، وتارةً يُخالِفُه أو يُقوِّيه أو يُضَعِّفُه أو يُصَحِّحُه أو يُخَطِّئُه ويُوازِنُ بينَ الآراءِ ويُرَجِّحُ ويَختَارُ في تَبصِرَةٍ وثِقَةٍ واعتِدَاد.

وقد سَارَ عَلَى هذا المَنهَجِ مَن خَلَفَه مثل الأشموني في شَرحِه للألفِيَّة، ونَهجَ نهجَهُ واتَّبَعَ سبيلَه، وهذا دَليلُ إعجابٍ ورِضَا عَلَى هذا المَنهَجِ وهذا الشَّرحِ، وسأعرِضُ بعضَ النماذجِ عَلَى ما ذَكَرتُه في مَنهَجِه:

اعتِمَادُ المُرادِيِّ عَلَى آراءِ ابنِ مَالِك

قُلنَا إنَّ المُرادِيَّ استَعَانَ بالكَافِيَةِ والتَّسهيلِ وشرحَيهِمَا، ونَقَلَ عنهُمَا آراءَ ابنِ مَالِك، ومِن أمثِلَة ذلك:

مسألة [1]

في باب الكلامِ ـ بعدَ قَولِ النَّاظِم:

بـــالجر والتنـــوين والنِّـــدا وأل ومســـند للاســـم تمييـــز حصـــل

قالَ المُرادِيُّ في شَرحِه: "وقالَ في شَرحِ التَّسهيلِ: وإنَّمَا اختَصَّ الاسمُ بالنِّدَاءِ؛ لأنَّه مفعولٌ بِه في المَعنى والمفعولية لا تَليقُ بِغيرِ الاسمِ"، ثم شَرَحَ وقالَ: وقد صَرَّحَ في الكَافِيَةِ باسمِيَّةِ مَا أخبرَ عَن لَفظِه حيثُ قَالَ:

وإن نســـــبت لأداة حكمـــــاً فـــابن أو أعـــرب واجعَلَنْهَـــا اســـماً[1]

---

[1] البيت في توضيح المقاصد والمسالك ٢٨٧/١.

مسألة [٢]

في باب الإشارةِ ـ بعدَ قَولِ النَّاظِم:

واللاَّمُ إنْ قُدِّمَت ها مُمتنِعَة

قالَ المُرَدِيُّ: "قالَ في شَرحِ التَّسهيلِ: إنَّ المَقرونَ بالكَافِ في التَّثنيَة والجَمعِ لا يَصحَبُه (ها)، فلا يُقَالُ: (هذانك) ولا (هاؤلئك)؛ لأنَّ واحِدَهما (ذاك) أو (ذلك) فحُمِلَ عَلَى ذلك مُثَنَّاه وجَمعُه؛ لأنَّهما فَرعَاه، وحُمِلَ عليهما مُثَنَّى (ذاك) وجَمعُه، لتساويهِمَا لَفظاً ومَعنَى".

قالَ المُرَادِيُّ: والسَّماعُ في الجَمعِ يَرِدُ عَلَيهِ:

... ... **مِن هَؤليَّائِكُنَّ الضَّالِ والسُّمرِ**[١]

مسألة [٣]

في باب الحالِ ـ بعدَ قَولِ النَّاظِم:

الحال وصف فضلة منتصب مفهم لحال كفرداً أذهب

بعدَ الشَّرحِ قالَ في التَّنبيهِ له: وذَكَرَ في شَرحِ التَّسهيلِ أنَّ (مِن) الزائدة ربَّما دَخَلَتْ عَلَى الحَالِ، ومثَّله بقراءَةِ مَن قَرَأَ ﴿مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُوْنِكَ مِنْ أَوْلِيَاء﴾[٢]، مَبنِيَّاً للمَفعولِ وفيهِ نَظَر.

استدراكاتُ المُرادِيِّ وزياداته عَلَى ابنِ مالك

أورَدَ المُرَادِيُّ عَقِبَ شَرحِه دُرَراً كَثيرة لم يَذكرْها ابنُ مالك، وقد وضَعَها في تنبيهاتٍ بعدَ شَرحِهِ للمسألةِ التي يَتَعَرَّضُ لها، ومِن أمثلَةِ ذلك:

مسألة [١]

في باب الموصولِ ـ بعدَ قَولِ النَّاظِم:

والحذف عندهم كثير منجلي

قالَ المُرَادِيُّ: "ومُقتَضَى عبارَةُ النَّاظِم أنَّ حَذفَ المَنصوبِ بالوَصفِ كثيرٌ مُطلَقاً، وليس كذلك"، ولم يَزِدْ عَلَى ذلك مِن تَعليلٍ أو إضَافَةٍ.

---

[١] هذا عجز بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الصحاح ٤٣٠/٢ والإنصاف ١٢٣/١ وشرح ابن الناظم ٣٢٦ والمخصص لابن سيده ٢٦٢/٤ وشفاء العليل ٦٠٢/٢ وهمع الهوامع ٢٤٧/١ وصدره:

يا مَا أُمَيلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لَنَا ... ...

[٢] سورة الفرقان ١٨/٢٥.

مسألة [٢]

في باب المشبهاتِ بليس ـ بعدَ قَولِ النَّاظِم:

وقد تلى لات وإن ذا العملا

بعدَ الشَّرحِ المُطَوَّلِ قالَ: "ونَصَّ المُصَنِّفُ عَلَى أنَّ عمَلَ (لا) أكثرُ مِن عَمِلِ (إن)، والعَكسُ أقرَبُ إلى الصَّوابِ".

مسألة [٣]

في بابِ لا النافية للجِنسِ ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

وركِّب المفرد فاتحاً

بعدَ الشَّرحِ قالَ: "وفي عِبارَتِه هنا قُصورٌ، حيثُ قالَ فاتِحاً، بل الصَّوابُ عَلَى مَا يَنصبُ به ليَشمَلَ مَا فَصَّلنَاه، ولو قالَ: ورَكِّبْ المُفرَدَ كالنَّصبِ، لأجَادَ".

تأثره بشيخه أبي حيَّان

والواضِحُ في شَرحِ المُرادِيِّ أنَّه نَقَلَ عن شَيخِه أبي حَيَّان آراءَه النَّحويَّة مِن غَيرِ تَعقيبٍ ولا تَعليقٍ، ومن ذلك:

مسألة [١]

في باب الاستثناءِ ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

واستثن ناصباً بليس وخلا ... وبِعَدَا وبيكونُ بعد لا

بعدَ الشَّرحِ قالَ المُرادِيُّ: "وفي الارتِشَافِ قالَ ابنُ مالك وصاحِبُ البسيط[١] هو المَحذوف حَذف الاسمِ لِقوةِ دلالةِ الكلامِ عليه وهذا مُخَالِفٌ لِمَا اتَّفَقَ عليه الكوفيونَ والبصريونَ عَن أنَّ الفَاعِلَ مضمَرٌ لا مَحذوفٌ".

مسألة [٢]

في باب الحالِ ـ بعدَ قَولِ النَّاظِم:

ومصدرٌ منكَّرٌ حالاً يقع ... بكثرةٍ كبغتةً زيدٌ طَلَعَ

بعدَ الشَّرحِ قالَ المُرَادِيُّ: "واستثنى في التَّسهيلِ ثلاثةَ أنواع لا يقتصرُ فيها عَلَى السَّماعُ، الأوَّلُ قولهم: أنتَ الرَّجُلُ علماً... وفي الارتِشَافِ: ويَحتَمِلُ عِندِي أنْ يكونَ تمييزاً، الثاني نحو: زَيدٌ زهيرُ شِعراً "قالَ في الارتِشافِ: والأظهَرُ أنْ يكونَ تمييزاً.

---

[١] هو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الإشبيلي، ويعرف بابن العِلْج، والعِلْجُ: هو الحمار الوحشي أو الرجل الغليظ الشديد، وتوفي في اليمن في الثلث الأخير من القرن السابع. انظر ترجمته في: البحر المحيط ٤٧/٨ وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨.

مسألة [٣]

في باب التمييزِ ـ بعدَ قَولِ النَّاظِم:

واجـرر بمـن إن شـئت غيـر ذي العـدد والفاعـل المعنـى كطـب نفسـاً تُفَـد

بعدَ الشَّرحِ المُطَوَّلِ قالَ: "قالَ في الارتِشافِ: ويَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذلك – يعني الزِّيادَة – أنَّه عَطَفَ عَلَى مَوضِعهما نَصباً، قالَ الحُطَيئَة:

طَافَـتْ أمَامَـةُ بالرُّكـبَـــــان آونـةً يـا حُسنَـه مـن قـوامٍ مـا ومنتقبـا[١]

نقله عن سيبويه

وقد اعتَمَدَ المُرادِيُّ عَلَى سيبويه في مَواطِنَ كَثيرةٍ، وذلك بالإشارَةِ إلى مَذهَبِه أو بنَقلِ ما قَالَه سيبويه نَصَّاً، ومِنْ أمثِلَةِ ذلك:

مسألة [١]

في باب الضميرِ ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

وقبـل يـا الـنفس مـع الفعـل التُـزِم نـــونُ وقايـــةٍ ولـــيس قـــد نُظِـــم

بعدَ الشَّرحِ قالَ: والوَجهُ لَيسَنِي، وهو الفَصيحُ كَقولِ بعضِ العَربِ: عليهِ رَجُلاً لَيسَنِي، حَكَاه سيبويه".

مسألة [٢]

في باب التنازعِ ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

وقد بغى واعتديا عبداكا

بعدَ الشَّرحِ المُطَوَّلِ قالَ: "والصَّحيحُ مَا ذَهَبَ إليه سيبويه مِن جَوازِ الإضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ في هذا البابِ لسَمَاعِهِ، حكى سيبويه: ضَرَبونِي وضَرَبْتُ قَومَكَ".

---

[١] البيت من البسيط وهو للحطيئة في ديوانه ١٧ وله في ارتشاف الضرب ١٦٣٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٣٤/٢ وشرح الأشموني ٢٦٥/١ وشرح التصريح ٦٢٥/١ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢٦٥/٢.

اعتِمَادُ المُرَادِيِّ عَلَى السَّماعِ

فقد ذَكَرنَا سَابِقاً أنَّه كَانَ يَعتَمِدُ عَلَى السَّمَاعِ، ويَحتَرِمُ القِياسَ، ومِن أمثلةِ ذلك:

مسألة (١)

في باب المُعرَبِ والمَبني ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

وقصرها من نقصهن أشهر

قالَ بَعدَ الشَّرحِ: "وذَهَبَ الفَرَّاءُ إلى أنَّ وَزنَ أب وأخ وحم فَعْل بالإسكان، ورُدَّ بِسَمَاعِ قَصرِها وبجَمعِها عَلَى أفعَال".

مسألة (٢)

في باب المُبتدَأ والخبرِ ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

والأصل في الأخبار أن تؤخَّرا

قالَ: "ومَنعَ الكوفيونَ تقديمَ الخَبرِ إلا في نَحو: في دَارِه زَيدٌ، وهُم مَحجوجونَ بالسَّماعِ".

مسألة (٣)

في باب الاستثناءِ ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

وقيل حاشَ وحشَا فاحفظهُما

قالَ: "وقد سُمِعَ الاستثناءُ بحشى في قَولِه:

حَشَا رَهطُ النَّبيِّ فإنَّه مِنهم ... بُحوراً لا تُكَدِّرُها الدِّلاءُ(١)

ولم يُسمَع بِحَاشَ".

ميولُ المُرادِيِّ إلى القياس

وقد وَجَدنَا أنَّ المُرادِيَّ يَميلُ إلى القِياسِ ويَحتَرمُه، ومِن أمثلَةِ ذلك:

مسألة (١)

في باب المشبهاتِ بليس ـ قَالَ المُرادِيُّ: "مَا النَّافِيَة حَرفٌ مُهمَلٌ عِندَ بني تَميم، وهُو القِيَاسُ لعدَمِ اختِصَاصِهِ".

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك ٦٩٠/٢ وشفاء العليل ٥١١/١.

مسألة (٢)

في باب المفعولِ معه ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

ينصب تالى الواو مفعولاً معه في نحو سيري والطريق مسرعه

قالَ: وهذا البَابُ مقيسٌ عَلَى الأصَحِّ، وقَد فُهِمَ ذلك في قَولِه (نحو).

مُخالفَتُه لآراءِ النُّحاةِ

وقد تَمَّ رَصدُ مُخَالَفَة المُرَادِيِّ لآراءِ النُّحاةِ في شَرحِهِ، وكانَ يُتبِعُ ذلك بالتَّعليلِ والدَّليلِ، ومِن أمثِلَةِ ذلك:

مسألة (١)

في باب المعربِ والمبني ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

وقصرها من نقصهن أشهر

في التنبيهاتِ له ذَكَرَ الخِلافَ بينَ النحويينَ ثُمَّ قالَ المُرادِيُّ: "وذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّ لامَ (حم) ياء مِن الحِمايَة؛ لأنَّ أحماءَ المَرأةِ يَحمونَها، وهو مَردُودٌ بِقَولِه: في التَّثنِيَة حَمَوان، وفي إحدَى لغاتِه حَمو".

مسألة (٢)

في باب المشبهات بليس ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

وبعد ما ليس جَرَّ الباء الخبر وبعد لا ونفي كان قد يُجَرُّ

بعدَ الشَّرحِ قالَ: "ولا خِلافَ في زيادَةِ الباءِ بعدَ ما الحِجازِيَّة، ومَنَعَ الفارسيُّ والزمخشريُّ زيادَتَها بعدَ التَّميمِيَّة، والصَّحيحُ الجَواز لِوجودِ ذلك في أشعارِ بَني تَميم".

مسألة (٣)

في باب ظن وأخواتها ـ بعدَ قَولِ النَّاظِم:

ولا تُجز هنا بلا دليل سقوط مفعولَين أو مفعول

بعدَ الشَّرحِ قالَ: "ومَنَعَ ابنُ ملكون شيخُ الشَّلَوبين حَذفَ أحدِهما اختِصَاراً، وليس بِصَحيحٍ ".

شواهد المُرادِيِّ في شرحه

إنَّ المُتَمَعِّنَ في شَرحِ المُرَادِيِّ يَجِدُ أنَّه أكثَرَ مِن الاستشهادِ بآياتِ القرآنِ الكريمِ والحَديثِ النَّبوي الشريفِ وأقوالِ العَربِ وأمثالهم، فقد بَلَغَتْ شواهِدُه من القرآنِ الكريمِ نحو تِسعٍ وثمانين وثلاثمائة آية، اثنتانِ وخَمسون منهَا مُكَرَّرَة، ومِن أمثلة ذلك:

١. **الشواهد القرآنية:** وقد استشهدَ بقراءاتٍ مُختلِفَةٍ مِنهَا:

- قراءةُ نافع في باب المعربِ والمبني في قولِه ﷻ: ﴿إنَّ هذانَ لساحِرَان﴾[١].
- قراءةُ قنبل في باب المعربِ والمبني في قولِه ﷻ: ﴿إنَّه مَنْ يَتَّقِ ويَصبِر﴾[٢] بالجزم.
- قراءةُ ابنُ كثير في باب الموصولِ في قولِه ﷻ: ﴿ربَّنا أرِنَا اللَّذَينِّ أضَلاَّنَا﴾[٣] بتشديد النون.
- قراءةُ سعيد بن جبير في باب المشبهات بليس في قولِه ﷻ: ﴿إنَّ الذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللهِ عِبَاداً أمثَالَكُم﴾[٤] بنصب عباد.

٢. **الشواهد النبوية:** وقد ظَهَرَ جَلِيَّاً استشهادَه بالحَديثِ النَّبوي الشَّريفِ ومِن ذلك:

- ذِكرُه حديث النبي ﷺ في بابِ الكلامِ: "فإمَّا أدركَن واحدٌ منكم الدَّجَّالَ"
- ذِكرُه حديث النبي ﷺ في بابِ المعربِ والمبني: "لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائمِ عِندَ اللهِ أطيبُ مِن ريحِ المِسك".
- ذِكرُه حديث النبي ﷺ في بابِ المعربِ والمبني: "اللهُمَّ اجعَلهَا عَلَيهِم سِنيناً كَسنين يوسف".
- ذِكرُه حديث النبي ﷺ في بابِ الضميرِ: "غَيرُ الدَّجَالِ أخوَفني عَلَيكُم".
- ذِكرُه حديث النبي ﷺ في بابِ الاستثناءِ: "أسَامَة أحَبُّ النَّاسِ إليَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ".

٣. **الشواهد من أقوال العرب وأمثالهم:** ذَكَرَ المُرَادِيُّ العَديدَ مِن الشَّواهِد مِن كَلامِ العَربِ وأمثالِهم في شَرحِه ومِن ذلك:

- في بابِ ظن وأخواتها: جواز حَذف مَفعولي الفِعل اقتِصَاراً إنْ وُجِدَتْ فَائِدَة كَقولِهم: "مَن يسمع يُخل".
- في بابِ أعلم وأرى: قولُ بعضِ مَن يُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِ "البَرَكَةُ أعلَمَنَا اللهُ مَع أكَابِرِكُم".

---

[١] سورة طه ٦٣/٢٠.

[٢] سورة يوسف ٩٠/١٢.

[٣] سورة فُصِّلت ٢٩/٤١.

[٤] سورة الأعراف ١٩٤/٧ وفي رواية حفص عن عاصم تُقرَأ: عِبَادٌ أمثَالُكُم.

– في بابِ الإضافَةِ أنْ شَرطَ جَرِّ المُضَاف إليه بَعدَ حَذفِ المُضافِ أنْ يَكونَ المَحذوفُ معطوفاً عَلَى مِثلِه لَفظاً ومَعنَى بِعَاطِفٍ مُتَّصِلٍ أو مُنفَصِلٍ (بلا) كَقولِهم: "مَا كُلُّ سَودَاء تَمرَة، ولا بَيضَاءَ شَحمَة".

٤. **الشواهد الشعرية:** يُلاحَظُ عَلَى المُرَادِيِّ استشهاده بالشِّعرِ وخَاصَّة للشُّعراءِ الجَاهِليين والمُخضرَمين والإسلاميين ومن ذلك:

– استشهادُه بِشِعرِ امرئ القيس في بابِ التنازعِ وهو مِن الشُّعراءِ الجَاهِليين قَوله:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى مَعيشَةٍ كَفَاني ولم أطلُبْ قليلٌ مِن المَالِ[١]

وقول الأعشى في بابِ الفَاعِل:

فإمَّا تريني ولِيَ لِمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أودى بها[٢]

– ومِن استشهادِه بالشُّعراءِ المُخضرَمين ـ وهم الذين أدرَكوا الجَاهِلِيَّة والإسلام ـ قول لَبيد بن ربيعة في بابِ الحَالِ:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق عَلَى نغص الدِّجالِ[٣]

وقول حسان بن ثابت في بابِ المَوصول:

وكفى بنا شرفاً عَلَى من غيرنا حب النبي محمدٍ إيَّانا[٤]

---

[١] البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٣٠ وله في الإنصاف ٨٧/١ وشرح ابن يعيش ٢١٠/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٣٢/٢ وهمع الهوامع ٩٨/٣ وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣ ومغني اللبيب ٢٧٣/١ وشرح الأشموني ٢٠١/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ١٦٠/٣.

[٢] البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ١٢٠ وبلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك ٥٩١/٢.

[٣] البيت من الوافر، وهو منسوب للبيد بن ربيعة في توضيح المقاصد والمسالك ٥٩١/٢ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ١٥٦٣/٣ وشرح ابن عقيل ٦٣٠/١ وشرح التصريح ٣٧٣/١ .

[٤] البيت من الكامل، وهو منسوب لحسان بن ثابت ولم أعثر عليه في ديوانه، وله في معاني القرآن للفراء ٢٧/١ ٢١٩ ومنسوب لكعب بن مالك أو لغيره في همع الهوامع ١١/٢ولم أعثر عليه في ديوان كعب بن مالك، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٣٥/١ وشرح ابن يعيش ١٢/٤وارتشاف الضرب ١٧٠٣/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٩٩/٢ وأوضح المسالك ١٣٠/١.

– ومِن استشهادِه بالشُّعراءِ الإسلامِيين كَجرير والفَرَزدَق قَولـه فـي بـابِ المعربِ والمبنـي، قـالَ جريرُ:

عَرَفنَـــا جَـعفَـــرا ويَـنِـــي أبِيـــهِ وأنْكَـرنَـــا زَعَـانِـــفَ آخَـريـــن[1]

– وقَلَّ استِخدَامُ المُرادِي لشِعرِ المُحدَثِينَ فـي التَّمثيلِ وخَاصَّـة الـذينَ لا يَعتَدُّ النُّحـاةُ بِهم فـي قَواعِدِهم كَأبي نواس، حَيثُ قالَ في بابِ الابتداء ـ قَالَ أبو نواس:

غَـيْـــر مَـأســـوفٍ عَلَـــى زَمَـــنٍ يَـنْـقَـضِـــي بِـالـهَـــمِّ والحَـــزَن[2]

---

[1] البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٤٧٥ وله في شرح التصريح ٧٩/١ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٠/١ وارتشاف الضرب ٢٤٣٦/٥ وشرح الأشموني ٨٩/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ١٤٦/٤ .

[2] البيت من المديد، وهو منسوب لأبي نواس في مغني اللبيب ١٧٨/١ وهمع الهوامع ٣٠٩/١ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٤ وشرح ابن عقيل ١٩١/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ٥٩/٢ .

[٤]

ابن الوردي

*** حياته**

- اسمه ونسبه:

هو زينُ الدين عمر بنُ المُظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس بن علي بن أحمد بن عمر بن سعيد بن القاسم بن النظر بن محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر - ﷺ - الوردي[١] المَعَرِّيّ نسبة إلى مكان مولده في معرة النعمان بسورية[٢]، أبو حفص القرشي الحلبي الشافعي، القاضي العلامة، الفقيه، الزاهد، المؤرخ الثقة.

فنسبه يتَّصل بالخليفة الأول أبي بكر الصديق - ﷺ - وقد أشارَ ابنُ الوردي بارتفاع نسبه إليه، بقوله في لاميَّته الشهيرة:

مَـــع أنِّـــــي أحمَـــدُ اللهَ عَلَـــى نَسَبِـــي إذْ بِـأبـــي بَـــكرٍ أتَّصِـــل[٣]

وقوله أيضاً:

جَـدِّي هـو الصِّـدِّيقُ واسـمي عُمَـر وابنـــي أبـــو بَكـــرٍ وبِنتِـــي عَائـشَـــة
لكـن يَزيـد نَـاقِصٌ عِنْـــدِي فَفِـي ظُلَـمِ الحُسَـينِ ألـف ألـف فَاحِشَـة[٤]

---

[١] **انظر ترجمته في:**

١. الوافي بالوفيات ٤٦/٢٣.
٢. الدرر الكامنة ١٩٥/٣.
٣. النجوم الزاهرة ١٨٩/١٠.
٤. بغية الوعاة ٢٢٦/٢.
٥. شذرات الذهب ٢٧٥/٨.
٦. المختار المصون من أعلام القرون ١٥٣/١.
٧. معجم المؤلفين ٥٨٠/٢.

[٢] الأعلام ٦٧/٥.

[٣] لامية ابن الوردي ١٥٦ ورقم البيت في القصيدة ٤٥.

[٤] الأبيات في مصادر ترجمته انظر: الوافي بالوفيات ٤٦/٢٣ والدرر الكامنة ١٩٥/٣ والنجوم الزاهرة ١٨٩/١٠ وبغية الوعاة ٢٢٦/٢.

- علمه وثقافته:

ذَكَرَتْ كُتُبُ التَّراجِم أنَّه "أحَدُ فُقهاءِ عَصرِه وأُدَبَائِه وشُعرائِهِ، فقد تَفَنَّنَ في العُلومِ وأجَادَ المنثورَ والمَنظومَ، ونَظْمُهُ جَيِّدٌ لِلغَايَةِ، وفَضْلُهُ بَلَغَ النِّهايَة"[١]، كانَ إمَاماً بَارِعاً في الفِقهِ والنَّحو والأدب[٢]، وقد بَلَغَ هذه المَكانَةَ وهو في سِنٍّ مُبَكِّرَة مِنْ عُمرِه، ألَّفَ في التَّارِيخِ والجغرافية والعلوم الطبيعية والأنساب وتفسير الأحلام، ووصف الجَواهِر والأحجَار، كَمَا كَتَبَ في الفِقهِ والنَّحو والشِّعر والنثر.

- شيوخه وتلاميذه:

لم تَذكُرْ أغلَبُ كُتُب التَّراجِم التي تَرجَمَتْ لابنِ الوَردي شُيوخاً له سوى الشيخ شرف الدين هبة الله البارزي الذي تَفَقَّه عَلَى يَدِه بحماة وحَلب، وفخر الدين عثمان ابن خطيب جبرين[٣]، أمَّا عَن تَلامِيذِه فلَمْ أعْثُرْ عَلَى أحَدٍ تَتَلمَذَ علَيه ذَكَرَتْهُ كُتُبُ التَّراجِم التي وَقَفتُ عَلَيها.

- آراء العلماء فيه:

تَعَدَّدَتْ آراءُ العُلماءِ في ذِكرِ مَنَاقِبِه ومَحاسِنِه، ومِن ذلك:

١. قول الصفدي في ترجمته: "شِعرُهُ أسحَرُ مِن عُيونِ الغيد، وأبهَى مِن الوجنات ذَواتِ التورِيد"[٤].
٢. قول السُّبكي: "شِعرُهُ أحلَى مِن السُّكَّرِ المُكَرَّرِ، وأعَلَى قِيمَةً مِن الجَوهَر"[٥].
٣. قول ابن حجر العسقلاني: "أقسمُ باللهِ مَا نَظَمَ أحَدٌ بَعدَهُ الفِقهَ إلاَّ وقَصَّرَ دونَه"[٦].

---

[١] الوافي بالوفيات ٤٦/٢٣.

[٢] بغية الوعاة ٢٢٦/٢.

[٣] انظر: الدرر الكامنة ١٩٥/٣ وبغية الوعاة ٢٢٦/٢.

[٤] شذرات الذهب ٢٧٦/٨.

[٥] طبقات الشافعية للسُّبكي ٣٧٤/١٠ وشذرات الذهب ٢٧٦/٨.

[٦] الدرر الكامنة ١٩٥/٣.

- مؤلفاته:

قُلنَا إنَّ ابنَ الوردي تَركَ آثاراً كَثيرة زاخِرَة بالفنونِ والمَعارِف، مِنهَا المَطبوع والمَخطوط، وتُعَدُّ مِن نفائسِ الكُتُبِ، أمَّا المَطبوع فَنَذكُرُ[1] منه:

١. ألفية ابن مالك في تعبير المقامات، وتسمى الألفية الوردية في تعبير الرؤيا وتسمى أيضاً ضوء درة الأحلام في تعبير المنام.
٢. بهجة الحاوي، وتسمى البهجة الوردية وهي نظم في الفقه الشافعي.
٣. تتمة المختصر في أخبار البشر، ويعرف بتاريخ ابن الوردي.
٤. التحفة، وتسمى النفحة الوردية، وهي أرجوزة في النحو.
٥. خريدة العجائب وفريدة الغرائب.
٦. نصيحة الإخوان، أو لامية ابن الوردي.
٧. الكواكب السارية في مئة جارية، وهي مقطوعة شعرية في وصف النساء.
٨. ديوان ابن الوردي.
٩. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، وهو شرح لألفية ابن مالك الذي نحن بصدد الحديث عنه لاحقاً.

وأمَّا المَخطوط، فَنَذكُرُ منه أيضاً[2]:

١. اللباب في علم الإعراب.
٢. الشهاب الثاقب والعذاب الواقب، وهو في التصوف.
٣. منطق الطير: وهو في التصوف أيضاً.
٤. تذكرة الغريب: وهو في النحو، وغيره الكثير مما هو مخطوط إلى يومنا هذا، ويحتاج إلى جهود المخلصين من العلماء والباحثين لتحقيقه وإخراجه في أبهى صورة خدمة للعلم وطلبته.

---

[1] انظر: الدرر الكامنة ١٩٥/٣ وشذرات الذهب ٢٧٥/٨.

[2] انظر: شذرات الذهب ٢٧٥/٨ والبدر الطالع ٥١٤/١ وهدية العارفين ٧٨٩/٥ والأعلام ٦٧/٥.

- وفاته:

أجمَعَتْ أغلبُ مَصَادِر ترجَمة ابن الوردي عَلَى أنَّه تُوفِّي سنة تِسعٍ وأربعين وسبعمائة [1] مِن الهِجرَةِ (٧٤٩هـ)، بسببِ مَرضِ الطاعون الذي أصَابَ حلب، كانَ ذلك في السابع عَشَر مِن ذِي الحِجَّة، افترسَتْه المَنِيَّة وهو في العقد السادس بَعدَ رِحلَةٍ مَصحوبَةٍ بالزُّهدِ والعِلمِ والأدبِ، فقبلَ أنْ يَرحَلَ إلى دَارِ الآخِرَة قالَ:

ولســـتُ أخـــافُ طاعُونـــاً كَغَـــــيري فمَـــا هـــو غَيـــرُ إحـــدَى الحُســـــنَيَيْن

فـــإنْ مِـــتُّ اســـتَرحْتُ مِـــن الأعَـــادِي وإنْ عِشـــتُ اشـــتَفَتْ أُذُنِـــي وعَينِـــي[2]

ودُفِنَ بحَلب قُرب حَائط المقام المعروف بمَقامِ إبراهيم في القَريةِ المَشهورةِ بتربَةِ الصَّالِحين، وقِيلِ إنَّه دُفِنَ بِمسقَطِ رَأسِهِ بمَعَرَّةِ النعمان.

---

[1] الدرر الكامنة ١٩٥/٣ وبغية الوعاة ٢٢٧/٢ وشذرات الذهب ٦٤١/٨ والمختار المصون من أعلام القرون ١٥٤/١ .

[2] البيتان في مصادر ترجمته ولم أقف عليهما في أي مصدر آخر.

*** شرحه: (وصف لكتاب تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)**

ما وَقَعَ تحتَ أيدينا هو شَرحُ ابن الوَرْدِي المَوسُوم بـ"تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة" بتحقيقِ الدكتور محمد مزعل خلاطي، وهذا الشَّرحُ طُبِعَ طَبعَته الأولى عام ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م وهي التي بينَ أيدينا، ونُشِرَتْ هذه الطَّبعةُ مِن دَارِ الكُتبِ العلمِيَّة ببيروت.

وقد وَقَعَ هذا الشَّرحُ في مُجَلَّدٍ واحِدٍ فَقَط يتكون مِن ٤٦٤ صفحةً، وقد قَسَّمَ مُحَقِّقُنَا الكتابَ إلى قِسمَينِ: تناولَ في القِسمِ الأوَّل (الدراسة)، وفي القِسمِ الثاني (تحقيق نص الكتاب)، وقد اشتَمَلَ القسمُ الأوَّل (الدراسة) عَلَى أربعةِ فصول:

تَحَدَّثَ في الفَصلِ الأوَّل مِنها عَلَى سيرةِ ابنِ الوردي النَّحوي، وفي الفصلِ الثاني تَحَدَّثَ عَن نسبةِ الكتابِ إلى مُؤلِفِه وقِيمة الكتاب ومَصادره، وفي الفَصلِ الثالثِ تَحَدَّثَ فيه عَن مَوقِفِ ابنِ الوردي مِن أصولِ النَّحو (السماع ـ القياس ـ الإجماع ـ التعليل)، وفي الفَصلِ الرابعِ والأخير تَحَدَّثَ عَن مَنهَجِ ابنِ الوردي في التَّأليفِ، بينَما تَناوَلَ في القِسمِ الثاني مِن الكِتابِ تَحقيقاً لِمَتنِ الكِتابِ.

*** منهج ابن الوردي في شرحه:**

سَلَكَ ابنُ الوردي في شَرحِه نَفس الطريقة التي سَلَكَهَا مَن سَبَقَهُ مِن شُرَّاحِ الألفِيَّة، وذلك عَلَى نَهجِ ابنِ مَالِك في تَرتِيبِ المَوضوعات والأبوابِ لسببٍ بَسيطٍ هو أنَّهم يَشرَحونَ مَتنَ الألفِيَّة، لكنَّ ابنَ الوردي اختَصَّ نفسَهُ عَن غَيرِه مِن الشُرَّاحِ بِحيثُ تَم مُلاحَظَة ذلك في شَرحِهِ، وذلك بأنَّه لا يُورِدُ أبياتَ الألفِيَّة عِندَ شروعِه بشَرحِ المَسائل النَّحويَّة إلاَّ مَا نَدَر، وقد يَكتَفي بِذِكرِ إشاراتٍ مِنها أو جُزءٍ مِن البَيتِ، وكَثيراً مَا يَشرحُ مَعاني الكلمات التي تَبدو غَامِضَة عَلَى القارئ، وأحياناً يَشرَحُ الشَّاهِدَ الشِّعري ويعرِبُه.

وفي استشهادِه بالآياتِ القرآنيةِ يَكتَفي بِذِكرِ أجزاء مِن الآياتِ، بَل وقد يَكتَفي بِذِكرِ مَحِلِّ الشَّاهِد في كَلمةٍ واحِدَةٍ مِن الآية، وكَذلك في الأحاديثِ النَّبَويَّة، أمَّا في الاستشهادِ بالشِّعرِ فقد يَذكُرُ البيتَ ولا يَذكُرُ قائلَه ولا يَنسِبُه لأحَد، ويَقولُ: كَقَولِه أو كَقَولِ الشَّاعِر، وقد اعتَرَضَ عَلَى النَّاظِمِ وعَلَى ابنِه في عِدَّةِ مَواطِن، وسأعرِضُ نَماذجَ عَلَى مَا ذَكَرتُهُ بإيجَاز:

اعتراضات ابن الوردي عَلَى النَّاظِم

كانَ لابنِ الوَردي جُملَةٌ مِن الاعتِراضَاتِ عَلَى ابنِ مَالِك في ألفِيَّتِه، ومِنهَا:

مسألة (١)

في بابِ النكرةِ والمَعرفةِ ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

وغيـــــره معرفـــــة كهـــــم وذي وهنـــدَ وابنـــي والـغـــــلامِ والـــذي

اعتَرَضَ ابنُ الوردي عَلَى ابنِ مالك في هذا البيتِ لإغفَالِه المُعَرَّف بالنِّدَاءِ مِن أقسامِ المَعرِفَة، قالَ: والمُعَرَّفُ بالنِّدَاءِ، نَحو: يَا رَجُل، ولَم يَذكُرْهُ الشَّيخُ، بل لو كانَ قالَ بَدَلَ البيتِ:

وغيـــره معرفـــة كـــابني الـــذي هـو يوسـف الفاضـل ذا يـا محتـذي

لَعَمَّ الأقسَامَ السَّبعَة.

مسألة (٢)

في بابِ الابتداءِ ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

أو كـــان مســـندا لـــذي لام ابتـــدا أو لازم الصـــدر كمـــن لـــي منجـــدا

اعتَرَضَ ابنُ الوَردي عَلَى ابنِ مالك في هذا البيتِ؛ لأنَّه فُهِمَ مِنه أنَّه كون الخَبَر فِعلاً والمُبتدَأ مُفرَداً: والفِعل مُسنَداً إلى ضَميره، كـ(زَيْدٌ قَامَ) فلو ثُنِّيَ أو جُمِعَ، جَازَ تَقديمه، كـ(قامَا أخَواك) و (قاموا إخوتك)، ويُوهِمُ كلامُ الشَّيخُ أنَّ مثلَ هذا لا يَجوزُ أنْ يصدقَ عليه أنَّ الفِعلَ فيه خَبرٌ، فلو قالَ بَدلَ البيتِ، نحو:

أو كـــان فعـــل خبـــراً كـــابني قـــرا أو قصـــد اســـتعماله منحصـــرا

لكانَ أوضَحَ؛ لأنَّ التَّمثيلَ بـ(ابني قرا) المبتدأ فيه مُفرَد، والفِعلُ مُسنَد إلى ضَمير.

مسألة (٣)

في بابِ أفعَالِ المُقارَبَة ـ بَعدَ قَولِ النَّاظِم:

واســـتعملوا مضـــارعاً لأوشـــكا وكـــاد لا غيـــر وزادوا موشـــكا

اعتَرَضَ ابنُ الوردي هنا عَلَى ابنِ مَالِك وابنِه أيضاً؛ لأنَّهُم لَم يَذكُرَا أنَّ (كاد) قَد يُجَاءُ لَهَا بِمُضَارِع أو اسم فاعِل، قَائِلاً: "ولَم يَذكُرْ هذه المَسألَةَ الشَّيخُ في الألفِيَّة ولا ابنُه في شَرحِه، وكانَ يُمكِنُ للشَّيخِ أنْ يُغَيِّرَ البَيتَ، ويَقولُ بَدَله نحو:

وشـــاع عـــنهم يكـــاد ويوشـــك وفـــي النـــدور كائـــد وموشـــك

شواهد ابن الوردي

تَنَوَّعَتْ الشَّواهِدُ عِندَ ابنِ الوردي فَأكثَرَ مِن الاستِشهَادِ بالقرآنِ الكَريمِ والحَديث النَّبوي الشَّريف، والشَّعر وكَلام العَرب وأمثالهم، ونَذكُرُ نَمَاذِج مِنهَا:

١. **الشواهد القرآنية:**

قُلنَا إنَّ ابنَ الوَردي أكثَرَ مِن الاستِشهادِ بآياتِ القُرآنِ الكَريم، لكنَّه اكتَفَى بِمَحِلِّ الشَّاهِدِ فَقَط وعَدم استِكمَال الآية، وقد بَلَغَ عددُ الآيات التي استَشهَدَ بها ابنُ الورديِّ نحو اثنتين وأربعمائة آية، منها سبع وخمسون آية مكرَّرَة، وقد بلَغَ عَددُ الآيات التي استَشهَدَ بها ابنُ الورديِّ في القراءات القرآنية تِسعٍ وأربعينَ آيةً، منها عَشْرُ آياتٍ مُكرَّرَة، ومِن ذلك:

- ذِكرُهُ في بَابِ المُثنى ـ إعراب جمعِ المُذَكَّرِ السَّالِم، قوله ﷻ: ﴿وَأَنْتُمُ الأعْلَوْنَ﴾[١].
- ذِكرُهُ في بَابِ المُشَبَّهَاتِ بليس، قَوله ﷻ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾[٢].
- ذِكرُهُ في بَابِ الوَقفِ، قوله ﷻ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[٣]، وقوله ﷻ: ﴿اقْتَدِهْ﴾[٤].

٢. **الشواهد النبوية:**

ذَكَرَ ابنُ الوردي أيضاً جُملَةً مِن الأحاديثِ النَّبويَّة الشَّريفَةِ ضِمنَ شَواهِدِه، حيثُ بَلَغَتْ أربَعَةً وثلاثينَ حَدِيثاً، ومِن ذلك:

- قول النَّبي ﷺ: في بَابِ الكَلامِ ومَا يَتَألَّفُ مِنه "أصدَقُ كَلمَةٍ قَالَها شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبيد:
  ألا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللهَ بَاطِلُ".
- قول النَّبي ﷺ: في بَابِ المُعرَب والمَبني "فَأعضُوهُ بِهَنِ أبِيهِ". على لغة النقص وهو الأفصح.
- قول النَّبي ﷺ: في بَابِ الابتداءِ "لولا قَومُك حَديثُو عَهدٍ بالإسلامِ لَهَدَمْتُ الكَعبَةَ فَجَعَلتُ لهَا بَابَيْن".

---

[١] سورة آل عمران ١٣٩/٣.

[٢] سورة الأنعام ١٣٢/٦.

[٣] سورة البقرة ٢٥٩/٢.

[٤] سورة الأنعام ٩٠/٦.

٣. **الشواهد الشعرية:**

استَشهَدَ بِأبيَاتٍ مِن الشِّعرِ، وكانَ يَذكُرُ الأبياتَ دونَ ذِكرِ قَائِلِهَا، ورُبَّمَا كانَ هذا مِن مَساوِئ وعُيوبِ شَرحِه، وعَلَى ذلك سَلَكَ في أغلَبِ شَواهِده الشِّعريَّة، ويَندُرُ أنْ يَذكُرَ قَائلَ البَيتِ أو أنْ يَنسِبَهُ إلى صَاحِبِه، ومِن ذلك:

- قوله في بَابِ الكَلامِ ومَا يَتَألَّفُ مِنه "كَقَولِه:

أقلـــي اللـــوم عـــاذل والعتـــابن وقـــولي إن أصـــبت لقـــد أصـــابن[١]

- قوله في بَابِ الكَلامِ أيضاً "كَقَولِه:

مـــا أنـــت بـــالحكم الترضـــى حكومتـــه ... ...[٢]

- قوله في بَابِ المَبني والمُعرَب "كَقَولِ عدي:

بأبه اقتدى عدي في الكرم

ومن يشـابـه أبـه فمـا ظلم[٣]

- قوله في بَابِ الحَالِ "وكَقَولِ امرِئ القَيس:

خرجـــت بهـــا أمشـــي تجـــرُّ وراءنـــا عَلَـــى إثرنـــا أذيـــال مـــرطٍ مُرَحَّـــلِ[٤]

٤. **الشواهد من أقوال العرب وأمثالهم:**

ذَكَرَ ابنُ الوردي ضِمنَ شَواهِدِه أقوالاً وأمثالاً قَالَتهَا العَربُ، ومِنهَا:

- قول العَرَب في بَابِ النَّكرةِ والمَعرِفَة: "هُم أحسَنُ النَّاسِ وُجُوهاً وأنضَرهُموهَا".
- قول العَرَب في بَابِ ما لا يَنصَرِفُ: "خُذِ اللِّصَ قَبلَ يَأخُذك".
- قول العَرَب في بَابِ الوَقفِ: "دَفْنُ البَنَاهْ مِن المَكْرُمَاهْ".

---

(١) البيت من الوافر وهو منسوب لجرير في شرح التصريح ٢٧/١ وهمع الهوامع ٢/ ٥١٨ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في تحرير الخصاصة ٦٦ أوضح المسالك ١٨/١ وشرح الأشموني ١٢/١.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط وهو منسوب للفرزدق في التصريح ٣٢/١ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في تحرير الخصاصة ٦٧ وأوضح المسالك ٢٢/١ وعجزه:

... ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأي والجَدَلِ

(٣) البيت من الرجز وهو منسوب لعدي في تحرير الخصاصة ٧٠ ولم أعثر عليه في ديوانه، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٨٢ وله في شرح التصريح ٦٤/١ وهمع الهوامع ١٢٩/١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٣/١ و شرح الأشموني ٢٩/١ .

(٤) البيت من الطويل وهو منسوب لامرئ القيس في تحرير الخصاصة ١٧٣ وشرح التصريح ٣٨٧/١ وهمع الهوامع ٢٤٤/٢ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٤/٢ ومغني اللبيب ٢٢١/٢.

موقفه من النحاة

اتَّخَذَ ابنُ الوَردي طَابِعَ الاعتدَالِ في طَرحِهِ للمَسائلِ الخِلافِيَّة في النَّحو، فَكَانَ يَحتَجُّ للمَدرَسَتَينِ (البَصرة والكوفَة) بالشَّواهِد التي يَراهَا مُناسِبَة.

فقد أيَّدَ البَصريينَ في مسائلَ، مِنها: أنَّ المَصدَرَ أصلُ الفِعلِ، قائلاً: والمَصدَرُ أصلُ الفِعلِ والوَصفِ عَلَى المَذهَبِ المُنتَخَب، خِلافاً للكوفيينَ وهو يُفيدُ إمَّا توكِيداً كـ(سِرتُ سَيراً)، وإمَّا بَيان نوعٍ، نَحو: (سِرتُ سَيرَ ذِي رشد)، وإمَّا بَيان عَدَدٍ، نَحو: (سِرتُ سَيرَتِينِ).

وأيَّدَ الكوفيينَ في مَواطنَ أخرى، مِن ذلك قوله في تَوكِيدِ النَّكرَة: ومَذهَبُ الكوفيين جَواز توكيد النَّكِرَة إنْ أفادَتْ، بِأنْ كانَتْ مَحدودةً كـ(يوم) و(ليلة) و(شهر)، بِخِلافِ مَا يَصلُحُ لِقَليلٍ وكثير كـ(حين) و(وقت) و(زمان)، وعِندَ البصريينَ عموم المَنعِ، فلا يؤكدونَ النَّكرة، والصَّوابُ مَذهب الكوفيين.

وقد ذَكَرَ ابنُ الوَرديِّ آراءً لِنُحَاةِ المدرستينِ البَصرة والكوفَة، ومِنهَا:

- ذِكرُهُ رأيَ الكِسَائيِّ وهو زعيمُ مدرسة الكوفَة في أكثرَ مِن أربعِ عَشرَة مَرَّة، مِنها: قوله في بابِ الفَاعِل: "وأجَازَ الكِسَائيُّ تَقديمُ المَحصورِ بإلا، لِفَهمِ المَعنَى معها قُدِّمَ المَحصورُ أو أخِّرَ.

- ذِكرُهُ رأيَ سيبويه وهو زعيمُ مدرسة البصرة في أكثرَ مِن ثلاثينَ مَرَّة، مِنها: قوله في بابِ النَّكرَة والمَعرِفَة: "وحكى سيبويه عليه رَجُلاً لَيسَنِي، وهذا دَليلٌ عَلَى جَوازِ اتِّصالِ الضميرِ الثاني لِوقُوعِه خَبَراً لِكَانَ وأخواتِها".

[٥]

ابن هشام الأنصاري

*** حياته**

- اسمه ونسبه:

هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام[١]، الأنصاري، المصري، النحوي الفاضل، العلامة المشهور، وُلِدَ بالقاهرة، في ذي القِعدَةِ مِن سَنَة ثَمان وسبعمائة مِن الهِجرَة (٧٠٨هـ)[٢].

- علمه وثقافته:

لقد فَاقَ أبنَاءَ عَصرِه، وتَمَيَّزَ بِسَعَةِ اطِّلاعِهِ، وحُسنِ عِبَارَتِه، وجَمالِ تَعلِيلِهِ، وتَصَدَّرَ لِنَفعِ طُلَّابِ العِلْمِ، وانفَرَدَ بِالفَوائِدِ الغَريبةِ، والمَباحِثِ الدَّقيقَة، والاستِدرَاكَاتِ العَجيبَة، والتَّحقِيقِ البَارِعِ، والإطِّلاعِ المُفرِط، والاقتِدَارِ عَلَى التَّصَرفِ في الكَلامِ، ومَع ذلك فقد كَانَ مُتواضِعاً بَرَّاً، يَتَحَلَّى بِدَمَاثَةِ الأخلاقِ، ورِقَّةِ القَلبِ[٣].

- شيوخه وتلاميذه:

أَخَذَ العِلمَ عَن الشِّهابِ عبد اللطيف بن المرحَّل، وتَلا عَلَى ابنِ السرَّاجِ، وسَمعَ مِن أبي حَيَّان ديوان زهير بن أبي سُلمى المُزَنِي، ولَم يُلازِمْه ولا قَرَأَ عَلَيه، وحَضَرَ دروسَ التَّاج التبريزي[٤]، وتَفَقَّهَ عَلَى مَذهَبِ الإمامِ الشَّافِعي، ثُمَّ تحَنبَلَ [٥] فَحَفِظَ مُختَصَر الخِرَقِي قُبَيلَ وفَاتِه

---

[١] **انظر ترجمته في:**

١. الدرر الكامنة ٣٠٨/٢.
٢. النجوم الزاهرة ٢٦٢/١٠.
٣. شذرات الذهب ٣٢٩/٨.
٤. الأعلام ١٤٧/٤.

[٢] الدرر الكامنة ٣٠٨/٢ وبغية الوعاة ٦٨/٢.

[٣] انظر: الدرر الكامنة ٣٠٩/٢ وبغية الوعاة ٦٩/٢ وشذرات الذهب ٣٣٠/٨.

[٤] انظر: الدرر الكامنة ٣٠٨/٢ وبغية الوعاة ٦٨/٢ وشذرات الذهب ٣٢٩/٨.

[٥] الدرر الكامنة ٣٠٨/٢ والنجوم الزاهرة ٢٦٣/١٠ وبغية الوعاة ٦٨/٢ وشذرات الذهب ٣٢٩/٨.

بِخَمسِ سِنين، وأتقَنَ العَرَبِيَّة، وفَاقَ القُرَنَاءَ بل الشُّيوخ [١]، وَوُصِفَ بأنَّه "كَانَ كَثيرَ المُخَالَفَةِ لأبي حَيَّان، شَديدَ الانحِرَافِ عَنه"[٢].

أمَّا عَن تَلامِيذِه فلَمْ أعْثُرْ عَلَى أحَدٍ تَتَلمَذَ عَلَى يَدَيْهِ ذَكَرَتْهُ كُتُبُ التَّراجم، إلا قَولَ ابن حجر العسقلاني والسيوطي: "وتَخَرَّجَ بِه جَمَاعَةٌ مِن أهْلِ مِصرَ وغَيرِهم"[٣] دونَ أنْ يَذكُرَا أسماءَ تِلكَ الجَمَاعَة.

- آراء العلماء فيه:

قَالَ عَنه ابنُ خلدون: "مَا زِلنَا ونَحنُ بِالمَغرِبِ نَسمَعُ أنَّه ظَهَرَ بِمِصرَ عَالِمٌ بِالعَرَبِيَّةِ يُقالُ له ابنُ هِشام أنْحَى مِن سيبويه"[٤].

وقَالَ عَنهُ مَرَّةً أخرى: "إنَّ ابنَ هِشام عَلَى عِلْمٍ جَمٍّ يَشهَدُ بِعُلُوِّ قَدْرِهِ في صِنَاعَةِ النَّحو، وكانَ يَنحو في طَرِيقَتِه مَنحَاةَ أهلِ المُوصِلِ الذينَ اقتَفَوا أثَرَ ابن جنِّي، واتَّبَعوا مُصطَلَح تَعليمه، فأتَى مِن ذلك بِشَيءٍ عَجيبٍ دَالٍّ عَلَى قُوَّةِ مَلَكَتِه واطِّلاعِهِ"[٥].

- مؤلفاته:

كثرت مؤلفات ابن هشام وآثاره العلمية، نذكر منها[٦]:

١. الإعراب عن قواعد الإعراب.
٢. الألغاز، وهو كتاب في مسائل نحوية صنَّفه لخزانة الملك الكامل.
٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وهو مَا نَحنُ بِصَدَدِ الحَديثِ عَنه.
٤. التذكرة، ذكر السيوطي أنَّه كتاب في خمسة عشر مجلداً.
٥. التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، ذكره السيوطي.
٦. الجامع الصغير.
٧. الجامع الكبير.
٨. رسالة في انتصاب (لغة) و(فضلاً) وإعراب (خلافاً) و(أيضاً).
٩. رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم.

---

[١] انظر: بغية الوعاة ٦٨/٢.

[٢] الدرر الكامنة ٣٠٨/٢ وبغية الوعاة ٦٩/٢.

[٣] الدرر الكامنة ٣٠٨/٢ وبغية الوعاة ٦٨/٢.

[٤] الدرر الكامنة ٣٠٩/٢ وشذرات الذهب ٣٣٠/٨ والأعلام ١٤٧/٤.

[٥] انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك٤ وشرح قطر الندى وبل الصدى ٣ ولم أعثر عليها من المصدر.

[٦] انظر: الدرر الكامنة ٣٠٩/٢ وبغية الوعاة ٦٩/٢ وشذرات الذهب ٣٣٠/٨ والأعلام ١٤٧/٤.

١٠.رفع الخصاصة عن قرَّاء الخلاصة.
١١.شذور الذهب في معرفة كلام العرب.
١٢.الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية.
١٣.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وقد بَلَغَتْ مُصَنَّفاتُه نحو نيِّفٍ وعشرين كِتَاباً، وأكثَرُهَا شُروحٌ لِهذِه الكُتُبِ التي ذَكَرتُها.

وله شِعْرٌ حَسَنٌ وجَيِّدٌ، ذَكَرَه السُّيوطي، ومِنهُ قوله:

ومَـنْ يَصْـطَبِرْ لِلعِلْـمِ يَظفَـرْ بِنَيـلـــهِ ... ومَنْ يَخطُبِ الحَسنَاءَ يَصبِرْ عَلَى البَذْلِ
ومَـنْ لا يُـذِلُّ الـنَّفسَ فـي طَلَـبِ العُـلا ... يَسيراً يَعِشْ دَهــراً طَـويــلاً أخَـا ذُلِّ[١]

- وفاته:

تُوفِّي في لَيلَة الجُمعَةِ – وقيلَ لَيلَة الخَميس – الخامس مِن ذِي القِعدَة سنة إحدَى وستين وسبعمائة [٢] مِن الهِجرَة (٧٦١هـ)، ودُفِنَ بعدَ صَلاةِ العَصرِ بِمَقبُرَةِ الصُّوفيَّة بِمصرَ[٣].

ورَثَاهُ ابنُ نباتة (ت٧٦٨هـ) بِقَولِه:

سَقَى ابنَ هِشامٍ فـي الثَرى نَـوءُ رَحمَـةٍ ... يَجُـرُّ عَلَـى مَثـواهُ ذَيــلَ غَـمــامِ
سَأروِي لَـه مِن سِيرَةِ المَـدحِ مُسْــنداً ... فَمَـا زِلْـتُ أروِي سِـيرَةَ ابـنِ هِشَـامِ[٤]

*** شرحه: (وصف لكتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام)**

مَا وَقَعَ تَحتَ أيدينا هو شَرحُ ابن هِشَام الأنصارِي المَوسوم بـ "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، بتحقيقِ محمد محيي الدين عبد الحميد، وقَد أضَافَ مُحَقِّقُنَا لِنَصِّ كِتَابِ "أوضَحِ المَسَالِك" كِتَاباً آخَرَ سَمَّاهُ "عدة السَّالِك إلى تَحقيقِ أوضَحِ المَسَالِك"، وقَد وَقَعَ هذا الشَّرحُ في مُجَلَّدَينِ اثنَين، يَحتَوِي كُلُّ مُجَلَّدٍ عَلَى جُزأينِ، بِحيثُ يَكونُ الكِتَابُ مُكوَّناً مِن أربَعَةِ أجزَاء.

أمَّا المُجَلَّد الأوَّل فقد اشتَمَلَ عَلَى جُزأينِ: الأوَّل والثَّاني، والذي يَبدَأ مِن بَابِ شَرحِ الكَلامِ وينتَهي إلى بَابِ التَّمييزِ.

يَليهِ المُجَلَّدُ الثاني الذي يَشتَمِلُ عَلَى جُزأينِ أيضاً: الثَّالثُ والرَّابِع، والذي يَبدَأ مِن بَابِ حروفِ الجَرِّ ويَنتَهي إلى بَابِ الإدغَامِ حَيثُ نِهايَةِ الشَّرحِ.

---

[١] البيتان في بغية الوعاة ٦٩/٢.
[٢] الدرر الكامنة ٣١٠/٢ والنجوم الزاهرة ٢٦٣/١٠ وشذرات الذهب ٣٢٩/٨.
[٣] شذرات الذهب ٣٣١/٨.
[٤] البيتان في بغية الوعاة ٧٠/٢ ولم أعثر عليهما في ديوان ابن نباتة المصري .

وقد نَشَرَتْ دارُ الطلائعِ هذهِ النُّسخَةَ مِن الكِتابِ وطَبَعَتها عدَّة مرَّات، وقد حَصَلْتُ عَلَى طَبعَةٍ مِنها أصِفُها بالفَاخِرَةِ، غَيرَ أنَّها تَفتَقِرُ إلى الفَهارِسِ الهَامَّة، مثل فَهرَسَةِ الأعلام، والأمَاكِن وغَيرِها.

*** منهج ابن هشام في شرحه:**

صَرَّحَ ابنُ هِشَام بِمَنهَجِهِ في شَرحِ الألفِيَّةِ، حَيثُ قَالَ في مُقَدِّمَةِ شَرحِهِ: "فإنَّ كِتابَ الخُلاصَة الألفِيَّة، في عِلمِ العَربيةِ، نَظْمُ الإمام العَلَّامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي – رحمه الله – كِتَابٌ صَغُرَ حَجماً، وغَزُرَ عِلماً، غَيرَ أنَّه لإفرَاطِ الإيجَازِ، قد كَادَ يُعَدُّ مِن جُملَةِ الألغَازِ، وقد أسعَفْتُ طَالبِيهِ بمُختَصَرٍ يُدَانِيه، وتَوضِيحٍ يُسايِرُهُ ويُبارِيهِ، أحُلُّ بِه ألفاظَه وأوَضِّحُ مَعانِيه..."

ولَم يَخرُجْ ابنُ هشام عَن النَّسَقِ العَامِ المُتَّبَعِ لَدَى شُرَّاحِ الألفِيَّة، مِن حَيثُ التَّرتيب والتَّسَلسُل في عَرضِ المَسائلِ النَّحويَّة، وقَد سَارَ عَلَى مِنوالِ مَن سَبَقَه مِن العُلَماء فِي تَرتيبِ أبياتِ الألفِيَّة لابنِ مالك.

غَيرَ أنَّ ابنَ هِشَام خَرَجَ عَن المَألوفِ والمَعهودِ عِندَ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ، فَقد كَانَ يَشرَحُ الألفِيَّة دونَ أنْ يَذكُرَ أبياتِها، حَيثُ عَدَّ البَعضُ ذلك عَيباً ونَقصاً، بينَما اعتَبَره آخَرون غَفلَةً وسَهواً، وقد نَالَ هذا الشَّرحُ إعجابَ الكثير مِن العُلماءِ ورِضَاهُم، فَعَكَفوا عَلَى دِرَاسَةِ شَرحِه وعَمَل حواشي لَه، ومِن أهمِّها: التَّصريح بِمضمونِ التَّوضيح للأزهَري (ت٩٠٥هـ).

شواهد ابن هشام

تَنَوَّعَتْ الشَّواهِدُ التي استخدَمَها ابنُ هِشَام، فأكثَرَ مِن الاستشهادِ بآياتِ القرآنِ الكريم، والحَديثِ النَّبوي الشَّريف، وكذلكِ أقوالِ العَربِ وأمثَالِهم وأشعارِهم، ومِن ذلك:

الشواهد القرآنية

أكثَرَ ابنُ هِشَام مِن استخدَامِ الشَّواهِدِ النَّقلِيَّة وخَاصَّة القرآن الكريم، حَيثُ بَلَغَ عَدَدُ شَواهِدِه مِن القرآن الكريم نَحو أربعينَ وستمائة آية، إحدَى وسبعونَ مِنها مُكَرَّرَة، وسأذكُرُ مِنهَا نَماذِج عَلَى سَبيلِ المِثالِ لا الحَصر:

المسألة [١]

– مَا وَرَدَ فِي بَابِ المَوصولِ، حَيثُ قَالَ ابنُ هِشَام: المَوصولُ ضَربان: حَرفِي، واسمِي: فالحَرفيُّ: كلُّ حَرفٍ أُوِّلَ مَع صِلتِه بِمَصدَر، وهو ستة: أنَّ، وأنْ، وما، وكي، ولو، والذي، نَحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾[١]، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٢]، وقوله ﷻ: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ﴾[٣]، ﴿لِكَيْ لَا يَكُوْنَ عَلَى المُؤْمِنِيْنَ حَرَجٌ﴾[٤]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[٥]، ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاْضُوْا﴾[٦].

تعدد الشواهد القرآنية عَلَى المسألة الواحدة

وقَد كَانَ ابنُ هِشَام يَستَشهِدُ بشَاهِدَينِ عَلَى المَسألَةِ الوَاحِدَة، ومِن ذلك:

– ما وَرَدَ في بَابِ الفِعلِ عِندَ الحَديثِ عَن (أن)، حَيثُ استَشهدَ لِوقُوعِهَا مُفَسِّرة بِقَولِه تَعالى: ﴿فَأَوْحَينَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ﴾[٧] وبِقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾[٨]، واستَشهَدَ لِوقُوعِهَا مُخَفَّفَة مِن الثَّقيلَةِ بِقَولِه تَعالَى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُم مَّرْضَى﴾[٩]، وبِقَولِهِ تَعالَى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[١٠].

---

[١] سورة العنكبوت ٥١/٢٩.

[٢] سورة البقرة ١٨٤/٢.

[٣] سورة ص ٢٦/٣٨.

[٤] سورة الأحزاب ٣٧/٣٣.

[٥] سورة البقرة ٩٦/٢.

[٦] سورة التوبة ٦٩/٩.

[٧] سورة المؤمنون ٢٧/٢٣.

[٨] سورة ص ٦/٣٨.

[٩] سورة المزمل ٢٠/٧٣.

[١٠] سورة طه ٨٩/٢٠.

استخدام القراءات القرآنية لتأكيد بعض اللهجات

وَأحيَاناً يَستَشهِدُ ابنُ هِشَام بالقِرَاءةِ تَأكيداً لِصِحَّةِ بَعضِ اللَّهجَات، فَيُورِدُ بَعضَ القِراءاتِ وِفقاً لِلَهجَاتٍ مُحَدَّدَةٍ، وَمِن ذلك:

– مَا وَرَدَ في بَابِ النَائِبِ عَن الفَاعِلِ، حَيثُ القَول بِكَسرِ الرَّاءِ في قَولِه تَعَالَى: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾[1]، عَلَى جَوازِ كَسرِ فَاءِ الفِعلِ الثُّلاثِي المُضَعَّف المَبني للمَجهولِ – وهي لُغَةُ بَنِي ضبَّة وبعضُ تميم – واستَشهَدَ عَلَى ذلك بِقِراءةِ عَلقَمة لِقَولِه تَعالَى: ﴿وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا﴾[2].

الشواهد من الحديث الشريف

اتَّبَعَ في ذِكرِ شَواهِدِه مِن الحَديثِ الشَّريفِ نَفسَ الطَّريقَة، فَكَانَ يَذكُرُ مَحِلَّ الشَّاهِد فَقط، ويَكتَفِي بِقطعَةٍ مِن الحَديثِ دُونَ أنْ يُكمِلَه، ومِن ذلك:

– مَا وَرَدَ في بَابِ الضَّمِيرِ، حَيثُ قَالَ ابنُ هِشَام: "أنْ يَكونَ مَنصوباً بـ(كَانَ) أو إحدَى أخواتِها، نَحو: (الصَّديقُ كُنتُهُ)...، ومِن ورُودِ الوَصلِ الحَديث: إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسلَّطَ عَلَيهِ".

– مَا وَرَدَ فِي بَابِ المُبتَدَأ والخَبر ـ حَيثُ قَالَ ابنُ هِشَام: "ولا يُبتَدَأُ بِنَكِرَةٍ، إلَّا إنْ حَصَلَتْ فَائِدَة... فَالحَديثُ: سَوَدَاءُ وَلُودٌ خَيرٌ مِن حَسناءَ عقيمٌ".

– مَا وَرَدَ في بَابِ كَانَ وأخواتِها ـ حَيثُ قَالَ ابنُ هِشَام: تُحذَفُ كَانَ مع اسمِها ويَبقَى الخَبَر بَعدَ (لو) الشَّرطِيَّة، واستَدَلَّ عَلَى ذلك بِالحَدِيثِ: "التَمِسْ وَلَو خَاتَماً مِن حَديد"، والمَحذوف هو كَانَ واسمها، والتَّقديرُ: التَمِسْ ولَو كانَ التِمَاسُك خَاتَماً مِن حَديد.

الشواهد الشعرية

يَغلبُ عَلَى الشَّواهِدِ الشِّعرِيَّة التي سَاقَها ابنُ هِشَام أنَّها غَيرُ كَامِلَة مِن نَاحِيَة، فهو يَأتِي بالشَّطرِ الذي هُو مَحِلُّ الشَّاهِد ولا يُكمِلُ البَيتَ، ومِن نَاحِيَةٍ أخرى أنَّه لا يَنسِبُ الأبياتَ إلى قَائِليهَا أو أصحَابِها إلا القَليل، وإنَّمَا يَكتَفِي بِالقَولِ: كَقَولِه أو كَقَولِ الشَّاعِر، ومِن ذلك:

---

[1] سورة يوسف ٦٥/١٢.

[2] سورة الأنعام ٢٨/٦.

– مَا وَرَدَ في بَابِ المَبنِي والمُعرَب ـ حَيثُ قَالَ ابنُ هِشَام: ونَظيرُ الفَتَى سُماً، كَهُدَىً، وهي لُغَةٌ في الاسمِ بِدَليلِ قَولِ بَعضِهم: مَا سُمَاك؟ حَكاهُ صَاحِبُ الإفصَاحِ[1]، وأمَّا قَوله:

واللهُ أسماكَ سُماً مُبَارَكاً[2]

فَلا دَلَيلَ فيه؛ لأنَّه مَنصوبٌ مُنوَّن، فَيَحتَمِلُ أنَّ الأصَلَ سُمٌ، ثمَّ دَخَلَ عَلَيه النَّاصِبُ فَفُتِحَ كَمَا تَقولُ في يَدٍ: رَأيْتُ يَداً.

– مَا وَرَدَ في بَابِ إعرَابِ الأسماءِ السِتَّة ـ حَيثُ قَالَ ابنُ هِشَام: بَابُ الأسماءِ السِتَّة فإنَّها تُرفَعُ بِالواوِ، وتُنْصَبُ بالألِفِ، وتُخفَضُ باليَاءِ، وهي (ذو) بِمَعنَى صَاحِب، والفَمُ إذا فَارَقَتْهُ المِيم، والأبُ، والأخُ، والحمُ، والهَنُ، ويُشتَرَطُ في غِيرِ (ذو) أنْ تَكُونَ مُضَافَةً لا مُفرَدَة، فَإنْ أُفرِدَتْ أُعرِبَتْ بالحَرَكَاتِ، نَحو: ﴿ولَهُ أَخٌ﴾[3]، و﴿إنَّ لَهُ أباً﴾[4]، و﴿بَنَاتُ الأخِ﴾[5]، فأمَّا قوله:

خَالَطَ مِنْ سَلمَى خَياشيمَ وَفَا[6]

فَشَاذٌ، أو الإضَافَة مَنْوِيَّة، أي: خَيَاشِيمُهَا وَفَاهَا.

– مَا وَرَدَ في نَفْسِ البَابِ أيضاً: وقَصْرهُنَّ أوْلَى مِن نَقصِهنَّ – يَقصِدُ الأسماءَ السِتَّة – كَقَولِه:

إنَّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا[7]

وهَكَذا في مُعظَمِ شَواهِدِه، يَذْكُرُ مَحِلَّ الشَّاهِد ولا يُكمِلُ البَيتَ، ولا يَعزوهُ لِصَاحِبِه إلا القَليل.

---

[1] صاحب الإفصاح هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي، توفي في تونس سنة (٦٤٦هـ) ، انظر: بغية الوعاة ٢٦٧/١.

[2] هذا بيت من الرجز وهو بلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس ٥٣/١ ولسان العرب ٢١١٠/٣ وفي شرح التصريح ٤٩/١ وبعده:

آثَرَكَ اللهُ به إيثَارَكَا.

[3] سورة النساء ١٢/٤.

[4] سورة يوسف ٧٨/١٢.

[5] سورة النساء ٢٣/٤.

[6] هذا بيت من الرجز وهو للعجاج (عبد الله بن رؤبة) في ديوانه ٢٢٥ وله في شرح التصريح ٥٨/١ وهمع الهوامع ١/ ١٣٢ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩/١ وقبله:

حَتَّى تَنَاهى في صَهاريجِ الصَّفَا

[7] هذا بيت من الرجز وهو لرؤبة في ديوانه ١٦٨ ولرؤبة أو لأبي النجم في همع الهوامع ١٢٩/١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٤/١ ومغني اللبيب ٦١/١ وشرح ابن عقيل ٤٥/١ وشرح الأشموني ٢٩/١ وبعده:

قد بلغا من المجد غايتاها .

[٦]

ابنُ قيِّم الجَوزِيَّة

*** حياته**

- اسمه ونسبه:

هو إبراهيمُ ابنُ الشيخ الإمام العالِم محمد بن أبي بكر بن أيُّوب بن سعد بن حريز بن مكي الحَنبَلِي ثم الدِّمَشقي الشَّهير بابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّة[١] أبو إسحاق، الزُّرَعِيُّ[٢] وُلِدَ سنة سِت عشرة وسبعمائة للهجرة (٧١٦هـ) [٣]، وقيلَ: ولد سنة تِسع عَشرة وسبعمائة للهجرة (٧١٩هـ) [٤].

- كنيته ولقبه:

يُكَنَّى إبراهيمُ بنُ محمد بن أبي بكرٍ بـ: (أبي إسحاق أو ابن قَيِّمِ الجَوزِيَّة) وذلك أنَّ جَدَّه (أبا بكر بن أيوب) كَانَ قيِّماً عَلَى المَدرَسَةِ المَعروفَةِ بالجَوزِيَّة – نِسبَة إلى مُنشِئها وواقِفِها مُحيى الدين بن الحافِظ الجَوزي – المَوجودَة بِدمَشق آنَذاك، فَكَانَ أبو بَكر يَقومُ عَلَى شؤونِها، حَتَّى قِيلَ لَه: قَيِّم الجَوزِيَّة واشتُهِرَتْ ذُرِّيَّتُه بذلك فصَارَ الوَاحِدُ مِنهُم يُدعَى بابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّة، أمَّا لَقَبُه فقد لُقِّبَ بِبُرهَانِ الدِّين – ابنِ قيِّمِ الجَوزِيَّة [٥].

---

[١] **انظر ترجمته في:**

١. الذَّيل عَلَى العبر في خبر من غبر ١٩٥/١.
٢. الدرر الكامنة ٥٨/١
٣. شذرات الذهب ٣٥٧/٨.
٤. المختار المصون من أعلام القرون ٣١/١.
٥. معجم المؤلفين ٥٩/١.

[٢] زُرْع: من أعمال حوران، وحوران ناحية واسعة من نواحي دمشق. انظر: معجم البلدان ١٣٥/٣.

[٣] انظر: الذَّيل عَلَى العبر في خبر من غبر ١٩٥/١ والدرر الكامنة ٥٨/١.

[٤] معجم المؤلفين ٥٩/١.

[٥] انظر: شذرات الذهب ٣٥٧/٨ ومعجم المؤلفين ٥٩/١.

- علمه وثقافته:

لَمْ تُفدْ كُتُبُ المَصَادِر بالمَعلومَاتِ الكَافِيَة عَن عِلمِه وثَقَافَتِه، ومَا وَرَدَ عَنه كانَ شَحيحاً، فذُكِرَ أنَّه كَانَ فَاضِلاً في النَّحو والفِقهِ عَلَى طِريقَةِ أبيهِ، وأنَّه كَانَ مُدَرِّساً بالصَّدرِيَّة، وتَصدَّرَ بالجَامِعِ لِلخطَابَةِ والإفتاءِ والتَّدريسِ، وقِيلَ: إنَّه عَالِمٌ بالنَّحوِ والصَّرفِ[١].

- صفاته وأخلاقه:

ذُكِرَ أنَّ ابنَ قَيِّمِ الجَوزِيَّة عَفُّ اللِّسَانِ، مُتَواضِعٌ، يَرُدُّ بأدَبٍ مِن غَيرِ تَشهيرٍ ولا فُحْشٍ في القَولِ لِنَظيرِه، وقَد جَاءَ عَنه قَولَه: "ولا أحْفَظُ لَه شَاهِداً "عِندَ مُخَالَفَتِه ومُعَارَضَتِه لِرَأيِ أحَدِ العُلَمَاءِ، وهذا يَدُلُّ عَلَى خُلُقِه وأدَبِه الجَمِّ، وأنَّه كَانَ يَتَحَلَّى بأخلاقِ العُلَمَاءِ، قَالَ ابنُ كَثير: "كانَ فَاضِلاً في النَّحو والفِقهِ عَلَى طَرِيقَةِ أبيهِ، ودَرَّسَ بأمَاكِنَ مُختَلِفَة"[٢].

ومِن نَوادِرِه أنَّه وَقَعَ بَينَه وبينَ عِماد الدِّين ابنُ كَثير مُنازَعَةٌ في تَدريسِ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ ابنُ كَثير: أنتَ تكرَهُني لأنَّنِي أشعَرِيٌّ، فَقالَ لَه: لَو كَانَ مِن رَأسِكَ إلى قَدَمِكَ شَعرٌ مَا صَدَّقَكَ النَّاسُ في قِولِكَ إنَّك أشعَرِيٌّ وشَيخُك ابنُ تَيمِية [٣].

- شيوخه وتلاميذه:

تَفَقَّهَ على يدِ أبيهِ وشَارَكَ في العَربِيةِ وسَمِعَ واشتَغَلَ بالعِلْمِ، وسَمِعَ مِن ابنِ الشحنَة، وحَضَرَ عَلَى أيُّوب بن نعمة النَّابُلُسي ومنصور بن سليمان البَعْلَبكِّيِّ وغَيرِه [٤]، وأمَّا عَنْ تَلامِيذِه فَلَمْ تَذْكُرْ أغْلَبُ مَصادِرِ تَرجَمَته أحَداً مِنْهُم.

- مؤلفاته:

له عدَّة مؤلفات هامَّة منها:

١. شَرْحٌ لألفِيَّةِ ابنِ مَالِك سَمَّاهَا إرشَادُ السَّالِك إلى حَلِّ ألفيةِ ابنِ مالك، وهو مَا نَحنُ بِصَدَدِ الحَديثِ عَنه.
٢. الكافية الشافية في النحو.

---

[١] انظر: شذرات الذهب ٣٥٧/٨.

[٢] انظر: الدرر الكامنة ٥٨/١ وشذرات الذهب ٣٥٧/٨ والمختار المصون من أعلام القرون ٣٢/١.

[٣] انظر: الدرر الكامنة ٥٨/١ والمختار المصون من أعلام القرون ٣١/١.

[٤] انظر: الذَّيل عَلَى العبر في خبر من غبر ١٩٦/١ وشذرات الذهب ٣٥٧/٨ والمختار المصون من أعلام القرون ٣١/١.

- وفاته:

تَعَدَّدَتْ الرِّوايَاتُ حَولَ وَفَاةِ إبراهيم بنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّة، فَبَعضُ المَصَادِرِ أفَادَتْ أنَّه تُوفِّي سَنة سَبعٍ وسِتِّينَ وسبعمائة للهِجرَةِ (٧٦٧هـ)، وعَلَيهَا أكثَرُ المَصَادِر القَديمَة والحَديثة، وقد تُوفِّي رَحِمَه اللهُ يومَ الجُمعَة مُستَهَلّ صَفَر بِبُستَانِه بالمِزَّةِ، وتَمَّتْ الصَّلاةُ عَلَيهِ بِجَامِعِ المِزَّةِ ودُفِنَ عِندَ أبِيهِ بِبَابِ الصغيرِ، وحَضَرَ جنازَتَه القُضَاةُ والأعيانُ، وقد بَلَغَ مِن العُمرِ ثمانياً وأربعين سنة (٤٨)، وتَرَكَ مَالاً كَثيراً [١].

*** شرحه: (وصف لكتاب إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك) لابن قيِّم الجوزية**

مَا وَقَعَ تحتَ أيدينا وتَمَّ اعتِمَاده هو شَرحُ ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّة المَوسوم بـ"إرشادِ السَّالِك إلى حَلِّ ألفِيَّة ابنِ مَالِك" بتَحقيقِ مُحمد بنُ عَوض بنُ مُحمد السهيلي، وقَد وَقَعَ هذا الشَّرحُ في مُجَلَّدَينِ اثنَينِ، وقَد أوضَحَ الشَّارِحُ سَبَبَ تَأليفِه لهذَا الكِتَابِ في بِدَايَةِ الشَّرحِ بِقَولِه: "فإنَّ بَعضَ مَن قَرَأَ كِتابَ الخُلاصَة، وأظهرَ إلى فَهمِ معَانِيه الخصاصَة، طَلَبَ مِنِّي أنْ أُوَضِّحَ لَه مَا تَضَمَّنَتهُ مِن الفَوائدِ، وأكثِرُ مِن ذلك في المَصادِرِ والمَوارِد، إلى أنْ استَخَرْتُ اللهَ تَعالَى بإملاءِ شَرحٍ يُوَضِّحُ مَعانِيه، مِن غَيرِ تَعَرُّضٍ لِزيادَةٍ عَلَى مَا فِيه إلا حَيثُ دَعَتْ الفَاقَة، واجتَهَدْتُ في تَحريرِه حَسب الطَّاقَة.

وقد وَقَفْتُ عَلَى شَرحِ إرشادِ السَّالِك فوجَدْتُ أنَّه مُحَقَّقٌ لأكثَرَ مِن واحِدٍ، وعَثَرْتُ عَلَى نُسخَتِينِ: **إحداهُما: بتَحقِيقِ محمود نصَّار**، حيثُ جَمعَ إلى جَانِبِ كِتَابِ إرشادِ السَّالِك إلى حَلِّ ألفِيَّة ابنِ مَالِك، كِتَاباً أخَرَ وهو"تَمرين الطُّلاب في صِناعَةِ الإعراب" للأزهَرِي المُتَوَفَّى سنة خمسٍ وتسعمائة للهجرة (٩٠٥هـ)، وجَاءَ هذا الكِتابُ في مُجَلَّدَينِ اثنَينِ تَحتَ اسمِ "إرشَاد السَّالك إلى حَلِّ ألفِيَّة ابنِ مَالِك – لابنِ قيِّم الجَوزِيَّة – ومَعه تَمرينِ الطُّلاب في صِنَاعَةِ الإعرَابِ للأزهَرِيِّ" وهذا الكِتابُ عِندِي ولَدَيَّ مُلاحَظاتٌ عَلَيه مِنهَا:

- اختَلَطَ الشَّرحُ بالإعرابِ بِحَيثُ يَصعُبُ عَلَى القَارِئ تَمييزُ الشَّرحِ الذي هو لابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّة، مِن الإعرَابِ الذي هو للأزهَرِيِّ.
- كمَا أنَّ التَّحقيقَ لَم يَكُنْ جَيِّداً، حَيثُ وَجَدْتُ عِبارَاتٍ غَيرَ مَفهومَةٍ، وغَيرَ متنَاسِبَة مَع السِّياقِ مِثل قَولِه: "ومحمد"عَلَم مَنقول مِن اسم مَفعول بِوزنِ **علمية** إذا أكثَرْتَ مِن صَفَحاتِ الحَمدِ فِيه. والصَّوابُ: حَمَدْتُهُ بوزنِ عَلَّمْتُهُ، وقد وَقَعَ المُحَقِّقُ في التَّصحيفِ والتَّحريفِ لهذا النَّصِّ، وغَيره الكَثير [٢].

---

[١] انظر: الذَّيل عَلَى العبر في خبر من غبر ١٩٥/١ والدرر الكامنة ٥٨/١ وشذرات الذهب ٣٥٧/٨.

[٢] انظر: الجزء الأوَّل صفحة ٦٣ من الشرح.

- وفي مَوضِعٍ آخَر يَقولُ: "ويَتَمَيَّزُ [المضارع] عَن قِسمَيه بِصِحَّة وقوعِه بعدَ (لم)، نَحو: يَأكُلُ ويَلبسُ ويَشمُّ، فإنَّ لم يصالحه لمباشرةِ كل مِنها، وفَتحُ الشِّين أفصَحُ مِن ضَمِّها. والصَّوابُ: فإنَّ (لَمْ) صَالِحَةٌ لِمُبَاشَرَةِ كُلٍّ مِنهَا، وقَد وَقَعَ المُحَقِّقُ في التَّصحيفِ والتَّحريفِ
- وعِندَ ذِكرِهِ لأقوالِ العُلَماءِ لا يُراعِي التَّرتيب الزَّمَنِي مثل قَولِه:

وقالَ الشَّارِحُ: اسم مفعول أقامَه مَقامَ المَصدَر، وهو يَقصدُ ابنُ قيِّم [ت٧٦٧هـ].

وقالَ الشَّاطِبيُّ: مصدر من أسند إسناداً [ت٧٩٠هـ].

وقالَ المُرادِيُّ: صالح لأن يكون مفعولاً به، ومصدراً، انتَهى وصلته محذوف، والتَّقديرُ: ومسند إليه [ت٧٤٩هـ].

- كذلك عَدَم ضَبط الكَلمَات التي تَحتَاجُ إلى ضَبطٍ حَتَّى لا يُشكَلُ عَلَى القَارِئ قِراءَتها، مِنها: إما من حرف كغوش، وإمَّا من كلمة كيومئذ، أو تنوين تنكير كصبر وكم سيبويه لقيته. انظر صفحة ٩٠ – ٩١ من الجزء الأول.

* ولذلك اجتَهَدْتُ في الحُصولِ عَلَى **النسخة الثانية والتي هي بتحقيقِ: مُحمد بنُ عوض السهيلي** والذي أرى أنَّه قد أصَابَ وأجَادَ في تَحقيقِه حَيثُ الضَّبط والصِّحَّةِ والتَّرتيب للنَّص، وعدَم الخَلطِ، بل وأفرَدَ التَّحقيقَ لِنَصِّ كِتَابِ ابنِ قَيِّمِ فَقَط، دونَ دَمجِ أي شَرحٍ أو إعرابٍ آخَرَ فيه كَمَا فَعَلَ المُحَقِّقُ مَحمود نَصَّار.

وقد طُبِعَ هذا الكِتابُ في الجَامِعَةِ الإسلامِيَّة بالمَدينَةِ المُنَوَّرَة عَام ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، وهِي الطَّبعَةُ الأولَى.

*** منهج ابن قيِّم الجوزية في شرحه:**

قُلنَا إنَّ ابنَ قَيِّمِ الجَوزِيَّة استَجَابَ لِبَعضِ طُلابِ العِلمِ بأنْ يُملِي عَلِيهِم فَوائدَ كتابِ الخُلاصَة، وقَد اتَّبَعَ مَنهَجاً فَريداً في شَرحِهِ، مِن دونِ تَعَصُّبٍ لِرَأيٍ ولا انحِيازٍ إلى فَريقٍ دونَ دَلِيل، وإنَّمَا كانَ هَمُّه وعِنايَتُه الكَبيرَة وجودَ الدَّليلِ الشَّافي لِكُلِّ مَسألَةٍ يَتَعَرَّضُ لَها، فَيَميلُ مَع صَاحِبِ الدَّليلِ ويُؤيِّدُه بِغَضِّ النَّظَرِ عَمَّن هو صَاحِبُ الدَّليل، فقد كَانَ يَتَمَتَّعُ بِعُمقِ النَّظر.

وقد سَارَ ابنُ قَيِّم الجوزية عَلَى طَريقَةٍ كَثيرٍ مِن شُرَّاحِ الألفِيَّة، فَهو يُورِدُ البَيتَ أو البيتينِ وقد يَزيدُ أحياناً، ثُم يَبدَأُ في شَرحِها وتَحلِيلِها بأسلوبٍ مُيَسَّرٍ وسَهلٍ، ومِمَّا يَتَمَيَّزُ بِه أنَّ كُلَّ بَابٍ فيهِ مُفتَتَحٌ بِتَمهِيدٍ يَسيرٍ، وكَانَ يَستَعينُ بأمثِلَةِ النَّاظِمِ وآرائه، فإنْ ارتَضَاهَا أقرَّهَا، وإلاَّ اعتَرَضَ عَلَيهَا، وكَذلك فَإنَّه أيَّدَ مَذهَبَ البَصريينَ – لا لِذَاتِه – ولكنْ لِقَنَاعَتِه بالدَّلِيلِ، وأيَّدَ مَذهَبَ الكوفيينَ – لا لِذَاتِه – ولكنْ لِقَنَاعَتِه بالدَّلِيلِ أيضاً، وسأورِدُ بَعضَ النَّماذِج التي تُدَلِّلُ عَلَى ذلك.

موافقته لمذهب البصريين

قُلنَا إنَّ ابنَ قيِّم الجوزية لَم يَكُنْ أسَيرَ مَذهَبٍ مُعَيَّن، وإنَّمَا كَانَ يَتَمتَّعُ بِعُمقِ النَّظَر، وحُسنِ اختيارِ الدَّليلِ، ومِن ثَمَّ مُوافَقَتُه وتَرجِيحُه لِلدَّلِيلِ، ومِن ذلك:

مسألة (١)

وافَقَ ابنُ قَيِّم الجوزية البَصريينَ في القَولِ بِبِنَاءِ فِعلِ الأمرِ، فقَالَ: "وأمَّا الأمرُ فمَبنِيٌّ عَلَى مَا يُجزَمُ المُضَارِع" والكوفيونَ يَقولونَ بإعرابِه.

مسألة (٢)

وافَقَ البَصريينَ والكِسَائيَّ في القَولِ بِفِعلِيَّة (نِعمَ وبئس) فقالَ: "والدَّليلُ عَلَى فِعلِيَّةِ (نِعمَ وبئس) دخول تاء التَّأنيث عَلَيهِما مِثل: فِيهَا ونِعْمَتْ، ولا دَلِيلَ للكوفيينَ عَلَى اسمِيَّتِهِمَا باتِّصَالِهمَا بِحَرفِ الجَرِّ".

موافقته لمذهب الكوفيين

مسألة (١)

وافَقَ الكوفيينَ في تَعلِيلِهم دخول البَاء عَلَى خَبرِ (ليس) و(ما)، وأنَّه لِتَأكِيدِ النَّفي فَقالَ: "تَدخُلُ الباءُ عَلَى الخَبَرِ بَعدَ (مَا) و(ليس) لِتَأكِيدِ النَّفي.

مسألة [٢]

وافَقَ الكوفيينَ في تَجويزِهِم تَوكِيدِ النَّكِرَةِ إذا كَانَ ذلك يُفيدُ، بأنْ كَانَتْ النَّكرَة مُتَبِعِّضَة أو مَحدودَة، فَقالَ: "لا تُؤكَّدُ النَّكِرَة عندَ عدمِ الفَائدَة اتِّفاقاً، ومَع حُصولِ الفَائدَة لِكونِ المُؤكَّد مَحدوداً، والتَّوكيدُ مِن الألفاظِ الدَّالة على الشمولِ، نحو: اعتكَفَ شَهراً كُلَّه، وقامَ لَيلَةً كُلَّها، فالتَّحقِيقُ جَوازه، كَمَا ذَهَبَ إليه الكوفيونَ، لِورودِ السَّماعِ بذلك.

مخالفته للفريقين

خَالَفَ ابنُ قيِّم الجَوزِيَّة كِلا الفَريقَينِ – البَصري والكوفِي – في بَعضِ المَسائلِ النَّحويَّة، وذَهَبَ للأخذِ بآراءِ بَعضِ النُّحاةِ، ومِن ذلك:

مسألة [١]

مُتَابَعَتُه لابنِ مَالِك في القَولِ بإعمالِ المَصدَرِ المُحَلَّى بـ(أل) بِقِلَّة، فَقالَ: "وعَمَلُه – أي المَصدَر – مُتَلبِّساً بـ(أل) قَليلٌ، وسيبويه والخليلُ وبعضُ البصريين يذهبونَ إلى إعمَالِه مُطلَقاً، والكوفيونَ وابنُ السَّراج يَمنَعونَ إعمَالَه، ومثاله نحو قولِ الشَّاعر:

فَإنَّـــكَ والتَّـــأبينَ عُـــروةَ بَعـــدَمَا دَعَـــاكَ وأيـــدينا إليـــك شَـــوارعُ[١]

مسألة [٢]

مُتَابَعَتُه لِسيبويه في القَولِ بإعمَالِ: (فَعِلَ) و(فَعيل)، إعمال اسمِ الفَاعِل كَبَقِيَّةِ صِيغِ المُبَالَغَة، فَقالَ: "يُحَوَّلُ اسمُ الفَاعِل إلى أبنِيَةِ المُبَالَغَة فَيَبقَى عَلَى عَملِ اسمِ الفَاعِل في ثَلاثَةٍ مِنها بِكَثْرَة، وهي فَعَّال ومِفعال وفَعول...، وفي اثنَينِ مِنهَا بِقِلَّة، وهُمَا: فَعيل وفَعِلَ، فالأوَّل نحو: إنَّ اللهَ سَميعٌ دَعاءَ مَنْ دَعاه، والثَّاني نحو قولِ الشَّاعر:

حَـــذِرٌ أمـــوراً لا تَضـــيرُ وآمِـــنٌ مَـــا لَـــيسَ مُنجيـــه مِـــن الأقـــدَارِ[٢]

وأكثرُ النَّحويينَ يُخَالِفُ سيبويه في إعمالِ هذينِ الأخيرين.

---

[١] البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكافية الشافية ١٠١٤/٢ وإرشاد السالك ٦٤١/١ وشرح الأشموني ٢٨٩/٢.

[٢] البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٢ وإرشاد السالك٦٥٧/١ وشرح الأشموني ٣٠٢/٢.

اعتراضات ابن قَيِّم الجوزية عَلَى بعض النحاة

اعتَرَضَ ابنُ قيِّم الجوزية عَلَى بَعضِ النُّحَاةِ في أدَبٍ جَمٍّ وتَواضُعٍ كَبير، ومِن ذلك:

مسألة [١]

عَارَضَ ابنُ قيِّم الجوزية ابنَ مَالِك في إثبَاتِه اسم فَاعِلٍ مِن الفِعلِ (كاد)، فَقالَ: "ولا يَثبُتُ استِعمَالُه – أي اسمُ الفَاعِل – مِن كَادَ".

مسألة [٢]

رَدَّ ابنُ قَيِّمِ الجوزية عَلَى ابنِ عصفور وغَيرِه في إنكَارِهِم تَعَدُّد خَبَر المُبتَدَأ الوَاحِد – مِن غَيرِ أنْ يَنُصَّ عَلَى أعيَانِهِم – فَقالَ: " ويجوزُ تَعَدُّد الخَبَر المُستَقِل بدون عَطف، مع كون المبتدأ واحِداً نحو: زَيدٌ كاتِبٌ شاعرٌ، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرشِ المَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[١] وتَقديرُ المُخَالِف (مُبتَدَأ لِكُلِّ خَبَرٍ) لا دَلِيلَ عَلَيه".

الشواهد عند ابنِ قيِّم الجوزية

وقَد استَشهَدَ ابنُ قيِّم الجَوزِيَّة عَلَى تَأكِيدِ آرَائِهِ النَّحويَّة بالقرآنِ الكَريم وقِراءَاتِه، وبالحَديثِ الشَّريفِ، وبأشعَارِ العَربِ وأقوالِهم وأمثالِهم، أمَّا استِشهَاده بالقُرآن الكريم فقد احتَلَّ المَرتَبَةَ الأولَى مِن حيثُ تَقديمه عَلَى غَيرِه، ومِن حَيثُ الكَثرَة أيضاً، فقد زَادَتْ شَواهِدَه مِن الآياتِ عَلَى ألفِ آية عدَا المُكَرَّر مِنهَا، ومِن ذلك:

الشواهد من القرآن الكريم

مسألة [١]

يَقولُ ابنُ قَيِّمِ الجوزية ـ في بَابِ المُعرَبِ والمَبنِي: "ومِنها مَا لَم يَسلَمْ فِيهِ نَظْمُ الواحِد، كسِنِين وبَابه...، قالَ تَعالَى: ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾[٢]، ﴿جَعَلُوا القُرآنَ عِضِينَ﴾[٣]، ﴿عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾[٤]"، ومثلها الكثير في شَرحِه.

---

[١] سورة البروج ٨٥/١٤-١٥-١٦.

[٢] سورة المؤمنون ٢٣/١١٢.

[٣] سورة الحِجر ١٥/٩١.

[٤] سورة المعارج ٧٠/٣٧.

مسألة [٢]

يَقولُ ابنُ قَيِّمِ الجوزية ـ في بَابِ العَدَد: "ويُخَالفُ بالثَّلاثَةِ وبالتِّسعَةِ ومَا بينَهُما حَال معدودهما، فَتَقولُ: ثَلاثٌ وثَلاثونَ جَارِيَةً، وتِسعَةٌ وأربعونَ عَبداً، قَالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[١].

الاستشهاد بالحديث الشريف

فقَد اهتَمَّ ابنُ قَيِّمِ الجوزية بالاستِشهَادِ والاستِدلالِ عَلَى صِحَّةِ مَا يَقولُ في المَسائِلِ النَّحويَّة بالحَدِيثِ الشَّريفِ، ومِن ذلك:

مسألة [١]

يَقولُ ابنُ قيِّمِ الجوزية ـ في بَابِ العَددِ: "ويُخَالفُ بالثَّلاثَةِ وبالتِّسعَةِ ومَا بينِهما حال معدودهما، فتقُولُ: ثَلاثٌ وثَلاثُونَ جَارِيَةً، وتِسعَةٌ وأربعونَ عَبداً، قَالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[٢]، وفي الحَديثِ: "إنَّ للهِ تِسعَةً وتِسعِينَ اسماً".

مسألة [٢]

يَقولُ ابنُ قيِّمِ الجوزية ـ في بَابِ إنَّ وأخواتِها: عِندَ ذِكرِه إعمالَ (إنَّ) إذا جَاءَتْ بَعدَهَا (مَا) مَوصولَة غَيرَ زائدَة، لَم تُبطِلْ عَمَلها وأُعرِبَتْ بأنَّها اسمُها واحتَاجَتْ إلى خَبَرٍ، مِثلَ قَولِ النَّبي ﷺ: إنَّ مَا تَذكُرونَ مِن جَلالِ اللهِ وتَسبيحِهِ لَهُنَّ حَوْلَ العَرْشِ دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ.

الاستشهاد بأقوال العرب وأمثالهم

لَم يَغفَلْ ابنُ قيِّمِ الجوزية الاستشهادَ بأقوالِ العَربِ وأمثالِهم، ومِن ذلك:

مسألة [١]

يَقولُ ابنُ قيِّمِ الجوزية ـ في بَابِ الحَالِ: "بل قَد يَجِيءُ الحَالُ وَصفاً لازِماً، كَالمُؤكِّدَةِ، في نَحو قولِه تعَالَى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[٣]...، وكَقَولِهِم: "خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطوَلَ مِنْ رِجلَيهَا".

---

[١] سورة ص ٢٣/٣٨.

[٢] سورة ص ٢٣/٣٨.

[٣] سورة مريم ٣٣/١٩.

مسألة [٢]

يَقولُ ابنُ قَيِّمِ الجوزيـة ـ فـي بَابِ الحَالِ: "ومِمَّا يُمكِنُ التَّأويلُ فيهِ بالمُشتَقِّ: مَا دَلَّ عَلَى تَرتِيبِ كَقَولِهم: ادخُلوا الأوَّلَ فَالأوَّلَ، إذ هو في تَأويلِ: مُتَرَتِّبين، أمَّا وُقُوعُها جَامِدَةً غَيرَ مُؤوَّلَة بِالمُشتَقِّ فَقَلِيلٌ، كَقَولِهم: "هذا بُسراً أطيَبُ مِنهُ رَطِباً".

[٧]

ابنُ عقيلٍ

*** حياته**

- اسمه ونسبه:

هو بهاءُ الدين عَبدُ اللهِ بنُ عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل[١]، القرشي، الهاشمي، العقيلي – نسبة إلى عقيل بن أبي طالب – الهمداني الأصل ثم البالسي[٢]، المصري، الشيخ الإمام العلامة الشافعي قاضي القضاة في عصره.

- علمه وثقافته:

تَفَنَّنَ في عُلومِ العَربِيَّة والبَيان، وتَكَلَّمَ في الأصولِ والفِقهِ كَلاماً حَسَناً، وقد تَقَلَّدَ مَنَاصِبَ عدَّة مِنها: أنَّه تَوَلَّى التَّدريسَ بالقطبيَّة والخشَّابيَّة والجَامِع الناصري بالقَلعَةِ، والتَّفسيرَ بالجَامِعِ الطولوني بَعدَ شَيخِه أبي حَيَّان، وكَانَ جَواداً مَهيباً، ولِذلك لَم يُخَلِّفْ تَرِكَةً وخَلَّفَ دَيْناً [٣]، وقَد أثْنَى عَلَيه العُلَماء وشَهِدُوا له بالعِلْمِ، وفي ذلك يَقولُ أبو حَيَّان في وَصفِهِ لابنِ عَقيل: "مَا تَحتَ أديمِ السَّماء أنحَى مِن ابنِ عَقيل"[٤].

- شيوخه وتلاميذه:

أخذَ ابنُ عَقيل القِراءَاتِ عَن الثَّقفي الصَّائغ، والفِقهَ عَن الزَّينِ الكتناني، ولازَمَ الشَّيخَ علاء الدين القُونَويِّ والجلال القزويني وأبا حَيَّان[٥]، وسَمِعَ مِن الحَجَّازِ وحَسنِ بنِ عمرو الكردي والشرفِ ابنِ الصابوني وغيرِهم، أمَّا تَلاميذه: فقد قَرَأ عَلَيه سِراجُ الدين البلقيني وتزوَّجَ بابنَتِه، وروى عَنه سبطة جَلال الدين والجَمال بن ظهيرة والشَّيخُ ولي الدين العراقي[٦].

---

[١] **انظر ترجمته في:**
١. الذَّيل عَلَى العبر في خبر من غبر ٢٤٥/١.
٢. الدرر الكامنة ٢٦٦/٢.
٣. بغية الوعاة ٤٧/٢.
٤. حسن المحاضرة ٤٦٥/١.

[٢] الحلبي البالسي الأصل نزيل القاهرة هكذا في الدرر الكامنة ٢٦٦/٢.

[٣] انظر: الذَّيل عَلَى العبر في خبر من غبر ٢٤٨/١ والدرر الكامنة ٢٦٧/٢ وبغية الوعاة ٤٧/٢.

[٤] الذَّيل عَلَى العِبَر في خَبَر مَنْ غَبَر ٢٤٦/١ والدرر الكامنة ٢٦٧/٢.

[٥] انظر: الذَّيل عَلَى العبر في خبر من غبر ٢٤٦/١ والدرر الكامنة ٢٦٦/٢ وحسن المحاضرة ٤٦٥/١.

[٦] انظر: الذَّيل عَلَى العبر في خبر من غبر ٢٤٨/١ وبغية الوعاة ٢/ ٤٧– ٤٨.

- مؤلفاته:

لَه عِدَّةُ تَصانِيف أذكُرُ مِنها[1]:

١. المُساعِدُ في شَرحِ التَّسهيلِ.
٢. شَرحُ ألفِيَّةِ ابنِ مَالِك.
٣. مُختصَرُ الشَّرحِ الكبير.
٤. الجَامعُ النفيس في الفِقهِ.
٥. تفسيرُ القرآن الكريم الذي وصَل فيه إلى آخِرِ سورة آل عمران.

- وفاته:

ماتَ بالقَاهِرة لَيلة الأربعاء ثالث عَشر مِن رَبيعِ الأوَّلِ سنة تِسعٍ وسِتِّينَ وسبعمائة للهِجرَةِ (٧٦٩هـ)، ودُفِنَ بالقُربِ مِن الإمَامِ الشَّافِعي[2].

*** شرحه: (وصف لكتاب شرح ابن عقيل عَلَى ألفية ابن مالك)**

مَا وَقَعَ تَحتَ أيدينا هو"شرحُ ابنُ عقيل عَلَى ألفِيَّةِ ابنِ مَالِك"، بتَحقيقِ: مُحمد مُحيى الدين عَبد الحميد، وقد كَتَبَ كِتَاباً في الهَامِشِ مَع التَّحقيقِ سَمَّاهُ "مِنحَةُ الجَليل بتَحقيقِ شَرحِ ابنِ عقيل"، وقد وَقَعَ هذا الشَّرحُ في مُجَلَّدَينِ اثنَينِ، كُلُّ مُجَلَّدٍ مُقَسَّم إلى جُزأينِ، حَيثُ قَامَ المُحَقِّقُ بإعرابِ أبياتِ الألفِيَّة، وشَرَحَ شواهدَها، وأضَافَ ما رَأى أنَّه مِن الضَّروري إضَافَته لِتوضِيحِ مُبهَم أو لِتفسيرِ مُختَصَر، كُلُّ ذلك وضَعَهُ في هَامِش النَّص الأصلي لِكتابِ ابنِ عَقيل.

حيثُ ضَمَّ هذا الكِتَابُ في المُجَلَّدِ الأوَّلِ جُزأينِ، الجُزءِ الأوَّل يَتَكوَّنُ مِن ٣٢٠ صفحةً، والجُزءِ الثَّاني ٢٤٠صفحةً، بينَما المُجَلَّد الثَّاني يَتَكَّونُ مِن جُزأينِ أيضاً، الجُزءُ الأوَّل يَتكوَّنُ مَن ٢٧٢ صفحةً، والجُزءُ الثَّاني يَتكوَّنُ مِن ٢٨٠ صفحةً.

وقد أضَافَ المُحَقِّقُ في نِهايَةِ الجُزء الثَّاني مِن الكِتَابِ "تَكمِلَةً في تَصريفِ الأفعَالِ" ووضَعَها في خَمسَةِ أبواب: البَابُ الأوَّلُ: في المُجَرَّدِ والمَزيدِ، والبَابُ الثَّاني: في الصَّحيحِ والمُعتَلِّ، والبَابُ الثَّالث: في اشتِقَاقِ صيغَتي المُضَارِع والأمرِ، والبَابُ الرابعُ: في تَصريفِ الفِعلِ مَع الضَّمائرِ، والبَابُ الخَامسُ والأخير: في تَقسِيمِ الفِعلِ إلى مُؤكَّدٍ وغَيرِ مُؤكَّد.

والطَّبعَةُ التي بَحثتُ فيها هي طَبعَةٌ مَزيدَةٌ ومُنَقَّحَة، ورقمُ طَبعَتِها خمسة عشر (١٥) وطُبِعَتْ مِن مَكتَبَةِ دارِ التُّراثِ في القَاهِرَة سَنة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

---

[1] انظر: الذَّيل عَلَى العبر في خبر من غبر ٢٤٧/١ وحسن المحاضرة ٤٦٥/١.

[2] انظر: الدرر الكامنة ٢٦٩/٢ وبغية الوعاة ٤٨/٢ وحسن المحاضرة ٤٦٥/١.

*** منهج ابن عقيل في شرحه:**

تَمَيَّزَ ابنُ عقيل بِحُسنِ التَّبويبِ والتَّقسِيم في شَرحِهِ حَيثُ يَقولُ في بَابِ حُروفِ الجَرِّ: "هذهِ الحُروفُ العشرون كُلُّها مُختَصَّة بالأسماءِ، وهي تَعمَلُ فيها الجَرَّ...، وقَلَّ مَن ذَكَرَ (كي، ولعلَّ، وحتى) في حُروفِ الجَرِّ. فأمَّا (كي) فَتَكونُ حَرفَ جَرٍّ فِي مَوضِعَينِ:

أحدهما: إذا دَخَلَتْ عَلَى (مَا) الاستِفهَامِيَّة، نَحو: كَيمَه؟ أي: لِمَه؟

الثاني: قولك: جِئتُ كَي أُكرِمَ زَيداً، والتَّقديرُ: جِئتُ كَي إكرَامِ زَيدٍ، أي: لإكرَامِ زَيدٍ، أُكرم: مَنصوب بأنْ المُضمَرَة، و(أنْ والفِعل) في مَحل جَر.

وقد أفادَ ابنُ عَقيل مِن شَرحِ شَيخِه أبي حَيَّان، واستَعرَضَ الكَثيرَ مِن آراءِ النُّحاةِ في عَرضِهِ للمَسائِلِ النَّحويَّة، وقد نَوَّعَ في استِخدَامِه للشَّواهِد للتَّدليلِ عَلَى رَأيِهِ في بَعضِ المَسائِلِ النَّحويَّة، وسَأُبَيِّنُ ذلك بِذِكْرِ بَعضَ النَّماذِج ومِنهَا:

الشواهد من القرآن الكريم

استَخدَمَ ابنُ عَقيل القُرآنَ الكَريم ضِمنَ شَواهِده في شَرحِهِ للألفِيَّةِ، حَيثُ بَلَغَتْ مَواطِنُ الاستِشهَادِ بالآياتِ القرآنيةِ في شَرحِهِ، نَحو: مِائتينِ واثنتينِ وخَمسينَ آيةً، مِنها تِسْعٌ وثَلاثونَ آيةً مُكَرَّرَة، ومِن ذلك:

مسألة [1]

يَقولُ ابنُ عَقيل ـ في بَابِ أمَّا ولولا ولوما: "وحُذِفَتْ – أي الفَاء بَعدَ أمَّا – بكَثرَةٍ في النَّثرِ، فالكَثرَةُ عِندَ حَذفِ القَولِ مَعها، كَقَولِه ﷻ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُم﴾[1]، أي فَيُقَالُ لهم أكَفَرتُم".

مسألة [2]

يَقولُ ابنُ عَقيل ـ في بَابِ العَدَدِ: "وذَكَرَ هُنَا مِائةً وألفاً مِن الأعدَادِ المُضَافَةِ، وأنَّهُمَا لا يُضَافَانِ إلَّا إلى مُفرَدٍ...، ووَرَدَ إضَافَةُ (مِائة) إلى جَمْعٍ قَليلاً، ومِنه قِراءةُ حَمزَة: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائةِ سِنِينَ﴾[2]، بإضَافَةِ مِائة إلى سِنين"، وتُقرَأ الآية بالتَّنوينِ في لَفظَةِ مِائة (ثَلاثَ مِائةٍ سِنِينَ) بروايةِ حفصٍ عَن عَاصِم.

---

[1] سورة آل عمران ١٠٦/٣.

[2] سورة الكهف ٢٥/١٨.

الشواهد من الأحاديث النبوية

مسألة [١]

يَقولُ ابنُ عَقيل ـ في بَابِ أمَّا ولولا ولوما: "وتُحذَفُ (الفاءُ) بَعدَ (أمَّا) في النَّثرِ قَليلاً، كَقَولِه ﷺ: أمَّا بَعد، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشتَرِطُونَ شُروطاً لَيسَت في كِتابِ الله، مَا بَالُ: بِحَذفِ الفَاءِ، والأصلُ: أمَّا بَعد، فَمَا بَالُ رِجَالٍ، فَحُذِفَت الفَاء".

مسألة [٢]

يقولُ ابنُ عقيل ـ في بَابِ أفعلَ التَّفضيل: "وقَد اجتَمَعَ الاستِعمَالان فِي قَولِه ﷺ: "ألا أخبِرُكُم بأحَبِّكُم إليَّ، وأقرَبِكُم مِنِّي مَنازِلَ يَومَ القِيامَة: أحَاسِنُكُم أخلاقاً، المُواطِئونَ أكنَافاً، الذِينَ يَألَفُون ويُؤلَفُون" فَعندَ إضَافَة أفعل التَّفضيل إلى مَعرفَةٍ، وقُصِدَ به التَّفضيلُ، جَازَ فيه وَجهان: أحدهما: استِعمَاله كَالمُجَرَّد مِن (أل) فلا يُطابِقُ ما قَبلَه، والثاني: استِعمَاله كالمَقرونِ بـ(أل) فَتجِبُ مُطابَقته لِمَا قَبلَه.

الشواهد من الشعر

مسألة [١]

يَقولُ ابنُ عَقيل ـ في بَابِ المُعرَب والمَبنِي: عِندَ ذِكرِهِ الأسماء الخَمسَة ومِنها (ذو)، التي تُرفَعُ بالواوِ، وتُنصَبُ بالألِفِ، وتُجَرُّ بالياءِ، والتي هي بمعنى صاحب، واحتُرِزَ بذلك عن (ذو) الطَّائِيَّة فإنَّها لا تُفهِمُ صُحبَة، بل هي بمعنى (الذي) فلا تكون مثل (ذي) بمعنى صاحب، بل تكونُ مَبنِيَّةً، وآخِرُها الواو رَفعاً، ونَصباً، وجَرَّاً، نحو: جاءني ذو قامَ، ورأيتُ ذو قامَ، ومررتُ بذو قامَ، ومنه قول الشَّاعر:

فإمَّـــا كِـــرَامٌ مُوسِـــرونَ لَقِيـــتُهُمْ فَحَسْبي مِـن ذُو عِنـدَهُمْ مَـا كَفَانِيَـا[١]

مسألة [٢]

يَقولُ ابنُ عَقيل ـ في بَابِ المُعرَب والمَبنِي: عِندَ ذِكرِهِ لِلُغَةِ القَصرِ في الأسمَاءِ الخَمسَةِ فَقَالَ:

إنَّ أبَاهَـــــا وأبَـــــا أبَاهَـــــا قَــد بَلَغَــا مِــن المَجــدِ غَايَتاهَــا[٢]

---

[١] البيت من الطويل وهو للطائي في مغني اللبيب ٧١/٢ ولمنظور بن سحيم في شرح التصريح ٦٠/١ وشرح المفصل ٣٨٥/٢ وشرح الأشموني ٧٢/١ وهمع الهوامع ٨٤/١ وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٢٠ وشرح ابن عقيل ٤٣/١.

[٢] سبق تخريج البيت ص٨٢ .

[٨]

ابن جابر الهواري

*** حياته**

- اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله محمد بنُ الشيخ شهاب الدين أحمد بن أبي الحسن علي بن جابر، الأندلسي، الهواري[١]، المالكي، أبو عبد الله الأعمى النحوي المشهور، وقَد ذكَرَ الصفديُّ في كتابه: "اجتَمَعتُ به مَرَّات وسَألتُ عَن مَولِده، فقالَ: سنة ثمانٍ وتسعينَ وستمائة بالمَرِيَّة[٢].

- كنيته ولقبه:

يُكَنَّى ابنُ جَابِر الهَوَاري بأَبِي عبدِ اللهِ، أمَّا عَن لَقَبِه فَقد ذُكِرَ في النُّجومِ الزَّاهِرَة أنَّه لُقِّبَ بـ"شمس الدين"[٣].

- علمه وثقافته:

نَشَأَ وتَرَعرَعَ ابنُ جَابِر الهَوَاري في أسرَةٍ لهَا أثَارَةٌ مِن عِلْمٍ، فَكانَ أبُوه شَيخاً جَلِيلاً، فَدَفَعَه إلى حَلقَاتِ العِلْمِ، فأصبَحَ عَالِماً بَارِعاً في فُنونٍ كَثيرةٍ، حَيثُ قَرَأ القُرآنَ منذُ نُعومَةِ أظفَارِه، وتَعَلَّمَ الفِقهَ والنَّحو والحَديثَ، وقد رُزِقَ مَوهِبَةَ النَّظمِ والتَّأليفِ، وتَنَقَّلَ بَينَ البلدانِ لِطلبِ العِلْمِ، فارتَحَلَ إلى مِصرَ وسَمِعَ مِن أبي حَيَّان، ودَخَلَ الشَّامَ ثم البيرة، وزارَ الحِجازَ فأدَّى مَناسِكَ الحَجِّ بها مَع رَفِيقِه الرُّعَيني، ثم رجَعَا إلى الشَّام [٤].

---

[١] **انظر ترجمته في:**

١. نَكْتُ الهِميَان في نُكَتِ العُمْيَان ٢٠٩.
٢. طبقات النحاة واللغويين ٤٣.
٣. الدرر الكامنة ٣٣٩/٣.
٤. النجوم الزاهرة١٥٧/١٠.
٥. بغية الوعاة ٣٤/١.
٦. شذرات الذهب ٤٦٢/٨.
٧. نفح الطيب ١٦٦/١٠.

[٢] نَكْتُ الهِميَان ٢٠٩.

[٣] انظر: النجوم الزاهرة ١٥٧/١٠.

[٤] انظر: الدرر الكامنة ٣٤٠/٣ وبغية الوعاة ٣٤/١ وشذرات الذهب ٤٦٢/٨.

- شيوخه وتلاميذه:

ذَكَرَتْ بَعضُ كُتُبِ المَصَادرِ أنَّه قَرَأَ القُرآنَ والنَّحوَ عَلَى مُحمد بن يعيش، والفِقهَ عَلَى مُحمد بن سعيد الرُّندي، والحَديثَ عَلَى أبي عبد الله الزواوي، وسَمِعَ مِن أبي حَيَّان والمزي والجزري وحدَّثَ عنهم [١].

أمَّا عَن تَلاميذِه فلمْ تُفِدْنَا مُعظَمُ كُتُبِ المَصَادِرِ إلا عَن البُرهَان الحَلبي، وتَذكُرُ كُتُبُ المَصَادرِ أنَّه رَافقَ ولازمَ أحمدَ بنَ يوسف الرُّعيني في حِلِّهِ وترحَالِهِ، وهُما المَشهوران بالأعمَى والبَصير، فكَانَ ابنُ جابِر يَنْظُمُ ويُؤلِّفُ والرُّعَيني يَكتُبُ، حَيثُ وُصِفَ بأنَّه صَديقُ عُمرِهِ [٢].

- مؤلفاته:

له العديدُ مِن التَّصانيفِ الهَّامَّة، أذكُرُ مِنها[٣]:

١. شَرحُ الألفِيَّة لابنِ مَالِك.
٢. نَظْمُ الفَصيح.
٣. نَظْمُ كِفايَة المُتَحَفِّظ.
٤. الحُلَّةُ السِّيَرَا في مَدحِ خَيرِ الوَرَى[٤].
٥. شَرحٌ عَلَى ألفِيَّةِ ابنِ مُعطِ.

- وفاته:

تُوفِّيَ ابنُ جابِر الهَواري ـ رحمه الله ـ في سَنةِ ثمَانِينَ وسبعمائةِ للهجرةِ (٧٨٠هـ) بالبيرة، وأجازَ لِمَن أدرَكَ حَيَاتَه، ومَاتَ رَفيقُه الرُّعَيني قَبلَه بِسَنة واحِدَة [٥].

*** شرحه: (وصف لكتاب شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري)**

مَا وَقَعَ تَحتَ أيدينا هو"شرحُ ألفِيَّة ابن مالك " لابن جَابِر الهَواري، بتَحقِيقِ: الدُّكتور عَبد الحَميد السيِّد مُحمد عَبد الحَميد، وقَد وَقَعَ هذا الشَّرحُ في أربَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ مُتَوَسِّطَة الحَجمِ، حَيثُ

---

[١] انظر: الدرر الكامنة ٣/٣٣٩-٣٤٠.

[٢] انظر: بغية الوعاة ١/٣٤ وشذرات الذهب ٨/٤٦٢.

[٣] انظر: الدرر الكامنة ٣/٣٤٠ وبغية الوعاة ١/٣٤ وشذرات الذهب ٨/٤٦٢.

[٤] "الحلة السِّيراء في مدح خير الورى" كذا في الدرر الكامنة ٣/٣٤٠.

[٥] بغية الوعاة ١/٣٤ وشذرات الذهب ٨/٤٦٢.

وَقَعَ كُلٌّ مُجَلَّدٍ في نَحو ٣٥٠ صفحةً، وقَد نَشَرَتْ هذه الطَّبعَةَ المَكتَبَةُ الأزهرِيَّةُ للتُّراثِ سنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

*** منهج ابن جابر الهواري في شرحه:**

أفَادَ ابنُ جَابِر الهَوَّاري مِن شَرحِ أبي حَيَّان الأندَلسي، لا سِيَّمَا وأنَّه شَيخُه، وقَد تَتَلمَذَ ابنُ جَابِر عَلَى يَدَيْه عندَمَا ارتحَلَ إلى مِصرَ، وأفَادَ أيضاً مِن شَرحِ ابنِ النَّاظِم - محمد بدر الدِّين - وقد سَارَ عَلَى نَهجِ ابنِ النَّاظِم في شَرحِه، حَيثُ كانَ يُورِدُ البَيْتَ أو البَيتَينِ، ثُمَّ يَشرَعُ بِشَرحِهَا والتَّمثيل علَيهَا، كَمَا أنَّه لَم يَمزِجِ المَتنَ بالشَّرحِ مُقتَدِياً بابنِ النَّاظِم في هذا الدَّربِ، وقد كَانَ يُقدِّمُ بتَمهِيدٍ بَسيطٍ في أكثَرِ الأبوابِ والفصولِ، ومِن ذلك:

مسألة [1]

يَقولُ ابنُ جَابِر - في بَابِ اسمِ الإشارَة: "هذا الفَصلُ تَكَلَّمَ فِيه المُصَنِّفُ عَلَى أسماءِ الإشارة"، وبَعدَ ذلك يَبدَأُ بالشَّرحِ، فَيقولُ: "واعلَمْ أنَّ المُشارَ إليه إمَّا واحِدٌ مُذَكَّرٌ، أو اثنَان، أو جَمَاعَة، وكذلك المُؤَنَّث".

شواهده في الشرح

استَشهَدَ ابنُ جَابِر الهَوَّاري في شَرحِهِ للألفِيَّةِ بالقرآنِ الكَريم، وبِكَلامِ العَربِ شِعرِه ونَثرِه، وقَد استَشهَدَ بالحَديثِ الشَّريفِ أيضاً، مُخَالِفاً بِذلك شَيخَه أبي حَيَّان، ومُسَايِراً لابنِ مَالِك الذي أكثَرَ مِن الاستِشهَادِ بالحَديثِ الشَّريفِ، وهذا يَدُلُّ عَلَى أنَّ ابنَ جَابِر الهَوَّاري كَانَ يَنشُدُ الصَّوابَ والحَقَّ في المَسائلِ النَّحويَّة ويَتَّبِعُه أينَما كَان، عِلماً بأنَّه كَانَ مِن عُلمَاء الحَديثِ الشَّريفِ، الأمر الذي عَزَّزَ عِندَه مَبدَأ الاستِشهَاد بالحَدِيثِ الشَّريفِ، لِعلْمِه ودِرَايَتِه بِحُسنِ رِوايَتِه ودَرَجَاتِ ثُبوتِه وثِقَةِ نَاقِليهِ، **ومِن الشواهد القرآنية:**

مسألة [1]

يقولُ ابنُ جابر الهواري - في فصل لو: ثم نَبَّه في البيتِ الثاني: على أنَّ (لو) تساوي (إنْ) في الاختصاص بالفِعلِ إلا أنَّ (لو) يَجوزُ أنْ يَقَعَ بَعدَها (أنَّ) المَفتوحة، كَقولِه تعالى: ﴿وَلَو أنَّمَا في الأرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقْلامٌ﴾[1].

---

[1] سورة لقمان ٢٧/٣١.

مسألة [٢]

يَقولُ ابنُ جَابِر الهَوَّاري ـ في بَابِ لو: ثم نَبَّه على أنَّ(لو): إنْ وَقَعَ بَعدَها المُضارِع لَفظاً فهو مَصروف المعنى إلى الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ في كَثيرٍ مِنَ الأمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[١].

الشَّواهِد التي تَضَمَّنَتْ ذكر الأحاديثِ النبوية

مسألة [١]

يقولُ ابنُ جابر الهواري ـ في باب لولا: "وحَذفُ الخَبرِ بَعدَ (لولا) حَتْمٌ في القِسْمِ الغَالِبِ مِنهَا...، وجَوازُ إظهار الخَبرِ في القِسمِ غَيرِ الغَالِبِ، وهو مَذهَبُه المَنصوصُ عَليه في كُتُبِه، كَقَولِه ﷺ مُخَاطِباً عَائشة رَضي اللهُ عَنهَا: لولا قَومُكِ حَديثُ عَهدِهِم بِكُفْرٍ، فَأظْهَرَ الخَبَر، وهو"حَدِيثُ عَهدِهِم".

مسألة [٢]

يَقولُ ابنُ جَابِر الهَوَّاري ـ في بَابِ الحَالِ: "لا يُفصَلُ بَينَ الخَبرِ وبَينَ ذِي الخَبرِ بالواو، ومِن ذلك قَوله ﷺ: أقرَبُ مَا يَكُونُ العَبدُ مِن رَبِّه وهُو سَاجِدٌ، والتَّقديرُ: أقرَبُ مَا يَكُونُ العَبدُ مِن رَبِّه إذا كَانَ وهُو سَاجِدٌ".

الشَّواهِد التي تَضَمَّنت أشعار العربِ

مسألة [١]

يقولُ ابنُ جابر الهواري ـ في باب العدد: وقد جاءت المائة مُمَيَّزَة بِمُفرَدٍ مَنصوبٍ، قالَ الرَّبيعُ الفزاري:

إذا عَاشَ الفَتَى مائتَينِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ[٢]

---

[١] سورة الحجرات ٧/٤٩.

[٢] البيت من الوافر وهو للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ٢٠٨/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢ وشرح التصريح ٤٥٧/٢ وهمع الهوامع ٢٧٢/٢ وبلا نسبة في أدب الكاتب ١٧٨ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤ وأوضح المسالك ٢٢٠/٤ وشفاء العليل ٥٦٢/٢ وشرح الأشموني ٦٢٣/٣.

[٩]
الشَّاطِبيُّ

*** حياته**

- اسمه ونسبه:

هو أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المَالِكي الشَّهير بالشَّاطِبيِّ، كانَ أصولياً حَافِظاً، عَلَّامَةً مُحَقِّقاً، مُفَسِّراً مُحَدِّثاً، ثَبْتاً وَرِعاً صالِحاً زاهِداً سُنِّيًّاً، إمَاماً مُطلَقاً، مِن أفرادِ المُحَقِّقينَ الأثبات، وأكابرِ الأئِمَّةِ المُتَفَنِّنينَ الثِّقَات، نشأ في غرناطَة، وكَانَ مِن أئمَّةِ المَالكيَّة بالأندلس[١].

- علمه وثقافته:

لقد اهتَدَى الشَّاطِبيُّ إلى مَا يَنبَغي أنْ يُطلَبَ مِن هذا العِلْمِ، وحَرَصَ[٢] عَلَى لِقَاءِ الشُّيوخ، وأخَذَ مَا تَوَفَّرَ عِندَهم مِن عِلْمِ الفِقهِ والفَتوى والعَربِيَّة، فبَرَعَ في الحَديثِ والفِقهِ والأصولِ واللُّغَةِ والتَّفسيرِ[٣]، وله استِنباطاتٌ جليلَة، وفوائد لطيفة، وأبحاث شريفة، ودَلِيلُ ذلك قَوله في سَبَبِ كِتابَةِ مُقَدِّمَةِ كِتَابِه الاعتِصَام حيثُ يقولُ: "وذلك أنَّي ـ ولله الحَمدُ ـ لم أزلْ مُنذُ فُتِقَ للفَهمِ عَقلِي، وَوُجِّهَ شَطرَ العِلمِ طَلَبي، أنظُرُ في عَقلِيَّاتِه وشَرعِيَّاتِه، وأصولِه وفُروعِه، لَم أقتَصِرْ مِنه عَلَى عِلْمٍ دونَ عِلْم، ولا أفرَدْتُ مِن أنوَاعِه نَوعاً دونَ آخَر، حَسب مَا اقتَضَاهُ الزَّمَان والإمكان، بل خُضتُ في

---

[١] **انظر ترجمته في:**

١. الإفادات والإنشادات ٨١.
٢. برنامج المُجاري ١١٦.
٣. نيل الإبتهاج بتطريز الديباج ٤٨.
٤. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١٨/٥.
٥. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١٢٧/٢.
٦. هدية العارفين ١٨/٥.
٧. شجرة النور الزَّكية في طبقات المالكية ٢٣١.
٨. الأعلام ٧٥/١.
٩. معجم المؤلفين ٧٧/١.

[٢] حَرَصَ بفتح الرَّاء فنقولُ: حَرَصتُ بفلان، لقوله تعالى: ﴿ومَا أكثَرُ النَّاسِ ولَو حَرَصْتَ بِمُؤمِنين﴾ [يوسف١٠٣/١٢] وفي المُضارِع يحرِصُ أو تَحرِصُ بكسر الرَّاء فنقولُ: يَحرِصُ فلان، لقولِه تَعالى: ﴿إنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُم فإنَّ اللهَ لا يَهْدِي مَن يُضِل﴾ النحل٣٧/١٦. انظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي ٩٩-١٠٠.

[٣] انظر: معجم المؤلفين ٧٧/١.

لُجَجِه خَوضَ المُحسِنِ للسِّبَاحَةِ، وأقدَمتُ في مَيادِينِهِ إقدَامَ الجَريء، حَتَّى كِدتُ أتلَفُ في بَعضِ أعمَاقِهِ، وأنقَطِعُ مِن رِفقَتي التي بالأنسِ بها تَجاسَرتُ على ما قُدِّرَ لي؛ غائباً عَن مَقالِ القائلِ وعَذلِ العاذِلِ، ومُعرِضاً عَن صَدِّ الصَّادِّ ولومِ اللائِمِ"[١].

وقد تَحَلَّى بأخلاقِ العُلماءِ في رَدِّهِ عَلَى مُخَالِفِيه، فَتَمَتَّعَ بأدَبٍ جَمٍّ، وسَعَةِ صَدرٍ، ونُبوغٍ مُبكِّرٍ عَلَى أثرِ مُلازَمَتِه للعُلَمَاءِ في عَصرِه، وله قَدَمٌ راسِخةٌ مِن الإصلاحِ والعِفَّةِ والتَّحَرِّي والوَرَعِ، حَريصاً عَلَى اتِّبَاعِ السُّنَّةِ، مُجانِباً للبِدَعِ والشُّبهَةِ، وقد كانَ ـ رَحِمَه الله ـ بارِعاً في قِراءةِ القُرآن، وفي هذا المقامِ يقولُ أبو عبدالله المُجاري: "وكانَ ـ رَحِمَه الله ـ حسن القِرَاءَة، سَمِعتُ تِلاوَتَهُ للقُرآنِ في صَلاةِ الجُمعةِ فَلَم تَسمَعْ أُذُني مَنْ هو يُوفي مَخَارِجَ الحروفِ حُقُوقها مِن غَيرِ تَكَلُّفٍ، وقد أكثَرَ عليه في التَّفَقُّهِ في العَرَبِيَّةِ وغَيرِها"[٢].

- شيوخه وتلاميذه:

أخَذَ العِلْمَ عَن شَيخِه أبو عبد الله محمد بن علي بن الفخَّار البِيريُّ (ت٧٥٤هـ)، حيثُ ذَكَرَ أبو عَبدالله المُجاري الأندلسي أنَّ الشَّاطِبيَّ قَرَأ عَلى ابنِ الفَخَّار القُرآنَ بالقراءاتِ السَّبعِ في سَبعِ خَتمَات[٣]، وقد كَانَ الشَّاطِبِيُّ يُجِلُّ شَيخَه كَثيراً وقد أشَارَ إلى ذلك بينَ ثنايَا كُتُبِه، ومن شُيوخِهِ أبو سعيد فرج بن قاسم التغلبي الغرناطي (ت٧٨٢هـ)، وأبو القاسم محمد بن أحمد الحَسَني (ت٧٦٠هـ)، وأبو عبد الله محمد بن علي البَلَنْسي (ت٧٨٢هـ)، ومحمد بن محمد بن أحمد أبي بكر المَقَرِّي (ت٧٥٩هـ)، ومحمد بن أحمد بن محمد التلمساني (ت٧٨١هـ)، وأبو علي منصور بن علي الزَّواوِي (ت٧٧٠هـ)، وغَيرِهم.

أمَّا عَن تَلاميذِه فقد شَحَّتْ المَعلومَاتُ التي ذُكِرَتْ في كُتُبِ المَصَادِرِ حَولَ تَلاميذِه، إلا أنَّه وَرَدَ أنَّ أبَا عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المُجارِي (ت٨٦٢هـ) حَدَّثَنَا بِكَثرَةٍ عَمَّا أخَذَهُ مِنْ شَيخِه الشَّاطِبيِّ[٤].

---

[١] مقدمة كتاب الاعتصام للشاطبي ١٣.

[٢] برنامج المُجاري ١١٩ ونيل الإبتهاج بتطريز الديباج ٤٨.

[٣] برنامج المُجاري ١١٩.

[٤] انظر: برنامج المُجاري ١١٩-١٢١.

- مؤلفاته:

كَتَبَ الشَّاطِبيُّ في الفِقهِ والتَّفسيرِ والفَتوى والعَرَبِيَّة، ومِن ذلك[1]:

١. الأصولُ العَربِيَّة.
٢. الاتِّفَاقُ في عِلمِ الاشتِقَاق.
٣. المَقَاصِدُ الشَّافِيَة في شَرحِ خُلاصَةِ الكَافِيَة، وهو مَا نَحنُ بِصَدَدِ الحَديثِ عَنه.
٤. الإفادَاتُ والإرشَادَات.
٥. المُوافَقَاتُ في أصولِ الأحكامِ.
٦. الاعتِصَامُ.
٧. المَجالِسُ.
٨. فَتَاوى الإمامِ الشَّاطِبِيِّ.
٩. عنوان التَّعريف بأسرارِ التكليف في الأصولِ.

- وفاته:

تُوفِّي الإمَامُ الشَّاطِبِيُّ ـ رحمه الله ـ سنة تسعينَ وسبعمائة للهجرة (ت٧٩٠هـ) [2]، وقد ذَكَرَ المُستَشرِقُ أدورد فِنديك في كِتَابِه أنَّه تُوفِّيَ عام ٥٠٩هـ [3]، وهذا خَطَأٌ وتَوَهُّم بِدَلِيلِ أنَّه شَرَحَ ألفيَّةَ ابن مَالِك المَولود سنة ستمائة للهجرة (٦٠٠هـ) والمُتَوفَّى سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة (٦٧٢هـ).

*** شرحه: (وصف لكتاب المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية للشاطبي)**

مَا وَقَعَ تَحتَ أيدينا هو شَرحُ الشَّاطِبِيِّ الموسوم بـ "المَقَاصِدُ الشَّافِيَة في شَرحِ خُلاصَةِ الكَافِية"، بِتَحقيقِ: مَجموعَة مِن عُلماءِ العَربِيَّة في جَامِعَةِ أمِّ القُرَى بِمَكَّة المُكَرَّمَة، وهذا الكِتَابُ يَتَكَوَّنُ مِن عَشرةِ مُجَلَّدَات، وهو كِتَابٌ كَبيرٌ وضَخمٌ يَحتَوي عَلَى جَواهِرَ ودُرَرٍ مِن مَعَانِي الألفِيَّة ومقاصدها وإعرابها وآراءِ العُلَمَاء السَّابِقِين في مَسائِلها، وقد طَبَعَ هذا الكِتابَ مَعهَدُ البُحوثِ

---

[1] انظر: الموافقات للشاطبي في خطبة الكتاب ٢٤/١ وبرنامج المُجاري ١١٨ ونيل الإبتهاج بتطريز الديباج ٤٩ وكشف الظنون ١٨/٥ وهدية العارفين ١٨/٥ والأعلام ٧٥/١ ومعجم المؤلفين ٧٧/١.

[2] برنامج المُجاري ١٢٢ ونيل الإبتهاج بتطريز الديباج ٥٠ وكشف الظنون ١٨/٥ وهدية العارفين ١٨/٥ وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١٣١ والأعلام ٧٥/١.

[3] انظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ١٣٩.

العِلمِيَّة وإحياءِ التُّراثِ الإسلامِي في المَملَكَةِ العَربِيَّة السعودِيَّة، بِطَبعَتِه الأولَى سنة ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، ولديَّ نُسخة منه بفضل الله تعالى.

*** منهج الشاطبي في شرحه:**

لقد ذَكَرَ الإمامُ الشَّاطِبِيُّ في كِتَابِه دَواعِي قِيامه بهذا الشَّرحِ، وقَالَ إنَّني لَم أقصِدْ فيه قَصدَ الاختِصَار الذي قَصَدَه غَيرِي مِمَّن شَرَحَ هذا النَّظم لأمورٍ عَديدة: مِنها أنَّ واضِعَها لَم يَضَعْهَا للصَّائمِ عَن هذا العِلْمِ جُملَة، وإنَّمَا يَليقُ بالمُتَعَلِّمِ الجَاد، وأنَّ النَّاظِمَ لَم يَكتَفِ بالنَّقلِ عَن الآخرين فَقط، بَل تَعَدَّى ذلك إلى التَّعليلِ والإشَارَةِ إلى التَّرجيحِ، وأنَّها تَحتوي عَلَى القَواعِدِ الكُلِيَّة، والقَوانينِ العَاقِدَة، مَا يَنبَغي بَسطه، ولا يَسع اختصَاره.

كمَا أنَّ الشَّاطِبِيَّ أفَادَ مِن عُلَماءِ العَربِيَّة الأوائل مِن خِلالِ التُراثِ والآثارِ العِلمِيَّة التي تَركُوها، مثلَ سيبويه والفَرَّاء والمُبَرِّد والزَّجَّاج وابنِ السَّراجِ وابنِ جِنِّي وابنِ مَالِك، وخَاصَّة كِتَابُ التَّسهيلِ وشَرحُه، ورجَعَ أيضاً إلى أبي حَيَّان وابنِ هِشَام وغَيرِهِم.

وقد عُنِيَ الشَّاطِبِيُّ بِشَرحِ مُفرَدَاتِ الألفِيَّةِ وبَيَان دلالَتِها، ونَبَّهَ عَلَى مُشكِلاتِ تَراكِيبِها، واهتَمَّ بأصولِ النَّحو مِن قِياسٍ وسَمَاعٍ وغَيرِه، وكَثُرَتْ في الشَّرحِ الاعتِرَاضَاتُ والاستِدرَاكَاتُ والتَّساؤلاتُ عَلَى ابنِ مَالِك، مُستَخدِماً الشَّواهِد المتنوعة في إثباتِ صِحَّةِ ما يَقول، مِن آياتٍ قرآنيَّةٍ وأحاديثَ نبويةٍ وأشعارٍ وأمثالٍ وغيرِها، والنَّاظِرُ في الشَّرح يَجِدُ أنَّه يَزخَرُ بذلك، ولَم يَكُنْ الشَّاطِبِيُّ يَتَتَبَّعُ عَثَرَاتِ ابنِ مَالِك، وإنَّمَا كَانَ **يَعتَرِضُ في ذلك بأدَبِ العُلَمَاءِ**، ومِن ذلك:

مسألة [١]

يَقولُ الشَّاطِبِيُّ ـ في افتتاحِيَّة شَرْحِهِ للألفِيَّة: "ثُمَّ إنَّ النَّاظِمَ نَصَّ عَلَى أنَّ قَصِيدَتَه هذه مُحتَوِيَةٌ مِن النَّحو عَلَى جميعِ مقَاصِده لِقَولِه (مَقاصِدُ النَّحو) وهذه صيغَةُ عُمومٍ تُفيدُ الاحتِواء مِن المَقاصِد عَلَى جميعِها، وعَلَى هذا فيه سؤالٌ وهو أنْ يُقالُ: إنَّه قد نَصَّ في آخِرِ النَّظمِ عَلَى أنَّه إنَّمَا احتَوى عَلَى الجُلِّ، لا عَلَى الجَميعِ لِقَولِه هُنالِك: (نَظماً عَلَى كُلِّ المَهَمَّاتِ اشْتَمَل) ولَم يَقُلْ: عَلَى المَهَمَّاتِ اشتَمَل، ولا عَلَى جَميعِ المَهَمَّات، ومَهَمَّاتُ النَّحو ومَقاصِدُه بِمَعنَى، فإمَّا أنْ يَكونَ نَظمُه مُشتَمِلاً عَلَى الجميعِ، وإمَّا عَلَى الجُلِّ دونَ الجَميعِ، وعَلَى كِلا التَّقديرَينِ يَكونُ أحَدُ المَوضِعَينِ غَيرَ صَادِقٍ، ولا شَكَّ أنَّ الصَّادِقَ مِن المَوضِعَينِ هو الآخِرُ مِن المَوضِعَينِ، إذ قَد فَاتَه أشيَاءٌ مِن مَقاصِدِ النَّحو ومَهَمَّاتِه كَـ بَابِ القَسَم وبَابِ التِقَاء السَّاكِنين، فَتَلَخَّصَ كَلامُه هُنا غَير صَادِقٍ.

مسألة (٢)

يَقولُ الشَّاطِبِيُّ ـ في بَابِ العَلَمِ: "وهُنا مَسألةٌ تَتَعَلَّقُ بِالنَّظمِ وهي أنَّ مَا كَانَ مِن مُفرَدَاتِ الألقابِ بـالألفِ والـلام نَحـو: الصِّـدِّيقُ، والفَـاروقُ، والمَهـدِي، والرَّشـيدُ، والزِّبْرِقـان فـإنَّ ظـاهِرَ النَّـاظِم أنَّ حُكمَها حُكمُ غَيرِها مِمَّا ليسَتَا فيه، فيَلزَمُهُمَا الإضافَة كمَا تَقدَّمَ، كَمَا تَلزَمُ نَحو: قُفَّة وبطَّة.

وهذا الحُكمُ فيه نَظَر، وذلك أنَّ بَعضَ طَلَبَة فاس ذاكَرَنِي في المَسألةِ وأخبَرَنِي أنَّ بَعضَ مَن يَنتَحِلُ إقراءَ العَربية هنالك أجراها مَجرى ما ليس فيه الألفُ واللام، تَعَلُّقاً بمُجَرَّدَ كونِها تُسمى ألقَاباً، وربَّمَا وجدُوا ذلك في كَلامِ بعضِ المُتَأخِّرين...، ثُمَّ وَجَدْتُ لابنِ خروف مَا يُشعِرُ بِمَا ذَكَرتُه، مَع التَّنبيهِ عَلَى عَدَمِ السَّمَاعِ بالإضَافَةِ في هذه الأشياء...، وأمَّا قِياسُه: فلأنَّ اللَّقبَ عَلَمٌ مِن الأعلامِ، وَقَعَ عَلَى مُسَمَّاه وُقوع زَيدٍ وعَمروٍ عَلَى مُسَمَّاه، لكن مَع التَّنبيهِ عَلَى مَعنَى الرِّفعَة أو الضَّعَة".

مسألة (٣)

يَقولُ الشَّاطِبِيُّ ـ في بَابِ اسمِ الإشَارَة: إنَّ كَلامَ النَّاظِم هُنا يَدُلُّ عَلَى أنَّ هَاذَيْن وهَاتَين عِندَه مِن قَبيلِ المُثَنَّى حَقيقَة...، والمَسألَةُ خِلافِيَّة والجُمهورُ عَلَى خِلافِ مَا ذَهَبَ إليه النَّاظِمُ، ولكنَّ حُجَّتَه في جَريَانِها بِوجُوهِ الإعرابِ كالمُثَنَّى ظَاهِرَةٌ، وإنَّمَا عَارَضَه في ذلك أمرَان:

أحدُهما: حَذفُ ألِفَاتها إذا كَانَ القِياسُ قَلبَها كَمَا تقلبُ ألفُ عَصَا ورَحَى وهذا ليس بِمُعَارَض.

والثَّاني: إنَّ هذه الأسماءَ مِمَّا توغلُ في شبهِ الحَرفِ، والتَّثنِيَةِ والجَمعِ بِمَعزِلٍ عَمَّا شأنه هذا كـ(مَا)، و(من)، و(هي)، و(هو)، باتِّفاقٍ، فكذلك يَنبَغي أنْ يُقالَ في هذه الأسماءِ.

الفصل الثاني

آراءُ الكِسَائيِّ النَّحوِيَّةِ عِندَ شُرَّاحِ ألفِيَّةِ ابنِ مَالِكِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي

آراءُ الكِسَائيِّ النَّحويَّةِ عِندَ شُرَّاحِ ألفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي

الافتتاحية

١ـ مسألة: منع إضافة كلمة (آل) إلى الضمير

يقولُ المُرادِيُّ: "وفي معنى الآل وأصله خِلافٌ مَشهورٌ، واختُلِفَ في جوازِ إضافتِه إلى الضَّميرِ فمَنَعَه الكِسَائيُّ والنَّحاسُ وأجازَه غيرُهما...، والصَّحيحُ أنَّه مِنْ كلامِ العَرب"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَت هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ والشَّاطِبيِّ [٢]، وهما يُخَالِفَان الكِسَائيَّ، أمَّا المُرادِيُّ فقد خَالَفَ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ بقولِه: والصحيحُ أنَّه مِن كَلامِ العَرب، ويُستَدَلُّ عَلَى ذلك بما وردَ في الحديث: اللهمَّ صَلِّ عَلَى محمدٍ وآلِه، وبقوله عليه الصلاة والسلام لما سُئلَ فقيلَ: يا رسولَ الله مَنْ آلُكَ؟ فقالَ: آلِي كُلُّ تَقِيٍّ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ[٣].

وأنشَدُوا قولَ عبد المطلب:

وانْصُـــرْ عَلَـــى آل الصَّلِيـــــبِ وَعَـابِـدِيـــــهِ الـيَـــوْمَ آلَـــكْ[٤]

وقولَ نُدْبَة:

أَنَـا الفَـارِسُ الحَـامِي حَقِيقَـةَ وَالِـدِي وَآلِـي كَمَـا تَحْمِـي حَقِيقَـةَ آلِكَـا[٥]

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فقد تَعَرَّضَ لهذه المسألَةِ في كِتَابِهِ، لكنَّه ابتدَأ قولَه بِبَيَان أصل الألف في كلِمَة (آل)، فقَال: "أصلُ آل عِندَ سيبويه: أهلٌ بدليلِ تَصغيرِه عَلَى أُهَيلٍ، وعِندَ الكِسَائيِّ أولُ، وحكى في تصغيرِه أُوَيْل، ولمَّا كَثُرَ فيه التَّغيير قَلَّتْ إضَافتُهُ إلى المُضْمَرِ، فالكثيرُ أنْ يُقالَ: آلَ فلان، والقليلُ نحو: قول عبدِ المُطَّلِب (وانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّليبِ...).

لكن جرتْ عَادَةُ المُحَدِّثين باستِعمَالِ الوجهِ القَليلِ، فاتَّبَعهم النَّاظِم فيه [أي ابنُ مالك] وذلك يَدُلُّ عَلَى جوازِهِ عِندَه، خِلافاً لِمَن منَعَ ذلك، ولا يُضَافُ آل إلاَّ إلى مُعَظَّم، واختُلِفَ في

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٢٦٣/١.

[٢] المقاصد الشافية ١/ ١٤.

[٣] انظر: معاني القرآن للكسائي ٧٠ ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٣/١ والبحر المحيط ٣٥٠/١ واللباب في علوم الكتاب ٢/ ٥٤.

[٤] البيت من الكامل، وهو لعبد المطلب في شفاء العليل ٧١٢/٢ وتفسير اللباب ١/ ١٨٤ والأشباه والنظائر ٢٤١/١ وهمع الهوامع ٤٢٥/٢ ولوامع الأنوار البهية ٥٢/١.

[٥] البيت من الطويل، وهو منسوب لندبة في الجامع لأحكام القرآن ٣٨٣/١ وتفسير اللباب في علوم الكتاب ٥٤/٢ ولوامع الأنوار البهية ٥٢/١ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٩٥٤/٢ وشفاء العليل ٧١٢/٢.

المُرادِ بآلِ الرَّسول ﷺ فقيلَ: هُم رهْطُهُ الأقربون وعَشيرتُه الأدنَون...، وقِيلَ: آلُ الرَّسول ﷺ مَن يَؤولُ إليهِ في الدِّين[1].

ويتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ الشَّاطبيَّ يوافقُ ما ذَهَبَ إليه النَّاظِم مِن جَوازِ إضَافَة كلِمَة (آل) إلى الضَّمير، وهذا يُفهَمُ مِن قَولِه: ولا يُضَافُ آل إلَّا إلى مُعَظَّم وبذلك فهما يُجيزان إضافة كلمَةِ (آل) إلى الضَّمير، والكِسَائيُّ يَمنَعُ ذلك، **وفي ظَنِّي** أنَّ أدِلَّةَ الجَوازِ أقوى وأرجَحُ، وهو مِن كلامِ العَرب.

وإلى ذلك ذَهَبَ الأشموني (ت٩٠٠هـ) في شَرحِه فَقال: أصلُ (آل): أَهْلٌ قُلِبَتْ الهاءُ هَمزة، كَمَا قُلِبَتْ في (هَرَاقَ) والأصل: أَرَاقَ، ثمَّ قُلِبَتْ الهمزَة ألِفاً لِسكونِها وانفِتَاح مَا قَبلها، كما في (آدم، وآمن)، ولا يُضافُ (آل) إلا إلى ذي شَرَف، ولا يُنتَقَضُ بـ(آل فِرعون) فَإنَّ لَه شَرَفاً باعتِبَارِ الدُّنيا[2].

المعرب والمبني

٢ـ مسألة: القول بأنَّ كلمة (أمس) تَتَضَمَّنُ ضميراً محكياً

يَقولُ المُرادِيُّ ـ باب المُعرَب والمَبنِي: "وأمس مِثالٌ لِمَا بُنِيَ عَلَى الكَسرِ، وهو اسمٌ لِدُخولِ حرفِ الجَرِّ وحرفِ التَّعريفِ عليه في نحو (بالأمس) ولِصحةِ الإسنادِ إليه، وبُنيَ عِند أهلِ الحِجَازِ لتَضَمُّنِه معنى حرف التَّعريف؛ لأنَّه معرفةٌ بغيرِ أداةٍ ظاهرة، وحُرِّكَ لالتقاءِ الساكنين وكُسِرَ عَلَى أصلِ التقائهما، وقالَ السُّهَيليُّ: مَنْ كَسَرَ (أمس) في كُلِّ حَال فإنَّمَا شَبَّه بِمَا سُمِّيَ بالفِعلِ، وفيهِ ضَميرٌ مَحكِيٌّ نَحوٌ مِن هذا عن الكِسَائيِّ"[3].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بين شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، فالمُرادِيُّ ذَكَرَ أنَّ (أمس) بُنِيَت عَلَى الكَسرِ؛ لأنَّها تَصلحُ لِدخولِ حَرفِ الجَرِّ، والتَّعريفُ عَليه، ولِصَحةِ الإسناد وذَكَرَ رأيَ أهلِ الحِجازِ، ونَقَلَ المُرادِيُّ ما قالَه السهيليُّ من رأيِ الكِسَائيِّ، وقد وَرَدَ عَن أبي حَيَّان أنَّ (أمس) اسمٌ معرفَةٌ مُتَصَرِّف يُستَعمَلُ في مَوضِعِ رَفعٍ، ونصبٍ، وجَرٍّ فإنْ استُعمِلَ ظَرفاً بُنِيَ عَلَى الكَسرِ، وأجازَ الخَليلُ في: لَقيتُهُ أمْسِ، أنَّه مجرورٌ بِحذفِ حَرفِ الباءِ و(أل)، والتَّقديرُ: لقيتُهُ بالأمْسِ، فتكونُ الكَسرةُ كَسرَةَ إعراب [4].

---

[1] انظر: المقاصد الشافية ١/ ١٤-١٥.

[2] انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٥.

[3] توضيح المقاصد والمسالك ٣١٠/١.

[4] انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٤٢٧.

ويُتابِعُ أبو حَيَّان حديثَه عَن (أمس) ويقولُ: "وزعمَ قومٌ منهُم الكِسَائيُّ أنَّه ليس مُعرَباً، ولا مَبنِيَّاً، بل هو مَحكِيٌّ سُمِّيَ بِفعلِ الأمرِ مِن الإمْساءِ، كَما لو سُمِّيَ بأصْبِح مِن الإصبَاح، فإذا قُلتَ: جِئتُ أمْسِ، فمعناهُ اليوم الذي كُنتَ تقولُ فيه أمْسِ، وكَثُرَتْ هذه الكَلمَة عَلَى ألسِنَتِهم حتى صارَ اسماً لِليومِ الذي قَبلَ يَومِكَ، ولَيلَتِك...، وحَكَى الكِسَائيُّ أنَّ بعضَهُم يَمنَعُهُ مِن الصَّرفِ رَفعاً ونَصباً وجَرَّاً، وبعضَهم يُنَوِّنُهُ تَنوينَ الصَّرف في الأحوالِ الثَّلاثةِ إلا في النَّصبِ عَلَى الظرفِ، فإنَّهُم لا يُنَوِّنُونَه"[1]. وعليه فإنَّه يَجوزُ عِندَ الكِسَائيِّ مَنعُ تصريف (أمس) فنقولُ: ذَهَبَ أمْسُ بِما فيه، وكَرِهتُ أمسَ بما فيه، وما رأيتُه مُذ أمسَ، وكذلك بالتَّصريفِ إلا في حَالَةِ النَّصبِ فإنَّها لا تُنَوَّن فنقولُ: ذهبَ أمْسٌ بما فيه، وكَرِهتُ أمسَ بما فيه، وما رأيتُه مُذ أمسٍ.

وقد ذَكَرَ السيوطيُّ نَقلاً عَن الأندلسي أنَّ الفَرقَ بينَ (غد) و(أمس) هو أنَّ (غد) أُعرِبَ عَلَى كُلِّ اللُّغات بِخِلافِ (أمس)؛ لأنَّه استُبهِمَ استِبهَامَ الحُروف، فأشبَه الفِعلَ الماضي، وغَدٌ لِكَونِه مُنتَظَراً أشبَهَ الفعلَ المُستَقبَل فأُعرِب[2]، وفي عِلَّة بناء (أمس) أقوال: قول الجُمهور أنَّه بُنيَ لِتَضَمُّنِه لام التَّعريف لوجهين: الأوَّل: أنَّه معرفَةٌ في المعنى لدلالته عَلَى وقتٍ مخصوصٍ وليس هو أحَدُ المعارِف فَدَلَّ ذلك عَلَى تَضَمُّنِه لام التَّعريف، والثاني: أنَّه يوصَفُ بما فيه اللام كقولِهِم: لقيتُهُ أمْسِ الأحداث، وأمْسِ الدابر، ولولا أنَّه معرفةٌ بتقديرِ اللام لَمَا وُصِفَ بالمَعرِفَةِ؛ لأنَّه ليس أحدُ المَعارِف [3].

المعرب والمبني

٣ـ مسألة: القول بأن الأسماء الستة معربة بالحركات والحروف معاً

يقولُ أبو حيَّان ـ باب المُعرَب والمَبنِي: "ظَاهِرُ كَلامه يقتَضِي أنَّ الإعرابَ في هذهِ الأسماءِ الستة بشرطِها إنَّما هو بالحروف...، وذَهَبَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ إلى أنَّها مُعرَبَةٌ بالحَرَكَاتِ والحروفِ مَعاً"[4].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذهِ المسألةِ من بينِ شراحِ ألفيةِ ابنِ مالك في القرنِ الثامنِ الهجري، وهنا يَستَعرِضُ أبو حيَّان آراءَ النحاةِ كعادتِه وقد يُرجِّحُ ما يَراهُ مناسباً، وربَّما يجمعُ بين القولَين، فالبصريون يقولونَ أنَّها معربَةٌ من مكانٍ واحدٍ – يعني بالحروف –

---

[1] ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٤٢٨.

[2] انظر: الأشباه والنَّظائر ٢/٢٢٨.

[3] انظر: الأشباه والنَّظائر ١/١١٠-١١١.

[4] منهج السالك ٧.

(الألف والواو والياء)، وهذا ظاهرُ كلام النَّاظِم، وعلَّلُوا لذلك بقولِهِم: إنَّما أُعرِبَت هذه الأسماءُ بالحروفِ توطئةً لإعراب التَّثنية والجمع بالحروفِ، حتى لا يُستَوحَش مِن الإعرابِ في التَّثنِيَة والجمع السالم [1]، أما الكوفيونَ فيقولونَ أنَّها تكونُ مُعربةً من مكانَين، بالحركات والحروفِ التي قَبلَها، ففي حالةِ الإفرادِ، نحو: هذا أبٌ لك، ورأيت أباً لك، ومررت بأبٍ لك، تكونُ معربةً بالحركات، والأصلُ فيه: هذا أبَوٌ، فاستثقلوا الإعراب عَلَى الواو، فأوقعوه عَلَى الباء وأسقطوا الواو، فكانت الضمةُ علامةَ الرفعِ، والفتحةُ علامةَ النصبِ، والكسرةُ علامةَ الجرِّ، وأمَّا في حالة الإضافة مثل: هذا أبوك، ورأيتُ أباك، ومررتُ بأبيك، فهي معربةٌ بالحركات والحروفِ معاً، فإذا قلتَ: هذا أبوك فهو مرفوعٌ، والواو عَلامةُ الرفعِ والضَّمةُ التي قَبلها، وإذا قلت: رأيتُ أباك فالألف علامةُ النَّصب، والفتحةُ التي قبلها، وإذا قلت: مررتُ بأبيك فالياء علامةُ الجَرِّ، والكسرةُ التي قبلها [2].

ومنهم من تمسَّك بأنَّها أعربت من مكانين لقلةِ حروفها، تكثيراً لها، وليزيدوا بالإعرابِ في الإيضاحِ والبيان، فوجبَ أنْ تكونَ معربةً من مَكانَينِ[3]، وقد وَصَفَ العُكبَرِيُّ (ت٦١٦هـ) ذلك بأنَّه فَاسِدٌ لِثلاثةِ أوجُهٍ: أحدُها: أنَّ الإعرابَ حاصِلٌ عن عامِلٍ، والعامِل الواحدِ لا يَعمَلُ عملَين في مَوضِعٍ واحد، والثَّاني: أنَّ الإعرابَ يُفَرقُ بين المعاني، والفرقُ يَحصُلُ بعملٍ واحِدٍ، فلا حاجةَ إلى آخر، والثَّالث: أنَّه يُفضِي إلى أنْ تكونَ الكلمَةُ كُلُّها علامات الإعراب وهو قولك: فُوك وذُو مَالٍ، فإنَّ ضمَّة (الفاء والذال)، والواو بعدهما هو كُلُّ الكَلِمَة، فإذا كانَ ذلك إعراباً فأينَ المُعرَب؟"[4].

---

[1] انظر: شرح المفصَّل ١٥٣/١ والأشباه والنَّظائر ٢٨/٢.

[2] انظر: شرح المفصَّل ١٥٤/١.

[3] انظر: الإنصاف ٢٤/١-٢٦.

[4] انظر: التَّبيين ٢٠٠.

٤ـ مسألة: القول بجواز اتصال الضميرين إذا اتَّحَدَتْ رتبتهما في الغيبة واختلف لفظُهُمَا

يَقولُ أبو حَيَّان ـ باب النكرة والمعرفة: "إذا اتَّحدتْ الرُّتبَةُ كأنْ يكونَا متكلِّمَينِ أو مخاطَبَين أو غائبَين وجبَ الفَصلُ نحو: مَنَحتَني إيَّايَ، وأعطَيتُك إيَّاكَ، وأعطيتُه إيَّاهُ، وقوله (وقد يبيحُ الغيب فيه وصلا): أي إذا اتَّحدتْ رتبةُ الضميرَين في الغيبة فإنَّهما قد يتَّصلان، وهذا قسمان كما مثَّلنا أحدهما: أن يكونا مع اتِّحادهما في الغيبة متَّفقين إفراداً أو تثنية أو جمعاً أو تذكيراً أو مختلفين، فإن كانا متَّفقيْن نحو: زيدٌ الدرهمُ أعطيتهوه، فقد أجازَ الكِسَائيُّ مثل ذلك، وزعم الفراءُ أنَّه ليس مسموعاً، وإن كانا مختلفَيْن: ففي كتاب سيبويه إجازته، قال سيبويه في نحو: أعطاهُوهَا وأعطاهَاهُ، وهو عربيٌّ وليس بالكثيرِ، ثم نَصَّ عَلَى أنَّ الفَصلَ هو كثيرٌ في كلامِهم"[١].

التحليل والتوضيح *:

وَرَدَت هذه المسألةُ عِندَ أبي حيَّان والمُراديِّ[٢] وابنِ الوَرديِّ[٣] والشَّاطِبيِّ[٤]، وكُلُّهم وافَقُوا الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، ووافقوا النَّاظمَ عَلَى قِلَّةِ وجودها، فالمُرَادِيُّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ وابنَ مالك في جوازِ اتِّصَال الضميرَين الغائبَين شَرطَ أنْ يَختلِفَ لفظُهما لقوله: "ثمَّ نَبَّه عَلَى أنَّهما قد يتَّصِلان غائبين بقَولِه: (وقد يُبِيحُ الغَيْبُ فيهِ وَصلا) مثال ذلك ما رواه الكِسَائيُّ في قولِ العرب: هُم أحسَنُ النَّاسِ وجوهاً وأنضَرْهُمُوهَا"[٥]، حيثُ وَصَلَ الضَّمير الثَّاني للوُجوه، وهو – أنضَرْهُموهَا – أمَّا في غَيرِ ذلك فهو ضَعيفٌ عِندَ المُرادِيِّ.

وأمَّا ابنُ الوَردِيُّ فإنَّه يُوافِقُ الكِسَائيَّ أيضاً في هذه المسألةِ لِقَولِه: "فإنْ اتَّحَدَ لَفظُ الضَّميرَين، فهو كما لو كانَ لِمُخَاطَب، نحو: (ظَنَنتُهُ إيَّاهُ) ولا يُمكِنُ فيه الاتِّصال، وإنْ اختَلَفَ لَفظُهُمَا، فالوجهُ الانفِصَال، وقَد يَتَّصِلُ...، وحكى الكِسَائيُّ: هُمْ أحسَنُ النَّاسِ وُجُوهاً

---

[١] منهج السالك ١٩ وانظر: الكتاب ٣٨٧/٢.

* هذه المسألةُ تَعَرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحِه [ص٤٢] فقال: "وإنْ اختَلَفَ لفظُهُما فالوَجهُ الانفِصَالِ، وقد يَجِئُ الاتِّصَال...، وحَكَى الكِسَائيُّ: هُمْ أحسَنُ الناسِ وُجُوهاً وأَنْضَرُهُمُوهَا، وقولُه: [أي ابنُ مالك] (وقد يُبيحُ الغَيبُ فيه وَصْلَا) بلفظِ التَّكثِيرِ عَلَى معنى نوع من الوصل، تعريضٌ بأنَّه لا يُستَبَاحُ الاتِّصال مع الاتِّحاد في الغَيبَة مُطلَقاً، بل بِقَيدٍ، وهو الاختِلافُ في اللَّفظِ". وقد وافَقَ ابنُ النَّاظِم رأيَ الكِسَائيِّ بقولِه: لا يُستَبَاحُ الاتِّصَال مع الاتِّحاد في الغَيبَة مُطلقاً بل بقَيدٍ وهو الاختِلافُ في اللَّفظِ .

[٢] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣٧٦/١.

[٣] انظر: تحرير الخصاصة ٨١ – ٨٢.

[٤] انظر: المقاصد الشافية ٣٢٥/١.

[٥] توضيح المقاصد والمسالك ٣٧٦/١.

وأنْضَرْهُمُوهَا، ولم يُنَبِّه الشَّيخُ [المصنِّفُ] رحمَه اللهُ عَلَى أنَّ الاتِّصَال لا بُدَّ له مِن اختِلافِ اللَّفظِ، ولا بُدَّ مِنه حَقًّا"[١].

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فإنَّه يُوافِقُ الكِسَائيَّ وابنَ مالك في هذه المسألةِ، لقَولِه: "فإذا وُجِدَ الاختِلافُ فحينئذٍ يجوزُ ذلك عَلَى ما قالَه مِن القِلَّة، والاختلافُ الذي أشار إليه هو أن يكونَ أحدهما مُذكَّراً والآخَرُ مؤنَّثاً، أو أحدهما مُفرَداً والآخَرُ مُثَنَّى أو مجموعاً نحو: أعطاهوها وأعطاهاه وأعطاهماه وأعطاهوهم وأعطاهاهما وأعطاهموهن...، وحكى الكِسَائيُّ: هم أحسَنُ النَّاسِ وُجُوهاً، وأنْظَرُهُمُوماً[٢]، وَوَجْهُ إباحةِ الوَصلِ مَا تَقَدَّمَ مِن زَوالِ بعضِ القُبحِ اللفظي وزوالِ إيهامِ التِّكرارِ"[٣]، بدَلِيلِ تَعليلِه لِوصلِ الضَّميرِ في الاسمِ الذي سَبَقَه. وقد ذَكَرَ ذلك سيبويه في باب إضمارِ المفعولَين اللَّذَين تَعَدَّى إليهما فعلُ الفاعِل، فقالَ سيبويه: "فإنْ ذَكرتَ مفعولَينِ كلاهُما غائبٌ، فقلتَ: أعطاهُوها وأعطاهاهُ، جازَ وهو عربيٌّ...، والأكثرُ في كلامهم: أعطاه إيَّاه"[٤].

النكرة والمعرفة

٦ـ مسألة: القول بتنكير الاسم المبهم (إيَّا) عَلَى سبيل الشذوذ

يقولُ الشَّاطِبيُّ: "وروى الكِسَائيُّ تنكير المُبهَم عَلَى جهةِ الشُّذوذ، قال: فقامَ مِن مجموعِ هذا أنَّ الكافَ غيرُ اسمٍ، مع تقديرِ استِحالَة تنكيرِ المُضمَرِ والمُبهَمِ، ومع تقدير تنكيرِه عَلَى الشُّذوذ، وأيضاً فإنَّ إضافةَ (إيَّا) مُمتنِع من وجهين: أحدُهُما: لزومُ إضافةِ الشيء إلى نفسِه؛ لأنَّ مدلولَه ومدلولَ الكافِ واحدٌ، وذلك مُمتَنِع، والثاني: أنَّ الإضافَة إمَّا أنْ تكونَ إضافة تخفيفٍ أو تخصيصٍ، فأمَّا قَصدُ التخصيص فمُمتَنِع؛ لأنَّ (إيَّا) مِنَ المُضمَرات، والمُضمَراتُ أعرفُ المعارف فلا حاجةَ بها إلى التَّخصيصِ، وأمَّا قَصدُ التخفيف فمُختَصٌّ بالأسماءِ العامِلَة عملَ الأفعال وهذا ليس منها"[٥].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ وذلك بقولِه: وأيضاً فإنَّ إضافةَ (إيَّا) مُمتنِعٌ من وجهين: أحدُهما: لزومُ إضافةِ الشيء إلى نفسِه، والثاني: أنَّ الإضافَة إمَّا أنْ تكونَ

---

[١] تحرير الخصاصة ٨١ – ٨٢.

[٢] أنظرهموما أصابها تحريف، والصَّواب: أنضرهموها.

[٣] المقاصد الشافية ٣٢٥/١.

[٤] الكتاب ٣٨٧/٢.

[٥] المقاصد الشافية ٢٩٠/١.

إضافة تخفيفٍ أو تخصيصٍ وهو غَيرُ متوفِّر في (إيَّا)، ورغم ذلك فإنَّ الشَّاطِبيَّ يَنقُلُ ما ورَدَ عن الخليلِ ويقولُ: "وقد وُجِدَ فيما رواه الخليلُ من قولِ العربِ: إذا بَلَغَ الرَّجلُ السِّتينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ، وقال الخليلُ: لو قالَ قائلٌ: إيَّاكَ نَفسَك لم أُعَنِّفه، فدَلَّ عَلَى أنَّ الكافَ ونحوها أسماء في مَوضِعِ جَرٍّ بالإضافة"[١].

وفي إضافةِ (إيَّا) يقولُ السيوطيُّ: "وهو مردودٌ لشُذوذِه، ولم تُعهَدُ إضافةُ الضَّمائر، قال أبو حيَّان: ولو كانت (إيَّا) مُضافة لَزِمَ إعرابُها؛ لأنَّها مُلازِمَة لما ادَّعوا إضافتها إليه"[٢]، فهو يَعُدُّ (إيَّا) من الضَّمائر، والصَّواب أنَّها غيرُ مُشتَقَّة، ويقولُ ابنُ الأنباري وأمَّا ما حُكي عَن الخليلِ مِن قولهم: إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ، فالذي ذَكَرَهُ سيبويه في كتابِهِ أنَّه لم يَسمعْ ذلك من الخليلِ، وإنَّما قال: حدَّثني مَنْ لا أتَّهِم عَن الخليلِ أنَّه سَمِع أعرابياً يقولُ: إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ، وهي روايَةٌ شاذَّة لا يُعتدُّ بها"[٣]. وعِندَ ابنِ مالِك: تُبنَى غَالِباً فَإنْ حُذِفَ مَا تُضَافُ إليه أُعرِبَتْ عَلَى كُلِّ الأحوالِ [٤].

النكرة والمعرفة

٧ـ مسألة: القول بجواز حذف الضمير المضاف إليه مع المضاف إذا دلَّ عَلَى المحذوف دليل

يقولُ الشَّاطِبيُّ ـ باب النكرة: "ولمَّا أفهَمَ كلامُهُ أنَّ الضَّميرَ إذا كان مجروراً باسم غير الصفة لم يجزْ حذفُه كانَ موافقاً للجمهور ومُخالِفاً للكِسَائيِّ القائلِ بجوازِ حذفِ الضَّميرِ المُضاف إليه لكن مع المضاف وذلك إذا دلَّ عَلَى المَحذوفِ دليلٌ مُستَشهِداً عَلَى ذلك بقولِ الشَّاعر:

أعـــــوذُ بـــــــالله وآيَاتِـــــــهِ مِـنْ بَـابِ مَـنْ يُغلَـقُ مِـنْ خَـارِجِ[٥]

أراد: مِنْ بابِ مَنْ يُغلَقُ بَابه"[٦].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يقولُ: إنَّ ابنَ مالِك يوافِقُ الجمهورَ ويُخالِفُ الكِسَائيَّ بقولِه: إنَّ الضَّميرَ إذا كان مجروراً باسم غير الصفة لم يَجزْ حذفُه كانَ موافقاً للجمهور ومُخالفاً

---

[١] المقاصد الشافية ٢٩١/١.

[٢] همع الهوامع ٢٠٦/١.

[٣] الإنصاف ٢٠٥/٢.

[٤] شرح التسهيل ٢٠٤/١.

[٥] البيت من السريع وهو بلا نسبة في المقاصد الشافية ٥٣٦/١ وهمع الهوامع ٢٩٢/١.

[٦] المقاصد الشافية ٥٣٦/١.

للكِسَائيِّ القائلِ بجوازِ حذفِ الضَّميرِ المُضاف، بينما ذَهَبَ السيوطيُّ إلى جَوازِ حَذفِ الضَّمير إذا كان مَجروراً، وحَدَّدَ ذلك في صور منها: "أنْ يُجَر بإضافةِ صفة ناصِبة له تقديراً، نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[1]، أي قاضيه، وزَعَمَ ابنُ عصفور أنَّ حَذفَه ضَعيفٌ جداً، ورَدَّهُ أبو حَيَّان بِورودِهِ في القرآن، وبأنَّه مَنصوبٌ في المعنى"[2].

الموصول

٨ـ مسألة: القول بأنَّ العربَ لم تستعملْ (مَنْ) نكرة موصولة إلا في موضع يختص بالنكرة

يقولُ المُرادِيُّ ـ باب الموصول: "مَنْ لها أربعةُ أقسام، موصولة وقد ذكرت، وشرطِيَّة نحو: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَه﴾[3]، واستفهامية نحو: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾[4]، ونكرَة موصوفة نحو: مررتُ بِمَن مُعجَبٍ لك، وزَعَمَ الكِسَائيُّ أنَّ العربَ لا تستعمل (مَنْ) نكرة موصولة إلا أنْ تقعَ في موضعٍ يَختَصُّ بالنَّكرة، كوقوعِها بعد (رُبَّ) في قوله:

ألا رُبَّ مَــنْ تَغْتَشُّــهُ لــكَ نَاصِــحُ ومــؤمِنٌ بالغَيــبِ غَيــرُ أمــينِ"[5]

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بذكرِ رأي الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، فقد دَخَلَتْ (رُبَّ) عَلَى (مَنْ) ورُبَّ حرفٌ لا يَدخلُ إلا عَلَى النَّكراتِ، دَلَّ ذلك عَلَى أنَّ موضعَ (مَنْ) نكرة وليست موصولة، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، بِدَليلِ قوله: وَزَعَمَ الكِسَائيُّ...، "ورُدَّ بِقَولِ الشَّاعِر:

فَكَفَــى بِنَــا فَضْــلاً عَلَــى مَــنْ غَيرُنَــا حَــــبُّ النَّبِـــيّ محمـــدٍ إيَّانَـــا[6]

---

[1] سورة طه ٧٢/٢٠.

[2] همع الهوامع ٢٩٢/١.

[3] سورة الأعراف ٧/ ١٨٦.

[4] سورة البقرة ٢٥٥/٢.

[5] توضيح المقاصد والمسالك ٤٣٠/١.

والبيت من الطويل، وهو لعبد الله بن همام في الكتاب ١٠٥/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٨٠/١ وهمع الهوامع ٢٩٨/١ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٧٠/١ وتهذيب اللغة ١٤٧/٤.

[6] البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في الجمل في النحو للخليل ٨٩ ومعاني القرآن للفراء ٢٧/١، ١٧٢ ولم أعثر عليه في ديوانه، ولكعب بن مالك الأنصاري في الكتاب ١٠١/٢ وهمع الهوامع ١١/٢ ولم أعثر عليه في ديوانه أيضاً، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١٣٠/١ واللباب في علوم الكتاب ١٢٢/١

وأُجيبَ بأنَّ الكِسَائيَّ يرى أنَّها في هذا البيتِ زائدَة؛ لأنَّه أجَازَ زيادَة مَنْ، ومذهَبُ البصريينَ والفَرَّاء أنَّها لا تُزاد؛ لأنَّها اسمٌ"[١]، وقد أكَّدَ ابنُ مالك بأنَّ (مَن) على أربَعةِ أقسامٍ في شَرحِ الكافِيَةِ الشَّافِيَةِ[٢].

والرَّاجِحُ لدَيَّ أنَّ المُرادِيَّ قد وافَقَ مذهبَ البصريين والفَرَّاء في أنَّها لا تُزاد؛ لأنَّها اسمٌ، وخَالَفَ الكِسَائيَّ بدَلِيلِ قولِه: وزَعَمَ الكِسَائيُّ.

الموصول

٩ـ مسألة: جواز أنْ تأتي جملة الصلة طلبية

يقولُ أبو حيَّان ـ باب الموصول: "أطلقَ الجملةَ ولها ثلاثُ شرائط...، الأولُ: كونُها خبرية، فلا يَجوزُ: جَاءنِي الذي اضْرِبْه، فإنْ وردَ ما ظَاهرُه غيرُ خبرٍ تُؤوِّلَ، وقد حُكي إجازة وصلِها بجملةِ الأمرِ والنَّهي عنِ الكِسَائيِّ، وأجازَ المازني الوصلَ بالجملةِ الطلبيَّة إذا كانت بلفظِ الخبرِ"[٣].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَت هذه المَسألةُ عِندَ أبي حيَّان والمُرادِيِّ[٤] وابنِ عقيلٍ[٥]، وهم يُخَالِفُون الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، وقد ذَكَروا شروطاً لجُملَة الصِّلَة وهي: الأولُ: أنْ تَكونَ خَبَريَّة، والثاني: كونُها خَاليَةً من معنى التَّعجُّب، والثالثُ: كونُها غَيرَ مُفتَقِرَة إلى كلامٍ قَبلَها [٦]، فأبو حيَّان يقولُ: فلا يَجوزُ: جَاءنِي الذي اضْرِبْه، فإنْ وردَ ما ظَاهرُه غيرُ خبرٍ تُؤوِّلَ.

أمَّا المُرادِيُّ فقد خَالَفَ الكِسَائيَّ في بقولِه: "شرطُ الجُملَة المَوصُول بها أنْ تكونَ خبريَّة خِلافاً للكِسَائيِّ في جوازِ الأمرِ والنَّهي، وأجازَ المازنيُّ أن تكونَ دُعاءً بلفظِ الخَبَر، نحو: جَاءَ الذي رَحِمَهُ الله، ويلزمُ الكِسَائيُّ موافَقَتَه"[٧].

وأمَّا ابنُ عقيل فقد خَالَفَ الكِسَائيَّ في شرحِهِ، وقالَ: "لا يَجوزُ: جَاءَنِي الذي اضْرِبْهُ، خِلافاً للكِسَائيِّ، ولا: جَاءنِي الذي لَيْتَهُ قَائمٌ، خِلافاً لهشام"[٨]، وعلَّل ذلك بوضعِهِ شُروطاً لِجُملَةِ

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٣٢.

[٢] انظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٨٠.

[٣] منهج السالك ٩٩.

[٤] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٤٤.

[٥] انظر: شرح ابن عقيل ١/١٣٠-١٣١.

[٦] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٤٤ وشرح ابن عقيل ١/١٣٠-١٣١.

[٧] توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٤٤.

[٨] شرح ابن عقيل ١/١٣١.

الصِّلَةِ ـ كما ذكرتُ ـ حيثُ ذهبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّهُ يُجوزُ أنْ تكونَ صِلَةُ الموصولِ جملة طَلَبية ومنها قولُه: جَاءَنِي الذي اضْرِبْهُ، واستَدَلَّ عَلَى ذلك بالسَّماعِ، فَمِنْ ذلك قولُ الفرزدق:

وإنِّـــي لـــراجٍ نَظـــرَةً قِبَـــلَ التـــي لَعلِّـــي وإن شـــطَّتْ نَوَاهَـــا أزورُهـــا [1]

وزعَمَ الكِسَائيُّ أنَّ جملةَ (لَعَلِّي أزورُهَا) مِنْ (لَعَلَّ واسمها وخبرها) صِلَة التي.

الموصول

١٠ـ مسألة: جواز حذف العائد المنصوب بالوصف إذا كان في صلة (أل)

يقولُ أبو حيَّان ـ باب الموصول: "وأجازَ الكِسَائيُّ حذفَ الضميرِ مع الاسمِ المضافِ إليه إذا كانَ مفعولاً لم يُسمَّ فاعِلُه، فأجازَ: اركبْ سفينةَ الذي تُحمَلُ سفينَتُه، وخالفَه الجمهور في ذلك، وأطلقَ النَّاظِم في الوصف ويحتاجُ إلى تقييد؛ لأنَّ الوَصفَ الخافِض للضَّميرِ إمَّا أنْ يَكونَ اسم فَاعِل أو اسم مَفعول، فإنْ كانَ اسم مَفعول لم يَجزْ حذف الضَّمير، نحو: جاءني الذي أنتَ مَضروبه، فلا يَجوزُ: جاءني الذي أنتَ مَضروب، وإن كانَ اسم فاعل فإمَّا أنْ يَكونَ بِمَعنى الحال أو الاستِقبال، أو لا، فإنْ كانَ كذلك جازَ حَذفُه، وإنْ لم يَكن كذلك لم يَجزْ حَذفُه، نحو: جاءني الذي أنتَ مُكرِمه أمس..."[2].

التحليل والتوضيح:

وَردَتْ هذهِ المسألةُ عندَ أبي حيَّان والمُرَادِيِّ[3]، وهما يُخالِفَان رأيَ الكِسَائيِّ ويعترضان عَلَى النَّاظِمِ في هذه المسألةِ، ويلاحظُ أنَّ أبا حَيَّان يُخالفُ الكِسَائيَّ ويعتَرضُ عَلَى النَّاظِمِ وذلك بقولِه: وخالفَه الجمهور في ذلك، وأطلقَ النَّاظِم في الوصف ويحتاجُ إلى تقييد.

أمَّا المُرادِيُّ فَيقولُ: "لا يخلو المنصوبُ بالوَصفِ مِن أنْ يَكونَ في صِلَةِ (أل) أو في صِلَةِ غيرها، فإنْ كانَ في صِلَةِ غيرها جَازَ حَذفُه...، وإنْ كانَ في صِلتِها فمذهبُ الجُمهور أنَّه لا يَجوزُ، وأجَازَهُ بعضُهم نحو: الضاربُ زيدٌ هِند، يريدُ الضَّارِبُها واختُلِفَ فيه عن الكِسَائيِّ"[4]،

---

[1] البيت من الطويل، وهو للفرزدق في شرح ابن عقيل ١٣١/١ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٥٠/٢ وشرح الأشموني ٧٥/١ وهمع الهوامع ٢٨٠/١.

[2] منهج السالك ٣٢.

[3] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٥٤.

[4] توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٥٤.

وقالَ ابنُ مالك: "وقد يُحذَفُ منصوبُ صلَةِ الألفِ واللام كقَولِه:

مَـا المُسـتَفَزُّ الهـوى محمـودَ عَاقِبَـةٍ ولـو أتـيحَ لَـهُ صَـفوٌ بِـلا كَـدَرِ"[1].

والشاهدُ في البيت هو (ما المُستَفز): حيث حذفَ الضَّميرَ المنصوبَ باسمِ الفَاعِل ـ وهو مُستفز ـ وهو العائد عَلَى الموصول الذي هو (أل) إذ إنَّ أصلَه (الذي هو مُستَفِزُّه)، وفي ظَنِّي أنَّ المُرادِيَّ قد خَالَفَ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، ووافَقَ الجمهورَ في عَدَمِ جَوازِ حَذفِ العائدِ عَلَى المَوصولِ إذا كانَ في صِلَةِ (أل)، وخَالَفَ المُرادِيُّ ابنَ مالكٍ أيضاً وذلك بقولِه: "وعَلَى كلِّ حَالٍ فَحَذفُه نادِرٌ، ومقتضَى عبارةُ النَّاظِم أنَّ حذفَ المنصوبِ بالوصفِ كثيرٌ مُطلقاً، وليس كذلك"[2].

الابتداء

١١ـ مسألة: وجوب اتِّصال الضمير في اسم الفاعل عند التثنية والجمع

يقولُ أبو حيَّان: "وقال الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ: أقائمان أنتما، ولا يُجوِّزان غيرَ ذلك، ويقولان لا يخلو من الضمير، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: قمتُ أو تقومُ، فالضمير متَّصِل بالفعل، فإذا رددته إلى القائم، فالضمير عَلَى حاله، وإنَّما يحتاجُ إلى مرافع؛ لأنَّه اسمٌ، والاسمُ لا يقومُ بنفسه حتى يرافعُه الآخر، والفعلُ قد يكتفي بالضمير تقول: قمتُ وقمنا، ولا تقول: قائم وتسكت، حتى تقولَ: قائم أنت، وقائمان أنتما، وقائمون أنتم، انتهى"[3].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وهو يوافقُ رأيَ الكِسَائيِّ والفرَّاء حيث يَستَدِلُّ عَلَى ذلك بقوله: وإنَّما يَحتَاجُ إلى مرافع؛ لأنَّه اسم، والاسمُ لا يقومُ بنفسه حتى يرافعُه الآخر، والفعلُ قد يكتفي بالضَّميرِ.

---

[1] شرح التسهيل ١/ ٢٠٢.

والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٤ وشرح الأشموني ٧٩/١ وشرح التصريح على التوضيح ٤٤٢/٢ وهمع الهوامع ٢٩١/١.

[2] توضيح المقاصد والمسالك ٤٥٦/١.

[3] منهج السالك ٣٦.

١٢ـ مسألة: القول بأنَّ الخبر المفرد الجامد يتحمل ضميراً

يقولُ المُرادِيُّ: "الخبرُ المفردُ قِسمان: جامدٌ ومُشتقٌ، فالجامِدُ فارغٌ، أي مِن الضَّميرِ، فلا يَتَحَمَّلُ ضَميراً خِلافاً للكِسَائيِّ"[١]، فالجامدُ الذي لا يَتَضَمَّنُ معنى المُشتَق هو كقولنا: زيدٌ أخوك.

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرَادِيِّ وابنِ عقيلٍ[٢] والشَّاطِبيِّ[٣]، فالأوَّلُ وافَقَ الكِسَائيَّ إلى حَدٍّ كَبيرٍ، والثَّاني لم يُبدِ رأيه واكتفى بِعَرضِ آراءِ النُّحَاة في المسألةِ، والثَّالِثُ خَالَفَ الكِسَائيَّ.

أمَّا المُرَادِيُّ فإنَّه يقولُ: "إنَّ الجَامدَ ليس فارغاً مِنَ الضَّميرِ مُطلَقاً، بل إذا لم يُؤوَّلْ بمُشتَقٍ، فإنْ أُوِّلَ به تَحَمَّلَ الضَّميرَ"[٤].

ويَتَّضِحُ لَدَيَّ أنَّ المُرادِيَّ يُخالِفُ المُصَنِّفَ – ابنَ مالك – في هذه المسألةِ، ويَتَوافَقُ إلى حَدٍّ كَبيرٍ مع ما ذَهبَ إليه الكِسَائيُّ بِقَولِه: إنَّ الجَامدَ ليس فَارغاً مِنَ الضَّميرِ مُطلَقاً.

وأمَّا ابنُ عقيلٍ فيقولُ: "وقد ذَهَبَ الكِسَائيُّ وجماعةٌ إلى أنَّه يَتَحَمَّلُ الضَّميرَ، والتَّقديرُ عندَهُم: زَيْدٌ أخُوكَ هُوَ، وأمَّا البصريون فقالوا إمَّا أنْ يَكونَ الجَامِدُ مُتَضَمِّناً معنى المُشتَق، أو لا، فإنْ تَضَمَّنَ مَعنَاه نحو: زَيْدٌ أسَدٌ – أي شجاع – تَحَمَّلَ الضميرَ، وإنْ لم يَتَضَمَّنْ معناه لم يَتَحَمَّلْ الضَّمير كمَا مُثِّلَ"[٥].

ويرى ابنُ عقيل "أنَّ الجَامِدَ يَتَحَمَّلُ الضميرَ مُطلَقاً عند الكوفيين، ولا يَتَحَمَّلُ ضميراً عند البصريين، إلا إنْ أُوِّلَ بمُشتَقٍ، وأنَّ المُشتَقَّ إنَّما يَتَحَمَّلُ الضَّمير إذا لم يَرفَعْ ظَاهِراً وكانَ جَارِياً مَجرَى الفِعل، نحو: زيدٌ مُنطَلِقٌ، أي: هو، فإنْ لم يَكُنْ جارِياً مَجرَى الفعل لم يَتَحمَّلْ شيئاً، نحو: هذا مِفْتَاحٌ، و هذا مَرمَى زَيْدٍ"[٦]. وقد اكتفى ابن عقيل بعرضِ الرأيَيْنِ ولم يُبدِ رأيَه في هذه المسألةِ.

أمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "وذهبَ الكوفيونَ والرُّماني مِن البَصريينَ إلى أنَّ الجامِدَ يتحمَّلُ ضَميراً أيضاً مُطلقاً، كانَ مؤولاً بمُشتَقٍّ أو لا، ونَسَبَهُ المؤلِّفُ في الشَّرحِ [يقصدُ بالمؤلفِ هنا: ابن مالك، والشَّرحُ هنا: شرح التسهيل] إلى الكِسَائيِّ وحدَه"[٧].

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٧.

[٢] انظر: شرح ابن عقيل ١/١٧١.

[٣] انظر: المقاصد الشافية ١/٦٤٥-٦٤٦.

[٤] توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٧.

[٥] شرح ابن عقيل ١/١٧١.

[٦] شرح ابن عقيل ١/١٧١.

[٧] المقاصد الشافية ١/٦٤٥.

يقولُ ابنُ مالك في شَرحِ التَّسهِيلِ: "وهذا القولُ وإنْ كانَ مشهوراً انتسَابُه إلى الكِسَائيِّ دون تقييد، فعندي استبعادٌ في إطلاقه، إذ هو مجرَّدٌ عن دليل، ومُقتَحِم بِقائلِه أوعَرَ سبيل، والأشبه أنْ يكونَ الكِسَائيُّ قد حكمَ بذلك في جامدٍ عُرِف لمُسَمَّاه معنى لازم لا انفكاكَ عنه، ولا مندوحةَ منه، كالإقدامِ والقوةِ للأسد، والحرارة والحُرَة للنَّار، فإنْ ثَبَتَ هذا المذكور فقد هانَ المحذوفُ، وأمكَنَ أنْ يُقالَ معذورٌ، وإلَّا فَضعْفُ ذلك في رأيهِ بَيِّنٌ، واجتِنَابُهُ مُتَعَيِّنٌ"[1].

ويَتَّضِحُ لنا أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ في أنَّ الجامِدَ المحض يَتَحَمَّلُ الضَّميرَ، والدَّليلُ عَلَى ذلك قولـه: "إنَّ الكوفيين متفرقون إلى سَماعٍ مِن العَربِ يُبَيِّنُ أنَّ الجامِدَ المحض يَتَحَمَّلُ الضَّميرَ وذلك بأنْ يَجدوا مثلَ: مررتُ برجُلٍ أخ أبوه، وصاحبك أخوه، ومررتُ برَجُلٍ أبي عبد الله غلامه، وهذا غَيرُ جائزٍ البَتَّة، فكذلك لا يجوزُ رفعهُ للمُضمَرِ، وأيضاً لو تَحَمَّلَ ضَميراً لكانَ مِنْ جُملَة العوامِل التي ترفَعُ وتَنصِبُ"[2].

وقد خَالَفَ ابنُ مالكٍ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، واقتَصَرَ عَلَى أنْ يَكونَ الجَامِدُ مُتَضَمِّناً معنى المُشتَق، فإنْ تضمَّنَ معناه تَحَمَّلَ الضميرَ، وإنْ لم يَتَضَمَّن معناه لم يَتَحَمَّلْ الضَّمير.

وقد ذَكَرَ العُكبَريُّ أنَّ المُبتدأ إذا كانَ اسمَ فَاعِلٍ أو صِفَةٍ مُشبَّهةٍ به [يعني المُشتقَّات] ولم يعملْ في الظَّاهرِ كانَ فيه ضميرٌ إجماعاً، فإنْ كانَ جامداً مثل: غلامٌ، وأبٌ، وأُمٌّ، لم يكن فيه ضَميرٌ[3].

---

[1] شرح التسهيل ٢٩٣/١.

[2] المقاصد الشافية ٦٤٦/١.

[3] التَّبيين ٢٣٦.

١٣ـ مسألة: القول بأنَّ الظرف إذا وقع خبراً يرفع الاسم وينتصب عَلَى المحل

يقولُ أبو حيَّان: "وأما الكوفيون، فالكِسَائيُّ والفرَّاءُ وهشامُ وشيوخُ الكوفيين مُجمعونَ عَلَى أنَّ المحلَّ ينتصبُ؛ لأنَّه خِلافُ الاسمِ الذي المَحلُ حديثُه، لا فِعلَ ينصِبُه ولا يُقدَّرُ معه لا مِن قَبلِه ولا من بَعده، ومبناهُم عَلَى ضعف المحل، وإنَّ الذي يضعفُ لا يَحملُ من الحركات إلا الفَتح، والفائدة في: زيدٌ خلفَك، أنَّ المخاطبَ دلَّ عَلَى موضِعِ زيدٍ، ولم يَقصدْ في فعلِه في استقرارٍ ولا قيامٍ ولا قعودٍ...، وقالَ الكِسَائيُّ رافعُ زيد عائدٌ عَلَى الاسمِ المُضمَر في الصِّفةِ يعني الظَّرف"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ونقلَ لنا رأيَ الكِسَائيِّ الذي يقولُ بأنَّ الظرفَ إذا وَقعَ خبَراً يَرفعُ الاسمَ ويَنتَصِبُ عَلَى المَحل؛ لأنَّه خِلافُ الاسمِ؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، فإذا قلنا: زيدٌ قائمٌ، كان (قائم) في المعنى هو(زيد) أمَّا إذا قلنا: زيدٌ أمامَك، لم يكن (أمامك) في المعنى هو(زيد) فلمَّا كان مُخالِفاً له نُصِبَ عَلَى الخِلافِ لِيُفَرِّقوا بينهما.

وأمَّا البصريون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا بأنَّه ينتصِبُ بعاملٍ مُقَدَّر، وذلك لأنَّ الأصلَ في قولنا: زيدٌ خلفَك، زيدُ في خلفِك بدخول حرف الجر، ومعلومٌ أنَّ حرف الجر لا بد مِن تعلُّقه بشيء؛ لأنَّه يربطُ الأسماء بالأفعال، فدلَّ ذلك عَلَى أنَّ التقدير في قولك: زيدٌ أمامك، أي زيدٌ استقرَّ في أمامك، ثم حُذِفَ حرف الجر، فاتَّصَلَ الفعلُ بالظَّرفِ فَنَصَبَه [٢].

---

[١] منهج السالك ٤٢.

[٢] انظر: الإنصاف ١/٢٢٥-٢٢٦ والتَّبيين ٣٧٦-٣٧٨.

الابتداء

١٤ـ مسألة: منعُ تقديم الخبر على المبتدأ

يقولُ أبو حَيَّان: "ونَقَلَ بَعضُ أصحَابِنَا أنَّ الكِسَائيَّ والفرَّاءَ يقولان إذا تَقَدَّمَ المُكنى المرفوع عَلَى الظَّاهرِ معه حَرف لا يُنوى به التأخير فلا يَجوزُ ذلك، ويُجيزونَ تقديم الضَّمير عَلَى ما يُفسِّرُه إذا لم يَكن مَرفوعاً فعَلَى هذا يَجوزُ عَلَى قولِهما: ضَرَبته زَيدٌ؛ لأنَّ هذا الضَّميرَ ليس بمرفوعٍ، وقد تقدَّمَتْ حِكايَتُنا عن الكوفيين مَنعَه"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذِكرِ رأيٍ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وقد مَنَعَ الكوفيونَ تقديمَ خَبَرِ المبتَدَأ عَلَيه اعتِمَاداً علَى أنَّ ذلك يُؤدِّي إلى تَقديمِ ضَمير الاسمِ عَلَى ظَاهِرِه، فإذا قُلنا: قَائِمٌ زَيدٌ كانَ في قَائمِ ضَمير يَعودُ عَلَى زَيدٍ، وهذا لا يَجوزُ عِندَ الكوفيين، وقد نُسِبَ هذا المَنعُ إلى الخليلِ أيضاً[٢].

وقد ذَهَبَ البصريون إلى أنَّه يَجوزُ تَقديم الخبر عَلَى المبتدأ عليه المفرد والجملة، فمن المُفرَدِ قولنا: قائمٌ زيدٌ، وذاهِبٌ عمروٌ، ومِن الجُملَة كقولنا: أبوه قائمٌ زَيدٌ، وأخوه ذاهِبٌ عمرو، واحتَجَّ البصريون على جوازِ ذلك؛ لأنَّه قد جاءَ كثيراً في كَلامِ العَرَبِ وأشعارِها، فمن كَلامِ العَرَبِ قولهم في المَثَل: في بَيتِهِ يُؤتَى الحَكَمُ، وحكى سيبويه: تَميمِيٌّ أنا، فَقُدِّمَ الضَّميرُ في هذه المواضِعِ كُلِّها عَلَى الظَّاهِرِ[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾[٤]، فَتَقَدَّمَ الضَّميرُ في كلمةِ (نفسه) الذي يَعودُ عَلَى (موسى) المُتأخرِ لفظاً.

---

[١] منهج السالك ٤٦.

[٢] انظر: الإنصاف ٦٨ ومنهج السالك ٤٨.

[٣] انظر: الإنصاف ٦٩.

[٤] سورة طه ٢٠/٦٧.

١٥ـ مسألة: القول بأنَّ الاسمَ المرفوع بعد (لولا) مرفوعٌ بفعلٍ مُضمَرٍ

يقولُ أبو حيَّان: "وهذا تفريعٌ عَلَى أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ لولا مرفوعٌ بالابتداءِ...، أو مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ كما ذهبَ إليه الكِسَائيُّ، فإذا قلتَ: لولا زيدٌ لأكرَمْتُكَ، فتقديره: لولا حَضَرَ زيدٌ لأكرمتُك، هكذا النَّقلُ المُحَرَّرُ عن الكوفيينَ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، فالقولُ بأنَّ الاسمَ بعد (لولا) مرفوعٌ بالابتداءِ فهذا مذهبُ البصريين[٢]، وتعليلهم لذلك هو أنَّ الحرفَ إنَّما يَعمَلُ إذا كانَ مُختَصَّاً، و(لولا) لا تَختَصُّ بالاسم دونَ الفِعلِ، بل قد تدخلُ عَلَى الفعلِ كما تدخلُ عَلَى الاسم، كقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[٤]، وأمَّا القولُ بأنَّ الاسمَ مرفوعٌ بـ(لولا) فهذا مذهبُ الكوفيين، وتعليلهم لذلك هو أنَّ (لولا) نائبةٌ عن الفِعلِ الذي لو ظَهَرَ لَرَفَعَ الاسم[٥]، لذلك قالَ الكِسَائيُّ: إنَّ الاسمَ بعدَ (لولا) مَرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: حضَرَ في المثال السَّابق، وأبو حيَّان يوافقُ الكِسَائيَّ بدليلِ أنَّه ذَكرَ رأيَهُ ومثَّل له، لكنَّه **يُلاحظُ** من خلالِ قوله: هكذا النَّقلُ المُحَرَّرُ عن الكوفيينَ أنَّه يَشُكُّ في صِحَّةِ هذا النَّقل.

---

[١] منهج السالك ٤٩.

[٢] انظر: الكتاب ١٢٨/٢.

[٣] سورة البقرة ١١٨/٢.

[٤] سورة النساء ٨٣/٣.

[٥] انظر: الإنصاف ٧٤/١-٧٧ والتَّبيين ٢٣٩-٢٤٠.

الابتداء

١٦ـ مسألة: جواز إعراب (أيٌّ)

يقولُ ابنُ هشام في فَصلِ الموصولِ: "وَسُئِلَ الكِسَائيُّ: لِمَ لا يَجوزُ: أعجَبَنِي أيُّهُمُ قائمٌ؟ فقال: أيٌّ كذا خُلِقَتْ، وقد تؤنَّث وتُثَنَّى وتُجمَعُ، وهي مُعرَبةٌ، فقيلَ مُطلَقاً، وقالَ سيبويه: تُبنَى إذا أضيفَت لفظاً وكانَ صَدْرُ صلتها ضَميراً محذوفاً، نحو: ﴿أيُّهُمُ أشَدُّ﴾ [١]، وقوله: فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمُ أفْضَلُ، وقد تُعرَبُ حينئذٍ، كما رُوِيَتْ الآيةُ بالنَّصبِ، والبَيتُ بالجَرِّ"[٢].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ ابنِ هشام والشَّاطِبيِّ [٣]، فابنُ هشام يُوافِقُ الكِسَائيَّ في جوازِ إعرابِ (أيٌّ) بدليل قوله: وقد تُعرَبُ حِينئذٍ، أمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "فقال الكِسَائيُّ والفرَّاءُ إنَّ (لَنَنْزِعَنَّ) مكتَفِيَة بِمِنْ كقولِه: قَتَلتُ مِنْ كُلِّ قبيلَةٍ وأكلتُ مِنْ كُلِّ طعامٍ، ولا تَذكُرُ منصوباً اكتِفَاءً بالمَجرورِ، وجاءَ قولُه: (أيُّهُم أشَدُّ) مبتدَأ وخَبَراً، وقيلَ إنَّ الطَّالبَ لأيِّهِم قولُه: شيعة لِمَا فيه مِن مَعنَى الفِعلِ وكأنَّ المَعنِى: مِنْ كُلِّ قَومٍ شايَعوا لِينظُروا أيُّهم أشدُّ"[٤].

ويُتابِعُ الشَّاطِبيُّ قولَه: "ولمَّا حكى سيبويه أنَّ ناساً يَقرءونَ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[٥]، يعني بالنَّصبِ، قال: وهي لُغةٌ جَيِّدَة"[٦]، وبذلك فإنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ بدليل قوله: "وهذا التَّأويلُ كُلُّه تَكَلُّفٌ، ويُرَدُّ عَليهم بأمرين: الأوَّل: حِكايَةُ سيبويه الضَّمَّ عَن العَربِ، والثَّاني: أنَّه إنْ تَأتَّى للكوفيينَ التَّأويلَ في الآيَةِ على ظُهورِ التَّعَسُّفِ في ذلك، فلا يَتأتَّى لهم مَع حَرفِ الجَرِّ، كالمِثالِ الذي حَكاه سيبويه"[٧].

أمَّا العُكبَريُّ فقد قالَ: إنَّ الآية تُقرَأ بالنَّصبِ شذوذاً[٨]، ويُلاحَظُ أنَّ الشاطِبيَّ يَذكرُ تأويلَ الكِسَائيِّ في إعرابِ (أيٌّ) في الآيةِ عَلَى أنَّها مُبتَدَأ، وهو عَلَى الحكاية، والتقدير: لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الفَريقَ الذي يُقالُ أيَّهُم فهو عَلَى هذا استفهامٌ.

ودليلُ الكوفيينَ والكِسَائيِّ عَلَى أنَّه مُعرَبٌ مَنصوبٌ بالفِعلِ الذي قَبلَه أنَّه قد جاءَ في القرآنِ الكريم وفي كَلامِ العَربِ مَا يُؤكِّدُ ذلك، أمَّا البصريون فاحتَجُّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّها مبنيَّة

---

[١] سورة مريم ٦٩/١٩.

[٢] أوضح المسالك ١٣٨/١ وانظر: معاني القرآن للكسائي ١٩١ والتبيان في إعراب القرآن للعُكبَري ١٨٥/٢.

[٣] انظر: المقاصد الشافية ٥١٥/١.

[٤] المقاصد الشافية ٥١٥/١.

[٥] سورة مريم ١٩/ ٦٩.

[٦] المقاصد الشافية ٥١٣/١ وانظر: الكتاب ٤٢٠/٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٩/٣.

[٧] المقاصد الشافية ٥١٥/١.

[٨] انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٨٥/٢.

عَلَى الضَّم؛ لأنَّ القياسَ يقتضي ذلك في كُلِّ حال، لوقوعِها موقِعَ حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول[١]، فأيٌّ هنا بمعنى (الذي).

كان وأخواتها

١٧ـ مسألة: جواز تقديم الخبر عَلَى (ما) النافية لـ(كان وأخواتها)

يقولُ أبو حيَّان: "ما النافية قسمان: أحدهما: ما النفي أو شبهه شرط في إعماله في المبتدأ والخبر، وهو ما زال، وما انفك، وما برح، وما فتئ، والآخر: ما صلح أن يُنفي بما مِن كان وأخواتها، نحو: ما كان زيدٌ قائماً، فالقسم الأول: أجازَ تقديم الخبر عليه ابن كيسان والنحاس، وحُكي مثله عن الكِسَائيِّ، فأجازوا: منطلقاً ما زال زيدٌ، ومفهومُ قَولِ النَّاظِم أنَّ النَّفيَ إذا كانَ بغيرِ ما يَجوزُ تقديمُ الخبرِ عليه، نحو: قائماً لم يزل زيدٌ"[٢].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عندَ أبي حَيَّان والشَّاطِبيِّ[٣] وهُما يُوافِقَان رأيَ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ، فيقولُ الشَّاطبيُّ: "أمَّا ما زال وأخواتُها فحكى ابنُ الأنباري أنَّ الكوفيينَ غيرُ الفرَّاءِ، وابنُ كيسان من البصريين يُجيزُون التَقَدُّم لأخبارها عَلَى ما...، وحكى ابنُ خروف الجوازَ أيضاً عن البصريين والكِسَائيِّ، والمَنعُ عن الفرَّاء، والمَنعُ هو الذي اشتُهِرَ عندَ البَصريينَ، وهو الذي اعتمدَه ابنُ الأنباري"[٤].

ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ قد اعترَضَ عَلَى نَظمِ ابنِ مالك بقولِه: "وإذا كانَ الخِلافُ موجوداً، وعدمُ الإجماعِ مشهوراً، فكيف يقولُ [أي ابنُ مالك] (كذاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَة)؟"[٥].

بمعنى أنَّه لا يجوزُ أنْ تكونَ ما تاليةً، بل مَتْلُوَّةً، أي يمتنعُ تقديمُ الخَبرِ عَلَى (ما) عندَ ابنِ مالك، وبذلك فإنَّ الشَّاطِبيَّ يوافِقُ ما ذَهبَ إليه الكِسَائيُّ مِنْ جوازِ تَقَدُّم الخبر عَلَى ما النَّافية، نحو: صافياً ما زال الجَوُّ. ويَذهَبُ العُكبَري إلى مُخَالَفَةِ ذلك بِقَولِه: "لا يَجوزُ تقديم خَبر ما زال وأخواتها مِمَّا في أولِه (ما) عَلَى (ما) كَقولِك: قَائماً مَا زالَ زَيدٌ، ووَافَقَ الكُوفيُّونَ عَلَى امتِنَاعِ ذلك في مَا دَام"[٦].

---

[١] انظر: الكتاب ٤١٩/٢-٤٢٠ والإنصاف ٢١٨/٢-٢١٩.

[٢] منهج السالك ٥٥.

[٣] انظر: المقاصد الشافية ١٦٦/٢.

[٤] المقاصد الشافية ١٦٦/٢ وانظر: الإنصاف ١٤٧/١.

[٥] المقاصد الشافية ٢/ ١٦٦.

[٦] التَّبيين ٣٠٢.

كان وأخواتها

١٨ـ مسألة: القول بإلغاء عمل كان إذا جاء الاسمان بعدها مرفوعين

يقولُ أبو حيَّان: "وقد ذهَبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّه إذا جاءَ الاسمَان بعدَها مرفوعَين كانت مُلغاة لا عملَ لها...، نحو: كانَ زيدٌ قائمٌ، إنَّها غيرُ عامِلَة ولا أُضمِرَ فيها أمْرٌ ولا شَأنٌ، ورَفْعُ الاسمَينِ بعدَ (كانَ) مسمُوعٌ عنِ العَربِ، وبه قالَ الجُمهورُ، وأنْكَرَ الفَرَّاءُ سَمَاعَهُ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تفرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ هذه المسألةِ مِنْ بينِ شُرَّاحِ ألفيَّةِ ابنِ مالك في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجري، وقد استَعرَضَ أبو حيَّان آراءَ النُّحاةِ ومَثَّل لرأيِ الكِسَائيِّ، وعلَّلَ بقوله: إنَّها غيرُ عامِلَة ولا أُضمِرَ فيها أمْرٌ ولا شَأنٌ، ورَفْعُ الاسمَينِ بعدَ (كانَ) مسمُوعٌ عنِ العَربِ، وبه قالَ الجُمهورُ، وهذا دليلٌ عَلَى موافقةِ أبي حيَّان لرأيِ الكِسَائيِّ والجمهورِ أيضاً.

كان وأخواتها

١٩ـ مسألة: القول بحذف كان وإبقاء خبرها

يقولُ أبو حيَّان: "يَحذِفُونَها واسمَها مُستترٌ فيها...، وليست بعد (إن، ولو)، قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾[٢] عَلَى تأويلِ الكِسَائيِّ: أي انتَهُوا يَكُنْ خَيراً لَكُم"[٣].

التحليل والتوضيح:

لقد تفرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ هذه المسألةِ مِنْ بَينِ شُرَّاحِ ألفِيَّةِ ابنِ مالك في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجري، حيثُ ذَكَرَ مَوضِعاً يُحذَفُ فيهِ اسمُ كان ويُبقي عَلَى خَبَرِها بتأويلِه للآيةِ السَّابِقَةِ، أي: انتَهوا يَكُنْ الانتِهاءُ خَيراً لكم، ويقولُ الزَّجَّاجُ: "وقد اختَلفَ أهلُ العربيةِ في تَفسيرِ نَصبِ (خير)، فقالَ الكِسَائيُّ: انتَصَبَ لخروجِهِ منَ الكَلامِ، قالَ: وهذا تَقولُه العربُ في الكَلامِ التَّام"[٤].

وقالَ سيبويه: "ومِمَّا ينتَصبُ في هذا البابِ عَلَى إضمارِ الفِعلِ المَتروكِ إظهارُه: انْتَهُوا خَيراً لَكُم، ووَرَاءَكَ أوسَعَ لَك، وحَسبُكَ خَيراً لَك، إذا كنتَ تأمر...، وإنَّما نَصبتَ (خَيراً لَك) و(أوسَعَ لَك)؛ لأنَّك حينَ قُلتَ: (انْتَهِ) فأنتَ تُريدُ أنْ تُخرِجَهُ مِن أمرٍ وتُدخِلَهُ في آخَرَ"[٥]، والتَّقديرُ في قولِنا: انْتَهِ خَيراً لَك هو: انْتَهِ وَأْتِ خَيراً لَك.

---

[١] منهج السالك ٥٩.

[٢] سورة النساء ١٧١/٤.

[٣] منهج السالك ٥٩.

[٤] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٤/٢.

[٥] الكتاب ٣٤٠/١.

كان وأخواتها

٢٠ـ مسألة: جواز حذف اسم كان وقيام خبرها مقامه إذا أسند إليه ضمير الشأن

يقولُ الشَّاطبيُّ: "أمَّا اسمُ كانَ فلا يُحذَفُ ويُقامُ خَبرُها مُقامَه، فلا يُقالُ في: كانَ زيدٌ أخاكَ: كِينَ أخاكَ، ولا في: كانَ زيدٌ يَقومُ: كِينَ يُقامُ...، وذهبَ الكِسَائيُّ مع الفرَّاء إلى جوازِ: كِينَ يُقامُ، وجعلَ الكِسَائيُّ المُسنَد إليه ضميرَ الشأن – الذي يُسَمِّيهِ الكوفيونَ ضَميرَ المَجهول – كأنَّهُ عَلَى معنى: كِينَ الأمرُ يُقامُ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، ودليلُ ذلك قوله: "وأمَّا مذهبُ الكِسَائيِّ فخارِجٌ عمَّا عُهِدَ مِن كلامِ العربِ، إذ لا يوجَد مرفوعٌ يُحذَفُ فَيُبنَى فِعلُهُ لِضَميرِ المجهولِ، وأيضاً لا فائدَةَ في ذلك الكلام، إذ لا يَخلُو الوجودُ من كونِ قِيامٍ موجوداً، وأيضاً لا يُحذَفُ المُبتَدأ اقتِصاراً أبداً"[٢]، ومن جهةٍ أخرى فإنَّ الشَّاطِبيَّ تحدَّثَ عن حذفِ مرفوع فِعلِ المُقارَبة فقال: "ونُقِلَ عن الكِسَائيِّ إجازةُ: جُعِلَ يُفْعَل، عَلَى إقامَةِ ضميرِ المجهول مُقَامَ المرفوع، وقد تَقَدَّمَ ما فيه في مسألةِ: كِينَ يُقَامُ"[٣].

فصل المشبهات بـ ليس

٢١ـ مسألة: جواز إعمال (إنْ)عمل (ليس)

يقولُ المُرادِيُّ: "وأمَّا (إنْ) فأجازَ إعمالَها إعمال (ليس) الكِسَائيُّ وأكثرُ الكوفيين، وطَائفةٌ مِن البصريين، ومنَعَه جُمهورُ البصريين، واختُلِفَ عن سيبويه والمُبَرِّد، والصَّحيحُ الإعمالُ وقد سُمِعَ في النَّثرِ والنَّظْم"[٤].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامنِ الهِجري، ويَتَّضِحُ لَدَيَّ أنَّ المُرادِيَّ قد وافَقَ الكِسَائيَّ في ما ذَهَبَ إليه مِن جَوازِ إعمَالِ (إنْ) عَمَل (ليس) برفْعِ اسمِها ونصبِ خَبَرِها، ومثالُه كثيرٌ في النَّثرِ والشِّعرِ، فمِنَ النَّثرِ"قول الأعرابي: إنْ قائماً يريدُ إنْ أنا قائماً...، ومِنَ النَّظمِ قوله:

---

[١] المقاصد الشافية ٣/٧-٨.

[٢] المقاصد الشافية ٣/٩.

[٣] المقاصد الشافية ٣/١٠.

[٤] توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥١٢.

إنْ هـــوَ مُســـتَولِياً عَلَـــى أحـــدٍ إلَّا عَلَـــى أضْـــعَفِ المَجَـــانِينِ"[1]

فَعَمِلَتْ (إنْ) عملَ (ليس)، فَرَفَعَتْ الاسمَ الذي هو الضَّميرُ المُنفَصلُ (هو)، ونَصَبَتْ الخبرَ الذي هو (مُستَولِياً).

ما ولا المشبهات بـ (ليس)

٢٢ـ مسألة: جواز نصب معمول الخبر المنفي إذا تقدَّم عَلَى الخبر وكان موجباً

يقولُ أبو حيَّان: "فإنْ قدَّمتَ مَعمولَ الخَبرِ عَلَى الخَبرِ وحدَه، جَازَ النَّصبُ، نحو: ما زَيدٌ طَعَامَك آكِلاً، فإنْ كانَ موجَباً بإلا لم يَجُزْ النَّصبُ عندَ البَصريينَ، نحو: ما زَيدٌ طَعَامَك إلا آكِلاً، وأجَازَ ذلك الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ"[2].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ رأي الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وهنا يستَعرضُ أبو حَيَّان آراءَ النُّحاة فيذكُرُ أنَّ البصريينَ لا يُجيزونَ النَّصبَ، والكِسَائيُّ والفَرَّاءُ يُجيزان ذلك وهما مؤسِّسَا مَدرسة الكوفَة.

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك ٥١٢/١.

والبيت من المنسرح وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٤٤٧/١ وأوضح المسالك ٢٩١/١ واللباب في علوم الكتاب ٢٠٦/٢ وشرح الأشموني ١٣٠/١ وهمع الهوامع ٢٥٠/١.

[2] منهج السالك ٦٢.

إنَّ وأخواتها

٢٣ـ مسألة: القول بأنَّ خبر (ليت) منصوب عَلَى إضمار فِعل

يقولُ أبو حَيَّان: "هذه الحروفُ بعكسها فهي تَنصِبُ الاسمَ وتَرفعُ الخبرَ، أمَّا نَصبُها للاسمِ وعملُها فيه فبالإجماعِ، وأمَّا عملُها الرفعُ في الخَبَرِ فهو مَذهبُ البصريينَ وأنَّها عَمِلَتْ في الاسمَينِ مَعاً، ومَذهَبُ الكوفيينَ أنَّه ليس مَرفوعاً بهذه الحُروف بل هو بَاقٍ عَلَى رَفعِه قَبلَ دُخولِ هذه الحُروف...، وإنَّ الكِسَائيَّ تأوَّلَ ما وَردَ من ذلك عَلَى أنَّه مَنصوبٌ عَلَى إضمَارِ فِعلٍ، فتقولُ: ليتَ زيداً مُنطَلِقاً"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ أبي حَيَّان والشَّاطِبيِّ[٢]، فأبو حيَّان ذَكَرَ عَملَ (ليت) في الخَبَرِ عِندَ البَصريينَ بالرَّفعِ، بينَما يُؤوِّلُ الكِسَائيُّ – وهو زعيمُ الكوفيين– نَصبَ خَبرِ (ليت) بِفِعْلٍ مُضمَرٍ، والتَّقديرُ: ليتَ زَيداً يَكونُ مُنطَلِقاً، وأجازَ الفَرَّاءُ نَصبَ خَبرِ (ليت) أيضاً، ثمَّ يُلَخِّصُ أبو حَيَّان حَديثَه بذِكرِ المَذاهِبِ في خَبرِ (ليت) ويقولُ بأنَّها أربعة: الأوَّل: أنَّه لا يَجوزُ إلا الرَّفع، والثَّاني: أنَّه يَجوزُ الرَّفع والنَّصب، والثَّالث: أنَّه يَجوزُ فيه الرَّفع والنَّصب في خَبر (ليت) دونَ أخواتها، والرَّابع: أنَّه يَجوزُ في خَبرِ (ليت) و(لعل) و(كأن) دون (إن) و(أن) و(لكن)[٣].

أمَّا الشَّاطبيُّ فيقولُ: "إنَّ النَّاظِم [أي ابنُ مالك] مِن حيث قَصَرَ هذه الحروفَ عَلَى عمَلِ الرَّفعِ في الخبرِ مع نَصبِ المبتدأ، دَلَّ ذلك عَلَى مُخَالَفَتِهِ لِمَن أجازَ في الخَبَرِ النَّصبَ، فأمَّا الفرَّاءُ فأجازَ نصبَ خبر (ليت) وحدَها، ووافَقَهُ الكِسَائيُّ عَلَى ذلك فيما أنشَدُوه مِن قولِ رؤبة، وأنشَدَ سيبويه أيضاً:

يا ليتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا"[٤].

ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، والدليلُ عَلَى ذلك قولِه: "وقد زَعَمَ ابنُ السِّيد أنَّ نَصبَ الخَبرِ مع هذهِ الأحرُفِ لُغةٌ لِبعضِ العَربِ"[٥]، وكأنَّه يَعتَرِضُ على ابنِ السَّيِّد الذي يَقولُ بأنَّ النَّصبَ لُغَةٌ لِبَعضِ العَرَبِ، وذلك بقولِه: وقد زَعَمَ ابنُ السَّيِّد، والشَّاطِبيُّ

---

[١] منهج السالك ٧٢.

[٢] انظر: المقاصد الشافية ٣٠٩/٢.

[٣] انظر: منهج السالك ٧٢.

[٤] المقاصد الشافية ٣٠٩/٢ وانظر: الكتاب ١٤٢/٢.

والبيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٤٩ ولرؤبة في شرح المفصل ٢٦٠/١ وليس في ديوانه، وللعجاج أو لرؤبة في همع الهوامع ٤٣٢/١ وبلا نسبة في الكتاب ١٤٢/٢ والأشباه والنظائر ٣٣/٣.

[٥] المقاصد الشافية ٣١١/٢.

يُؤوِّلُ الأمثِلَةَ التي ساقَها الكوفيونَ عَلَى حَذفِ الخَبرِ، والتأويلُ للبيتِ السَّابِق: "يَا لَيتَ أيَّامَ الصِّبَا لنَا رَوَاجِعَ، أو أقبَلَتْ رَوَاجِعَ، فَرَوَاجِعُ فيه حال، عامِلُها الخَبرِ المحذوف"[1].

إن وأخواتها

٢٤ـ مسألة: القول بإجازة الوجهين (الفتح والكسر) واختيار الفتح لهمزة إنَّ بعد القَسَم

يقولُ أبو حَيَّان: "وكذلك أيضاً القَسَم عندَه يجوزُ فيه وجهان الكسرُ والفتحُ وذلك إذا لم يكنْ بعدها اللام أمَّا إذا كانَ بعدَها اللام كُسرَت الهمزة، والذي اختَارَه النَّاظِم بعد القَسَم من جوازِ الوَجهَين غَيرُ مُختارٍ، والمَذاهِبُ في ذلكَ أربَعَة: إجازتهما واختيارُ الفَتحِ وهو مَذهبُ الكِسَائيِّ، وإجازتهما واختيارُ الكَسرِ ووجوبُ الفَتحِ وهو مَذهبُ الفَرَّاءِ، ووجوبُ الكَسرِ وهو الذي صَحَّحَه أصحابُنا وهو القياسُ، وبِه وَرَدَ السَّمَاعُ وهو مذهبُ البصريين، قالَ تَعَالَى: ﴿حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[2]، قالَ ابنُ خروف ولَم يُسمَعْ فتحها بعدَ اليَمينِ ولا وجهَ له في القياسِ"[3].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذهِ المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وقد أشارَ أبو حيَّان إلى مُخَالَفتِه للنَّاظِمِ في اعتبارِ أنَّ همزةِ (إنَّ) يَجوزُ فيها الوجهان (الكسرُ والفتحُ) بعدَ القَسَم وذلك في قوله: والذي اختَارَه النَّاظِم بعد القَسَم من جوازِ الوَجهَين غَيرُ مُختارٍ، وذَكَرَ آراءَ العُلماءِ في المَسألةِ، وخَالَفَ الكِسَائيَّ أيضاً وهو القول بجواز الوجهينِ واختيار الفتح للهمزة، بينَمَا يَرَى أبو حيَّان وجوبَ الكَسرِ لِهمزةِ (إنَّ) بَعدَ القَسَم، ويُعَقِّبُ بقولِهِ أنَّ ذلك هو القياسُ، وبه وَرَدَ السَّماعُ وهو مَذهَبُ البصريينَ، واستَدَلَ بالآيةِ الكريمَةِ السَّابِقَة، ثمَّ يَختمُ حَدِيثَه بقولِ ابنِ خروف الذي يُؤكِّدُ فيه أنَّه لَم يَسمَع فتحَ همزةِ (إنَّ) بَعدَ اليمينِ وأنَّه لا وَجهَ له في القياس.

---

[1] المقاصد الشافية ٣١١/٢ وانظر: الكتاب ١٤٢/٢.

[2] سورة الزخرف ٤٣/١-٣.

[3] منهج السالك ٧٥.

إن وأخواتها

٢٥ـ مسألة: القول بأنَّ العربَ تُعمِل (إنَّ) المُتَّصِلَة بـ(ما) فتقولُ: إنَّمَا زيدَاً قائمٌ

يقولُ أبو حيَّان: "وحكى الأخفشُ والكِسَائيُّ عَن العَربِ: إنَّما زيداً قائمٌ، بإعمالِ (إنَّ) مَع إلحاق (ما) وإنَّما كانَ الصحيحُ أنَّ (ليتَ) وحدَها يَجوزُ فيها الإعمالُ والإلغاءُ دونَ سائرِ أخواتِها؛ لأنَّ (ليتَ) بقيتْ عَلَى اختِصَاصِها مِن أنَّه لا يَليهَا إلا الجُملَة الاسمِيَّة بِخلافِ أخواتِها"[١].

التحليل والتوضيح ⋆:

وَرَدَتْ هذهِ المسألةُ عِندَ أبي حَيَّان وابنِ الورديِّ[٢] وابنِ عقيل[٣] وابنِ جابر[٤] والشَّاطِبيِّ[٥]، وكُلُّهم يُخالِفونَ الكِسَائيَّ في جوازِ إعمالِ (إنَّ) إذا اتَّصلَت بها (ما) المصدريَّة، إلاَّ ابنَ الوردِيَّ فإنَّه قَد وَافَقَ الكِسَائيَّ والأخفشَ في هذه المسألةِ، فقال: "إذا وُصِلَتْ (ما) الزَّائِدَة بـ (إنَّ) أو إحدى أخواتِها، بَطلَ العَمَل، وقَد يَبقَى العَمَل حَتَّى في غَيرِ (لَيتَ)، لِمَا ذَكَرَ ابنُ بُرهان: أنَّ الأخفشَ روى: إنَّما زيداً قائمٌ، وعُزِي إلى الكِسَائيِّ مثله"[٦]. ودَلِيلُ ذلك قوله: وقد يَبقَى العَمَل وبذلك فهو يُوافِقُ النَّاظم.

وأمَّا ابنُ عقيل فيقولُ: "إذا اتَّصلتْ (ما) غير الموصولة بإنَّ وأخواتها كَفَّتْها عن العمل، إلا (ليتَ) فإنَّه يَجوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ... وقد تَعمَلُ قَليلاً، وهذا مذهبُ جماعةٍ من النحويين كالزَّجَّاجي وابنِ السَّراج"[٧]. وقالَ أيضاً: "وحكى الأخفشُ والكِسَائيُّ: إنَّما زيداً قائمٌ"[٨]

---

[١] منهج السالك ٨٠.

⋆ هذه المسألةُ تعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شَرحِه [ص١٢٥] فقال: "تَدخُلُ (ما) عَلَى (إنَّ) وأخواتها، فتَكُفُّها عن العَمَل، إلا (ليتَ) ففيها وَجهَان، تَقولُ إنَّما زيدٌ قائمٌ، وكأنَّما خَالدٌ أسَدٌ...، ولا سَبيلَ إلى الإعمَالِ، لأنَّ (ما) قد أزالتْ اختِصَاص هذه الأحرُف بالأسمَاءِ فوَجَبَ إهمالُها، وتَقولُ ليتَما أبَاك حَاضِرٌ، وإنْ شِئتَ قُلتْ: ليتَما أبوك حَاضِرٌ لأنَّ (ما) لم تُزِلْ اختِصَاص (ليتَ) بالأسماءِ، فَلَكَ أنْ تُعمِلَها نَظَراً إلى بَقاءِ الاختِصَاصِ، ولك أنْ تُهمِلَهَا نَظَراً إلى الكَفِّ...، وذَكَرَ ابنُ برهانِ: أنَّ الأخفشَ روى: إنَّما زيداً قائمٌ، وعزا مثل ذلك إلى الكِسَائيِّ، وهو غَريبٌ"، وظاهرُ الأمر أنَّ ابنَ النَّاظِم يُخَالفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، ودليلُ ذلك قَوله بَعدَما ذَكَرَ ما نُسِبَ للكِسَائيِّ بأنَّهُ غريبٌ.

[٢] انظر: تحرير الخصاصة ١٢٤.

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ٣٠٢/١.

[٤] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤١/٢.

[٥] انظر: المقاصد الشافية ٣٦١/٢.

[٦] تحرير الخصاصة ١٢٤.

[٧] شرح ابن عقيل ٣٠٢/١.

[٨] شرح ابن عقيل ٣٠٢/١.

بإعمالِ إنَّ رَغمَ اتِّصَالهَا بما غَيرِ الموصُولة. وبذلك يَكونُ ابنُ عقيل قد خَالَفَ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ بقولِه: "وأمَّا ما حَكاه الأخفش والكِسَائيُّ فَشَاذٌّ"[١].

وأمَّا ابنُ جابر فيقولُ: "أمَّا في الخَمسَةِ غَير (ليت): فلم يُسمَع فيها إبقَاءُ العَملِ مع دُخولِ (ما) إلا في نَقْلٍ غَريبٍ ، منه ما حَكَاه ابنُ برهان: أنَّ الأخفش حكى: إنَّما زيداً قائمٌ، بنَصبِ زَيد – وعزا مثل ذلك إلى الكِسَائيِّ، وهو نَقْلٌ غَريبٌ، وأمَّا (ليتَ) فالأمرَان فيها جائزان، إلا أنَّ عَدَمَ الإعمَال أكثر"[٢]، ويَتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ ابنَ جابِر قد خَالَفَ الكِسَائيَّ في إعمَالِ (إنَّ) المُتَّصِلَة بـ (ما)، بِدَليلِ قَولِه: وهو نَقلٌ غَريبٌ، وهو بذلك يتوافقُ مع ابنِ النَّاظِمِ في الحكمِ عَلَى هذا الرأي بأنَّه غَريب[٣].

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "وحكى المؤلِّفُ [ابنُ مالك] في شرحِ التَّسهيلِ عَن الأخفش أنَّه روى عن العربِ: إنَّمَا زيداً قائمٌ، ونَسَبَ مثلَ ذلك إلى الكِسَائيِّ عن العربِ فأعمَلَ عمل إنَّ مع ما"[٤] .

ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، بدَليلِ قولِهِ: "وفي كِلا الوَجهَينِ عَمَلُ هذه الحروف قد بَطَلَ للحاق ما، وهذا هو الغالِبُ في الاستِعمال، والكثيرُ في الكلام، ودَلَّ عَلَى ذلك مِن كَلامِه إطلاقُه القَول بالإبطال حيث قال [أي ابنُ مالك] (ووصلُ مَا بِذي الحُروفِ مُبْطِلٌ) إعمالُها، وقَطْعُهُ بذلك، وأنَّه لمَّا استَدرَكَ الوَجه الثاني – وهو بَقاءُ العَمَل – نَبَّهَ عَلَى قِلَّتِهِ بقَد، في قولِه: (وقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ) يعني أنَّ عَمَلَ هذه الحُروف قد يبقى مع دخول ما"[٥].

وذهبَ سيبويه إلى القولِ بإبطالِ إعمالِ هذه الحُروفِ إذا اتَّصَلَت بها (ما) باستثناءِ (لَيْتَ)، فإنَّ إعمالَها مع ما جائزٌ، وسببُ ذلك أنَّ هذه الأدواتَ قد أعمِلَت لاختِصَاصِها بالأسماء ودخولِ (ما) عليها يُزيلُ هذا الاختِصَاص، ويُهَيِّئُها للدُّخولِ عَلَى جُمَلِ الأفعالِ نحو قولِه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [٦]، وقوله سبحانه: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [٧].

---

[١] شرح ابن عقيل ٣٠٣/١.

[٢] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤١/٢.

[٣] انظر: شرح ابن النَّاظم ١٢٥.

[٤] المقاصد الشافية ٣٦١/٢.

[٥] المقاصد الشافية ٣٦١/٢.

[٦] سورة الأنبياء ٢١/ ١٠٨.

[٧] سورة الأنفال ٨/ ٦.

إنَّ وأخواتها

٢٦ـ مسألة: جواز العطف بالرفع عَلَى محل اسم (إنَّ) من الابتِداء قبل استكمال الخبر

يقولُ أبو حَيَّان: "وأمَّا إذا عَطَفتَ قبلَ الخَبرِ فلا يَجوزُ إلا العَطفُ عَلَى اللفظِ، فَتقولُ: إنَّ زَيداً وعَمراً قائمان، ولا يَجوزُ رَفعُ عَمرو عَلَى المَوضِعِ سَواء أخفي إعراب الاسمِ أم ظهر، وأجَازَ ذلك الكِسَائيُّ مُطلَقاً"[١].

التحليل والتوضيح ⋆:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ أبي حَيَّان وابنِ الوردِيِّ[٢] وابنِ هشام[٣] وابنِ جابر[٤] والشَّاطِبيِّ[٥]، وكُلُّهم خَالَفوا الكِسَائيَّ في جواز العَطفِ بالرَّفعِ عَلَى مَحلِّ اسم (إنَّ) من الابتِداء قبلَ استكمالِ الخَبَر.

وَيَتَّضِحُ لنا أنَّ ابنَ الورديِّ هنا قد خَالَفَ الكِسَائيَّ بقولِه: "وإذا جَاءَ المَعطوف بَعدَ اسم (إنَّ)، وخبرها، فَحَقُّه النَّصب، وقَدْ يُرفَعُ...، ولا يَجوزُ: إنَّ زَيداً وعَمروٌ قائمَان، لِئَلا يَتَعَدد عَامِل قائمَان، إذ رَافِع الخبر هنا هو النَّاسِخُ، وفي خَبَر المُبتَدَأ هو المُبتَدَأ، وأجَازَهُ الكِسَائيُّ عَلَى أنَّ الرَّافِعَ للخَبَرِ هو الرَّافِعُ للمُبتَدَأ، والصَّحِيحُ الأوَّل"[٦]؛ لأنَّه يُمكِنُ تخريجُ شواهِد الكِسَائيِّ وحَملُه عَلَى التَّقديم والتَّأخير.

---

[١] منهج السالك ٨١.

⋆ هذه المسألةُ تعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص١٢٦] فقال: "حَقُّ المَعطوفِ عَلَى اسم إنَّ النَّصْب، نحو: إنَّ زيداً وعمراً في الدَّارِ، وإنَّ زيداً في الدَّارِ وعمراً...، وقد يُرفَعُ بالعَطفِ عَلَى مَحَل اسم إنَّ مِن الابتِدَاء، وذلك إذا جاء بعدَ اسمِهَا وخَبَرِهَا نحو: إنَّ زَيداً في الدَّارِ وعمروٌ، تقديرُه: وعمروٌ كذلك...، وإنَّه لَمُمْتَنِع، ولِهذا لا يَجوزُ رَفع المَعطوف قَبلَ الخَبَر، فلا تَقولُ إنَّ زيداً وعمروٌ قائمانِ، وقَد أجَازَهُ الكِسَائيُّ: بِناءً عَلَى أنَّ الرَّفعَ للخَبَرِ في هذا الباب هو رافعُهُ في بابِ الابتِدَاء". والوَاضِحُ لدَيَّ أنَّ ابنَ النَّاظِم قد خَالَفَ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ بقولِه: وإنَّه لَمُمْتَنِع، ولِهذا لا يَجوزُ رَفع المَعطوف قَبلَ الخَبَر، ويَذهبُ ابنُ النَّاظِم لموافَقَةِ أبيهِ [ابنِ مالك]، وسيبويه في هذا الأمرِ وهو عدم الجواز قبل استِكمَالِ الخَبَرِ، بدَليلِ نَقلِهِ ما قَالَهُ سيبويه: "واعلَمْ أنَّ نَاساً مِن العَرَبِ يَغلَطون، فَيَقولون: إنَّهُم أجمَعونَ ذَاهِبون، وإنَّكَ وزَيدٌ ذَاهِبَان".

[٢] تحرير الخصاصة ١٢٤.

[٣] أوضح المسالك ٣١٠/١.

[٤] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤٣/٢-٤٤.

[٥] المقاصد الشافية ٣٧١/٢.

[٦] تحرير الخصاصة ١٢٤.

وأمَّا ابنُ هشام فيقولُ: "المُحَقِّقُونَ عَلَى أنَّ رَفعَ ذلك ونحوَه عَلَى أنَّه مبتدَأ حُذِفَ خَبرُه، أو بالعَطفِ عَلَى ضَميرِ الخبرِ وذلك إذا كانَ بينَهما فَاصِلٌ، لا بالعَطفِ عَلَى مَحلِ الاسمِ مثل: ما جَاءنِي مِنْ رَجُلٍ ولا امرَأةٌ بالرَّفعِ؛ لأنَّ الرافعَ في مَسألتِنَا الابتِدَاءُ، وقد زالَ بدخولِ الناسِخ"[١].

ويضيفُ ابنُ هشام قولَه: "ولم يشتَرِطْ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ الشرطَ الأولَ – وهو استِكمَالُ الخَبَر – تَمَسُّكاً بنحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوْا و الَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ [٢]، وبقراءةِ بعضِهم: ﴿إِنَّ اللهَ ومَلائكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِي﴾ [٣]"[٤]، وقد خَالَفَ ابنُ هشام الكِسَائيَّ، ووافَقَ جمهورَ البصريين الذين قالوا إنَّ هذا الاسمَ المرفوع مبتَدأ وخبرُه محذوفٌ، أو خَبَرُه المذكور بعده، وخَبَر إنَّ هو المَحذُوف. ويُستَنتَجُ مِنْ قولِ ابنِ مالك أيضاً أنَّه لا يُوافِقُ مذهبَ الكِسَائيِّ والفَرَّاءَ في هذه المسألةِ، واكتفى بنَقلِ ما وَرَدَ عنهُما.

وأمَّا ابنُ جابر فيقولُ: "وقد أجَازَ الكِسَائيُّ العَطفَ بالرَّفعِ عَلَى اسم (إنَّ) قَبلَ الخَبَر؛ لأنَّه يَرَى أنَّ العَامِلَ واحِدٌ؛ لأنَّ الرَّافِعَ عندَه لِخَبَرِ (إنْ) – هو الابتِدَاءُ، ووافَقَهُ الفَرَّاءُ عَلَى جَوازِ العَطفِ بالرَّفعِ قَبلَ الخَبَرِ، بِشَرطِ أنْ يَكونَ اسمُ (إنَّ) يَظهرُ فيه الإعراب ، كقولِك: إنَّ هذا وزيدٌ قائمان، وجعلَ سيبويه ما وَرَدَ من مثل هذا غَلَطاً"[٥]، ويَرُدُّ ابنُ مالك على سيبويه بِقَولِه: "وليس ذلك مِن سيبويه بِمَرْضِيٍّ، بل الأوْلَى أنْ يُخَرَّجَ على أنَّ قَائلَ ذاك أرَادَ: أنَّهُم هُم أجمَعونَ ذاهِبونَ، لأنَّه مِن العَرَبِ المَوثوقِ بِعَرَبِيَّتهم، عَلَى أنْ يَكونَ (هُم) مُبتَدأ مُؤكَّداً بـ(أجمَعونَ) مُخبَراً عَنه بـ(ذاهِبون) ثم حُذِفَ المُبتدأ وبَقِيَ تَوكيدُه"[٦].

وظاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ جابِر خَالَفَ الكِسَائيَّ ووافَقَ الفَرَّاءَ في "جوازِ العَطفِ بالرَّفعِ عَلَى اسمِ (إنَّ) بِشَرطِ التَّأخيرِ عَن الخَبرِ، وأنْ يَكونَ خَبَرُ المَعطوفِ مَحذُوفاً"[٧]، مثل: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ والتقدير: وعمروٌ كذلك.

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "وذهبَ الكوفيون إلى جوازِ الرَّفعِ كما جازَ مع تأخيرِ المَعطوفِ، إلَّا أنَّهم اختَلَفوا، فذهَبَ الكِسَائيُّ إلى الجوازِ بإطلاق، ظهرَ في المعطوفِ عليه النَّصبُ أو لم يَظهَر، فتقولُ: إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان، وإنَّك وبكرٌ ذاهبان...، والصَّحيحُ ما ذهبَ إليه النَّاظِم

---

[١] أوضح المسالك ١/٣١٠.

[٢] سورة المائدة ٥/ ٦٩.

[٣] سورة الأحزاب ٣٣/ ٥٦.

[٤] أوضح المسالك ١/٣١٢.

[٥] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٢/٤٣-٤٤.

[٦] شرح الكافية الشافية ١/٥١٥.

[٧] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٢/٤٣.

[أي ابنُ مالك] للقياس والسَّماع"[1]، ويَتَّضِحُ لنَا أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، ويُوافِقُ رأيَ البصريين وما ذهبَ إليه ابنُ مالك مِن عَدم جوازِ العَطفِ بالرَّفعِ عَلَى محل اسم إنَّ قبلَ استكمالِ الخبرِ، ودليلُ ذلك قوله: "وأمَّا قولُهم: إنَّك وزيدٌ ذاهِبان، فَحَمَلَهُ سيبويه عَلَى الغَلطِ، فقالَ سيبويه: واعلَمْ أنَّهم يَغْلَطونَ فيقولون: إنَّهُم أجمعونَ ذاهِبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان"[2].

وحجَّةُ الكوفيين والكِسَائيَّ في جواز ذلك هو النَّقلُ والقِيَاس، أمَّا النقلُ فذكرهم الآيات الكريمة، وأمَّا القياس فقولهم: أجمعنَا عَلَى أنَّه يجوزُ العطفُ عَلَى الموضِعِ قبلَ تمامِ الخبر مع(لا)، نحو: لا رَجُلَ وامرَأةٌ أفضَلُ منك، فكذلك مع (إنَّ)؛ لأنَّها بمنزلَتِها، وإن كانت (إن) للإثبات و(لا) للنفي؛ لأنَّهم يحملونَ الشيء إلى ضِدِّه [3].

إن وأخواتها

٢٧ـ مسألة: جواز دخول اللام عَلَى خبر إنَّ إذا كان ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ(قد)

يَقولُ ابنُ عقيل: "إذا كانَ خَبَرُ إنَّ مَنفِيَّاً لم تَدخُل عليه اللامُ، فلا تَقولُ: إنَّ زيداً لَما يَقُومُ،... وأشارَ بقولِه: (ولا مِنَ الأفعالِ مَا كَرَضِيَا)، إلى أنَّهُ إذا كانَ الخَبَرُ ماضِياً مُتَصَرِّفاً غَيرَ مَقرونٍ بِقَد لم تَدخُل عليه اللام، فلا تَقولُ: إنَّ زيداً لَرَضِيَ، وأجازَ ذلك الكِسَائيُّ وهشامُ"[4].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ ابنُ عقيل بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذهِ المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ عقيل خَالَفَ الكِسَائيَّ بدَليل قولِه: إذا كانَ الخَبَرُ ماضِياً مُتَصَرِّفاً غَيرَ مَقرونٍ بِـ(قَد) لم تَدخُلْ عليهِ اللام، وكذلكَ فإنَّ ابنَ عَقيل يُوافِقُ النَّاظِم في عدمِ جَوازِ دُخولِ اللام عَلَى خَبرِ إنَّ إذا كانَ مَاضِياً مُتصرِّفاً غَير مقرونٍ بـ(قد).

---

[1] المقاصد الشافية ٢/٣٧١.

[2] المقاصد الشافية ٢/٣٧٤.

[3] انظر: الإنصاف ١/١٧٥-١٧٦ والتَّبيين ٣٤١-٣٤٣.

[4] شرح ابن عقيل ١/٢٩٩.

إن وأخواتها

٢٨ـ مسألة: جواز دخول (إنَّ) عَلَى ما لا خبرَ فيه

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وعنِ الثَّاني: بأنَّ النَّواسِخَ قَد تَدخُلُ عَلَى ما لا خبرَ فيه، بل نابَ عنه غيرُه، وحكى ابنُ كيسان عَن الكِسَائيِّ: دخولَ (إنَّ) عَلَى نحو: كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه، فقالوا: إنَّ كلَّ ثَوبٍ وَثَمَنُه"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذهِ المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، ودليلُ ذلك قوله: "لم يَبلُغْ مِثلَ ذلك أنْ يُقاسَ عليه لِقِلَّتِه وخُروجِهِ عن قياسِ كلامِ العربِ فلا يُعتَبَرُ به"[٢]، وكما هو معتادٌ عَلَى الكِسَائيِّ أنَّه يقيسُ عَلَى القليلِ ويُقَعِّدُ القواعدَ عَلَى النَّادرِ، فالشَّاطِبيُّ يَصفُ ذلك بأنَّه قليلٌ ولا يقاسُ عليه، ولا يُعتَبَرُ به.

---

[١] المقاصد الشافية ١/٦٠١.

[٢] المقاصد الشافية ١/٦٠١.

الفاعل

٢٩ـ مسألة: جواز حذف الفاعل مطلقاً

يقولُ المُرادِيُّ: "قد ذكرَ [ابنُ مالك] ذلك في باب النِّيابَة، وبابُ التَّعجُّب، وأمَّا المَصدَر فلا يَرِدُ هنا؛ لأنَّه إنَّما تَكَلَّمَ عَلَى فاعلِ الفِعلِ عَلَى أنَّ في التَّعجُّبِ والمَصدَرِ خِلافاً، وقد ذَهبَ الكِسَائيُّ إلى جوازِ حذفِ الفَاعِلِ مُطلَقاً"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ المُرَادِيِّ وابنِ هشَام[٢] والشَّاطِبيِّ[٣]، وكلُّهم خَالفُوا الكِسَائيَّ في جوازِ حذفِ الفَاعِلِ مُطلقاً، أمَّا المُرَادِيُّ فقَد خالَفَ الكِسَائيَّ، وخَاصَّةً في المَصدَرِ حيث قال: وأمَّا المَصدَر فلا يَرِدُ هنا، بمعنى لا يُمكِنُ حَذفُ فَاعِلِهِ، بخِلافِ الكِسَائيِّ الذي قالَ بِجَوازِ حَذفِ الفَاعِلِ مُطلقاً.

وأمَّا ابنُ هِشَام فقال: "وعن الكِسَائيِّ إجازة حَذفِه تَمَسُّكاً بنحو ما أوَّلْنَاه"[٤]، وقد استشهدَ بقولِه:

فــإن كــان لا يرضــيك حتَّــى تَرُدَّنــي ... ...[٥]

فيرى الكِسَائيُّ أنَّه يَجوزُ حَذفُ اسم كانَ إذا اعتَبرنَا أنَّها ناقِصَةٌ، أو حذفُ الفَاعِلِ إذا اعتَبرنا أنَّها تَامَّةٌ، وتَمَسَّكَ بهذا البيتِ وما يُشبِهُه، والجمهورُ من البصريين يُنكرونَ عليه ذلك، ولا يُجيزونَ حذفَ الفاعِل، حيثُ إنَّ الفَاعِلَ عندَهم إمَّا أنْ يَكونَ مذكوراً في الكَلامِ أو مُضمَراً، وبذلك فإنَّه يذهبُ إلى القَولِ بمذهبِ البصريين.

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٥٨٥.

[٢] انظر: أوضح المسالك ٢/٧٦-٧٧.

[٣] انظر: المقاصد الشافية ٢/٥٥٠.

[٤] أوضح المسالك ٢/٧٧.

[٥] أوضح المسالك ٢/٧٦.

وهذا صدر بيت من الطويل، وهو لسواد بن المضرَّب السعدي في الكامل ٢/٧٧ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠ وشرح الأشموني ١/١٦٩ وعجزه:

... ... إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيا

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فقال: "ومِن ذلك دعوى الكِسَائيِّ في قولِك: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قومَك، إنَّه عَلَى حَذفِ الفاعِل مِن ضَرَبَنِي، إذ لا يَجوزُ عِندَه الإضمارُ فيه، فلا يَقولُ: ضَرَبونِي وضَرَبتُ قَومَك، بل يوجِبُ فيها حَذفَ الفاعِل، كما قالَ الشَّاعِر:

تَعَفَّــقَ بــالأرْطَى لهــا وَأرَادَهَــا رِجَــــــالٌ ... ... "[1]

ويَتَّضِحُ لنَا أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، بدَليلِ قولِه: "ومَا قَالَه الكِسَائيُّ في البيتِ ونحوه غيرُ صحيحٍ، بل الفاعِلُ مُضمَرٌ في الفِعلِ، كأنَّه قال: تَعَفَّقَ مَنْ ثَمَّ، ويكونُ عَودُ الضَّمير – وهو مفرد – عَلَى الجماعَة.

مثل قولهم: هو أحسَنُ الفِتيَانِ وأجمَلُه"[2].

وما يُؤكِّدُ ما قَالَهُ الشَّاطِبيُّ هو ما ذَكَرَهُ النَّاظِمُ في شرحِ الكافية حيثُ قال: "أجازَ الكِسَائيُّ وَحدَه حَذفَ الفاعِلِ إذا دَلَّ عَلَيه دَليلٌ، ومَنَعَ غَيرُهُ ذلك؛ لأنَّ كُلَّ مَوضِعٍ ادُّعِيَ فيه الحَذفُ فَالإضمَارُ فيه مُمكِنٌ، فلا ضَرورةَ إلى الحَذفِ"[3].

الفاعل

٣٠ـ مسألة: جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ(كي) أو (أن) عليهما

يقولُ أبو حيَّان: "وأجازَ الكِسَائيُّ تقديمَ معمول الفِعلِ المَنصوب بـ(كي) أو (أنْ) عليهما، فتقولُ: أعجَبَني زَيداً أنْ يَضْرِبَ عَمرو، وجِئتُ العَسَلَ كي أشرَبَ، والتَّقديرُ: أعجَبَني أنْ يَضْربَ عَمروٌ زَيداً، وجِئتُ كَي أشْرَبَ العَسَلَ"[4].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بذكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذهِ المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويَتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ أبا حيَّان يُوافِقُ الكِسَائيَّ إلى حَدٍّ كبير في تقديم معمول الفعل المنصوب بـ(كي) أو (أنْ) عليهما، والدَّليلُ عَلَى ذلك ذِكره لرأيِ الكِسَائيِّ والتمثيل له كما هو موضَّحٌ بالنَّص.

---

[1] المقاصد الشافية ٢/٥٥٠.

والبيت لعلقمة الفحل في ديوانه ٢٤ وبلا نسبة في منهج السالك ١٣٣ وأوضح المسالك ١٦٩/٢ والمقاصد الشافية ٥٥٠/٢ وعجزه:

... ... رجالٌ فَبَذَّت نبلَهُم وكَليبُ .

[2] المقاصد الشافية ٢/٥٥٠.

[3] شرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢.

[4] منهج السالك ١٠٧.

الفاعل

٣١ـ مسألة: جواز تقديم المفعول المنصوب بفعل الجزاء عليه فقط

يقولُ أبو حيَّان: "وأمَّا تَقدِيمُ المَفعُول المَنصُوب بِفعلِ الجَزاءِ عَلَيه فقط فَفيهِ خِلافٌ، نحو: إنْ تَضرِبْ زَيداً عَمراً أضْرِبْ، مَنَعَ ذلك الفَرَّاءُ وأجَازَ الكِسَائيُّ وغَيرُه وهو الصَّحِيحُ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذهِ المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وقد بَدَا واضِحاً مَوقِفُ أبي حيَّان مِن رأيِ الكِسَائيِّ في جَوازِ تقديم المفعولِ المنصوب بفعلِ الجَزَاءِ عليه، وهو أنَّه يُوافقُ الكِسَائيَّ الرأيَ، والدَّليلُ قوله: وهو الصَّحيحُ بعدَ قوله: وأجازَ الكِسَائيُّ ذلك.

الفاعل

٣٢ـ مسألة: جواز تقديم مفعول (إذنْ) عليها

يقولُ أبو حيَّان: "وأمَّا المَنصُوبُ بـ(إذَنْ) فَلا يَجوزُ تَقديم مَفعوله عَلَى (إذَنْ)، لا يَجوزُ: صَاحِبَك إذنْ أكْرِمُ، وأجَازَ ذلك الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ عَلَى اختِلافٍ عنهُمَا في وجُوبِ رَفعِ الفِعلِ أو جَوازه"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وهنا يُخالفُ أبو حيَّان الكِسَائيَّ بقوله: وأمَّا المَنصُوبُ بـ(إذَنْ) فَلا يَجوزُ تَقديم مَفعوله عَلَى (إذَنْ) ومَثَّل لذلك بقولِه أنَّه لا يَجوزُ أنْ تقولَ: صَاحِبَك إذنْ أكْرِمُ.

والخِلافُ بين الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ في وجوبِ رَفعِ الفِعلِ هو أنَّ الكِسَائيَّ يَذهَبُ إلى القَولِ بأنَّ الفِعلَ بَعدَ (إذَنْ) مَرفوعٌ وجوباً، بَينَما يَرى الفَرَّاءُ أنَّه يَجوزُ رَفعُ الفِعل بَعدَ (إذَنْ) كَمَا يَجوزُ نَصبُه.

---

[١] منهج السالك ١٠٨.

[٢] منهج السالك ١٠٨.

الفاعل

٣٣ـ مسألة: جواز تقديم المحصور بـ(إلا) مطلقاً

يقولُ المُرادِيُّ: "فأمَّا المَحصُور بـ(إنَّما) فلا خِلافَ في وجوبِ تأخيره، وأمَّا المَحصورُ بـ(إلا) فنقلَ المُصَنِّفُ أنَّه يَجبُ تأخيره خِلافاً للكِسَائيِّ، فإنَّه أجازَ تقديمه فَاعِلاً كانَ أو مفعولاً ووافَقَهُ ابنُ الأنباري عَلَى جوازِ تقديم المفعول بخِلافِ الفاعلِ"[١].

التحليل والتوضيح ⋆:

وَرَدَت هذه المسألةُ عِندَ المُرَادِيِّ وابنِ الوردِيِّ[٢] وابن هشام [٣] وابنِ عقيلٍ[٤] وابنِ جَابِرٍ[٥] والشَّاطِبيِّ[٦]، فالأوَّلُ والثَّاني والثَّالثُ وافقوا الكِسَائيَّ، والرَّابعُ فَصَّلَ في المسألةِ فَوَافَقَ الكِسَائيَّ في تَقَدُّم المفعول المَحصُور، وخَالَفَ الكِسَائيَّ في تَقَدُّم الفاعِل المَحصُور، والخامسُ والسَّادسُ خَالَفَا الكِسَائيَّ.

أمَّا المُرَادِيُّ فقد بيَّنَ بقولِه: "والحَاصِلُ ثَلاثَةُ مَذاهِب: الجَوازُ مُطلَقاً وهو مَذهَبُ الكِسَائيِّ، والمنعُ مُطلَقاً وهو مَذهبُ الجمهور، والتَّفصِيلُ وهو مذهبُ ابنُ الأنباري، ونقَلَ غيرُه أنَّ مذهَبَ البصريين والفراءِ والكِسَائيِّ إجازة تقديم المفعول إذا حُصِرَ بـ (إلا)، وكلامُ المُصَنِّف هنا يقتضي مُوافَقَةَ الكسائي"[٧]، وظاهرُ القول أنَّ المُراديَّ وافَقَ الكِسَائيَّ في هذهِ المسألةِ لورودِهَا عن العَرب نَظْماً ونَثراً.

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٥٩٦.

⋆ هذه المسألةُ تعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص١٦٤] فقال: "وأجَازَ الكِسَائيُّ تَقدِيم المحصور بـ(إلَّا)، لأنَّ المعنى مَفهومٌ معها، سواء قُدِّمَ المحصور أو أُخِّرَ، بِخِلافِ المحصور بـ(إنَّما) فإنَّه لا يُعلَمُ حَصرُهُ إلَّا بالتَّأخيرِ، ووافَقَ ابنُ الأنباري الكِسَائيَّ في تَقديمِ المحصور إذا لم يَكُن فاعِلاً، وأنشَدَ لمجنون بني عامر:

تَزَوَّدتُ مِن لَيلَى بِتَكليمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إلَّا ضِعفَ مَا بي كَلامُهَا

وإلى نحو ذَا الإشارة بِقَولِهِ (وقَد يَسبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَر)" والواضِحُ أنَّ ابنَ النَّاظِم خَالَفَ الكِسَائيَّ لأنَّه قَيَّدَ الجَوازَ بقولِه: (إنْ قَصْدٌ ظَهَر) فإنْ لم يَظهَر القَصْدُ لا يَجوزُ تَقديم المحصور بـ(إلَّا)، والشَّاهِدُ في البيتِ السَّابِقِ هو تقديمُ المحصور بـ(إلَّا) وهو المفعول (ضِعْفَ)، عَلَى الفَاعِلِ وهو (كَلامُهَا).

[٢] انظر: تحرير الخصاصة ١٣٩-١٤٠.

[٣] انظر: أوضح المسالك ١٠٣/٢.

[٤] انظر: شرح ابن عقيل ٧٨/٢.

[٥] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ١٣٢/٢.

[٦] انظر: المقاصد الشافية ٦٠٥/٢.

[٧] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٥٩٦.

وأمَّا ابنُ الوَرْدِيُّ فيقولُ: "وأجَازَ الكِسَائيُّ تَقديم المَحصور بـ (إلَّا) لفَهمِ المَعنى معها، قُدِّمَ المحصور أو أُخِّرَ، ووَافَقَهُ ابنُ الأنباري إذا لم يَكُن فَاعِلاً"[1].

وظَاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ الوردي يُوَافِقُ لِمَا ذَهَبَ إليه الكِسَائيُّ، وذلك لِضَربِه أمثِلَة، نحو: "إنَّمَا ضَرَبَ زَيدٌ عَمراً، ومَا ضَرَبَ إلَّا زَيدٌ عَمراً، حَصراً في المَفعولِ، والحَصرُ في الفَاعِلِ مثل: إنَّما ضَرَبَ عَمراً زَيدٌ، ومَا ضَرَبَ عَمراً إلَّا زَيدٌ"[2] .

وأمَّا ابنُ هشام فيقولُ: "أنْ يُحصَرَ المفعول بـ(إنَّما)، نحو: إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وكذا الحَصرُ بـ(إلا) عندَ الجزولي وجماعة، وأجازَ البصريون والكِسَائيُّ والفرَّاءُ وابنُ الأنباري تقديمَه عَلَى الفَاعِل، كَقَولِه:

وَلَمَّـــا أبَـــى إلا جِمَاحـــاً فُـــؤادُهُ ولـمْ يَسْلُ عن لَيلَى بِمَالٍ ولا أهْلِ "[3]

حيثُ قُدِّمَ المفعول وهو (جِمَاحاً) عَلَى الفاعلِ وهو (فُؤادُهُ)، "واستَدَلَّ الكِسَائيُّ بقولِه:

تَـزَوَّدْتُ مِـنْ لَيلَـى بِتَكلِـيمِ سَـاعَةٍ فَمـا زَادَ إلا ضِـعْفَ مَـا بِـي كَلامُهَـا"[4]

فقد تقدَّم المفعول وهو (ضِعفَ) عَلَى الفاعل وهو (كلامُهَا)، مع كون المفعول منحصراً بـ(إلا)، وهذا جائزٌ عِنْدَ الكِسَائيِّ، وقَد وَافَقَ ابنُ هشام الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، وذهَبَ بعض البصريين إلى أنَّه لا يجوزُ تقديمُ المَحصورِ بـ(إلا) مُطلَقاً.

ويُتَابِعُ ابنُ هشام قَولَه: "وأمَّا وجوبه [وجوب توسُّط المفعول المحصور] ففي مسألتين، إحداهُمَا: أنْ يَتَّصِلَ بالفاعل ضمير المفعول، نحو: ﴿وإذِ ابتَلَى إبرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[5] ...، والثانية: أنْ يحصرَ الفاعلُ بـ(إنَّما)، نحو: ﴿إنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾[6]، وكذا الحصرُ بـ(إلا) عندَ غيرِ الكِسَائيِّ، واحتَجَّ بقولِه:

---

[1] تحرير الخصاصة ١٣٩ – ١٤٠.

[2] تحرير الخصاصة ١٣٩.

[3] أوضح المسالك ١٠٣/٢.

والبيت من الطويل، وبعض العلماء ينسبه لمجنون ليلى، لأنَّه ذكرَ اسمها، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٣/٢ وهمع الهوامع ٥٨١/١ .

[4] أوضح المسالك ١٠٤/٢.

والبيت من الطويل، وهو منسوب لمجنون بني عامر في شرح ابن النَّاظم ١٦٤، ولم أعثر عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٥٩١/٢ وشرح ابن عقيل٧٩/٢ وشفاء العليل ٥١٠/١ وشرح الأشموني ١٧٧/١ .

[5] سورة البقرة ٢/ ١٢٤.

[6] سورة فاطر ٣٥/ ٢٨.

مَـــا عَـــابَ إلا لَئِـــيمٌ فِعْـــلَ ذِي كَـــرَمٍ ولا جَفَـــا قَـــطُّ إلا جُبَّـــأٌ بَطَـــلا "[1]

وهذا البيتُ ممَّا استَدَلَّ عليه الكِسَائيُّ عَلَى جوازِ تقديم المحصور بـ(إلا) إذا كانَ فاعِلاً، حيثُ قَدَّمَ (لئيم) وهو الفَاعِل عَلَى المفعول (فِعلَ ذِي كَرَم)، وقدَّمَ (جُبَّأٌ) وهو الفاعل عَلَى المفعول (بَطَلا).

وجمهورُ البصريين يُخالِفُونَ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، ولا يَرَونَ جوازَ تقديم المَحصُورِ إذا كانَ فاعِلاً، ويُفهَمُ مِن قولِ ابنِ هشام أنَّه وافقَ الكِسَائيَّ ولكن ليس عَلَى إطلاقه، وذلك بقولِه: "والصَّحيحُ جوازه في الشِّعر فقط"[2].

أمَّا ابنُ عقيل فيقول: "إذا انحَصَرَ الفاعلُ أو المفعولُ بـ(إلا) أو بـ(إنَّما) وَجَبَ تأخِيره، وقد يَتَقَدَّمُ المحصور من الفاعِل أو المفعول عَلَى غَيرِ المَحصورِ إذا ظَهَرَ المحصور مِن غَيرِه، وذلك كما إذا كان الحصرُ بـ(إلا)، فأمَّا إذا كانَ الحصرُ بـ(إنَّما) فإنَّه لا يَجوزُ تقديم المحصور إذ لا يَظهرُ كونُه محصوراً إلا بِتَأخِيرِه"[3].

ويؤكدُ ابنُ عقيل "أنَّ المحصور بـ(إنَّما) لا خِلافَ في أنَّه لا يَجوزُ تقديمه، أمَّا المحصور بـ(إلا) ففيه ثلاثةُ مذاهب: الأولُ: مذهبُ أكثر البصريين ومنهم الفرَّاء وابن الأنباري: القولُ بأنَّ المحصور إمَّا أنْ يَكونَ فاعِلاً أو مفعولاً، فإنْ كانَ فاعِلاً امتَنَعَ تقديمه، فلا يَجوزُ: مَا ضَرَبَ إلا زَيْدٌ عَمْراً،... وإنْ كانَ المحصورُ مفعولاً جَازَ تقديمُه، نحو: مَا ضَرَبَ إلا عَمْراً زَيْدٌ، الثاني: مذهبُ بعض البصريينَ: واختارَه الجَزُولِيُّ، والشَّلَوْبينُ: أنَّه لا يَجوزُ تقديمُ المحصورِ بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً، الثالثُ: مذهبُ الكِسَائيِّ: وهو جَواز تقديم المحصورِ بـ(إلا) فاعِلاً كان أو مفعولاً"[4]، وقد استَدَلَّ الكِسَائيُّ بقولِه:

فَلَـــمْ يَـــدْرِ إلا اللهُ مَـــا هَيَّجَـــتْ لَنَـــا عَشِـــيَّةَ آنَـــاءُ الـــدِّيَارِ وشَـــامُهَا[5]

حيثُ تَقَدَّمَ الفاعِلُ المحصور بـ(إلا) الذي هو (الله) عَلَى المفعول (ما) عَلَى مذهبِ الكِسَائيِّ، والجمهورِ عَلَى مَنعِ ذلك، وقد أوَّلوا (ما) الموصولة: أنَّها مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه دَرَى، ويُصبِحُ التقديرُ في الجُملَة: فلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا ...

---

[1] أوضح المسالك ١٠٩/٢.

والبيت من البسيط وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٩/٢ وشرح الأشموني ١٧٧/١ وشرح التصريح ٤١٧/١ وهمع الهوامع ١/ ٥١٧ .

[2] أوضح المسالك ١٠٨/٢.

[3] شرح ابن عقيل ٧٨/٢.

[4] شرح ابن عقيل ٨٠/٢.

[5] البيت من الطويل وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ وأوضح المسالك ١٣١/٢ وشرح ابن عقيل ٧٨/٢ وشرح الأشموني ١٧٧/١ وشرح التصريح ٤١٧/١ وهمع الهوامع ٥٨٢/١ .

وقد خَالَفَ الكِسَائيُّ الجمهورَ في جواز تَقَدُّم الفاعل المحصور، وابنُ مالكٍ يُوافِقُ الجمهورَ، وبذلك يَكونُ ابنُ مالكٍ وابنُ عقيل قَد خَالَفَا الكِسَائيَّ في هذه الجزئية من المسألةِ.

وأمَّا ابنُ جابر فيقولُ: "إنَّ كُلَّ مَا انحَصَرَ بـ(إلا) أو بـ(إنَّما) وجَبَ تَأخيرُه، وتقديم المفعول، كقولِك: ما ضَرَبَ زيداً إلا عَمروٌ، وإنْ قَصَدتَّ حصرَ المفعول أخرته، كقولِك: ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عَمراً ...، وقد يَسبِقُ المحصور ، إنْ ظَهَرَ قَصْدٌ ، وهذا تنبيهٌ عَلَى مَذهبِ الكِسَائيِّ ، فإنَّه يَقولُ بتقديمِ المحصور إذا كانَ بـ(إلاَّ) أو بـ(إنَّما)، وليس كذلك: بل ذلك مَخصُوصٌ بـ(إلاَّ)"[١].

وفي ظَنِّي أنَّ ابنَ جابِر خَالَفَ الكِسَائيَّ في القولِ بتقديمِ المحصور بـ(إلا) أو بـ(إنما) سواء كانَ فاعلاً أو مفعولاً وذلك في قولِه: وليس كذلك: بل ذلك مَخصُوصٌ بـ(إلاَّ) ، وأشارَ ابنُ جابِر إلى أنَّ "ابنَ الأنباري وافَقَ الكِسَائيَّ في تقديمِ المحصورِ في المفعول، دون الفاعِل"[٢].

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "والمسألتان معاً مُختَلَفٌ فيهما بين النحويين عَلَى ثلاثةِ أقول، أحدها: لزوم تأخير المحصور من الفاعل والمفعول، والثاني عدم اللزوم بإطلاق، بل يَجوزُ تقديم المحصور إلى موضِعِ غيرِ المحصور، وهو رأي الكِسَائيِّ مِن الكوفيين"[٣].

بينما يَتَبَنَى الشَّاطِبيُّ مَذهبَ النَّاظِم [أي ابنُ مالك] في قوله: "وكأنَّ النَّاظِم أخذ بمذهبٍ رابعٍ، وهو جواز تقديم المحصور عَلَى قِلَّة، وذلك في قولِه (وقَد يَسبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَر) فضمير يَسْبِقُ عائدٌ عَلَى ما انحصَرَ، يعني أنَّ المُنحَصِرَ قَد يَتَقَدَّم إنْ ظَهَرَ قَصْدُ الكلام، وتَبَيَّنَ المُنحَصِرُ مِن غَيرِه، وذلك في الحَصرِ بـ(إلَّا)، نحو: ما ضَرَبَ إلاَّ عمراً زيدٌ، وما ضَرَبَ إلاَّ زيدٌ عمراً"[٤].

وبالتالي فإنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، بدَليلِ قولِه: "فلم يُطلِق القولَ بالقياسِ [أي ابنُ مالك] كما أطلَقَهُ الكِسَائيُّ، ولا بالمَنعِ كما أطلَقَهُ الجمهور، فأجازَهُ عَلَى ضَعفٍ"[٥]، ودَلِيلُنا عَلَى ذلك قَول النَّاظم في شَرحِ الكَافِيَةِ: "وكُلُّ مَا قُصِدَ حَصرُهُ استَحَقَّ التَّأخير، فاعلاً كان أو مفعولاً، سواء كانَ الحَصرُ بـ(إنَّمَا) أو بـ(إلا)"[٦].

---

[١] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ١٣٢/٢.

[٢] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ١٣٣/٢.

[٣] المقاصد الشافية ٦٠٥/٢.

[٤] المقاصد الشافية ٦٠٥/٢.

[٥] المقاصد الشافية ٦٠٦/٢.

[٦] شرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢.

الفاعل

٣٤ـ مسألة: جواز تقديم الفاعل عَلَى الفعل المحذوف (العامل)

يقولُ ابنُ قَيِّم الجوزية: "ولا حُجَّةَ للكُوفِيِّينَ عَلَى جَوازِ تَقديمِه عَلَى الفِعلِ في قَولِهِ:

مَا لِلجَمَالِ مَشْيُهَا وَئِيْدَا[١]

لأنَّه ضَرورَةٌ، أو الخَبَر محذُوف وهو العامل في (وَئِيْدَا) أي يَظْهَرُ وئيدَا، ولا للكِسَائيِّ، عَلَى جَوازِ حَذفِهِ بنحو: إذَا كَانَ غَداً فَأتِنِي؛ لأنَّ في كَانَ ضَميراً يَعودُ عَلَى ما يُشَاهدُ مِن الحَال"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ ابنُ قَيِّم الجوزية بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذهِ المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ قَيِّم يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، ودَليلُ ذلك قَوله: ولا للكِسَائيِّ حُجَّةَ عَلَى جَوازِ حَذفِ الفِعلِ (العامل)، وحَمَلَ ذلك عَلَى أنَّه يُؤوَّل، وقَد أعربَ الكوفيون (مَشْيُها) بالرَّفعِ عَلَى أنَّه فاعِلٌ لـ(وَئِيدَا)، وَوَئِيدَا حالٌ مِن الجَمالِ، والتَّقدير عِندَهم: أي شَيءٍ ثَابتٍ لِلجَمالِ حال كونها وَئيداً مَشْيُها؟ وعِندَهم يَجوزُ تَقديم الفاعلِ عَلَى العامِلِ (الفِعل) كما يَجيءُ بَعدَه، والبصريون لا يُجيزونَ أنْ يَتقَدَّمَ الفاعلُ عَلَى عَامِلِهِ لوجهين: الأوَّل: أنَّ الفاعِلَ مع فِعلِه كَكلمَة ذات جُزأينِ صَدرُها هو الفِعل وعَجزُها هو الفَاعِل، وكَمَا لا يَجوزُ تَقديمُ عَجز الكلمة عَلَى صَدرِها، فكذلك لا يَجوزُ تقديمُ ما هو بمَنزِلَةِ العَجزِ عَلَى ما هو بمَنزِلَةِ الصَّدرِ، والثَّاني: أنَّ تقديمَ الفاعِل يوقعُ اللبسَ بينه وبينَ المبتدَأ، فقولنا: زيدٌ قامَ تَختَلِفُ عَن قَامَ زَيدٌ، وعليه فإنَّ البصريينَ وَجَّهوا إعرابَ البيتِ عَلَى توجيهين: الأوَّل: أنَّ يكونَ (مَشيُها) مبتدَأ، وَوَئيدَا حال من فاعِل فِعل محذوف، والتَّقدير: مَشيُها يَظهَرُ وئيدَا، وجملة الفعل المحذوف مع فاعِلِه في محل رفع خبر المبتدَأ، والثاني: أنْ يكونَ (مَشيُها) بدلاً مِن الضَّميرِ المُستَكن في الجار والمجرور الواقع خبراً وهو (للجمال).

---

[١] هذا بيت من الرجز، وهو منسوب للزباء بنت عمرو بن الضّرب في أدب الكاتب ١٣١وشرح التسهيل لابن مالك٤١/٢ ومغني اللبيب ٢٣٧/٢ وشرح الأشموني ١٦٩/١ وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٧٣/٢ وهمع الهوامع ١٧١/١ وبعده:

أَجَندَلاً يَحْمِلْنَ أم حَديداً

[٢] إرشاد السالك ٣٦٩/١.

النائب عن الفاعل

٣٥ـ مسألة: القول بأنَّ الفعل المبني للمجهول يشتمل عَلَى ضمير مجهول

يقولُ أبو حيَّان: "ومِنهُم مَنْ أجَازَ ذلك وزَعَمَ أنَّ في الفِعلِ مَجهولاً، وهو مَذهبُ الكِسَائيِّ وهشام، نحو: ضَرَبَ زَيدٌ عَمراً ضَرباً، ضُرِبَ ضَربٌ، ومعنى المَجهول أنَّه لَمَّا حُذِفَ الفَاعِل أسندَ الفعلُ إلى أحدِ ما يَعملُ فيه ممَّا هو سوى المَفعولِ به، إمَّا مَصدر أو زمان أو مكان فلم يُعلَم أيُّها هو المسندُ إليه الفِعل منها لِعَدَمِ ظهورِه معه، فاحتَمَلَ أنْ يَكونَ هذا أو هذا أو هذا فسُمِّي مَجهولاً لذلك...، وأمَّا مِثلَ: مُرَّ بزيدٍ، فَفِي الفِعلِ ضَمير مَجهول عَلَى قولِ الكِسَائيِّ"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذهِ المسألةُ عندَ أبي حَيَّان والشَّاطِبيِّ[٢] فالأوَّلُ يُخالِفُ الكِسَائيَّ، حيثُ يقولُ أبو حيَّان: ومنهم مَن أجازَ ذلك وزَعَمَ أنَّ في الفِعلِ مَجهولاً، أمَّا الشَّاطبيُّ فيقولُ: "ونَقَلَ ابنُ السَّيد عن الكِسَائيَّ وهشام أن تَقولَ: جُلِسَ، وفيه ضميرٌ مجهولٌ، قالَ ثعلَبُ أرادَا [الكِسَائيُّ وهشام] أنَّ فيه ضميرَ المصدَرِ أو أحد الظَّرفين فالتَبَسَ في الثَّلاثَةِ فقيلَ فيه مجهول"[٣]. ويُلاحَظُ أنَّ رأيَ الشَّاطِبيِّ مُقَيَّدٌ بحُصولِ الفائِدةِ، فهو يُوافِقُ الكِسَائيَّ في ذلك، لِقولِه: "وخِلافُ مَنْ خَالَفَ يَنبَغي أنْ يُحمَلَ عَلَى موضِعٍ يكونُ فيه الإضمَارُ مُفيداً، فأمَّا إنْ كانَ غيرُ مُفيدٍ فغيرُ جائزٍ عَلَى الإطلاق"[٤]، أمَّا إن كانَ غيرُ مُفيدٍ فهو يُخالِفُ الكِسَائيَّ ولا يُجيزُ اشتمال الفعل المبني للمجهول عَلَى ضمير مجهول.

---

[١] منهج السالك ١١٤-١١٥.

[٢] انظر: المقاصد الشافية ٣/٤٠-٤١.

[٣] المقاصد الشافية ٣/٤٠.

[٤] المقاصد الشافية ٣/٤١.

نائب الفاعل

٣٦ـ مسألة: جواز إقامة التمييز مقام الفاعل

يقولُ أبو حيَّان: "ومَنَعَ البصريونَ أنْ يُقَامَ مَقامَ الفَاعِلِ التَّمييزُ، وروى إجازة ذلك عَن الكِسَائيِّ وهشام، فطَابَ زَيدٌ نَفساً، لا تَردُّه لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه عَلَى مَذهبِ البصريينَ والفَرَّاءِ، ويُرَدُّ عَلَى مَذهَبِ الكِسَائيِّ وهشام، حَكَى الكِسَائيُّ عَنْ العَربِ: خُذْه مَطيوبَةٌ به نفسٌ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وقد اكتفى هنا أبو حيَّان بِعَرْضِ آراءِ البَصريين والكوفيين دونَ ترجيحِ رأيٍ عَلَى آخر، ثمَّ انتَقَلَ إلى الحديثِ عَن مَنعِ تَقديمِ التَّمييز عَلى الفِعلِ فقال: "وكانَ مَع ذلك لا يُقَدَّمُ، فلا يَقولُ: نَفسٌ طِيبَتْ، لأنَّه وإن قَامَ مَقامَ الفَاعلِ فليس بمفعولٍ صَريحٍ، وإنَّما هو عِندَه مُشَبَّه به، وإذا شُبِّه الشَّيءُ بالشَّيءِ لم يَجرِ مَجراه في جميعِ أحوالِه، واقتَضَى تعليلُ مَنع جوازِ التَّقديمِ في هذا أنَّه إذا كانَ في المَفعولِ الصَّريحِ فيجوزُ تَقديمُه على الفِعلِ، نحو: زَيدٌ ضُرِبَ، فيَجعله مَفعولاً لم يُسَمَّ فاعِلُه مُقَدَّماً كما جَازَ عِندَهم في الفَاعلِ"[٢].

اشتغال العامل

٣٧ـ مسألة: القول بأنَّ الاسم المتقدم عَلَى الفعل منصوب به

يقولُ أبو حَيَّان: "الاسمُ السَّابِقُ يَنتَصبُ بِفعلٍ مُضمَرٍ في نحو: زيداً ضَربتُه وعَمراً مَرَرتُ بـه، وهذا مَذهبُ البصريينَ، فيُقَدِّرونَ: ضَرَبتُ زَيداً ضَربتُه، وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّه مَنصوبٌ بالفِعلِ الذي بَعدَه عَلَى إلغاءِ العَائدِ"[٣].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويتَّضِحُ لديَّ أنَّ أبا حَيَّان يُخَالِفُ الكِسَائيَّ حيثُ يميلُ إلى مَذهَبِ البَصريينَ الذين يقولون بأنَّ الاسمَ السَّابقَ منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ، ولذلك قَدَّم رأيَهم عَلَى رأيِ الكِسَائيِّ الذي يرى أنَّ الاسمَ المُتقَدِّمَ عَلَى الفِعلِ منصوبٌ بالفِعلِ الذي بَعدَه عَلَى إلغاءِ العَائدِ عَليه.

---

[١] منهج السالك ١١٥.

[٢] منهج السالك ١١٥.

[٣] منهج السالك ١١٨.

اشتغال العامل

٣٨ـ مسألة: جواز تقديم معمول اسم الفعل

يقولُ أبو حيَّان: "يَجِبُ الرَّفعُ عَلَى الابتِدَاءِ أيضاً إذا كانَ الأمرُ بأسمَاءِ الأفعالِ، نَحو: زَيدٌ دَرَاكِه؛ لأنَّ اسمَ الفِعلِ لا يَعمَلُ فيمَا قَبلَه، وقَد يَجيء في هذا خِلافُ الكِسَائيِّ في جَوازِ تَقديم معمولِ اسمِ الفِعلِ عَليهِ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويتَّضِحُ لديَّ أنَّ أبا حَيَّان يُخالِفُ الكِسَائيَّ هنا حيثُ يرى أنَّ الاسمَ يجبُ أنْ يرتفعُ عَلَى الابتداء دون التأثُّر بأي عامل يأتي بعدَه، بَينَمَا يَرى الكِسَائيُّ أنَّه مَنصوبٌ باسمِ الفِعلِ المُتَأخِّر وهو (دَرَاكِهِ)، نحو: زَيداً دَرَاكِه أي أدرِك زَيداً، في حين أنَّ ابنَ الأنباري تَعرَّضَ لهذه المسألة لكنَّه حَدَّدَها في الإغراءِ فقط فقالَ: زَيداً عَلَيكَ، وزَيداً دونَكَ زَيداً، والتَّقديرُ: أي إلْزَمْ زَيداً، ومِنه قَولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[٢]، والتَّقديرُ فيه: عَلَيكُم كِتَابَ اللهِ أي: الْزَموا كِتَابَ اللهِ، وهذه حُجَّةُ الكوفيينَ في جوازِ التَّقديمِ، أمَّا البَصريونَ فَلا يُجيزونَ ذلك وذَهَبَ الفَرَّاءُ مَعهم إلى عَدَمِ الجَوازِ[٣].

اشتغال العامل

٣٩ـ مسألة: ترجيح النصب للاسم التالي اسماً آخر

يقولُ أبو حيَّان: "وهنا مَسألةٌ أخرى في تَرجِيحِ الرَّفعِ فيها خِلافٌ، وهي أنْ يَكونَ الاسمُ تَالِياً اسماً تَالياً مِن حَيثُ المَعنى، نحو: أنا زَيدٌ ضَربتُه، وأنتَ زيدٌ ضَربتُه، وزَيدٌ هندٌ ضَرَبَها، فمَذهَبُ الجُمهورِ تَرجِيحُ الرَّفعِ في زَيدٍ وهِند، ومَذهَبُ الكِسَائيِّ تَرجِيحُ النَّصب"[٤].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وهنا يُخَالِفُ أبو حيَّان الكِسَائيَّ ويَذهَبُ إلى القَولِ بِرأيِ الجُمهورِ وهو تَرجِيحُ الرَّفعِ، كما مَثَّلَ بالنَّماذجِ السَّابِقَة ومنها: أنا زَيْدٌ ضَرَبْتُه، بَينَمَا يَرى الكِسَائيُّ أنَّه يَنتَصِبُ، فنقولُ: أنا زَيْداً ضَرَبْتُه، وتَعليلُ ذلك أنَّ مَن قَالَ تَرجيحُ الرَّفعِ أرادَ أنَّه ارتفعَ بالابتِدَاءِ أو عَلَى البَدَلِ، وأمَّا

---

[١] منهج السالك ١٢١.

[٢] سورة النساء ٢٤/٤.

[٣] انظر: الإنصاف ٢١٠/١.

[٤] منهج السالك ١٢٤.

الكِسَائيُّ فإنَّما أرادَ بِمَعنى التَّخصيصِ هُنا فَنَصَبَ الاسمَ عَلَى أسلوبِ الاختِصَاصِ، والتَّقديرُ هُنا: أنا أقْصِدُ زَيداً ضَرَبْتُه، أو أنَّه مَنصوبٌ بالفِعلِ الذي بَعدَه مع إلغاءِ العَائِدِ عَلَيه واللهُ أعلَمُ.

تعدي الفعل

٤٠ـ مسألة: القول بأنَّ مَحلَّ حَذف حَرفِ الجَرِّ مِنْ (أنْ وأنَّ) هو موضع الجَر

يقولُ أبو حيَّان: "وقولـه كَعَجِبْتُ أنْ يَدُوا، هو مِنَ الدِّيَة، أي: مِنْ أنْ يَدُوا، وإذا حُذِفَ حَرفُ الجَرِّ مِنْ (أنْ وأنَّ)، فاخْتُلِفَ في مَوضِعِهِمَا، فقالَ الخَليلُ والكِسَائيُّ مَوضِعَ الجَرِّ، وقالَ سيبويه والفَرَّاءُ مَوضِعَ نَصبٍ"[١].

التحليل والتوضيح *:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عندَ أبي حَيَّان وابنِ عقيل[٢] والشَّاطبيِّ[٣]، وقد اكتَفَى هنا أبو حيَّان بِعَرْضِ آراءِ النُّحاة، فذكَرَ رأيَ الخليلِ والكِسَائيِّ الذي يُفيدُ بأنَّ مَحلَّ حَذف حَرفِ الجَرِّ مِنْ (أنْ وأنَّ) هو الجَرُّ، بينَمَا يَرى سيبويه والفَرَّاءُ أنَّ المَحلَّ هو النَّصبُ.

---

[١] منهج السالك ١٢٨.

* هذه المسألةُ تعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص١٨٠] فقال: "وقَد يُحذَفُ حَرفُ الجَرِّ، ويُنصَبُ مَجرورُه تَوَسُّعاً في الفِعل، وإجرَاءً له مَجرَى المُتَعَدِّي، وهذا الحَذفُ نَوعَان: مَقصُورٌ عَلَى السَّماع، ومُطَّرِدٌ في القِيَاس...، فالمقصُورُ عَلَى السَّمَاعِ مثل: ذَهَبتُ الشَّامَ، أي: إلى الشَّامِ، وقَد يُحذَفُ حَرفُ الجَرِّ ويَبقَى عَملُه، كَقولِ الشَّاعِر:

إذَا قِيـــلَ أيُّ النَّـــاسِ شَـــرُّ قَـبِيلَـــةٍ ؟ أشَـــارَتْ كُلَيـــبٍ بِـــالأكُفِّ الأصَـــابِعُ

أرادَ: أشارَتْ إلى كُلَيبٍ. حيثُ حُذِفَ الجَار، وأوصَلَ الفِعلَ اللازِمِ إلى الاسمِ الذي كانَ مجروراً فنَصَبَهُ، ويُسمَّى ذلك (الحذفُ والإيصَال)، وسَبَبُ اختيارِ النَّصب عِندَ حَذفِ حَرفِ الجَرِّ هو: أنَّ حَرفَ الجَرِّ عَامِلٌ ضَعيفٌ؛ لأنَّه مُختَصٌّ بالأسماءِ، والعامِلُ الضَّعيفُ لا يَقوَى عَلَى العَمَل إلا إذا كانَ مذكوراً، فمَتَى حذفَ مِن الكلام زالَ عَملُه.

وأمَّا الحَذفُ المُطَّرِد ففي التَّعدِيَة إلى (أنَّ و أنْ) بِشَرطِ أمنِ اللبسِ، نحو: عَجِبْتُ أنَّكَ ذَاهِبٌ، وعَجِبْتُ أنْ يَدُوا". ويُتَابِعُ ابنُ النَّاظِم [ص١٨٠] قَولَه: "وحَذفُ حَرفِ الجَرِّ، ونَصبِ المُنجَر يُنقَلُ عَن العَربِ نَقلاً ولا يُقَدَّمُ عَلَى مِثلِه حينَئذٍ بِالقِيَاسِ، إلا في التَّعدِيَة إلى (أنَّ و أنْ) فإنَّ الحَذفَ هناك بِالشُروطِ المَذكُورَة مُطَّرِد، يُقَاسُ عَلَيه، وفي مَحلِّهمَا بَعدَ الحَذفُ قَولان: فمذهَبُ الخليلِ والكِسَائيِّ أنَّه الجرُّ، ومذهبُ سيبويه والفَرَّاءُ أنَّه النَّصبُ ". ويَتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ ابنَ النَّاظِم ذَكَرَ كِلا الرأيَيْن، وأورَدَ الأدِلَّة لكلا الفَريقَين، مَن قالَ بأنَّ المَحلَّ هو الجَرُّ، ومَن قالَ بأنَّ المَحلَّ هو النَّصبُ، ولم يُرَجِّحْ أحدَهما عَلَى الآخَرِ.

[٢] انظر: شرح ابن عقيل ١١٧/٢.

[٣] انظر: المقاصد الشافية ١٤٩/٣.

وأمَّا ابنُ عقيل فقال: "اختُلِفَ في مَحِلِّ (أنَّ) و(أنْ) – عِندَ حَذفِ حرف الجَر – فذَهبَ الأخفشُ إلى أنَّهُما في مَحِلِّ جَرٍّ، وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّهما في مَحل نَصب، وذهبَ سيبويه إلى تجويزِ الوجهَين"[١]. وقالَ أيضاً: "وأمَّا (أنَّ) و(أنْ) فيجوزُ حذفُ حرفِ الجَرِّ معهما قِياساً مُطرداً بشرطِ أمْن اللبس، كَقولِك: عَجِبْتُ أنْ يَدُوا، والأصلُ عَجِبْتُ مِنْ أنْ يَدُوا، أي: مِنْ أنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ"[٢]، فعندَ حَذفِ حَرفِ الجَرِّ تُصبِحُ (عَجِبْتُ أنْ يَدُوا)، فمَحِل (أنْ يَدُوا) النَّصبَ عَلَى اختيارِ الكِسَائيِّ، ويذكرُ ابنُ عقيل رأيَ سيبويه وهو القول بجوازِ الوجهين النَّصبِ والجَرِّ، ويَبدو أنَّ ابنَ عقيلٍ خَلَطَ بينَ رأيِ الكِسَائيِّ والفَرَّاء؛ لأنَّ النَّاظِمَ ذَكرَ في شَرحِ الكَافِيَة أنَّ مَذهبَ الخليلِ والكِسَائيِّ في (أنَّ وأنْ) أنَّهما في مَحَلِّ جَرٍّ بَعدَ حَذفِ حَرفِ الجَرِّ، ومذهَبُ سيبويه والفَرَّاءِ أنَّهما في مَحلِّ نَصبٍ[٣]، وابنُ عقيل يَقولُ بعكسِ ذلك بالنِّسبَةِ للكِسَائيِّ.

أمَّا الشَّاطبيُّ فقالَ: "وهي مسألةُ اختِلافٍ بينَ العُلَمَاءِ، فَمَذهَبُ الخَليلِ أنَّهمَا في مَوضِعِ نَصبٍ، وإليه ذَهَبَ الفَرَّاءُ والمُبَرِّدُ اعتبَاراً بالاسمِ الصَّريحِ إذا سَقَطَ معه الجَار فإنَّه يَنتَصِبُ بلا بُدّ...، ومَذهَبُ الكِسَائيِّ أنَّهمَا في مَوضِعِ جَرٍّ ومَالَ إليه السيرافيُّ اعتباراً بأنَّ حَرفَ الجَرِّ يُحذَفُ معهُما كَثيراً لِطولِهِما"[٤]. ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يوافِقُ الكِسَائيَّ وسيبويه، وقد شَارَكَ الكِسَائيُّ سيبويه الرأيَ في هذه المسألةِ حيث "يَحكِي النَّاسُ عَن سيبويه أنَّه حَتَمَ القَولَ بذلك كالكِسَائيِّ، ومَساقُ كَلامِهِ يَدُلُّ عَلَى إجازةِ الوَجهَينِ"[٥].

---

[١] شرح ابن عقيل ١١٧/٢.

[٢] شرح ابن عقيل ١١٧/٢.

[٣] شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢.

[٤] المقاصد الشافية ١٤٨/٣-١٤٩.

[٥] المقاصد الشافية ١٥٠/٣.

التنازع في العمل

٤١ـ مسألة: جواز إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول

يقولُ أبو حيَّان: "مَذهَبُ سيبويه والبصريينَ أنَّك تُضمِرُ قَبلَ الذِّكرِ، فتَقولُ: ضَرَبَانِي وضَرَبْتُ الزَّيدَين، وضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَومَكَ، وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّك تَحذفُ الفَاعلَ، فتَقولُ: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيدَين، وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَومَكَ...، واستَدَلَّ الكِسَائيُّ عَلَى الحَذفِ بِقَولِ علقَمَة:

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبلَهُمْ وَكَلِيبُ"[١].

التحليل والتوضيح *:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ أبي حيان والمُرادِيِّ[٢] وابنِ هشَام[٣] وابنِ عقيلٍ[٤] وابنِ جابرٍ[٥] والشَّاطِبيِّ[٦]، وكُلُّهم قد خَالَفُوا الكِسَائيَّ، أمَّا المُرادِيُّ فيقولُ: "والصحيحُ ما ذهبَ إليه سيبويه مِن جَوازِ الإضمار قَبلَ الذِّكرِ في هذا البَابِ لِسَمَاعِه"[٧]، وقوله: "وقد أجَازَ الكِسَائيُّ إعمالَ الثَّاني بشرطِ حَذفِ فاعِلِ الأوَّلِ...، فتقولُ عَلَى مَذهَبِ الكِسَائيِّ: يُحْسِنُ ويُسِيءُ ابناك"[٨]؛ لأنَّ الفعلَ لا يخلو من فاعِل، وهذا ما ذهبَ إليه المُرادِيُّ، بِمَعنى أنَّ المُرادِيَّ وافقَ سيبويه وخَالفَ الكِسَائيَّ.

وأمَّا ابنُ هشام فيقولُ: "إذا تنازعَ العامِلانِ جَازَ إعمَالُ أيُّهما شِئتَ باتفاقٍ، واختَارَ الكوفيون الأوَّل لِسَبقِهِ، والبصريون الأخيرَ لقُربِهِ، فإنْ أعمَلنَا الأولَّ في المُتنَازَع فيه أعمَلْنَا الأخيرَ في ضَميرِه نحو: قامَ وقَعَدَا أخواك،... وإنْ أعمَلنَا الثَّاني، فإنْ احتاجَ الأولُ لمرفوعٍ فالبصريون يُضْمِرونَه، لامتِنَاعِ حذف العُمدَة،... والكِسَائيُّ وهشامُ والسُّهيليُّ يوجِبُونَ الحذفَ تَمَسُّكاً بِظَاهِرِ قَولِ علقَمَة السَّابِق، وقالوا لمْ يَقُلْ (تَعَفَّقُوا) ولا (أرادُوا)"[٩]، فالكِسَائيُّ يُوجِبُ حَذفَ

---

[١] منهج السالك ١٣٣ والبيت سبق تخريجه، انظر: ١٣٥.

* هذه المسألةُ تعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص١٨٦] فقال: "فمذهبُ الكِسَائيُّ أنَّه يُعمِلُ الأولَ، فيقولُ يُحسِنُ ويُسِيئانِ ابنَاك، وضَرَبَني وضَربتُهما الزَّيدَان، أوبِحذفِ فاعِلِه للدَّلالَة عليه، فَيَقولُ: يُحسِنُ ويُسيءُ ابنَاك، وضَرَبَنِي وضَرَبتُ الزَّيدَين"، ويَبدُو أنَّ ابنَ النَّاظِم يُوافِقُ رأيَ الكِسَائيِّ مِن إعمَالِ الفعلِ الأوَّل وإضمَارِ الثَّاني.

[٢] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٣٨.

[٣] انظر: أوضح المسالك ١٦٩/٢.

[٤] انظر: شرح ابن عقيل ١٢٥/٢-١٢٦.

[٥] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٢/ ١٩٠.

[٦] انظر: المقاصد الشافية ١٩٤/٣.

[٧] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٣٨.

[٨] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٣٨.

[٩] أوضح المسالك ١٦٩/٢.

هذا الضَّميرَ ولو كانَ الضَّميرُ مرفوعاً، لئلا يلزمُ عَلَى ذِكرِهِ عود الضَّمير عَلَى مُتَأَخِّر – وهو رجال – الذي هو الفاعل، ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ هشام يُخَالِفُ الكِسَائيَّ وذلك بوصفِهِ أنَّهُ يَتَمَسَّكُ بظاهِرِ القَولِ.

وأمَّا ابنُ عقيلٍ فيقولُ: "إذا أعمَلتَ أحدُ العَامِلَينِ في الظَّاهِرِ وأهمَلتَ الآخَر عنه، فأعمِلِ المُهمَل في ضَميرِ الظَّاهِر، والتَزِمِ الإضمَار...، ولا يَجوزُ حذفُ الفاعِل، فلا يَجوزُ القولُ: يُحسِنُ ويُسيءُ ابناكَ، فإذا أعمَلنَا الأولَ وجبَ إضمارُ الثاني نحو: يُحسِنُ ويسيئان ابناك، ومثلُه بغَى واعتَدَيَا عبدَاكَ، وإذا أعمَلنَا الثَّاني وَجَبَ إضمارُ الأولَ نحو: يُحسَنَانِ ويُسِيءُ ابنَاكَ ومثلُه بَغَيَا واعتَدَى عبدَاكَ"[1]، أمَّا "الكِسَائيُّ فأجازَ ذلك عَلَى الحَذفِ، بِنَاءً عَلَى مَذهَبِه في جَوازِ حَذفِ الفَاعِل"[2]، نحو قولِنا: يُحْسِنُ ويُسِيءُ ابْنَاكَ، هذا هو مَذهبُ الكِسَائيِّ في بيانِ جَوازِ حذفِ الفِاعِل.

"وهذا بناءً منه عَلَى مَنعِ الإضمَارِ الأول عندَ إعمالِ الثَّاني، فلا تَقولُ: يُحسِنَان ويُسِيءُ ابنَاكَ"[3]، وشارَكَهُ الفرَّاءُ في هذا الرأي بناءً عَلَى توجُّه العاملين مَعاً إلى الاسمِ الظَّاهِرِ، وقد خَالَفَ ابنُ عقيل الكِسَائيَّ ووافقَ ابنَ مالك في هذه المسألةِ.

وأمَّا ابنُ جابِرٍ فيقولُ: "فنحنُ نُضمِرُه، ونُعيدُه إلى ما بَعدَ، والكِسَائيُّ يحذِفُه، ويرى أنَّ الحَذفَ أولى من الإعادةِ إلى ما بعد، ودلالةُ الاسمِ الظَّاهِر عليه كَافِيَة"[4].

ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ جابِر يُخالِفُ الكِسَائيَّ، ويرى أنَّه لا بُدَّ من إضمَارَ الفاعِل في الأولِ إذا أعمَلنَا الثاني، أمَّا الكِسَائيُّ فقالَ بِحذفِ الفَاعِل في الأولِ إذا أعمَلنَا الثَّاني مثل: أكرَمتُ وأكرَمَني زيدٌ، فالأولُ يطلبُ مفعولاً كما يَقولُ ابنُ جابِر، والثاني يَطلبُ فاعِلاً لا يَجوزُ حذفُه ، وابنُ جابِر يَشرحُ قولَ المُصَنِّفُ ويقولُ: أنَّ المُصَنِّفَ "يريدُ إعمَال المهمل في ضمير الاسمِ المُتنَازَع فيه، والتزامُ ذلك ما التزم من حذفِ المعمول إنْ كانَ منصوباً، وأعمَلتُ الثاني في الظَّاهِر؛ لأنَّه فضلَةٌ ، فلا يجوزُ إضمارُه وإعادَتُه إلى ما بعد، والتَزِم ما التُزِمَ من إضمَارِه وإعادتِه إلى ما بعد إذا كانَ مرفُوعاً؛ لأنَّه عمدةٌ فلا يُسَوَّغُ حذفُه عَلَى مذهبِ الجمهورِ غيرِ الكِسَائيِّ"[5].

وأمَّا االشَّاطِبيُّ فيقولُ: "فَقَيَّدَ الكلامَ [أي ابنُ مالك] بما إذا كانَ المُهمَلُ طالباً له بالرَّفعِ، إذ لا بُدَّ فيه مِنَ الإعمالِ في الضَّميرِ، لئلا يبقى الفعل دونَ فاعِل، وأمَّا التَّنكيتُ فإنَّه حَتَمَ بإعمالِ المُهمَل في الضَّميرِ، وأنَّ ذلك مقولٌ ومعمولٌ به، فأشعُرُ بعَدَمِ ارتِضَائه لِمَذهَبَي الكِسَائيِّ

---

[1] شرح ابن عقيل ٢/١٢٥.

[2] شرح ابن عقيل ٢/١٢٦.

[3] شرح ابن عقيل ٢/١٢٦.

[4] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٢/ ١٩٠.

[5] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٢/ ١٩٥.

والفرَّاء، فإنَّ الكِسَائيَّ يقولُ: إذا أُهمِلَ الأولُ وكانَ طالِباً للمتنازع فيه بالرَّفعِ فإنَّه لا يعمَلُ في ضَميرِه، بل يُهمَلُ بإطلاق، فلا يُقَدَّرُ فيه شيءٌ، ويكونُ فارِغاً مِن مرفوعٍ، إذ هو مُرادٌ في المعنى، فلا محذورَ في حذفِه من اللفظ؛ ولأنَّ السَّماعَ قد جاءَ به، فقد حكى سيبويه: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَومَكَ، وقالَ علقمةُ بن عبدة:

تَعَفَّقَ بالأرْطَى لها وأرَادَها رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهم وكَلِيبُ

فلو كانَ فيه ضَميرٌ لقال: ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَومَكَ، وتَعَفَّقُوا بالأرْطَى"[1]، ويَتَّضِحُ لنا رأي الشَّاطِبيِّ من خلالِ قولِهِ: "وهذا لا دلالةَ فيه، أمَّا أولاً: فإنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ له مِن فاعلٍ مُظهَر أو مُضمَر، إذ لم يوجَدْ في كلامِ العربِ دونَه"[2].

قال سيبويه: "وإنْ قال: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَومَكَ، فجائزٌ وهو قَبيحٌ أنْ تَجعَلَ اللفظَ كالواحِد، كما تقولُ: هو أجمَلُ الفِتيانِ وأحسَنُهُ، وأكرَمُ بَنِيهِ وأنْبَلُهُ...، ثمَّ بَيَّنَ أنَّ المُطَابَقَةَ هي الوجهُ الأجودُ، وأنَّ تركَها رَديءٌ في القِياسِ"[3]، فالشَّاطِبيُّ لا يُوافِقُ عَلَى تركِ الإضمَار، بل لا بُدَّ مِنَ الإضمارِ، وبذلك فإنَّه يُخَالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ بدليلِ قولِه: "وأمَّا الرَّدُّ عَلَى الكِسَائيِّ: فإنَّ العربَ التَزَمَتْ أنْ تَأتِيَ لكُلِّ فِعلٍ بِفاعِلِه، ألَّا تَحذِفَه حَذفاً وإنْ دَلَّ عليه الدَّليلُ"[4].

ويقولُ العُكبَري: "وأمَّا مَذهَبُ الكِسَائيِّ فَبَعيدٌ؛ لأنَّه يَلزَمُ مِنه أنْ يَكونَ الفِعلُ بِلا فَاعِلٍ وهذا بَعيدٌ في الاستِعمَال والقِيَاس"[5]، و**يَميلُ البَاحِثُ إلى تَبَنِّي رأي العُكبَري لِوَجَاهَتِه.**

---

[1] المقاصد الشافية ١٩٤/٣.

[2] المقاصد الشافية ١٩٤/٣.

[3] المقاصد الشافية ١٩٥/٣ وانظر: الكتاب ١٣٢/١.

[4] المقاصد الشافية ١٩٦/٣.

[5] التَّبيين ٢٥٨.

المفعول معه

٤٢ـ مسألة: اختيار النصب وجواز الجر للمفعول معه إذا ضعف العطف

يقولُ أبو حَيَّان: "مِثَالُ ذلك: سِرتُ والنيلَ، ومَا لَكَ وزَيداً، وحكَى الكِسَائيُّ أنَّك إذا أوقَعْتَ مَا بالُ وما شَأنُ ومال عَلَى مُضمَرٍ ثُم عَطَفتَ عَليهِ ظاهِراً، فالوَجهُ النَّصب بإضمَارِ فِعلٍ أو بإضمَارِ المَصدَرِ...، فَصَرَّحَ الكِسَائيُّ بِجَوازِ الجَرِّ واختيارِ النَّصبِ في هذا عَلَى العَطفِ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وقد اكتفى أبو حيَّان بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ وهو جَوازُ الجَرِّ، فَنقولُ: ما لَكَ وزيدٍ، واختيارُ النَّصبِ في هذا عَلَى العَطفِ فتقولُ: ما لَكَ وزيداً، والنَّصبُ بإضمَارِ فِعلٍ أو بإضمَارِ المَصدَرِ عِندَ الكِسَائيِّ إذا عَطَفتَ عَلَيهِ ظَاهِراً وهو المُختَار.

الاستثناء

٤٣ـ مسألة: القول بأنَّ الناصب للمستثنى هو إضمار (أنَّ) بعد (إلا)

يقولُ أبو حَيَّان: "واختُلِفَ عَن الكِسَائيِّ فَقيلَ إنَّه مَنصوبٌ عَلَى إضمَارِ (أنَّ) بَعدَ (إلا)، والتَّقديرُ: إلا أنَّ زَيداً، وخَبر أنَّ مَحذوف لفَهمِ المَعنَى تقديره: إلا أنَّ زَيداً لَمْ يَقمْ، أو إلا أنَّ زَيداً قامَ عَلَى حَسبِ الاستثناءِ مِن المُوجَبِ أو مِنْ غَيرِ المُوجَبِ، وقد غَلط مَن نَسبَ هذا المذهبَ للكِسَائيِّ، وقيلَ: إنَّ مَذهبَهُ نَحوٌ مِنْ مَذهَبِ سيبويه"[٢].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذهِ المسألةُ عندَ أبي حَيَّان والشَّاطِبيِّ[٣]، ويُلاحَظُ أنَّ أبا حَيَّان عَرَضَ آراءَ النُّحاة في هذه المسألةِ كَغَيرِه مِنْ العُلماء لكنَّ أبا حيَّان يُغَلِّطُ مَنْ يَنسِبُ هذا الرأيَ للكِسَائيِّ، ويَرى أنَّ الكِسَائيَّ يوافقُ رأيَ سيبويه وهو أنَّ النَّاصبَ للمستثنى هو (إلا) وحدَها، أمَّا الشَّاطِبيُّ فإنَّه يَعزو كلَّ رأيٍ لِصاحِبِهِ، ويَقولُ: "والمَسألَةُ قد اضطَرَبَ النَّاسُ فيها عَلَى ثمانيةِ أقوال: أحدُها: أنَّه انتَصبَ بَعدَ تَمام الكلام انتِصَاب الدَّرهَم بعدَ العِشرين عَلَى التَّشبيه بالمفعولِ به، ويُعزى لسيبويه، والثاني: أنَّه انتَصَبَ بـ(إلا) وَحدَها وهو رأي ابن مالك، والثَّالث: أنَّه انتصَبَ بالفِعلِ المُتَقَدِّم بواسطة (إلا) وهو رأي السيرافي، والرابع: أنَّ النَّصبَ بالفِعلِ المُتَقَدِّم بغير وساطة (إلا) وهو رأي ابن خروف، والخامس: أنَّ النَّصبَ بما في (إلا) من معنى الاستثناء فكأنَّ

---

[١] منهج السالك ١٥٧.

[٢] منهج السالك ١٦٠.

[٣] انظر: المقاصد الشافية ٣/٣٤٩-٣٥٠.

النَّصبَ بِفعل فإذا قلت: قامَ القومُ إلا زيداً، فالتَّقديرُ: أستثني زيداً، ونُسِبَ هذا إلى المُبَرِّد، والسَّادسُ: أنَّه مَنصُوبٌ بالمُخَالَفَةِ؛ لأنَّ ما بعدَ إلاَّ مُخالِفٌ لِمَا قَبلَها، وهو أصلٌ للكوفيين، وحكي عن الكِسَائيِّ، والسَّابِعُ: أنَّ النَّصبَ عَلَى إضمارِ أنَّ، والتَّقديرُ إلاَّ أنَّ زَيداً لَمْ يَقُمْ، ويُنسَبُ أيضاً إلى الكِسَائيِّ، والثَّامن: أنَّ (إلا) مُرَكَّبَة مِن (إنَّ) و(لا) ثم خُفِّفَت (إنَّ)...، ويقولُ أيضاً: "وجميعُ هذه الأقوالُ القَصدُ بها واحِدٌ، وهو رَبطُ القوانين وتَثبيتُها في النَّفسِ"[1].

بَينَمَا ذَكَرَ ابنُ الأنبارِي رأيَيْن ونَسَبَهُما للكِسَائيِّ الأوَّلُ: إنَّه مَنصوبٌ عَلَى إضمَارِ (أنَّ) بعد (إلا)، والثاني: يَنتَصِبُ المُستثنى؛ لأنَّه مُشَبَّهٌ بالمَفعولِ، أمَّا البَصريونَ فقَالُوا: إنَّ العَامِلَ في المُستثنى هو الفِعلُ، أو مَعنَى الفِعل بتوسُّط (إلا)[2].

الاستثناء

٤٤ـ مسألة: جواز تقديم المستثنى أول الكلام

يقولُ أبو حيَّان: "والقَولُ في تَقديمِ المُستثنى هو إنَّه إمَّا أنْ تُقَدِّمَه أوَّل الكلامِ، لَم يَجُزْ، نحو: إلا زَيداً قَامَ القَومُ...، وذَهَبَ الكِسَائيُّ والزَّجاجُ إلى جَوازِ ذلك قِياساً عَلَى كَثيرٍ مِن الفُضلات بدَليلِ قولِ الشَّاعِر:

خَـــلا اللهَ لا أرجُـــو سِـــواكَ وإنَّمَـــا أعُـــدُّ عِيَـــالِي شُـــعبَةً مِـــن عِيالِـــك[3]

وقالَ آخر:

وَبَلْـدَةٍ لَيسَ بِـهَا طُـــورِيٌّ
ولا خَـــلا الـجِـنَّ بِهَا إنْسِيٌّ"[4].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذهِ المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويتَّضِحُ لديَّ أنَّ أبا حَيَّان يُخالِفُ الكِسَائيَّ في جوازِ تقديم المستثنى أوَّل الكلام لقولِه: إمَّا أنْ تُقَدِّمَه أوَّل الكلامِ، لَم يَجُزْ، نحو: إلا زَيداً قَامَ القَومُ، وبذلك فإنَّه يأخُذُ بمذهبِ

---

[1] المقاصد الشافية ٣/٣٥٠ وانظر: همع الهوامع ٢/١٨٨.

[2] انظر: الإنصاف ١/٢٤٣ والتَّبيين ٣٩٩.

[3] البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه ٢٥١ وفي همع الهوامع ٢/١٩٤ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢/١٨٣ وشفاء العليل ١/٥٠٣ وشرح الأشموني ١/٢٣٧ وشرح التصريح ١/٣٦٣.

[4] منهج السالك ١٦٣.

والبيت من الرجز وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/٢٥٥ وشفاء العليل ١/٥٠٣ وهمع الهوامع ٢/١٩٤.

البصريين الذين يمنعونَ ذلك[1]، أمَّا الكِسَائيُّ فإنَّه يُجيزُ تَقديم المُستثنى أوَّل الكلام وقد احتَجَّ بالنقلِ عن العربِ كما هو مُوَضَّحٌ بقولِ الشَّاعر في الأبيات السَّابِقَة.

الاستثناء

٤٥ـ مسألة: جواز الرفع والنصب في المستثنى المفرغ المنفي

يقولُ أبو حَيَّان: "وأجَازَ الكِسَائيُّ ما ذَهَبَ إلا عَمراً بالنَّصبِ، وإلا عَمروٌ بالرَّفعِ إمَّا عَلَى الفَاعِلِية، وإمَّا عَلَى البَدَلِ مِنْ فَاعِلٍ مَحذوف، أي: ما ذَهَبَ أحَدٌ إلا عَمرو، أو مَا ذَهبَ إلا عَمرو بِغَيرِ تَقديرِ أحَد"[2].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويلاحظُ أنَّ أبا حيَّان عَلَّلَ لِسَببِ الرَّفعِ في قولنا: مَا ذَهَبَ إلا عَمروٌ، بِقَولِه: إمَّا عَلَى الفاعِلية وإمَّا عَلَى البَدلِ بِتقديرِ (أحَدٌ) وكأنَّه يُوافِقُ هذا الرأيَ، وعندما قال: أجازَ الكِسَائيُّ ما ذَهَبَ إلا عمراً بالنَّصبِ لم يُعَلِّلْ لهذا السبب؛ لأنَّه يَتَحَدَّثُ في بابِ الاستثناءِ، والنَّصبُ يكونُ هنا عَلَى الاستثناءِ بتقديرِ: مَا ذَهَبَ أحدٌ إلا عَمراً وإلا عَمروٌ، وهنا يُصبِحُ هذا النَّوعُ مِن الاستِثناءِ المَنفِي غَيرِ المُفَرَّغ الذي يَحتَمِلُ الوَجهين: النَّصبَ عَلَى الاستِثناءِ، والرَّفعَ عَلَى البَدَلِ.

الاستثناء

٤٦ـ مسألة: إذا تكرر المستثنى في العدد فالأخير مستثنى من الذي قبله وهكذا

يقولُ أبو حَيَّان: "ذهَبَ أبو يوسف القاضي حِينَ سَأَلَه الكِسَائيُّ ما تَقولُ في رَجُلٍ قالَ: عَلَيَّ مِائة دِرهمٍ إلا عَشَرَةً إلا اثنَينِ، فَقالَ: يَلزَمُه ثمانيةٌ وثَمانونَ، والثَّاني: أنَّ الأخيرَ مُستَثنى مِنَ الذي قَبلَه، والذي قَبلَه مُستثنى مِنَ الذي قَبلَه إلى أنْ تَنتَهي إلى الأوَّلِ، وهُو مَذهبُ الكِسَائيِّ وأهلِ البَصرةِ، فيَكونُ المُقرُّ به اثنينِ وتِسعين"[3].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذهِ المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويلاحظُ أنَّ أبا حيَّان يُوافِقُ الكِسَائيَّ هنا بِدَليلِ قولِه: وهُو مَذهبُ الكِسَائيِّ وأهلِ البَصرةِ، وبالتالي يَكونُ أبو حَيَّان قد وَافَقَ البَصريينَ وزعيمَ الكوفيين في هذه المَسألةِ.

---

[1] انظر: الإنصاف ١/٢٥٤-٢٥٥ والتَّبيين ٤٠٦-٤٠٨.

[2] منهج السالك ١٦٥.

[3] منهج السالك ١٦٧.

الاستثناء

٤٧ـ مسألة: جواز الجر مع (ما) التي تسبق (عدا وخلا)

يقولُ المُرادِيُّ: "وأجازَ ذلك الكِسَائيُّ والربعيُّ والفارسيُّ في كِتابِ الشِّعر لـه، وعَلَى هذا فـ(ما) زائدة لا مَصدَريَّة"[١] ، وإليه أشارَ النَّاظِمُ بِقَولِه: (..... وانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ).

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ المُرادِيِّ وابنِ قَيِّم الجوزية[٢] وابنِ عقيل[٣]، وقد خَالَفَ الأوَّلُ والأخيرُ الكِسَائيَّ، ولم يُبدِ الثَّاني رأيَه مُكتَفِياً بِذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ والجَرمِيِّ، أمَّا المُرادِيُّ فإنَّه قَد خَالَفَ الكِسَائيَّ، وذهبَ إلى أنَّه: "يَتَعَيَّنُ النَّصبُ بعد (ما)؛ لأنَّها مصدريةٌ، فَيَتَعَيَّنُ فعليتها؛ لأنَّها لا يَليهَا حرف جر، وهذا هو مَذهَبُ الجُمهور"[٤]، أمَّا ابنُ مالك فقَد وافَقَ الكِسَائيَّ في أنَّه قَد يَرِدُ الجر بعد (ما)، بِقَولِهِ: (..... وانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ)، وقد ارتَضَاه النَّاظِمُ لِورودِهِ عَن بَعضِ العَربِ.

وأمَّا ابنُ قَيِّم الجوزيَّة فيقولُ: "المرادُ بـ(سابقي يكونُ): عَدَا وخَلا، فيجوزُ الجَرُّ بهما...، فإنْ تَقَدَّمتْهَا (ما) تَعَيَّنَ النَّصبُ بهما عندَ الجمهور ولهذا دَخَلَتْ نون الوِقَايَة في نحو:

تُمَلُّ النَّدَامى مَا عَـدَانيَ فإنَّني بِكُلِّ الذي يَهوَى نَديميَ مُولِعُ [٥]

وحكى الكِسَائيُّ والجرميُّ الجَرَّ بهما بعدَ (ما)، وأنشَدَ بَعضُهم البيت المذكور:

تُمَلُّ النَّدَامى مَا عَـدَايَ فإنَّني ... ...

بتحريكِ الياء مِن غَيرِ نون"[٦]، ولم يُبدِ ابنُ قَيِّم الجوزية رأيَه في هذه المسألةِ، واكتفى بَذكرِ مَا حَكاه الكِسَائيُّ والجرميُّ.

وأمَّا ابنُ عقيلٍ فيقولُ: "المُرادُ مِن قَولِ النَّاظِم: أنّه إذا جاءت لفظَتَا (عدا) و(خَلا) ولم تَتَقَدَّم عليهِمَا (ما)، فاجْرُرْ بهِمَا إنْ شِئتَ، فَتقولُ: قامَ القومُ خَلا زيدٍ، وعدا زيدٍ، وأمَّا إذا تَقَدَّمَتْ عليهِمَا (ما) المصدريَّة وجَبَ النَّصبُ بهِمَا فتقولُ: قامَ القومُ ما خَلا زيداً، وما عدا زيداً، وفاعِلُهُما ضَميرٌ مُستَتِرٌ تَقديرُه (البَعضُ)، فيَكونُ التقديرُ قامَ القومُ ما عَدا بَعضُهُم زيداً، ومَا خَلا بَعضُهُم زيداً، "أمَّا الكِسَائيُّ فأجازَ الجرَّ بهِمَا بعد (ما) عَلَى جَعْلِ (ما) زائدةً ، وجَعْلِ (عَدَا، وخَلا) حرفي

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٨٦.

[٢] انظر: إرشاد السالك ١/ ٤٩١.

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ١٨٦/٢.

[٤] توضيح المقاصد والمسالك ٦٨٥/٢.

[٥] هذا صدر بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٣/٢ وإرشاد السالك ٤٩١/١ وشرح ابن عقيل ٢٨٦/٢ وشرح الأشموني ٢٣٨/١ وشرح التصريح ٥٦٥/١ .

[٦] إرشاد السالك ١/ ٤٩١.

جرٍّ، فتَقولُ: قامَ القومُ ما خَلا زيدٍ، وما عدا زيدٍ، وهذا معنى قوله (وانْجِرَارٌ قد يَرِدْ)"[1]، ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ عقيل يُخالِفُ الكِسَائيَّ، "أمَّا سيبويه فلم يَحفَظْ الجَرَّ بهِمَا"[2].

الاستثناء

٤٨ـ مسألة: القول بأنَّ (البعضَ) لا يَقَعُ إلا عَلَى ما دونَ النِّصف

يقولُ أبو حَيَّان: "واختَلَفَ النَّحويون في فَاعِلِ (خَلا وعَدَا) فَمَذهَبُ سيبويه وأكثرِ البَصريين أنَّه ضَميرٌ عَائدٌ عَلَى (البَعضِ) المَفهوم تَقديرُه: عَدَا بَعضُهم وخَلا بَعضُهم زَيداً، فَلَو كانَ القَومُ مَثلاً عَشرة بِزَيدٍ، كانَ (البَعضُ) واقِعاً عَلَى تِسعَةٍ مِنهم، ولا يُسَوَّغُ ذلك عِندَ الكِسَائيِّ وهشامٍ؛ لأنَّهُمَا زَعَمَا أنَّ (البَعضَ) لا يَقَعُ إلا عَلَى مَا دونَ النِّصفِ"[3]، ومِثالُ ذلك قَولنا: قَامَ القَومُ خَلا زَيداً أو عَدَا زَيداً.

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذهِ المَسألةُ عِندَ أبي حَيَّان والمُرَادِيِّ[4]، وهُما يُخالِفَان رَأيَ الكِسَائيِّ، فأبو حَيَّان يُخالِفُ الكِسَائيَّ وهِشام بِقَولِهِ: لأنَّهُمَا زَعَمَا أنَّ (البَعضَ) لا يَقَعُ إلا عَلَى مَا دونَ النِّصفِ، ولَفْظُ (الزَّعْم) دَليلٌ عَلَى مُخَالَفَة أبي حَيَّان لِلكِسَائيِّ.

وأمَّا المُرَادِيُّ فَيقولُ: "ولا يَطَّرِدُ إذ يَنتَقصُ في نَحو: القومُ إخوتُك عَدَا زَيداً؛ لأنَّه لم يَتَقدمْ فِعلٌ ولا (ما) يَجري مَجراه، ويَنبَغي ألا يَجوزُ تَقديرُ جَوازِ (بَعضُهم) عَلَى مَذهَبِ الكِسَائيِّ وهشامٍ؛ لأنَّ (البعضَ) عندَهُما لا يَقعُ إلا عَلَى ما دونَ النِّصفِ، والصَّحيحُ جَوازُ وقوعه عَلَى النِّصفِ، وعَلَى أزْيَدَ مِنه"[5]، وقد ذَكَرَ المُرادِيُّ في مَوضِعٍ آخَرَ، فَقالَ: "وعَن الكِسَائيِّ وهشامٍ: أنَّ بَعضَ الشَّيءِ لا يَقعُ إلا عَلَى ما دونَ نِصفِه ولِذلك مُنِعَ أنْ يُقالَ: بَعضُ الرِّجْلَينِ لك، أي: أحدهما"[6]، والواضِحُ لَدَيَّ أنَّ المُرادِيَّ يُخالِفُ رأيَ الكِسَائيَّ وهشامَ في أنَّ (البعضَ) لا يَقعُ إلا عَلَى ما دونَ النِّصفِ، وعِندَ المُرادِيِّ: يَجوزُ وقوعهُ عَلَى النِّصفِ وعَلَى أزيَدَ مِنه، لكنَّه في المَوضِعِ الآخَرِ يَستَدِلُّ بِقَولِ الكِسَائيِّ في عَدَمِ جَوازِ القَولِ: بَعضُ الرِّجْلَيْنِ لك؛ لأنَّ بَعضَ الشَّيءِ لا يَقعُ إلا عَلَى ما دونَ نِصفِه، فهو بذلك يناقِضُ نفسه في نَفسِ المَسألةِ.

---

[1] شرح ابن عقيل ٢/١٨٦.

[2] شرح ابن عقيل ٢/١٨١.

[3] منهج السالك ١٧٤.

[4] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٨٧.

[5] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٨٧.

[6] توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٠٣٧.

الاستثناء

٤٩ـ مسألة: جواز النَّصب بـ(حاشا) يعني القول بأنَّها فعلٌ

يقولُ أبو حَيَّان: "ولم يُجِز سيبويه في المُستَثنى بـ(حاشا) إلا الخَفضَ؛ لأنَّه لم يُحفَظْ النَّصبُ بعدَها، وأجَازَ الأخفشُ والكِسَائيُّ والجرميُّ والمازني والمُبَرِّدُ والزَّجاجُ النَّصبَ...، ففي النَّثرِ: حَاشَا الشَّيطَانَ وأبا الإصبعِ، وفي الشِّعرِ:

حاشـــا قريشـــاً فـــإنَّ اللهَ فضَّـــلها عَلَـــى البريـــةِ بالإســـلامِ والـــدينِ[١]

وإذا نَصَبتَ ما بَعدَها فهو مَفعولٌ وفَاعِلُها مُضمَرٌ فيها"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بِذكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذهِ المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وقد اكتَفَى أبو حَيَّان بِعَرْضِ آراءِ النُّحاة، فَذَكَرَ رأيَ سيبويه والبصريينَ وهو اعتبارُ أنَّ (حاشا) حَرفُ جَرٍّ وما بعدها مجرور، ودَليلُهم على ذلك قولهم: حاشاي من دون نون الوقاية، فلو كانتْ فِعلاً لم يَجزْ ذلك، وذَكَرَ رَأيَ الكِسَائيِّ والكوفيينَ وهو اعتبارُ أنَّ (حاشا) فِعلٌ، وما بَعدَها مَنصوبٌ بها، ودَلِيلُهم عَلَى ذلك قول النبي ﷺ في الحَديث: "أسامَةُ أحَبُّ النَّاسِ إليَّ، ما حاشا فاطِمَةَ ولا غَيرَها"، ودليلٌ آخر على فِعليَّتِها أيضاً: هو أنَّ (حاشا) فِعلٌ مُتَصَرِّفٌ وَرَدَ منه في النَّقل والدَّليلُ عَلَى أنَّه فِعلٌ أنَّ لامَ الخَفضِ تَتَعَلَّقُ به، ومِنه قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلّهِ مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[٣]، وحَرفُ الجَرِّ إنَّما يتَعَلَّقُ بالفِعلِ لا بالحَرفِ؛ لأنَّ الحَرفَ لا يَتَعَلَّقُ بالحَرفِ، وإنَّما حُذِفَتْ اللام لِكَثْرَةِ استِعمَالِه في الكَلامِ[٤]، وزَعَم بَعضُهم أنَّها اسمُ فِعلٍ بِمَعنى أتَبَرَّأ أو بَرِئتُ[٥]، وقد ذَكَرَ العُكبَري أنَّ مِن البصريينَ مَن قال: تَكونُ (حاشا) حَرفاً وتَكونُ فِعلاً [٦].

---

[١] البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٨٧/٢ وشرح الأشموني ٢٣٩/١

[٢] منهج السالك ١٧٨.

[٣] سورة يوسف ٣١/١٢.

[٤] انظر: الإنصاف ٢٥٨/١-٢٥٩ والتَّبيين ٤١٠.

[٥] مغني اللبيب ١٤٣/١.

[٦] التَّبيين ٤١٠.

الاستثناء

٥٠ـ مسألة: جواز دخول (إلا) عَلَى (حاشا) إذا جرَّت ما بَعدَها

يقولُ أبو حَيَّان: "واختَلَفَ النحويونَ في جَوازِ دُخولِ (إلا) عَلَى (حَاشَا)، فَذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى جَوازِ ذلك إذا جَرَّتْ (حَاشَا)، ومَنَعَ ذلك إذا نَصَبَتْ، نحو: قَامَ القَومُ إلا حَاشَا زيدٍ، ومَنَعَ البصريونَ ذلك عَلَى كُلِّ حَال"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذهِ المسألةُ عِندَ أبي حَيَّان وابنِ هشام[٢]، وقد استعرَضَ كُلٌّ منهما آراءَ النُّحاةِ في هذه المسألةِ، فأبو حَيَّان قال هذه مسألةُ خِلافٍ عِندَ النُّحاة، وذَكَرَ رأيَ الكِسَائيِّ وهو زعيمُ الكوفيين الذي يُجيزُ دخول (إلا) عَلَى (حاشَا) إذا جَرَّتْ مَا بَعدَهَا، كما ذَكَرَ رأيَ البصريين الذينَ يَمنَعونَ ذلك عَلَى كُلِّ حَال، أمَّا ابنُ هشام فقد وافَقَ رأيَ سيبويه، وخَالَفَ رأيَ الكِسَائيِّ لقولِه: "والمُستثنى بـ(حاشا) عندَ سيبويه مَجرورٌ لا غَيرُ، وسَمِعَ غَيرُهُ النَّصبَ، كَقَولِه: اللهمَّ اغفِرْ لي ولِمَنْ يَسمَعُ، حاشَا الشَّيطانَ وأبا الإصبعِ، ولا يَجوزُ دخولُ (ما) عليها خِلافاً لِبعضِهم، ولا دخول (إلا) خِلافاً للكِسَائيِّ"[٣]، والدَّليلُ عَلَى ذلك قوله: ولا يَجوزُ دخولُ (إلا) خِلافاً للكِسَائيِّ.

الاستثناء

٥١ـ مسألة: جواز تقديم حَرف الاستثناء (إلا) عَلَى الجملةِ بأسرِها

يَقولُ الشَّاطِبيُّ: "ويُمكِنُ أنْ يُعتَذَرَ عَنهُ بأنَّه قَد ذَهَبَ في ذلك مَذهَبَ مَنْ رأى جواز التَّقديم عَلَى الجملةِ بأسرِها، حكاهُ ابنُ الأنبَاري عَن الكِسَائيِّ مِن الكوفيين...، ويَتَرَجَّحُ هذا المَذهبُ بأمرَينِ: الأوَّلُ: السَّماعُ...، والآخرُ: أنَّ المَانِعَ عِندَ البصريينَ مِن التَّقديمِ شَبَهه بالصِّفةِ مَع المَوصوفِ، أو بالبدَلِ مع المُبدَلِ مِنه، أو بِالمَعطوفِ بِلا مَع المَعطوفِ عليه، وذلك الشَّبَهُ غَيرُ مُعتَبَرٍ، ولا مُحَصَّل"[٤].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، والشَّاطِبيُّ يَعتَذِرُ عَن النَّاظِمِ في ذهابِهِ هذا المَذهَب؛ لأنَّه وُجِدَ في كلامِ العربِ ما يُثبِتُ ذلك وقد تَبَنَّاهُ مجموعةٌ مِن العُلماءِ مِنهم الكِسَائيُّ ونَقَلَه ابنُ الأنبَاري أيضاً، ويُلاحَظُ أنَّ

---

[١] منهج السالك ١٧٨.

[٢] انظر: أوضح المسالك ٢٤٦/٢.

[٣] أوضح المسالك ٢٤٦/٢.

[٤] المقاصد الشافية ٣٧٣/٣.

الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ، ويَقولُ: "إذ لا يَجوزُ تَقَدُّمُ المُستثنى عَلَى الجُملَةِ كُلِّها أصلاً، فلا تَقولُ: إلاَّ زيداً قامَ القومُ، ولا: مَا إلاَّ زَيداً في الدَّارِ أحَدٌ، فإنْ جَاءَ مِنْ ذلك شَيءٌ فَهو خَاصٌ بالشِّعرِ"[1]، بمَعنى أنَّه لا يُقاسُ عليه، وهو خاصٌ بلُغَةِ الشُّعراء الذينَ يَخضَعون لِلوَزنِ والقافية في شِعرِهِم، بَينَمَا يَرى الكِسَائيُّ ومَعه الكوفيون أنَّه يَجوزَ تَقديمُ حَرف الاستِثناء أوَّل الكلامِ، والبصريون لا يُجيزون ذلك[2].

الحال

٥٢ـ مسألة: القول بأنَّ كلمةَ (فاه) مَنصوبَة بِفعلٍ مُضمَرٍ في قَولِنا (كَلَّمتُه فَاهُ إلى فِيَّ)

يقولُ أبو حَيَّان: "وأمَّا كَلَّمتُه فَاهُ إلى فِيَّ، ففي (فَاهُ) ثَلاثَةُ مَذَاهِب: أحَدُها مَذهَبُ سيبويه أنَّه مَنصُوبٌ عَلَى الحَالِ، أي: مُشَافِهاً، والثَّاني: مَذهَبُ الأخفش أنَّه مَنصُوبٌ بإسقاطِ حَرفِ الجَرِّ، أي: مِنْ فِيهِ إلى فِيَّ...، والثَّالِثُ: مَذهبُ الكوفيينَ والكِسَائيِّ والفَرَّاءِ وهشامٍ أنَّه مَنصوبٌ بِفِعلٍ مُضمَرٍ يَدُلُّ عَليهِ الظَّاهِرُ، تَقديرُه: جَاعِلاً فَاهُ إلى فِيَّ"[3].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وقد استَعرَضَ أبو حَيَّان آراءَ النُّحاة وكأنَّه يُوافِقُ كُلَّ هذه الآراءِ؛ لأنَّها اجتِهَادَاتٌ في التَّأويلِ للمَنصوبِ الذي هو (فَاه).

وقالَ سيبويه: "وبَعضُ العَربِ تَقولُ: كَلَّمتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ، كأنَّه يَقولُ: كَلَّمتُهُ وفُوهُ إلى فِيَّ، أي: كَلَّمتُهُ وهذهِ حَالُه، فَالرَّفعُ عَلَى قَولِهِ: كَلَّمتُهُ وهذه حَالُه، والنَّصبُ عَلَى قولِهِ: كَلَّمتُهُ في هذه الحال، فانتَصَبَ؛ لأنَّه حَالٌ وَقَعَ فيه الفِعلُ"[4].

---

[1] المقاصد الشافية ٣/٣٧١.

[2] انظر: الإنصاف ١/٢٥٤.

[3] منهج السالك ١٨٥.

[4] الكتاب ١/٤٦٠.

الحال

٥٣ـ مسألة: جواز تقديم الحال وفيها الواو عَلَى العامل فيها

يقولُ أبو حَيَّان: "أنْ تكونَ الحَالُ جُملَةً مَعَها واو الحَال، نحو: خَرجْتُ والشَّمسُ طَالِعَةٌ، لا يَجوزُ: والشَّمسُ طَالِعَةٌ خَرَجْتُ، وأجَازَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ وهشامُ، وأنتَ رَاكِبٌ تُحسِن، وأنتَ رَاكِبٌ حسنتَ، تُريدُ: تُحسِنُ وأنتَ رَاكِبٌ، وحسنتَ وأنتَ رَاكِبٌ، فقدَّمَ الحَالَ وفيها الواو عَلَى العَامِلِ فيها الذي (حَسنتُ) و(تُحسِنُ)"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ أبا حَيَّان يُخَالِفُ الكِسَائيَّ وذلك بِقَولِهِ: لا يَجوزُ أن نَقولَ: والشَّمسُ طَالِعَةٌ خَرَجْتُ، فقد قَدَّمَ رَأيَه بعَدَمِ الجَوازِ ثمَّ عَرَضَ رَأيَ الكِسَائيِّ[٢] الذي يُجيزُ تقديم الحَال وفيها الواو عَلَى العَامِلِ فيها، وقد استدَلَّ بأمثلةٍ لِتقريبِ الصورةِ إلى ذِهنِ القَارِئ.

الحال

٥٤ـ مسألة: جواز تقدم الحال عَلَى المُشَبَّه به

يقولُ أبو حَيَّان: "ولا يَجوزُ التَّقديمُ هنا عَلَى المُشَبَّه بـه، لا يُقالُ: زَيدٌ طَالِعَةً الشَّمسُ، ولا عَمروٌ مُنيراً القَمَرُ في قَولِ البَصريين...، وأجَازَ الكِسَائيُّ التقديم، فنَقولُ: زَيدٌ طَالِعَةً الشَّمسُ، ومُحَمَّدٌ مُنيراً القَمرُ، قالَ: طَالِعَةً حَالٌ للشَّمسِ تَقَدَّمَ عَلَيها؛ لأنَّه مُتَوَسِّطٌ، والمُتَوسِّطُ كالمُتَأخِّرِ"[٣].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويَتَّضِحُ لديَّ أنَّ أبا حيَّان يُخالِفُ الكِسَائيَّ وذلك بقوله: ولا يَجوزُ التَّقديمُ هنا عَلَى المُشَبَّه بـه، لا يُقالُ: زَيدٌ طَالِعَةً الشَّمسُ، ولا عَمروٌ مُنيراً القَمَرُ في قَولِ البَصريين، وينسبُ هذا القولَ للبصريين، وبالتَّالي فإنَّه يَميلُ إلى قَولِهم، أمَّا الكِسَائيُّ فإنَّه يُجيزُ ذلك[٤].

---

[١] منهج السالك ١٩٥.

[٢] انظر: همع الهوامع ٢/٢٣٩.

[٣] منهج السالك ٢٠١.

[٤] انظر: همع الهوامع ٢/٢٣٨.

الحال

٥٥ـ مسألة: جواز أن تأتي الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه

يقولُ أبو حيَّان: "وأجَازَ الكِسَائيُّ وهشامُ أنْ تَجيءَ الحَالُ مجموعةً مِن مُضافٍ ومضافٍ إليه، نحو: لَقِيتُ صَاحِبَ النَّاقةِ طليحَين، عَلَى أنَّ طليحَين حَالٌ مِن الصَّاحِبِ والنَّاقَةِ، إذ هُما مُعَيَّنان كلاهما، والمُختَارُ عندنا أنَّ طليحَين حَالٌ مِن الصَّاحِبِ ومِن المعطوفِ المَحذوفِ، والتقديرُ: لَقِيتُ صَاحِبَ النَّاقَةِ والنَّاقَةِ طَليحَين"[١] .

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ رأيٍ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ أبا حَيَّان يُخالِفُ الكِسَائيَّ بدليلِ قولِه: والمُختَارُ عندنا أنَّ طليحَين حَالٌ مِن الصَّاحِبِ ومِن المعطوفِ المَحذوفِ، والتقديرُ: لَقِيتُ صَاحِبَ النَّاقَةِ والنَّاقَةِ طَليحَين، أمَّا الكِسَائيُّ فَيَعِدُّ أنَّ طليحَين حَالٌ مِن الصَّاحِبِ والنَّاقَةِ[٢].

الحال

٥٦ـ مسألة: القول بأنَّ الخبرَ في قولنا (ضربي زيداً قائماً) هو الحال

يقولُ أبو حيَّان: "أجمَعَ النحويونَ عَلَى أنَّ ضَربِي مِن قَولِنَا: ضَربِي زَيداً قَائماً، مرفوعٌ واختَلَفوا في رَفعِه، فقالَ قَومٌ: إنَّه مَرفوعٌ عَلَى الفَاعِليَّة تقديره: ثَبَتَ ضَربِي زَيداً قائماً، وقالَ قومٌ: إنَّه مرفوعٌ عَلَى الابتداءِ وهو الصَّحيحُ لِجوازِ دُخولِ النَّواسِخِ عليه في هذا التَّركيب...، والذين قالوا إنَّه مبتدأ ولَه خَبرٌ اختَلَفوا، فقالَ قَومٌ: إنَّ الحالَ بنفسِها هي الخَبر ولا إضمارَ في الكلامِ وهذا مَذهَبُ الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ وهشامٍ، وقالَ غَيرُهم: إنَّ الخَبرَ محذوفٌ وهُو الصَّحيح"[٣].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ أبا حَيَّان يُخالِفُ الكِسَائيَّ حيثُ يَرى أبو حَيَّان أنَّ الخَبرَ مَحذوفٌ أي أنَّه يوجَدُ إضمارٌ في الكَلامِ ويُمكِنُ تأويلُ ذلك الإضمار بكَلِمَةِ (حَاصِلٌ أو وَاقِعٌ) فتُصبِح: ضَربي حَاصِلٌ زَيداً قائماً، أو ضَربي زَيداً قائِماً حَاصِلٌ، أمَّا الكِسَائيُّ فَيَرَى أنَّ الخَبرَ في الجُملَةِ هو الحَال أي أنَّ (قائِماً) هو الخَبر.

---

[١] منهج السالك ٢٠٤.

[٢] انظر: همع الهوامع ٢/٢٤٣.

[٣] منهج السالك ٢٠٦-٢٠٧.

الحال

٥٧ـ مسألة: جواز أن تَسُدَّ الحال غير المفردة مَسَدَّ الخبر

يقولُ الشَّاطبيُّ: "ومِن مَواضِعِ الخِلافِ: الحَالُ إذا كانَتْ غَيرُ مُفردةٍ، فهَل يَجوزُ وقوعُها هنا سَادَّةً مَسَدَّ الخبرِ أم لا؟ فمِنهم مَن أجَازَ ذلك عَلَى الجُملَة، كالكِسَائيِّ والفَرَّاءِ والأخفش والسيرافي ومالَ إليه ابنُ خروف ومَنَعَ مِن ذلك سيبويه، وحُجَّةُ مَن أجَازَ السَّمَاعُ المُتَقَدِّم والقياسُ عَلَى المُفرَدِ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ له رأيٌ مُختَلِفٌ عن رأيِ الكِسَائيِّ حيث يقولُ الشَّاطبيُّ: "وإذا قُلنَا بجوازِ وقوعِ الحالِ غَيرِ مُفردة ففيها الخِلافُ مِن جهتين: إحداهُما: إذا وقعَتْ جُملَة اسميَّة، فهل يَصِحُّ خُلوّها من الواو أم لا؟ نقلَ المؤلِّفُ [أي ابنُ مالك] عن الكِسَائيِّ جواز خُلُوِّها منها، فأجازَ أنْ تقولَ: مسرَّتُكَ أخاك هو قائمٌ، وإكرامُك زَيداً أبوه مُطْلَقٌ وما أشبه ذلك، وذلك أنَّ المشهورَ عندَ النحويين غَيرِ الكِسَائيِّ أنَّها لا تستغني عنها قالَ [ابنُ مالك]: وحَمْلُهُم عَلَى ذلك أنَّ الاستعمال لم يَرِدْ بخلافٍ، ثمَّ رَجَّحَ مذهبَ الكِسَائيِّ، وقالَ [ابنُ مالك]: مقتَضَى الدليلُ أنَّ حذفَ الواو هنا أولى؛ لأنَّه موضِعُ اختِصَار، لكنَّ الواقِعَ خلافُ ذلك"[٢]، فالشَّاطِبِيُّ يُخَالِفُ النَّاظِمَ أيضاً.

---

[١] المقاصد الشافية ٢/١٢٤.

[٢] المقاصد الشافية ٢/١٢٥.

٥٨ـ مسألة: عدم جواز أن ينوب عن المصدر (أن والفعل) إذا سدَّ الحال مسد الخبر

يقولُ أبو حيَّان: "واختلفَ النحويون إذا سدَّ الحالُ مَسَدَّ الخبر، هل يَجوزُ أن يَنوبَ عَن المَصدرِ (أن والفعل)؟، ونحو: أنْ ضَربتَ زيداً قائماً، وأنْ تَضرِبَ زيداً قائماً، تريدُ: ضَربُك زَيداً قائماً، فأجازَ ذلك بَعضُ الكوفيين ومَنَعَهُ الجُمهورُ، وقالَ ابنُ الأنباري: أبطَلَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ وهشامُ: أنْ تَضرِبَ عبد الله قائماً"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويتَّضِحُ لديَّ أنَّ أبا حَيَّان يُوافِقُ الكِسَائيَّ في عدم جواز أنْ ينوبَ المصدر المكوَّن مِن (أن والفعل) إذا سَدَّ الحَالُ مَسَدَّ الخَبَر، وبالتالي فإنَّ أبا حَيَّان والكِسَائيَّ يتَّفقانَ مع الجمهور في منع ذلك.

ويَذكُرُ أبو حَيَّان قولَه: واتَّفقوا على إجازَةِ: الذي تَضْرِبُ عبد الله قائماً...، وإذا كَنَّيتَ عَن المَصدَرِ الذي سَدَّتْ الحالُ مَسَدَّ خَبَره قبلَ ذِكرِ الحال نحو: ضَربي زَيداً هو قائماً، فأجازَ ذلك البَصريون والكِسَائيُّ ، فَضَربي: مُبتَدَأ، وزَيد: مَفعول، وهو: مُبتَدَأ، وقائماً: حال سَدَّتْ مَسَدَّ الخَبَرِ، وقالَ الكِسَائيُّ: يَرتَفِعُ الضَّربُ بالرَّاجِعِ مِن (هو) ويَرتَفِعُ (هو) بِقائم[٢].

---

[١] منهج السالك ٢٠٧.

[٢] انظر: منهج السالك ٢٠٧.

التمييز

٥٩ـ مسألة: جواز تقديم التَّمييز عَلَى عَامِلِه إذا كانَ العَامِلُ مُتصرِّفاً

يقولُ أبو حَيَّان: "واختَلَفَ النَّحويونَ في تَقديمِ التَّمييزِ عَلَى الفِعلِ، فمنهم مَن مَنَعَ ذلك وهو مَذهَبُ سيبويه والفَرَّاءِ وأكثرِ البصريين والكوفيين...، ومنهم مَن أجَازَ تقديمَه وهو مَذهَبُ الكِسَائيِّ والمازني والجرمي والمُبَرِّد، وبه قالَ النَّاظِم وهو الصَّحيحُ لِكَثرةِ مَا وَرَدَ مِن الشَّواهِد عَلَى جَوازِ ذلك، وقِياساً عَلَى سَائر الفُضلات قالَ الشَّاعرُ:

أتَهجُـــرُ لَيلَـــى للفِـــرَاقِ حَبيبَهَـــا ومَـــا كَـــانَ نَفْســـاً بِـــالفِرَاقِ تَطيـــبُ[١]

فقدَّمَ (نَفْساً) عَلَى (تَطيبُ)"[٢].

التحليل والتوضيح *:

وَرَدَتْ هذه المِسألةُ عِندَ أبي حَيَّان والمُرادِيِّ[٣] وابنِ الوردِيِّ[٤] وابنِ هشَام[٥] وابنِ عقيلٍ[٦] وابن جابِرٍ[٧] والشَّاطِبيِّ[٨]، فالأوَّلُ والثالث يوافقان الكِسَائيَّ، والثاني والرابع والسادس والسابع يُخالِفُونَه ويوافقون أكثر البصريين في عدم جوازه [٩]، والخامس لم يُبدِ رَأيَه فيها، أمَّا أبو حَيَّان فقالَ: وبه قالَ النَّاظِم وهو الصَّحيحُ لِكَثرةِ مَا وَرَدَ مِن الشَّواهِد عَلَى جَوازِ ذلك.

---

[١] البيت من الطويل، وهو منسوب للمخبل السعدي في لسان العرب ١/ ٢٩٠ وبلا نسبة في أسرار العربية ١٩٧ والإنصاف ٨٢٨ وشرح المفصل ٢/ ٧٤ وشرح الأشموني ٢٦٦/١ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٢ واللباب في علوم الكتاب ١٧٥/٦.

[٢] منهج السالك ٢٢٨.

* هذه المسألةُ تَعَرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص٢٥٣] فقال: "مذهَبُ سيبويه رحمه الله، امتناع تقديم التَّمييز عَلَى عَامِلِه مُطلَقاً، ولا خِلافَ في امتِنَاع تَقديمِه عَلَى العَامِل، إذا لم يَكُن فِعلاً مُتَصَرِّفاً، أمَّا إذا كانَ فِعلاً مُتَصَرِّفاً، نحو: طَابَ زَيدٌ نَفساً، فمذهبُ الكِسَائيُّ والمازِنيُّ والمُبَرِّدُ جواز تَقدِيمِ التَّمييز عليه قِيَاساً عَلَى غَيرِه مِن الفُضلات المَنصوبَة بِفعلٍ مُتَصَرِّف"، وفي ظَنِّي أنَّ ابنَ النَّاظِم يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، ويُوَافِقُ ما ذهبَ إليه سيبويه مِن مَنع تقديمِ التَّمييزِ عَلَى عَامِله مُطلَقاً، ودَليلُ ذلك قولُه في نفس الموضِعِ: "والقَول ما قَالَه سيبويه؛ لأنَّ الفَاعِلَ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِه"؛ لأنَّ الغَالِبَ في التَّمييزِ المَنصُوب بِفعلٍ مُتَصَرِّف كونُه فَاعِلاً في الأصل.

[٣] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٣٦.

[٤] انظر: تحرير الخصاصة ١٨٠.

[٥] انظر: أوضح المسالك ٣١٢/٢.

[٦] انظر: شرح ابن عقيل ٢٣٠/٢.

[٧] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٣/ ١١ – ١٢.

[٨] انظر: المقاصد الشافية ٥٥٤/٣.

[٩] انظر: الإنصاف ٣١٣/٢ والتَّبيين ٣٩٤–٣٩٦.

وأمَّا المُرادِيُّ فقال: "وإنْ كانَ فِعلاً مُتَصَرفاً فذهبَ سيبويه والفَرَّاءُ وأكثرُ البصريينَ والكوفيينَ إلى مَنعِ تقديمِه عَلَيه، وذكَرُوا لِمَنعِ تقديمه عِلَلاً، وذَهَبَ الكِسَائيُّ والجَرميُّ والمازنيُّ والمُبرِّدُ إلى جَوازِ ذلك، ووافَقَهُم المُصَنِّفُ لِورودِ السَّماعِ به كَقَولِه:

أنَفْساً تَطيبُ بِنَيْلِ المُنَى وداعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارا "[1].

فالمُرادِيُّ خَالَفَ الكِسَائيَّ بقولِه: "ورُدَّ عليه أنَّ ما ذَكَره من أنَّ التَّمييز قد يَسبِقُ الفِعلَ المُتَصَرِّف ليس عَلَى إطلاقِه، إذ لنا فِعلٌ مُتَصَرِّفٌ ولا يَسبِقُه التَّمييزُ بإجماعٍ، وهو (كَفَى) في نحو: كَفَى بِزَيدٍ ناصِراً، فلا يَجوزُ تقديم (ناصراً)، عَلَى (كفى) وإنْ كانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفاً؛ لأنَّه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فَمَعنَى قولك: كَفَى بِزَيدٍ ناصراً، ما أنْصَرَه رَجُلاً"[2].

أمَّا ابنُ الوردِيُّ فَيقولُ: "وإنْ كانَ عَامِلُ التَّمييز غَيرَ فِعلٍ، أو فِعلاً غَيرَ مُتَصَرِّفٍ، لم يَتَقَدَّمهُ التَّمييزُ بإجمَاعٍ، وإنْ كَانَ فِعلاً مُتَصَرِّفاً فَمَنَعَه سيبويه، وأجَازَهُ الكِسَائيُّ، والمازنيُّ، والمُبَرِّدُ، والشَّيخُ رحمَه اللهُ [يقصِدُ بالشَّيخِ هُنا: ابنُ مالك] ودَلِيلُهُم كَثير"[3].

ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ الوردي يَمِيلُ إلى مذهبِ الكِسَائيِّ وابنِ مالك في جَوازِ تقديمِ التَّمييز عَلَى عَامِلِه إذا كَانَ فِعلاً مُتَصَرِّفًا، بِدَليلِ قولِه: ودَلِيلُهُم كَثير.

أمَّا ابنُ هشَام فَيقولُ: "لا يَتَقَدَّمُ التَّمييزُ عَلَى عَامِلِه إذا كانَ اسماً، كـ(رَطلٍ زَيتاً) أو فِعلاً جَامِداً نحو: ما أحسَنَهُ رجُلاً، ونَدَرَ تَقَدُّمُهُ عَلَى المُتَصَرِّفِ، وقَاسَ عَلَى ذلك المازنيُّ والمُبَرِّدُ والكِسَائيُّ"[4].

ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ هشام يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، ويُوافِقُ سيبويه والجُمهورَ في قَولِه: "نَدَرَ تَقَدُّمُهُ عَلَى المُتَصَرِّفِ"[5].أمَّا الكِسَائيُّ فيَقُولُ بِجوازِ تَقَدُّمِ التَّمييز عَلَى عَامِلِه إذا كانَ فِعلاً مُتَصَرِفاً، ووافَقَ المُبَرِّدُ والمازنيُّ رأيَ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ.

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٣٦.

والبيت من المتقارب وهو منسوب لرجلٍ من طَيء في أوضح المسالك ٣١١/٢ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٦٠٣/١ وشرح الأشموني ٢٦٦/١ .

[2] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٣٧.

[3] تحرير الخصاصة ١٨٠.

[4] أوضح المسالك ٣١٢/٢.

[5] أوضح المسالك ٣١١/٢.

أمَّا ابنُ عقيلٍ فيقولُ: "مذهبُ سيبويه ـ رحمه الله ـ أنَّه لا يَجوزُ تقديم التَّمييز عَلَى عَامِلِه، سواء كانَ مُتَصَرِّفاً أو غَيرَ مُتصَرِّفٍ، فلا تَقولُ: نَفساً طَابَ زيدٌ، ولا: عندي درهماً عشرون"[1].

"وأجازَ الكِسَائيُّ والمازنيُّ والمُبَرِّدُ، تقديمَه عَلَى عامِلِه المُتَصَرِّف، فتَقولُ: نَفْساً طَابَ زَيْدٌ، وشَيْباً اشْتَعَلَ رَأسي، ووافَقَهُم ابنُ مالك في غَيرِ هذا الكتابِ عَلَى ذلك، وجَعَلَهُ في هذا الكتابِ قَليلاً، وقولُه (نَفْساً) تمييز، وعامله قوله (تَطيبُ)، وقد تقَدَّم عليه، والأصل (تَطيبُ نَفْساً)، وهذا مَذهَبُ الكوفيين وإمامهم الكِسَائيِّ [2]. وأضافَ ابنُ عقيل: "وقد يَكونُ العامِلُ مُتَصَرِّفاً، ويُمتَنَعُ تقديمُ التَّمييز عَلَيه عِندَ الجَميعِ، وذلك نَحو: كَفَى بِزَيدٍ رَجُلاً، فلا يَجوزُ تقديم (رجُلاً) عَلَى (كَفَى) وإن كان فِعلاً مُتَصَرِّفاً؛ لأنَّه بمعنَى فِعلٍ غَيرِ مُتَصَرِّف، وهو فِعل التَّعجُّب، فمعنى قولِك: كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً، مَا أكْفَاهُ رَجُلاً !"[3]، وقَد وافَقَ ابنُ مالك الكِسَائيَّ، أمَّا ابنُ عقيل فلم يُبْدِ رأيه فيها.

أمَّا ابنُ جابِرٍ فيقولُ: "ثم نَبَّهَ عَلَى أنَّ العَامِلَ إذا كانَ فِعلاً مُتَصَرِّفاً، قَد يَسبقُه التَّمييزُ، إلا أنَّه قَليلٌ، وإلى قلَّتِه أشارَ بِقَولِه (نَزراً) وهذا الذي قالَ به، وجَعَلَه قليلاً هو مَذهَبُ الكِسَائيِّ والمَازني والمُبَرِّد ومَن تَبِعَهُم مِن الكوفيينَ والبَصريين، والأوَّلُ مَذهَبُ سيبويه، ومَن تَبِعَه، وعَلَيه الأكثَرُ"[4]، والواضِحُ لدَيَّ أنَّ ابنَ جابِر يَميلُ إلى مَذهَبِ سيبويه ومَن تَبَعَه لِقَولِه: وعَلَيهِ الأكثَرُ.

أمَّا الشَّاطِبيُّ فَيقولُ: "وذَهَبَ الكِسَائيُّ مِن أهلِ الكوفَةِ، والمَازنيُّ وتلميذُه المُبَرِّد – مِن أهلِ البصرَة – إلى جوازِ التَّقديمِ، وهو مَذهَبُ ابنِ مَالك في التَّسهيلِ وشرحه، والصَّحيحُ مَنعُ ذلك مِن جهةِ القِياسِ والسَّماعِ"[5]، ويَتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ وابنَ مالك في شرحه التَّسهيل، والدليلُ عَلَى ذلك قوله: "والصَّحيحُ مَنعُ ذلك مِن جهةِ القياسِ والسَّماعِ، أمَّا السَّماعُ: فلو كانَ مقولاً لَسُمِع، لكنَّه لم يُسمَعْ إلاَّ نادِراً في الشِّعرِ الذي هو مَحِلُّ الضَّرورَة، فدَلَّ عَلَى أنَّ العربَ تَمتَنِعُ منه قَصداً، وأمَّا القياسُ: فإنَّ التَّمييزَ هنا منقولٌ مِن الفاعِلِ، فأصلُهُ أنْ يكونَ فاعِلاً ...، والفاعِلُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِه وهذا قالَه الفارسي وغيره"[6].

---

[1] شرح ابن عقيل ٢/٢٣٠.

[2] شرح ابن عقيل ٢/٢٣٠.

[3] شرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٢.

[4] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٣/ ١١ – ١٢.

[5] المقاصد الشافية ٣/٥٥٤.

[6] المقاصد الشافية ٣/٥٥٤.

التمييز

٦٠ـ مسألة: جواز إقامة التمييز مقام الفاعل

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وأمَّا التَّمييزُ فإنَّه عَلَى تَقدِيرِ (مِنْ) وعَلَى معناها، وإذا أقيمَ مَقامَ الفَاعِلِ زالَ ذلك المعنَى...، فقد بانَ أنَّه لا يُقَامُ شَيء مِنْ هذه الأمورِ مَقَامَ الفَاعِل، ولا أعلَمُ في امتِنَاعِ ذلك خِلافاً إلاَّ التَّمييز، فإنَّ الكِسَائيَّ نُقِلَ عنه جوازُ إقَامَتِه، فأجازَ في قَولِك: امتَلأتِ الدَّارُ رِجَالاً: امتُلِئ رِجَالٌ...، ومثلُ هذا لا مُعتَبَرَ به مع احتِمَالِه خِلافَ ما ذُكِر"[١] .

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ مُخَالَفةً واضِحَة وذلك بِقَولِه: ومِثلُ هذا لا مُعتَبَرَ به، إلا أنَّ الشَّاطِبِيَّ يُقِرُّ بأنَّ إقامَةَ التَّمييزِ مَقامَ الفَاعِلِ مَوجودٌ وقَد مَثَّلَ له، ولكنَّه يَحتَمِلُ عِندَه وَجهاً آخر، وقد ذَكَرَ النَّاظمُ في شَرحِ الكَافِيَةِ رأيَ الكِسَائيِّ في جَوازِ ذلك[٢].

التمييز

٦١ـ مسألة: جواز التعريف في التمييز

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وجاءَ مِن كَلامِهِم: قَبَضتُ الخَمسَةَ عَشَرَ الدِّرهَمَ، وحَكَى الكِسَائيُّ: هو أحسَنُ النَّاسِ هاتين، يُريدُ عَينَيْن...، وأيضاً قالوا: مَرَرتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجهَهُ، والسَّماعُ بِمثلِ هذا كثيرٌ، فدَلَّ عَلَى أنَّ التَّعريفَ في التَّمييزِ جائزٌ...، وأمَّا هاتين فإمَّا عَلَى نِيَّة التَّنكيرِ، وإمَّا عَلَى حَذفِ الجارِ، كأنَّه قَالَ: هو أحسَنُ النَّاسِ بِهاتَينِ، أي زَادَ حُسنُه عَلَى النَّاسِ بِعَينَيْهِ"[٣].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ، ويوافِقُ ابنَ مالك، بِقَولِه: "وقولُه نَكرَة [أي ابنُ مالك]: يَعني أنَّ التَّنكيرَ مِن وَصفِ الاسمِ الذي يَصِحُّ انتِصَابُهُ عَلَى التَّمييزِ، فلا يَكونُ مَعرفَةً قِياساً، وهذا مَذهَبُ البَصريين، وذَهَبَ الكوفيون إلى جوازِ تَعريفِهِ، والصَّحيحُ ما أشَارَ إليه النَّاظِم [أي ابنُ مالك] مِن لُزومِ التَّنكيرِ بالقِياسِ والسَّماعِ"[٤]، ويَحمِلُ ما وَرَدَ عَن الكسائيِّ عَلَى التَّأويل كما هو مُوَضَّحٌ.

---

[١] المقاصد الشافية ٣/١٢.

[٢] انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦١٠.

[٣] المقاصد الشافية ٣/٥٢٧-٥٢٨.

[٤] المقاصد الشافية ٣/٥٢٦.

حروف الجر

٦٢ـ مسألة: القول بأنَّ (رُبَّ) اسمٌ وليس حَرفاً

يقولُ أبو حَيَّان: "وأمَّا (رُبَّ) فذَهَبَ الكِسَائيُّ وابنُ الطراوة إلى أنَّها تكونُ اسماً، وذَهَبَ الجُمهورُ إلى أنَّها حَرفٌ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وقَد استَعرَضَ أبو حَيَّان آراءَ النُّحاة فقالَ: ذَهَبَ الكوفيون ومنهم الكِسَائيُّ إلى القولِ بأنَّ (رُبَّ) اسمٌ، والدَّليلُ عَلَى أنَّها ليسَت بِحرفِ جَرٍّ أنَّها تُخالِفُ حُروف الجَرِّ في عدَّةِ أشياء: أحدُها: أنَّها لا تَقَعُ إلا في صَدرِ الكَلامِ، وحُروفُ الجَرِّ تَقعُ مُتَوَسِّطَةً في الكَلامِ؛ لأنَّها رابِطَة بينَ الأسماءِ والأفعَالِ، والثاني: أنَّها لا تَعمَلُ إلا في النَّكرةِ، وحُروفُ الجَرِّ تَعمَلُ في النَّكرةِ والمَعرِفَةِ، والثالث: أنَّها لا تَعمَلُ إلا في نَكِرةٍ مَوصوفَةٍ، وحُروفُ الجَرِّ تَعمَلُ في نَكرةٍ مَوصوفَةٍ وغيرِ مَوصوفَةٍ، وذَهَبَ البَصريونَ إلى أنَّ (رُبَّ) حَرفٌ، والدَّليلُ عَلَى ذلك أنَّها لا يَحسُنُ فيها عَلامَات الأسماءِ ولا عَلامَات الأفعالِ [٢]، وفي ظَنِّي أنَّ رأيَ الكوفيين ومنهم الكِسَائيِّ فيه وَجاهَة مِن خلالِ الخصائصِ التي ذُكِرَتْ لـ(رُبَّ) للتَّأكيدِ على أنَّها اسمٌ وليست بحَرفٍ.

حروف الجر

٦٣ـ مسألة: القول بأنَّ (حتى) تجر ما بعدها بإضمار (إلى)

يقولُ أبو حَيَّان: "وذَكَرَ النَّاظِم في حُروفِ الجَرِّ (حتى) وهذا فيه خِلافٌ، وذَهَبَ الجُمهورُ إلى أنَّها تكونُ حَرفَ جَرٍّ، وذَهبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّ الجَرَّ بإضمَارِ (إلى) بَعدَها، وليسَ بِصَحيحٍ؛ لأنَّه ادِّعاءُ إضمَارٍ لَمْ يُلفَظْ به قَط"[٣].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويتَّضِحُ لديَّ أنَّ أبا حَيَّان يُخالِفُ الكِسَائيَّ في القول بأنَّ الاسمَ المَجرور بَعدَ (حتَّى) هو بإضمَارِ (إلى)، فَقَوله تَعَالَى:﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[٤]، أي: سَلامٌ هِيَ حَتَّى إلى مَطلَعِ الفَجرِ عِندَ الكِسَائيِّ، والدَّليلُ عَلَى مُخَالَفَةِ أبي حَيَّان للكِسَائيِّ أنَّه صَرَّحَ بِذلك فَقالَ:

---

[١] منهج السالك ٢٣٢ و ٢٦٠.

[٢] انظر: الإنصاف ٣١٧/٢.

[٣] منهج السالك ٢٣٣.

[٤] سورة القدر ٥/٩٧.

وليس بِصَحِيحٍ؛ لأنَّه ادِّعاءُ إضمَارٍ لَمْ يُلفَظْ به قَط، أي لم يُسمَعْ عَن العَربِ، ويَذهَبُ بالقَولِ بِرَأي الجُمهورِ ـ البصريين ـ مِن أنَّ الاسمَ بَعدَ (حتَّى) هو مَجرورٌ بها [1].

وقد وَرَدَ عَن الفَرَّاء قولـه: "أمـوتُ وفـي نَفْسِـي شَـيءٌ مِـن حَتَّـى، لأنَّهـا تَرفَـعُ وتَنصِـبُ وتَخفِضُ"، فالرَّفعُ على سبيل العَطفِ، كمَا في قَولِنَا: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأنبياءُ، والنَّصبُ على سبيل تَقدُّمِهَا على الفِعلِ المُضارِعِ، كَمَا في قَولِنَا: سِرتُ حَتَّى أدخُلَ المَسجدَ، هذا إذا كانَ الفِعلُ بَعدَها مُستَقبَلاً، أي لم يَقع الفعلُ بَعد، والخَفضُ على سبيلِ الجر، كما في قولنا: سلامٌ هِيَ حَتَّى مَطلَعِ الفَجرِ.

حروف الجر

٦٤ـ مسألة: جواز زيادة (مِنْ) بلا شروط

يقولُ المُرادِيُّ: "وأجَازَ بَعضُ الكوفيين زيادتها بشرطِ تنكيرِ مَجرورِها فقط نحو: قد كانَ مِنْ مَطَرٍ وأجازَها الأخفشُ والكِسَائيُّ وهشامُ بِلا شُروط ووافَقَهُم في التَّسهيلِ، قال في شَرحِه لِثبوتِ السَّماعِ بذلك نَثراً ونَظماً"[2].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَت هذه المسألةُ عِندَ المُرادِيِّ والشَّاطِبيِّ[3]، وهُما يُوافِقَان الكِسَائيَّ، ووافَقَهُم ابنُ مَالكٍ في التَّسهيل بِقَولِه: "وتُزَادُ لتَنصيصِ العُموم أو لِمُجَرَّدِ التَّوكيدِ، بَعدَ نَفيٍ أو شِبهَهُ"[4].

أمَّا المُرَادِيُّ فإنَّه قَد وافَقَ الكِسَائيَّ في جوازِ زيادة (مِنْ) وذَكَرَ أنَّها تُفيدُ تَنصيصَ العُمومِ أو مُجَرَّد التَّوكيد، وقالَ: "لا إشكَالَ في صِحَّةِ زِيادَتِها بَعدَ جَميعِ حُروف النَّفي، وأمَّا الاستفهام فلا يُحفَظُ إلا مَع (هل)"[5]، أي فلا يَجوزُ حذف (مِنْ) إذا سُبقَتْ بـ(هل) مثل قولِه تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾[6].

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "ونحو ذلك زائدة؛ لأنَّ دخولَها لا يزيدُ معنى عَلَى ما كان قبل دخولِها، وعَلَى ذلك حَمَلَ الكِسَائيُّ قولـه عليـه السلام: إنَّ مِـنْ أشَدِّ النَّاسِ عَذاباً يومَ القيامَةِ المُصَوِّرون"[7]، وفي مَوضِعٍ آخَرَ يَقولُ الشَّاطبيُّ: "وأمَّا حديثُ: إنَّ مِنْ أشَدِّ النَّاسِ عذاباً، فعَلَى

---

[1] انظر: الإنصاف ١٢١/٢.

[2] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٥٠.

[3] انظر: المقاصد الشافية ٦٠٠/٣.

[4] شرح التسهيل ٣/٣.

[5] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٥١.

[6] سورة فاطر ٣٥/ ٣.

[7] المقاصد الشافية ٦٠٠/٣.

إضمارِ الشَّأن، فلِذلك رَفَعَ المُصوِّرون، والعَجَبُ أنَّ المُؤلِّفَ حمَلَ الحديثَ في التَّسهيلِ عَلَى إضمارِ الشَّأن، وصَرَّحَ بمخالَفةِ الكِسَائيِّ، ثُمَّ التَزَمَ هنا مَذهَبَهُ، فاستَدَلَّ به في الشَّرحِ عَلَى الزِّيادَةِ"[1] .

ويَتَّضِحُ لنا رأيَ الشَّاطِبيِّ في أنَّه يَتَعَجَّبُ مِنْ اختِلافِ رَأيِ ابنِ مَالك في هذه المسألةِ، فتارةً يَحمِلُها عَلَى إضمَارِ الشَّأنِ في التَّسهيلِ، وأخرى يَستَدِلُّ بها عَلَى أنَّها زائدةٌ في خُلاصَةِ الكافِيَة، بينَما يَكتفِي الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ.

حروف الجر

٦٥ـ مسألة: القول بأنَّ (متى) حرف جر

يقولُ الشَّاطبيُّ: "ومتى أيضاً حَرفُ جَرٍّ عِندَ هُذيل، حكى يعقوبُ عنهم أنَّهم يَستَعمِلونَها بمنزِلَة (مِنْ)، وقالَ الكِسَائيُّ: قالَ مُعاذٌ: سَمِعتُ ابنَ جُؤَيَّةَ يقولُ: وَضَعْتُهُ في متَى كُمِّي، أي في كُمِّي، وفي كونِ (متى) في هذه اللغةِ حَرفاً نَظَرٌ، فقد قالَ يعقوب في كتابِ المقصور والممدود: إنَّها بِمَعنَى وَسَط، وإنَّ معنَى قولهم: جَعَلتُه في مَتى كُمِّي، أي: في وَسَط كُمِّي، فأدخَلَ عَلَيها (في) كما تَرَى، وذلك شَاهِدٌ عَلَى أنَّها اسمٌ لا حَرفٌ"[2].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ مِن خلالِ قوله: "فحكايةُ مُعاذٍ لهذا لا دَلَيلَ فيها لِوضوحِ كونها اسماً بِدَليلِ دُخولِ (في) عليها، قالَ ابنُ جني: أمَّا (متى) في لغةِ هُذَيل، فإنَّها اسمٌ"[3]، وكذلك فالشَّاطِبيُّ يُخالِفُ ابنَ مالك أيضاً وذلك مِن خلالِ قولِه: "فإثباتُ النَّاظِمِ لها في حُروفِ الجَرِّ دَعوَى لا دَليلَ عَلَيها"[4].

---

[1] المقاصد الشافية ٦٠٣/٣.

[2] المقاصد الشافية ٥٦٣/٣.

[3] المقاصد الشافية ٥٦٤/٣.

[4] المقاصد الشافية ٥٦٥/٣.

حروف الجر

٦٦ـ مسألة: القول بأنَّ (رُبَّما) تَدخُلُ عَلَى الجُملَةِ الاسمِيَّةِ والفِعلِية

يقولُ الشَّاطبيُّ: "والمسألةُ مُختَلَفٌ فيها، فنُقِلَ عَن الكِسَائيِّ أنَّ (رُبَّما) تَدخُلُ عَلَى الجُملَةِ الاسمِيَّةِ والفِعلِية، وإليه ذَهَبَ الجزوليُّ، ومنه قَول الشَّاعِر:

رُبَّمَا الحَمِلُ المُؤبَّلُ فيــهم وعَنــاجيجُ بَيــنَهُنَّ المهــارُ مُخــرَجُ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأي الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يَنقِلُ ما روي عَن الكِسَائيِّ، ويقولُ: إنَّ هذه المسألةَ مُختَلَفٌ فيها، وقد احتَجَّ الكِسَائيُّ عَلَى دخولِ الجُملَة الفِعليَّة والجُملَة الاسمِيَّة بالنَّقلِ، فقد جَاءَ في القُرآنِ الكَريم بَعدَ (رُبَمَا) جُملَة فِعلِيَّة، كَقولِه تَعَالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[٢]، وجَاءَ في الشِّعرِ بَعدَها جُملَة اسمِيَّة كَمَا في قَولِ الشَّاعرِ في البَيتِ السَّابِقِ.

الإضافة

٦٧ـ مسألة: جواز إضافة (حيث) إلى المُفرَد

يقولُ أبو حَيَّان: "وليسَ مِن ظُروفِ المَكانِ ما يُضَافُ إلى الجُمَلِ غَير (حيث)، واختَلَفوا في إضَافَتِها إلى المُفرَدِ، فأجَازَ ذلك الكِسَائيُّ، فَتَقولُ: قَعَدتُ حَيثُ زَيدٍ بالخَفضِ، واستَدَلَّ عَلَى ذلك بقَولِ الرَّاجِزِ: أمَا تَرى حَيثُ سُهَيلٍ طَالِعاً بِخَفضِ سُهَيلٍ، وهذا عِندَ غَيرِ الكِسَائيِّ نَادرٌ بحَيثُ لا تُبنَى عَليهِ قَاعِدَة"[٣].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألَةُ عِندَ أبي حَيَّان والمُرادِيِّ[٤]، وهما يُخَالفَان الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، ويتَّضِحُ لديَّ أنَّ أبا حَيَّان يُخالِفُ الكِسَائيَّ بِقَولِه: وهذا عِندَ غَيرِ الكِسَائيِّ نَادرٌ بحَيثُ لا تُبنَى عَليهِ قَاعِدَة، أمَّا المُرَادِيُّ فإنَّه يُخَالِفُ الكِسَائيَّ ويَميلُ إلى مَذهَبِ البصريينَ بقولِه: "فإنْ قُلتَ: كيفَ قال: وألزِمُوا مَع إذْ (حَيثُ)؟ وقَد وَرَدَ إضافَتُها مع مُفرَدٍ في قَولِه:

---

[١] المقاصد الشافية ٦٩٩/٣.

والبيت من الخفيف وهو لأبي دؤاد الإيادي في شرح المفصل لابن يعيش ٤٨٥/٤ ومغني اللبيب ١٥٧/١ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٩٨/١ وشرح التصريح ٦٨٣/١ وهمع الهوامع ٣٤٩/٢.

[٢] سورة الحجر ١٥ /٢.

[٣] منهج السالك ٢٨٤.

[٤] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠٤.

أمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيـلٍ طَـالِـعـاً[1]

وقد جَاءَتْ غَيرَ مُضَافَةٍ في قَولِه:

إذا رُيْـدَةٌ مِـنْ حَيْـثُ مَـا نَفَحَـتْ لَـهُ ... ...[2]

قُلتُ أمَّا إضافَتُها إلى المُفردِ فَهو مَمنوعٌ عِندَ البصريين إلا في ضَرورةٍ، وهو عِندَ الكِسَائيِّ في قِياسٍ، وأمَّا عَدم إضَافَتِها فهو أندرُ مِنه مَع أنَّ في شاهِدِه احتِمالاً ظاهِراً، فلِنُدورِ ذلك واختِصَاصِه بالضَّرورة، قال: وَألزِمُوا"[3].

---

[1] هذا بيت من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٣/ ٥٦ واللباب في علوم الكتاب ٥٥٣/١ وهمع الهوامع ٢١٠/٢ وبعده:

نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ سَاطِعَا.

[2] هذا صدر بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك ٨٠٤/٢ ولم أقف عليه في أي مصدرٍ آخر وعجز البيت هو:

... ... أتاه برَيّاها خَليلٌ يُواصلُه.

[3] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠٤.

الإضافة

٦٨ـ مسألة: جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه باليمين

يقولُ أبو حيَّان: "وقَولُه ولَمْ يُعَبْ فَصلُ يَمينٍ، مثالُ ذلك: مَا روى أبو عبيدة عَن بعضِ العَربِ: إنَّ الشَّاةَ لَتَجتَرُّ فَتَسمَعُ صَوتَ واللهِ ربِّها، وحكى الكِسَائيُّ: هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ"[١].

التحليل والتوضيح ⋆:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ أبي حَيَّان والمُراديِّ[٢]، وابنِ عقيل[٣]، وابنِ جابر[٤]، والشاطبيِّ[٥]، وكُلُّهُم يوافقون الكِسَائيَّ في هذه المسألة إلا الشَّاطِبيَّ، أمَّا المُرادِيُّ فَيقولُ: "مَذهَبُ أكثَر البَصريينَ: أنَّ الفَصلَ بَينَ المُضافِ والمُضافِ إليه مُمْتَنِع إلا في الشِّعر، وذَهَبَ المُصَنِّفُ [أي ابنُ مالكٍ] إلى أنَّه يَجوزُ في السِّعَةِ...، ومنه: القَسَمْ، نحو: مَا حَكَاهُ الكِسَائيُّ مِن قَولِهم: هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ، وإليه أشارَ المُصنِّفُ (ولم يُعَبْ فَصْلُ يَمِينِ)"[٦].

وأمَّا ابنُ عقيل فَيقولُ: "وجَاءَ الفَصلُ أيضاً في الاختيار بالقَسَم، حَكَى الكِسَائيُّ: هذا غُلامُ واللهِ زَيدٍ، ولِهذا قَالَ المُصَنِّفُ (ولم يُعَبْ فَصلُ يمينٍ)"[٧].

وأمَّا ابنُ جَابِرٍ فيقولُ: "ومثلُ الفصلِ باليمينِ ما ذَكَرَهُ الكِسَائيُّ: هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ ، والتقديرُ: هذا غلامُ زيدٍ واللهِ، وحَكَى أبو عبيدة: إنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ، فَتَسْمَعُ صَوتَ واللهِ رَبِّهَا، والتقديرُ: فتَسمَعُ صوتَ رَبِّها واللهِ"[٨].

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فَيقولُ: "يعني أنَّ الفَصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بالقَسَمِ لم يُعيبوه حتَّى لا يَجِيء إلاَّ في ضَرورَة الشِّعرِ، بل استَسْهَلوا أمرَه، فَفَصَلُوا به في الكَلامِ لكنْ قَليلاً، فحكى الكِسَائيُّ هذا غُلامُ – واللهِ – زيدٍ...، كما فَصَلُوا بين حَرفِ الجرِّ ومجرورِهِ بالقَسَمِ أيضاً، حكاهُ الكِسَائيُّ في الاختيار، نحو: اشتَرَيتُ بِوَالله دِرهَمٍ، فتقولُ عَلَى هذا قِياساً: رَأيتُ غُلامَ – واللهِ –

---

[١] منهج السالك ٣٠٤.

⋆ هذه المسألةُ تَعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص٢٩١] فقال: "وذَهَبَ شَيخُنَا [أي والِدُهُ ابنُ مَالك] إلى أنَّه يَجوزُ في السِّعةِ الفَصلُ بينَهُما في ثَلاثِ صُوَر...، ومنها فَصلُ المُضَاف عَمَّا أضِيفَ إليه بِالقَسَمِ، نحو ما حَكَاهُ الكِسَائيُّ مِنْ قَولِهِم: هذا غُلامُ واللهِ زَيْدٍ...، وإلى ذلك أشَارَ المُصَنِّفُ [أي ابنُ مالك] (ولم يُعَبْ فَصْلُ يَمِينِ)، ويُستَنتَجُ أنَّ ابنَ النَّاظِم وافَقَ والِدَهُ، ووافَقَ الكِسَائيَّ أيضاً في هذه المسألةِ.

[٢] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٢٦.

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ٦٤/٣.

[٤] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٣/ ١٢٢.

[٥] انظر: المقاصد الشافية ١٨١/٤-١٨٣.

[٦] توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٢٦.

[٧] شرح ابن عقيل ٦٤/٣.

[٨] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٣/ ١٢٢.

زيدٍ، وأتَيتُ بعدَ – لعمرو الله – عمروٍ، ونحو ذلك"[1]، ويَميلُ الشَّاطِبيُّ إلى عَدَمِ الفَصلِ بَينَ المُضَافِ والمُضَاف إليه، وبَينَ الجَرِّ ومجرورِه، لِقَولِه: "فنَحنُ لا نَشُكُّ في أنَّ عَدَمَ الفَصل فيها هو الشَّائعُ الذَّائعُ، وأنَّ الفصلَ بالنِّسبَةِ إلى عَدَمِه كالمعدومِ، وأنَّ ما جاءَ منه في الشِّعرِ وما جاءَ في الكلامِ شَاذٌّ في غايةِ النُّدور"[2].

المصدر

٦٩ـ مسألة: جواز إعمال اسم المصدر

يقولُ أبو حَيَّان: "اسمُ المَصدَر هو ما كانَ أصلُ وضعه لِغيرِ المَصدَرِ كالثَّوابِ والعَطاءِ والدهنِ والخُبزِ والكَلامِ...، فهذا النَّوعُ مِن اسمِ المَصدرِ فيه الخِلافُ بَينَ البَصريينَ والكوفيين، فذَهَبَ البصريونَ إلى أنَّها لا تَعمَلُ، وذَهَبَ الكوفيون والبغداديون إلى جَوازِ إعمالها، فأجَازَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ وهشام: عَجِبْتُ مِنْ كرامَتِك زَيداً، ومِنْ طَعامِك طَعَاماً، واستَثنَى الكِسَائيُّ مِنْ ذلك ثلاثةَ ألفاظ فلَمْ يُعمِلْها وهي: الخُبزُ والقوتُ والدهنُ، فلا تَقولُ: عَجِبْتُ مِنْ خُبزِكَ الخُبزَ، ولا: عَجِبْتُ مِن قُوتِك عيالَك"[3].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجريِّ، وقد ذَكَرَ أبو حَيَّان آراءَ النُّحَاةِ مِن البَصريينَ والكوفيين، وبَيَّنَ مَوقِفَ الكِسَائيِّ باستِعراضِ رأيه واستثناءاته، وبالتالي فإنَّ أبا حَيَّان يوافِقُ رأي الكِسَائيِّ، والدَّليلُ عَلَى ذلك أنَّه فَنَّدَ رأيَ الكِسَائيِّ بالشَّرحِ والتَّحليلِ.

---

[1] المقاصد الشافية ٤/١٨٣.

[2] المقاصد الشافية ٤/١٨١.

[3] منهج السالك ٣١٧.

المصدر

٧٠ـ مسألة: القول بالقياس عَلَى ما نُصِبَ مِن صيغة المصدر إذا كان عاملُهُ من غير لفظه

يقولُ ابنُ عقيل: "وأمَّا ما صِيغَ من المَصدَر نحو (مَجلِسَ زيدٍ، ومقعدَهُ) فَشَرْطُ نَصْبِه – قِياساً – أنْ يَكونَ عَامِلُه مِن لَفظِه نحو: قَعَدتُ مَقعَدَ زَيدٍ، وجَلَستُ مَجلِسَ عَمرٍو، فلو كانَ عَامِلُهُ مِن غَيرِ لَفظِه تَعَيَّنَ جَرُّهُ بـ(في) نحو: جَلستُ في مَرمى زَيدٍ، فَلا تَقولُ: جَلَستُ مَرمَى زَيدٍ، إلا شُذوذاً...، ولا يُقَاسُ عليهِ خِلافاً لِلكِسَائيِّ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ ابنُ عقيل بِذِكرِ رَأي الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ عقيل يُخالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، ويُوافِقُ المُصنِّفَ [أي ابنَ مالكٍ] بقولِه: فشَرطُ نَصبِه قِياساً أنْ يَكونَ عامِلُهُ مِن لَفظِهِ، وإنْ لَم يَكُنْ عَامِلُهُ مِن لَفظِه فلا بُدَّ مِنْ جَرِّه بالحَرفِ (في) وإذا حُذِفَ حَرفُ الجَرِّ، نَحو: جَلَسْتُ مَرمَى زَيْدٍ، فَهذا عِندَ ابنِ عَقيلٍ شَاذٌ لا يُقاسُ عَلَيه، وعِندَ الكِسَائيِّ جائزٌ يُقاسُ عليه، فيَصِحُّ عَلَى مَذهَبِه القول: جَلَستُ مَرمَى زَيدٍ، بِنَصبِ (مَرمَى) عِندَ حَذفِ حرف الجَرِّ، كَما نَصبَ (مَجلسَ ومَقعَدَ).

---

[١] شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٣.

اسم الفاعل

٧١ـ مسألة: جواز إعمال اسم الفاعل عمل فعله إذا كان ماضياً أو مصغَّراً

يَقولُ أبو حَيَّان: "ذَكَرَ المُصَنِّفُ لِعَمَلِ اسمِ الفَاعِلِ عَمَلَ فِعلِه شَرطَين: أحدُهما: أنْ يَكونَ غَيرَ ماضٍ فإنَّه إنْ كانَ مَاضِياً لَمْ يَعمَلْ، وفي هذا الشَّرطِ خِلافٌ، ذَهَبَ الكِسَائيُّ وهشامُ إلى أنَّه يَعمَلُ إذا كانَ مَاضِياً، واستَدَلُّوا عَلَى ذلك بقَولِه تَعَالى: ﴿وكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ﴾[١]"[٢]، ويَقولُ أيضَاً: "وشَرَطَ المُصَنِّفُ لإعمَالِ اسمِ الفَاعِل أنْ يَكونَ مُكَبَّراً، فإنْ كَانَ مُصَغَّراً وَجَبَتْ الإضافَةِ، فتَقولُ: هذا ضُوَيربُ زيدٍ، وعِلَّةُ مَنعِه مِن ذلك أنَّه إذا صُغِّرَ دَخَلَتْه خَاصَّة مِن خَواصِ الأسماءِ فَبَعُدَ عَن شَبَهِ الفِعلِ بتغييرِ بِنيَتِهِ...، وذَهَبَ باقي الكوفيين وأبو جعفر النحاس إلى أنَّه يَجوزُ إعماله مُصَغَّراً، واستَدَلَّ الكِسَائيُّ عَلَى ذلك بقولِ العَربِ: أظُنُّنِي مُرتَحِلاً فسويئراً فرسخاً، ولا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّه لم يَعمَلْ في مفعولٍ به صَريحٍ، وإنَّما عَملَ في الظَّرفِ"[٣].

التحليل والتوضيح ⋆:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ أبي حَيَّان والمُراديِّ[٤] وابنِ الوردي[٥] وابنِ هشام [٦] وابنِ عقيلٍ[٧] والشَّاطِبيِّ[٨]، وكلُّهم خالفوا الكِسَائيَّ إلاَّ ابنَ الوردي فإنَّه يُوافِقُه، فالمُرادِيُّ يقول: "إنَّ شرطَ عَمَلُ اسمِ الفاعِلِ عَمَلَ فِعله أنْ يَكونَ بِمعنَى الحَال أو الاستقبال فإنْ كانَ بمَعنَى الماضي لم يَعمَلْ خِلافاً للكِسَائيِّ، فإنَّه أجازَ عمَلَه مُستَدِلاً بقولِه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[٩]، ورُدَّ بأنَّه حِكَايَةُ حالٍ، ووافَقَهُ عَلَى إجازَة ذلك هشام وابنُ مضاء"[١٠]، وأكمَلَ المُرادِيُّ قولَه: "وزادَ في

---

[١] سورة الكهف ١٨/١٨.

[٢] منهج السالك ٣٢٥.

[٣] منهج السالك ٣٢٧.

⋆ هذه المسألةُ تعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص٣٠٦] فقال: "ولو صُغِّرَ اسمُ الفَاعِل، أو نُعِتَ بَطلَ عَمَلُه، إلا عندَ الكِسَائيِّ، فإنَّه أجازَ إعمَالُ المُصَغَّر، وإعمَالُ المَنعوت، وحكى بعضُ العرب: أظُنُّني مُرتَحِلاً، وسُوَيِّراً فَرسَخاً، وأجاز أنا زيداً ضَارِبٌ أي ضارِب، وممَّا يَحتَجُّ به الكِسَائيُّ في إعمَالِ المَوصوفِ قول الشَّاعِر:

إذا فَاقِدٌ خَطبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيمَةَ في الخَليطِ المُزايِل

وواضِحٌ لنا أنَّ ابنَ النَّاظِم قد خَالَفَ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ.

[٤] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٤٩-٨٥١.

[٥] انظر: تحرير الخصاصة ٢٠٨.

[٦] انظر: أوضح المسالك ٣/ ١٨٦.

[٧] انظر: شرح ابن عقيل ٨٢/٣.

[٨] انظر: المقاصد الشافية ٢٦٣/٤.

[٩] سورة الكهف ١٨/ ١٨.

[١٠] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٤٩.

التَّسهيل شَرطَينِ: أحدُهُما: أنْ يكونَ غَيرُ مُصَغَّرٍ، خِلافاً للكِسَائيِّ في إجازَتِهِ إعمَالَه مُستَدِلاً بقولِ بعضِهم: أظُنُّنِي مُرتَحِلاً وَسُوَيِّراً فَرْسَخاً، ولا حُجَّةَ؛ لأنَّ فَرسَخاً ظرفٌ، والظرفُ يَعمَلُ فيه رائحَة الفِعلِ..."[1]، والشَّاهِدُ قوله: فإنْ كَانَ بِمَعنَى المَاضي لَم يَعمَلْ.

أمَّا ابنُ الوردي فإنَّه فَصَّل في المسألةِ فقال: "يَعمَلُ اسم الفَاعِل عَمَل فِعله مُكَبَّراً...، ولو نُعِتَ أو صُغِّرَ بَطَلَ عَمَلُه، إلَّا عِندَ الكِسَائيِّ مُحتَجَّاً بقولِه:

إذا فَاقِدٌ خَطبَاءُ فَرخَينِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيمى في الخَليطِ المُزايِلِ[2]

ويَقولُ بَعضُهم: أظُنُّني مُرتَحِلاً، وسُوَيِّراً فَرسَخاً"[3]، والبيت شاهدٌ على إعمال الموصوفِ، ويَبدُو أنَّ ابنَ الوردي يُخَالِفُ الكِسَائيَّ في إعمَالِ اسمِ الفَاعِل إذا كَانَ مُصَغَّراً أو مَنعوتاً، بِدَليلِ قَولِه: ولَو نُعِتَ أو صُغِّرَ بَطلَ عَمَلُه، ولم يَلتَفِتْ إلى أصلِ المَسألَةِ من حيثُ إعمالِ اسم الفاعِلِ عَملَ فِعلِه إذا كَانَ ماضِياً، ولكنَّه أشارَ إلى إعمالِ اسمِ الفاعل "إذا كان مجرَّداً عمِلَ بمعنى الحالِ، أو حكايتها، أو الاستقبال وحكايتها، مثل: ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[4]"[5].

وأمَّا ابنُ هشام فَقالَ: "فإنْ كَانَ صِلَةً لأل عَمِلَ مُطلَقاً، وإنْ لم يَكُنْ عَمِلَ بشرطَينِ: أحدُهُما: كونُه للحَالِ أو الاستقبَالِ، لا الماضي، خِلافاً للكِسَائيِّ، ولا حُجَّةَ له في ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[6]؛ لأنَّه عَلَى حِكَايَةِ الحالِ، والمعنى يَبسُطُ ذِرَاعَيْهِ، بدَلِيلِ: ﴿ونُقَلِّبُهُم﴾[7]، ولم يَقُلْ وقَلَّبْنَاهُم"[8]، وقد خَالَفَ ابنُ هشام رأيَ الكِسَائيِّ الذي يَقُولُ بإعمَالِ اسمِ الفاعِلِ إذا كانَ ماضِياً، ويَستَدِلُّ عَلَى ذلك بالآيةِ السَّابِقَةِ، وقد رَدَّ عليه ابنُ هشام بقولِه: أنَّها جاءتْ عَلَى حِكَايَةِ الحَال.

وأمَّا ابنُ عقيل فَقالَ: "لا يَخلو اسمُ الفَاعِلِ مِن أنْ يَكونَ مُعَرَّفاً بأل أو مُجَرَّداً، فإنْ كانَ مُجَرَّداً عَمِلَ عَمَلَ فِعله، مِن الرَّفعِ والنَّصبِ، إنْ كانَ مُستقبَلاً أو حَالاً، نحو: هذا ضَاربٌ زَيداً – الآن، أو غداً، وإنَّما عَمِلَ لِجَريانِه عَلَى الفِعلِ الذي هو بِمعنَاه وهو المُضارع: أي أنَّه مُوافِقٌ له

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٥١.

[2] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٢ وشرح ابن الناظم ٣٠٦ وتحرير الخصاصة ٢٠٨ وشرح الأشموني ٣٤١/٢ .

[3] تحرير الخصاصة ٢٠٨.

[4] سورة الكهف ١٨/ ١٨.

[5] تحرير الخصاصة ٢٠٥.

[6] سورة الكهف ١٨/ ١٨.

[7] سورة الكهف ١٨/ ١٨.

[8] أوضح المسالك ٣/ ١٨٦.

في الحَركَاتِ والسَّكنات، لِمُوَافَقَةِ (ضاربٌ) لـ(يَضْرِبُ) فهو مُشْبِه للفِعلِ الذي هو بِمَعناهُ لَفظاً ومعنَى"[١].

"وإنْ كانَ بمعنى الماضي لم يَعمَلْ، لِعَدَمِ جَرَيانِه عَلَى الفِعلِ الذي هو بِمعنَاه، فَهو مُشْبِه له مَعنىً لا لَفظاً فلا تَقولُ: هذا ضَاربٌ زيداً أمسِ، بل يَجِبُ إضافته، فَتقولُ: هذا ضَاربٌ زَيدٍ أمسِ"[٢].

أمَّا "الكِسَائيُّ فأجازَ إعماله – أي إعمالُ اسمِ الفاعِل الذي هو بِمَعنَى الماضي – وجَعَلَ منه قوله تَعَالَى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [٣]، فـ(ذِرَاعَيْهِ) منصوبٌ بِقَولِه (بَاسِطٌ)، وهو ماضٍ"[٤].

وقد خَالفَ ابنُ عقيل وابنُ مالك الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، واقتَصَرَا في العَمَل عَلَى الفعل الذي هو بِمَعنَاه وهو المُضَارِع.

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فقالَ: "وما تَقَرَّرَ هو رأيُّ البصريين، وزَعَمَ الكِسَائيُّ أنَّه يجوزُ إعمالُ اسم الفاعل بمعنى الماضي وإنْ كانَ عارياً منَ الألف واللام، وكأنَّه اعتَبَرَ معنى الفِعل مُجَرَّداً مع أنَّ في القرآن: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيْدِ﴾[٥]"[٦].

وأمَّا عن كونِ اسمِ الفاعلِ مُصَغَّراً أو موصوفاً فيقولُ الشَّاطبيُّ: "إنَّ اشتِراطَ عدم التَّصغير وعدَم الوَصفِ مُختَلَفٌ فيه، فالكِسَائيُّ يُجيزُ الإعمال مع وجودِ الأمرَينِ، وغيرُهُ يمنَعُ، فيمكِنُ أنْ يكونَ النَّاظِم ذهبَ إلى مذهبِ الكِسَائيِّ مُحتَجَّاً بما احتَجَّ به، وهو بعيدٌ، والأظهرُ أنَّ ذلك مما نَقَصَه"[٧]، ويَتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، بقولِه: وهو بعيدٌ، فالكِسَائيُّ يُجيزُ أن تقولَ: هذا ضُوَيْرِبُ زيداً، عَلَى التَّصغير، وهذا ضَارِبٌ عاقِلٌ زيداً، عَلَى الوصفِ، والشَّاطِبيُّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، لقولِه: "فلو كانَ بمعنى الماضِي لم يَعمَلْ، فلا تقولُ: هذا ضاربٌ زَيداً أمسِ، وإنَّما تقولُ: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، مُضَافة إضافة تَخصيصٍ لا تَخفيفٍ"[٨]، وهناك دَلِيلٌ آخَرُ عَلَى عَدَمِ مُوافَقَةِ الشَّاطِبيِّ للكِسَائيِّ، وهو قوله: وزَعَمَ الكِسَائيُّ.

---

[١] شرح ابن عقيل ٣/٨٢.

[٢] شرح ابن عقيل ٣/٨٢.

[٣] سورة الكهف ١٨/ ١٨.

[٤] شرح ابن عقيل ٣/٨٢.

[٥] سورة الكهف ١٨/١٨.

[٦] المقاصد الشافية ٤/٢٦٣.

[٧] المقاصد الشافية ٤/٢٧٣.

[٨] المقاصد الشافية ٤/٢٦٢.

اسم الفاعل

٧٢ـ مسألة: القول بأنَّ إعمال اسم الفاعل بالنصبِ أو بالإضافةِ هما سواء

يقولُ أبو حَيَّان: "الذي استَقَرَّ له العَمَلُ إذا تَلاهُ المَفعولُ فيَجوزُ فيه الوجهَان: النَّصبُ والخَفضُ، مثاله: هذا ضَارِبٌ زَيداً، وضَارِبُ زيدٍ، وبدَأ بالنَّصبِ؛ لأنَّه يَظهرُ تأثيرُ العَمَلِ، وكانَ سيبويه يرى أنَّ عَمَلَه أولى مِنْ إضَافَتِه...، وكَانَ الكِسَائيُّ يرى عَمَلَه وإضافَتَه سواء"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عندَ أبي حَيَّان والمُرادِيِّ[٢] وهما يُجيزان الوجهين، والأوْلَى عندَهُما مَذْهَبُ سيبويه وهو إعمالُ اسمِ الفَاعِلِ بالنَّصبِ، ويُستَنتَجُ من ذلك أنَّ المُرادِيَّ ذَهَبَ إلى أنَّ الإعمالَ أولى بالوجهين لقوله: "وَفُهِمَ مِن تقديمِه النَّصبَ أنَّه أولى، وهو ظَاهرُ كَلامِ سيبويه، وقالَ الكِسَائيُّ هُمَا سواء، قِيلَ والذي يَظهرُ أنَّ الإضَافةَ أولى بالوجهينِ قُرِئَ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾[٣]"[٤]، حيثُ قُرِئَ بالنَّصبِ أيضاً أمْرَهُ.

---

[١] منهج السالك ٣٣٥.

[٢] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٥٨.

[٣] سورة الطلاق ٦٥/ ٣.

[٤] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٥٨.

أبنية المصادر

٧٣ـ مسألة: القول في إعمال صيغة المبالغة عَلَى وزن فعول

يقولُ أبو حيَّان: "ومثالُ إعمال (فَعولٌ) ما حَكَى الكِسَائيُّ عَن العَربِ أنتَ غَيوظٌ مَا عَلِمَتَ أكَابِدَ الرجالِ"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ أبي حَيَّان والمُرادِيِّ[٢]، وهُما يُوردَان نَفسَ المَثَلِ وهذا الأمرُ يَدُلُّ عَلَى موافَقَتِهِما عَلَى إعمالِ صيغةِ المُبالغَة التي عَلَى وزنِ (فَعولٌ) وأمَّا المُرادِيُّ فقالَ: ومثالُ فَعولٌ قَولُ بعضِهم: أنتَ غَيوظٌ مَا عَلِمَتْ أكبَادُ الإبل، حَكَاهُ الكِسَائيُّ وقولُ الشاعر:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَاتِها ... ...[٣]

والشَّاهِدُ فيه: إعمَالُ صِيغَة المُبالَغَة (ضَرُوبٌ) حَيثُ إنَّها نَصبَتْ (سُوقَ)، وهو بِمَعنَى مَضروب، ويَتَّضِحُ لَدَيَّ أنَّ المُرادِيَّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ في إعمالِ صيغةِ المُبالَغَة التي هي عَلَى وزنِ (فَعولٌ) عَمَلَ فِعلِها، واحتَجَّ هذا الفَريقُ عَلَى جَوازِ ذلك بالنَّقلِ عَن العَربِ في أشعارِهَا.

التعجب

٧٤ـ مسألة: القول بأنَّ (ما) التَّعَجُّبِيَّة لا محل لها مِنَ الإعراب

يقول أبو حَيَّان ـ باب التعجب: "ولَمْ يَتَعَرَّضْ النَّاظِمُ عَلَى مَاهِيَّة (مَا) ولا عَلَى إعرابِها، فنَقولُ: أمَّا (مَا) فَهي اسمٌ مَرفوعٌ عَلَى الابتِدَاءِ بِلا خِلافٌ إلا مَا ذُكِرَ عِن الكِسَائيِّ أنَّها لا مَوضِعَ لَهَا مِن الإعرابِ"[٤].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذهِ المسألةُ عِندَ أبي حَيَّان والمُرادِيِّ[٥] وهما يُخَالِفَان رأيَ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ قد خَالَفَ الكِسَائيَّ، وقال: "وهو نظيرُ (مَا أحسنَ زَيداً) فـ(ما): اسمٌ لِعَودِ الضَّميرِ علَيها مُبتَدَأ، قِيلَ بِلا خِلاف، وقد رُويَ عَن الكِسَائيِّ أنَّها لا مَوضِعَ لها مِن

---

[١] منهج السالك ٣٣٢.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٥٥.

[٣] هذا صدر بيت من الطويل، وهو منسوب لأبي طالب في الكتاب ٢٤/١ ؛ ١١١/١ والتحرير والتنوير ٢٠٢/٢٧ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك ٨٥٥/٣ وأوضح المسالك ٢٢١/٣واللباب في علوم الكتاب ١٩٩/٥ وهمع الهوامع ٧٤/٣ وعجزه:

... ... إذَا عَدِمُوا زاداً فَإنَّكَ حَاصِرُ.

[٤] منهج السالك ٣٧٠.

[٥] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٨٥–٨٨٨.

الإعرابِ، وهو خِلافٌ شاذٌ، وبَعدَ ثبوتِ اسْمِيَّتِهَا وأنَّها مُبتَدَأ ففي مَعناها خِلافٌ، مَذهَبُ سيبويه وجُمهورُ البصريين أنَّها اسمٌ تَامٌ نَكِرة، والفِعلُ بَعدَها خَبرها، وهُو الصَّحِيحُ؛ لأنَّ قَصدَ المُتَعَجَّبُ الإعلامُ بأنَّ المُتَعَجَّبَ منه ذُو مَزِيَّة إدراكها جَلِي، وسَبَبُ الاختصاصِ بها خَفِي"[1]. والشَّاهِدُ أيضاً مِن مُخَالَفَتِه للكِسَائيِّ قوله: "والصَّحيحُ مَا ذَهَبَ إليهِ جُمهورُ البصريينَ لِسَلامَتِهِ مما يُرَدُّ عَلَى غَيرِهِ"[2]، وقد ذَهَبَ العُكبَريُّ إلى القولِ بأنَّ (ما) في التَّعجبِ اسمٌ تامٌ غَيرُ مَوصولٍ ولا مَوصوفٍ [3].

التعجب

٧٥ـ مسألة: القول بأنَّ صيغة التعجُّب (ما أفعَلَ) أنَّها فِعْلِيَّة

يقولُ المُرادِيُّ: "صَرَّحَ المُصَنِّفُ في هذا البيتِ بفِعليَّةِ صِيغَتَي التَّعجُّب، وأمَّا (مَا أفعَلَه) ففيه خِلافٌ، ذهَبَ البصريونَ والكِسَائيُّ إلى فِعْلِيَّتِه، وذَهَبَ الكوفيون غَيره إلى اسميَّتِهِ، ولَمْ يَستثنِهِ بَعضُهم، فلَعَلَّ له قَولَينِ، والصَّحيحُ أنَّه فِعلٌ، لِبِنَائِه عَلَى الفَتحِ ولِنَصبِه المَفعول به، وليس من الأسماءِ التي تنصِبه، وللزومِه مع ياءِ المُتكَلِّم نون الوقاية، نحو: ما أفْقَرَنِي إلى عَفْوِ اللهِ ذَكَرَ ذلك المُصَنِّفُ"[4].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ المُرادِيَّ وابنِ هشام[5]، فالأوَّلُ وافَقَ الكِسَائيَّ وقالَ بأنَّ (ما أفْعَلَ) هي (فِعْلٌ) وعَلَّلَ ذلك بقولِه: والصَّحيحُ أنَّه فِعلٌ، لِبِنَائِه عَلَى الفَتحِ ولِنَصبِه المَفعول به، وأيضاً وافَقَ المُصَنِّفَ – ابنَ مالك – لذكرِه المثال السَّابِق وهو للمُصَنِّفِ.

وأمَّا ابنُ هشام فقالَ: "وأمَّا (أفْعَلَ) كأحْسَنَ، قالَ البصريونَ والكِسَائيُّ: فِعْلٌ، للزومِهِ مع ياء المُتَكَلِّم نون الوِقَايَة، نحو: مَا أفْقَرَنِي إلى رَحمَة الله تعالى، فَفَتْحَتُهُ بناءٌ كالفتحَةِ في (ضَرَبَ) مِن (زَيدٌ ضَرَبَ عَمراً) وما بعدَه مفعولٌ به، وقالَ بقيةُ الكوفيين: اسمٌ، لقولِهم: مَا أُحَيْسِنَهُ [على أنَّ التَّصغير مِن خَصائصِ الاسم] فَفَتْحَتُه إعرابٌ كالفَتحَةِ في (زَيْدٌ عِنْدَكَ) وذلك لأنَّ مُخَالَفَةَ الخَبَرِ للمبتدَأ تَقتَضِي عندَهُم نَصبَهُ..."[6].

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٨٥.

[2] توضيح المقاصد والمسالك ٨٨٨/٣.

[3] التَّبيين ٢٨٢.

[4] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٩٢ وانظر: التَّبيين ٢٨٥.

[5] انظر: أوضح المسالك ٢١٦/٣–٢١٧.

[6] أوضح المسالك ٢١٦/٣.

وقد خَالَفَ ابنُ هشام الكِسَائيَّ لقولِه: "إنَّ أحسَنَ إنَّمَا هو في المعنى وَصفٌ لِزيدٍ، لا لضَميرِ (ما)، (وزَيدٌ) عندَهُم مشَبَّه بالمفعولِ به"[1]، وقد وافَقَ الكِسَائيُّ البصريين في القولِ بأنَّ (أفْعَلَ) التعجبيَّة فِعْلٌ ماضٍ، أمَّا بقيةُ الكوفيين فذَهبوا بِالقَولِ بأنَّ (أفعل) في التَّعَجُّبِ اسمٌ نحو: ما أحسنَ زَيداً، واحتَجُّوا عَلَى اسمِيَّتِه بأنَّه جامِدٌ لا يَتَصَرَّفُ، ولو كانَ فِعلاً لوجَبَ أن يَتَصَرَّف؛ لأنَّ التَّصرفَ من خصائصِ الأفعالِ، أمَّا البصريون فاحتَجُّوا عَلَى أنَّها فعلٌ أنَّه إذا وُصِلَ بياء الضَّمير دخلَتْ عليهِ نون الوقاية، نحو: ما أحْسَنَنِي عِندَك، ونون الوقاية إنَّما تَدخُلُ عَلَى الفعلِ لا عَلَى الاسمِ[2].

التعجب

٧٦ـ مسألة: جواز التعجب مما عبر عن فاعله بـ(أفعل) في العاهات والألوان

يقولُ أبو حيَّان: "وقد اختُلِفَ مِمَّا عُبِّرَ عَن فَاعِله بـ(أفعلَ) في نوعينِ: أحدهما: العاهات، فَذَهَبَ جُمهورُ البَصريينَ إلى أنَّه لا يَجوزُ أنْ يُبنَى مِن أفعَالِهَا، وإنْ كانتْ ثلاثية فِعلِ التَّعجُّبِ، وأجَازَ ذلك الأخفشُ والكِسَائيُّ وهشامُ، وأجَازَ: مَا أعوَرَه، النوعُ الثاني: الألوان، مَنَعَ التَّعَجُّب منها البصريون وللكوفيين فيها قولان: أحدهما: أنَّه يَجوزُ مِن جَميعِ الألوانِ، أجَازَ الكِسَائيُّ وهشامُ: ما أحْمَرَه مِن الحُمرَة إلا أنَّ الأجوَدَ عندَهُما: مَا أشَدَّ حُمرَتَه، والقَولُ الثاني: إجَازَته في السَّوادِ والبياضِ خاصَّة دونَ سائرِ الألوانِ، والمَحفوظُ من ذلك مَا روى الكِسَائيُّ أنَّه سَمِعَ: مَا أسْوَدَ شَعْرَه"[3].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، وقد استَعرَضَ أبو حيَّان آراءَ النُّحاةِ مِن جُمهورِ البَصريينَ والكوفيين، ففي العاهات مَنَعَ البصريون التَّعجُّبَ منه وأجازَه الكِسَائيُّ وهشامُ، وفي الألوانِ ذَهَبَ الكوفيونَ إلى جوازِ التَّعَجُّبِ مِن البياضِ والسَّوادِ خَاصَّة مِن بَينِ سَائرِ الألوانِ، وذَهبَ البصريون إلى أنَّ ذلك لا يَجوزُ فيهما كَغيرِهمَا مِن سَائرِ الألوان[4]، بَينَما ذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى جوازِ التَّعَجُّبِ مِن جَميعِ الألوانِ، إلا أنَّ أبا حَيَّان ذَكَرَ أنَّ الأجوَدَ عِندَ الكِسَائيِّ في التَّعَجُّبِ مِن غَيرِ البَياضِ والسَّوادِ أنْ يأتِيَ بِفِعلٍ مُستوفٍ لِشروطِ فِعلِ التَّعَجُّبِ.

---

[1] أوضح المسالك ٣/٢١٧.

[2] انظر: الإنصاف ١/١٢٣-١٢٥ والتَّبيين ٢٨٥-٢٨٧.

[3] منهج السالك ٣٧٦.

[4] انظر: الإنصاف ١/١٤١ والتَّبيين ٢٩٢-٢٩٤.

التعجب

٧٧ـ مسألة: القول بجواز فك المضعف الثلاثي في التعجب

يقولُ أبو حيَّان: "وقولُ النَّاظِمِ واشْدُدْ أو أشِدَّ، أتَى بأفعل المُضَعَّفِ مَفكوكاً، وهي مسألةُ خِلاف، ذَهَبَ الجُمهورُ إلى أنَّ (أفعلَ) في التَّعَجُّبِ يَجِبُ فَكُّه، وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّه يَجوزُ، والمسموعُ مِنَ العَربِ في التَّعَجُّبِ الفَكُّ، قالَ:

أعْــزِزْ علــيَّ بــأنْ أُرَوَّعَ شِــبْهَهَا أو أنْ يَــذُقْنَ عَلَــى يَــدَيَّ حِمَامَــا[١]

وكذلكَ الخِلافُ في تَصحيحِ (أفعَل) نحو: أطوِل بهذهِ النَّخلَة، وذَهَبَ الجُمهورُ إلى أنَّ التَّصحيحَ يَجِبُ، وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّه يَجوزُ، فنَقولُ: أطوِل بِزيدٍ، وأطِلْ بِزيدٍ، كَمَا تَقولُ في مَذهَبِه: اعْزِزْ بِزيدٍ، وأعِزَّ بِزيدٍ، والمَسموعُ مِن العَربِ في التَّعَجُّبِ التَّصحيح"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذِكرِ رَأي الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، وهنا أيضاً يَستَعرِضُ أبو حَيَّان آراءَ النُّحاةِ، ويَقولُ: إنَّ الجُمهورَ يَرى أنَّه يَجِبُ فك الفِعل المُضَعَّف في التَّعَجُّبِ، ويَحتَجُّ بأنَّه سُمِعَ عَنِ العَربِ واستَدَلَّ بِقَولِ الشَّاعرِ في البيتِ السَّابِقِ، وبالتَّالي فإنَّه يُخالِفُ الكِسَائيَّ، بَينَما يَرى الكِسَائيُّ أنَّه يَجوزُ أن يبقَى الفِعلُ مِن غَيرِ فَكٍّ، وكذلك في تَصحيحِ الفِعلِ فإنَّ الجُمهورَ يَرى بأنَّه يَجِبُ أنْ يَكونَ الفِعلُ مُصَحَّحاً وهو المَسموعُ عَن العَرَبِ أيضاً، بَينَما يَرى الكِسَائيُّ أنَّه يَجوزُ أن يَبقَى الفِعلُ مِن غَيرِ تَصحيحٍ.

---

[١] البيت من الكامل، وهو ليعقوب بن الربيع في تاريخ بغداد ٢٦٧/١٤ مع بعضِ التَّغييرِ في الشَّطرِ الثَّاني وذِكر (أو أن تَذوقَ) بدل (أو أنْ يَذُقْنَ) وله أيضاً في نزهة الألباء ٦٤ ومعجم الأدباء ٥٥/٢٠ وبلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٥٢/٢ ومنهج السالك ٣٧١ .

[٢] منهج السالك ٣٧١-٣٨٠.

التعجب

٧٨ـ مسألة: جواز زيادة أصبح وأمسى بين (ما) التعجبية و(أفعل)

يَقولُ أبو حَيَّان: "وحكي عَن العَربِ إدخال يَكونُ بَينَ (ما) و(أفعلَ) حكي: ما يَكونُ أهونَ زَيداً اليوم، ومَا يَكونُ أحسنَ زَيداً، واختَلَفوا في زيادَةِ غَيرِ (كَانَ) فذَهَبَ الأخفشُ والكِسَائيُّ والفَرَّاءُ إلى جَوازِ زيادةِ أمسى وأصبح بينهما، واستَدَلَّ بما حكي مِن كلامِهم: ما أصبَحَ أبرَدَها، وما أمسَى أدفأَهَا...، والبَصريونَ لا يُجيزونَ أنْ يُفصَلَ بينَ (ما) و(الفعل) إلا بـ(كانَ) فقط"[1].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذِكرِ رَأي الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، حَيثُ يقولُ بأنَّ إدخالَ (كان) بين (ما) التَّعَجُّبية و(الفعل) إنَّه رَأيُ الجُمهور مِن النَّحَاةِ البصريين والكوفيين وكُلُّهُم يُجمِعونَ عَلَى ذلك، والخِلافُ في زيادَة غَيرِ(كان) بَينَ (مَا) التَّعَجُّبيَّة و(أفعل) فالبصريونَ يَمنَعونَ ذلك، بَينَما يُجيزُ ذلك الأخفشُ والكِسَائيُّ والفَرَّاءُ، وقالوا بزيادةِ (أمسى وأصبح) بينهما، واستَدَلُّوا بما حكي مِن كلامِ العربِ: ما أصبَحَ أبرَدَها، وما أمسى أدفأَهَا.

---

[1] منهج السالك ٣٨٢.

نعم وبئس

٧٩ـ مسألة: القول بأنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) أفعال، ونِعْمَ الرَّجُلُ وبِئسَ الرَّجُلُ اسمان محكيان

يقولُ أبو حَيَّان: "الخِلافُ في هذه المَسألةِ بَينَ البَصريينَ والكوفيين بَعدَ إسنادِهما إلى الفَاعِلِ، فذَهَبَ البصريونَ إلى أنَّ: نِعمَ الرَّجلُ جُملة وكذلك بِئسَ الرَّجلُ، وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّ قَولَك: نِعمَ الرَّجلُ وبِئسَ الرَّجلُ اسمَان مَحكِيَّان بِمَنزِلَة تأبط شراً وبَرَقَ نحرُه، فنِعمَ الرَّجلُ عِندَه: اسمٌ للممدوحِ، وبئسَ الرَّجلُ: اسمٌ للمذمومِ"[١].

التحليل والتوضيح *:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ أبي حَيَّان والمُرادِيِّ[٢] وابنِ هشام[٣] وابنِ جابر[٤] والشَّاطِبيِّ[٥]، وكُلُّهُم وافَقوا الكِسَائيَّ في اعتبارِ أنَّ (نِعمَ وبِئسَ) فِعلان ماضيان وهو مَذهَبُ البَصريين[٦]، أمَّا بقيَّةُ الكوفيين فيقولونَ (نِعمَ وبِئسَ) اسمَان مُبتَدَآن[٧] واحتَجُّوا عَلَى أنَّهما اسمان بدخولُ حرفِ الجرِّ عليهما وقد سُمِعَ ونُقِل ذلك عَن العربِ، لكنَّ الأوَّلَ بَيَّنَ الخِلافَ في إسنادِهمَا إلى الفاعِلِ، فقال: فذَهَبَ البصريون: أنَّ نِعمَ الرجلُ جُملة فِعلِيَّة، وكذلك بِئسَ الرَّجلُ.

وأمَّا المُرَادِيُّ فَقَد نَقَلَ الخِلافَ في المسألةِ عَلَى وجهَينِ، وقالَ: "وفي ذلك خِلافٌ ، وفي نقلِه طريقَان: أحدُهُمَا: أنَّ البصريين والكِسَائيَّ ذهَبُوا إلى فعليَّتِهما واستدلُّوا بأوجه: أحدُهما: اتِّصَال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب، والثاني: اتِّصال ضَميرِ الرَّفعِ البارزِ بهما في لغة قوم، وحكاها الكِسَائيُّ والأخفشُ، والثالث: بناؤهما عَلَى الفتح كسائر الأفعالِ الماضية، وذَهبَ الفراءُ وأكثر الكوفيينَ إلى أنَّهما اسمان، واستَدَلُّوا بدخول حرف الجر في قوله: مَا هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ...، حَرَّرَها ابنُ عصفور في تصانيفه المتأخِّرَة، فقال: لا يَختَلِفُ أحدٌ من النحويين البصريين والكوفيين في أنَّ (نِعمَ و بِئسَ) فِعلان، وإنَّما الخِلافُ بينهم بعد إسنادِهمَا إلى الفاعل،

---

[١] منهج السالك ٣٨٧.

* هذه المسألةُ تعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص٣٣٣] فقال: "نِعْمَ وبِئسَ فِعلان ماضِيان اللَّفظِ لا يَتَصَرَّفَان، والمقصودُ بهما إنشاءُ المدح والذَّم، والدَّليل عَلَى فِعلِيَّتِهما جواز دُخول تاء التأنيثِ السَّاكِنَة عَليهما عِندَ جميعِ العَرب، واتِّصَال ضَمير الرَّفعِ البارِز بهما في لُغَة قَوم، حكى الكِسَائيُّ عنهم: الزَّيدَان نَعِمَا رَجُلَينِ، والزَّيدون نَعِمُوا رِجَالاً، وذَهَبَ الفَرَّاءُ وأكثرُ الكوفيين: إلى أنَّهُما اسمَان، واحتَجُّوا بِدُخولِ حَرفِ الجَرِّ عَلَيهِمَا". وفي ظَنِّي أنَّ ابنَ النَّاظِم قد وافَقَ الكِسَائيَّ، واعتَبَرَ أنَّ (نِعمَ وبِئسَ) فِعلانِ ماضِيان.

[٢] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩٠٢-٩٠٣.

[٣] انظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٣٢.

[٤] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٣/١٩٤-١٩٥.

[٥] انظر: المقاصد الشافية ٤/٥٠٧-٥٠٨.

[٦] انظر: الكتاب ٢/١٧٨.

[٧] انظر: الإنصاف ١/٩٨.

فذَهَبَ البصريون: أنَّ (نِعمَ الرجلُ) جملة فعلية، وكذلك (بِئسَ الرجلُ)"[١]، ويتابعُ المُراديُّ قولَه: "وذهبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّ قولَكَ (نِعْمَ الرجلُ) و (بِئْسَ الرجلُ) اسمان محكيَّان حيثُ وقَعَا بمنزلَة تَأَبَّطَ شَرًّا وبرق نحره، فَنِعْمَ الرجلُ عندهُ اسم للممدوح، وبِئسَ الرجلُ اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصلِ نقلا عن أصلهما وسمى بهما"[٢].

أمَّا ابنُ هشام فيقولُ: "وهُمَا فِعلان عِندَ البصريين والكِسَائيِّ، بدَليلِ (فَبِهَا وَنِعْمَتَ)، واسمان عندَ باقِي الكوفيين، بِدَليلِ: مَا هي بِنِعْمَ الولد، جامِدَان رافِعَانِ لفَاعِلَينِ، مُعرَّفَينِ بأل الجِنسِيَّة نحو: ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾[٣]، و﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾[٤]"[٥].

وأمَّا ابنُ جابر فيقولُ: "وقولُه [أي المصنِّف] إنَّهُما فعلان: هو الصَّحيحُ، لِدُخولِ تاءِ التأنيث عليهما، واتِّصَال الضَّمائرِ المرفوعة، البارزة بهما في لغة، حكى الكِسَائيُّ: الزيدان نِعمَا رَجُلَينِ، ونِعمَا رِجَالاً، وذهبَ الفرَّاءُ، وأكثرُ الكوفيين إلى اسمِيَّتِهما"[٦]، وظاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ جابر يُوافِقُ الكِسَائيَّ في قولِه أنَّ (نِعمَ وبِئسَ) فِعلان، والدَّليلُ عَلَى ذلك قوله: هو الصَّحيحُ، وردُّه عَلَى من قالَ باسميَّتِهما بقولِه: "ولا حُجَّةَ في ذلك؛ لأنَّ ما سُمِعَ من ذلك قَابِلٌ للتأويلِ"[٧].

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "فأمَّا أهلُ البصرةِ، فرَأوا أنَّهما فِعلان، وهو رأيُ النَّاظِم، وإليه ذهبَ الكِسَائيُّ مِن الكوفيين، وذهبَ باقي الكوفيين إلى أنَّهما اسمان لا فعلان، والذي يدُلُّ عَلَى صِحَةِ ما ذَهبَ إليه النَّاظِم مِن نَظمِه قَولُه أولاً عند التَّعريفِ بالفِعل"[٨]، ويُتابعُ الشَّاطِبيُّ قولَه: "ومثل ذلك في الدَّلالةِ عَلَى الفِعليةِ اتِّصَالُ ضَميرِ الرَّفعِ البارز، كما حكى الكِسَائيُّ: الزيدانِ نِعْمَا رَجُلَيْنِ، والزيدون نِعْمُوا رِجالاً، ونحو ذلك"[٩]، **ويميل الباحثُ** إلى الرأيِ الذي يقولُ بأنَّ (نعمَ وبئسَ) فعلان، وهو رأيُ البصريينَ والكسائيِّ، وذلك لقوة الأدلَّة عليها، ووفرتها في كَلامِ العَربِ.

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩٠٢.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩٠٣.

[٣] سورة ص ٣٠/٣٨.

[٤] سورة الكهف ١٨/ ٢٩.

[٥] أوضح المسالك ٣/ ٢٣٢.

[٦] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري١٩٤/٣.

[٧] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٣/ ١٩٥.

[٨] المقاصد الشافية ٥٠٧/٤.

[٩] المقاصد الشافية ٥٠٨/٤.

نعم وبئس

٨٠ـ مسألة: القول بجواز تثنية وجمع (نِعْمَ و بِئْسَ) أو اتَّصَال الضَّمير البارز بهما

يقولُ المُرادِيُّ: "وأجازَ قومٌ مِن الكوفيينَ، تثنِيَته وجَمعه، وحَكَاهُ الكِسَائيُّ عَن العَربِ، ومِنه قَولُ بَعضهم: مَرَرتُ بِقومٍ نِعْمُوا قَوماً، وهو نادِرٌ"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ والشَّاطِبيِّ[٢]، فالأوَّلُ يُجيزُ التثنية والجمع، والثَّاني يُجيزُ اتَّصَال الضَّميرِ البارزِ لـ(نِعمَ وبِئسَ) لكنَّ الأوَّلَ يصِفُهُ بالنَّادِرِ، والثَّاني يصفُهُ بأنَّه قليلٌ لا يُقاسُ عليه، فالمُرادِيُّ أجاز التَّثنية والجمع لـ(نِعمَ وبِئسَ)، كَقولِ الكِسَائيِّ: الزَّيدانِ نِعْمَا رَجُلَينِ، والزَّيدونَ نِعْمُوا رِجَالاً.

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فأجازَ اتِّصالَ الضَّميرِ البارزِ لـ(نِعمَ وبِئسَ) فيقولُ: ومِن ذلك الضَّميرِ البارِز، نحو: مَررتُ بِقومٍ نِعْمُوا قَوماً، والزَّيدَان نِعْمَا رَجُلَين، حكى هذا الكِسَائيُّ عن بعضِ العربِ، ولكنَّه قليلٌ لا يُقاسُ عليه"[٣].

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩١٢.

[٢] انظر: المقاصد الشافية ٤/٥٣١.

[٣] المقاصد الشافية ٤/٥٣١.

نعم وبئس

٨١ـ مسألة: القول بأنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ النَّكرَة المنصوبة بَعدَ (نِعْمَ) هو الفاعل وجواز أن يكون الفاعل ضميراً بارزاً وأنَّ الاسمَ النَّكرة منصوب على الحال

يقولُ أبو حَيَّان: "وذَهَبَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ إلى أنَّ الفَاعِلَ في نَحو: نِعمَ رَجُلاً زَيدٌ، هُو زَيد، والنَّكرَة المنصوبة بَعدَ نِعْمَ حَالٌ عِندَ الكِسَائيِّ، وتَمييزٌ عِندَ الفَرَّاءِ...، والكِسَائيُّ يُجيزُ تأخير النَّكرة عَن زَيدٍ، فَتَقولُ: نِعمَ زَيدٌ رَجُلاً"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ أبـي حَيَّان والمُرادِيِّ[٢] وابنِ الوردِيِّ[٣]، فالأوَّلُ يَستَعرِضُ آراءَ النُّحاةِ دونَ أنْ يؤيِّدَ رأياً محَدَّداً، وإنَّما ذَكَرَ رأيَ الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ، وبعدَها بيَّنَ أنَّهما اختَلَفا في النَّكرَة المنصوبَة بَعدَ (نِعْمَ) فالكِسَائيُّ يقولُ إنَّها حالٌ، والفَرَّاءُ يقولُ إنَّها تمييزٌ.

والمُرَادِيُّ خالفَ الكِسَائيَّ ووافَقَ الجُمهورَ في أنَّ الفاعِل لـ(نِعمَ) قد يأتي مُضمَراً، ويقولُ: "ما ذُكِرَ مِن أنَّ فاعِلَ (نِعمَ) قد يُضمَر فيها هو مَذهَبُ الجمهورِ، وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّ الاسمَ المرفوع بعدَ النَّكرةِ المَنصوبَة فَاعِلُ (نِعمَ) والنَّكرة عِندَه مَنصوبَة عَلَى الحَالِ [مثل: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ] ويَجوزُ عِندَه أنْ تتأخَّرَ فيُقالُ: نِعمَ زيدٌ رَجُلاً، وذَهَبَ الفَرَّاءُ إلى أنَّ الاسمَ المرفوع فاعِلٌ كَقَولِ الكِسَائيِّ، إلا أنَّه جَعَلَ النَّكرةَ المَنصوبَة تَمييزاً مَنقولاً...، والصَّحيحُ ما ذَهَبَ إليه الجُمهورُ"[٤]، ويؤكِّدُ رأيَه بالمُخالَفَةِ بقولِه: " والصَّحيحُ ما ذهبَ إليه الجُمهور لِوَجهَين: أحدُهما: قولهم: (نِعْمَ رَجُلاً أنتَ) و(بِئسَ رَجُلاً هُو) فلو كانَ فاعِلاً لاتَّصَلَ بالفِعلِ، والثَّاني: قولهم: نِعْمَ رَجُلاً كانَ زَيْدٌ، فأعمَلوا فيه النَّاسِخَ"[٥]، والثَّاني يُوافِقُ الكِسَائيَّ في أنَّه يُمكنُ أنْ يكونَ فاعِل (نِعْمَ و بِئْسَ) ضَميراً بَارزاً مُطابِقاً لما قَبلَه، وهذا يَظهرُ من خلالِ قَولِ ابنِ الوردي: "وقد يكونُ فاعِل (نِعْمَ و بِئْسَ) ضميراً بارزاً مُطابِقاً ما قبلَه، وحكى الكِسَائيُّ: الزَّيدانِ نِعْمَا رَجُلَينِ والزَّيدونَ نِعْمُوا رِجَالاً"[٦]. ويَتَرَجَّحُ لَدَيَّ أنَّ ابنَ الوردي يَميلُ إلى أنَّه يُمكنُ أنْ يكونَ فاعِل (نِعْمَ و بِئْسَ) ضميراً بارزاً مُطابقاً ما قبله، وبذلك فهو يُوافِقُ الكِسَائيَّ في رأيه.

---

[١] منهج السالك ٣٨٩.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩١٣.

[٣] انظر: تحرير الخصاصة ٢٢٤.

[٤] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩١٣.

[٥] توضيح المقاصد والمسالك ٣/٩١٤.

[٦] تحرير الخصاصة ٢٢٤.

نعم وبئس

٨٢ـ مسألة: القول بأنَّ (مَا) الواقعة بعد (نِعمَ) أنَّها تمييز إذا جاء ما بعدها فعل وأنَّ (ما والفعل الذي بعدها) في موضع رفع بـ(نِعْمَ)

يقولُ المُرادِيُّ: "فأمَّا القائلون بأنَّها في مَوضِعِ نَصب عَلَى التَّمييزِ فاختَلَفوا عَلَى ثَلاثةِ أقوالٍ: الأوَّلُ: أنَّها نَكرةٌ موصوفةٌ بالفِعلِ بعدَها والمخصوصُ مَحذوفٌ...، والثاني: أنَّها نَكرةٌ غَيرُ مَوصوفَةٍ...، والثالثُ: أنَّها تَمييزٌ والمَخصوصُ (ما) أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لـ(ما) الموصولة المحذوفة، ونُقِلَ عن الكِسَائيِّ، وأمَّا القائلونَ بأنَّها الفاعِلُ فاختَلَفوا عَلَى خَمسَةِ أقوالٍ: الأوَّلُ: أنَّها اسمٌ معرفةٌ تامٌ: أي غَيرُ مُفتقِرٍ إلى صِلة، والفِعلُ بَعدَها صِفة لمخصوصٍ، والتَّقديرُ نِعمَ الشَّيءُ شَيءٌ صَنَعتْ، وقالَ به قومٌ منهم ابنُ خروف ونَقلَه في التَّسهيلِ عَن سيبويه والكِسَائيِّ"[١]، ثم يَقولُ المُرادِيُّ: "وظَاهرُ الأمر أنَّ عِبَارَةَ ابنُ مَالك تُشيرُ إلى تَرجيحِ القَولِ بأنَّ (ما) تمييزٌ"[٢].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ المُرادِيِّ والشَّاطِبيِّ [٣]، وكلاهُما يُوافِقُ الكِسَائيَّ، وبذلك يُمكنُ أنْ نَقولَ بأنَّ المُرادِيَّ وافَقَ الكِسَائيَّ، فهذه المَسألةُ فيها قولان: الأولُ: اعتبارُ (ما) تمييزٌ، والثاني: اعتبارُ (ما) فاعلاً، وكلاهُما يقولُ الكِسَائيُّ به، وابنُ مالكٍ يرى بجوازِ القولَينِ، ويُقَدِّمُ التمييزَ عَلَى الفاعِلِ. والثَّاني قالَ: إنَّ (ما) والفعلِ الذي بعدَها في موضِعِ رفعِ بـ(نِعمَ)، ويَتَّضِحُ ذلك من قولِ الشَّاطِبيِّ: "وحكى النَّحاسُ عن الكِسَائيِّ أنَّ (ما) والفعلِ الذي بعدها في موضِعِ رفعِ بـ(نِعمَ) وغيرُه يحكي عنه موافَقَةَ القولِ الأولِ أنَّها اسمٌ تامٌ مرفوعٌ، ولكنْ عَلَى أنَّ (ما)، بعدَها (ما) أخرى مُقَدَّرَة، كأنَّه قالَ: نِعْمَ الشَيءُ ما صَنَعتَه"[٤].

ويقولُ الشَّاطبيُّ أيضاً: "ومَذهَبُ الكِسَائيِّ أنَّ (ما) في: نِعْمَ ما صَنَعْتَ، بمنزِلَةِ: الرَّجُل تامَّة، وبَعدَها (ما) أخرى مُضمَرَة، وفي نحو: نِعْمَ ما زَيدٌ، بِمَنزِلَة: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ"[٥].

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩١٩ وانظر: معاني القرآن للكسائي ٩٥.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩٢١.

[٣] انظر: المقاصد الشافية ٤/٥٢٢-٥٢٧.

[٤] المقاصد الشافية ٤/٥٢٢.

[٥] المقاصد الشافية ٤/٥٢٧.

نعم وبئس

٨٣ـ مسألة: جواز الفصل بين نعم وفاعلها بالجار والمجرور

يقولُ أبو حَيَّان: "ومِنْ أحكامِ هذا البابِ ما نَصَّ عليه ابنُ أبي الربيع أنَّه لا يَجوزُ أنْ يُفصَلَ بينَ نِعمَ وفاعِلها بظَرفٍ ولا بمجرورٍ ولا غَيرِهما، لا تَقولُ: نِعمَ في الدَّارِ الرَّجلُ زَيدٌ، وتَقولُ: نِعمَ الرَّجُلُ في الدَّارِ، وأجَازَ الكِسَائيُّ نِعمَ فيك الرَّاغِبُ زَيدٌ، ومَنَعَهُ عَامَّةُ النَّحويين، ومَا ذَهَبَ إليه باطِلٌ لأجلِ الفَصلِ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويَتَّضِحُ لديَّ أنَّ أبا حَيَّان يُخَالِفُ الكِسَائيَّ في جَوازِ الفَصلِ بَينَ نِعمَ وفاعِلها بالجارِ والمَجرورِ وقالَ: إنَّه لا يَجوزُ أنْ يُفصَلَ بينَ نِعمَ وفاعِلها بظَرفٍ ولا بمَجرورٍ ولا غَيرِهما، لا تَقولُ: نِعمَ في الدَّارِ الرَّجلُ زَيدٌ، وتَقولُ: نِعمَ الرَّجُلُ في الدَّارِ، ويقولُ أيضاً: ما ذَهَبَ إليه الكِسَائيُّ باطِلٌ لا دَليلَ عليه، ومَنَعَهُ عَامَّةُ النَّحويين.

نعم وبئس

٨٤ـ مسألة: جواز أن يأتي بعد فاعل (نعم) فعل أو ظرف

يقولُ أبو حَيَّان: "ذَكَرَ صَاحِبُ رؤوسِ المَسائِل فيه خِلافاً، قَالَ: أجَازَ الكِسَائيُّ: نِعمَ الرَّجلُ يقوى، ونِعمَ الرَّجلُ عِندِي، ومَنَعَهُ أكثرُ النَّحويين انتهى.

وقَد جَاءَ في الشَّعرِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوازِ: نِعمَ الرَّجلُ يَقوى لكنَّه قَليلٌ"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ أبو حيَّان بِذِكرِ رأي الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويلاحَظُ أنَّ أبا حَيَّان يوافقُ الكِسَائيَّ في أنَّه يَجوزُ أنْ يَأتيَ بعدَ فاعِلِ (نِعمَ) فِعلٌ أو ظرفٌ، ولكنَّه يَصِفه بأنَّه قَليلٌ في كَلامِ العَربِ لكنَّه مَوجودٌ، وأكثرُ النَّحويين عَلَى مَنعِه؛ لأنَّ القَليلَ لا يُقاسُ عَلَيه.

---

[١] منهج السالك ٣٩٣.

[٢] منهج السالك ٣٩٥.

النعت

٨٥ـ مسألة: جواز حذف عائد الجملة المنعوتة بظرف الزمان تدريجياً

يقولُ المُرادِيُّ: "إذا نُعِتَ بالجُملةِ اسمُ زمانٍ جَازَ حَذفُ عائدها المَجرور بـ(في)، نحو: ﴿يَوماً لا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ [١]، أي: فيه، فحُذِفَ برمَّته عِندَ سيبويه وبِتَدريجٍ عِندَ الكِسَائيِّ والأخفش"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ قد وافَقَ سيبويه والكِسَائيَّ والأخفش في جَوازِ حَذفِ عَائدِ الجُملَة المنعوتة بِظرفِ الزَّمانِ تدريجياً، فجُملَةُ (لا تُجزِي نَفسٌ) صفة لظرفِ الزَّمانِ (يوماً) حَيثُ حذفَ (فيه) العائد عَلَى الجُملَةِ المَنعوتَة.

التوكيد

٨٦ـ مسألة: جواز التوكيد والعطف عَلَى العائد المحذوف المنصوب بالوصف

يقولُ المُرادِيُّ: "إذا حُذفَ العائدُ المنصوبُ بشَرطِهِ ففي توكِيدِه والنَّسَقِ عليهِ خِلافٌ، أجازَه الأخفشُ والكِسَائيُّ، ومنَعَه ابنُ السرَّاج وأكثَرُ المغارِبَة، واختُلِفَ عَن الفَرَّاء"[٣].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وظاهِرُ الأمر أنَّ المُرادِيَّ استَعرَضَ آراءَ النُّحاةِ وقَدَّمَ رأيَ الأخفش والكِسَائيِّ القائلين بالجوازِ وكأنَّه يُوافِقُهم الرَّأيَ، ولذلك لم يُعَلِّق عليها بالمُخالفَة، ثمَّ ذَكَرَ آراءَ العُلمَاء الآخرين.

---

[١] سورة البقرة ٢/ ١٢٣.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩٥٥.

[٣] توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٥٦.

العطف

٨٧ـ مسألة: جواز العطف بـ (الفاء وثم) لما لا يُستَغنى عنه بمتبوعه

يقولُ المُرادِيُّ: "يعني أنَّ (الواو) تنفَرِدُ بعطفِ ما لا يُستَغنى عنه بمَتبُوعِهِ كفاعلِ الافتِعال والتَّفاعُل، نحو: اصطفَّ هذا وابني، وتخاصَمَ زيدٌ وعمروٌ...، وأجازَ الكِسَائيُّ ظَنَنْتُ عبدَالله وزيداً مختصمين – بالفاء، وثم – ومَنَعَ ذلك البصريون والفَرَّاءُ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ هذه المسألةِ مِن بَين شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِن الهِجري، فهو قَد ذكَرَ مَوقِفَ الكِسَائيِّ الذي يَقولُ بِجوازِ العَطفِ بـ(الفاء وثم وأو) بدل (الواو) العاطِفَة لِمَا لا يُستَغنَى عَنه [٢]، لكِنَّه لم يُصَرِّحْ بِمُوافَقَتِه، عِلماً بأنَّ واو العَطفِ تُفيدُ المُلازَمَة، و(الفاءُ) تُفيدُ التَّعقيبَ والمُتابَعة، و(ثم) تُفيدُ التَّرتيبَ مع التَّراخي، و(أو) تُفيدُ التَّخييرَ بينَ أمرَين بِحيثُ لا يَصِحُّ الجَمعُ بينَهما.

العطف

٨٨ـ مسألة: القول بأنَّ (أم) المنقطعة بمنزلة (بل) وما بعدها مثل ما قبلها

يقولُ المُرادِيُّ: "والمُنقَطِعَة ما سوى المُتَّصِلَة،... وهي التي قُيِّدَت به هو أن يكونَ بَعدَ إحدَى الهَمزَتينِ لَفظاً أو تَقديراً، فإنْ خَلَتْ مِن ذلك فهي مُنقطِعَة، واختُلِفَ في معنى مُنقَطِعَة فذهبَ البصريون إلى أنَّها تُقَدَّر بمعنى (بل) والهمزة مُطلَقاً، وذَهَبَ الكِسَائيُّ وهشامُ إلى أنَّها بِمَنزِلَةِ (بل) وما بَعدَها مِثل ما قَبلَها"[٣].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ والشَّاطِبيِّ[٤]، وكلاهُما يُخالِفُ الكِسَائيَّ، فالمُرادِيُّ يرى بأنَّ (أم) وهي التي قيدت به هو أن يكونَ بعد إحدَى الهمزتين لفظاً أو تقديراً، فإنْ خَلَتْ مِن ذلك فهي مُنقطِعَة، ويُوافِقُ المُرادِيُّ رَأيَ سيبويه في أنَّ (أم) تأتي عاطِفَةً لِقَولِه: "هذا مَذهَبُ سيبويه وهو الصَّحيحُ"[٥]، والشَّاطِبيُّ يقولُ: "وجُمهور النحويين متفقون عَلَى هذا المعنى لـ(أم) المنقطعة...، وعن الكوفيين قولَين، أحدُهما: حَكَاهُ عَن الفَرَّاءِ، أنَّها بِمَعنَى (بل) وحدَها مُطلَقاً...،

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩٩٨.

[٢] انظر: همع الهوامع ١٥٧/٣.

[٣] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٠٤.

[٤] انظر: المقاصد الشافية ١١٢/٥.

[٥] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٠٦.

والثَّاني: حَكَاهُ عَن الكِسَائيِّ وهشام، أنَّها بمعنى (بل) لكنَّ ما بَعدَها بِمَنزِلَةِ ما قبلها، فإذا قُلتَ: قَامَ زيدٌ أم عمروٌ قائمٌ، فالتَّقديرُ: بل عمروٌ قائمٌ...، وهذا كلُّه لا دَليلَ عليه"[1]، وقد ذَكَرَ السيوطيُّ ذلك وقالَ: "وقالَ الكِسَائيُّ وهشام: هي كـ(بل وتاليها) أي ما بعدها (كمتلوِّها) أي كما قبلها، فإذا قُلتَ: قامَ زيدٌ أم عمروٌ، فالمعنى: بل قامَ عمروٌ، وإذا قُلتَ: هل قامَ زَيدٌ أم عمروٌ؟ فالمعنى: بَل هَل قَامَ عَمروٌ؟"[2]، ويَتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ، وذلك بقولِه: وهذا كُلُّه لا دليلَ عليه.

العطف

٨٩ـ مسألة: جواز دخول (اللام) عَلَى واو المصاحبة المغنية عن الخبر

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وعَلَى أنَّ المؤلِّفَ [ابن مالك] حكى عَن الكِسَائيِّ جوازِ المَسألةِ مُحتَجَّاً بما حكى من قولِهم: إنَّ كُلَّ ثَوبٍ لَوَثَمَنهُ"[3].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ قد ذهَبَ إلى مَا قَالَه ابنُ مالك في شرحِ التَّسهيل مِنْ "مَنعِ دخولِ اللام عَلَى واوِ المصاحبة، فلا يُقال: إنَّ كُلَّ رَجُلٍ لَوَضَيْعَتهُ، ولا يَدخُلُ هذا عليه هنا؛ لأنَّ واوَ المصاحبة وما صاحَبَتْ ليس بخَبَرٍ، وإنَّمَا هي نائبة منابه، فلم تَدخُلْ تحتَ قولِه: (وبعدَ ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَر... لامُ الابتِدَاءُ)"[4].

---

[1] المقاصد الشافية ١١٢/٥.

[2] همع الهوامع ١٦٩/٣.

[3] المقاصد الشافية ٣٥٤/٢.

[4] المقاصد الشافية ٣٥٣/٢.

العطف

٩٠ـ مسألة: جواز العطف بـ(لا) بعد النفي

يقولُ الشَّاطبيُّ: "قالَ بعضُهم: لأنَّ (لا) لنفي الثَّاني عمَّا دَخَلَ في الأوَّل...، والأرجَحُ ظاهِرُ مَذهَبِ النَّاظِم [أي ابنُ مالك] مِن الجَوازِ...، وأيضاً فالسَّماعُ مُوافِقٌ لِلقَولِ بالجَوازِ إذا سُلِّمَ أنَّ المُقَدَّرَ والمنطوقَ به سواء في الحُكمِ، ففي الكتاب الكريم: ﴿فلا اقْتَحَمَ العَقَبَةَ﴾[١] ...، والنَّفي بِمُقتَضَى مَا قَالَ، لا يُعطَفُ بـ(لا) بَعدَه، ونُقِلَ عَن الكِسَائيِّ جَواز ذلك، والسَّماعُ يَمنَعُ ذلك إذ هو مفقودٌ في هذه المسألة"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجريِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ ما ذَهَبَ إليه الكِسَائيُّ من جوازِ العطفِ بـ(لا) بعد النفي، لقولِ الشَّاطِبيِّ: "ولَمَّا حَصَرَ مواضِعَ العطفِ بـ(لا) دَلَّ عَلَى أنَّ ما سواها لا يُعطَفُ فيه بها، كالنَّفي والنَّهي، فلا يُقال: ما قامَ زيدٌ لا عمروٌ، ولا تضرِب زيداً لا عمراً لعدمِ صحَّةِ المُخالَفة بين ما قبلها وما بعدها، فيُفسِدُ ما وُضِعَتْ له (لا) مِن كون (لا) يُخالفُ ما بعدَها ما قبلها"[٣]، ودَلِيلُ مُخَالَفتِه للكِسَائيِّ أيضاً قوله: والسَّماعُ يَمنَعُ ذلك إذ هو مفقودٌ في هذه المسألة.

عطف النسق

٩١ـ مسألة: القول بأنَّ (إمَّا) تكون فيه جحداً

يقولُ المُرادِيُّ في التَّنبيه الرَّابِع: "تُشارِكُ (إمَّا) المَذكورَة في اللفظ (إمَّا) الشَّرطِيَّة وهي مُرَكَّبَة مِن (إن) و(ما) مِن غَيرِ إشكال، كَقولِه تَعالَى:﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[٤]، وزَعَمَ الكِسَائيُّ أنَّ لها قِسماً ثالثاً تكونُ فيه جَحداً، تقولُ: إمَّا زيدٌ قائمٌ، تُريدُ: إنْ زَيدٌ قَائمٌ، ومَا صِلَة"[٥].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويَظْهَرُ لنا أنَّ المُرادِيَّ قد خَالَفَ رأيَ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ بدليل قولِه: وزعَمَ الكِسَائيُّ أنَّ لها قِسْماً ثالثاً.

---

[١] سورة البلد ٩٠/ ١١.

[٢] المقاصد الشافية ١٤٣/٥.

[٣] المقاصد الشافية ١٤١/٥.

[٤] سورة الأنفال ٥٨/٨.

[٥] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠١٨.

البدل

٩٢ـ مسألة: جواز الإبدال مِمَّنْ لم يُفِدْ الإحاطة في بدل الكل

يقولُ المُرادِيُّ: "وأمَّا بَدَلُ الكُل، فإمَّا أنْ يُفيدَ معنى الإحاطَة كالتوكيدِ أو لا [يُفيدُ] فإنْ أفادَ معنى الإحاطة جَازَ، نحو: جِئتُم صَغيركم وكبيركم، ومنه: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[١]، وإلا فَمَذَاهِبُ: أحدُها المنعُ، وهو قولُ جُمهورِ البَصريين، والثاني: الجوازُ وهو قولُ الأخفش والكوفيين وسَمعَ الكِسَائيُّ إلى أبي عبدِ الله وقالَ:

بِكَــم قُــرَيشٍ كُفِينَــا كــلَّ مُعضِــلَةٍ ... ... "[٢]

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وقد ذكَرَ المُرادِيُّ قولَ الفريقين، وهذا دَلِيلٌ عَلَى مُوافَقَتِه لهما، لكنَّه لم يُرَجِّحْ رَأياً عَلَى آخَرَ، واستَدَلَّ عَلَى قَولِ الكِسَائيِّ بالنَّقلِ وما جَاءَ عَن العَربِ، ففي البيتِ السَّابقِ أبدَلَ الاسمَ الظَّاهِر وهو (قريش) من ضمير الحاضرِ وهو ضمير المُخاطَبين المجرور مَحَلاً بالباء وهو (بكم) مِن غَيرِ أنْ يَدُلَّ البَدَلُ عَلَى الإحَاطة.

النداء

٩٣ـ مسألة: القول بأنَّ الضمةَ في المنادى المعرفة ضمَّة إعراب وأنَّه معربٌ لا مبني

يقولُ المُرادِيُّ: "ذَهَبَ الكِسَائيُّ والزياديُّ إلى أنَّ ضَمَّةَ (يا زَيدُ) ونَحوه ضَمَّةُ إعراب، ونَقَلَهُ ابنُ الأنباري عَن الكوفيين"[٣].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ والشَّاطِبيِّ[٤]، فالأوَّلُ اكتفَى بذكَرِ رأيِ الكِسَائيِّ نقلاً عن ابنِ الأنباري الذي يقولُ: بأنَّ الكوفيين يعتَبرونَ أنَّ الاسمَ المنادى المُعَرَّف المُفرَد مُعربٌ مرفوعٌ

---

[١] سورة المائدة ١١٤/٥.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٤٦.

والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٣ وارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٦/٣ واللباب في علوم الكتاب ١٢٥/٦ وشرح التصريح ١٩٩/٢ وعجزه:

... ... وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلاَ.

[٣] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٦٠.

[٤] انظر: المقاصد الشافية ٢٥٧/٥.

بغير تنوين، وذَهَبَ البصريونَ إلى أنَّه مَبنيٌ عَلَى الضَّمِّ وموضِعه النَّصب؛ لأنَّه مفعولٌ[١]، والثَّاني خَالفَ الكِسَائيَّ، فقالَ الشَّاطِبيُّ: "والمقصودُ أنَّه إنْ كانَ المفرَدُ المُعَرَّفُ يُرفَعُ قبلَ النِّداء بالضَّمة، يَنْبَني في النِّداءِ عَلَى الضَّم، وإنْ كانَ يُرفَعُ بالألِف بُنِيَ عَلَى مثل ذلك أو بالواو فكذلك...، وهذا هو المذهبُ المشهورُ الذي عليه الجمهور مِنَ المُتَقَدِّمين والمُتأخِّرين، وذهبَ بعضُ المُتأخِّرين إلى أنَّ: يا زيدان، ويا زيدون، معربان لا مبنيان، وكأنَّه عَلَى منهاجِ من قالَ مِن الكوفيين، وهو الكِسَائيِّ في المُفرَدِ المُعَرَّف في النِّداءِ: إنَّه مرفوعٌ بِغَيرِ تَنوينٍ"[٢]، وظَاهرُ الأمر أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المَسألةِ، ويُوافِقُ الجُمهورَ بِقَولِهِ: "وأيضاً لو كَانَ مُعرَباً بإعرابِ الظَّاهِرِ لم يَكنْ له مَوضِعٌ مِن الإعرابِ كَسَائرِ ما يَظهرُ فيه الإعراب، إذ ليس له ما يَطلُبُ باللفظِ والموضِعِ معاً"[٣].

النداء

٩٤ـ مسألة: جواز رفع المنادى المضاف إضافة محضة

يقولُ المُرادِيُّ: "أجَازَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ والطوالُ وابنُ الأنباري: الرَّفعَ في نحو: يا زَيْدُ صَاحِبُنَا، والصَّحِيحُ المَنعُ؛ لأنَّ إضَافَتَهُ مَحضَة"[٤].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ قد خَالَفَ رَأيَ الكِسَائيَّ، وعَلَّلَ لذلك في قَولِهِ: والصَّحيحُ المَنْعُ؛ لأنَّ إضافَتَهُ مَحضَةٌ.

وقد أجازَ الفَرَّاءُ رَفعَ التَّوكيد والمَنسوق المُضافَينِ قِياساً على النَّعتِ، وقد سُمِعَ الرَّفعُ في: يا تَميمُ كُلُّكُم، وحُمِلَ على القَطعِ، أي: كُلُّكُم مَدعوٌّ[٥].

---

[١] انظر: الإنصاف ١/٣٠١.

[٢] المقاصد الشافية ٥/٢٥٧.

[٣] المقاصد الشافية ٥/٢٥٧.

[٤] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٧٣.

[٥] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٠٧٣.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

٩٥ـ مسألة: القول بأنَّ أصلَ حَركة الميم في (أُم) هي الفتحة

يقولُ المُرادِيُّ: "إذا نودِيَ المُضافُ إلى المُضافِ إلى الياءِ كانَ حُكمُ الياء معه كحُكمِها في غَيرِ النِّداء، نحو: يا ابنَ أخي، إلاَّ (ابن أُم) و (ابن عم) فإنَّهُمَا لَمَّا كَثُرَ استِعمَالُهما في النِّدَاء خُصَّا بالتَّخفيفِ، فيقالُ: (يا ابنَ أُمَّ) بِفتحِ الميم وكَسرِها، أمَّا الفَتحُ فَفِيه قولان أحدُهمَا: أنَّ الأصلَ (أُمَّا)، و(عمَّا) – بقلبِ الياء ألِفاً – فحُذِفَتْ الألفُ وبَقِيَتْ الفَتحةُ دَليلاً عَلَيها، والثاني: أنَّهُما جُعِلا اسماً واحِداً مُرَكَّباً وبُنِيَ عَلَى الفَتحِ، والأوَّلُ قَولُ الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ وأبي عبيدة، وحكى عَن الأخفش، والثاني: قِيلَ هو مَذهَبُ سيبويه والبصريين"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وقد ذَكَرَ المُرادِيُّ أنَّ (يا ابنَ أُمَّ) تَأتي بِفتحِ الميمِ وكَسرِهَا، وبذلك فهو يَتَبَنَّى كِلا الرأيَيْن: رأيَ الكِسَائيِّ الذي يَقولُ بفتحِ الميمِ، ورأيَ سيبويه الذي يقولُ بأنَّه اسمٌ مُرَكَّبٌ مَبنيٌ عَلَى الفَتحِ[٢].

وقد جَاءَ في القُرآنِ الكَريمِ مَا يُؤكِّدُ عَلَى أنَّ فَتحَ المِيمِ هو الأفصَحُ والأبلَغُ، ومِنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾[٣]، فقد جاءَ بِفتحِ الميم في لفظة (يا ابنَ أمَّ)، وكذلك في قولِه تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي﴾[٤].

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٨٧.

[٢] انظر: الكتاب ٢/٢١٧.

[٣] سورة طه ٢٠/٩٤.

[٤] سورة الأعراف ٧/١٥٠.

الترخيم

٩٦ـ مسألة: منع ترخيم الثلاثي محرَّك الوسط

يقولُ المُرادِيُّ: "امنَعْ ترخيمَ ما خَلا منَ الهاءِ إلا مَا اجتَمَعَتْ فيه أربَعَةُ شروط: الأوَّلُ: أنْ يَكونَ زَائداً عَنْ الثَّلاثَةِ، فلا يَجُوزُ تَرخيمُ الثُّلاثي تَحرَّكَ وسَطه، نحو: حَكَمَ، أو سُكِّنَ، نحو: بَكْر، هذا مَذهَبُ الجُمهورِ، وأجَازَ الفَرَّاءُ والأخفشُ تَرخيمُ المُحَرَّكِ الوَسطِ ونُقِلَ عَن الكوفيين وفِيهِ نَظَر؛ لأنَّه قد نُقِلَ عن الكِسَائيِّ المَنعُ إلا أنْ يَثبتَ لَه قَولان"[١].

التحليل والتوضيح:

ورَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ المُرادِيِّ والشَّاطِبيِّ[٢]، وهُما يُوَافِقَان الكِسَائيَّ، فالمُرادِيُّ يَذهَبُ إلى مُوافَقَةِ الكِسَائيَّ، ويُخَالِفُ الفَرَّاءَ والأخفش لِقولِه ـ عَن إجازتِهما ترخيم الثلاثي مُحَرَّك الوَسط ونقلِهما ذلك عن الكوفيين ـ أنَّه: فيهِ نَظَر، ووافَقَ مَذهَبَ الجُمهورِ الذي يَقضِي بِمَنعِ ترخيمِ الثلاثي المُحَرَّك الوسط، ومَذهَبُ البَصريينَ مَنعُ تَرخيم الثُّلاثِي مُطلَقاً لِقَولِ سيبويه: "واعْلَمْ أنَّ كُلَّ اسمٍ عَلَى ثَلاثَةِ أحْرُفٍ لا يُحذَفُ مِنه شَيءٌ إذا لَم يَكُنْ آخِرَهُ الهَاء"[٣]، والكِسَائيُّ يُوافِقُهم في المَنعِ، وبَعضُ الكوفيينَ يُجيزونَ التَّرخيم [٤].

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فقالَ: "وذَهبَ الكوفيونَ إلى جَوازِ ترخيمِه بشرطِ أنْ يكونَ مُحَرَّكِ الوَسَط، إلاَّ الكِسَائيَّ منهم، فيَمتَنِعُ عِندَهم: يا زَيْ، في يا زَيد، ويجوزُ في (أسَد، ونَمِر، وزُفَر): يا أسَ، ويا نَمِ، ويا زُفَ، وهذا مردودٌ بالقياسِ والسَّماعِ، أمَّا القياسُ فإنَّ الاسمَ المُرَخَّم عِندَ العربِ لا بُدَّ أنْ يبقى بعدَ التَّرخيم عَلَى صورةِ الأسماءِ المعربةِ قَبلَ التَّرخيم مِن كَونِه عَلَى ثَلاثَةِ أحرفٍ فأكثر...، وأمَّا السَّماعُ فإنَّ العربَ لَمْ تَترك مُرَخَّماً في النِّداءِ إلاَّ عَلَى ثَلاثَةِ أحرفٍ فأكثر"[٥].

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١١٣٥.

[٢] انظر: المقاصد الشافية ٥/٤٢٠.

[٣] الكتاب ٢/٢٦٥.

[٤] انظر: الإنصاف ١/٣٣٢ والتَّبيين ٤٥٦.

[٥] المقاصد الشافية ٥/٤٢٠.

٩٧ـ مسألة: القول بالإغراء بـ(بَيْنَ)

يقولُ المُرادِيُّ: "وحَكَى الكِسَائيُّ الإغراءَ بـ(بَيْنَ)، وسُمِعَ من كَلامِهم (بينَكُمَا البَعيرَ فَخُذَاه)، ولا حُجَّةَ فيه لِجوازِ أنْ يَكونَ مِنْ بابِ الاشتِغَال"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وفي ظَنِّي أنَّ المُرادِيَّ قد خَالَفَ الكِسَائيَّ، ونفَى أنْ تكونَ (بينَ) عَامِلَةً ورَجَّحَ أنَّها رُبَّمَا تكونُ مِن بَابِ الاشتغالِ بِقَولِهِ: ولا حُجَّةَ فيه لِجَوازِ أنْ تكونَ من بَابِ الاشتِغَال، على تأويل وجود فِعل محذوف يُقَدَّرُ قَبلَ لفظِ البعير، وعندها يَكونُ التَّقدير: بينَكما انْظر البَعيرَ فَخُذاه، أو بينَكما انتَبِه البعيرَ فَخُذاه.

أسماء الأفعال والأصوات

٩٨ـ مسألة: القول بأنَّ (وَيْكَ) محذوفةٌ من (وَيْلَكَ)

يقولُ المُرادِيُّ: "وتَلحَقُ (وَيْ) كافَ الخِطَابِ كَقَولِ عَنتَرَة:

... ... **قيلَ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنتَرَةَ أقْدِمِ** [٢]

وزَعَمَ الكِسَائيُّ أنَّ (وَيْكَ) مَحذوفَةٌ مِن (وَيْلَكَ) فالكَافُ عَلَى قولِه ضَميرٌ مَجرورٌ، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَيْكَأنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[٣]، قالَ الخَليلُ وسيبويه: هي (وَي) ثم قالَ كأنَّ اللهَ يَبسُطُ، وقَالَ أبو الحسن: هي (ويْكَ) بِمَعنَى أعْجَبُ كَأنَّ اللهَ يَبسُطُ"[٤].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، والواضِحُ أنَّ المُرادِيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، بدَليلِ قولِه: وزعَمَ الكِسَائيُّ...، والمُرادِيُّ يَرى بِأنَّ (وَي) تَلحَقُ كَافَ الخِطَابِ، واستدَلَّ بِقَولِ عَنترة السَّابِق.

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١١٦٤.

[٢] هذا عجز بيت من الكامل، وهو لعنترة بن شداد العبسي في معاني القرآن للفراء ٢٠٤/٢ وشرح الأشموني ٤٨٦/٢ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣٢/٢ واللباب في علوم الكتاب ٣٦٨/١٢ وصدره:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها ... ...

[٣] سورة القصص ٢٨/ ٨٢.

[٤] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١١٦٣.

اسم الفعل

٩٩ـ مسألة: القول بإعمال اسم الفعل (كما أنتَ)

يقولُ المُرَادِيُّ: "يَعنِي أنَّ مِن اسمِ الفِعلِ نَوعَان: هو في الأصلِ جار ومجرور أو ظرف ومجروره، فالأوَّلُ عَلَيكَ وإليك وكَذاك وكما أنت، والثاني: عندك ولديك ودونك وأمامك...، وكما أنتَ بمَعنى انتظِرْ، حكى الكِسَائيُّ: كما أنتَ زيداً، أي: انتَظِرْ زيداً، وكما أنْتَنِي، أي: انتَظِرنِي..."[1].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وكأنَّ المُرادِيَّ يُوافِقُ رَأيَ الكِسَائيِّ لذلك ذَكَرَهُ، والكِسَائيُّ يَنصبُ بـ(كما أنت)، و(عِندك) بمَعنَى خُذ وهي مُتَعَدِّية وتَرِدُ بِمَعنَى تَوَقَّف فتكون لازمةً، و(لديك) بِمَعنَى خُذ وهي مُتَعَدِّيَة تقولُ: لديك زَيداً.

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١١٦٤.

اسم الفعل

١٠٠ـ مسألة: جواز تقديم وتأخير (اسم الفعل) عَلَى معموله

يقولُ المُرادِيُّ: "وقوله (وأخِّر مَا لِذِي فيهِ العَمَل) يَعني: أنَّه يَجِبُ تَأخير مَعمول أسماءِ الأفعالِ ولا يُسَوَّى بينَها وبَينَ أفعَالِها في جَوازِ التَّقديمِ، فلا يُقالُ: زَيداً دَرَاكِ، قالَ الشَّارحُ: هذا مَذهَبُ جَميعِ النَّحويين إلا الكِسَائيَّ فإنَّه أجَازَ فِيهِ ما يَجُوزُ في العَمَلِ مِن التَّقديمِ والتَّأخِير"[١].

التحليل والتوضيح ⋆:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ وابنِ الوردي[٢] وابنِ هشام[٣] وابنِ جابر[٤] والشَّاطِبيِّ[٥]، وكُلُّهم خَالفُوا الكِسَائيَّ، وظَاهِرُ الأمر أنَّ المُرادِيَّ خَالَفَ قَولَ الكِسَائيِّ بِجَوازِ تَقديمِ أسماء الأفعالِ عَلَى مَعمولِهَا، رَغمَ عِلمِه بأنَّ المُصنِّفَ [أي ابنُ مالك] يَقولُ بِجَوازِ إعمالِ اسمِ الفِعل مُضمَراً[٦] والمُرادِيُّ يقولُ بِعَدَمِ جَوازِ ذلك؛ لأنَّه مَذهَبُ جَميعِ النَّحويينَ إلا الكِسَائيَّ.

أمَّا ابنُ الوردي فيقولُ: "أسماءُ الأفعالِ ألفاظٌ نَابَتْ عَن الفِعَالِ مَعنَىً واستِعمَالاً، كَـ(شَتَّان) بِمَعنَى: افتَرَقَ، و(صَهْ) بِمَعنَى: اسكُتْ، و(أوْهْ) بِمَعنَى: أتوَجَّع، و(مَهْ) بِمَعنَى: اكفُفْ...، وكُلُّهَا تَعمَلُ في وَاجِبِ التَّأخير، خِلافاً للكِسَائيِّ"[٧]، والواضِحُ أنَّ ابنَ الوردي يُخَالِفُ الكِسَائيَّ؛ لأنَّه يُؤوِّلُ ما استَدَلَّ به عَلَى جَوازِ التَّقديمِ والتَّأخير لأسماءِ الأفعَالِ بوجودِ حَذفٍ لاسمِ الفِعلِ المُقَدَّمِ في هذهِ المسألةِ.

وأمَّا ابنُ هشام فَيقولُ: "نَعَم يَجوزُ النَّصبُ عِندَ مَن جَوَّزَ تقديم معمول اسمِ الفعلِ، وهُو الكِسَائيُّ"[٨]، ويُستَنتَجُ من ذلك أنَّ ابنَ هشام لا يُجيزُ تقديم معمول اسم الفعل عَلَى العامِل.

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١١٦٨.

⋆ هذه المسألةُ تَعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص٤٣٧] فقال: "يَجِبُ تأخِير مَعمُول اسم الفِعل، ولا يَستَوي بينَه، وبينَ الفِعل في جَوازِ التَّقدِيم والتَّأخيرِ، فَيَقولُ: دَرَاكِ زيداً، كما تَقولُ: أدركْ زَيْداً، وتَقولُ: زَيْداً أدْرِكْ، ولا تَقولُ: زَيْداً دَرَاكِ، هذا مَذهبُ جميعِ النحويين، إلا الكِسَائيَّ: فإنَّه أجازَ فيهِ ما يَجوزُ في الفِعلِ: مِنَ التَّقديم والتَّأخير"، وظَاهِرُ الأمرَ أنَّ ابنَ النَّاظِم يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، ويقولُ بِوجوبِ تَأخيرِ مَعمول اسم الفِعل عَلَى طريقةِ والِدِهِ [أي المُصنِّف].

[٢] انظر: تحرير الخصاصة ٢٧٥.

[٣] انظر: أوضح المسالك ١٤٥/٢.

[٤] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤/ ٦٥.

[٥] انظر: المقاصد الشافية ٥١٢/٥-٥١٤.

[٦] توضيح المقاصد والمسالك ١١٦٨/٤.

[٧] تحرير الخصاصة ٢٧٥.

[٨] أوضح المسالك ١٤٥/٢.

وأمَّا ابنُ جابر فيقولُ: "يُريدُ [المُصَنِّفُ]: أنَّ مَا عَمِلَتْ فيه أسماءُ الأفعالِ لا يَجوزُ تقديمُه عليها، فلا تَقولُ: زيداً دَرَاكِ، إلا عِندَ الكِسَائيِّ"[1]، ويَتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ ابنَ جابر قد خالَفَ الكِسَائيَّ أيضاً.

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فَيقولُ: "وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى جَوازِ التَّقديمِ في البَابِ مُطلَقاً، مُحتَجَّاً في ذلك بقولِه تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[2]؛ لأنَّ المَعنَى عِندَه: عَليكُم كِتَابَ اللهِ، أي: ٱلْزَمُوا، كما قالَ في الآيةِ الأخرى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[3]..."[4]، وظاهِرُ الأمر أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، ويقولُ: "وأنَّه لا يَجوزُ فيه تقديمُ المَعمول، فلا تَقولُ: زَيداً عَليكَ، ولا عَمراً رُوَيْدَ...، وأيضاً فالقِياسُ مَانِعٌ مِن ذلك، وذلك أنَّ اسمَ الفِعلِ لا يُشبِهُ الفِعلَ لَفظاً، ولا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ، ولِذلك لا تَتَّصِلُ به ضَمائرُ الرَّفعِ البَارِزَة، ولا تَلحَقُه نونُ التَّوكيدِ ولا نُونُ وقايةٍ في غَيرِ الشُّذوذِ، ولا أداةٌ مِن أدواتِ الأفعالِ، وإذا كانَ كذلك لم يَسُغْ أنْ يجري مَجرَاه، ولا أنْ يَتَصَرَّفَ تَصَرُّفَهُ في المعمولِ وهذا ظَاهِر"[5].

أسماء الأفعال والأصوات

١٠١ـ مسألة: جواز القياس عَلَى بقية الظروف بشرط الخطاب وأنَّ كاف (عليك) في موضع نصب

يقولُ المُرادِيُّ: "أجَازَ الكِسَائيُّ قِياسَ بَقِيَّةِ الظُّروفِ عَلَى المَسموعِ بِشَرطِ الخِطاب نحو: خَلفَكَ وقدَّامَكَ، ونَقَلَه بَعضُهم عَن الكوفيين، ومَذهَبُ البصريين، قَصرُ ذلك عَلَى السَّماعِ...، وقَد اختُلِفَت في كَافِ (عليكَ) وأخواته فَذَهَبَ الكِسَائيُّ أنَّها في مَوضِعِ نَصبٍ، ومَذهَبُ الفَرَّاءِ أنَّها في مَوضِعِ رَفعٍ، ومَذهَبُ البَصريين أنَّها في مَوضِعِ جَرٍّ، وهو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الأخفش روى عن عَربٍ فُصَحاء (عَلَيَّ عَبدِاللهِ زَيداً) بِجَرِّ عبدِ اللهِ، فَتَبَيَّنَ أنَّ الضَّميرَ مَجرورُ المَوضِعِ..."[6].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ ويُوافِقُ مَذهَبَ البَصريينَ في أنَّ مَوضِعَ الكَافِ في (عَليكَ) مَوضِعَ الجَرِّ، وقَصَرَ الظُّروفَ عَلَى السَّماع، ولا قِيَاسَ عليها، فقوله تَعالَى:

---

[1] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤/ ٦٥.

[2] سورة النساء ٤/ ٢٤.

[3] سورة المائدة ٥/ ١٠٥.

[4] المقاصد الشافية ٥/٥١٢.

[5] المقاصد الشافية ٥/٥١٤.

[6] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١١٦٥.

﴿تِلْكَ آيَاتُ اللّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[1]، وقَد دَخَلَ على (عليك) الفعلُ في هذه الآيةِ، فالكِسائيُّ اعتبَرَ أنَّ (الكاف) في عليك هي في موضِعِ نصبٍ، والفَرَّاءُ اعتبَرَها في مَوضِعِ رَفعٍ، وفي قولِه تعالى:﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَـكِنَّ اللّـهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[2]، حيثُ تَقَدَّمَ عليها ناسخٌ، وفي قولِه تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَاللّـهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾[3]، حيثُ تَقَدَّمَ عليها حَرفٌ.

---

[1] سورة البقرة ٢/٢٥٢.

[2] سورة البقرة ٢/٢٧٢.

[3] سورة آل عمران ٣/٢٠.

ما لا ينصرف

١٠٢ـ مسألة: جواز أنْ يجري (الاسم المنقوص) مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجرِّه بفتحةٍ ظاهرة

يقولُ المُرادِيُّ: "وذَهَبَ يونس وأبو زيدٍ وعيسى والكِسَائيُّ إلى أنَّه يَجرِي مَجرَى الصَّحيحِ في تَركِ تَنوينِهِ، وجَرِّهِ بِفتحَةٍ ظَاهِرةٍ، واحتَجُّوا بِقَولِه:

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيْلِيَا[١]

والصَّحيحُ الأوَّلُ؛ لأنَّه نَظيرُ جَوار، وأمّا قوله (يُعَيْلِيَا) فإنَّه عِندَ غَيرِهِم ضَرورةٌ"[٢].

التحليل والتوضيح *:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ وابنِ هشام[٣] وابنِ قَيِّم الجوزية[٤] وابنِ جابر[٥] والشَّاطِبيِّ[٦]، فالأوَّلُ والثاني والثالث خَالفُوا الكِسَائيَّ، والرَّابعُ والخامسُ لم يُبدِيَا رأيهمَا واكتفَيَا بذِكرِ آراءِ النُّحاة فيها.

فالشَّاهِدُ مِن البَيتِ هو قوله (يُعَيْلِيَا)، فإنَّه اسمٌ مُصَغَّر مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ، وهو اسمٌ مَنقوصٌ، وقَد عومِلَ مُعامَلةَ الصَّحيحِ، وفُتِحَتْ يَاؤه ولَم يُنَوَّن.

وفي ظَنِّي أنَّ المُرادِيَّ قَد خَالَفَ رَأيَ الكِسَائيِّ، وذلك بِقَولِه: والصَّحيحُ الأوَّلُ، وهو "مَذهَبُ الخَليلِ وسيبويه وهو تَنوينُه في الرَّفعِ والجَرِّ تنوينَ العِوَضِ إذا كانَ غَيرَ عَلَم جرى مجرى جَوار،

---

[١] هذا بيت من الرجز، وهو للأحمر في تهذيب اللغة ٢٢٦/٩ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٩/٤ والكتاب ٢٤٤/١ ؛ ٣/ ٣١٥ وشرح الأشموني ٣٢٩/١ وهمع الهوامع ١٢٨/١ وبعده:

لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا .

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٢٥.

* هذه المسألةُ تَعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص٤٧٠] فقال: "إنْ لم يَكُن عَلَماً فلا خِلافَ أنَّه يجري مجرى (قَاضٍ) في الرَّفعِ والجَرِّ، ومجرى (دَرَاهِم) في النَّصْب، تقولُ: هذا أُعَيْمٍ، ومَرَرْتُ بِأُعَيْمٍ، ورأيْتُ أُعَيْمَى، كما تَقولُ: هؤلاءِ جوارٍ و ومَرَرْتُ بِجَوارٍ، ورَأيْتُ جَوارِيَ، وإنْ كانَ عَلَماً فهو كذلك، تَقولُ في (قاضٍ) اسم امرأة: هذه قَاضٍ، ومَرَرْتُ بِقَاضٍ، ورَأيْتُ قَاضِيَ، وذهبَ يونس وعيسى بن عمر والكِسَائيُّ إلى أنَّ نحو: (قَاضٍ) اسم امرأة:يجري مجرى الصَّحِيحُ في تركِ تنوينِه، وجَرِّهِ بِفَتحةٍ ظَاهِرَةٍ، فَيَقولون: هذه قاضِي، ورأيْتُ قَاضِيَ، ومررتُ بِقَاضِي...، وهو عِندَ الخَليل وسيبويه محمولٌ عَلَى الضَّرورَة"، وظَاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ النَّاظِم يُوافِقُ مذهَبَ الكِسَائيِّ.

[٣] انظر: أوضح المسالك ١٢٢/٤.

[٤] انظر: إرشاد السالك ٢/ ٩٤٦-٩٤٧.

[٥] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤/ ١٠٩.

[٦] انظر: المقاصد الشافية ٦٨٤/٥.

مثل: تَصغير كلمة (أعمى) أُعَيْم فنقولُ: هذا أُعَيْمٍ، ومَررتُ بأُعَيْمٍ، وفي النَّصبِ مَجرَى نظيره مِن الصَّحيحِ، ولا خِلافَ في ذلك نحو: رأيتُ أُعَيْمَى"[1].

وأمَّا ابنُ هشام فَيقولُ: "المَنقوصُ المُستَحِقُّ لمَنعِ الصَّرفِ، إنْ كانَ غَيرُ عَلَمٍ حُذِفَت ياؤهُ رَفْعاً وجَرَّاً ونُوِّنَ باتِّفَاقٍ، كـ(جَوارٍ)، و(أُعَيْمٍ)، وكذا إنْ كانَ عَلَماً، كـ(قاضٍ) عَلَمَ امرأةٍ، كـ(يَرمِي) عَلَماً، خِلافاً ليونسَ وعيسى والكِسَائيِّ، فإنَّهُم يُثبِتُونَ الياءَ سَاكِنَةً رَفعاً ومَفتُوحَةً جَرَّاً كَمَا في النَّصبِ، احتِجَاجاً بالبيتِ"[2] الذي احتَجَّ به المُرادِيُّ، ويُستَنتَجُ مِن ذلك أنَّ ابنَ هشام أخَذَ بِمَذهَبِ سيبويه وجُمهورِ البَصريين، وخَالَفَ بذلك الكِسَائيَّ في هذه المَسألةِ مُعتَبِراً وجُودَه ضَرورة.

وأمَّا ابنُ قَيِّم الجوزية فيقولُ: "وعِندَ الكِسَائيِّ ويونسَ أنَّ الياءَ تُقَرُّ ساكِنَة بالرَّفعِ، وتُحَرَّكُ بالفَتحَة بالجَرِّ والنَّصبِ، تَمَسُّكاً بقولِهِ [البيت السابق] وغيرُهم يَجعَلُ ذلك ضَرورَة"[3]، ويُستَنتَجُ مِن قَولِهِ: وغَيرُهم يَجعَلُ ذلك ضَرورَة، أنَّه يُخالِفُ مَذهَبَ الكِسَائيَّ ويونس.

وأمَّا ابنُ جابر فيقولُ: "تكلَّمَ [المُصَنِّفُ] في هذا البيتِ عَلَى غَيرِ المُنصَرِفِ، إذا كَانَ مَنقوصاً فذَكَرَ أنَّه يَجري مَجرَى (جواري) فَيُنَوَّن بِالرَّفعِ والجَرِّ وتُحذَفُ ياؤه، وتُحَرَّك الياءُ بالفَتحِ في حَالِ النَّصبِ، ولا يُنَوَّن، وسواء كانَ عَلماً، كـ(قاض): اسم امرأة، فألزَموهُ حَذفُ التنوين، وفَتَحوا الياءَ في الجَرِّ، كفَتحِها في النَّصبِ، واحتَجُّوا بقول الشاعر [نفس الشَّاهِد] وذلك عِندَ الخليلِ وسيبويه مَحمولٌ عَلَى الضرورة"[4]، وظاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ جابر لم يُعَلِّقْ عَلَى هذه المسألةِ بِرَأيِهِ، واكتَفَى بِذِكرِ آراءِ النُّحاةِ، وذِكرُهُ احتِجَاجُ القائلين بالجَوازِ دَليلٌ عَلَى مَيلِهِ لهذا المَذهَبِ.

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "وأمَّا يونس: فوافَقَ في الجَمعِ وخَالفَ في المُفردِ، وزَعَمَ أنَّ نحو (جَوارٍ) إذا سُمِّيَ به، فإنَّه يَجري مَجرَى الصَّحيح، يَعني في عَدَمِ حَذفِ الآخر، فتقولُ: هذا جَواري يا فتى، بإثبات الياء، ورأيتُ جَوارِيَ، ومررتُ بِجَوارِيَ، فتُظهِرُ فتحَةَ الخَفضِ، كما تُظهِرُها في الصَّحيحِ، وكذلك ما سُمِّيَ به نحو: قاضٍ، وغازٍ، ويَرْمِي، وغيرِ ذلك مما تَقَدَّمَ، فنقولُ: هذا قاضِي، ورأيتُ قاضِيَ، ومررتُ بِقاضِيَ، وكذلك: هذا يَرْمِي، ورأيتُ يَرْمِيَ، ومررتُ بِيَرْمِيَ، إذا كانَ اسماً لمؤنَّث، وهذا مَذهَبُ عيسى والكِسَائيِّ، حكى ذلك السيرافيُّ، ولم يَرْتَضِهِ النَّاظِم"[5].

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٢٤.

[2] أوضح المسالك ٤/١٢٢.

[3] إرشاد السالك ٢/ ٩٤٦-٩٤٧.

[4] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤/ ١٠٩.

[5] المقاصد الشافية ٥/٦٨٤.

الفعل

١٠٣ـ مسألة: القول بأنَّ الفعلَ المضارع مرفوعٌ بحروف المضارعة

يقولُ المُرادِيُّ: "وفُهِمَ مِن كَلامِه [أي كلامُ المصنِّفِ] أنَّه يَجبُ رفعُ المضارع المُعرَبِ إذا لم يَدخُلْ عليه نَاصِبٌ ولا جازم نحو: أنتَ تَسعَدُ، ولم يَنُصْ هُنَا عَلَى رافِعِهِ، وفيه أقوالٌ: الأوَّلُ أنَّ رافِعَه وقوعه مَوقِعَ الاسمِ وهو قَولُ البَصريين، والثَّاني أنَّ رافِعَه تَجَرُّدِه مِن النَّاصِبِ والجازِم وهو قَولُ الفرَّاء، والثَّالثُ أنَّ رافِعَه نفس المُضارعة وهو قَولُ ثعلب، والرَّابِعُ أنَّ رَافِعَه حُروفُ المُضارِعَة ونُسِبَ إلى الكِسَائيِّ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، واخْتَارَ المُصَنِّفُ [أي ابنُ مالكٍ] رَفعَ الفِعلِ لِعَدَمِ تَقدُّمه بناصِبٍ أو جَازِم لِسَلامَتِه مِن النَّقضِ، وإلى ذلك ذَهَبَ المُرَادِيُّ حَيثُ وَافَقَ ابنَ مالكٍ والفَرَّاءَ في مَذهَبِه، واكتَفَى بِذِكرِ ما نُسِبَ إلى الكِسَائيِّ.

نواصب الفعل

١٠٤ـ مسألة: القول بأنَّ (لَنْ) الناصبة للفعل المضارع مركبة وأنَّ أصلها (لا أنْ)

يقولُ المُرادِيُّ: "مَذهَبُ سيبويه والجمهورِ أنَّ (لنْ) بَسيطةٌ، وذَهَبَ الخَليلُ والكِسَائيُّ إلى أنَّها مُركَّبَةٌ، وأصلُها (لا أنْ) حُذِفَت هَمزةُ (أنْ) تَخفِيفاً، ثُمَّ حُذِفَتْ الألف لالتقاءِ السَّاكِنين"[٢].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ وابنِ هشام[٣]، فالأوَّلُ قد اكتَفَى بِذِكرِ مَذهَبِ سيبويه والجُمهورِ في أنَّ (لن) بَسيطةٌ، والثَّاني خَالَفَ الكِسَائيَّ وذلك بِقَولِهِ: "وليس أصلُها (لا) فأُبدِلَت الألفُ نوناً، خِلافاً للفَرَّاء، ولا (لا أنْ) فحُذِفتْ الهَمزةُ تخفيفاً والألفُ للساكنين، خِلافاً للخَليلِ والكِسَائيِّ"[٤] واعتبرَ ابنُ هشام أنَّ (لن) هي لنَفي (سَيَفعَلُ)، أي لِنَفي حُدوثِ الفِعلِ في المُستقبَلِ، وقد اختَارَ ابنُ هشام في كِتَابِه أنَّ (لن) تأتي للدَّلالة عَلَى الدُّعاء كمَا أتَتْ (لا) كذلكَ وِفَاقاً لِجَمَاعَةٍ منهم ابن عصفور، والحُجَّةُ عِندَهُم النَّقلُ عَن العَربِ [٥].

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٢٨.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٢٩.

[٣] انظر: أوضح المسالك ١٣٣/٤.

[٤] أوضح المسالك ١٣٣/٤.

[٥] انظر: مغني اللبيب ٢٩٨/١.

نواصب الفعل

١٠٥ـ مسألة: جواز تقديم معمول معمولُ (كي) عليها

يقولُ المُرادِيُّ: "أجَازَ الكِسَائيُّ تَقديمُ مَعمُول مَعمولِها علَيهَا نَحو: جِئْتُ النَّحوَ كَي أتَعَلَّمَ، ومَذهَبُ الجمهورِ مَنْعُ ذلك"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، فالكِسَائيُّ أجازَ في هذه المَسألةِ تقديمَ (النَّحو) التي هي مَعمول (أتعَلَّم) عَلَى (كي)، والمُرادِيُّ ذَكَرَ رَأيَ الكِسَائيَّ ثم عَقَّبَ بِمَذهَبِ الجُمهورِ وهو المَنْعُ، وكأنَّهُ يُوافِقُ الجُمهورَ ويُخَالِفُ الكِسَائيَّ.

نواصب الفعل

١٠٦ـ مسألة: القول بإبطال عمل (كي) إذا فصل بينها وبين فعلها فاصل

يقولُ المُرادِيُّ: "إذا فُصِلَ بَينَ (كي) والفِعل لم يَبطلْ عَمَلُها، خِلافاً للكِسَائيِّ نحو: جِئْتُ كي فيكَ أرغَبُ، والكِسَائيُّ يُجيزُه بالرفعِ، لا بالنَّصبِ، قِيلَ والصَّحيحُ أنَّ الفَصلَ بينَها وبينَ الفِعلِ لا يَجوزُ بالاختِيارِ"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وقد خَالَفَ المُرادِيُّ الكِسَائيَّ في إبطالِ عَمَلِ (كي) إذا فَصَلَ بينها وبين فِعلِها فاصِل، فهو يُعمِلُها، لِقَولِه: إذا فُصِلَ بين (كي) والفِعلِ لم يَبطُلْ عَمَلُها، لكنَّه عَقَّبَ بِقَولِهِ: والصَّحيحُ أنَّ الفَصْلَ بينَها وبَينَ الفِعْلِ لا يَجوزُ بالاختِيارِ، أي أنَّ المُختارُ والمُرَجَّحُ عِندَه هو عدم جواز الفَصل بينها وبين الفِعلِ، وبالتَّالي فهو يُرَجِّحُ مَا ذَهَبَ إليه مِن إبطالِ عَمَلِ (كي) إذا فُصِلَ بينَها وبينَ فِعلِها فاصِلٌ.

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٣٢.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٣٣.

نواصب الفعل

١٠٧ـ مسألة: جواز الفصل بين(إذن) والفعل بمعمول الفعل

يقولُ المُرادِيُّ: "إذن: حَرفٌ يَنصبُ المُضارع بثلاثةِ شُروط: الأوَّلُ: أنْ يَكونَ مُستقبلاً، فإنْ كَانَ حَالاً رفع؛ لأنَّ النَّواصِبَ تَخلصُ للاستقبال، الثاني: أنْ تكونَ مُصَدَّرَة فإنْ تأخَّرتْ أُلغِيَتْ حَتماً، نحو: أكرمُكَ إذاً، وإنْ تَوَسَّطتْ وافتقرَ ما قبلها لِمَا بعدَها فكذلك...، والثَّالث: أنْ لا يَفصِل بينَها وبينَ الفِعلِ بِغَيرِ القَسَم، فإنْ فُصِلَ بينَهما بِغَيرِه أُلغِيَتْ، نحو: إذنْ زَيدٌ يَكرمُكَ، وإنْ فُصِلَ بالقَسَم لم يَعدْ حَاجِزاً، نحو: إذنْ واللهِ أُكرِمَك...، وأجَازَ الكِسَائيُّ وهشامُ الفَصْلَ بِمَعمولِ الفِعلِ، وفي الفِعلِ حِينئذٍ وجهَان: والاختِيارُ عِندَ الكِسَائيِّ النَّصب وعِندَ هشامِ الرَّفع...، والرَّفعُ أجوَدُ الوجهين، وبه قَرَأ السَّبعَة"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ في جَوازِ الفَصلِ بِمَعمولِ الفِعل لِقَولِه مِن شروطِ إعمال (إذَنْ) أنْ لا يَفصِل بينَها وبينَ الفِعلِ بِغَيرِ القَسَم، فإنْ فُصِلَ بينَهما بِغَيرِه أُلغِيَتْ، نحو: إذنْ زَيدٌ يَكرمُكَ، ويوافِقُ الكِسَائيَّ في جَوازِ الفَصلِ بينَ (إذَنْ) والفِعلِ بالقَسمِ، كَما في المِثال: إذَنْ واللهِ أُكرِمَك، ثم يقولُ المُرادِيُّ: وأجازَ الكِسَائيُّ وهِشام الفَصلَ بِمَعمولِ الفِعلِ، نحو: إذن زَيدٌ يُكرِمَك، وفي الفِعلِ حِينئذٍ وَجهان: والاختِيارُ عِندَ الكِسَائيِّ النَّصبَ كَما مَثَّلْنا، وعِندَ هِشام الرَّفعَ، نحو: إذنْ زَيدٌ يُكرِمُكَ، ويُعَقِّبُ المُرادِيُّ بِقَولِه: والرَّفعُ أجودُ الوَجهَينِ، وهو بِذلك يُوافِقُ رَأيَ هشام في اختيارِ الرَّفعِ إذا فُصِلَ في (إذنْ) بِمَعمولِ الفِعلِ، فعِندَهُما: إذَنْ زَيدٌ يُكرِمُكَ، أمَّا سيبويه فَإنَّه يُجيزُ الفَصلَ بينَ (إذَنْ) وبينَ الفِعلِ بِاليَمينِ ويَنصِبُ الفِعلَ، نحو: إذن واللهِ أُكرِمَك[٢].

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٤٠.

[٢] انظر: الكتاب ٣/١١.

نواصب الفعل

١٠٨ـ مسألة: القول بأنَّ (أو) ناصبة بنفسها وأنَّها تأتي بمعنى (حتى)

يقولُ المُرادِيُّ: "ذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّ (أو) المذكورة ناصِبَةٌ بِنَفسِها، وذَهَبَ الفَرَّاءُ ومَنْ وَافَقَهُ مِن الكوفيين إلى أنَّ الفِعلَ انتَصَبَ بالمُخَالَفَة، والصَّحيحُ أنَّ النَّصبَ بأنْ مُضمَرَة بَعدَها؛ لأنَّ (أو) حَرفُ عَطفٍ، فلا عَمَلَ لها، ولكنَّها عَطفَتْ مَصدَراً مُقَدَّراً عَلَى مَصدَرٍ مُتَوَهِّم، ومِن ثم لَزِمَ إضمارُ أنْ بعدَها"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ والشَّاطِبيِّ[٢]، فالأوَّلُ خَالَفَ الكِسَائيَّ في اعتبارِ أنَّ (أو) ناصبةٌ بِنَفسِها للفِعلِ المضارع الذي يأتي بَعدَها، نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[٣] ، فالفِعل (نُنْسِهَا): مَنصوبٌ بـ (أو) عِندَ الكِسَائيِّ، أمَّا المُرادِيُّ فيقولُ: والصَّحيحُ أنَّ النَّصبَ بأنْ المُضمَرَة بَعدَ (أو)، وأنَّ (أو) حَرفُ عَطفٍ لا عَمَلَ لها، ، وكذلك قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾[٤] ، فالفِعلِ (تَأْتِيَنا) منصوبٌ بأنْ المُضمَرَة بعدَ (أو)، والثَّاني وافَقَ الكِسَائيَّ في اعتبار أنَّ (أو) تَكونُ بِمَعنَى (حتَّى)، وذلك في قولِه: "فـ(أو) في المُخالفَة تارَةً تكونُ بِمَعنَى (حتَّى)، وأرادَ الجَارَّةَ المُرادِفَةَ لـ(إلى)، نحو: لَأُلزِمَنَّكَ أو تَقضِيَني حقِّي، أو لَأسيرَنَّ أو تَغرُبَ الشَّمسُ...، وحَكَى الكِسَائيُّ في قراءةِ أُبَي: ﴿تُقَاتِلونَهُم أو يُسْلِموا﴾[٥]، تَقديرُه: حَتَّى يُسْلِموا"[٦].

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٤٨.

[٢] انظر: المقاصد الشافية ٦/٣٣.

[٣] سورة البقرة ٢/١٠٦.

[٤] سورة البقرة ٢/١١٨.

[٥] سورة الفتح ٤٨/١٦.

[٦] المقاصد الشافية ٦/٣٣.

نواصب الفعل

١٠٩ـ مسألة: جواز رفع الفعل بعد (حتى) إذا لم يكن الأول سبباً للثاني

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وأمَّا اشتِراطُ أنْ يَكونَ ما قَبلها سَبَباً لمَا بَعدَها فقد يُقالُ: إنَّ ذلك غَيرُ لازمٍ عِندَه، كمذهبِ الكوفيين القائلينَ بجوازِ قولِك: سِرْتُ حَتَّى تَطلُعُ الشَّمسُ، بالرَّفعِ، حَكى الفرَّاءُ عَن الكِسَائيِّ: أنَّ مِنَ العَربِ مَنْ يَرفَعُ بَعدَها وإنْ لَمْ يَكنْ الأوَّلُ سَبَباً للثَّاني، وحكى: إنَّا لَجُلُوسُ فمَا نَشْعُرُ حتَّى يَقَعُ حَجَرُ بيننا"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ، وذلك بقولِه: وأمَّا اشتِراطُ أنْ يكونَ ما قبلَها سَبَباً لمَا بعدَها فقد يُقالُ إنَّ ذلك غَيرُ لازمٍ عِندَه ـ أي النَّاظِم.

أمَّا البصريون فذَهَبُوا إلى أنَّ (حَتَّى) حرفُ جَرٍّ، والفِعلُ بَعدَها منصوب بتقديرِ (أنْ)، والاسمُ بَعدَها مجرور بها[٢]، والكوفيون يقولونَ بأنَّ (حَتَّى) حَرفُ نَصبٍ يَنصبُ الفِعلَ بَعدَها مِن غَيرِ تَقديرِ (أنْ) مثل: أطِعِ اللهَ حَتَّى يُدخِلَكَ الجَنَّة، وتَكونُ حَرفَ خَفضٍ مِن غَيرِ تَقديرٍ، بَينَما يَرى الكِسَائيُّ أنَّ الاسمَ بَعدَها مَجرورٌ بـ(إلى) مُضمَرَة أو مُظهَرة [٣]، فالمِثالُ الذي ساقَه الشَّاطِبيُّ: سِرتُ حَتَّى تَطلُعُ الشَّمسُ، يُبَيِّنُ أنَّ السَّيرَ وهو الأوَّل ليس سَبَباً لِطلوعِ الشَّمسِ وهو الثَّاني، ومع ذلك فإنَّ الكِسَائيَّ والكوفيين أجازوا رَفعَ الفِعلِ بَعدَ حَتَّى خِلافاً للبصريين الذينَ يقولونَ بِضَرورة أنْ يكونَ الأوَّلُ سَبَباً للثَّاني مثل: أطِعِ اللهَ حَتَّى يُدْخِلَك الجَنَّة، فَطاعَةُ اللهِ هي حَتماً سَبَبٌ لِدخولِ الجَنَّة.

---

[١] المقاصد الشافية ٤٥/٦.

[٢] انظر: الكتاب ١٦/٣.

[٣] انظر: الإنصاف ١٢١/٢.

نواصب الفعل

١١٠ـ مسألة: القول بنصب الفعل إذا حُذِفت (أنْ) التي قبله

يقولُ الشَّاطبيُّ: "يَعنِي أنَّ حَذفَ (أنْ) مَع بَقاءِ نَصبِها فِي غَيرِ المَواضِعِ المَذكورَة حَذفُها فيه لا يَجوزُ في الكلامِ، وما جَاءَ منه فَشَاذٌّ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه...، وحَكَى الكِسَائيُّ عَن العَربِ: لا بُدَّ مِن تَتَّبِعَهَا، وقِيلَ خُذِ اللِّصَ قَبلَ يَأخُذَكَ، وهذا نَادِرٌ، وكلامُ العربِ عَلَى خِلافِ ذلك، بَل إذا حُذِفَتْ (أنْ) رَفَعْتَ الفِعلَ، نَحو قَولِهِم: تَسْمَعُ بِالمُعَيدِيِّ خَيرٌ مِن أنْ تَرَاهُ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ، وذلك بِقَولِهِ: "فلَمَّا حُذِفَتْ أداتُه وهي (أنْ) رُفِعَ، وهو كثيرٌ في كَلامِ العَربِ"[٢]، واستَدَلَّ الشَّاطِبِيُّ على ذلك أيضاً بِمَا أنشَدَهُ سيبويه مِن قَولِ طرفة:

ألا أيُّهــذا الزَّاجِــرِي أحضُــرُ الــوَغَى وأنْ أشـهَدَ اللَّـذَّاتِ هَـل أنـتَ مُخلِـدِي[٣]

بالرَّفعِ للفِعلِ (أحضُرُ) مع وجودِ (أنْ) المحذوفة قَبلَه، أمَّا الذينَ استَشهدوا بهذا البيتِ على جَوازِ النَّصبِ للفِعلِ (أحضُرَ) وهم الكوفيون ومنهم الكِسَائي، فقد وَصَفَهُ الشَّاطِبِيُّ بأنَّه نَادِرٌ، وبالتَّالي فهو لا يَجوزُ الأخذُ به؛ لأنَّه شَاذٌّ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عَلَيه، وكَلامُ العَربِ على خِلافِ ذلك.

---

[١] المقاصد الشافية ٦/٩٢-٩٣.

[٢] المقاصد الشافية ٦/٩٣.

[٣] البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٣ وفي الكتاب ٣/١١٥ والإنصاف ٢/٩١ وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧ وشرح ابن عقيل ٤/٢٠ وهمع الهوامع ١/٢٧ .

إعراب الفعل

١١١ـ مسألة: جواز نصب المقترِن بـ(الفاء) بَعدَ (اسم الفعل)

يقولُ المُرادِيُّ: "وأجَازَ الكِسَائيُّ النَّصبَ نحو: صَهْ فَأُحَدِثَكَ، وحَسْبُكَ فَيَنَامَ النَاسُ، ومَذهَبُ الجُمهورِ مَنْعُ ذلك؛ لأنَّ النَّصبَ إنَّما هو بإضمارِ (أنْ) و(الفاء) عَاطِفَة عَلَى مَصدَرٍ مُتَوَهِّم (حسبُك وصَه) ونحوها لا تَدُلُّ عَلَى المَصدَرِ؛ لأنَّها غَيرُ مُشتَقَّةٍ، ولِذلكَ قَالَ فلا تَنصِبُ جَوابَه"[١].

التحليل والتوضيح ⋆:

ورَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ وابنِ الوردي[٢] وابنِ هشام[٣] وابنِ قَيِّم الجوزية[٤] وابنِ جابر[٥] والشَّاطِبيِّ[٦]، وكُلُّهم خَالَفُوا الكِسَائيَّ في جَوازِ النَّصبِ بـ(الفاءِ) بَعدَ اسمِ الفِعل، إلاَّ ابنَ هشام فهو يُوافقُ الكِسَائيَّ، ويتَّضِحُ لنا أنَّ المُرادِيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، ويُوافِقُ المُصَنِّفَ ـ ابنَ مالك ـ ويقولُ: "إنَّ ابنَ عصفور وافَقَ الكِسَائيَّ في جَوازِ نَصبِ جَوابِ (نَزالِ)، ونحوه مِن اسمِ الفِعلِ المُشتَق وأنَّ الكِسَائيَّ انفَرَدَ بِمَا سوى ذلك، وأجَازَ الكِسَائيُّ نَصبَ جَواب الدُّعَاء المَدلول عليه بالخَبَر نحو: غَفَرَ اللهُ لِزَيدٍ فَيُدخِلَهُ الجَنَّة"[٧].

وأمَّا ابنُ الوردي فيقولُ: "والأمرُ إنْ كانَ بغيرِ (افْعَلْ) فلا يَنصِبُ جَوابَهُ مع الفاء، خِلافاً للكِسَائيِّ، بل اجْزِمْهُ دون الفاء، وذلك إنْ كانَ باسم، نحو: صَهْ تَنْجُ، وحسْبُكَ الحَديثَ يَنَمْ النَّاسُ"[٨].

وأمَّا ابنُ هشام فيقولُ: "وألحَقَ الكِسَائيُّ في جوازِ النَّصبِ بالأمرِ ما دَلَّ عَلَى مَعنَاه: مِن اسمِ فِعلٍ، نَحو: نَزَالِ فَنُكْرِمَكَ، أو خَبَرٍ، نحو: حَسْبُكَ حَديثٌ فَيَنَامَ النَّاسُ، ولا خِلافَ في جوازِ الجزمِ بعدَها إذا سَقَطَتْ الفاءُ، كقولِه:

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٥٩.

⋆ هذه المسألةُ تعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص٤٨٤] فقال: "يقولُ: وفي نحو (صَهْ) فاسكُتْ، وحَسبُكَ الحديثَ فَيَنَامَ النَّاسُ، وأجَازَ الكِسَائيُّ نَصبَ ما بعد الفاء في هذين، لأنَّه في معنى: اسكُت فاسكُت، واكْتَفِ بالحَدِيثِ فَيَنَامَ النَّاسُ"، ولم يُعَلِّق ابنُ النَّاظِم عَلَى هذه المسألة، واكتَفَى بِذِكرِ رأي الكِسَائيِّ .

[٢] انظر: تحرير الخصاصة ٢٩٤.

[٣] انظر: أوضح المسالك ١٦٦/٤.

[٤] انظر: إرشاد السالك ٢/ ٩٧٩.

[٥] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤/ ١٢٧.

[٦] انظر: المقاصد الشافية ٧٧/٦.

[٧] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٥٩.

[٨] تحرير الخصاصة ٢٩٤.

وَقَــولِي كُلَّمَــا جَشَــأتْ وَجَاشَــتْ مَكَانَــكِ تُحْمَــدِي أو تَسْــتَرِيحِي"[1]

فَجُزِمَ (تُحْمَدِي) بِحَذفِ النُّونِ لِكَونِهِ في جَوابِ الأمرِ، والأمرُ هنا بِصيغَةِ اسمِ الفِعلِ، فَالكِسَائيُّ يُجَوِّزُ نَصبَ ما وَقَعَ في جوابِ الطَّلَبِ ـ الأمر ـ إذا اقتَرَنَ بالفاءِ كمَا هو مُوَضَّحٌ بالأمثِلَةِ السابقةِ مِن غَيرِ الفِعلِ أي مَا دَلَّ عَلَى مَعنَاه مِن اسمِ فِعلٍ أو خَبَرٍ.

وأمَّا ابنُ قَيِّم الجوزية الجوزية فيقولُ: "فلا يُنصَبُ بَعدَ الطَّلَبِ باسمِ الفِعلِ نَحو: نَزَالِ فَنُصِيبُ خَيراً، ولا بَعدَ طَلَبٍ بِلَفظِ الخَبَر، نَحو: حَسْبكَ حَديثٌ فَيَنَامُ النَّاسُ، وأجَازَ الكِسَائيُّ النَّصبَ فيهما ولا شَاهِدَ مَعَه"[2] وظَاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ قَيِّم يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، ويَشتَرِطُ أنْ يَكونَ الأمرُ بِصيغَةِ (افْعَل)، والدَّليلُ عَلَى مُخَالَفةِ ابنِ قَيِّم الجوزية للكِسَائيِّ قَولِه ولا شَاهِدَ معه: أي لا دَليلَ معه.

وأمَّا ابنُ جابر فيقولُ: "قولُه واحترُزَ بقوله (محضين) مِن النَّفي، الذي ليس بِخالِصٍ، وهو النَّفي الذي يَقتَرِنُ به(إلا)، نَحو قَولِك: مَا تَأتينَا إلا فَتُحَدِّثُنَا، ومِثلُه دُخول حَرفِ النَّفي عَلَى (زالَ)، نحو: مَا تَزالُ تَأتينَا فَتُحَدِّثُنَا، فَالفِعلُ هنا مَرفوعٌ بَعدَ الفاءِ، إذ ليست في جَوابِ نَفيٍ مَحضٍ، وتَحَرَّزَ بِقَولِه (محضين) مِن الطَّلَبِ (بأسماءِ الأفعالِ) أو بِمَا هو في (صورةِ الخَبَر) فَمِثالُ الأوَّل: صَهْ فَأُحدِّثُكَ ومثالُ الثَّاني: حَسبُكَ الحَديثَ فَيَنامُ الناسُ: فالفِعلُ مَرفوعٌ في المثالين؛ لأنَّ الطَّلَبَ فيهما غَيرُ خالِصٍ؛ لأنَّه في الأوَّلِ ليس فِعل، وفي الثَّاني جُملَةٌ اسميَّةٌ: صورتُها الخَبَر، ومعناها الطَّلب، وأجَازَ الكِسَائيُّ نَصبَ الفِعلِ ـ ها هنا ـ نَظَراً إلى المَعنَى"[3].

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "فأمَّا ما جَاءَ عَلَى (فَعَالِ) فقَولُك: نَزَالِ أُكْرِمْكْ، ومَنَاعِ زيداً مِنَ الشَّرِّ تُؤجَرْ عليه، وتَرَاكِ زَيداً يَخرُجْ، ونحو ذلك، فتَجزِمُ بِقَصدِ الجَوابِ، والجَزمُ عَلَى ما تَقَدَّمَ، ولا يُسَوَّغُ النَّصب بَعدَ الفاءِ، فلا تَقولُ: نَزالِ فأُكْرِمَكَ، ولا مَنَاعِ زيداً فَتُؤجَرَ عليه، وأجازَ ذلك الكِسَائيُّ مِن أهلِ الكوفةِ"[4]، ويُتَابِعُ الشَّاطِبيُّ قَولَه في مسألَةِ جوازِ النَّصبِ وإعمالِ اسمِ الفعلِ فيقولُ: "وقد أجازَ ذلك الكِسَائيُّ، فيجوزُ عندَه أنْ تقولَ: عليكَ زيداً فَأُكْرِمَكَ، وصَهْ فَأُكَلِّمَكْ، وهو مَردودٌ بالقِياسِ، وبِعَدَمِ السَّماعِ فيه فلا يُلتَفَتُ إليه"[5].

---

[1] أوضح المسالك ١٦٦/٤.

والبيت من الوافر، وهو لعمرو بن الإطنابة الأنصاري في الغريب المُصَنَّف ٢٥٠/١ وشرح التصريح ٢٤٣/٢ وبلا نسبة في الخصائص ٣٥/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٤ وأوضح المسالك ١٦٦/٤ وشرح الأشموني ٣١٢/٣ .

[2] إرشاد السالك ٢/ ٩٧٩.

[3] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤/ ١٢٧.

[4] المقاصد الشافية ٧٧/٦.

[5] المقاصد الشافية ٨٠/٦.

وكَلامُ الشَّاطِبيُّ واضِحٌ مِن عَدَمِ مُوافَقَته لِرَأي الكِسَائيِّ، لِقَولِهِ: وهو مَردودٌ بِالقِياسِ وبِعَدَمِ السَّماعِ فيه، وقد تَحَدَّثَ الشَّاطِبيُّ عَن مَسألةٍ أخرى ذاتِ صلة بهذه المَسألةِ، وهي نَصبُ الفِعلِ المُقترِن بالفاءِ في الأمرِ والدُّعاء، فقال: "فمثلُ هذا لا يُنصَبُ فيه الفِعلُ بَعدَ (الفاء) عَلَى ما يقتَضيه النَّظم، فلا تقولُ: حَسبُكَ الكلامُ فَيَنَامَ النَّاسُ، ولا: اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَيُثَابَ، ولا نحو ذلك، وهو نَصُّ المُؤلِّف في (التَّسهيل)، ونَسَبَ الجوازَ إلى الكِسَائيِّ: قال ابنُه في التَّكمِلَة: والقياسُ يأبَى ذلك...، قالَ ومِن ثَمَّ لم يُوافِق الكِسَائيَّ فيما ذَهَبَ إليه أحَدٌ...، وأمَّا الدُّعاءُ فكالأمرِ في هذا، والخِلافُ فيه واحِد، إلاَّ أنَّ الفَرَّاءَ وافَقَ الكِسَائيَّ في النَّصبِ، فيَجوزُ عِندَهُما أنْ تَقولَ: غَفَرَ اللهُ لكَ فَيُدْخِلَكَ الجَنَّة"[1].

والشَّاطِبيُّ هنا لا يُوافِقُ الكِسَائيَّ في هذه المَسألةِ، لِقَولِهِ: "ومِنْ ثَمَّ لم يُوافِقْ الكِسَائيَّ فِيمَا ذَهَبَ إليه أحَدٌ، إلَّا أنَّ بَعضَ أصحاب كتاب سيبويه، وهو أبو الحسن بن عصفور، أجازَ نَصبَ جواب (اسم الفِعل) غَيرِ المُشْتَق، ثُمَّ رُدَّ عليهِ بتَعَذُّرِ تَقديرِ المصدَرِ مِن اسمِ الفعل، وفي الرَّدِّ نَظَر"[2]، وكذلك قولُ الشَّاطِبيِّ: "فالأظهرُ ما أشارَ إليه [ابنُ النَّاظِم] مِنْ عَدَمِ النَّصبِ"[3]، وفي الدُّعاءِ يقولُ الشَّاطبيُّ: "وليس لهما [الكِسَائيُّ والفرَّاءُ] في ذلك سَماعٌ يُستَنَدُ إليه، ولا قِياسٌ يُعَوَّلُ عليه"[4].

---

[1] المقاصد الشافية ٦/٥٧.

[2] المقاصد الشافية ٦/٥٦.

[3] المقاصد الشافية ٦/٥٧.

[4] المقاصد الشافية ٦/٨٠.

عوامل جزم الفعل

١١٢ـ مسألة: جواز جزم جواب النهي مطلقاً

يقولُ المُرادِيُّ: "أنَّ شرطَ جزم الجواب بعد النَهي أنْ يَصِحَّ إقامَةُ شَرطٍ مَنفِيٍ مَقامَه، وعَلامَةُ ذلك أنْ يَصِحَّ المَعنَى بِتقديرِ (إنْ) قَبلَ (لا) النَّافية نَحو: لا تَدْنُ مِنَ الأسد تَسْلَمْ، بِخِلافِ: لا تَدْنُ مِنَ الأسد يَأكُلْك، فإنَّ هذا لا يَصِحُّ جَزمُه لِعَدَمِ صِحَّة المَعنَى بِتقديرِ: (إنْ لا تَدْنُ) هذا مَذهَبُ الجُمهور، وأجَازَ الكِسَائيُّ جزم جواب النهي مُطلَقاً، ولا يُشتَرطُ تقدير (إنْ) قَبلَ (لا)، بَل يُقَدِّرُ: إنْ تَدْنُ مِنَ الأسد يأكُلْك، وذَكَرَ في شَرحِ الكافِيَة غَيرُ الكِسَائيِّ لا يُجيزُ ذلك...، واستَدَلَّ الكِسَائيُّ بالقِياسِ عَلَى النَّصبِ؛ لأنَّ المَنصوبَ بَعدَ (الفَاءِ) جَاءَ فيه ذلك، كقَولِهِ تَعالَى: ﴿لا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى﴾[١]، وبالسَّماعِ قَولِ النَّبِيﷺ: فلا يَقرَبَنَّ مَسجِدَنَا يُؤذِنَا بريحِ الثُّومِ"[٢].

التحليل والتوضيح ⋆:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ المُرادِيِّ وابنِ الوردِيِّ[٣] وابنِ قَيِّم الجوزية[٤] وابنِ عقيل[٥] وابنِ جابر[٦] والشَّاطِبيِّ[٧]، فالأوَّلُ والثَّاني والرَّابعُ والسَّادِسُ خالفُوا الكِسَائيَّ، والثَّالثُ والخامسُ وافَقَا الكِسَائيَّ، وظاهِرُ الأمر أنَّ المُرادِيَّ قد خَالَفَ الكِسَائيَّ في جوازِ جَزمِ جَواب النهي؛ "لأنَّه أُجيبَ بأنَّ القياسَ عَلَى المنصوبِ لا يَحسُن؛ لأنَّ النَّصبَ بَعدَ (الفاءِ) يَكونُ في النَّفي ولا جَزمَ فيه، وأمَّا السَّماعُ فَمَحمولٌ عَلَى إبدالِ الفِعلِ مِن الفِعلِ، مع أنَّ الرِّوايَةَ المَشهورةَ (يُؤْذِينَا)"[٨].

---

[١] سورة طه ٢٠/ ٦١.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٥٧ – ١٢٥٨.

⋆ هذه المسألةُ تَعَرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص٤٨٧] فقال: "وأجازَ الكِسَائيُّ جزمَ جوابِ النَّهي مُطلَقاً، وما يُحْتَجُّ له به مِن نحو قول الصَّحَابِي: يا رسولَ الله لا تَشْرُفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ، ومِن رواية مَنْ روى قولَه ﷺ: مَنْ أكَلَ مِنْ هذه الشَّجَرَة، فلا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤذِنَا بِريحِ الثُّوم، فهو مُخَرَّجٌ عَلَى الإبدَالِ مِنْ فِعلِ النَّهي، لا عَلَى الجَواب". ويَتَساوى اسم الفِعل مع فِعلِ الأمرِ عِندَ الكِسَائيِّ في صِحَّة جَزمِ الجَواب بَعدَهُ بِدونِ الفاء، فَيَقولُ حَسْبُكَ يَنَمْ النَّاسُ، وهذا غَيرُ جائزٍ عِندَ ابنِ النَّاظِم، وبذلك فإنَّه يذهَبُ إلى مُخَالَفَة الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ.

[٣] انظر: تحرير الخصاصة ٢٩٣.

[٤] انظر: إرشاد السالك ٢/ ٩٧٩.

[٥] انظر: شرح ابن عقيل ٤/١٥.

[٦] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤/ ١٣٣.

[٧] انظر: المقاصد الشافية ٦/٧٥.

[٨] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٥٨.

وأمَّا ابنُ الوردي فيقولُ: "ويَجِبُ في جَوابِ غيرِ النَّفي الجَزمُ، إذا سَقَطَتْ الفَاء وقُصِدَ الجَزَاء، مثل: ﴿وَقَالَ فِرْعَونُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى﴾[1]، تَقْدِيرُه أنْ تَذَرونِي أَقْتُلْ، وشَرطُ الجَزمِ بَعدَ النَّهي أنْ تَحسُنْ إنْ قَبلَ (لا)، نَحو: لا تَدْنُ مِن الأسَدِ تَسْلَمْ، ومِن ثَمَّ امْتَنَعَ: لا تَكْفُر تَدْخُل النَّار، خَلافاً للكِسَائيِّ، وأمَّا قَولُ الصَّحَابِيِّ: يا رسُولَ اللهِ لا تَشْرُفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ...، فَمُخَرَّجٌ عَلَى الإبدَالِ مِن فِعلِ النَّهي، لا عَلَى الجَوابِ"[2]، والوَاضِحُ لنا أنَّ ابنَ الوردي يُخَالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، بِدَليل رَدِّهِ عَلَى أدِلَّة الكِسَائيِّ بقولِه: أنَّها مُخرجَة عَلَى الإبدَالِ مِنْ فِعلِ النَّهي، لا عَلَى الجَوَابِ"[3]، كما أنَّه اعترَضَ على النَّاظم في هذا البيتِ، وقَالَ: ولو أبدَلَ الشَّيخُ البَيتَ المَذكور[4] فَقالَ نَحو:

وشَرطُ جَزمٍ بَعدَ نَهيٍ أنْ تَضَع (إنْ) قَبلَ (لا) وتُبدِلونَ ما وَقَع

لكان أكملُ لِمَا عَلِمت، ولأنَّ قولَه: (دون تَخالُف) غير مُسَلَّمٍ إذ الخِلاف ثابت لأجلِ مَذهَبِ الكِسَائيِّ.

وأمَّا ابنُ قَيِّم الجوزية فيقولُ: "المُرَادُ بِغَيرِ النَّفي (الطَّلَب)، فإذا أُسقِطَتْ (الفاءُ) بَعدَ الطَّلَبِ مَع إرادِةِ الجَوابِ بالفِعلِ فَحُكمُه الجَزِم، نحو: ﴿تَعَالَوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُم﴾[5]، ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[6]، ثُمَّ هو بَعدَ الأمرِ بِلا شَرط، وبَعدَ النَّهي بِشَرطِ صِحَّةِ وُقوع (إنْ لا) مَوقِع حَرف النَّهي فَيَكونُ الكَلامُ مُستَقيماً، نحو: لا تَعصِ اللهَ يُدْخِلْكَ الجَنَّةَ، لِصِحَّة تَقدِيرِه بـ: إنْ لا تَعصِ اللهَ يُدْخِلْكَ الجَنَّةَ، بِخِلافِ: لا تَعصِ اللهَ يُدْخِلُكَ النَّار، فإنَّه يَتَعَيَّنُ الرَّفع فيه لِعَدَم صِحَّةِ التَّقدير المَذكور...، والكِسَائيُّ لا يَشتَرِطُ ذلك، بل أجَازَ: لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأكُلْكَ، عَلَى أنَّه جَواب، وهو الصَّحِيحُ، والمَسألةُ مَبنِيَّةٌ عَلَى كَونِ الجَزمِ بَعدَ الطَّلَبِ جواباً لِشَرطٍ مُقَدَّرٌ أو جَواباً للطَّلَبِ نفسه"[7]، والواضِحُ لنا أنَّ ابنَ قَيِّم يُوافِقُ الكِسَائيَّ، وذلك بِقَولِهِ: وهو الصَّحيحُ بَعدَ ذِكرِه لِرَأي الكِسَائيِّ.

وأمَّا ابنُ عقيل فيقولُ: "لا يَجوزُ الجَزمُ عِندَ سُقوطِ (الفاء) بَعدَ النَّهي، إلا بِشَرطِ أنْ يَصِحَّ المَعنَى بِتَقدِيرِ دُخولِ (إنْ) الشَّرطيَّة عَلَى (لا)، فتقولُ: لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَم، بجَزمِ (تَسْلَم)، إذ

---

[1] سورة غافر ٢٦/٤٠.

[2] تحرير الخصاصة ٢٩٣.

[3] تحرير الخصاصة ٢٩٣.

[4] البيت المذكور هو البيت رقم ٦٩٠ من الألفية للنَّاظِمِ، انظر: الخلاصة الكافية ١٥٣ وهو:

وشَرطُ جَزمٍ بَعدَ نَهيٍ أنْ تَضَع (إنْ) قَبلَ (لا) دونَ تَخالُفٍ يَقَع

[5] سورة الأنعام ٦ /١٥١.

[6] سورة مريم ١٩/ ٦.

[7] إرشاد السالك ٢/ ٩٧٩.

يَصِحُّ القول: إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ، ولا يَجوزُ الجزمُ في قولِك: لا تَدْنُ مِنَ الأسد يَأكُلْكَ، إذ لا يَصِحُّ القولُ: إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأكُلْكَ"[1]، أمَّا "الكِسَائيُّ فأجَازَ ذلك بناءً عَلَى أنَّه لا يُشتَرَطُ عندَه دُخول (إنْ) عَلَى (لا)، فَجَزْمُهُ عَلَى معنى: إنْ تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يَأكُلْكَ"[2]، وقَد خَالَفَ ابنُ عقيل وابنُ مالك الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، واشتَرَطَا دُخُول (إنْ) الشرطيَّة عَلَى (لا).

وأمَّا ابنُ جابر فيقولُ: "وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى جَزمِ جَوابِ النَّهي بَعدَ إسقاطِ (الفاء) مُطلَقاً، ويُقَدَّرُ بحَسَبِ المعنى ...، كقولِك: لا تَدْنُ مِنَ الأسد تَسْلَم، فيُقَدَّرُ هنا: إلا تَدْنُ... لصَلاحِ المعنى، وحيثُ لا تَصلُحُ بقاء (لا) تُسقِطُهَا، كقولِك: لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ: فيأكُلْكَ عِندَه مَجزوم، وقَدَّرَ (إنْ) دونَ (لا) فيقولُ: إنْ تَدْنُ من الأسد يَأكُلْكَ"[3].

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "وقد ظَهَرَ أنَّ النَّاظِمَ ذَهَبَ في المَسألةِ مَذهَبَ الإمامِ والبَصريين، وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى جَوازِ التَّخالُفِ بينَ التَّقديرِ والمُقَدَّرِ، فتقولُ عَلَى مذهَبِهِ: لا تَدْنُ مِنَ الأسَد يَأكُلْك، وتقديرُه بإسقاط (لا) كأنَّه قال: إنْ تَدْنُ مِنه يأكُلْك، وقد احْتَجَّ الكِسَائيُّ بِقَولِ العَرَبِ: لا تَسألونَا نُجِبْكُم بِما تَكرَهون، وفي الحَديثِ: أنَّ بَعضَ الصَّحابَة قالَ في بَعضِ المَغازِي: يا رسولَ الله: لا تُشْرِف يُصِبْكَ سَهمٌ مِنْ سِهامِهِم، وروى أيضاً: مَنْ أكَلَ مِنْ هذه الشَّجرَةِ فلا يَقرَبْ مَسجِدَنَا يُؤذِنا بريحِ النَّومِ، بجَزمِ يُؤذِنَا...، فالصَّحيحُ مَا عليه البَصريينَ، وهو كَلامُ العَرَبِ"[4].

وظاهِرُ الأمر أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ البَصريينَ وابنَ مالك، ويُخالِفُ الكِسَائيَّ، وذلك يَتَّضِحُ بقولِه: "يعني أنَّ الجَزمَ إذا وَقَعَ بَعدَ النَّهي فلا بُدَّ أنْ يَكونَ ذلك الجَزمُ بِحَيثُ يَصِحُّ أنْ يَقَعَ (إنْ) في التَّقديرِ قَبلَ (لا) التي للنَّهي، فإذا استَقَامَ الكَلامُ صَحَّ الجَزمُ، فإذا قُلتَ: لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ تَسْلَمْ، صَحَّ الجَزمُ هُنا؛ لأنَّك إذا قَدَّرتَه بـ(إنْ) قُلتَ: إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ تَسْلَمْ، وهذا الكَلامُ صَحيحٌ، بِخِلافِ مَا لو قُلتَ: لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يَأكُلُكَ، فههنا لا يَصِحُّ الجَزمُ؛ لأنَّك إذا قَدَّرتَه بـ(إنْ) قبل (لا) لم يَسْتَقِمْ"[5].

وسيبويه يقولُ: "فإن قلتَ: لا تَدْنُ مِن الأسدِ يَأكُلْك، فهو قبيحٌ إن جَزَمْتَ، وليس وَجهَ كَلامِ العَرَبِ؛ لأنَّك لا تُريدُ أنْ تَجعَلَ تَباعُدَه مِن الأسدِ سَبَباً لأكلِه، فإنْ رَفَعتَ فالكَلامُ حَسَنٌ، كأنَّك قُلت: لا تَدْنُ منه فإنَّه يَأكُلُك، وإنْ أدخَلتَ (الفاءَ) فَهو حَسَنٌ، وذلك قولك: لا تَدْنُ منه فَيأكُلَك"[6].

---

(1) شرح ابن عقيل ٤/١٥.

(2) شرح ابن عقيل ٤/١٥.

(3) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤/ ١٣٣.

(4) المقاصد الشافية ٦/٧٥.

(5) المقاصد الشافية ٦/٧٣-٧٤.

(6) الكتاب ٣/١١٣.

جزم الفعل

١١٣ـ مسألة: جواز الجزم بـ(لام الأمر) المُضمَرة

يقـولُ الشَّـاطبيُّ: "وأمَّـا الـلام فهـي (لام الأمـر) نحـو: لِـيَقُمْ زَيـدٌ، ومِنـه قَولـه تَعـالَى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾[١]، ويَشمَلُ الطَّلبُ لامَ الدُّعاءِ نحو: لِتَغفِرَ اللَّهُمَّ لَنا، ومِنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ﴾[٢]، ولَم يَنُص النَّاظِمُ عَلَى اشتِراطِ ظُهورِ (اللام) ولا بُدَّ مِنه عَلَى مَذهَبِ البَصريين...، وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى جَوازِ ذلك، وعَلَيه حَمَلَ قولَه تَعالَى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُون﴾[٣] الآية، أي: ليغفِروا...، وهذا كُلُّه لا دَليلَ له لِشُذوذِه، والآية مَجزومَة عَلَى جَوابِ الأمرِ، أي: قُل لهم: اغفِروا يَغفِروا، وكذلك: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾[٤]"[٥].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، بِدَليلِ قَولِه: وهذا كُلُّه لا دَليلَ له لِشُذُوذِه، وبالتَّالي فإنَّه يأخُذُ بِمَذهَبِ البَصريين الذينَ يقولونَ لا بُدَّ مِن ظهورِ لامِ الأمرِ التي تَجزِمُ الفِعلَ بَعدَها، ونَوَّهَ بأنَّ النَّاظِمَ لم يَشتَرِط ظُهورَها، ويُعَقِّبُ بِقَولِهِ: وهو أمرٌ لا بُدَّ مِنه.

---

[١] سورة البقرة ١٨٦/٢.

[٢] سورة الزُّخرف ٧٧/٤٣.

[٣] سورة الجاثية ٤٥/ ١٤.

[٤] سورة إبراهيم ١٤/ ٣١.

[٥] المقاصد الشافية ٩٩/٦.

فعل الشرط

١١٤ـ مسألة: جواز تقديم معمول (فعل الشرط) عَلَى أداة الشرط

يقولُ الشَّاطبيُّ: "ويَحتَمِلُ هذا الكَلامُ تفسيراً ثانياً، وهو أنْ يكونَ الشَّرطُ في كَلامِه يُرَادُ به الأداةُ، ويَعني أنَّ أدواتَ الشَّرطِ لها صَدرُ الكَلامِ، فلا يَجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيها مَعمُولُها وهو فِعلُ الشَّرط، ولا مَعمُولُ معمولِها، ويكونُ ذلك مُفيداً أمرَين: أحدُهُما: أنْ يكونَ تَنكيتاً عَلَى مَذهَبِ الكِسَائيِّ القائلِ بجوازِ تقديمِ: طَعَامَك إنْ آكُلْ أُكْرِمْكَ وتَنكيتاً عَلَى الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ في جَوازِ تَقديمِ مَا انتَصَبَ بالجَزَاءِ، نحو: زيداً إنْ يَقُمْ تَضْرِبْ، ودَلِيلُهُم عَلَى ذلك أنَّ الجَزَاءَ حَقُّه التَّقديم عَلَى (إنْ) كقَولِكَ: أضْرِبُ إنْ تَضْرِبْ، وكانَ حَقُّه الرَّفعُ، لكنَّه لَمَّا تَأخَّر انْجَزَمَ بالجوار"[١].

ويُتَابِعُ الشَّاطِبيُّ القَولَ: "فإنْ قيلَ كيفَ لك بِمَنعِ التَّقديم، وأنت تقولُ: زَيداً رأيتَهُ تَضْرِبُ، وزَيداً متى رأيتَهُ تُكرِمُ، وما أشبه ذلك، فَتَقَدَّمَ مَعمولَ (تَضْرِبُ) وهو جوابُ الشَّرط...، فيَظهَرُ أنَّ هذا عَينُ مَا رَدَدتَ عَلَى الكِسَائيِّ، وهُو جَائزٌ عِندَ سيبويه والبصريين"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ ويقولُ: "فالجَوابُ أنَّ هذه مَغلَطَة؛ لأنَّ سيبويه إنَّما أجازَ ذلك حيث جعلَ قولك: (تَضْرِبُ) في: زيداً إنْ رأيتَهُ تَضْرِبُ، دَليلاً عَلَى الجوابِ، أصلُه التَّقديم، لا أنَّه الجوابُ بِعَينِه، ولذلك إنَّما أجازَه حيث يكونُ فعلُ الجوابِ مرفوعاً، وأمَّا إذا كانَ مجزوماً، فهو عندَه ممنوع"[٣]، وكذلك التَّصريحُ بِقَولِه: فلا يَجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيها مَعمُولُها وهو فِعلُ الشَّرط، ولا مَعمُولُ معمولِها.

---

[١] المقاصد الشافية ٦/١٢٢.

[٢] المقاصد الشافية ٦/١٢٤.

[٣] المقاصد الشافية ٦/١٢٤.

الأمر

١١٥ـ مسألة: جواز حذف (لام الأمر) بعد الأمر بالقول

يقولُ المُرادِيُّ: "مذهبُ الجُمهورِ أنَّ (لامَ الأمرِ) لا تُحذَفُ إلا في الشِّعرِ، ومَنَعَ المُبَرِّدُ حَذفَها في الشِّعرِ أيضاً...، وأجَازَ الكِسَائيُّ حَذفَها بَعدَ الأمرِ بالقَولِ كقَولِهِ تَعَالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِيْنَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾[١]"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذهِ المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وفي ظَنِّي أنَّ المُرادِيَّ قد خَالَفَ الكِسَائيَّ وأخذَ بِقَولِ الجُمهورِ في عَدَمِ جَوازِ حَذفِ لامِ الأمرِ إلا في الشِّعرِ؛ لأنَّه قَدَّمَ رَأيَ الجُمهورِ على بَقِيَّةِ آراءِ النُّحاةِ كالمُبَرِّدِ والكِسائيِّ.

العدد

١١٦ـ مسألة: القول بجوازِ حذفِ التاء في المعدود المُذَكَّر

يقولُ المُرادِيُّ: "وإنْ قُصِدَ بها مَعدودٌ وذُكِّرَ في اللَّفظِ استُعمِلَتْ بالتَّاءِ إنْ كانَ واحِدُ المَعدودِ مُذَكَّراً وجُرِّدَتْ مِنَ التَّاء إن كانَ واحِدُه مؤنَّثاً حَقيقياً أومَجازِياً كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وثَمَانِيَةَ أيَّامٍ حُسُوماً﴾[٣]،... ويجوزُ أنْ تُحذفَ التَّاءُ في المُذَكَّرِ، وحَكَى الكِسَائيُّ عَن أبي الجَراح: صُمْنَا مِنَ الشَّهرِ خَمساً، وحَكَى الفَرَّاءُ: أفطَرنَا خَمساً وصُمنَا خَمساً وصُمنَا عَشراً مِنْ رَمضَان"[٤].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ قد وَافَقَ ما ذَهَبَ إليه ومَا حَكَاهُ الكِسَائيُّ مِن حَذفِ التَّاء في المَعدودِ المُذَكَّرِ، كَمَا أنَّ المُرادِيَّ ضَعَّفَ قَولَ مَنْ قَالَ: "إنَّ مَا حَكَاهُ الكِسَائيُّ لا يَصِحُّ عَن فَصيحٍ ولا يُلتَفَتُ إليه"[٥]، وقالَ المُرادِيُّ: "فُهِمَ مِنْ قَولِهِ [أي قول المُصَنِّف] (مَا آحَادهُ)، أنَّ المُعتَبَرَ تَذكيرُ الواحِدِ وتَأنيثُه لا تَذكيرَ الجَمعِ وتأنيثَه، فلذلك تَقولُ: ثَلاثَةُ حَماماتٍ، خِلافاً لأهلِ

---

[١] سورة إبراهيم ١٤/ ٣١.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٦٩.

[٣] سورة الحاقة ٦٩/ ٧.

[٤] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٣١٨.

[٥] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٣١٨.

بَغداد فإنَّهم يَقولونَ ثَلاثُ حَماماتٍ فَيَعتَبِرونَ لَفظَ الجَمع، وقَالَ الكِسَائيُّ: مررتُ بِثَلاثِ حَمامَاتٍ، وتَقولُ: رأيتُ ثَلاثَ سِجِلاَّتٍ، بِغَيرِ الهاء، وإنْ كانَ الواحِدُ مُذكَّراً"[١].

العدد

١١٧ـ مسألة: القول بأن العرب أضافت العشرين وأخواته إلى المُفَسِّرِ مُنَكَّراً أو مُعَرَّفاً

يقولُ المُرادِيُّ: "إنَّ تَمييزَ العشرين وبابه لا يَكونُ إلا مَنصُوباً كَمَا مُثِّلَ، وحَكَى الكِسَائيُّ أنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُضيفُ العشرين وأخواته إلى المُفَسِّرِ مُنَكَّراً أو مُعَرَّفاً فتقولُ: عِشْرو دِرهمٍ وعِشْرو ثَوبٍ، وهذا عِندَ الأكثرينَ مِن الشَّاذِ الذي لا تُبْنَى عَلَى مِثلِه القَواعِد"[٢].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ والشَّاطِبيِّ[٣]، وهما يُخالفان الكِسَائيَّ، فالمُرادِيُّ يقولُ: وهذا عِندَ الأكثرينَ مِن الشَّاذِ الذي لا تُبْنَى عَلَى مثلِه القَواعِدُ.

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "وأمَّا كونُ المُمَيِّزِ منصوباً فَيُعطيهِ مِثَالهُ، وهو قَوله: كأربَعينَ حِيناً، فـ(حِيناً): مُفرَدٌ مَنصُوبٌ، وإلزَامُه النَّصبَ بما أشَارَ إليه المثالُ، ودَليلٌ عَلَى أنَّه لا يَعتَبِرُ الخَفضَ بالإضَافَةِ قِياساً، فلا يُقال: ثَلاثُو دِرهَمٍ، ولا أربَعُو ثَوبٍ، كَما مائةُ دِرهَمٍ، ومائتَا ثَوبٍ، وقد حكى الكِسَائيُّ أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يُضيفُ (العشرين) وأخواته إلى المُفَسِّرِ مُنَكَّراً أو مُعَرَّفاً، فَيقولُ: عِشْرُو دِرْهَمٍ، وثَلاثُو ثَوبٍ، وأربَعُو عَبْدٍ، ولم يُعَوِّلْ عليه النَّاظِمُ في القِياسِ، فلذلك لم يَذْكُرْه"[٤]، وظاهِرُ الأمر أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، بِقَولِهِ: ودَلِيلٌ عَلَى أنَّه لا يَعِدُّ الخَفضَ بالإضافَةِ قِياساً.

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٣١٩.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ١٣٢٧/٤.

[٣] انظر: المقاصد الشافية ٢٧٢/٦.

[٤] المقاصد الشافية ٢٧٢/٦.

العدد

١١٨ـ مسألة: جواز إعمال (اسم الفاعل) المصوغ من العدد

يقولُ المُرادِيُّ: "... وإنَّما لم يَنصِبْ؛ لأنَّه ليس في مَعنَى ما يَعمَلُ ولا مُفَرَّعاً عَلَى فِعلٍ، فالتُزِمَتْ إضافَتَه لِكَونِه واحِداً مِن العَددِ كَمَا يَلتَزِمُ إضافَةَ البَعضِ، وإلى هذا أشارَ بِقَولِهِ (مثل بَعض بين) هذا مَذهَبُ الجُمهور، وذَهَبَ الأخفشُ والكِسَائيُّ وقطرب وثعلب إلى جَوازِ إعمَالِه فتقولُ: ثانٍ اثنين وثَالِثُ ثَلاثَةَ وفَصَّلَ بَعضُهم فقال: يَعمَلُ ثَانٍ، ولا يَعمَلُ ثَالث وما بَعدَه، وإليه ذَهَبَ في التَّسهيلِ، قالَ: لأنَّ العرَبَ تَقولُ: ثَنَيْتُ الرَّجُلَينِ إذا كُنتَ الثَّاني مِنهُما، فمَنْ قالَ: ثانِ اثنَينِ بهذا المَعنى عُذِرَ؛ لأنَّ له فِعلاً، ومَنْ قالَ: ثالثُ ثلاثةَ لم يُعذَرْ؛ لأنَّه لا فِعلَ له"[١].

ويُتَابِعُ المُرادِيُّ القولَ بأنَّه "لا يَجوزُ تنوينه والنَّصب به، وأجَازَ ذلك ثعلب وحدَه، ولا حُجَّةَ لَه في ذلك انتهى، فَعُمِّمَ المَنعُ،... وقد نَقلَه فيه عَن الأخفش، ونقَله غَيرُه عَن الكِسَائيِّ وقطرب كما تَقدَّمَ"[٢].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ وابنِ هشام[٣] وابنِ قَيِّم الجوزية[٤]، وكُلُّهُم خَالَفوا الكِسَائيَّ، فالمُرادِيُّ مَنَعَ ذلك وقالَ لا يَجوزُ تَنوينُه والنَّصبُ به، ووصَفَ مَن أجازَه بأنَّه لا حُجَّةَ له في ذلك.

وأمَّا ابنُ هشام فيقولُ: "ولك في اسمِ الفاعِلِ المَذكورِ أنْ تَستَعمِلَه ـ بِحسبِ المَعنَى الذي تُريدُه ـ عَلَى سَبعَةِ أوجُه: أحدُها: أنْ تَستَعمِلَه مُفرَداً، فتقولُ ثَالِثٌ ورَابِعٌ، والثَّاني: أنْ تَستَعمِلَه مع أصلِه، ليُفيدَ أنَّ المَوصوفَ به بَعضُ تلك العِدَّة المُعَيَّنة لا غَير، فتقولُ (خامسُ خمسةٍ): أي بَعضُ جَماعَةٍ مُنحَصِرَة في خمسةٍ، ويَجبُ حينئذٍ إضافتُه إلى أصلِه، كَمَا يَجِبُ إضافَةُ البَعضِ إلى كُلِّهِ، قالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[٥]...، وزعَمَ الأخفشُ وقُطرُب والكِسَائيُّ وثعلب أنَّهُ يَجوزُ إضافةُ الأوَّلَ إلى الثَّاني ونَصبُهُ إيَّاه، كمَا يَجوزُ في (ضَارِبِ زَيْدٍ)، وزَعَمَ النَّاظِمُ أنَّ ذلك جَائزٌ في (ثَانٍ) فقط"[٦].

ويُتابعُ ابنُ هشام قولَه: "والخامسُ: أنْ تَستَعمِلَه معها، ليُفيدَ مَعنَى (ثانيَ اثنين)، وهو انحصارُ العدَّة فيما ذُكِر، ولك في هذهِ الحالةِ أوْجُهٍ...، منها: أنْ تحذِفَ العِقدُ مِنَ الأوَّلِ والنَيِّفُ

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ١٣٣١/٤.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٣٣١.

[٣] انظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٢٧.

[٤] انظر: إرشاد السالك ٢/ ١٠٥٦.

[٥] سورة التوبة ٤٠/٩.

[٦] أوضح المسالك ٢٢٦/٤.

مِنَ الثَّاني، ولكَ في هذا الوجهِ وَجهَان: أحدُهُمَا: أنْ تُعرِبَهُمَا لزوالِ مُقتَضَى البناءِ فيهما، فتُجرِي الأول بمُقتَضَى حكم العوامل وتَجر الثَّاني بالإضافةِ، والوجهُ الثَّاني: أنْ تَعرِبَ الأولَ وتُبنِي الثَّاني، حكاهُ الكِسَائيُّ وابنُ السِّكِّيت وابنُ كَيْسَان، ووَجَّهَهُ أَنَّهُ قَدَّرَ ما حُذِفَ مِنَ الثَّاني فَبَقِيَ البِنَاء بِحَالِه، ولا يُقَاسُ عَلَى هذا الوجه لِقِلَّتِهِ..."[1]، وظاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ هشام قد خَالَفَ رأيَ الكِسَائيِّ، ودَليلُ ذلك قَولُه: ولا يُقَاسُ عَلَى هذا الوجْهِ لِقِلَّتِهِ، وهنا يُخَالِفُ ابنُ هشام النَّاظِمَ أيضاً الذي أجَازَ إضافَةَ العَدَدِ الأوَّلِ إلى العَدَدِ الثَّاني فقط في (ثانٍ)، ونَخلُصُ بالقَولِ بأنَّ ابنَ هشام قد خَالَفَ الكِسَائيَّ وابنَ مالكٍ، بِدَلِيلِ ذِكرِهِ وَزَعَمَ النَّاظِمُ، ونستَنتِجُ أنَّ ابنَ مالك يُوافِقُ الكِسَائيَّ في هذه المَسألةِ، ولكن ليس عَلَى إطلاقِهَا، كما ذكرنَا سابقاً.

وأمَّا ابنُ قَيِّم الجوزية فيقولُ: "لهذا العَدد المُحوَّل إلى بِنَاء فَاعِل في الاستِعمَالِ مع غَيرِه خَمسة أحوال: أحدها: أنْ تَستَعمِلَه مع أصلِه الذي بُنِي منه للدَّلالَةِ عَلَى أنَّ المَوصوفَ به بَعض تلك العدة المعيَّنَة لا غَير، فتُضيفُ الأوَّلَ إلى الثَّاني، فتقولُ (خَامِسُ خَمسةٍ)، و(رابعُ أربعةٍ) كما تقولُ (بَعضُ أربعةٍ) و(بعضُ خَمسَةٍ)، قالَ تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[2]، [وقوله تعالى]: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الذيْنَ قَالُوْا إنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ [3]، ولا يَتَأتَّى هذا الاستِعمَال في (الواحِدِ) لِفَقدِ البَعْضِيَّة، وهذه الإضَافَةُ واجِبَةٌ عِندَ الجُمهورِ، لم يَثْبُتْ بِمَا أجَازَهُ الكِسَائيُّ، والأخفش مِن نَصبِ الثَّاني شَاهِدٌ"[4]، وقَد خَالَفَ ابنُ قَيِّم الجوزية رَأيَ الكِسَائيِّ بِقَولِهِ: ولم يَثْبُت شَاهِدٌ عَلَى مَا أجَازَه الكِسَائيُّ.

---

[1] أوضح المسالك ٤/ ٢٢٧.

[2] سورة التوبة ٩/ ٤٠.

[3] سورة المائدة ٥/٧٣.

[4] إرشاد السالك ٢/ ١٠٥٦.

العدد

١١٩ـ مسألة: القول بأنَّ العربَ تقولُ (ثاني واحِدٍ)

يقولُ المُرادِيُّ: "وفيه تَصريحٌ بأنَّ (ثاني) يُستَعمَلُ بمَعنَى جَاعِل، فيُقَالُ ثاني واحد، وهو خِلافُ التَّسهيل؛ لأنّه خَصَّ المصوغ مِن الاثنين بالإضَافَةِ إلى المُوافِقِ بمعنَى بَعض أصله، ونَصَّ سيبويه عَلَى أنَّه لا يُقَالُ (ثاني واحد)، وقَالَ الكِسَائيُّ: بَعضُ العَربِ يَقولُ (ثاني واحد) وحَكَاهُ الجَوهَريُّ أيضاً، وقال: ثاني واحد، والمَعنَى هذا ثني واحِداً"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ وافَقَ الكِسَائيَّ في نَقلِهِ عَن العَربِ، وذَكَرَ رَأيَ سيبويه الذي ينُصُّ عَلَى مخالَفةِ ذلك بِقَولِهِ: "وقَلَّمَا تُريدُ العَربُ هذا وهو قياسٌ، ألا تَرى أنَّك لا تَسمَعُ أحَداً يَقولُ: ثَنْيت الوَاحِدَ، ولا ثَاني واحِدٍ"[٢].

العدد

١٢٠ـ مسألة: القول بأنَّ بعضَ العَربِ تَقولُ (واحد عَشر) عَلَى الأصل

يقولُ المُرادِيُّ: "قُلتُ: وحَكَى الكِسَائيُّ عَن بَعضِ العَربِ (واحد عَشر) عَلَى الأصلِ فلم يَلتَزِمْ القَلبَ كُلُّ العَربِ"[٣].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ وذلك بِقَولِهِ: فَلم يَلتَزِمْ القَلبَ كُلُّ العَرَبِ، وفي ظَنِّي أنَّ هذه الاستِعمالات وإن صَحَّتْ رِوايَتُها عن العَرَبِ ـ كما يَحكي الكِسَائيُّ ـ فإنَّها لا تتجاوزُ الشَّاذَّ النَّادرَ مِنْ كَلامِ العَرَبِ الذي يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه.

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٣٣٢.

[٢] الكتاب ٣٩/٤.

[٣] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٣٣٣.

العدد

١٢١ـ مسألة: القول ببناء (اسم الفاعل) مِن ألفاظ العقود الثمانية

يقولُ المُرادِيُّ: "لم يُسمَعْ بِنَاءَ اسمِ الفَاعِل مِن العُقودِ الثَّمانِيَة أعني عشرين وبابه إلا أنَّ بعضَهم حكى (عاشِرُ عشرين) فقَاسَ عليه الكِسَائيُّ، وقالَ سيبويه والفَرَّاءُ (هذا الجزءُ العشرين) عَلَى مَعنَى تَمامَ العِشرين فحُذِفَ...، وقَالَ بَعضُهم: والصَّحيحُ أنْ يُقالَ: هو كَمَالُ العِشرين، أو تَمامُ العِشرين"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ خَالَفَ الكِسَائيَّ بِقَولِهِ: لم يُسمَعْ بِبِنَاءِ اسمِ الفَاعِلِ مِن العُقودِ الثَّمانِيَة، ويعني بذلك (عشرون ـ ثلاثون ـ أربعون ـ خمسون ـ ستون ـ سبعون ـ ثمانون ـ تسعون) فالمُرادِيُّ لا يُجيزُ البناء من اسم الفاعِل مِن الألفاظ السابقة ـ ألفاظ العقود ـ فلا يَجوزُ عنده القول: عاشرُ ثلاثين أو عاشِرُ أربعين، والصَّوابُ والصَّحيحُ عِندَه: هو تَمَامُ الثلاثِين أو كَمَالُ الأربَعين.

العدد

١٢٢ـ مسألة: القول بأنَّ (كم) التي يكنى بها عن العدد مركبة

يقولُ المُرادِيُّ: "أمَّا (كم) فَاسْمٌ لِعَددٍ مُبهَمِ الجِنسِ والمِقدَار، وليس مُرَكَّبَةً خِلافاً للكِسَائيِّ والفَرَّاءِ فإنَّها مُرَكَّبَةٌ عِندَهُمَا مِنْ (كافِ) التَّشبيهِ و(ما) الاستفهامِية مَحذُوفَة الألف، وسُكِّنَتْ مِيمُها لِكَثْرَةِ الاستِعمالِ، وكم قِسمان: استِفهاميَّة وخَبَرِيَّة"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويَتَبَيَّنُ لنا أنَّ المُرادِيَّ قد خَالَفَ الكِسَائيَّ في هذه المَسألةِ، وقالَ: هي اسمٌ لِعَدَدٍ مُبهَمِ الجِنسِ والمِقدَار وليس مُرَكَّبَةً، وبذلك فإنَّه يُوافِقُ البصريينَ في أنَّ (كم) مُفرَدَةٌ مُوضُوعَةٌ للعَدَدِ، والدَّليلُ عَلَى ذلك أنَّ الأصلَ هو الإفرادُ، والتَّركيبُ فَرعٌ، ومَن تَمَسَّكَ بالأصلِ خَرَجَ عَن عُهدةِ المُطَالَبَةِ بالدَّليلِ، ومَنْ عَدَلَ عَنْ الأصلِ افتَقَرَ إلى إقامَةِ الدَّليلِ[٣].

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٣٣٤.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٣٣٥.

[٣] انظر: الإنصاف ١/٢٧٧-٢٧٩ والتَّبيين ٤٢٣.

العدد

١٢٣ـ مسألة: القولُ بأنَّ كُلَّ عَددٍ مُستَثنَى مِمَّا قَبلَه

يقولُ ابنُ هشام: "وأمَّا بالنَّظَرِ إلى المَعنَى فهو نوعان: ما لا يُمكِنُ استِثناءُ بَعضِه مِن بَعضٍ، كـ(زيدٍ وعمروٍ وبكرٍ) وما يُمكِنُ، نحو: له عِندِي عَشَرَةٌ إلا أربَعَةً إلا اثنَيْنِ إلا واحِداً...، وفي النَّوعِ الثَّاني اختَلَفُوا، وقالَ البصريون والكِسَائيُّ: كُلٌّ مِنَ الأعدَادِ مُستَثنَى مِمَّا يَليه، وهو الصَّحِيحُ؛ لأنَّ الحَملَ عَلَى الأقرَبِ مُتَعَيِّنٌ عِندَ التَّردِدِ، وقِيلَ المَذهَبَانِ مُحتَمَلان"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ ابنِ هشام وابنِ جابر[٢]، وهما يُوافِقان الكِسَائيَّ في القولِ بأنَّ كلَّ عددٍ مستَثنَى مِمَّا قَبلَه، فقولُنَا: له عِندِي عَشرَةٌ إلا أربَعَةً إلا اثنَتينِ إلا وَاحِداً، يعني له عِندِي ثَلاثَةٌ، وقد وافَقَ ابنُ هشام الكِسَائيَّ والبصريين في هذه المسألةِ بقولِه: وهو الصحيحُ وتَعليلُه لذلك.

وأمَّا ابنُ جابر فيقولُ: "وإنْ أمكنَ استثناء بعضها مِن بَعض، كَقولِك: عِندِي مِائةٌ إلا عَشَرَةً، إلا اثنين، فللنَّحويين أربَعةُ مَذاهِب: ألزم المقَرُّ به ثمانية وثمانين [هذا هو المَذهَبُ الأوَّلُ، وهو مَذهَبُ الجمهورِ]، المَذهَبُ الثاني: أنْ يَخرجَ المستثنى الآخر مما قبلَه، والذي قَبلَه مِن الذي قَبلَه، حتى يَنتَهي إلى المستثنى منه، فالباقي هو المُقَرُّ به.

وبيانُه في المثالِ المذكور: أنْ يُخرَجَ الاثنين مِن الذي قَبلَهما وهو العَشرَة، تَبقَى ثمانِيَة، وتُخرِجُ الثمانِيَة مِن المائة، وهو المستثنى منه تَبقَى اثنان وتسعون، وهو المُقَرُّ به، وإلى هذا ذهبَ الكِسَائيُّ مع أهل البصرةِ..."[٣].

وظَاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ جابر ذكَرَ آراءَ النحاةِ في هذه المسألةِ، ولم يُعلِّق عليها إلا بقولِه: "وللناسِ طُرق غير هذه الأربعة تركنَاهَا خَوفَ التَّطويل، وفي هذا الكِفَايَة"[٤]، وهذا دَليلٌ عَلَى مُوافَقَتِه لِرَأيِ الكِسَائيِّ ولهذا المَذهَبِ.

---

[١] أوضح المسالك ٢/٢٣١.

[٢] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٢ / ٢٧٥.

[٣] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٢ / ٢٧٥.

[٤] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٢/ ٢٧٨.

الفصل الثالث

آراءُ الكِسَائيِّ الصَّرفِيَّة عِندَ شُرَّاحِ ألفِيَّةِ ابنِ مَالِكِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِيِّ

آراءُ الكِسَائيِّ الصَّرفِيَّة عِندَ شُرَّاح ألفيَّة ابنِ مالك في القَرنِ الثَّامن الهِجريِّ

المعرب والمبني

١ـ مسألة: القول بأن فتح نون المثنى مِن اللغات

يقولُ المُرادِيُّ: "وقولُه (ونُونُ مَا ثُنِّيَ) نحو: الزَّيدَينِ و(المُلحَق به) نحو: اثنينِ (بعكس ذاكَ استَعمَلُوهُ)، أي: بِعكسِ نونِ الجَمعِ فينكسرُ لالتِقَاءِ الساكنين، وقَلَّ مَن نَطقَ بفَتحِه إلا أنَّ فَتحَ نُون المُثَنى لُغَةٌ حَكَاهَا الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ ولكنَّهما حَكَيَاهَا مَع اليَاءِ لا مَع الألِفِ، وأجَازَهَا بعضُهم مَع الألِفِ واستَدَلَّ بقَولِ الراجِزِ:

أعرِفُ مِنهَا الجِيدَ و العَيْنَانَا"[١]

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألَةِ مِن بين شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِن الهِجرِي، حيث فَتحَ الشَّاعرُ نون التثنية في (العَينَانَا) والقياسُ كَسرُها، وظَاهِرُ قَول المُرادِيِّ أنَّه يُوافِقُ رأيَ الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ في فتحِ نون المثنى مع الياء عَلَى لُغَةٍ مِن لُغَاتِ العَربِ، لكنَّه يُخَالِفُ مَن قالَ بفتحِ نُون المُثَنى مع الألفِ على الرَّغمِ مِن استِدلالِهِ بِدَليلِ مَن أجَازَ ذلك.

أفعال المقاربة

٢ـ مسألة: جواز تصريف أفعال المقاربة في غير (كاد) و(أوشك)

يقولُ ابنُ هشام: "وهذه الأفعالُ مُلازِمةٌ لصيغَةِ الماضي، إلا أربَعَةً استُعمِلَ لها مُضَارع، وهي (كاد)، نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[٢]، و(أوشَكَ) كقوله:

يوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... في بَعضِ غرَّاتِه يُوافِقُهَا [٣]

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٣٣٨/١.

وهذا بيت من مشطور الرجز، وهو منسوب لرؤبة في الجمل في النحو للخليل ١/ ١٣٢ وسر صناعة الإعراب ٧٠٥/٢ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك ٣٣٨/١ وأوضح المسالك ٨٧/١ وشرح ابن عقيل ٧١/١ وشرح الأشموني ٤١/١ وقبله:

نصرانةٌ قد وَلَدَتْ نَصرانا

[٢] سورة النور ٢٤/ ٣٥.

[٣] البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٧٢ وفي الكتاب ٢٠٩/١ وبلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك ٥١٨/١ وشرح الأشموني ١٣٤/١ وهمع الهوامع ٤٧٢/١ .

وهو أكثرُ استِعمَالاً مِن ماضِيها، و(طَفِقَ)، حكى الأخفشُ: طَفَقَ يَطفِقُ كضَرَبَ يَضرِبُ، وطَفِقَ يَطفَقُ كعَلِمَ يَعلَمُ، و(جَعَلَ) حَكَى الكِسَائيُّ: إنَّ البَعيرَ ليَهرَمُ حتَّى يجعَلُ إذا شَرِبَ الماءَ مَجَّهُ"[١].

التحليل والتوضيح:

وَردَتْ هذه المسألةُ عِندَ ابنِ هشام وابنِ قَيِّم الجوزية[٢] وابنِ عقيل[٣]، فالأوَّلُ والثَّاني يوافِقان الكِسَائيَّ في جوازِ تَصريفِ أفعَال المُقَارَبَة في غَيرِ (كاد) و(أوشك)، والأخيرُ يُخالِفُه.

أمَّا ابنُ هشام فقد وافَقَ الكِسَائيَّ في جوازِ أنْ تأتيَ بالمضارعِ مِن أفعالِ المُقارَبَة عَدا (كاد) و(أوشك)، وخَالَفَ ابنُ هشام ابنَ عقيل في هذه المسألةِ، حيث قيَّد ابنُ عقيل المُضارعَ مِن أفعَالِ المُقَارَبَة بـ(كاد وأوشك).

وأمَّا ابنُ قَيِّم الجوزية فيقولُ: "هذه الأفعالُ مُلازِمَةٌ لِصِيغَةِ المَاضِي إلا (كَادَ) و(أوشَكَ)، فَإنَّه قد استُعْمِلَ منها مضارع، نحو: ﴿يَكَادُ زَيتُهَا يُضِيءُ﴾[٤]...، وهو في أوشَكَ أكثَر مِن الماضِي، وفي قَولِهِ [أي ابنِ مالك] (لا غَيرُ) نَظَرٌ، فإنَّ الأخفشَ حَكَى مُضَارِع (طَفَقَ) – المفتوحَة الفاء – عَلَى: يَطْفِقُ، كَضَرَبَ يَضْرِبُ، والكِسَائيَّ: حَكَى مُضَارِعَ (جَعَل) كَقولِهِم: إنَّ البَعيرَ لَيَهرَمَ حتَّى يَجعَلَ إذا شَرِبَ المَاءَ مَجَّهُ"[٥]، وظَاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ قَيِّم يُوافِقُ الأخفشَ والكِسَائيَّ، ويُخَالِفُ المُصَنِّفَ [أي ابنَ مالك]، بِقولِه: في قَولِهِ [أي ابنِ مالك] لا غَيرُ، نَظَرٌ، واستِشهَاده بما قَاله الأخفش والكِسَائيُّ.

وأمَّا ابنُ عقيل فقد قَسَّمَ "أفعالَ المقَارَبَةِ إلى ثلاثةِ أقسَامٍ: الأوَّلُ: ما دَلَّ عَلَى المُقارَبَة، وهي: كادَ وكَرَبَ وأوشَكَ، والثَّاني: ما دَلَّ عَلَى الرَّجاء، وهي: عَسَى وحَرَى واخْلَوْلَقَ، والثَّالثُ: ما دَلَّ عَلَى الإنشاء أو الشروع، وهي: جَعَلَ، وطَفِقَ، وأخَذَ، وعَلِقَ، وأنشأَ"[٦]، وهي أفعالٌ ناسخةٌ للابتداءِ، وتُعتَبَرُ القِسمُ الثاني من الأفعالِ الناسِخَةِ بعدَ كانَ وأخواتِها وقد "أَفْهَمَ كَلامُ ابنُ مالك أنَّ غَيرَ (كَادَ، وأَوْشَكَ) مِن أفعالِ هذا الباب لم يَرِدْ منه المُضَارع ولا اسم الفاعِل، وحَكَى غَيرُه خِلافَ ذلك، فحَكَى صَاحِبُ الإنصَافِ استِعمَال المُضارِع واسم الفاعِل مِن (عَسَى) قال: عَسَى يَعْسَى

---

[١] أوضح المسالك ١/٢٨٠.

[٢] انظر: إرشاد السالك ١/٢٧٩.

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ١/٢٦٣.

[٤] سورة النور ٢٤ / ٣٥.

[٥] إرشاد السالك ١/٢٧٩.

[٦] شرح ابن عقيل ١/٢٦٣.

فهو عَاسٍ، وحَكَى الجَوهَريُّ مُضارع (طَفِقَ)، وحَكَى الكِسَائيُّ مُضَارِع (جَعَلَ)"[1]، وبذلك يَكونُ ابنُ مالكٍ قد خَالَفَ الكِسَائيَّ وابنَ الأنباري والجوهريَّ في هذه المسألة.

إنَّ وأخواتها

٣ـ مسألة: جواز فتح همزة (إنَّ) بَعدَ (حيث)

يقولُ المُرادِيُّ في ذِكرِه لمواضِعَ كَسرِ هَمزَةِ (إنَّ) "وزادَ غَيرُه ثامِناً وهو بَعدَ (حيثُ)، قَالَ وقد أولَعَ عَوامُ الفُقَهاء بالفَتحِ بَعدَها، قُلتُ ويَتَخَرَّجُ عَلَى مَذهَبِ الكِسَائيِّ"[2].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي فقال: وزادَ غيرُه ثامِناً وهو بَعدَ (حَيثُ): أي وجوب كَسرِ هَمزَةِ (إنَّ) بَعدَ (حَيثُ)، ومثالُ ذلك: اجلسْ حَيثُ إنَّ زَيداً جَالِسٌ، وقولُه ويَتَخَرَّجُ عَلَى مَذهَبِ الكِسَائيِّ: أي يَجوزُ فَتحُ هَمزَة (إنَّ) بَعدَ (حَيثُ)؛ لأنَّ الكِسَائيَّ يقولُ بِجَوازِ إضَافَةِ حَيثُ للمُفردِ فلا إشكَالَ في الفَتحِ، وبذلكَ يكونُ المُرادِيُّ أخَذَ بالوَجهَينِ وجوب كسر همزة (إنَّ) بَعدَ حَيثُ وجواز الفتح لها عَلَى مَذهَبِ الكِسَائيِّ.

النائب عن الفاعل

٤ـ مسألة: القول بأنَّ الفعلَ الثلاثي المعتل العين إذا بُنِيَ للمجهول جازَ في فائه ثلاثةُ أوجُه

يقولُ الشَّاطبيُّ: "أحدُهُما: الكسر الخالِص، وهو قولُه (واكْسِرْ) فتقولُ في: قال: قِيلَ، وفي: باعَ: بِيعَ...، والثَّاني: إشمامُ الفاء الضَّمَّ، فتقولُ: قيلَ وهيجَ وقيمَ...، والوجهُ الثَّالِثُ: إبقَاءُ الضَّمةِ التي أتى بها في الأصلِ البناء للمفعول ويستوي في ذلك ذواتُ الواو وذواتُ الياء، فتقولُ: قُوْلُ، وبُوْعُ...، فالوجهان الأولان فصيحان مقروء بهما، والوجهُ الثَّالِثُ لُغَةٌ ضَعيفَةٌ، حكيتْ مِن بَنِي ضَبَّة...، فإنَّ سيبويه لم يعتَبِر فيه شيئاً من هذا [اللبس] بل حَكَى عَن العَرَبِ ثَلاثَة الأوجه في موضِعِ اللبسِ بإطلاقٍ مِن غيرِ مراعاةٍ لِلَبْس...، فهذا سيبويه لم يعتَبِر فيه لَبساً بخلافِ ما ذهبَ إليه هذا النَّاظِم ومَنْ اتَّبعَ هو مَذهَبَهُ، وظاهِرُ كلامَ سيبويه أنَّ ذلك سماعٌ لِقَولِهِ: مَنْ يَقولُ

---

[1] شرح ابن عقيل ٢٧٦/١.

[2] توضيح المقاصد والمسالك ٥٢٧/١.

كذا يَقولُ كَذا ومثل ذلك حَكَى اللحياني في نوادِرِ سَماعِه مِن الكِسَائيِّ، فإذاً قد صَادَمَ النَّاظِم هذا السَّماعَ بالقِياسِ، والقِياسُ إذا خَالَفَ السَّماعُ مرفوضٌ، فهذا وَجهٌ مِنَ النَّقدِ عليه"[1].

الشرح والتحليل:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأي الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجريِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ حَيثُ نَقلَ الشَّاطِبيُّ ما حَكَاهُ اللحيانيُّ في نَوادِرِ سَمَاعِهِ من الكِسَائيِّ، ويُخَالِفُ النَّاظِمَ في هذه المَسألةِ.

حروف الجر

٥ـ مسألة: القول بأنَّ أصل (مِنْ) مِنا

يقولُ أبو حيَّان: "ومِنْ عندَنا مُرَكَّبة مِن حرفَين، وزَعَمَ الكِسَائيُّ أنَّها ثلاثيةٌ وأنَّ أصلَها (مِنا) فَحُذِفَت الألفُ، واستَدَلَّ عَلَى هذه الدعوى بِقولِ بَعضِ بني قضاعة:

بَذَلْنا مَارِنَ الخَطِّيِّ فيهِم ... وكُلَّ مُهَنَّدٍ ذَكَرٍ حُسامِ

مِنَا أن ذَرَّ قَرْنُ الشَّمسِ حَتَّى ... أغاثَ شَرِيدَهُمْ فَنَنُ الظَّلامِ[2]

قالَ فرَدَّ (مِنْ) إلى أصلها لمَّا احتاجَ إلى ذلك لأجل الوزن، ألا ترى أنَّ المعنى (من أن ذر قرن الشمس)، وقالَ بَعضُ أصحابِنَا حَكَى الفَرَّاءُ أنَّ بَعضَ العَربِ يَقولُ في مِن مِنا، وزَعمَ أنَّه الأصلُ، وخفِّفَت لكثرةِ الاستِعمَال انتهى، وأظنُّ أنَّ الفرَّاءَ أخذ ذلك من هذا البيت الذي أنشده الكِسَائيُّ"[3].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذِكرِ رأي الكِسَائيِّ في هذه المَسألَة مِن بين شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامِن الهِجري، وبالتَّالي فإنَّ أبا حيَّان يَرفُضُ ما ذهبَ إليه الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ مِن أنَّ أصل (مِن) هو مِنا، وأنَّها ثلاثيَّة، بدَليلِ قَولِه: وزَعَم الكِسَائيُّ...، وزَعَمَ الفَرَّاءُ أنَّ ذلك هو الأصل، وهي عِندَ أبي حَيَّان مُرَكَّبَة مِن حَرفَين.

---

[1] المقاصد الشافية ٣/٢٥.

[2] البيتان من الوافر، وهما لبعض بني قضاعة في المحكم لابن سيده ١٠/٤٢٧ ومنهج السالك ٢٤٢ ولسان العرب ٦/٤٢٨٢ وهمع الهوامع ٢/٣٧٦ .

[3] منهج السالك ٢٤٢.

الإضافة

٦ـ مسألة: القول بأنَّ العين في (مع) ساكنة

يقولُ الشَّاطبيُّ: "والمسألةُ الثانية: أنَّ قولَه (مَعْ فيها قَليل)، يَدُلُّ عَلَى أنَّ السكون ليس مُختَصَّاً بالضرورة، بل هو واقعٌ في الكلام، قد نُقِلَ عَن الكِسَائيِّ أنَّ ربيعَة تقول: ذَهَبْتُ مَعْ أخيكَ، وجئتُ مَعْ أبيكَ، بالسكونِ، وعليه حَمَلَ المُؤلِّفُ [أي ابنُ مالك] بيت الراعي:

ريشِي مِنْكُمُ وهَوَايَ مَعْكُمْ ... ... [١]

وهذا النَّقلُ يقتَضِي خِلافَ ما ذَهَبَ إليه سيبويه مِنْ أنَّ السُّكونَ اضطرارٌ شِعريٌّ إذ لم يَثْبُتْ عندَه لُغَةً"[٢]

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجريِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ، ويقولُ: "وإذا ثَبَتَ لُغَةً، فلا مقالَ لأحدٍ، لسيبويه ولا لغيرِه مع السَّماع، ومَنْ حَفِظَ، فمَحفُوظُهُ حُجَّة عَلَى مِنْ لم يَحفَظْ"[٣].

أمَّا إذا اتَّصَلَ بـ(مع) السَّاكِنَة العَين سَاكِنٌ بَعدَه، فالمَنقولُ عَنهما وَجهَان: الفتحُ والكَسرُ، فالفَتحُ نحو: سِرتُ مَعَ القَومِ، ومَعَ ابْنِكَ، والكَسرُ نحو: سِرتُ مَعِ القومِ، ومَعِ ابْنِكَ، وهذا مِمَّا يَدُلُّ على أنَّ السكونَ بِناءٌ لا عارِضٌ لِموجِبِ غَيرِه، ووَجهُ الكَسر ظاهِرٌ عَلَى التِقَاءِ السَّاكِنين، وأمَّا الفتحُ فللإتِّبَاع.

ما لا ينصرف

٧ـ مسألة: القول بصرف كل ما لا ينصرف عدا (أفعلَ منك)

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وقد زَعَمَ بَعضُ النَّحويين أنَّ صَرفَ ما لا يَنصَرِفُ مُطلَقاً لُغَةُ، وحَكَى الكِسَائيُّ أنَّ بعضَهُم يَصرِفُ كُلَّ ما لا يَنصَرِفُ إلَّا (أفعَلَ منْكَ) وقالَ الأخفش سمِعنَا مِنَ العَربِ مَنْ يَصْرِفُ هذا، ويَصْرِفُ جميعَ ما لا يَنْصَرِفُ، وقالَ هذا لُغَةُ الشُّعَرَاء؛ لأنَّهُم اضطرُّوا إليه في الشِّعرِ فَصَرَفوه، فَجَرَتْ ألسِنَتُهُم عَلَى ذلك"[٤]، ويُتابِعُ الشَّاطِبيُّ القَولَ: "إطلاقُ النَّاظِم في صَرفِ ما لا يَنصَرِفُ يَدُلُّ عَلَى موافَقَةِ الجماعة في موضِعَين: أحدُهما: عدمُ إخراج (أفْعَل التَّفضيل) من

---

[١] البيت من الوافر، وهو للراعي في الكتاب ٣١٨/٣ والمقاصد الشافية ١٢٨/٤وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٥٤/٣ وشرح الأشموني ٣٢٠/٢ وعجزه:

... ... وإنْ كانتْ زِيارتُكُم لِمَامَا.

[٢] المقاصد الشافية ١٢٨/٤.

[٣] المقاصد الشافية ١٢٩/٤.

[٤] المقاصد الشافية ٦٩٤/٥.

هذه الكلمَة، خِلافاً للكِسَائيِّ وتِلميذِه الفرَّاء في قولِهما: إنَّ (أفْعَلَ مِنْكَ) لا يُصْرَفُ، واسْتَدَلُّوا بأنَّ (مِنْ) هي المَانِعَة له مِن ذلك"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ بقولِه: "وهذا الذي حكوا مِنْ أنَّها لُغَةٌ [صرف ما لا يَنصرف مُطلَقاً] لم يَثْبُتْ، ولا عُرِفَ في كَلامِ العَربِ أنَّ مِثْلَ هذا يَكونُ في الكَلامِ إلاَّ للتَّنَاسُبِ، وأمَّا الشِّعرُ فَمَحِلُّ الضَّرورَة، فلا تَثْبُتُ فيه لُغَة"[٢]، وذَهَبَ البصريون إلى القولِ بصرفِ (أفعل منك) في ضَرورة الشِّعر، وحُجَّتُهُم في ذلك أنَّهم حملوه عَلَى أنَّ الأصلَ في الأسماء كُلِّها الصرفُ وإنَّما يُمنعُ بعضها من الصرفِ لأسباب عارضة تَدخُلُها عَلَى خِلافِ الأصلِ فإذا اضطرَّ الشَّاعرُ رَدَّها إلى الأصلِ ولم يَعبَأ بالأسبابِ العارِضَةِ التي دَخَلَتْ عَلَيها، أمَّا الكوفيون فلا يُجيزونَ صَرفَه في ضَرورَةِ الشِّعرِ[٣].

إعراب الفعل

٨ـ مسألة: القول بأنَّ (كي) قِسْماً واحِداً

يقولُ الشَّاطبيُّ: "والعَجَبُ أنَّه أتَمَّ الكلامَ عنها في كُتُبِه، وتَرَكَ ذِكرَ ذلك هُنا، إلا أنْ يُقالَ: إنَّه ذَهَبَ هُنا مَذهَبَ الكِسَائيِّ في جَعْلِهِ (كي) قِسْماً واحِداً، وهي النَّاصِبَة بنَفسِها، وتَأوَّلَ (كَيْمَه) عَلَى أنَّها منصوبةٌ عَلَى مذهبِ المصدرِ، كقولِ القائلِ: أقومُ كَي تقومَ، فسمِعَه المُخاطَبُ ولم يَفهَمْ (تَقومَ) فقال: كَيْمَهْ؟ يُريدُ: ماذا؟...، وهذا مَذهَبٌ مَردودٌ لا يَنبَغي أنْ يُقالَ به، وحَملُ كلامِ النَّاظِمِ عليه ضَعيفٌ جِداً"[٤].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ بِقَولِهِ: وهذا مَذهَبٌ مَردُودٌ لا يَنبَغِي أنْ يُقالَ به، بينما يرى الكوفيون ومنهم الكِسَائيُّ أنَّ (كي) لا تكونُ إلا حَرفَ نَصبٍ، ولا يَجوزُ أنْ تكونُ حَرفَ خَفضٍ، أمَّا البصريون فيُجيزونَ أنْ تكونَ (كي) حرفَ جَرٍّ[٥].

---

[١] المقاصد الشافية ٦٨٩/٥.

[٢] المقاصد الشافية ٦٩٤/٥.

[٣] انظر: الإنصاف ٢٥/٢.

[٤] المقاصد الشافية ٦/٦.

[٥] انظر: الإنصاف ٩٩/٢.

وقد ذهَبَ ابنُ هشام إلى القَولِ بأنَّ (كي) توجَدُ على ثَلاثَةِ أوجُه: أحدها: أنْ تكونَ اسماً مُختَصراً مِنْ كيفَ، وحُذِفَتْ مِنها الفاءُ، كمَا قالَ بَعضُهم: سَوْ أفْعَلُ، يريدُ سَوفَ.

والثَّاني: أنْ تَكونَ بِمَنزِلَةِ لام التَّعليل مَعنىً وعَملاً وهي الدَّاخِلَة على (ما) الاستِفهامِيَّة في قَولِهِم في السؤالِ عَن العِلَّةِ كَيْمَهْ: بِمَعنى لِمَهْ، وعلى (ما) المَصدَريَّة في قَولِه: كَيمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ، وعلى (أن) المَصدَريَّة مُضْمَرَة، نحو: جِئتُكَ كَي تُكرِمَني إذا قَدَّرتَ النَّصبَ بأنْ.

والثَّالث: أنْ تَكونَ بِمَنزِلَة (أنْ) المَصدَريَّة مَعنىً وعَمَلاً وذلك في نحو قولِه تَعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[1] ، ويُؤيِّدُه صِحَّة حلول (أنْ) مَحلَّها، ولأنَّها لو كانتْ حَرفَ تَعليلٍ، لم يَدخلْ عَليها حَرفُ تَعليلٍ، ومِن ذلك قَولِه تَعالَى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ﴾[2] إذا قَدَّرتَ اللام قَبلَها، فإنْ لم تُقَدِّرْ فهي تَعليليَّة جارَّة، ويَجِبُ إضمارُ (أنْ) بَعدَها[3].

---

[1] سورة الحديد ٢٣/٥٧.

[2] سورة الحشر ٧/٥٩.

[3] انظر: مغني اللبيب ٢٠١/١.

الحكاية

٩ـ مسألة: جواز إلحاق علامة الجمع في (مَن) عِندَ الوصل

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وأمَّا حُكمُها عِندَ الوَصلِ فأخَذَ يَذكُرُه، فقالَ (وإنْ تَصِلْ فَلفظُ مَنْ لا يَختَلِفُ) يَعني أنَّ (مَنْ) إذا حَكَيتَ بها النَّكِرَة، فَوَصَلتَ كَلامَك، ولم تَقِفْ عَلَى (مَنْ) فإنَّ لَفظَها لا يَختَلِفُ باختِلافِ الأحوالِ التي للمحكي، كما اختلَفَ لفظُها حالةَ الوقوفِ عليها، فتقولُ لِمَن قال: جاءني رَجُلٌ: مَنْ يا هذا؟ أو جاءني رَجُلان: مَنْ يا هذا؟ أو جاءني رِجَالٌ: مَنْ يا هذا؟...، وقالَ الشَّاعرُ:

أتَـــوْ نَـــارِي فَقُلْـــتُ مَنُـــونَ أنـــتُمُ فَقَـالُوا الجِـنُّ قُلْـتُ عِمُـوا ظِلامـاً[١]

...، وقال الكِسَائيُّ: ورُبَّمَا احتَاجَ الشَّاعِرُ فزَادَ هذه الزَّوائد في الوَصلِ"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ النَّاظِمَ يُجيزُ ذلك في الوَصلِ في ضَرورَةِ الشِّعرِ ولذلك قالَ: ونَادِرٌ مَنونَ في نَظمٍ عُرِف، وأمَّا الشَّاطِبيُّ فإنَّه يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، وذلك بِقَولِهِ: "وعَلَى الجُملَةِ فالبيتُ نَادِرٌ لا يُقَاسُ عليه"[٣]، إذا اعتَبَرنَا أنَّ الكِسَائيَّ بَرَّرَ قولَ الشَّاعِرِ في الوَصلِ بأنَّه ضَرورةٌ احتاجَ إليها.

---

[١] البيت من الوافر، وهو لشمر بن الحارث الضَّبِّي في تاج العروس ٢٥/٨ ولسان العرب ١٤٨/١ وشرح الأشموني ٦٤٢/٢ وشرح التصريح ٤٨٢/٢ وبلا نسبة في الكتاب ٤٣٠/٢ وأسرار العربية ٣٣٧ والخصائص ١٢٩/١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك١٧١٨/٤ وتوضيح المقاصد ١٣٤٩/٣ وشرح ابن عقيل ٧١/٤ والمقاصد الشافية ٣٣٦/٦ .

[٢] المقاصد الشافية ٣٣٦/٦.

[٣] المقاصد الشافية ٣٣٧/٦.

التأنيث

١٠ـ مسألة: القول بأنَّ ما سُمِعَ من فُعَيْلاء فهو ممدود قياساً

يقولُ المُرادِيُّ: "فِعِّيلَى وهو مُشترَكٌ، فالمَقصورَة نَحو: حِثِّيثَى وهِجِّيرَى ولم يَجِيءُ إلا مَصدَراً، والمَمدودَة فِخِّيرَاء وخِصِّيصاء ومِكِّينَاء وهذه الثَّلاثةُ تُمَدُّ وتُقصَرُ ولا رَابِعَ لها، والكِسَائيُّ يَقيسُ عَلَى ما سُمِعَ مِنْ فُعَيْلاء، فَيمِدُّ جميعَ البابِ، وغَيرُه يَقصِرُه عَلَى السَّماع"[١] .

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ اكتَفَى بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ ولم يُعلِّقْ عَلَيه إلا بِقَولِه: وغيرُه يَقصرهُ علَى السَّماع.

تأنيث المقصور

١١ـ مسألة: القول بتأنيث المقصور الذي جاء عَلَى وزن (فِعِّيلَى) بالمد

يقولُ ابنُ هشام عِندَ ذِكرِه أوزان الاسم المقصور في التَّأنيث: "التاسعُ: فِعِّيلَى – بِكَسرِ أوَّلِه وثانِيهِ مُشَدَّداً – نحو: (حِثِّيثَى)، و(خِلِّيفَى)، وحَكَى الكِسَائيُّ: هو من خِصِّيصَاء قومِه – بالمَدِّ – وهو شَاذٌّ"[٢].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ ابنِ هشام وابنِ قَيِّم الجوزية[٣]، وهما يُخالفان الكِسَائيَّ، ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ هشام يُخَالِفُ رأيَ الكِسَائيَّ – القائل – بمَدِّ كَلمَةِ (خِصِّيصَاء)، وتَعليقُه عَلَى ذلك بِقَولِهِ: إنَّه شَاذٌّ.

وأمَّا ابنُ قَيِّم الجوزية فيقولُ عِندَ ذِكرِه أوزان الاسم المقصور في التَّأنيث: "فِعِّيلَى – بِكَسرِ أوَّلِه وثانيه – كحِثِّيثَى للحَثِّ عَلَى الشيء، وخِلِّيفَى للخِلافَة، وهِجِّيرَى للعادَة، ويُقَالُ فيه هِجِّيرَاء – بالمَدِّ – وحِضِّيضَى للتَّحْضيضِ، وضَمُّ أولـه نَادِرٌ، ومَا حَكَاهُ الكِسَائيُّ مِن قَولِهِم: هو مِن خِصِّيصَاء قَومِه – بالمَد – شَاذٌّ"[٤]، ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ قَيِّم يُخالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، وذلك عِندَ تَعقيبِه عَلَى قَولِ الكِسَائيِّ بِقَولِهِ: إنَّه شَاذٌّ.

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٣٥٨.

[٢] أوضح المسالك ٤/ ٢٤٩.

[٣] انظر: إرشاد السالك ٢/ ١٠٩١.

[٤] إرشاد السالك ٢/ ١٠٩١.

التأنيث

١٢ـ مسألة: جواز دخول تاء الفَرْق في فَعولٍ

يقولُ الشَّاطبيُّ: "فَمِمَّا شَذَّ في فَعُولٍ قَولُهُم: هي عَدُوَّةُ اللهِ، وَوُجِّه بأنَّه أُجرِيَ مَجرَى (صَدِيقَةٍ)، وقالَ الكِسَائيُّ: جَعَلوهَا اسماً كالذَّبيحَةِ، فقد دَخَلَتْ تاءُ الفَرْق في فَعُولٍ ولكنَّه شَاذ، وإنَّما قالَ (تا الفَرْقِ) احتِرَازاً مِن التَّاء اللاحِقَة لِفَعُولٍ، وليست للفَرْقِ أصلاً، كقولِهم: امرَأةٌ صَرُورَةٌ، ومَنُونَةٌ، أي كثيرةُ الامتِنَان...، فالهاءُ في مِثلِ هذا ليست للفَرقِ، وإنَّما للمُبالَغَةِ والدَّليلُ عَلَى ذلك قولهم: رَجُلٌ صَرورَةٌ ومَنونَةٌ وألوفَةٌ وكذلك سائر المَثل يستوي فيها المُذَكَّر والمُؤنَّث مع وجود التَّاء"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ، وذلك بقولِه: ولكنَّه شاذٌّ.

المقصور والممدود

١٣ـ مسألة: جواز تثنية نحو رضىً وعلاً من ذوات الواو

يقولُ المُرادِيُّ: "أمَّا الذي شَذَّ في المَقصُورِ فأشياء، منها: قَولُ بَعضهم رضيان في رضى وقياسُه رضوان؛ لأنَّه مِن ذَواتِ الواو، وقَاسَ الكِسَائيُّ عَلَى ما نَدرَ مِن ذلك: فأجَازَ تَثنِيَة نَحو: رضىً وعلاً مِن ذَوات الوَاو المكسورةِ الأوَّل والمضمومةِ بالياء"[٢].

وتابَعَ المُرادِيُّ قَولَه: "وأمَّا الذي شَذَّ في المَمدودِ فأشياء، منها: قلب همزة (كساء) ونحوه (ياء)، وفي التَّسهيل: ولا يُقاسُ عليه، خِلافاً للكِسَائيِّ... وما سوى ذلك يُحفَظُ ولا يُقَاسُ عليه إلا عِندَ الكِسَائيِّ"[٣] .

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ قد خَالَفَ ما ذَهَبَ إليه الكِسَائيُّ بِقَولِهِ: وقَاسَ الكِسَائيُّ عَلَى مَا نَدَرَ، وكذلك قَوله: ولا يُقَاسُ عليه خِلافاً للكِسَائيِّ، وقولُه كذلك: وما سوى ذلك يُحفَظُ ولا يُقَاسُ عليه إلا عِندَ الكِسَائيِّ.

---

[١] المقاصد الشافية ٦/٣٦٤.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٣٦٩.

[٣] توضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٣٦٩.

الممدود

١٤ـ مسألة: جواز قصر الاسم الممدود

يقولُ الشَّاطِبيُّ: "وقَصرُ يَا فَعَلتَ ويَا افعَلِي ضَرورةٌ، وكانَ الأصْلُ أنْ يَقولَ: بِتَاءِ فَعَلتَ وأتَتْ ويَاء افعَلِي، وقد جَاءَ مثلُه في الكَلامِ شَاذّاً، حَكَى الكِسَائيُّ: شَرِبتُ مَا يا فتى، إلَّا أنَّ الذي في كلامِ النَّاظِم [أي ابنُ مالك] أمثَلُ لاعتِمَادِ الاسم عَلَى الإضَافَة"[١].

ويُتابعُ الشَّاطِبيُّ في موضِعٍ آخر قولَه: "وأرادَ [ابنُ مالك] تاءَ المطاوعة لكن حَذَفَ الهمزة، فبقي الاسمُ عَلَى حرفَين أحدُهُما حَرفُ لين، وذلك غَيرُ مَوجودٍ إلاَّ نُدُوراً، أعني في المعربات مِن الأسماءِ، وقد حَكَى الكِسَائيُّ: شَرِبتُ مَا يا هذا، ومثله بعد هذا: (واكسِرْ أو اشْمِمْ فا ثُلاثِيّ أُعِلّ) وله مِن هذا القبيلِ في نَظمِهِ هذا كثيرٌ جِداً سَاقَه إليه ضَرورَةُ الشِّعرِ"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ في هذه المَسألةِ، لكنَّه يَقولُ إنَّ وجودَه نادِرٌ، ويَكثُرُ وجودُه في ضَرورَةِ الشِّعرِ.

الممدود

١٥ـ مسألة: جواز إثبات الهمزة في تثنية الاسم الممدود قياساً

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وأيضاً فمِنَ الأشياء التي وَقَعَ التَّنبيهُ عليها ما في كَونِه قِياساً خِلافٌ، كَمَذهَبِ الكِسَائيِّ في جَوازِ حَمراءان بإثباتِ الهمزة...؛ لأنَّ كُلَّ ما قاسَ عليه الكوفيون أصلُه الشُّذوذ، فلم يَحفَلْ به، فلم يَبْقَ إلاَّ أنَّه عنى المَقيسُ خَاصَّةً، والمُضاهاةُ فيه ظاهِرَة لا إشكَالَ فيها"[٣].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، ويَعتَبِرُ القِياسَ عليها شَاذٌّ، لذلك فإنَّه لا يُؤخَذُ به، والمشهور عِندَ البصريين هو حمراوان وصفراوان.

---

[١] المقاصد الشافية ١/ ٥٧.

[٢] المقاصد الشافية ٣/١٧.

[٣] المقاصد الشافية ٧/٥١١.

المقصور

١٦ـ مسألة: القول بقلب (الألف المكسورة والمضمومة) إلى (الياء) في الاسم المقصور

يقولُ الشَّاطبيُّ: "ذَكَرَ [ابنُ مالك] أنَّ الألفَ تُقلبُ فيه واواً مُطلقاً بِقَولِهِ: (في غيرِ ذا تُقلَبُ واواً الألف) يعني أنَّ الألف تُقلبُ إلى الواو...، فما كانَ ثلاثيَّاً أصلُه الواو قُلِبَتْ الألفُ فيه إلى أصلِها، فقُلتُ: في رِضَا: رِضَوَان، وفي ضُحى: ضُحَوَان...، وهذا الإطلاقُ يَدلُّ عَلَى أنَّه لم يَرْتَضِ مَذهَبَ الكوفيين، إذ فَرَّقوا بين المفتوحِ الأوَّل وبينَ المضمومِة والمكسورِة، فوافَقُوا البصريين في المفتوحِ الأولِ، وقَلَبُوا ألفَ المكسورةِ والمضمومةِ ياءً، فقالوا: رِضَيَان، وضُحَيَان، وكتبوهما بالياء، وحكى الكِسَائيُّ في رِضاً: رِضَيَان وهو نادرٌ...، قالَ الجَوهَريُّ: وسَمِعَ الكِسَائيُّ: رِضَوَان في تثنيةِ الرَّضَا، والحمى، قالَ والوجهُ: حِمَيَان ورِضَيَان، قال: (ومِنَ العَربِ من يقُولُها بالياءِ عَلَى الأصلِ، والواو أكثر) وكأنَّه يعني بالأصلِ القياس عنده، فإنَّ الأصلَ في الألفِ الواو ولابُدَّ، والحقُّ ما ذَهَبَ إليه البصريون وهو مُرتضَى النَّاظِم عَلَى ظاهرِ كلامِه"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، وذلك بقولِه: والحقُّ ما ذهبَ إليه البصريون والنَّاظمُ مِن قَلب هذه الألف واواً.

الممدود

١٧ـ مسألة: جواز إثبات همزة التأنيث عَلَى حالها قياساً في الاسم الممدود

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وأمَّا المَمدودُ فشَذَّ منه أشياءُ أيضاً، منها في هَمزةِ التَّأنيث إثبَاتُها عَلَى حَالِها ، حُكِيَ أنَّ مِنَ العَربِ مَنْ يَقولُ: حمراءان وصحراءان، وذلك نادِرٌ، فَمِنْ ثَمَّ لم يَبْنِ عليه النَّاظِم، بل حَتَمَ القلبَ إلى (الواوِ) وقد ذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى جَوازِ الهمز قياساً، وهذا إنَّمَا بَنَاهُ عَلَى ما حُكِي عَن العَربِ، ولم يُحْكَ مِن ذلك عَنهم شيٌ يُعْتَدُّ به في القِياسِ، فلا يُبْنَى عليه"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ، ويَصِفهُ بقولِه: إنَّه نادرٌ ولذلك لم يَبنِ النَّاظِمُ عليه قاعِدَة، بل أخَذَ بِقَولِ البصريينَ وقَلَبَ إلى (الواو) فقالَ: حمراوان وصحراوان.

---

[١] المقاصد الشافية ٦/٤٣٤-٤٣٥.

[٢] المقاصد الشافية ٦/ ٤٤٩.

التصغير

١٨ـ مسألة: جواز تصغير الثلاثي المنقوص منه حرف دون رد هذا الحرف المحذوف عند التصغير

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وأمَّا الثُّلاثِي المنقوص منه حَرفُ كـ(ناسٍ) و(هارٍ) أصلُه: أنَاسٌ وهائرٌ، فقد أعطى كلامه بمفهومه حكمه، إذ قال: (مَا لَم يَحوِ غَيرَ التَّاء ثَالثًا)، مفهومه أنَّه إنْ حَوَى ثَالِثاً فلا تُكَمِّلْه بِمَا حُذِفَ منه، وعَلَى هذا تقولُ في (نَاسٍ): نُوَيْسٌ، وقد رَواهُ الفَرَّاءُ هكذا عَن الكِسَائيِّ، لكنَّهم استَدَلُّوا به عَلَى أنَّه ليس بِمَحذوفٍ مِن (أنَاس)، خِلاف ما ذَهَبَ إليه سيبويه مِن أنَّه مَحذوفٌ مِنه...، وذَهَبَ أبو عمرو بن العلاء إلى أنَّه لا بُدَّ مِن الرَّدِّ، فتقولُ في (نَاسٍ): أُنَيِّسٌ، وفي (هَارٍ): هُوَيْئِرٌ"[1].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ، بدَليلِ قولِه: "فإنَّ العربَ لم تَرُدّ حينَ قالَتْ: نُوَيْسٌ في ناس حسبما حكاه الفَرَّاء عن الكِسَائيِّ"[2].

---

[1] المقاصد الشافية ٣٧٧/٧.

[2] المقاصد الشافية ٣٧٨/٧.

التصغير

١٩ـ مسألة: جواز التصغير بالوجهين لأسماء النساء التي عَلَى ثلاثة أحرف منقولاً من المصدر

يقولُ الشَّاطبيُّ: "ونَقَلَ ابنُ الأنباري عَن الكِسَائيِّ أنَّ ما كانَ مِن أسماءِ النِّساء عَلَى ثَلاثَةِ أحرُفٍ منقولاً مِن المَصدَرِ فإنَّ فيه وجهَين: (لحاق التَّاء) اعتِبَاراً بالحَالِ، و(عَدَم اللِّحاق) اعتِبَاراً بالأصلِ، وهو مُذَكَّر، وما كانَ غير منقولٍ فإنَّه بـ(التَّاء) في الأكثرِ، فتقولُ في: بَرْق، ولَهْو، وخَوْد، وجُمْل، وريْم أسماء نساء: خُوَيْدٌ وخُوَيْدَةٌ...، ورُوَيْمٌ ورُوَيْمَةٌ، وتقولُ في شمسٍ: شُمَيْسَةٌ، وفي عَيْن: عُيَيْنَةٌ، ونحو ذلك، فاعتبرَ الكِسَائيُّ الأصلَ في النَّقلِ المَحضِ...، وهو أنْ يكونَ مؤنَّثاً لا بأصلِ الوَضع، ولا بالنَّقلِ الحَقيقي، ولكن بالجرَيان عَلَى المؤنَّثِ وإطلاقه عليه مع أنَّ أصلَه المُذكَّر، واعتِباره باقٍ لم يَنتَسِخْ حكمه، فهذا حُكمُه خِلاف حُكمِ الأوَّل، وذلك كالصِّفاتِ الجَارِيَة عَلَى المؤنَّثِ بِغَيرِ (تَاء): كامرَأةٍ حَائضٍ وطَاهِرٍ، وكذلك الوَصفُ بالمَصادِرِ، نَحو: امرَأةٌ عَدْلٌ ورِضاً وزَوْرٌ وفِطْرٌ، فالأصلُ في هذه الأشياءِ التَّذكير"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يَرى أنَّ "مَا ذهَبَ إليه النَّاظِمُ مِن تَقسيمِ الاسمِ المؤنَّثِ إلى القِسمَينِ هو المَذهَبُ الذي عليه كَلام العربِ، ولم يَتَحَرَّر كَلام الكِسَائيِّ في ذلك، فلا يَنبَغِي أنْ يُؤخَذَ به في المَسألة"[٢]، فلا نَقولُ في شمسٍ: شُمَيسةٌ وشُمَيس بدون لِحاق التَّاء والكِسَائيُّ يُجيزُ ذلك.

---

[١] المقاصد الشافية ٣٩٦/٧.

[٢] المقاصد الشافية ٣٩٨/٧.

التصغير

٢٠ـ مسألة: القول بترك (التاء) في تصغير المؤنث الثلاثي العاري مع عدم اللبس شذوذاً

يقولُ الشَّاطبيُّ: "والذي خَرَجَ عَن القاعِدَة عَلَى الجُملَةِ عَلَى ما جَمَعَه المُتَأخِّرون عِشرونَ لَفظاً، منها ما تَقَدَّمَ مِن اسمِ الجِنسِ كَشَجَرٍ ونَخلٍ وعِنَبٍ وبُرٍّ وتَمْرٍ وبَقَرٍ، ونحو ذلك، وأسماء العدد الثُلاثِيَّة بلا (تاء) وهي: خَمْسٌ وسِتٌّ وسَبْعٌ وتِسْعٌ وعَشْرٌ، فهذه سِتَّةُ ألفاظ، والسَّابعُ: النَّاب للنَّاقة المُسِنَّة قالوا في تَصغيرِه نُيَيْبٌ، والثَّامِنُ: الحربُ وتُصَغَّرُ على حُرَيبٌ...، والثَّامِن عَشَر: (الشَّوْلُ) يُقَالُ فيه: شُوَيْلٌ، كذا ذَكَرَ ابنُ الأنباري عن الكِسَائيِّ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأي الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجريِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يرى بأنَّ هذا كُلَّهُ – ما جَمَعَهُ المُتَأخِّرون عِشرونَ لَفظاً – خَرَجَ عَن القاعِدَة، ويُعتَبَرُ شَاذٌ و لذلك فإنَّه يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه.

الوقف

٢١ـ مسألة: الوقف عَلَى (كأين) بالوجهين الحذف والإقرار للنون

يقولُ المُرادِيُّ: "اختُلِفَ في الوَقفِ عَلَى (كأين) في اللُّغةِ المَشهورةِ فَذَهَبَ الفَارسيُّ والسيرافيُّ وجماعةٌ منَ البَصريينَ إلى أنَّه تُحذَفُ النُّون، وذهبَ ابنُ كيسانِ وابنُ خروف إلى أنَّه بإقرَارِ النُّون، والوَجهَان منقُولانِ عَن أبي عَمرو والكِسَائيِّ"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ يُوافِقُ عَلَى الوَجهَينِ في الوَقفِ عَلَى (كأين) وهما: الحذفُ للنُّون والإقرارُ لها عِندَ الوَقفِ، ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾[٣]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِّن آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾[٤].

---

[١] المقاصد الشافية ٤١٠/٧.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ١٣٤٥/٤.

[٣] سورة آل عمران ١٤٦/٣.

[٤] سورة يوسف ١٠٥/١٢.

الوقف

٢٢ـ مسألة: جواز الوقف عَلَى الاسم المقصور المُنَوَّن بـ(الألف)

يقولُ المُرادِيُّ: "المَقصورُ المُنَوَّن يُوقَفُ عليه بـ(الألِفِ) نحو: رأيْتُ فَتَىً، وفي هذه الألفِ ثلاثةُ مَذاهَب: الأوَّل: أنَّها بَدَل مِن التَّنوين في الأحوال الثَّلاثةِ، واستَصحَبَ حَذفُ الألف المُنقَلِبَة وَصلاً ووقفاً وهو مَذهَبُ أبي الحسن والفَرَّاءِ، والثَّاني: أنَّها الألف المُنقَلِبَة في الأحوالِ الثَّلاث، وأنَّ التَّنوين حُذِفَ، فلمَّا حُذِفَ عادَتْ الألِف، وهو مَرْوِي عن أبي عمرو والكِسَائيِّ والكوفيين وإليه ذهبَ المُصَنِّفُ في الكافية بقولِه: ويُقَوِّي هذا المذهبُ ثبوت الروايَة بإمَالَة الألف وقْفاً والاعتدادُ بها رَوِيَّاً، وبدلُ التَّنوين غير صالح لذلك، والثَّالث: اعتباره بالصَّحيحِ، فالألفُ في النَّصبِ بَدَل مِن التَّنوينِ، وفي الرَّفعِ والجَرِّ بَدَل مِن لامِ الكَلِمَة وهذا مَذهبُ سيبويه"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ المُرادِيِّ والشَّاطِبيِّ[٢]، وهما يُوافِقَان الكِسَائيَّ، فالمُرادِيُّ يقولُ: ويُقَوِّي هذا المَذهَبُ ثُبوتُ الروايَة بإمَالَة الألف وقْفاً والاعتدادُ بها رَوِيَّاً، وبدلُ التَّنوين غير صالح لذلك.

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "ومَذهَبُ الكِسَائيِّ أنَّ الوَقفَ عَلَى ألفِ الأصلِ مُطلَقاً في الأحوالِ الثَّلاثَةِ [النَّصب والرَّفع والجَر]...، وزَعَمَ السِّيرَافي أنَّ رأيَ سيبويه رأيُ الكِسَائيِّ...، واستَدَلَّ ابنُ عصفور أيضاً بأنَّ هذه (الألفَ) تُمَالُ في حَالةِ الرَّفعِ ولا تُمالُ في حالةِ النَّصبِ...، لكنَّهم قد نَقَلُوا عَن القُرَّاءِ إمالَة هذه (الألف) حالةِ النَّصبِ، كَقَولِه تَعَالى: ﴿أَوْ كَانُوْا غُزًّى﴾[٣]، و﴿سَمِعْنَا فَتَىً﴾[٤]، وما أشبه ذلك، مع أنَّهم لم يُميلُوا: ﴿وقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرَا﴾[٥]، ولا ما كانَ نحوه أصلاً، فهذا يَرُدُّ ما ذَكَرَه ابنُ عصفور، وهو دَليلٌ للكِسَائيِّ عَلَى النَّاظِم...، واستُدِلَّ للكِسَائيِّ أنَّ حَذفَ الزَّائِدِ أوْلى مِن حَذفِ الأصلِي، فلذلك كانَتْ ألفُ التَّنوين هي المَحذوفَة في كُلِّ حَالٍ"[٦]، ويَتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، بقولِه: وهو دَليلٌ للكِسَائيِّ عَلَى النَّاظِم، واستُدِلَّ للكِسَائيِّ.

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٠/٥.

[٢] انظر: المقاصد الشافية ١٠/٨-١٣.

[٣] سورة آل عمران ٣/ ١٥٦.

[٤] سورة الأنبياء ٦٠/٢١.

[٥] سورة طه ٩٩/٢٠.

[٦] المقاصد الشافية ١٠/٨-١٣.

الوصل

٢٣ـ مسألة: جواز حذف (الواو والياء) مع حذف الحركة في الوصل إذا تحرك ما قبلها عَلَى الوجهين

يقولُ الشَّاطبيُّ: "قالوا: وهذا الثَّاني أحسَنُ مِن الأوَّلِ؛ لأنَّه مِن إجرَاءِ الوَصلِ مَجرَى الوقف عَلَى الكَمَالِ، بِخِلافِ الأوَّلِ، والنَّاظِم إنَّما تَكَلَّمَ هُنا عَلَى الضَّرورَة بالنِسبَةِ إلى اللُّغَةِ المَشهورَة، إذ حَذْفُ (الواو والياء) مع بَقاء الحَرَكة أو حَذفها لا يكونُ فيها إلاَّ ضَرورَة، فلا يُعتَرَضُ عليه بأنَّ مِن العربِ مَنْ يَحذِفُها في الوَصلِ إذا تَحَرَّكَ ما قَبلَها عَلَى الوَجهَين، وهو بنو عَقيل وبَنُو كلاب، نَقَلَ ذلك المُؤلِّفُ في الشَّرحِ عن الكِسَائيِّ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ، وذلك بقولِه: فلا يُعتَرَضُ عليه، ثُمَّ يَذكُرُ الشَّاطِبيُّ مَوقِفَ الكِسَائيِّ المُؤيِّد لهذه المسألةِ، أي أنَّ رأيَ الكِسَائيِّ لا يُعتَبَرُ حُجَّةً، وبالتَّالي فلا يُقاسُ عليه؛ لأنَّه قَليلٌ ولا يُستَخدَمُ إلا للضَّرورَة، ومِنه: عَلَيْه وعَلَيْهي، ومِنْهُ ومِنْهو، وارْمِهْ وارْمِهِي، وادْعُهْ وادْعُهو.

الوقف

٢٤ـ مسألة: القول بحذفِ (الياء) في الاسم المنقوص عِندَ الوقفِ

يقولُ الشَّاطبيُّ: "فهذا القِسم في الوقفِ عليه وجهان: أحدُهُما: أنْ تَحذِفَ (الياء) وتَقِف عَلَى ما قَبلها، فَتَقولُ: هذا قَاضْ، وهذا رامْ، ومررتُ بقاضْ، ومررتُ برامْ...، وهو أرجَحُ الوجهين واللُّغةُ الفصيحةُ، قالَ سيبويه: فهذا الكلامُ الجيِّد الأكثر...، والوجه الثَّاني: ثُبوتُ الياء، وهو وجهٌ جَيِّد، فنقولُ: هذا قاضي، وهذا غازي، وعليه قراءة ابنُ كثير: ﴿ولِكُلِّ قَومٍ هَادِيْ﴾[٢]، ﴿ومَا عِنْدَ اللهِ بَاقِيْ﴾[٣]، و﴿ومَا لَهُم مِنَ اللهِ مِنْ وَاقِيْ﴾[٤]...، وهذان الوَجهان في القسمِ هما المُرادُ في قَولِ النَّاظِم: (وحذفُ ياء المنقوصِ ذي التَّنوين) إلى آخرِه، وقد حكى ابنُ الأنباري عن الكِسَائيِّ والفرَّاء إبطال الوَجه الثَّاني، وَزَعَمَا أنْ لا يُوقَف إلا بحذفِ الياء، واحتَجَّا بأنَّ الكلامَ بُنِيَ وقفُه عَلَى وصلِه، فلا يَحدثُ في الوقفِ ما لا يكونُ في الوَصلِ، وما قالاهُ رَدٌّ عَلَى كلامِ العربِ، فهو

---

[١] المقاصد الشافية ١٧/٨.

[٢] سورة الرعد ٧/١٣.

[٣] سورة النحل ٩٦/١٦.

[٤] سورة الرعد ٣٤/١٣.

رَدٌّ مَردودٌ عَلَى أنَّه قد حَكَى الكِسَائيُّ الوقفَ عَلَى قولِه تعالى: ﴿حَتَّى إذَا أتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ﴾[1]، بالياء، ويقولُ اسمُه: وادِي فلا يَتِمُّ إلا بالياءِ، وظَاهِرُ هذا النَّقل أنَّه تَناقُضٌ في مذهَبِه...، فيَجبُ عَلَى هذا أنْ يَقِفَ بالياء، والصَّحيحُ مَذهَبُ أهلِ البَصرَة"[2].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجريِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ بِقَولِهِ: والصَّحيحُ مَذهَبُ أهلِ البَصرَة الذي يقولُ بِحَذفِ (الياء) عِندَ الوَقفِ وهو الأرجَحُ وبه قالَ سيبويه، وقد أبطَلَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ الوَجهَ الثَّاني وهو ثبوتُ الياء عِندَ الوَقف.

الوقف

٢٥ـ مسألة: جواز الوقف بالنقل (نقل حركة الحرف) والتَّخفيف هو الأفضل

يقولُ الشَّاطبيُّ: "فتقولُ في قولِك: هذا النقْرُ: هذا النقُرْ، وفي قولِك: انْتَقَعتُ بالنقْرِ: انتَقَعْتُ بالنقِرْ، وفي مِنْهُ وعَنْهُ واضْرِبْهُ: مِنُهْ وعَنُهْ واضربُهْ، فمِن نَقلِ الضَّمَّةِ ما ذَكَرَه خَلَف عن الكِسَائيِّ مِنْ أنَّه يَستَحِبُّ الوَقفَ عَلَى مِنْهُ وعَنْهُ، يُشمُّ النون الضَّمَّة: ﴿فَلا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ﴾[3]، مِنْه بالتَّخفيفِ، وجَزمِ النون في الوقفِ كما يَصِل، قالَ ويجوزُ (مِنُهْ) برفعِ النُّون في الوقفِ، وكذلك: عَنُهْ برفعِ النُّون في الوقفِ، قالَ خَلَف: والتَّخفيفُ فيهما أحَبُّ إلى الكِسَائيِّ"[4].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ ذَكَرَ جَواز الوجهين بِرفعِ النُّون أي بالنَّقلِ (نقل حركة الحرف الثاني للأوَّل) أو بجزمها بالسُّكون يعني بالتَّخفيف، وقد نَسَبَ الشَّاطِبيُّ هذا القولَ ـ أنَّ التَّخفيفَ أحبُّ للكِسَائيِّ ـ إلى خلف.

---

[1] سورة النمل ١٨/٢٧.

[2] المقاصد الشافية ٢٨/٨-٢٩.

[3] سورة هود ١١/ ١٠٩.

[4] المقاصد الشافية ٥٩/٨.

الإمالة

٢٦ـ مسألة: القول بإمالة (لا) في الجواب وإمالة (حتَّى)

يقولُ المُرادِيُّ: "وحَكَى قطرب إمالة (لا) في الجواب، لكونِها مُستَقِلَّة، ومَنَعَ سيبويه ومَن وافَقَهُ إمالَة (حتَّى)، وحكى ابنُ مقسم الإمالةَ فيها عن بعضِ أهلِ نَجدَ، وأكثر أهلِ اليمن، وحَكيتُ إمالتها عَن حمزة والكِسَائيِّ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ يَذكُرُ آراءَ النُّحاةِ، وروايتُه الإمَالَةَ عَن الكِسَائيِّ دَلِيلٌ عَلَى مُوافَقَتِه له.

الإمالة

٢٧ـ مسألة: جواز إمالة الألفين معاً من إمالة الصاد والسين والتَّاء والكاف إلا أنْ تلقى ساكناً

يقولُ الشَّاطبيُّ: "فتُمِيلُ الألفَين معاً، ومِن المسموعِ في ذلك ما رُوِيَ عَن الكِسَائيِّ مِن إمالَة الصاد والتاء والسين والكاف من النصارى واليتامى وأسارى وكُسالى وسُكارَى في جميعِ القرآن في هذه الأحرفِ الخمسَة إلا أنْ تَلقَى ساكناً"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ وذلك بِقَولِهِ: فتُميلُ الألفَين معاً، ومن المَسموعِ في ذلك ما روِي عن الكِسَائيِّ. ومثالُ التقائهما بساكنٍ، قوله تعالى: ﴿النَّصَارَى الْمَسِيْحُ﴾[٣]، وقولِه تعالى: ﴿يَتَامَى الْنِّسَاءِ﴾[٤].

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ١٥٠٢/٥.

[٢] المقاصد الشافية ١٩٢/٨.

[٣] سورة التوبة ٣٠/٩.

[٤] سورة النساء ١٢٧/٤.

الإمالة

٢٨ـ مسألة: القول باستثناء حروف الاستعلاء والرَّاء خاصة من الإمالة لكَفِّ المستعلي

يقولُ الشَّاطبيُّ: "فإنْ قيل: قد تَقَدَّمَ في إمَالَةِ الفتحَة لكسرَةِ الرَّاء أنَّ المستعلي فيها كافٌّ إذا وقعَ بعدَ الرَّاءِ وغير كافٍّ إذا وقعَ قبلها...، فيكون نحو: خَاصَّةْ، وفِضَّةْ، وبَسْطَةْ، وغِلْظَةْ، وصِبْغَةْ، وصَرْخَةْ، وفِرْقَةْ، غيرُ مُمالٍ لِكَفِّ المُستَعلي، وكذلك الرَّاء، نحو: بَرَرَه، وكَفَرَه، وغَبَرَة، وهي طريقة تنحو إلى طريقةِ القرَّاء في مَذهَبِ الكِسَائيِّ، وإنْ لم تكنْ إيَّاها مِن كُلِّ وجه...، وأيضاً فلو حَمَلنَاه عَلَى ما قيلَ في السُّؤالِ من استثناءِ حروفِ الاستِعلاءِ والرَّاء خاصَّة لكانَ خارجاً عن مَذهَبِ النحويين وخارجاً أيضاً عن مَذهَبِ القُرَّاءِ، فأمَّا خروجُه عن مَذهَبِ النحويين فَظَاهِرٌ، وأمَّا خروجُه عن مَذهَبِ القُرَّاء فإنَّ ما قبلَ هاء التأنيثِ عندَ القُرَّاءِ في مَذهَبِ الكِسَائيِّ في الإمَالَةِ وعدمِها للقُرَّاءِ فيه طريقتانِ، فطَريقَةُ أبي مُزاحِم الخاقاني موافَقَة القياسِ، وهو فيها آخِذٌ بروايَةٍ رُوِيَتْ عن الكِسَائيِّ تقضِي بالتَّعميمِ في جميعِ الحُروفِ، إلَّا أنَّهم استثقَلوا الألفَ، وطريقةُ ابنِ مُجاهِد وهي الشَّهيرة عندَ الذين تَأخَّروا عنه أنَّها عَلَى ثَلاثَةِ أقسَامٍ: قِسمٌ لا يُمالُ بإطلاق، وقِسمٌ يُمالُ بإطلاق، وقِسمٌ يُمالُ في حالٍ دونَ حال، فلزِمَ أنْ لا يُقال بِهِ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ لا يُوافِقُ الكِسَائيَّ، بدَليلِ قولِه: "وليستْ واحدةٌ مِن الطَّريقَتينِ بموافِقَةٍ لمَا ذُكِرَ في السُّؤالِ، فلَزِمَ أنْ لا يُقال به"[٢].

---

[١] المقاصد الشافية ٨/ ٢١٦-٢١٧.

[٢] المقاصد الشافية ٨/٢١٧.

التصريف

٢٩ـ مسألة: القول بأنَّ كل اسم زادت حروفه عَلَى ثلاثة أحرف ففيه زيادة

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وما ذَكَرَهُ [ابنُ مالك] هو مَذهَبُ البصريين، وأمَّا الكوفيون فذهَبوا إلى أنَّ كُلَّ اسمٍ زادتْ حروفُه عَلَى ثَلاثَةٍ فَفيه زيَادَة، فإنْ جاءتْ عَلَى أربَعةٍ، نحو أحرُفِ جَعْفَر، ففيهِ زيادَة حرفٍ واحدٍ، واختَلفوا في الزائدِ، فذَهبَ الكِسَائيُّ إلى أنَّ الزائدَ هو الحَرفُ الذي قَبلَ الآخِر، وذهَبَ الفرَّاءُ إلى أنَّ الزَّائدَ هو الآخِرُ، هذا إنْ كانَ رُباعِيَّاً...، ومَذهَبُ البصريينَ هُو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الزيادةَ لا يُقْدَمُ عَلَى القَولِ بها إلَّا بدَليلٍ"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجريِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ، ويذهَبُ إلى القَولِ بمَذهَبِ البصريينَ لقولِه: ومَذهَبُ البصريينَ وهُو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الزيادَةَ لا يُقْدَمُ عَلَى القَولِ بها إلَّا بدَليلٍ، وقد ذكرَ البصريون أمثلَةً كثيرة لأسماء رُباعيَّة منها: جعفر وقِمَطر ودرهم، وخماسيَّة أيضاً ومنها: سفرجل وجُرْدَحل.

الإبدال

٣٠ـ مسألة: القول بتحويل فَعلَ إلى فَعُل عن طريق النقل

يقولُ المُرادِيُّ: "والتحويلُ نحو سُدْتُه، فإنَّ أصلَه سَوَدْتُه – بفتح العيَن – ثم حُوِّلَ إلى فَعُل – بضم العَين – ونقلت الضمَّة إلى فائه عندَ حَذفِ العَين، فإنْ قلت فما فائدة التحويل؟ قلت فائدته الإعلام بأنّه واويُّ العَين، إذ لو لم يُحَوَّلْ إلى (فَعُل) وحُذِفَتْ عينه لالتقاءِ الساكنين عند انقلابِها (ألفاً) لالْتَبَسَ الواوي باليائي، هذا مذهبُ قوم منهم الكِسَائيّ وإليه ذَهَبَ في التَّسهيلِ، وقالَ ابنُ الحاجِب: وأمَّا باب سُدْتُه فالصحيحُ أنَّ الضم لبيانِ بنات الواو، لا للنَّقل"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ في أنَّ (سُدْتُهُ) تَحَوَّلَتْ مِنْ (فَعَل) إلى (فَعُل) عَن طَرِيقِ النَّقلِ، والصَّحيحُ عِندَ المُرادِيِّ أنَّها لبيان بنات الواو، أي ليُفيدَ أنَّ أصلَ عَين الفِعل هو الواو، وليست للنَّقلِ.

---

[١] المقاصد الشافية ٢٥٢/٨.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ١٥١٧/٥.

الابتداء بالهمزتين

٣١ـ مسألة: جواز الابتداء بتحقيق الهمزتين نحو (أُؤْتُمِنَ)

يقولُ ابنُ هشام: "فإذا كانت الأولى مُتَحَرِّكَة، والثانية سَاكِنَةً، أُبدِلَت الثانية حَرف عِلَّةٍ مِن جِنسِ حَرَكَةِ الأولى، فَتُبدَل (ألِفاً) بَعدَ الفتحَة نحو: آمَنْتُ،... و(ياءً) بَعدَ الكسرَة نحو: إيمان...، و(وَاواً) بَعدَ الضَّمَّة نحو: أُوتُمِنَ، وأجاز الكِسَائيُّ أنْ يُبتَدَأ (أُؤْتُمِنَ) بهمزتين، نَقَلَهُ عنهُ ابنُ الأنباري في كتابِ الوَقفِ والابتِدَاء وَرَدَّهُ"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ ابنِ هشام وابنِ قَيِّم الجوزية[٢]، فالأوَّلُ ذَكَرَ الوَجهَين، إبدال الثانية حرف عِلَّة مِن جنس حَرَكَةِ الأولى، والإبقاء بتحقيقِ الهمزتين، والثَّاني خَالَفَ الكِسَائيَّ في جواز الابتدَاء بتحقيقِ الهمزتين، وقد ذَكَرَ ابنُ هشام رأيَ الكِسَائيِّ ورأيَ ابنَ الأنباري، وبَيَّنَ أنَّ ابنَ الأنباري عندما ذَكَرَ رأيَ الكِسَائيِّ رَفَضَهُ ولم يُوافِقْ عليهِ بِدَليلِ أنَّه رَدَّهُ، واكتفى ابنُ هشام بذِكرِ الرأيَيْنِ ولم يُعَلِّقْ عليهِمَا.

وأمَّا ابنُ قَيِّم الجوزية فيقولُ: "الموضِع الثَّاني مِمَّا تُبدَلُ الهمزةُ فيه مَدَّاً: وهو ما إذا التقى همزتان، وينقسم ذلك إلى ما الثَّانية فيه ساكنة، وإلى ما الثَّانية فيه مُتَحَرِّكَة، ففي القِسمِ الأوَّل تُبدَل الثَّانِيَة مَدَّة مِن جِنْس حَرَكِة الأولى، فَتُبدِلها (ألِفاً) بَعدَ المفتوحَة كـ(آثر)، و(واواً) بَعدَ المضمومَة كـ(أُوْتُمِنَ فلان عَلَى كذا) إذ أصلُه (أُؤتُمِنَ)، و(ياءً) بَعدَ الكَسرَة كـ(إيمان)، ونقَلَ ابنُ الأنباري عَن الكِسَائيِّ أنَّه أجَازَ أنْ تَبدَأ نحو: (أُؤتُمِنَ) بهمزتين، فَيُقَالُ (أُأْتُمِنَ)، ولم يُوافِق عَلَى شُذُوذِ قِرَاءة ﴿إئلافِهِم﴾[٣] بتحقيقِ الهمزَتَينِ..."[٤]، وظَاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ قَيِّم يُخَالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ.

---

[١] أوضح المسالك ٤/ ٣٢٧.

[٢] انظر: إرشاد السالك ١٢٧٣/٢.

[٣] سورة قريش ١٠٦/ ٢.

[٤] إرشاد السالك ١٢٧٣/٢.

الإبدال

٣٢ـ مسألة: القول بإبدال (الواو والياء) الساكنتين (ألفاً) لانفتاح ما قبلها

يقولُ الشَّاطبيُّ: "ومعنى ذلك عَلَى الجُملَةِ أنَّ (الواوَ والياءَ) تُبْدَلان (ألفاً) إذا تَحَرَّكا حركةً أصليةً، وانفَتَحَ ما قَبلَها مُتَّصِلاً بهما، وكانَ التَّالي – أي الواقِعِ بعدَهُما ممَّا يليهِما – مُتَحَرِّكاً أيضاً، وقد اشتَمَلَ هذا العقدُ عَلَى خمسَةِ أوصَافٍ بوجودِها يَحصُلُ الحُكمُ ما لم يأتِ مَانِعٌ مِن خَارج: أحدُها: أنْ تتَحرَّكَ الواوُ والياءُ...، فالضَّمَّة نحو: طال، أصله: طَوُلَ وهو ضد قَصُرَ، والفتحة نحو: قام وهام، أصله: قَوَم وهَيَم، والكسرة نحو، هاب وخاف، أصله: هَيِبَ وخَوِفَ، فقالَ الكِسَائيُّ: سألتُ أبا الجَّراحِ فقلتُ له: مَن يقولُ من أحياءِ العَربِ: هُو ياجِل، وياحِل، ويائِس، ويابِس، فقالَ لي: يَمَهْ؟ – وهو يَستَفهِمُنِي، أرادَ: يا، ماذا؟ فأفهَمتُه – فقال: تَقولُه عَامِرٌ وقَومٌ من قَيس، يُريدُ: يَوْجَل، ويَوْحَل، ويَيْأَسُ، ويَيْبَسُ، مِنَ الوَجَلِ والوَحَلِ والإياسِ واليُبْسِ، فهذا وما أشبَهَه ممَّا جاءَ عَلَى غَيرِ قِياسٍ"[1].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُقِرُّ بوجودِ ذلك في غَيرِ القِياسِ والشَّاهِدُ: استدلالُه بما قَالَه الكِسَائيُّ، ولكنَّ القِياسَ له أوصَافٌ خَمسَة حدَّدَها، وبوجودِها يَحصُلُ الحُكمُ.

---

[1] المقاصد الشافية ٩/٢٢٥.

ذوات الواو

٣٣ـ مسألة: القول بإتمام المفعول من ذوات الواو

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وكلامُ النَّاظِمِ ظَاهِرٌ في مُوافَقَةِ الجَماعَة عَلَى أنَّه ليس بقِياسٍ، ومُخَالَفةُ أبـي العبَّاسِ فـي قِياسِ التَّصحِيحِ، قالَ ابنُ جِنِّـي: "وحُكِيَ عن أبـي العبَّاسِ إتمِامُ مفعولٍ من (الواوِ) خِلافاً لأصحَابِنَا كُلِّهم، وقال: ليس بأثقَلَ مِن سُرْتُ سُوُوْراً، وغُرْتُ غُوُوْراً؛ لأنَّ في سُوُوْرٍ وغُوُوْرٍ وَاوَيْنْ وضَمَّتَيْنِ، وليس في مَصُوون مع الوَاوَيْن إلَّا ضَمَّةٌ واحِدَةٌ، وقَد حَكى السِّيرَافِي هذا المَذهَبَ عنِ الكِسَائيِّ، قال: زَعَمَ الكِسَائيُّ أنَّه سَمِعَ ذَوات الوَاو عَلَى الأصلِ نحو: خاتم مصووغٌ، قالَ: ولَعَلَّ الكِسَائيَّ سَمِعَ هذا مِن قَومٍ لا يَحْتَجُّ سيبويه بِمِثْلِهِم...، فالظَّاهِرُ ما عليه النَّاظِم والجماعَة"[١].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ لا يُوافِقُ الكِسَائيَّ، بل يُوافِقُ النَّاظِم والجَماعَة على أنَّه ليس بقياس.

الإبدال

٣٤ـ مسألة: القول في أصل كلمة (وَقَرنَ)

يقولُ الشَّاطبيُّ: "أمَّا (قَرْنَ) بِفتحِ القافِ، فَمِن قَرِرْتَ في المَكانِ – بالكَسر – أقَرُّ فيه بالفَتحِ، فالأصلُ: اقْرَرْنَ – بفتحِ الرَّاءِ الأولى – وهي لُغَةٌ حَكاها البَغدَادِيُّون والكِسَائيُّ والأخفش وأنْكَرَها المازِنِيُّ إذْ لم يَحْفَظْها، ثُمَّ حُذِفَت العَين بعدَ أنْ نُقِلَتْ حَرَكَتُها إلى القَافِ، وحُذِفتْ هَمزَةُ الوَصلِ لِتَحَرُّكِ مَا بَعدَها، كَمَا تقولُ: سَلْ، في تَخفيفِ: اسْأَلْ"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يَرَى أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوْتِكُنَّ﴾[٣]، قُرِئَ بِكَسرِ القافِ وفَتحِها، والفَتحُ لنافعٍ وعاصمٍ، والكَسرُ ممَّن عَداهُمَا"[٤]، وقد وَجَّه ابنُ خالويه هذه القِراءةَ بقولِه: يُقرَأ بِكَسرِ القاف وفَتحِها، فالحُجَّةُ لِمَن كَسَر: أنَّه جَعَلَه مِن الوَقار، والحُجَّةُ لِمَن فَتَح: أنَّه

---

[١] المقاصد الشافية ٣٤٦/٩.

[٢] المقاصد الشافية ٤٢٦/٩، وانظر: معاني القرآن للكسائي ٥٠-٥١.

[٣] سورة الأحزاب ٣٣/ ٣٣.

[٤] المقاصد الشافية ٤٢٦/٩.

جَعَله مِن الاستِقرار[1]، ويَذكُرُ الشَّاطِبيُّ تَأويلات كِلا القِراءتَينِ، ويَنتَهي بالقَولِ؛ لأنَّه دَليلٌ يُؤخَذُ بِغَلَبَةِ الظَّن، وغَلَبَةُ الظَّن تَكفِي في إثباتِ اللُّغة، "فَلِهذا حُكِمَ بأنَّ قِرْنَ مِن اقْرِرْنَ، وبِهذا يَنهَضُ جَواباً في الموضِع"[2].

الإدغام

٣٥ـ مسألة: القول بالإدغام في (رويا) إذا خُفِّفَتْ

يقولُ المُرادِيُّ: "حاصلُ هذا الفصلَ أنَّ (الواو والياء) إذا اجتمعا وسُكِّنَ سابقهما وَجَبَ إبدال الواو ياءً ثمَّ الإدغام، وذلك مشروط بشروطٍ منها: أنْ لا يكون السَّاكنُ بدلاً غَيرَ لازمٍ نَحو رُوْيَةٌ مُخَفَّفُ (رُؤيَة)، فلا يُبدلُ لعروضِه، وحَكَى الكِسَائيُّ الإدغام في (رُويًّا) إذا خُفِّفَتْ وسمِعَ من يَقرَأ ﴿إِنْ كُنْتُم لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ﴾[3]"[4].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُراديَّ لم يُعَلِّق عَلَى هذه المسألةِ برأيه، واكتفى بِذِكرِ قولِ الكِسَائيِّ.

همزة الوصل في الأمر

٣٦ـ مسألة: جواز وجود همزة الوصل في (فعل الأمر) عَلَى لغة تميم

يقولُ المُرادِيُّ: "إذا أُدغِمَ في الأمرِ عَلَى لُغةِ تميم وَجَبَ طَرحُ هَمزةِ الوَصلِ، لِعَدَمِ الاحتيَاجِ إليها وحكى الكِسَائيُّ أنَّه سَمِعَ في الأمرِ مِن عبد القيس أُرُدَّ وأُغُضَّ وأُمُرَّ، بهمزةِ الوَصلِ، ولَمْ يَحكِ ذلك أحدٌ مِنَ البصريين"[5].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، وفي ظَنِّي أنَّ المُرادِيَّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ ويُخالِفُ البَصريين بِدَليلِ ذكره لرأيِ الكِسَائيِّ، ثمَّ التَّعقيب بقَولِه: ولم يَحكِ ذلك أحدٌ من البصريين.

---

[1] الحجة في القراءات ١٨٥.

[2] المقاصد الشافية ٤٢٩/٩.

[3] سورة يوسف ٤٣/١٢.

[4] توضيح المقاصد والمسالك ١٥٩٦/٦.

[5] توضيح المقاصد والمسالك ١٦٤٨/٦.

الإدغام

٣٧ـ مسألة: جواز إدغام (أفعل) التعجب

يقولُ المُرادِيُّ: "فإنَّه قد التَزَمَ الجميع (فَكَّه) قالَ في شَرحِ الكافية: مَفكُوكٌ بإجمَاع، قُلتُ كأنَّه يعني إجمَاعَ العَربِ، فإنَّ إدغامَه غَيرُ مَسموعٍ في كَلامِهم وإنَّما المَسمُوعُ الفَك...، وإنْ أرادَ إجماعَ النحويين فليس كَذلك؛ لأنَّ بعضَ النحويين حكى عَن الكِسَائيِّ إجازة إدغامِه، وأمَّا (هَلُمَّ) فإدغامُه لازمٌ بإجماع"[١].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بذكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ مِن بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ قد وَافَقَ قَولَ الكِسَائيِّ في أنَّ فعلَ التَّعَجُّب يَجوزُ إدغَامُه، وخَالَفَ قولَ المُصَنِّف [أي ابنِ مالك] في أنَّ فعلَ التَّعجُّب يَلزَمُ فَكَّهُ، والدَّليلُ على ذلك إدغام (هَلُمَّ) مِن (أهلم) وهي اسم فِعل بمعنى أقبِل عندَ الحِجازيين.

الإدغام

٣٨ـ مسألة: جواز الإدغام وإن كانت الحركة حركة إعراب

يقولُ الشَّاطبيُّ: "قال: وسَمِعَ الكِسَائيُّ العربَ تَقولُ: إبل معايٍ، يا هذا، وهو رَفع، بُنِيَ عَلَى تَغَيُّرِ معيٍ، قال: فإنْ قُلتَ: فَمَن أرادَ أنْ يُؤلفَ فَعِلَ ويَفعَلُ عَلَى الإدغامِ، ويكرهُ أنْ يكونَ حَيَّ مُدغَمَة، ويَحيَى غَيرُ مُدغَمَة، هل يجوزُ له أنْ يَقولَ: هو يَحَيُّ؟ قلتُ ما أُبْعِدُ ذلك، وما أحفَظُهُ مَسموعاً عَن العربِ، وإنْ ثَنَّيْتَ فقُلتَ: يَحْيَيَان ويَعْيَيَان كانَ الإدغامُ فيها سَهلاً، والوجهُ ألَّا تُدْغِمَ...، وإنَّمَا أجَازَهُ مَن أجَازَهُ قِيَاساً ولا سَمَاعَ فيه إلَّا مَا ذُكِرَ مِنَ الشُّذُوذِ فلا يُعْتَبَر"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ وذلك بقولِه: والوجهُ ألَّا تُدْغِمَ...، وإنَّمَا أجَازَهُ مَن أجَازَهُ قِيَاساً ولا سَمَاعَ فيه إلَّا مَا ذُكِرَ مِنَ الشُّذُوذِ فلا يُعْتَبَر.

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك ١٦٥٠/٦.

[٢] المقاصد الشافية ٤٥٣/٩.

آراءُ الكِسَائيِّ غَيرِ النَّحويَّة

وقد ضَمَّنتُ في المَلاحِقِ صِنفَينِ مِن آراءِ الكِسائيِّ غَيرِ النَّحويَّةِ المُباشرةِ، الأوَّلُ مِنها: آراءُ الكِسائيِّ في القِراءات القُرآنِيَّة، والثَّاني: آراءُ الكِسائيِّ في نَقلِه لِلُّغَةِ ورِوايَتِه عَن العَرَبِ.

أولاً: القِرَاءاتُ القُرآنِيَّةُ:

في اللُّغَةِ: ذَكَرَ الخَليلُ بنُ أحمد الفراهيدي في مُعجَمِهِ أنَّ قَرَأَ وقَرَأْتُ ورَجُلٌ قارئ عابِدٌ ناسِكٌ، وفِعلُه التَّقَرِّي والقِرَاءَة، وتقولُ: قَرَأتِ المَرأةُ إذا رأتْ دَماً، وأقرَأتْ إذا حَاضَتْ، ولا يُقالُ أقرَأتْ إلا للمَرأةِ خَاصَّة، فأمَّا النَّاقَة، فإذا حَمَلَتْ قيلَ: قَرُؤتْ قُروءةً[1]، وذَكَرَ ابنُ فارس قَولَه: ما قَرَأتْ النَّاقةُ سَلَىً، كأنَّه يُرَادُ أنَّها مَا حَمَلَتْ قط[2]، وقالَ اللحياني: قارَأتُ فُلاناً مُقَارَأةً، أي دَارَستُه، واستَقرَأتُ فُلاناً[3].

وفي الاصطِلاح: "هي اختِلافُ ألفَاظِ الوَحي في الحُروفِ، وكَيفِيَّتِها مِن تَخفِيفٍ وتَشدِيدٍ وغَيرِهما"[4].

أنواعُ القِراءَةِ وشروطها:

اعلَمْ أنَّ القَاضِيَ جَلالِ الدِّين البُلقيني قَالَ: القِرَاءةُ تَنقَسِمُ إلى مُتواترٍ وآحادٍ وشاذٍّ، فالمُتواترُ القِرَاءاتِ السَّبعَة المَشهورَة، والآحاد قِرَاءات الثَّلاثَة التي هي تَمام العشر وتلحَقُ بها الصَّحابةُ، والشَّاذ قراءة التَّابِعين كالأعمَش ويحيى بن وثَّاب وابنِ جُبير، وأحسنُ ما تَكَلَّمَ في هذا النَّوعِ إمامُ القُرَّاءِ في زَمَانِه (أبو الخير ابن الجَزَري) حيث قالَ في أوَّل كِتَابِه (النَّشر): "كُلُّ قِرَاءةٍ وَافَقَتْ العَرَبِيَّة ولو بِوَجهٍ، وَوافَقَتْ أحدَ المَصاحِفِ العُثمَانِيَّة، ولو احتِمالاً، وصَحَّ سَنَدُها، فَهِي القِرَاءةُ الصَّحيحَةُ التي لا يَجوزُ رَدُّهَا، ولا يَحِلُّ إنكَارُها، بل هِي مِن الأحرفِ السَّبعَةِ التي نَزَلَ بِها القُرآنُ، ووَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبولَها، سواء كانت عَن الأئِمَّة السَّبعَة أم عَن العَشَرَة أم عَن غَيرِهم مِن الأئِمَّة المَقبولين، ومَتى اختَلَّ رُكنٌ مِن هذه الأركان الثَّلاثَةِ أطلَقَ عَلَيهَا ضَعيفة أو شَاذَّة أو باطِلَة، سواء كانَت عن السَّبعَة أم عَمَّن هو أكبر منهم، هذا هُو الصَّحيحُ عِندَ أئِمَّةِ التَّحقيقِ مِن السَّلفِ والخَلَفِ، صَرَّحَ بِذلك الدَّاني ومكي والمهدوي وأبو شَامَة، وهو مَذهَبُ السَّلَفِ الذي لا يُعرَفُ عَن أحَدٍ مِنهُم خِلافُه"[5].

---

[1] انظر: معجم العين ٣٦٩.

[2] مقاييس اللغة ٧٩/٥.

[3] تهذيب اللغة ٢٧٥/٩.

[4] البرهان ٣١٨/١ والإتقان ٢٤١/١.

[5] النشر ٩ والإتقان ٢٣٠/١.

قَالَ ابنُ الجَزري: "فقولنا في الضَّابِطِ (ولو بِوَجه)، نُريدُ به وَجهاً مِن وُجوهِ النَّحوِ، سواء أكانَ أفصَح أم فَصيحاً، مُجمَعاً عَلَيه أم مُختَلَفاً فيه اختِلافاً لا يَضُرُّ مِثلَه، إذا كانَت القِرَاءةُ مِمَّا شاعَ وذاع وتَلَقَّاهُ الأئِمَّةُ بالإسنادِ الصَّحيحِ؛ إذ هو الأصلُ الأعظَمُ والرُّكنُ الأقوَمُ، وكَم مِن قِرَاءَةٍ أنكَرَهَا بَعضُ أهلِ النَّحوِ أو كثيرٌ مِنهُم ولم يُعتَبَرْ إنكَارُهم، كإسكان (بارئكم) و(يأمركم)، وخَفضِ (والأرحام)..."[1].

سَبَقَ وأنْ ذَكَرنَا في التَّمهيدِ أنَّ الكِسائيَّ مِن القُرَّاءِ السَّبعَةِ المَشهورين، وقَد حَفِظَ القُرآنَ الكريمَ، وكانَ أوَّلُ أساتِذَته في القِرَاءةِ حَمزة بن حبيب الزَّيَّات[2]، وقد نَقَلَ الذَّهَبيُّ عَن أبي عبيدة قوله في كتاب (القراءات) للكِسائيِّ: "كانَ أبو الحسن يَتَخَيَّرُ القراءاتِ، فأخَذَ مِن قراءةِ حمزة ببعض، وتَرَكَ بعضاً، وكانَ مِن أهلِ القراءةِ، وهي كانت علمُه وصناعَتُه، ولم نجالسْ أحداً كانَ أضبطَ ولا أقوَمَ منه"[3]، وسأذكُرُ القُرَّاءَ السَّبعَةَ عَلَى وَجهِ التَّعريفِ بهم، فقد قَالَ ابنُ مُجَاهِد (ت٣٢٤هـ) في كِتَابِه[4]، وابنُ الباذِش الأنصاري (ت٥٤٠هـ) في كِتابِه[5]:

أوَّلُهُم نافع: وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، إمامُ أهلِ المَدينَةِ، والذي صاروا إلى قِراءتِه، ورَجَعوا إلى اختِيارِه، ويُكَنَّى أبا رُوَيْم، وقيل: أبا الحَسن، وقيل: أبا عبد الله، وقيل: أبا عبد الرحمن، وقيل: أبا نعيم، وهو مِن الطَّبقَة الثَّالِثَة بَعدَ الصَّحابَةِ، وكان أسودَ شديد السَّواد، وتُوُفِّيَ بالمَدينَةِ سنة تِسع وستِّين ومائة (ت١٦٩هـ) في خلافَةِ الهادي، ورَاوِياهُ: وَرش وقالون.

وثانيهم ابن كثير: وهو عبد الله بن كثير المكي القارئ، وكنيته أبو معبد، وقيل: أبو بكر، وقيل: أبو عباد، وهو مِن الطَّبقَة الثَّانية مِن التَّابِعين، وتُوُفِّيَ بمكة سنة عشرين ومائة (١٢٠هـ) في أيَّام هشام بن عبد المَلك، ورَاوِياهُ: قُنبل والبَزِّي.

وثالثهم أبو عمرو: وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العُريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث، وكان أعلمَ النَّاسِ بالغريبِ والعربيَّةِ والقرآنِ والشِّعرِ، وبأيَّامِ العَرَبِ وأيَّامِ النَّاسِ، وهو مِن الطَّبقَة الثَّالِثَة بَعدَ الصَّحابَةِ، قالَ الأصمَعي: مات في الكوفة سنة أربع وخمسين ومائة (ت١٥٤هـ)، ورَاوِياهُ: الدُّوري والسُّوسي.

---

[1] النشر ١٠ والإتقان ٢٣١/١.

[2] تهذيب اللغة ١٦/١.

[3] معرفة القراء الكبار ٢٩٨/١.

[4] انظر: كِتَاب السَّبعة في القِراءات ٥٣ وما بَعدَها.

[5] انظر: الإقناع في القراءات السَّبع ٥٥/١ وما بَعدَها.

ورابعهم ابن عامر: وهو عبد الله بن عامر اليحصبي، قاضي دمشق في أيَّامِ الوَليد بن عبد الملك، وإمام مسجد دمشق، وكنيته أبو عمران، وقيل: أبو عثمان، وقيل: أبو موسى، وقيل: أبو عبد الله، وهو مِن التَّابِعين، وليس في السَّبعَةِ القُرَّاء مِن العرَبِ إلا ابنُ عامر وأبو عمرو بن العلاء، وسائرهُم مِن المَوالي، وتُوُفِّيَ بدمشق سنة ثماني عَشرةَ ومائة (ت١١٨هـ)، في أيَّامِ هِشام بن عبد الملك، ورَاوِياهُ: ابن ذكوان وهشام بن عمار السلمي.

وخامسهم عاصم: وهو عاصم بن أبي النجود، الضَّرير الكوفيّ، وهو مولى بني جذيمة بن مالك بن نصر، ويُكَنَّى أبا بكر، وهو مِن التَّابِعين، وتُوُفِّيَ بالكوفة سنة سبع وعشرين ومائة (١٢٧هـ)، في أيَّام مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أميَّة، ورَاوِياهُ: أبو بكر وحفص.

وسادسهم حمزة: وهو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيَّات التَّميمي وهو مولى لهم، وكنيته أبو عمارة، وتُوُفِّيَ بالعراق في مدينة حلوان سنة ست وخمسين ومائة (ت١٥٦هـ)، في خلافة أبي جعفر، ورَاوِياهُ: خَلف وخلَّاد.

وسابعهم الكِسَائيّ: وهو علي بن حمزة، وكنيته أبو الحسن، مولى لبني أسد، وتُوُفِّيَ برنبويه سنة تسعٍ وثمانين ومائة (ت١٨٩هـ)، ورَاوِياهُ: أبو عمر وأبو الحارث.
وبَعدَ التَّعريفِ بالقُرَّاءِ السَّبعَةِ المَشهورين، نَذكُرُ المَواضِعَ التي وَرَدَتْ في كُتُبِ شُرَّاح الألفيَّةِ ـ مَجالُ الدِّرَاسَةِ ـ في قراءتهِ القرآنِيَّةِ.

المَواضِعُ التي ذُكِرَ فيها الكِسَائِيُّ وتَضَمَّنَتْ قِراءتَه القُرآنِيَّة

الكلام وما يتألف منه

١ـ مسألة: جواز مباشرة حرف النِّداء للفعل

يقولُ ابنُ الوردي ـ بابُ الكلام وما يَتَألَّفُ منه: "وَيُعرَفُ [الاسمُ] أيضاً بِنِدائِه كـ: يا مكرمان، ولا تَقولُ كَقَولِه (بالنِّدَا)، إذ قَد يُبَاشِرُ النِّدَاءُ الفِعلَ، كَقِرَاءة الكِسائيِّ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾[١]، والحَرفَ، مثل: ﴿يَا لَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ﴾[٢]..."[٣].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألَةُ عِندَ ابنِ الوَرديِّ وابنِ هشام[٤] وابنِ قَيِّم[٥] والشَّاطِبيِّ[٦]، وكُلُّهُم استَشهَدوا بِقراءَةِ الكِسائيَّ: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [٧] بِالوَقفِ عَلَى (أَلَا يَا)، ثُمَّ الابتِدَاءُ بِالفِعلِ (اسْجُدُوْا) بِضَم هَمزَتِهِ عَلَى معنَى الأمر، أي: (يَا هَؤلاءِ اسْجُدُوْا)[٨] أو (يَا أيُّهَا النَّاسُ اسْجُدُوْا)، واحتجَّ الكِسائيُّ لِقِراءتِه هذه بأنَّه روي عَن النَّبي ﷺ أنَّها مَوضِعُ سَجدَة [٩]، ويقولُ ابنُ خالويه: "والحُجَّةُ لِمَن شَدَّدَ: أنَّه جَعَلَهُ حَرفاً ناصِباً للفِعلِ و(لا) للنَّفي، وأسقطَ النُّون عَلامَةً للنَّصبِ، والحُجَّةُ لِمَن خَفَّفَ: أنَّه جَعلَه تَنبيهاً واستِفتَاحاً للكلامِ، ثمَّ نادى بَعدَه فاجتَزَأ بِحَرفِ النِّدَاء مِن المنادى لإقبالِه عليه وحُضورِه، فأمَرَهُم حينئذٍ بالسُّجودِ"[١٠].

وعليهِ فإنَّ حَرفَ النِّدَاء في الآيَةِ يُباشِرُ الفِعْلَ، ولذلك خَالَفَ ابنُ الوردِي المُصَنِّفَ حيثُ قَالَ إنَّ النِّدَا يَشمَلُ دخول حرفِ النِّداء عَلَى الفِعلِ والحَرفِ، ودَلِيلُ ذلك قوله: ولا تقولُ كَقولِه بالنِّدَا، مُبَرِّراً ذلك بأنَّه قَد يُبَاشِرُ النِّدَاءُ الفِعلَ، ويَستَدِلُّ عَلَى ذلك بِقراءَةِ الكِسائيِّ.

---

[١] سورة النمل ٢٧/ ٢٥.

[٢] سورة النساء ٤/٧٣.

[٣] تحرير الخصاصة ٦٦.

[٤] أوضح المسالك ١/٢١.

[٥] إرشاد السالك ١/٩٩-١٠٠.

[٦] المقاصد الشافية ١/٤٦.

[٧] سورة النمل ٢٧/٢٥.

[٨] انظر: تأويل مشكل القرآن ٢٢٣ ؛ ٣٠٦.

[٩] انظر: معاني القرآن للكسائي ٢٠٨.

[١٠] الحُجَّة في القراءات السَّبع ١٦٩.

أمَّا ابنُ هشام فيقولُ في علاماتِ الاسم: "النِّداءُ، وليس المُرادُ به دخول حرف النِّداءِ...، بل المُرادُ كون الكلمة مناداةً، نحو: يا أيُّها الرجلُ، ويا فُلُ[1]، ويا مَكرَمَانُ"[2]، فابنُ هِشَام هُنا يدافِعُ عن النَّاظِم، ويُبَيِّنُ المقصودَ مِن قولِ النَّاظِم، وأمَّا ابنُ قَيِّم فيَذهَبُ إلى ما ذَهَبَ إليه ابنُ هِشَام مِن تَوضِيحِ مَا قَصَدَهُ النَّاظِمُ [3].

وأمَّا الشَّاطِبِيُّ فيقولُ في ذكرِهِ لِخَصائصِ الاسمِ: "وأمَّا النِّدَاءُ مَمدودٌ، فأتَى بهِ مَقصُوراً لِضَرورةِ الوَزنِ فَمُختَصٌ بالأسماءِ أيضاً...، ووجهُ اختِصَاصِهِ بالأسماءِ أنَّ المُنَادَى مَفعُولٌ في المَعنَى؛ لأنَّ مَعنَى يَا زَيْدُ: أُنَادِي زَيْداً...، ومَا جَاء نحو: (يَا نِعْمَ المَوْلَى ويَا نِعْمَ النَّصير)، وقِرَاءة الكِسائيِّ: ﴿ألا يَا اسْجُدُوا﴾[4] ...، ونحو ذلك فَغَيرُ دَاخِلٍ عَلَى النَّاظِم [أي ابنُ مالك]، إذ لم يَجْعَل الخَّاصَّة هي حرفَ النِّدَاء، وإنَّمَا جَعَلَهَا نَفسُ النِّدَاء، ونِدَاءُ هذه الأشياءُ لا تَصِحُّ، إذ لا يُنَادَى إلاَّ مَنْ يُجِيبُ"[5]، والواضِحُ لدَيَّ أنَّ الشَّاطبيَّ يُؤكِّدُ ما ذَهَبَ إليه ابنُ هِشَام وابنُ قَيِّم، ويَقولُ الشَّاطِبِيُّ إنَّ الأمثِلَةَ السَّابِقَة لا يَصِحُّ فيها النِّدَاء، والنَّاظِمُ [أي ابنُ مالك] لم يُخَصِّصْ حَرفَ النِّدَاءِ للاسمِ، وإنَّمَا خَصَّصَ النِّدَاءَ نَفسَه، **ويُؤكِّدُ البَاحِثُ** صِحَّةَ مَوقِفِ الشَّاطِبِيِّ بِقَولِ ابنِ مَالِك نَفسه في شَرحِه لِلكَافِيَة، حيثُ قالَ: "واعتِبارُ الاسمِ بالنِّدَاءِ يَنبَغي أنْ يَكونَ بِغيرِ (يا) مِن حُروفِه كـ(أيا) و(هَيا) و(أيْ) فإنَّها لا تَدخُلُ إلا على الاسمِ، ولا يُنَبَّهُ بِها إلا مُنادَىً مَذكورٌ، بِخِلافِ (يا) فإنَّها قَد يُنَبَّه بِها غَيرُ مَذكورٍ، فَيَلِيَهَا فِعلٌ نحو: (يا حَبَّذَا)، وحَرفٌ نحو: يا لَيتَنا"[6].

وهناك جانبٌ آخر في هذه المسألةِ يَتَحَدَّثُ فيه الشَّاطِبِيُّ عن جوازِ حذفِ المنادى بعد الأمرِ والدُّعاءِ ونحوهما فيقولُ: "للمُضمَر أن يكونَ بمعنى المحذوف، وهو ما كان من المنادى محذوفاً، وذلك بعد الأمر والدُّعاء ونحوهما، فإنَّه يجوزُ حذفُ المُنادى هناك قِياسَاً، فبعدَ الأمر كقراءةِ الكِسَائيِّ: ﴿أَلا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ﴾[7] الآية، قالوا: أرادَ: ألا يا هؤلاء اسجُدُوا"[8]، ويَتَّضِحُ لدَيَّ أنَّ الشَّاطِبِيَّ يستَشهِدُ بِقِراءَةِ الكِسائيِّ في هذا الجانبِ من هذه

---

[1] معنى يا فُلُ: يا رجل أو يا امرأة، وذُكِرَتْ هنا لأنَّها مُلازمةٌ للنِّداء.

[2] أوضح المسالك ٢١/١.

[3] انظر: إرشاد السالك ٩٩/١-١٠٠.

[4] سورة النمل ٢٧/ ٢٥.

[5] المقاصد الشافية ٤٦/١.

[6] شرح الكافية الشافية ١٦٢/١.

[7] سورة النمل ٢٧/ ٢٥ والآية تُقرأ عندَنا بروايةِ حفصٍ عن عاصِم بتشديد اللام، نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾.

[8] المقاصد الشافية ٢٤٢/٥.

المسألةِ، ويقولُ: "وهذا كثيرٌ وهذا النوع لا يجوزُ فيه حذفُ الحرفِ؛ لأنَّ في بقائه دليلاً عَلَى المحذوفِ، فلو حُذِفَ الحرف مع المنادى لم يَبقَ ما يَدُلُّ عَلَى المحذوفِ، فلم يَجُزْ ذلك"[1].

ويُفهَمُ من شرحِ الشَّاطِبيِّ أنَّه يَجُوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ مُطلقاً، وهذا ما فُهِمَ من قولِ النَّاظِم (وغَيرُ كذا قَد يُعَرَّى) فيَأتِي حذفُ حرف النِّداء بعدَ الدُّعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾[2]، وفي الأمر، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[3].

النكرة والمعرفة

٢ـ مسألة: القول بجواز حذف الضمير المتَّصِل بالفعل

يقولُ الشَّاطِبيُّ ـ باب النكرة والمعرفة: "ومما قُرِئ بالوَجهَينِ قوله تعالى: ﴿ومَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيْهِم﴾[4]، وقوله: ﴿وفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ﴾[5]، قَرَأ بالحَذفِ فيهِمَا أبو بكر وحمزة والكِسائيُّ، وَوَافَقَهُم في الثاني ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ ومثله كثير جداً"[6].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُجيزُ القراءةَ بالوجهين (الحذف والإثبات) للضَّمير المُتَّصِل بالفعل، حيثُ قرأ الكِسَائيُّ الآيةَ بحذفِ الضَّمير، نحو: ومَا عَمِلَتْ أَيْدِيْهِم، وكذلك: وفِيهَا مَا تَشْتَهِي الأَنْفُسُ، وقد ذَكَرَ ابنُ خالويه تَخريجاً لهذهِ القِراءَةِ فَقالَ: "فالحُجَّةُ لِمَن أثبَتَهَا [أي الهاء]: أنَّه أتى بالكَلامِ على أصلِ مَا وَجَب، لأنَّ الهاءَ عائِدَةٌ على (ما) في صِلَتِها، لأنَّها مِن أسماء النَّواقِص التي تحتاج إلى صِلَةٍ وعَائدٍ، والحُجَّةُ لِمَن حَذَفَها: أنَّه لَمَّا اجتَمَعَ في الصِّلَةِ فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، خَفَّفَ الكَلِمَةَ بِحَذفِ المفعولِ؛ لأنَّه فُضلَة في الكَلامِ"[7].

---

[1] المقاصد الشافية ٥/٢٤٤.

[2] سورة آل عمران ٣/١٤٧.

[3] سورة يوسف ١٢/٢٩.

[4] سورة يس ٣٦/ ٣٥.

[5] سورة الزخرف ٤٣/ ٧١.

[6] المقاصد الشافية ١/٥٢٨.

[7] الحجة في القراءات السبع ١٩١.

المعرَّف بأداة التعريف

٣ـ مسألة: القول بجواز تسكين اللام في أل التَّعريف بَعدَ (ثم)

يقولُ الشَّاطبيُّ: "ومِن الدَّليلِ للمَذهَبِ الآخرِ وهو زيَادةِ الهَمزَة وعُروُّها عَن الدِّلالة – مَذهَبُ سيبويه – أنَّهم أوصَلوا حَرفَ الجَرِّ إلى مَا بَعدَ حَرفِ التَّعريفِ [أل]، نحو: عَجِبتُ مِنَ الرَّجلِ ومَررتُ بالغُلامِ، وذلك يَدُلُّ عَلَى أنَّ حَرفَ التَّعريفِ غَيرُ فَاصِلٍ بَينَ الجَار والمَجرور، وإنَّما كانَ كذلك؛ لأنَّه فِي نِهايَةِ اللَّطافَةِ والاتِّصَالِ بمَا عَرَّفَهُ، ولا يَكونُ كذلك إلَّا لأنَّه حَرفٌ واحِدٌ لا سيَّما وهو سَاكِنٌ، ولو كانَ عندَهم حَرفَينِ كـ(هل) و(بل) و(قد) لَمَا جَازَ الفَصل لاستِقلالِ الحَرفِ، ومِنْ ثمَّ أنكروا عَلَى الكِسَائيِّ قراءة: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[١]، بإسكان اللام و﴿ثُمَّ لْيَقْضُوْا﴾[٢]؛ لأنَّ ثُمَّ قائمةٌ بنفسِها وليست كالواو والفاء"[٣].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ قِرَاءةَ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ، بِدَليلِ قوله: ومِن ثم أنكروا عَلَى الكِسَائيِّ هذه القراءةَ، وقالَ ابنُ خالويه: "فالحُجَّةُ لِمَن كَسَر: أنَّه أتَى باللام على أصلِ ما وَجَبَ لها قبلَ دُخولِ الحَرفِ عليها، والحُجَّةُ لِمَن أسكَن: أنَّه أرادَ التَّخفيفَ لِثِقَلِ الكَسرِ، وإنَّما كانَ الاختِيَارُ مَع (ثم) الكسرَ، ومع (الواو) و(الفاء) الإسكان، أنَّ (ثم) حرفٌ مُنفَصِلٌ يُوقَفُ عَليه، والواو والفاء لا يَنفَصِلانِ، ولا يُوقَفُ علَيهِمَا، وكُلٌّ مِن كَلامِ العَرَبِ"[٤].

---

[١] سورة الحج ٢٢/ ١٥.

[٢] سورة الحج ٢٢/ ٢٩.

[٣] المقاصد الشافية ٥٥٢/١.

[٤] الحجة في القراءات السبع ١٥٤.

إنَّ وأخواتها

٤ـ مسألة: جواز كسر وفتح همزة إنَّ

يقولُ ابنُ هشام في موضِعِ جوازِ كَسرِ وفَتحِ همزة (إنَّ): "أنْ تَقَعَ في مَوضِعِ التَّعليلِ: نحو ﴿إِنَّا كُنَّا نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾[١]، قرأَ نافعٌ والكِسَائيُّ بالفتحِ عَلَى تقديرِ لام العِلَّة، والباقون بالكسرِ عَلَى أنَّه تَعليلٌ مُستَأنَفٌ، ومثلُهُ ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِم إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُم﴾[٢]، ومثلُهُ: لَبَّيكَ، إنَّ الحَمدَ والنِّعمَةَ لَكَ"[٣].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ ابنُ هشام بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفية في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجريِّ، ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ هشام ذَكَرَ الوَجهَينِ لِهمزَةِ (إنَّ): الكسر والفتح لها، وعزا ابنُ هشام فتحَ الهمزة للكِسَائيِّ، وقد خَرَّجَ ابنُ خالويه الآيةَ بِقولِه: "فالحُجَّةُ لِمَن فَتَحَ: أنَّه أرادَ حرفَ الجرِّ، فلَمَّا حَذَفَه تَعَدَّى الفِعلَ فَعَمِلَ، والحُجَّةُ لِمَن كَسَر: أنَّه جَعَلَ تَمامَ الكَلامِ عِندَ قولِه (نَدعوهُ)، ثمَّ ابتَدَأَ (إن) بالكَسرِ علَى مَا أوجَبَهُ الابتِدَاءُ لها"[٤].

ظن

٥ـ مسألة: جواز رفع الفعل إذا كان العامل في (أنْ) فِعلَ (ظَنَّ)

يقولُ ابنُ الورديّ: "وإنْ كانَ العَامِلُ في (أنْ) فِعلَ (ظَنَّ)، فالأكثَرُ نصبَ الفِعل بَعدَها مثل: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوْا أَنْ يَقُولُوْا﴾[٥]، وجَازَ الرَّفعُ عَلَى أنَّها مُخَفَّفَةٌ مِنْ الثَّقيلَة، كَقِراءَة أبي عمرو وحمزة والكِسَائيِّ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[٦]..."[٧].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ ابنِ الوردِيِّ والشَّاطِبيِّ[٨]، وهما يَذهَبان بالقولِ بجوازِ الوَجهَينِ، أي القولُ بِجَوازِ رَفعِ الفِعلِ إذا كَانَ العَامِلُ في (أنْ) فِعلَ ظَنَّ، وكذلك القولُ بِجَوازِ نَصبِ الفِعلِ أيضاً، وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "فإنْ وَقَعَتْ (أنْ) بَعدَ أحدِ هذه الأفعالِ أو نحوها، فلكَ وجهان:

---

[١] سورة الطور ٥٢/ ٢٨.

[٢] سورة التوبة ٩/ ١٠٣.

[٣] أوضح المسالك ١/ ٢٩٧.

[٤] الحجة في القراءات السبع ٢١٨.

[٥] سورة العنكبوت ٢٩ / ٢.

[٦] سورة المائدة ٥ / ٧١.

[٧] تحرير الخصاصة ٢٨٧.

[٨] انظر: المقاصد الشافية ٦/١٠-١١.

أحدُهما: أنْ تَنْصِبَ بها ما بعدَها، فتقولُ: حَسِبتُ أنْ يقومَ زيدٌ...، والثَّاني: ألَّا تَنْصِبَ بها، بل يبقى ما بعدَها عَلَى رَفعِهِ، نحو قولِكَ: حَسِبتُ أنْ لا تَقولُ ذلك، وظَنَنْتُ أنْ لا تَفْعَلُ ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وحَسِبُوْا أنْ لا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾[1] عَلَى قراءةِ أبي عمرو وحمزة والكِسَائيِّ"[2].

والشَّاطِبيُّ يذهَبُ بالقولِ بجوازِ الوجهينِ، لقولِه: "وهما عَلَى وجهينِ مُختَلِفَينِ، أمَّا النَّصْبُ بعدَها فلِجَريَانِها عَلَى بابِها، مِن عدمِ التَّحقيقِ وثُبوتِ التَّرَدُّدْ...، وأمَّا الرَّفعُ فعَلَى معنى أنَّكَ أثْبَتَّ ذلك في ظَنِّكَ، وأدخَلتَه مدخَل العِلمِ، وعَلَى إجرائه مجرَى العِلْمِ صارَتْ هُنا (أنْ) غَيرَ نَاصِبَة...، يعني أنَّ (أنْ) إذا وَقَعَتْ بعدَ الظَّنِّ فالنَّصْبُ هو الأكثَرُ، والرَّفعُ صحيحٌ جائزٌ"[3]، وقد خَرَّجَ ابنُ خالويه هذه القراءةَ بِقَولِه: "فالحُجَّةُ لِمَن رَفَع: أنَّه جَعَلَ (لا) بِمَعنَى ليس؛ لأنَّها يُجْحَدُ بها كَمَا يُجْحَدُ بـ (لا)، فَحَالَت بينَ أنْ وبينَ النَّصبِ، وقالَ البصريونَ: أنَّ هذه مُخَفَّفَة مِن المُشَدَّدَة، وليست (أن) التي وُضِعَتْ لِنَصبِ الفِعلِ فلا تَدخُلُ عليه إلا بِفَاصِلَة، إمَّا بـ (لا) أو بـ (السين)؛ لِيَكون لك عِوَضاً مِن التَّشديدِ، وفَاصِلَة بينها وبينَ غيرها، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[5]، لم يَختَلِفْ القُرَّاءُ في رَفعِه ولا النَّحويُّون أنَّها مُخَفَّفَة مِن الشَّديدَة، وأنَّ الأصلَ فيه: أنَّه لا يَرجِع، وأنَّ سيكون، والحُجَّةُ لِمَن نَصَب: أنَّه جَعَلَ (أنْ) النَّاصِبَة للفِعلِ، ولم يُحِلْ بـ (لا) بينها وبين الفِعلِ كما قالَ تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾[7]..."[8].

---

[1] سورة المائدة ٥/ ٧١.

[2] المقاصد الشافية ٦/١٠.

[3] المقاصد الشافية ٦/١١.

[4] سورة المزمل ٧٣/٢٠.

[5] سورة طه ٢٠/٨٩.

[6] سورة ص ٣٨/٧٥.

[7] سورة الأعراف ٧/١٢.

[8] الحجة في القراءات السبع ٧٠.

الإضافة

٦ـ مسألة: جواز أن يبنى (إذ) عند الإضافة

يقولُ الشَّاطبيُّ: "والثَّاني (إذْ) فالمُضَافُ هنا يَجوزُ أنْ يُبنَى فتقولُ: ما جِئتُكَ مِنْ يَومَئِذْ قَامَ زيدٌ، وانقَطَعتُ عنك مِنْ حِينَئِذٍ، ويَجوزُ أنْ يُعرَبَ فتقولُ: مِنْ يَومِئِذْ قامَ زيدٌ، ومِنْ حِينِئِذ، ومِنه القِراءتَان المَشهورتَان: ﴿ومِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾[١]، عَلَى البِناءِ، وهي لِنَافِعٍ والكِسَائيِّ"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُجيزُ الوَجهَينِ الإعرابُ والبِناءُ، لِقولِهِ: "ومَفهومُ كَلامِ النَّاظِمِ [أي ابنُ مالك] يَقتَضِي الإعرابُ خَاصَّةً، كمَا تَرى وهُو غَيرُ صَحيحٍ"[٣]، وقد خَرَّجَ ابنُ خالويه هذه القِراءةَ بِقَولِه: "تُقرَأُ الآيةُ بالتَّنوينِ وفَتحِ (يوم)، وبِتَركِ التَّنوينِ وخَفضِ (يوم)، وبِبِناءِ (يوم) مع تَركِ التَّنوين، فالحُجَّةُ لِمَن نَوَّنَ ونَصَبَ: أنَّه أرادَ بالنَّصبِ خِلافَ المُضاف؛ لأنَّ التَّنوينَ دليلٌ، والإضافَةَ دَليلٌ، ولا يَجتَمِعُ دَليلان في اسمٍ واحِدٍ، والحُجَّةُ لِمَن تَرَكَ التَّنوينَ وأضافَ: أنَّه أتَى به عَلَى قِيَاس مَا يَجِبُ للأسمَاءِ، ولِمَن بَنَاه مَع تَركِ التَّنوينِ وَجهَان: أحَدُهما: أنَّه جَعَلَ (يوم) مع (إذ) بِمَنزِلَة اسمَينِ جُعِلا اسماً وَاحِداً، فَبَنَاهُ عَلَى الفَتحِ كَمَا بَنَى خَمسَةَ عَشَر، والثَّاني: أنَّه لمَّا كانت (إذ) اسماً لِلوَقتِ المَاضِي، واليوم مِن أسمَاء الأوقَاتِ أضَفتَهُمَا إضافَةَ الأوقَاتِ إلى الجُمَلِ، كَقَولِكَ: جِئتُكَ يَومَ قَامَ زَيدٌ، فيكونُ كقولِك: جِئتُكَ إذ قَامَ زَيدٌ، فَلَمَّا كَانَت (إذ) بهذهِ المَثابَةِ بني اليوم معها عَلَى الفَتحِ؛ لأنَّه غَيرُ مُتَمَكِّنٍ مِن الظُّروفِ، وجَعَلَ تنوين (إذ) عِوَضاً مِن التَّنوين المَحذوفِ بَعدَها؛ لأنَّ مَعناه: يومَ إذ قَدِمَ زَيدٌ ومَا شاكلَ ذلك"[٤].

---

[١] سورة هود ٦٦/١١.

[٢] المقاصد الشافية ٨٦/٤.

[٣] المقاصد الشافية ٨٧/٤.

[٤] الحجة في القراءات السبع ١٠٦.

الإضافة

٧ـ مسألة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول

يقولُ الشَّاطبيُّ: "فالأوْلَى في هذه القراءة أنْ تُجعَلَ حُجَّة في الجَوازِ، فإنَّها مِن أقوى ما يُحتَجُّ به، وقد جاءَ ما يُؤيِّدُها مِن السَّماعِ والقِياسِ، فإمَّا السَّماعُ فنُقِلَ أيضاً عن بعضِ السلفِ أنَّه قرأ: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهْ﴾[١]، أرادَ: مُخلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ، واسمُ الفاعلِ والمصدرُ سواء في الإضافةِ، ونُقِلَ عن عبد الله بن ذكوان في كتابِهِ أنَّه قال: سألني الكِسَائيُّ عن هذا الحرفِ – وبَلَغَهُ مِن قراءتنا، يعني: ﴿قَتْلُ أوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِم﴾[٢]، فرَأيته قد أعجَبَه ونَزَعَ بهذا البيت فيه:

تنفي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمَ تنقَادِ الصَّيارِيفِ"[٣]

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأي الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجريِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ على جَوازِ الفَصلِ بين المضاف والمضاف إليه، وذلك بِقَولِه: "فالأوْلَى في هذه القراءةِ أنْ تُجعَلَ حُجَّةً في الجَوازِ"[٤]. فالرُّسلُ: مَفعولٌ أوَّلُ، والوَعدُ: مفعولٌ ثانٍ، وفُصِلَ بين المضافِ (مُخلِفَ) والمُضافِ إليه (وعدَه) بالمفعولِ الأوَّلِ (رُسُلِه)، والآية الثَّانية، نحو: قَتلُ: بالرَّفعِ عَلَى أنَّه القائمُ مَقامَ الفَاعِلِ، وَأولادَهُم بالنَّصبِ عَلَى أنَّه مفعولُ القَتلِ، وشُرَكائِهم: بالجَرِّ عَلَى الإضافَة، وقد فُصِلَ بينهما بالمَفعولِ[٥]، وقد نَقلَ ابنُ الأنباري أنَّ الكوفيينَ يُجيزونَ الفَصلَ بينَ المضافِ والمُضاف إليه بِغيرِ الظَّرفِ وحَرفِ الجَرِّ لِضَرورةِ الشِّعرِ؛ لأنَّ العرَبَ استَعمَلَتْها كَثيراً في أشعارِهَا، أمَّا البصريونَ فلا يُجيزونَ ذلك بِغَيرِ الظَّرفِ وحَرفِ الجَرِّ[٦]، وقد خَرَّجَ ابنُ خالويه هذه القِراءةَ بِقَولِه: "تُقرَأُ الآيَةَ بِنَصبِ الزاي في (زيَّنَ) ونَصبِ (قتلَ) ورَفعِ شركائهم، وبِضَمِّ الزاي وضَمِّ (قتلُ) ونَصبِ أولادهم وخَفضِ شركائهم، فالحُجَّةُ لِمَن قَرَأ بِفَتحِ الزاي: أنَّه جَعَلَ الفِعلَ للشُّرَكَاءِ فَرَفَعَهُم بِه، ونَصَبَ القَتلَ بِتَعَدِّي الفِعلِ إليه،

---

[١] سورة إبراهيم ١٤/ ٤٧.

[٢] سورة الأنعام ٦/ ١٣٧.

[٣] المقاصد الشافية ١٧٥/٤ وانظر: معاني القرآن للكسائي ١٧٣.

والبيت من البسيط، وهو للفرزدق في الكتاب ٥٧/١ ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٩٣/٢ وأسرار العربية ٦١ وشرح الكافية الشافية ٩٨٧/٢ والجامع لأحكام القرآن ١٥٦/٩ واللباب في علوم الكتاب ١٨٥/٨.

[٤] المقاصد الشافية ١٧٤/٤.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ٤٦٤/١ ؛ ٩٧/٢.

[٦] انظر: الإنصاف ٣٨٢/١.

وخَفَضَ أولادَهم بإضَافَةِ القَتلِ إليهِم، والحُجَّةَ لِمَن قَرَأهُ بِضَمِّ الزَّاي: أنَّه دَلَّ بذلك عَلَى بِنَاءِ الفِعلِ لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، ورَفَعَ به القتل، وأضافَهُ إلى شُرَكائِهِم فَخَفَضَهُم، ونَصَبَ أولادَهُم بِوقوعِ القَتلِ عَلَيهم، وحَالَ بينَ المُضاف والمُضاف إليه، وهو قَبيحٌ في القُرآنِ، وإنَّما يَجوزُ في الشِّعرِ كَقَولِ ذِي الرُّمَّةِ:

كـأنَّ أصـواتَ مِـن إيغَـالِهِنَّ بِنـا أواخِـرِ المَـيس أنقـاضُ الفَـراريجِ[1]

وإنَّما حَمَلَ القَارِئُ بهذا عليه: أنَّه وَجَدَهُ في مَصَاحِفِ أهلِ الشَّام بالياء فاتَّبَعَ الخَط"[2]، وتقديرُ البيت: كأنَّ أصواتَ أواخر الميس أنقاضُ الفراريج مِن إيغالهنَّ بنا، ثم فَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بِقَولِ (من إيغالهنَّ)، وقد أفرَدَ ابنُ جِنِّي شَرحاً مُسهَباً حَولَ الآية السَّابِقَة، ومُجمَلُ قوله أنَّه اختَارَ رَفع (شركاء) لتَأويلَين: الأوَّلُ وهو الوَجهُ، أنْ يَكونَ مَرفوعاً بِفِعلٍ مُضمَرٍ دَلَّ عَلَيهِ قَوله (زُيِّنَ)، كأنَّه لَمَّا قالَ: زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشركينَ قَتْلُ أولادِهِم: قيلَ: مَن زَيَّنَه لهم؟ فقيلَ: زَيَّنَه لهم شُرَكاؤهم فارتَفَعَ الشُّرَكاء بِفعلٍ مُضمَرٍ دَلَّ عليه (زُيِّنَ)، فهو إذاً كَقولك: أُكِلَ اللَّحمُ زَيدٌ، فهذا هو الوَجْهُ المُختارُ في رَفعِ الشُرَكاءِ، والثَّاني: وهو أنْ يكونَ الشُّرَكَاءُ ارتَفَعوا في صِلَةِ المَصدَرِ الذي هو القَتلُ بِفِعلِهِم، وكأنَّهُ: (وكَذلكَ زُيِّنَ لِكثيرٍ مِن المُشركينَ أنْ قَتَل شُرَكاؤهم أولادَهُم) وشَبَّهوا بِقَولِه: حُبِّبَ إلى رَكوبِ الفَرَس زَيدٌ، أي أنَّ رَكبَ الفرسَ زَيدٌ[3].

أمَّا بَيتُ الفَرَزدق فَعلَى أنَّ (نَفيَ الدَّراهِمَ تَنقَادِ) حَيثُ أضيفَ المَصدرُ (نَفي) إلى مَفعولِه (الدَّراهِمَ)، على أنَّ فيه الفَصلَ بالمَفعولِ بَينَ المُتضَايفَينِ فإنَّ أصلَه: نَفيَ تَنقادِ الصَّياريفِ الدَّراهِمَ، فَفَصَلَ بِالمَفعولِ وهو (الدَّراهيم) بَينَ المُتَضايفَين، وإضافة نفي إلى تنقاد من إضافة المصدر إلى فاعله، ورُوِيَ أيضاً بإضافَةِ (نَفي) إلى (الدَّراهيمِ) ورفع (تَنقادُ) فَيكونُ مِن إضَافَةِ المَصدرِ إلى فَاعِلِه (تَنقادُ)، وعلى هذه الرِّوايةِ أنشدَه ابنُ النَّاظمِ وابنُ عقيل في شَرحِ الألفِيَّةِ[4].

---

[1] البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٨٤ وفي الكتاب ٢٣٨/١ ؛ ١٦٧/٢ والحجة في القراءات السبع ٨٢ وأسرار البلاغة ٩١ وسر صناعة الإعراب ٢٣/١ والإنصاف ٣٨٦/١ والذخيرة ٧٨٠/٦ وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٧/١ ؛ ١٠٥/٢ ؛ ٢٨٢/٢ ؛ ١٧٦/٣ .

[2] الحجة في القراءات السبع ٨١-٨٢.

[3] انظر: المحتَسَب ٣٣٩/١-٣٤٠.

[4] انظر: شرح ابن النَّاظم ٢٩٩ وشرح ابن عقيل ٧٩/٢.

العطف

٨ـ مسألة: جواز العطف عَلَى فعل الجزاء

يقولُ الشَّاطبيُّ: "يُريدُ أنَّ الجَزَاءَ إذا عُطِفَ عليه فِعلٌ بأحَدِ حَرفين، وهما (الواو والفاء) فإنَّ ذلك الفِعلَ يَجوزُ فيه ثَلاثةُ أوجُه...، وقالَ تَعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[١]، قَرَأَ أبو عمرو وعاصمُ بالرَّفعِ مَع الياء، وقَرَأَ حَمزةُ والكِسَائيُّ بالياءِ وجَزمِ الرَّاء [وَيَذَرْهُمْ]، والبَاقونَ بالرَّفعِ مع النُّونِ [وَنَذَرُهُمْ]"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ أوردَ الآراءَ الثَّلاثةَ لِقِراءَةِ الآيةِ: بالرَّفعِ مَع الياءِ، وبالياءِ مع جَزمِ الرَّاء، وبالرَّفعِ مع النُّونِ كَما هو مُوَضَّحٌ في المتن، وقد خَرَّجَ ابنُ خالويه هذه القِرَاءَةَ بِقَولِه: "تُقرَأُ الآيةَ بالنُّونِ والرَّفع، وبالياءِ والجَزمِ، فالحُجَّةُ لِمَن قَرَأَ بالنُّونِ والرَّفع: أنَّه استَأنَفَ الكلام؛ لأنَّه ليس قَبلَه مَا يَرُدُّه بالواوِ عليه، والحُجَّةُ لِمَن قَرَأَ بالياءِ والجَزمِ: أنَّهُ عَطَفَه عَلَى مَوضِعِ الفاء في الجَوابِ مِن قَولِه: ﴿فَلا هَادِيَ له﴾..."[٣].

---

[١] سورة الأعراف ٧/ ١٨٦.

[٢] المقاصد الشافية ٦/١٥٤.

[٣] الحجة في القراءات السبع ٩٢.

٩ـ مسألة: ضرورة أن يكون الترتيب اللفظي لـ(واو العطف) موافقاً للترتيب الزَّماني

يقولُ الشَّاطبيُّ: "فمِمَّا جاءَ فيه التَّرتيب اللفظي مُوافِقاً للتَّرتيبِ الزَّماني قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[١]...، وذلك كَثيرٌ، ومِمَّا جَاءَ عَلَى عَكسِ التَّرتِيبِ قَولُه تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَجَاء فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُ﴾[٣]، في قراءةِ غيرِ أبي عمرو والكِسَائيِّ"[٤].

التحليل والتوضيح:

لقد تفرد الشَّاطِبيِّ بِذكرِ هذهِ المَسألةِ من بَينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِن الهِجري[٥]، فَالزَّلزَلَةُ لـلأرضِ لا شَكَّ أنَّها تَسبِقُ خُروجَ أثقالِها ومَا في باطِنِها مِن مَوتى وكُنوزٍ ومَعادِن وغَيرِها، وخروجُ هذه الأمورُ هي نتيجةٌ للزَّلزَلَةِ[٦]، وقد ذكَرَ الشَّاطِبيُّ الوَجهَين، حَيثُ قَرَأَ الكِسَائيُّ قولَه تَعالَى: ﴿ومَنْ قِبَلَهُ﴾ بكَسرِ القافِ وفتحِ الباء، وهذا يَعنِي أنَّه يُشتَرطُ أنْ يَكونَ التَّرتيبُ اللفظي للواوِ مُوافِقاً للتَّرتيبِ الزَّمنِي، وقد وَضَّحَ ابنُ خالويه هذه القِراءةَ بِقَولِه: "تُقرَأُ الآيةَ بِكَسرِ القافِ وفَتحِ الباء، وبِفَتحِ القافِ وسكونِ الباء، فالحُجَّةُ لِمَن كَسَرَ القافَ: أنَّه جَعَلَهَا بِمَعنى (عنده) و(معه)، والحُجَّةُ لِمَن فَتَحَهَا: أنَّه أرادَ ومَنْ تَقَدَّمَهُ مِن أهلِ الكُفرِ والضَّلالِ"[٧].

---

[١] سورة الزلزلة ٩٩/ ١-٢.

[٢] سورة الدخان ٤٤/ ٣٧.

[٣] سورة الحاقة ٦٩/ ٩.

[٤] المقاصد الشافية ٥/٧١.

[٥] انظر: المقاصد الشافية ٥/٧١.

[٦] انظر: جامع البيان ٢٤/٥٤٧ ومعالم التنزيل ٨/٤٩٨ وتيسير الكريم الرحمن ٩٣٢.

[٧] الحجة في القراءات السبع ٢٣٠.

ما لا ينصرف

١٠ـ مسألة: جواز صرف مالا ينصرف للتناسب

يقولُ ابنُ الوَرديِّ: "يَجوزُ صَرفُ المُمتَنِع للضَّرورةِ...، ولِلتَّناسُبِ أيضاً بلا خِلافٍ فيهما، كقِراءَة نافعٍ والكِسَائيِّ وأبي بَكرٍ: ﴿سَلاسِلا﴾[١]، و﴿قَوارِيرَا﴾[٢]..."[٣].

الشرح والتحليل *:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ ابنِ الوردِيِّ وابنِ هشام[٤]، وهما يُوافِقَان الكِسَائيَّ، فابنُ الوَردِيِّ يَذكُر الجَوازَ بلا خِلافٍ.

وأمَّا ابنُ هشام فَيقولُ في بَابِ مَا لا يَنصَرفُ: "إرادةُ التَّناسُب، كَقراءةِ نافع والكِسَائيِّ ﴿سَلاسِلاً﴾[٥]، و﴿قَوَارِيراً﴾[٦]، وقراءة الأعمش ﴿ولا يَغُوثاً وَيَعُوقاً ونَسراً﴾[٧]..."[٨]، وقد خَرَّجَ ابنُ خالويه هذه القِرَاءَةَ بِقَولِه: "فالحُجَّةُ لِمَن قَرَأ بالتَّنوينِ: أنَّه شَاكَلَ به مَا قبله مِن رؤوسِ الآي؛ لأنَّها بالألفِ، وإن لم تَكُن رأسُ آيةٍ، ووقف عليها بالألف، والحُجَّةُ لِمَن تَرَكَ التَّنوين: قال: هي عَلَى وَزن (فعالل) وهذا الوزنُ لا يَنصَرِفُ إلا في ضَرورَةِ شاعر، وليس في القُرآنِ ضَرورَة"[٩].

---

[١] سورة الإنسان ٧٦ / ٤.

[٢] سورة الإنسان ٧٦ / ١٥

[٣] تحرير الخصاصة ٢٨٤.

* هذه المسألةُ تعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص٤٧٢] فقال: "ويَجوزُ أنْ يُصرَفَ ما لا يستحقُّ الصَّرف للتَّناسُبِ، كَقِرَاءةِ نَافِع والكِسَائيِّ قولـه تعالى: ﴿سَلاسِلا﴾، و﴿قَوَارِيرَا﴾، وكَقِرَاءةِ الأعمش قولـه تعالى: ﴿ولا يَغُوثًا ويَعُوقًا﴾ فصرفَهُمَا، لِيُنَاسِبَا قولِه تعالى: ﴿ولا تَذَرُنَّ وَدًّا ولا سُوَاعاً ولا يَغُوثَ ويَعُوقَ ونَسْرًا﴾"، والواضِحُ لنا أنَّ ابنَ النَّاظِم يوافِقُ قراءةَ الكِسَائيِّ بدليلِ استشهادِه بِقِرَاءتِه.

[٤] انظر: أوضح المسالك ١٢٠/٤.

[٥] سورة الإنسان ٤/٧٦.

[٦] سورة الإنسان ٧٦/ ١٥.

[٧] سورة نوح ٧١/ ٢٣.

[٨] أوضح المسالك ١٢٠/٤ وانظر: معاني القرآن للكسائي ٢٤٨.

[٩] الحجة في القراءات السبع ٢٣٥.

إعراب الفعل

١١ـ مسألة: القول برفع الفعلِ بعدَ لام الجحود

يقولُ المُرادِيُّ: "بل الظَّاهِرُ أنَّ لامَ الجُحود تقَعُ بَعدَ النَّفي بها، ويَدُلُّ عَلَى ذلك قِراءَةُ غَيرِ الكِسَائيِّ: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الجِبَال﴾[١]، فنَصَّ بَعضُهم عَلَى أنَّ اللامَ في غَيرِ قراءتِه لامُ الجُحود، وفي الآيةِ رَدٌّ عَلَى مَن زَعَمَ أنَّ الفِعلَ بَعدَ لامِ الجُحودِ لا يَرفَعُ إلا ضَميرَ الاسمِ السَّابِقِ"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بَينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ يُخَالِفُ قِرَاءَةَ الكِسَائيِّ في جَوازِ رَفعِ الفِعلِ بَعدَ لامِ الجُحودِ، وذلك بِقَولِهِ: بل الظَّاهِرُ أنَّ لامَ الجُحودِ تقَعُ بَعدَ النَّفي بها، أمَّا قِراءةُ الكِسَائيِّ فهي بِفَتْحِ اللَّامِ ورَفْعِ الفِعلِ، فأنْ مُخَفَّفَة مِن الثَّقيلَة، واللاَّمُ للفَصلِ أي: وإنْ كادَ مَكرهُمْ تَزُوْلُ مِنْهُ الجِبَال[٣]، وقد وَجَّهَ ابنُ خالويه هذه القِرَاءَةَ بِقَولِه: "فالحُجَّةُ لِمَن فَتَحَ اللام في (لَتزولُ): أنَّه جَعَلَهَا لام التَّأكيد، فلم تُؤَثِّرْ في الفِعلِ ولم تُزِلْهُ عن أصلِ إعرابِه، وهذه القراءةُ تُوجِبُ زَوال الجِبَال لِشِدَّةِ مَكرِهِم وعِظَمِهِ، والحُجَّةُ لِمَن كَسَر اللام (لِتَزولَ): أنَّه جَعَلَهَا لامَ (كي) وهي في الحَقيقَةِ لام الجَحد، و(إنْ) هاهنا بِمَعنَى (ما)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيْمَانَكُمْ﴾[٤]، ومعنى ذلك أنَّ مَكرَهُم لَأَضعَفَ مِن أنْ تَزولَ مِنه الجِبَال"[٥].

---

[١] سورة إبراهيم ١٤/ ٤٦.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٤٤.

[٣] المُحتَسَب /٤١.

[٤] سورة البقرة ١٤٣/٢.

[٥] الحجة في القراءات السبع ١١٧.

١٢ـ مسألة: جواز إضافة المائة إلى الجمع

يقولُ المُرادِيُّ: "يَعنِي أنَّ المِائَةَ والألْفَ يُضافان إلى المَعدودِ مُفرَداً، نحو: مائَة رَجُل، وألفَ رَجُل، وتَثنِيَتهما وجمعهما كذلك، وقوله: (ومائةٌ بالجمع نزراً قد رُدِف) أشَارَ به إلى قِرَاءةِ حَمزة والكِسَائيِّ ﴿ثلاث مائةِ سنينَ﴾[١]، وأشَارَ بقولِه (نَزْراً) إلى تَقليلِه، وقالَ بجَوازِه الفَرَّاءُ"[٢].

التحليل والتوضيح *:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ وابنِ الوَردِيِّ[٣] وابنِ عقيلٍ[٤] وابنِ جابرٍ[٥] والشَّاطِبيِّ[٦]، وكلُّهُم يُوافِقون قِرَاءَةَ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ، لكنَّهم يُشيرونَ إلى وجودِهَا بِقِلَّةٍ في الكَلامِ، كَمَا أشَار النَّاظِمُ بِقَولِه (نَزْراً) أي عَلَى وجهِ القِلَّة.

أمَّا ابنُ الوَردِيِّ فيقولُ: "وأضِفْ المائةَ والألْفَ إلى المَعدُودِ بِهِمَا مُفرَداً كـ(مائةُ دِينَارٍ وألْفُ دِرْهَمٍ)، وقَد تُضَافُ المائةُ إلى جَمعٍ، قَرَأ حَمزة والكِسَائيُّ: ﴿ثَلاثَ مِائةٍ سِنينَ﴾ [٧]..."[٨]، ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ الوردي يَميلُ إلى إمكَانِيِّة إضَافَة المائة إلى الجَمع، وهذا مَا قَرأ به الكِسَائيُّ.

وأمَّا ابنُ عقيل فيقولُ: "وَوَرَد إضافةُ (مِائَة) إلى جَمعٍ قَليلاً، ومِنه قراءةُ حمزة والكسائي ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ [٩]، بإضافَةِ (مِائة) إلى سِنينَ"[١٠].

---

[١] سورة الكهف ١٨/ ٢٥.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٣٢٤.

* هذه المسألةُ تَعَرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص٥٢٠] فقال: "تُضَافُ المائةُ والألِفُ إلى المَعدودِ بِهِمَا مُفْرَدَاً، نحو: مائةُ دِينَارٍ، وألفُ دِرْهَمٍ، وقَد تُضَافُ المائةُ إلى جَمع، كَقِرَاءةِ حمزة والكِسَائيِّ قوله تعالى: ﴿ وَلَبِثُوا في كَهْفِهِمْ ثَلاثَمائةِ سِنِينَ ﴾، وإليه أشَارَ المُصَنِّفُ (ومائةٌ بِالجَمْعِ نَزْرَاً قَدْ رُدِف)"، وظَاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ النَّاظِم يُوافِقُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ.

[٣] انظر: تحرير الخصاصة ٣١٢.

[٤] انظر: شرح ابن عقيل ٤/٥٥.

[٥] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤/ ١٧٨.

[٦] انظر: المقاصد الشافية ٦/٢٥٣.

[٧] سورة الكهف ١٨/ ٢٥.

[٨] تحرير الخصاصة ٣١٢.

[٩] سورة الكهف ١٨/ ٢٥.

[١٠] شرح ابن عقيل ٤/٥٥.

وأمَّا ابنُ جابر فيقولُ: "ثم نبَّهَ عَلَى أنَّ المائةَ: قد يَجيءُ تمييزها مجموعاً، ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مائةِ سِنِينَ﴾[1]..."[2]، أي أنَّه قد تُضَافُ المائةُ إلى الجَمعِ.

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "ثُمَّ ذَكَرَ [ابنُ مالك] أنَّ المائةَ قد يأتِي تَمييزُهَا بجمعٍ لكن قَليلاً، وذلك قوله (ومائةٌ بالجَمعِ نَزْراً قَدْ رُدِف)، يعني أنَّ (مائةَ) جاءتْ مردفَةٌ بالجَمعِ تَمييزاً قليلاً، ومِن ذلك قولِه تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مائةِ سِنِينَ﴾[3]، بإضافَةِ مائة إلى سِنين، وهي قِرَاءةُ حمزة والكِسَائيُّ"[4].

وفي موضِعٍ آخَر يقولُ الشَّاطبيُّ: "وعَلَى ذلك جاءَ قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائةٍ سِنِينَ﴾[5]، في قراءة تنوين مائةٍ، وهي لغيرِ حمزة والكِسَائيِّ، فيوهِم أنَّ سنينَ منصوبة عَلَى التَّمييزِ، وكذلك ما كان نحوهما مثل: قَبَضْتُ أحَدَ عَشَرَ دَرَاهِمَ، وستَّة عَشَرَ دَنَانيرَ، وعَشرَةَ أثواباً، وأشباه ذلك، وهو مُخِلٌّ بالقَصْدِ"[6].

وقد وَجَّهَ ابنُ خالويه قِرَاءةَ هذهِ الآيةِ بِقَولِه: "تُقرَأُ بإثبات التَّنوين، وبطَرحِه والإضَافَةِ، فالحُجَّةُ لِمَن أثبَتَ التَّنوين: أنَّه نَصَبَ (سنين) بِقَولِه (ولَبِثُوا) ثمَّ أبدَلَ ثَلثمائة مِنها فكَأنَّه قَالَ: وَلَبِثُوا سِنينَ ثُلثُمَائة، كَمَا تَقولُ: صُمتُ أيَّاماً خَمسَة، ووجهٌ ثانٍ: أنَّه يَنصِبُ (ثُلثُمَائَة) بـ (لَبِثُوا) ويَجعَل (سنينَ) بَدَلاً مِنها أو مُفَسّرَة عَنها، والحُجَّةُ لِمَن أضَافَ: أنَّه أتَى بالعَدَدِ عَلَى وَجهِهِ، وأضَافَه عَلَى خِفَّةٍ بالمُفَسّرِ مَجموعاً عَلَى أصلِهِ؛ لأنَّ إجمَاعَ النَّحويين عَلَى أنَّ الواحِدَ المُفَسّرَ عَن العَدَد مَعنَاهُ الجَمع"[7].

---

[1] سورة الكهف ١٨/ ٢٥.

[2] شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٤/ ١٧٨.

[3] سورة الكهف ١٨/ ٢٥.

[4] المقاصد الشافية ٦/٢٥٣.

[5] سورة الكهف ١٨/٢٥.

[6] المقاصد الشافية ٣/٥٣٠.

[7] الحجة في القراءات السبع ١٣٠-١٣١.

المقصور والممدود

١٣ـ مسألة: جواز ضم عين (فُعْلَة) في الجمع

يَقولُ الشَّاطِبيُّ: "فَمِمَّا جَاءَ مِن ضَمِّ عَين فُعْلَة في الجَمعِ قَوله تَعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[١]، وقَرَأ ابنُ عامر والكِسَائيُّ وقنبل وحفص: ﴿وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[٢]..."[٣].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأي الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بَينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يَسيرُ عَلَى مَذهَبِ النَّاظِمِ في قَولِه: "فَكُلًّا قد رَوَوْا، يَعني أنَّ هذه الأوجُه الثَّلاثَة، والمَضموم الفاءِ والمَكسورِها، مَرويَّة عَن العَرَبِ، مَسموعَة مِن كَلامِها، وحَكَاها أهلُ العَربِيَّة"[٤]، وقد وَجَّه ابنُ خالويه هذه القِرَاءَةَ بِقَولِهَ: "تُقرَأُ الآيَةَ بِضَمِّ الطاء وإسكَانِها، فالحُجَّةُ لِمَن قَرَأ بالضَّمِّ: أنَّه أتَى بِلَفظِ الجَمِع عَلَى حَقيقَة مَا وُجِبَ له؛ لأنَّه جمع خُطوَة، وجَمِع غُرفَة في الآية الثَّانِية، والحُجَّةُ لِمَن أسكنَ: أنَّه خَفَّفَ الكَلِمَة لاجتِمَاعِ ضَمَّتَينِ مُتَوالِيَتَينِ وواو، فَلَمَّا كَانوا يُسكنون مثل ذلك مع غَيرِ الواو، كانَ السكونُ مع الواو لِثِقَلِهَا أولَى، ومعنى خطوات الشيطان: طُرُقُه، والخَطوَة بِفَتحِ الخَاء الاسم، وبِضَمِّهَا: قَدْرُ مَا بَينَ قَدَمَيْك"[٥].

جمع التكسير

١٤ـ مسألة: الجمع للكثرة عَلَى وزن فَعْلَى مِن فَعيل (بمعنى فاعِل) وأفْعَل وفَعلان

يقولُ المُرادِيُّ: "وزادَ في الكَافِيَة والتَّسهيلِ (فَعِيْلْ) بِمَعنَى فَاعِل كَمَريضٍ ومَرْضَى، وأفْعَل كأحْمَق وحَمْقَى، وفَعْلان كَسَكْرَان وسَكْرَى، قالَ: وبه قَرأ حَمزةُ والكِسَائيُّ ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى ومَا هُمْ بِسَكْرَى﴾[٦]، قالَ وما سوى ذلك مَحفوظٌ، كقولِهم كَيِّسْ وكَيْسَى، فإنَّه ليس فيه ذلك معنى"[٧].

التحليل والتوضيح:

لقَد تَفَرَّدَ المُرادِيُّ بِذِكرِ رَأي الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ مِن بَينِ شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِي، ويُلاحَظُ أنَّ المُرادِيَّ يُوافِقُ قِرَاءَةَ الكِسَائيِّ، لكنَّه يَصِفُهَا بالنَّادرةِ والقِلَّة، بِدَليلِ قَولِه: ومَا سوى ذلك مَحفوظٌ، فإنَّه ليس فيه معنى، وقد وَجَّه ابنُ خالويه هذه القِرَاءَةَ بِقَولِهِ: "تُقرَأُ

---

[١] سورة سبأ ٣٤/ ٣٧.

[٢] سورة البقرة ١٦٨/٢.

[٣] المقاصد الشافية ٤٧٠/٦.

[٤] المقاصد الشافية ٤٧٠/٦.

[٥] الحجة في القراءات السبع ٤٠.

[٦] سورة الحج ٢٢/ ٢.

[٧] توضيح المقاصد والمسالك ١٣٩٠/٥.

الآيَةَ بِضَمِّ السين وإثبَاتِ الألف، وبِفَتحِهَا وطَرحِ الألف، وهما جمعان لسكران وسكرانة، فالحُجَّةُ لِمَن ضَمَّ السين وأثبَتَ الألف: أنَّه لَمَّا كانَ السُّكرُ يُضْعِفُ حَرَكَةَ الإنسَانِ شُبِّهَ بِكَسلان وكُسَالى، والحُجَّةُ لِمَن فَتَحَ وحَذَفَ الألف: أنَّه لَمَّا كَانَ السُّكرُ آفةً دَاخِلَةً عَلَى الإنسانِ شُبِّهَ بِمَرْضَى وهَلْكَى"[1]، ويُؤكِّدُ عَلَى ذلك أيضاً ما قَالَه ابنُ جِنِّي في هذا المَقامِ، حيثُ قالَ: "فأمَّا (سَكْرَى) بِفَتحِ السِّين فيمن قَرَأ كذلك فيحتَملُ أمرَين: الأوَّلُ: أنْ يكونَ جمع سَكران...، فيكونُ ذلك كَقَولِهِم: هَالِك وهَلْكَى وصَريع وصَرْعَى وجَريح وجَرْحى، وكُلُّ هذه الأمورِ عِلَلٌ تَلحَقُ بالمَرءِ، والآخَرُ: أن يَكونَ (سَكْرَى) هنا صِفَة مُفرَدَة، مُذَكَّرها سَكْرَان، كامرَأة سَكرى، ويَشهدُ لهذا الأمرِ قِرَاءَةُ مَن قَرَأ (سُكْرَى) بالضَّمِّ، وهذا لا يَكونُ إلا وَاحِداً"[2].

جمع التكسير

١٥ـ مسألة: الجمع من صيغة (فَعِيل) بمعنى مفعول إلى (فِعَال)

يقولُ الشَّاطبيُّ: "ذَكَرَ النَّاظِم أبنِيَة المُفرَدات التي تُجمَعُ عَلَى فِعَالٍ ثَلاثَة عَشَر بناء، وذلك مما يُجمَعُ قِياسَاً أو قريباً مِن أنْ يَكونَ قِياساً لِشُهرَتِه في السَّماع وكَثْرَتِه"[3].

ويُتَابِعُ الشَّاطِبيُّ القولَ"والبِنَاءُ السَّابِع: فَعِيل: بمعنى فاعِل، وذلك قوله (وفِي فَعِيلٍ وَصفِ فَاعِلٍ وَرَدْ) ضمير وَرَدَ عائدٌ عَلَى فِعَال، يعني أنَّ فِعَالاً وَرَدَ مِن كَلام العربِ في فَعيلِ وَصفِ فاعِل، أي في جَمعِه، وقوله (وَصفِ فَاعِل) يريدُ الوَصفِ الجارِي عَلَى الفاعِل في المَعنى لا عَلَى المَفعولِ كالطَّويلِ والقَصيرِ، لا كالقَتيلِ والجَريحِ، فإنَّ ذلك لا يُجمَعُ عَلَى هذا قِياساً، فإنْ جاءَ كذلك فَشَاذٌّ، نحو: فَصيل وفِصَال، وجَذِيذ وجِذَاذ، وقِرَاءة علي بن حمزة الكِسَائيُّ: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ جِذَاذاً﴾[4]، بِكَسرِ الجِيم، جَمع جَذِيذ: بِمَعنَى مَجذُوذ وهذا قَليلٌ، فإنْ كانَ بِمَعنَى فَاعِل قُلتَ في كَريم: كِرَام، وفي طَويل: طِوَال"[5].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأي الكِسَائيِّ في هذه المَسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخَالِفُ قِرَاءةَ الكِسَائيِّ، وذلك بِقَولِه: "فإنَّ ذلك لا يُجمَعُ عَلَى هذا قِياسَاً، فإنْ جَاءَ كذلك فَشَاذٌ...، [ثُمَّ يقولُ الشَّاطِبيُّ] وهذا قَليلٌ"[6]، وقد وَجَّه ابنُ خالويه

---

[1] الحجة في القراءات السبع ١٥٣.

[2] المُحتَسَب ٢٩١/١.

[3] المقاصد الشافية ١١٤/٧.

[4] سورة الأنبياء ٥٨/٢١.

[5] المقاصد الشافية ١٢١/٧.

[6] المقاصد الشافية ١٢١/٧.

قِرَاءَةَ هذه الآية بِقَولِه: "تُقرَأُ بِضَمِّ الجيمِ وبِكَسرِها، فمَن ضَمَّ أرَادَ به: معنَى حُطَامٍ ورُفَاتٍ، ولا يُثَنَّى في هذا ولا يُجْمَعُ، والحُجَّةُ لِمَن كَسَر: أنَّه أرَادَ جَمِع (جَذيذ) بِمَعنى مَجذوذ، كَقَولِهِم: (خَفيفٌ) و(خِفَافٌ)"[1]، وقالَ أبو حَيَّان الأندلسي: وقَرَأ الجُمهورَ (جُذاذاً) بِضَمِّ الجيم، والكِسَائيُّ وابن محيصن وابن مقسم وأبو حيوة وحميد والأعمش في رِوَايَة بِكَسرِهَا، وابنُ عباس وأبو نهيك وأبو السماك بِفَتحِهَا، وهي لُغاتٌ أجودُها الضَّمُّ[2] كالحُطامِ والرُّفاتِ قاله أبو حَاتم، وقالَ اليَزيديُّ: جُذَاذاً بالضَّمِ جمع جُذاذَة كَزُجاج وزُجَاجَة، وقيل: بالكَسرِ جمع جَذيذ كَكريم وكِرَام[3].

الوقف

١٦ـ مسألة: القول بعدم إعطاء الوصل حكم الوقف في الهاء

يقولُ المُرادِيُّ: "مثالُ إعطاءِ الوَصلِ حُكمَ الوَقفِ نثراً قراءة غير حمزة والكسائي: ﴿لم يَتَسَنَّهْ وانْظُر﴾[4]، ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ﴾[5]..."[6].

الشرح والتحليل *:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ وابنِ هشام[7]، وهما يَصِفان وُجودَه في الكَلامِ عَلَى وَجهِ القِلَّةِ وخاصَّة في النَّثر، أمَّا في الشِّعر فَوَافِرٌ، فالمُرادِيُّ يَقولُ: مِثالُ إعطاءِ الوَصلِ حُكمَ الوَقفِ نَثراً قراءةُ غَير حمزة والكِسَائيِّ، والكِسَائيُّ "يُثبِتُ الهاءَ في الوَقفِ دونَ الوَصلِ، فَعِندَ الوَصلِ يَقرأُ الآيَةَ الأولَى: (لم يَتَسَنَّنْ)"[8]، وفي الآيَةِ الثَّانِيَةِ يَكسِرُ الهاءَ عندَ الوَصلِ أيضاً ويَقرأُ (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ قُل).

وأمَّا ابنُ هشام فيقولُ في بابِ الوَقفِ: "قد يُعطَى الوصلُ حُكمَ الوقفِ، وذلك قَليلٌ في الكَلامِ، كَثيرٌ في الشِّعرِ، فَمِنَ الأوَّلِ قِراءةُ غَير حمزة والكِسَائيِّ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُر﴾[9]، ﴿فَبِهُدَاهُم

---

[1] الحجة في القراءات السبع ١٥١.

[2] انظر: المحتَسَب ١٠٨/٢.

[3] انظر: تفسير البحر المحيط ٣٠١/٦.

[4] سورة البقرة ٢٥٩/٢.

[5] سورة الأنعام ٩٠/٦.

[6] توضيح المقاصد والمسالك ١٤٨٩/٥.

* هذه المسألةُ تعرَّضَ لها ابنُ النَّاظِم في شرحه [ص٥٧٧] فقال: "وقَد يُعطى في النَّثرِ الوَصلُ حُكْمَ الوَقْفِ، كَقَولِه تعالى: ﴿وَلَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إلى حِمَارِكَ﴾ ، وقولِه تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ ...، في غَيرِ قِرَاءةِ حَمزَة والكِسَائيِّ" ، ويَبدُو أنَّ ابنَ النَّاظِم يُخَالِفُ قِرَاءَةَ الكِسَائيِّ بِقَولِه: في غَيرِ قِرَاءةِ حمزة والكِسَائيِّ.

[7] انظر: أوضح المسالك ٣٠٢/٤.

[8] التبيان في إعراب القرآن ١٨١/١.

[9] سورة البقرة ٢/ ٢٥٩.

اقْتَدِهْ قُلْ﴾[1] بإثباتِ هاءِ السَّكتِ في الدَّرج"[2]، وقد خَرَّج ابنُ خالويه قِرَاءَةَ هذه الآية بِقَولِه: "تُقرَأُ بإثباتِ الهاءِ وبِطَرحِها في الإدراج، فالحُجَّةُ لِمَن أثبَتَهَا: أنَّه اتَّبَعَ الخَط، فأدَّى مَا تَضَمَّنَه السواد، والحُجَّةُ لِمَن طَرَحَهَا: أنَّه إنَّمَا أثبَتَ لِيَتَبَيَّنَ بها حَرَكة مَا قَبلَها في الوَقفِ، فَلَمَّا اتَّصَلَ الكَلامُ صَارَ عِوَضاً مِنهَا، فَغَنوا عَنها، وميزانها في آخرِ الكَلامِ كألفِ الوَصلِ في أوَّلِه، وللهاء في (يَتَسَنَّه) وجهَان: أحدهما: أنْ تكونَ أصلِيَّة فتسكن للجَزمِ، والثَّاني: أنْ يكونَ الأصلُ (لم يَتَسَنَّن) فأبدَلوا مِن إحدى النُّونَات ألفاً، ثمَّ أسقطوها للجزمِ، وأُلحِقَت الهاءُ للسَّكتِ، وهما في معنى: لم تَأتِ عليه السنون فَتُغَيّره"[3].

---

[1] سورة الأنعام ٦/ ٩٠.

[2] أوضح المسالك ٤/٣٠٢.

[3] الحجة في القراءات السبع ٤٦.

الوقف

١٧ـ مسألة: القول بإبدال تاء التأنيث هاء عِند الوقف

يقولُ ابنُ هشام في بابِ الوقفِ: "وإذا وُقِفَ عَلَى تاء التأنيث إلتُزِمَت التاء،... ومِن الوقفِ بالإبدال قولهم: كيف الإخوَةُ والأخَوَاهْ ؟ وقولهم: دَفْنُ البَنَاهْ مِنَ المُكرَمَاهْ، وقرأَ الكِسَائيُّ والبزّيُ ﴿هَيْهَاهْ﴾[١]، والأرجَح في غيرِهما الوقفُ بالإبدَال"[٢].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المسألةُ عِندَ ابنِ هشام وابنِ قَيِّم[٣] والشَّاطِبيِّ[٤]، فالأوَّلُ والثَّاني يُوافِقَان قِرَاءَةَ الكِسَائيِّ في إبدالِ تاء التَّأنيث هاءً عِندَ الوقفِ، والأخيرُ يُخالِفُه، فابنُ هشام يَقولُ: والأرجَحُ في غَيرِهما الوَقفُ بالإبدَال، وابنُ جِنِّي يقولُ: وهو عندي حَسَنٌ[٥] أي الوقفُ والإبدال.

وأمَّا ابنُ قَيِّم الجوزية فيقولُ: "إنَّ تاء التَّأنيث يوقَفُ عليهَا بإبدَالِهَا هاء بِثَلاثَةِ شروطٍ: منها أنْ لا يكون (ما) اتَّصَلَتْ به جمع تَصحِيح كـ(مسلمات) أو مُضَاهِياً له في اللَّفظ كـ(هَيهَات) فإنْ كانِ كذلك فالأكثر الوقفُ عليه بالتاء، ويَقِلُّ الوقفُ عليه بالهاء، ومِنه مَا حكى عَن بَعضِهم: دَفْنُ البَنَاهْ مِن المَكْرُمَاهْ، وهي في شبيه الجَمع أشهَر مِنها في الجمع، وبه قَرَأ الكِسَائيُّ ﴿هَيْهَاهْ﴾ [٦]، وغير هذين، أي غيرُ جَمع التَّصحيح وما ضاهاهُ بالعَكسِ، فالوقفُ عليه بالإبدَالِ هاء أشهر مِن إبقائهَا عَلَى حالِهَا، ومِن الإبقَاءِ قِرَاءة نَافِع وابن عامر: ﴿إنَّ شَجَرَتْ الزَّقُّومِ﴾[٧]، ﴿وامْرَأتْ نُوحٍ﴾[٨]"[٩]، ويَميلُ ابنُ قَيِّم الجوزية إلى موافَقَة رأيِ الكِسَائيِّ في إبدَال التَّاء هاء عِندَ الوَقفِ، ويقولُ: إنَّه أشهَر مِن إبقَائهَا عَلَى حَالِهَا، مَع إمكَانِيَّة بَقائهَا عَلَى حَالِهَا ووجود مَن قَرَأ بِإبقَائِهَا.

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "وقولُه [أي ابنُ مالك]: (تا تأنيث الاسم) يريدُ التاء اللاحِقَة للاسم، فهي التي يلحقُها هذا الحُكم، أمَّا التَّاء اللاحِقَة للفعلِ الدَّالَّةُ عَلَى تأنيثِ الفاعلِ فلا تُبدَلُ هاءً أصلاً...، وكذلك تاءُ التأنيث اللاحِقَة للحَرفِ، نحو: رُبَّتْ وثَمَّتْ، تُبقيها عَلَى أصلِها وجوباً، إلاَّ

---

[١] سورة المؤمنون ٢٣/٣٦.

[٢] أوضح المسالك ٤/٢٩٨.

[٣] انظر: إرشاد السالك ٢/ ١٢١٠.

[٤] انظر: المقاصد الشافية ٨/٧٩.

[٥] المُحتَسَب ٢/١٣٥.

[٦] سورة المؤمنون ٢٣/ ٣٦.

[٧] سورة الدخان ٤٤/٤٣.

[٨] سورة التحريم ٦٦/١٠.

[٩] إرشاد السالك ٢/ ١٢١٠.

أنَّه خَرَجَ عن هذا الأصلِ (لات) في قولِه تعالى: ﴿ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، فإنَّ مِن القُرَّاء مَن يَقِفْ عليها بالهاء، مع أنَّه حَرفٌ لَحِقَتهُ التاء، فيقولُ القائلُ: هذا يكسرُ عليه قاعِدَة الحرفِ ويُجابُ بأنَّ هذا الحرفَ إنَّما وَقَفَ عليه بالهاءِ الكِسَائيُّ وحدَه، والنَّاظِم لا يَلتَزِمُ مذهَبَ الكِسَائيِّ دونَ مذهبِ الجماعةِ الذين لم يَنْقُلْ عنهم في (لات) إلا الوَقفُ بالتاءِ عَلَى الأصلِ"[2].

وظاهِرُ الأمر أنَّ الشَّاطِبيَّ يُخالِفُ الكِسَائيَّ في هذه المسألةِ، ودَليلُ ذلك قوله: "فكانَ يَنبَغي أنْ يكونَ الأجوَدُ فيه الوقفَ بالتَّاءِ عَلَى الأصلِ، تَشبيهاً له بِغَيرِ المُتَمَكِّن كما تَقَدَّم في اللات، فهذا لا يبعدُ وهو قِياسٌ صَحيحٌ"[3].

الوقف

١٨ـ مسألة: إمالة الفتحة التي تليها هاء التأنيث في الوقف

يقولُ المُرادِيُّ: "هذا هو السَّببُ الثاني من سَبَبَيْ إمالةِ الفَتحة، فتُمالُ كل فتحَة تليها هاء التأنيث، إلا أنَّ إمالتَها مخصوصةٌ بالوقفِ، وبذلك قرأ الكِسَائيُّ في إحدى الروايتين عنه"[4]، وتابَعَ قولَه: "خرج بقولِه (هاء التأنيث) هاء السَّكتِ، نحو: ﴿كِتَابِيَه﴾[5]، فلا تُمَالُ الفتحة قَبلَها، هذا هو الصَّحيحُ، وذهبَ ثعلبُ وابنُ الأنباري إلى جوازِ الإمالةِ فيما قبلها، وقرأ به أبو مزاحِم الخاقانيِّ في قراءةِ الكِسَائيِّ"[6].

التحليل والتوضيح:

ورَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ المُرادِيِّ وابنِ هشام[7]، وابنِ قَيِّم الجوزية[8]، والشَّاطِبيِّ[9]، وكُلُّهم خَالَفوا الكِسَائيَّ، فالمُراديُّ يقولُ: فلا تُمالُ الفتحةُ قَبلَها، هذا هو الصَّحيحُ.

أمَّا ابنُ هشام فيقولُ: "تُمَالُ الفتحة قبلَ حرفٍ مِن ثلاثةٍ: أحدُهُمَا: الألف،... والثاني: الراء،... والثالثُ: هاء التأنيث، وإنَّما يَكونُ في هذا الوقفِ خاصة، كَرَحْمَة، ونِعْمَة؛ لأنَّهم شَبَّهوا هاء التأنيث بألفه لاتِّفاقِهما: في المخرج، والزيادة، والتطرُّف، واختِصَاصِه بالأسماء، وعن

---

[1] سورة ص ٣/٣٨.

[2] المقاصد الشافية ٧٩/٨.

[3] المقاصد الشافية ٨٣/٨.

[4] توضيح المقاصد والمسالك ١٥٠٥/٥.

[5] سورة الحاقة ٢٥/٦٩.

[6] توضيح المقاصد والمسالك ١٥٠٦/٥.

[7] انظر: أوضح المسالك ٣٠٧/٤.

[8] انظر: إرشاد السالك ١٢٣٤/٢.

[9] انظر: المقاصد الشافية ٢١٤/٨.

الكِسَائيِّ إمالة هاء السَّكت أيضاً نحو: ﴿كِتَابِيَهْ﴾[1]، والصَّحيحُ المَنعُ، خِلافاً لثعلب وابنِ الأنباري"[2].

وقد خالَفَ ابنُ هشام الكِسَائيَّ في القراءةِ بإمالةِ هاء السَّكت، وقالَ والصَّحيحُ المَنعُ، أي مَنعُ إمالةِ هاء السَّكت، ولكنَّ ثعلبَ وابنَ الأنباري وافَقَا الكِسَائيَّ في رأيه.

وأمَّا ابنُ قَيِّم الجوزية فيقولُ: "وقوله [أي ابنُ مالك] (إذا مَا كانَ غَيرُ الألف) يريدُ به أنَّ الألفَ السَّابِقَةَ لهاءِ التَّأنيثِ لا تَختَصُّ إمَالتها بالوَقفِ، بل تُمَالُ وَقفاً ووصْلاً كما سَبَق، وألحَقَ الكِسَائيُّ بِذلك هاء السَّكتْ، فأمَال نحو: ﴿كِتَابِيَهْ﴾[3]، ﴿حِسَابِيَهْ﴾[4]، والجُمهورُ عَلَى مَنْعِهِ"[5].
وظَاهِرُ الأمر أنَّ ابنَ قَيِّم يُخَالِفُ الكِسَائيَّ، ويَقُولُ مُعَلِّقاً عَلَى رأيِ الكِسَائيِّ، والجُمهورُ عَلَى مَنْعِهِ، أي مَنعُ إمَالة الألف السَّابقة لهاء السَّكت في الآيات السَّابقة.

وأمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "والإمالةُ هنا لُغَةٌ ثَابِتَة للعَربِ كما ذَكَرَ سيبويه، وقالَ السِّيرافي: إمالة ما قبل الهاء في ضَرْبِه ونحوه، لُغَةٌ فاشية في البصرَةِ والكوفة...، وقَيَّدَ الهاء هُنا في جَلبِها الإمالة بقَيدَين: أحدُهما: كونُها للتَّأنيثِ، نحو: ضَرْبَه ونَعْمه ورَحْمه...، فإنْ لم تَكن للتَّأنيثِ فيظهرُ أنَّ الإمالة لا تَدخُلها بمقتضى قَيده، وهذا هو المَنقول الشَّهير، وقد حكى بعضُ أهل القراءَةِ إدخَال هاء السَّكْتِ للكِسَائيِّ في الإمَالَةِ نحو: مَالِيَهْ، ومَاهِيَهْ، وحِسَابِيَهْ، ونحوه"[6].

---

[1] سورة الحاقة ٦٩/ ٢٥.
[2] أوضح المسالك ٣٠٧/٤.
[3] سورة الحاقة ٦٩/ ٢٥.
[4] سورة الحاقة ٦٩/ ٢٦.
[5] إرشاد السالك ١٢٣٤/٢.
[6] المقاصد الشافية ٢١٤/٨.

الإمالة

١٩ـ مسألة: إمالة فتحتي (الراء والهمزة) معاً و(النون والهمزة) معاً

يقولُ الشَّاطبيُّ: "ولم يَنُص النَّاظِم عَلَى هذه المُناسَبةِ؛ لأنَّها معلومَةٌ ضَرورَةً، وتارةً تكونُ غير واجِبَةٍ ولكن عَلَى الجَوازِ، كإمَالَة فتحَةِ التاء في تلا، وهو مَوجُودٌ في كَلامِ العَربِ، ومِن ذلك في القرآن الكريم: ﴿رَأَى﴾ حيثُ وَقَعَ نحو: ﴿رَأَى أَيْدِيَهُمْ﴾[١]، و﴿رَأَى كَوْكَباً﴾[٢]، قَرَأَهَا بإمالَةِ فتْحَتَي الرَّاء والهمزة معاً حمزة والكِسَائيُّ...، وكذلك: ﴿نَأَى بِجَانِبِهِ﴾[٣]، قَرَأَ بإمالَةِ النون والهمزة معاً الكِسَائيُّ وخلف، ولا شَكَّ أنَّ إمالَة هذه الفَتحَة الأُولَى لا مُوجِبَ لها إلاَّ المُنَاسَبَة لإمَالَةِ الفتحَة الثَّانية، وبهذا المَعنى وَجَّهُوا هذه القِرَاءاتِ، وهي دَليلٌ عَلَى وُجودِها هكذا في كَلامِ العربِ"[٤].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ قِرَاءَةَ الكِسَائيِّ وذلك بِقَولِهِ: وهو مَوجُودٌ في كَلامِ العَربِ.

حذف الثاني من الساكنين

٢٠ـ مسألة: حذف الثاني من الساكنين إذا كانا حرفي علَّة

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وأيضاً فقد يُحذَفُ الثَّاني مِن السَّاكِنَينِ إذا كانَا حَرفَي عِلَّة، كمَا قالَ أبو الحَسن بن البَاذِشِ في قراءةِ حمزة والكِسَائيِّ: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾[٥] بالقَصرِ، بدَلالةِ اجتماعِهمَا عَلَى إمَالَةِ ألفِ التَّأنيث، واتِّفاقِهمَا عَلَى امتِنَاعِ إمَالَةِ هذهِ الألف، فدَلَّ ذلك عَلَى أنَّ المَحذوفَ مِن الألِفَينِ هو الثَّانِي، وأنَّ الباقِيَ هو الأوَّلُ الذي لا أصلَ له في الإمَالَةِ"[٦].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رأي الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ رأيَ الكِسَائيَّ وقِراءتَه بِحَذفِ الثَّانِي مِنَ السَّاكِنينِ في مَسألتِنَا هذِهِ.

---

[١] سورة هود ١١/٧٠.

[٢] سورة الأنعام ٦/ ٧٦.

[٣] سورة الإسراء ١٧/ ٨٣.

[٤] المقاصد الشافية ٨/١٩٦.

[٥] سورة مريم ١٩/٧.

[٦] المقاصد الشافية ٩/٣٣١.

٢١ـ مسألة: القول بترك نقل حركة التاء بل حذفها في كَلمة (يَخِصِّمون)

يقولُ الشَّاطبيُّ: "وعَلَى الوَجْهِ الثَّانِي، والثَّالِثُ جَاءَ في قَولِهِ تعالى: ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُوْنَ﴾[١]، في قِرَاءةِ عَاصِمٍ والكِسَائيِّ وابنِ ذكوان"[٢].

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ الشَّاطِبيُّ بِذِكرِ رَأيِ الكِسَائيِّ في هذه المسألةِ من بينِ شُرَّاحِ الألفِيَّة في القَرنِ الثَّامنِ الهِجرِيِّ، ويُلاحَظُ أنَّ الشَّاطِبيَّ يُوافِقُ الكِسَائيَّ، فالأصلُ في يَخِصِّمُون: يَخْتَصِمُون: فَحُذِفَتْ التَّاءُ، ولم تُنقَلْ حَرَكَتُهَا، وقد وَجَّهَ ابنُ خالويه قِرَاءةَ هذه الآية بِقَولِه: "تُقرَأُ بإسكان الخاءِ والتَّخفيفِ، وبِتَشديدِ الصَّاد أيضاً مع الإسكان، وبِفَتحِ الياء والخاءِ وكَسرِ الصَّاد والتَّشديد، وبِفَتحِ الياءِ وكَسرِ الخاء والصَّاد، وبِكَسرِ الياءِ والخاءِ والصَّادِ"[٣].

---

[١] سورة يس ٣٦/ ٤٩.

[٢] المقاصد الشافية ٤٦٣/٩.

[٣] الحجة في القراءات السبع ١٩٢.

ثانياً: مواضعُ ذِكرِ الكِسَائيِّ كَرَاوِيَةٍ عَن العَرَبِ ونَاقِلٍ لِلُّغَةِ

عَلِمنَا مِمَّا سَبَق أنَ الكِسَائيَّ خَرَجَ إلى لقاءِ الخليلِ في البصرة، وقد سأله: مِن أينَ أخَذتَ عِلمَكَ هذا؟ فأجَابَه الخليل: مِن بوادي الحِجازِ ونَجد وتهامة، فَخَرَج مِن تَوِّهِ إلى أخذِ اللُّغةِ مِن أفواهِ قبائلِ العَربِ، وكما تَروي كُتُبُ الطَّبَقَاتِ والتَّراجمِ، فقد خَرجَ وعادَ وقد أنفدَ خَمسَ عَشْرَة قِنِّينَةَ حِبرٍ وهو يَكتُبُ عَن العَرَب سوى ما حَفِظ، وقد استَدَلَّ واستَشهَدَ بِكلامِ العَرَبِ على صِحَّة ما ذَهَبَ إليه مِن آراءٍ مُختَلِفةٍ في النَّحوِ والصَّرفِ والقِرَاءاتِ واللُّغَة وغيرها، ومِن ذلك:

باب ظن

١ـ مسألة: الرواية على جواز إعمال لفظ (تقول) بمعنى (تَظُن)

يقولُ أبو حَيَّان: "ذَكَرَ النَّاظِمُ لإعمَالِ القَولِ إعمَال الظَّن شَرطَينِ: أحدُهما:أنْ يَلي استفهاماً، والثَّاني: ألا يُفصَلُ بَينَ الاستِفهَامِ والفِعلِ بِغَيرِ الظَّرفِ أو الجار والمجرور أو أحد مفعوليه...، وإنَّ إعمالَ اللفظِ إعمالُ الظَّنِّ فيه خِلافٌ، والصَّحيحُ أنَّه إذا أُعمِلَ لَفظه إعمال ظنَّ كان بمعنى الظن، ألا ترى إلى ما روى الكِسَائيُّ عَن العَرَبِ: أتَقولُ لِلعِميانِ عَقلاً، إنَّما المَعنى فيه عَلَى الظَّن"[١].

التحليل والتوضيح:

وَرَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ أبي حَيَّان وابنِ هشام[٢]، وهما يوافِقان عَلَى إعمالِ لفظِ (تقولُ) بِمَعنى تَظنُّ، ولذلك يَستَدِلَّان بِمَا رَواهُ الكِسَائيُّ، ويُفَصِّلُ أبو حَيَّان في الشَّرطَين فيقول: أن يَلي استِفهاماً، سواء في ذلك الاسم نحو: أيُّهم تَقولُ مُنطَلِقٌ، والحرف نحو: أتقولُ أزيداً مُنطَلِقاً، والشَّرطُ الثَّاني: ألا يُفصَلُ بين الاستِفهامِ والفِعلِ بِغيرِ مَا ذُكِر مِن ظَرفٍ أم مَجرورٍ أو أحد مَفعوليه، ومثالُ الفَصل بالظَّرفِ نحو: عِندَك تَقولُ زَيداً قائماً، ومثالُ المجرور: أفي الدار تَقولُ زَيداً قائماً، ومثالُ أحد مَفعوليه نحو: أزيداً تَقولُ قائماً وأقائماً تَقولُ زَيداً، ومثالُ الفَصلِ بِغَيرِ مَا ذُكِرَ نحو: أأنتَ تَقولُ زَيدٌ مُنطَلِقٌ، فلا يَجوزُ هنا أنْ تَعمَلَ تَقولُ بِمَعنَى تَظُنُّ، لأنَّك فَصَلتَ بأنت

---

[١] منهج السالك ٩٨.

[٢] انظر: أوضح المسالك ٦٤/٢.

ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ هشام ذَكَرَ ما رَواهُ الكِسَائيُّ لِيُؤكِّدَ مَا ذَهَبَ إليه مِن جوازِ مَجيء الجُملَة الاسمِيَّة بَعدَ القَولِ لِقَولِه: "تُحْكَى الجُملَة الفِعلِية بَعدَ القَوْلِ، وكَذا الاسمِيَّة...، قَالَه النَّاظِمُ، وَرُدَّ بقولِه:

... ... **فَمَتَـــى تَقَـــوْلُ الـــدَّارَ تَجْمَعُنَـــا**[1]

والحَقُّ أنَّ مَتَى ظَرف لتَجمعنا لا لنَقُول، وكونُه بَعدَ استِفهامٍ بِحَرفٍ أو باسمٍ، سَمِعَ الكِسَائيُّ: أتَقولُ لِلعِميَانِ عَقلاً، وقَال:

عَـــلامَ تَقُـــولُ الـــرُّمْحَ يُثْقِـــلُ عَـــاتِقِي ... ..."[2]

ففي البيت الأوَّل نصب (الدار)، كأنَّه قالَ: مَتى تَظُنُّ الدارَ تَجمَعنا، وأجاز سيبويه الرَّفعَ في قَولِه: الدار تَجمعُنا على الحِكايةِ[3]، وانتصابُ الدَّار على المفعول الأولِ، وتجمعنا مفعول ثان: والمعنى: متى تظنُّ الدَّارَ جَامِعَةً لنا تقول.

---

[1] هذا عجزُ بَيتٍ مِن الكامِل، وهو لعُمَر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٩٣ وفي الجمل في النحو للخليل ١٥٢ والكتاب ١٨٠/١ وشرح صحيح البخاري لابن بطال ١٧١/٤ وفتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٧٦/٤ وصدره:

أمَّا الرحيلُ فَدونَ بَعدِ غدٍ ... ...

[2] أوضح المسالك ٦٤/٢.

والبيت مِن الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٦٤/٢ ومغني اللبيب ١٦٣/١ والأشباه والنظائر للسُّبكي ٣٥٧/٢ وشرح الأشموني ١٦٤/١وهمع الهوامع ٥٠٤/١ وعجزه:

... ... إذا أنَا لَم أطعَنْ إذَا الخَيلُ كَرَّتِ

[3] انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ١٧١/٤.

٢ـ مسألة: الرواية على جواز الجمع بالياء في مَا لا مَدَّةَ لِمُفرَدِه

يقولُ أبو حَيَّان: "وأنشَدَ ثعلب فَإِنَّ نِكَاحَها مَطرٍ حَرامُ، بِخَفضِ مَطرٍ، وروى الكِسَائيُّ:

تنفـي يـداها الحصـى فـي كـلِّ هـاجرةٍ نفــيَ الــدَّراهِيمَ تنقــادِ الصــياريفِ"[1]

التحليل والتوضيح:

لقد تَفَرَّدَ أبو حَيَّان بِذِكرِ هذه المَسألةِ مِن بَين شُرَّاحِ الألفِيَّةِ في القَرنِ الثَّامِن الهِجري، وقَد ذكَرَ أبو حَيَّان ما رَواهُ الكِسَائيُّ في هذا البيتِ، والذي نَستَنتِجُ مِنه جَوازَ أنْ نَأتِيَ بالجَمعِ بالياءِ في ما لا مَدَّةَ لِمُفرَدِه، والمَعروفُ جَمعُ وزن (مِفعال) عَلَى وَزنِ (مفاعيل ومَفاعِل)، مِثل: مِفتاح ومِصباح ومِحراب، فَتُجمَعُ على: مَفاتيح ومَفاتِح ومَصابيح ومَصابِح ومَحاريب ومَحارِب، أمَّا ما جاءَ في البيتِ مِن لَفظِ (الدَّرَاهِيم والصَّيارِيف) وهي جَمع مِن: دِرهَم وصَيرَف، وهو ما لا يُوجَدُ فيه مَدَّةٌ في مُفرَدِه، ويَجوزُ جَمعُها عَلَى دَراهِم وصَيارِف دون ياء، لكنَّ الشَّاعِرَ أتى بجَمعِها بالياءِ رَغمَ أنَّه لا يُوجَدُ فيه مَدَّةٌ في مُفرَدِه.

---

[1] منهج السالك ١٠٩.

والبيت من البسيط، وهو منسوب للفرزدق وقد سبق تخريجه ٢٦٣.

حروف الجر

٣ـ مسألة: الرواية على جواز دخول حرف الجر (الكاف) عَلَى ضميري الرَّفع والنَّصب المُنفَصِلَين

يقولُ ابنُ الوَردِيِّ: "وقَد تَجُرُّ (الكافُ) ضَميرَ الغَائِبِ مُتَّصِلاً...، وقَد تَدخُلُ عَلَى ضَميرَي الرَّفعِ والنَّصبِ المُنفَصِلَين، كَقولِ بَعضِ العَرَب: مَا أنا كأنتْ، ومَا أنا كَإيَّاك، أنشَدَ الكِسَائيُّ:

فَأحسِنْ وأجمِل في أسيرٍ كأنَّه ضَعيفٌ ولم يَأسِرْ كَإيَّاكَ آسِرُ"[١].

التحليل والتوضيح:

ورَدَتْ هذه المَسألةُ عِندَ ابنِ الوَردِيِّ والشَّاطِبيِّ[٢]، فابنُ الوَردِيِّ يَذكُرُ ما رَواهُ الكِسَائيُّ ليُؤكِّدَ صِحَّة ما يَذهبُ إليه مِن جوازِ دخولِ حرفِ الجَرِّ عَلَى ضَميرَي الرَّفعِ والنَّصبِ المُنفَصِلَين، وهذا جائزٌ للضَّرورَةِ عِندَ الكوفيين، وغيرُ جائزٍ عِندَ البَصريين.

أمَّا الشَّاطِبيُّ فيقولُ: "فإنَّ بَعضَ الضَّمائرِ قَد توضَعُ مَوضِعَ بَعض، كَقَولِهم: ما أنا كأنتَ، وعَلَى ذلك حَمَلَ بَعضُهم قَولَ العَربِ: كُنْ كَمَا أنت، فَأنتَ في مَوضِعِ جَرٍّ بِالكَافِ ومَا زَائدَة، وزَعَمَ الفرَّاءُ أنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقولُ: مَرَرْتُ بإيَّاكَ، وأنشَدَ الكِسَائيُّ البيتَ السَّابِقَ، ولذلك يقولُ الأخفشُ أيضاً في لولاكَ ولولاهُ ولولايَ، إنَّ الضَّمائرَ في موضعِ رَفعٍ، وضعوا ضمير النَّصبِ موضِعَ الرفعِ"[٣].

---

[١] تحرير الخصاصة ١٨٢.

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك ٧٤٦/٢ ؛ ١٦٦٥/٣ وهمع الهوامع ٣٦٤/٢، ويبدو أنَّ المحقق لكتاب ابن الوردي وَقَعَ في تحريف جملة (أسيرٍ كأنَّه) في الشَّطرِ الأوَّلِ مِن البَيتِ، والصَّواب (أسيرك إنَّه).

[٢] انظر: المقاصد الشافية ٣٠٠/٢.

[٣] المقاصد الشافية ٣٠٠/٢.

النعت

٤ـ مسألة: الرواية على القول بوجوب تَذكير الوصف في المؤنَّث

يقولُ الشَّاطبيُّ: "لكنَّ العَربَ أتَتْ مِن ذلك بأشياء عَلَى اعتبارِ المُبالَغة في الوصفِ مجازاً، فقَالَتْ: جَاءني رَجُلٌ عَدْلٌ، تريدُ عادِلاً، إلاَّ أنَّها جَعلَتْهُ نفسَ العَدل مجازاً، والمصدرُ من حيث هو مصدرٌ، لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ ولا يُؤنَّثُ، فأجرَوْهُ عَلَى أصلِه؛ لأنَّهم عَلَى المجازِ وصفوا به فقالوا: هذا رَجُلٌ عَدْلٌ، وامرَأةٌ عَدْلٌ، ورَجُلانِ عَدْلٌ، وامرأتان عَدْلٌ، ورِجَالٌ عَدْلٌ، ونِساءٌ عَدْلٌ...، فلا يَجوزُ أنْ يُقالَ: امرأةٌ عَدْلَةٌ، بل ألزَموا التَّذكير، ولا يَجوزُ أن يقولَ: رَجُلانِ عَدْلان، وكذلك الجمع، فألزَموا الإفرادَ إلاَّ أنْ يُسمَعَ...، وأنشدَ الكِسَائيُّ:

وهُـــنَّ حَـــرىً ألاَّ يُثْبْنَـــكَ نَقـــرَةً وأنـــتَ حَـــرَىً بالنَّـــارِ حـــينَ تُثيـــبُ"[(١)]

فقد ذَكَرَ الشَّاطِبيُّ إنشَادَ الكِسَائيِّ ليُدَلِّلَ عَلَى صِحَّةِ ما ذَهَبَ إليه مِن إلزامِ الإفرادِ في وصف المؤنَّث، إلا إذا وَرَدَ مَسموعاً عَن العَرَبِ كَمَا ذَكَرَ الشَّاطِبيُّ قَولَ الكِسَائيِّ، ومَن قَالَ في البيتِ حَرىً لَم يُثَنَّ ولَم يَجمَعُ، ومَن قَالَ حَرٍ ثَنَّى وجَمَع، وقَالَ غَيرُه: هو حَرِيٌّ بِذاك عَلَى فَعيلٍ، وهُما حَرِيَّان، وهُم أَحْرِياءُ بذاك، ويُقَالُ: أَحْرِ بِهِ وما أَحْراهُ بذلك، كَقَولِك: ما أَخْلَقَه[(٢)].

الإبدال

٥ـ مسألة: الرواية على جواز إبدال التَّاء التي تأتي بعد الجيم دَالاً

يقولُ الشَّاطِبيُّ: "وقد أُبْدِلَتْ بَعدَ الجيمِ لكنْ قَليلاً، فلِذلكَ لَم يَذكرْهَا مَع الثَّلاثَة كَقَولِهِم: اجْدَمَعُوا في اجتَمَعُوا، واجْذَزَّ في اجْتَزَّ، مِنْ جَزَزْتَ، أنشَدَ الكِسَائيُّ، ونَسَبَه الجَوهرِي ليَزيد بنِ الطَّثْرِيَّة، ويُقالُ بل هو لِمُضَرِّسٍ:

فَقُلْـــتُ لِصَـــاحِبِي لا تَحْبِسَـــانَا بِنَـــزْعِ أصـــولِهِ واجْـــدَزَّ شِـــيْحَا"[(٣)].

فأبدَلَ الشَّاعِرُ حَرفَ التَّاء بِحَرفِ الدَّال في قَولِه (اجدَزَّ)، وهي في الأصلِ اجتَزَّ.

---

(١) المقاصد الشافية ٦٤٦/٤.

والبيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ١٠٠ وتهذيب اللغة ١٣٧/٥ وشرح نهج البلاغة ٢٣٠/٧.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٣٧/٥.

(٣) المقاصد الشافية ٣٨٤/٩.

والبيت من الوافر، وهو ليزيد بن الطثرية في الصحاح ٦/٤ وليزيد بن الطثرية أو لمضرس في المقاصد الشافية ٣٨٤/٩ وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٦٢/٢ وسر صناعة الإعراب ١٩٨/١ والصاحبي في فقه اللغة ٨٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٢٣/٣.

الإضافة

٦ـ مسألة: الرواية على الجر بالإضافة دون عطف

يقولُ أبو حَيَّان: "ومِمَّا جَاءَ فيه الجَرُّ عَلَى الإضَافَةِ دونَ عَطفٍ قَول الشَّاعِر أنشَدَهُ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ عَن العَرَبِ:

رَحِـــــمَ اللهُ أعْظُمَـــــاً دَفَنُوهَـــــا بِسِجِسْـــتانَ طَلْحَـــةِ الطَّلَحَـــاتِ[١]

بِخَفضِ تَاءِ طَلَحَة عَلَى تَقديرِ: أعظمَ طَلَحَة فَحَذفَ أعظم لِدلالَةِ قَولِه أعظماً دَفَنوه عَليه، وحَكَى الكِسَائيُّ عَن العَرَبِ: أطعَمُونَا لَحماً سَميناً شَاةٍ ذَبَحوهَا، بِتَأويلِ لَحمِ شَاةٍ"[٢].

ويَستَدِلُّ أبو حَيَّان عَلَى صِحَّةِ مَا يَذهَبُ إليه مِن جوازِ الجَرِّ عَلَى الإضَافَةِ دونَ عَطفٍ بقَولِ وروايَة الكِسَائيِّ.

اسم الفاعل

٧ـ مسألة: الرواية على إعمال اسم الفاعل بالنَّصب

يقولُ أبو حَيَّان: "وأجازَ الكوفيونَ وابنُ الأنباري في النَّظمِ والنَّثرِ، فمِن شَواهِدِ النَّصبِ أيضَاً مَا أنشَدَهُ الكِسَائيُّ وأبو عُمَر الزَّاهِد:

أَنْعَتُهَا إنِّي مِنْ نُعَاتِـــهَا
مَدَارَةَ الأخفَافِ مُحَمَّرَاتِهَا
غُلْبَ الذَّفَارَى وعفرماتها
كَوْمُ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَّاتِهَا[٣]

وكذلك قِرَاءةُ قَولِه تَعَالَى: ﴿فإنَّه آثِمٌ قَلْبَهُ﴾[٤] ..."[٥]، فأبو حَيَّان يَستَدِلُّ بما رَواهُ الكِسَائيُّ في البَيتَين، وكذلك بالقِرَاءةِ القُرآنِيَّة بِنَصبِ (قَلبَهُ)؛ لِيُثبِتَ صِحَّة مَا قَالَه مِن إعمَالِ اسمِ الفَاعِلِ بالنَّصبِ، أمَّا النَّاظِمُ فيقولُ في تأويله للآية السَّابقَة: ويُحتَمَلُ عِندي أنْ يَكونَ (قَلبُه) بَدَلاً مِن الضَّميرِ المضمرِ في اسم إنَّ فلا حُجَّةَ فيه إذ ذاك.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في البحر المحيط ٣٤٧/١ ووفيات الأعيان ٨٨/٣ وتهذيب التهذيب ١٦/٥ وبلا نسبة في الإنصاف ٤٥/١ وهمع الهوامع ١٥٠/٣.

(٢) منهج السالك ٣٠٠.

(٣) الأبيات من الرجز، وهي لعمر بن لجأ التيمي في شرح الكافية الشَّافية ١٠٦٥/٢ وبلا نسبة في منهج السالك ٣٦٤ وشفاء العليل ٦٣٩/٢ وشرح الأشموني ٣٥٩/٢ .

(٤) سورة البقرة ٢٨٣/٢.

(٥) منهج السالك ٣٦٤.

نتائج البحث:

١. يُعَدُّ الكِسائيُّ إمامَ مَدرَسةِ الكوفة ومُؤسِّسَها وزَعيمَها، رغمَ تَصنيفه في كُتبِ التَّراجِمِ والطَّبقات أنَّه مِن الطَّبقةِ الثَّانيةِ في مَدرسَة الكوفةِ بَعدَ أبي جَعفر الرؤاسي (ت١٧٥هـ)، ومعاذ بن مسلم الهرَّاء (ت١٨٧هـ)، وهما أصحابُ الطَّبقَةِ الأولَى مِن الكوفيين، وهو صاحبُ إحدى القراءاتِ القرآنيةِ السبع التي نُقِلَت إلينا بالتواتر.

٢. حقًّا لقد تَوَسَّعَ الإمامُ الكِسائيُّ في القِيَاسِ، فلم يقفْ به الأمرُ عَلَى أنْ يأخُذَ بالمُستَعمَلِ الشَّائعِ عِندَ الأعرابِ الفُصَحاء، بل مَدَّهُ لِيَشمَلَ ما يَنطِقُ به العَرَبُ المُتحَضِّرونَ مِمَّن يُمكِنُ أنْ يكونَ قد دَخَلَ اللَّحنُ على ألسِنَتِهِم في رأيِ البَصريين، فَشَمِلَ قِياسُه الشَّاذَّ النَّادِرَ مِن لُغاتِ العربِ مِمَّا لم يَقبلْ بِه سيبويه والخليل، وكانَ الكِسائيُّ يَرى أنَّ النَّحوَ ضَربٌ مِن القِيَاسِ بِكُلِّ ما فيه مِن عِلَلٍ وحُجَجٍ، وأنشَدَ:

إنَّما النَّحوُ قِيَاسٌ يُتَّبَع وبه في كُلِّ أمرٍ يُنتَفَع

٣. لم يَأتِ هذا التَوَسُّعُ الذي ذَكَرناهُ عِندَ الإمامِ الكِسائيِّ اعتِبَاطاً، ولكِنَّه جاءَ لِهَدَفٍ سامٍ، وغايةٍ عظيمةٍ، وهو أنَّ الذي دَفَعَهُ إلى هذا التَوَسُّعِ هو أنَّه كانَ مِن القُرَّاءِ للذِّكرِ الحَكيمِ، وكانَتْ تَجري في قِراءاتِه حُروفٌ تَشِذُّ على قَواعِدِ النَّحوِ البصري، فَخَشِي أن يُظَنَّ بهذه الحروفِ أنَّها غَيرُ جائزةٍ، وأنَّها لا تَجرِي على العربِيَّةِ السَّليمَةِ، ورُبَّما خشي اندِثارها، وهي جميعاً مَروِيَّة عن الرسولِ ﷺ غيرَ أنَّ مِنها ما هو مُتواتِرٌ وهو القِراءاتُ السَّبع، ومِنها ما هو غَيرُ مُتواتِر وجميعُها صحيحة، فلا بُدَّ مِن الأخذِ بها والاستشهادِ بها أيضاً، وهذا ما دَفَعَ الإمامُ الكِسائيُّ إلى سَلكِ هذا المنهجِ في عِلمِ النَّحو، والخروجِ إلى هذه الصورةِ الجديدة.

٤. على الرَّغمِ مِن تأسيسِ الإمامِ الكِسائيِّ لمدرسَةِ الكوفة، وتَوسُّعِهِ في القياسِ والرِّوايَةِ والاستِشهادِ بالقِراءاتِ القرآنيَّة المُختَلِفة، والرِّوايَة لأقوالِ العَربِ الشَّاذَّة والنَّادرة، وتقعيدِ القَواعدِ وتأصيلِها عَلَى الشَّاهدِ الواحدِ، وعَدَّهُ قاعِدَةً يُقاسُ عليها، إلا أنَّه وافَقَ البَصريين وخالَفَ الكوفيينَ في عَددٍ مِن المَسائلِ، منها: موافَقَتُه للبصريينَ في أنَّ نِعمَ وبِئسَ فِعلان ومُخالَفتُه للكوفيينَ القائلين باسمِيَّتِهِمَا كَما قالَ الفَرَّاءُ.

٥. أشَرنَا إلى أنَّ تَراثَ الإمَامِ الكِسائيَّ فُقِدَ مع الزمن، وهذا ما ذَكَرَتهُ مُعظمُ كُتُبِ التَّراجِم، ولكنَّ الباحثَ استطاعَ بالبَحثِ المُضني والجادِّ أن يَقِفَ على بَعضِ مُؤلَّفاتِه، منها: ما تَلحَنُ فيه العامة بتحقيق الأستاذ الدكتور / رمضان عبد التواب، ومُتشَابِه القرآن بتحقيقِ الأستاذِ الدكتور / محمد حسين آل ياسين، ومعاني القرآن بإعداد الدكتور / عيسى شحاته عيسى علي، وبتقديمِ الأستاذ الدكتور الكبير / محمود فهمي حجازي، وهو عبارةٌ عن رسالةِ دكتوراه

تَمَّ جَمعُها مِن بطونِ كُتُبِ معاني القرآن وإعرابه ومجازه وتأويله المُختَلِفة التي كُتِبَتْ في عَصرِ الإمامِ الكِسائيِّ والتَّالِيَة له، ومن كُتُبِ النُّحاةِ أيضاً.

٦. ظَهَرَ ابنُ مَالِك في القَرنِ السَّابِعِ الهِجرِي في عَصرِ المَماليك، وقد نَشَطَتْ الدِّراساتُ النَّحويَّةُ في هذا العَصرِ، وأشرَقَت أنوارُها، وذلك بِفَضلِ ما وَرِثَه المَماليكُ مِن أساتِذَتِهِم الأيُّوبِيِّين، فكانَ أشهرَ النُّحاةِ في عَصرِه، وكانَ بحراً لا يُجارى في النَّحوِ، وتَعَجَّبَ الأئمَّة مِنه؛ لأنَّه كان أمَّةً في الاطِّلاعِ على الحَديثِ، وكانَ أكثَرَ ما يَستَشهِدُ به القُرآنَ، فإنْ لم يَجِدْ عَدَلَ إلى الحَديثِ الشريفِ، فإنْ لم يَكُن فيه شَاهِدٌ عَدَلَ إلى أشعارِ العَرَبِ.

٧. سارَ ابنُ مَالِك عَلَى نَهجِ مَنْ سَبَقَه مِن العُلمَاءِ الأجِلاَّءِ في نَظمِ العلومِ في قَصائدَ؛ لِتَسهِيلِ ذلك عَلَى الطَّلَبَةِ والدَّارِسينَ في كُلِّ عَصرٍ ومِصر، وقد تَمَيَّزَ هذا العَصرُ بِوَضعِ هذهِ المتون خِدمَةً للنَّاشِئةِ وتَسهيلاً لِقواعِدِ النَّحوِ وجَمعِها في أوراقٍ مُختَصَرَةٍ شِعراً أو نَثراً، ومِن أشهَرِ هذهِ المُتون ألفِيَّة ابن مُعط (ت٦٢٨هـ)، وكافية ابن الحَاجِب (ت٦٤٦هـ)، وألفِيَّة ابن مَالِك التي تُسَمَّى بالخُلاصَةِ (ت٦٧٢هـ)، وهؤلاءِ العُلَمَاءِ قد عَاشوا في العَصرِ الأيُّوبِيِّ مِن نَفسِ القرنِ الذي عَاشَه ابنُ مَالِك، وهو القَرنُ السَّابِعُ الهِجري.

٨. يُعَدُّ ابنُ مَالِك مِن أوائلِ العُلَماءِ الذينَ اعتَمَدوا عَلَى الاستِشهادِ بالحَديثِ الشَّريفِ والتَّمثيلِ والتَّدليلِ عَلَى صِحَّةِ القَواعِدِ والمَسائِلِ النَّحويَّة، عادَّاً ذلك أنَّه أقوى في الاستِشهادِ، وأعظَمُ في الاحتِجاجِ مِن غَيرِه مَا عَدا القرآن الكريم وقراءاته، وقد وَجَدَ ابنُ مَالِك مُعارَضةَ أبي حَيَّان الأندلسي ـ كما رأينا ذلك ـ في مَنهَجِه في شَرحِ ألفيَّةِ ابنِ مَالِك؛ لأنَّ ابنَ مَالِك خَرجَ عَن المألوفِ والمَعهودِ عَن العُلَماءِ السَّابِقينَ له في عِلمِ النَّحو الذين لم يعتَمِدوا عَلَى الحَديثِ الشَّريفِ في الاستِشهادِ والتَّمثيل بِزَعمِهِم أنَّ الحَديثَ نُقلَ بالمَعنى.

٩. اختَارَ ابنُ مَالِك آراءَهُ النَّحويَّة مِن كُلِّ المَدارِسِ النَّحويَّةِ ـ البَصريَّة والكوفِيَّة والبَغدادِيَّة والأندَلسيَّة ـ ولم يُلزِمْ نَفسَهُ مَدرَسَةً مُعَيَّنةً، فأخَذَ مِن كُلِّ مَدرَسَةٍ ما رآهُ مُناسِباً وراجِحاً، وقد انفَرَدَ بِبَعضِ الآراءِ النَّحويَّةِ بَعدَ أن استَعرَضَ آراءَ النُّحاةِ السَّابِقين.

١٠. تَمَيَّزَ العَصرُ الذي جَاءَ بَعدَ وَفَاةِ ابنِ مَالِك بِكَثرَةِ الشُّروحِ لِلمتونِ التي وَضَعَها مَشاهيرُ النُّحَاةِ السَّابِقين أمثال سيبويه وغيره، والتي وَضَعَهَا النُّحاةُ المُعاصِرون أمثال ابن معط وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم.

١١. مُعظمُ شُروحِ ألفيَّةِ ابنِ مَالِك ـ مَجالُ الدِّراسَةِ ـ اتَّسَمَتْ بالمُوازَنَةِ بينَ آراءِ النُّحَاةِ، واختَارَ أصحَابُهَا الرَّأيَ الأنسَبَ والأرجَحَ، وكانَ هَمُّهُم اتِّباعَ الدَّليلِ وإثباتَ الحُجَّةِ والبرهانِ عَلَى صِحَّةِ ما يَذهَبونَ إليه، والاجتهادَ في بَعضِ الأحيانِ بالتَّفَرُّدِ بِبَعضِ الآراءِ النَّحويَّة.

١٢. مُعظمُ شُرَّاحِ ألفِيَّةِ ابنِ مَالِك أفادُوا مِن شَرحِ ابنِ النَّاظِمِ محمد بدرِ الدين؛ لأنَّه أوَّلُ مَن شَرَحَ ألفِيَّةَ وَالِدِه، وقد عُدَّ شَرحُه النَّواةَ الأولى والمَرجِعَ الهام لِكُلِّ العُلَمَاءِ الذينَ جاؤوا بَعدَه عَلَى مَرِّ

العُصورِ؛ لذلك اعتَمَدَهُ البَاحِثُ رَغمَ أنَّه لا يَنتَمي لِلقَرنِ الثَّامِنِ الهِجري، وهو مِن عُلَماءِ القَرنِ السَّابِعِ الهِجرِي حَيثُ تُوفِّيَ عام٦٨٦ للهجرةِ النَّبويَّة.

١٣. قَدَّمْنَا المُرَادِيَّ عَلَى ابنِ الوَرْدِيِّ في تَتَبُّعِ الآراءِ النَّحويَّةِ، رَغمَ أنَّهُمَا تُوُفِّيَا في عَامٍ واحِدٍ، إلا أنَّ البَاحِثَ استَطاعَ أنْ يُثبِتَ أنَّ المُرَادِيَّ أسبَقُ مِن ابنِ الوَرْدِيِّ؛ لأنَّ المُرَادِيَّ تُوُفِّيَ في يَومِ الفِطرِ مِن عامِ٧٤٩ هِجريَّة، بَينَمَا تُوُفِّيَ ابنُ الوَرْدِيِّ في ذِي الحِجَّةِ مِن نَفسِ العام، وهذا يَعني أنَّ المُرَادِي تُوُفِّيَ قَبلَ ابنِ الوَرْدِي بِثَلاثَةِ أشهُرٍ عَلَى الأقل.

١٤. مُعظَمُ شُرَّاحِ الألفيَّةِ اتَّبَعوا طريقَةَ ابنِ مَالك في التَّرتيبِ والتَّبويب، فَجَاءَتْ الشُّروحُ عَلَى وِفقِ ما نَظَم ابنُ مَالِك مَنظومَتَه المُسَمَّاة بالخُلاصةِ، لكنَّهُم اختَلَفوا في ذِكرِ أبياتِ الألفِيَّةِ، فَمِنهُم مَن ذَكَرَهَا وهُمْ كُثُر، ومِنهُم مَن لم يَذكُرْهَا كابنِ هِشام الأنصَارِيِّ في شَرحِه "أوضحِ المسالك إلى ألفِيَّة ابنِ مَالِك"، وقد عَدَّهُ الكَثيرونَ عَيباً ونَقصاً، بَينَمَا اعتَبَرَهُ آخَرون غَفلَةً وسَهواً.

١٥. تَمَيَّزَ العُلَماءُ القُدَماءُ بالرَّحالَةِ ومِن هؤلاءِ العُلَماءِ شُرَّاحُ الألفِيَّة فَقد تَنَقَّلوا وارتَحَلوا في البُلدان لِطَلَبِ العِلم ونَشرِهِ؛ ولذلك فقد تَوَزَّعَتْ أماكِنُ وَفاتِهِم، فَكانَتْ وَفاةُ ابنَ النَّاظِمِ وابنَ الوَرْدِيِّ وابنَ قَيِّم الجَوزِيَّة في دِمَشقَ بالشَّامِ، وكانَتْ وَفاةُ أبي حَيَّان والمُرَادِيِّ وابنِ هِشَام وابنِ عَقيل في القَاهِرَةِ بمِصرَ، وأخيراً كانَتْ وَفَاةُ ابنِ جَابر الهَوَّارِيِّ والشَّاطِبِيِّ في الأندلسَ.

١٦. لقد أخَذَ شُرَّاحُ الألفِيَّةِ بالاستِشهَادِ بالقرآنِ الكَريمِ والحَديثِ الشَّريفِ للاستِدلالِ عَلَى صِحَّةِ القَواعِدِ النَّحويَّةِ، كما أخَذوا بالشِّعرِ والنَّثر مِن كَلامِ العَربِ، ما عَدا أبا حَيَّان الذي رَفَضَ الاستِشهَادَ بالحَديثِ الشَّريف كما تَبَيَّنَ لنا عِندَ رَفضِه لِنَهجِ ابنِ مَالِك في هذا الأمرِ.

١٧. لقد بَلَغَ عَددُ المسائلِ التي ذُكِرَ فيها آراءُ الكِسَائيِّ في البَحثِ مائة وتِسعينَ مَسألَةً إلا واحِدَة (١٨٩)، موزَّعةً بين النَّحوِ(١٢٣مسألة) والصَّرفِ (٣٨مسألة) والقراءاتِ (٢١مسألة) واللُّغة (٧مسائل)، والجدولُ الآتي يُوَضِّحُ توزيعها على شُرَّاحِ الألفِيَّة مِن حَيثُ انفرادِهم بِذِكرِ المَسألَةِ التي تَتَضَمَّنُ رأيَ الكِسَائيِّ، أو اشتراكهم مع غيرِهم مِن الشُّرَّاحِ:

* الجدول الآتي يُوَضِّحُ انفراد الشارح بذكرِ المسألة الواحدة التي تَضَمَّنت رأي الكِسَائيِّ:

الرقم	اسم الشَّارح	عدد المسائل التي انفردَ بها الشَّارح
١	الشَّاطِبيُّ	٥٢ مسألة
٢	المُرادِيُّ	٣٨ مسألة
٣	أبو حَيَّان	٣٦ مسألة
٤	ابن عقيل	مسألتان
٥	ابنُ هشام	مسألة واحدة
٦	ابن قَيِّم	مسألة واحدة
**	المجموع	١٣٠ مسألة

* الجدول الآتي يُوَضِّحُ اشتراك الشَّارِح مع غيره من الشُّرَّاحِ بذكرِ المسألة الواحدة التي تَضَمَّنت رأي الكِسَائي:

الرقم	الشَّارحان	عدد المسائل التي اشتركَ بذكرِها الشَّارِحَان
١	المُراديُّ والشَّاطِبيُّ	١١ مسألة
٢	أبو حَيَّان والمُرادِيُّ	٦ مسائل
٣	أبو حَيَّان والشَّاطِبيُّ	٤ مسائل
٤	المُرادِيُّ وابنُ هشام	٣ مسائل
٥	أبو حَيَّان وابنُ هشام	مسألتان
٦	ابنُ هشام وابنُ قَيِّم الجوزية	مسألتان
٧	ابنُ الورديُّ والشَّاطِبيُّ	مسألتان
٨	ابنُ هشام وابنُ جابر	مسألة واحدة
٩	ابنُ الورديُّ وابنُ هشام	مسألة واحدة
**	مجموع عدد المسائل	٣٢ مسألة

* الجدول الآتي يُوَضِّحُ اشتراك ثلاثة شُرَّاح بذكرِ المسألة الواحدة التي تَضَمَّنت رأي الكِسَائي:

الرقم	أسماء الشُّرَّاح	عدد المسائل التي اشترك بذكرها الشُّرَّاح الثلاثة
١	ابنُ هشام وابنُ قَيِّم والشَّاطِبيُّ	مسألتان
٢	أبو حَيَّان والمُرادِيُّ وابنُ الوردي	مسألة واحدة
٣	أبو حَيَّان والمُرادِيُّ وابنُ عقيل	مسألة واحدة
٤	ابنُ هشام وابنُ قَيِّم وابنُ عقيل	مسألة واحدة
٥	المُرادِيُّ وابنُ هشام وابنُ قَيِّم	مسألة واحدة
٦	المُرادِيُّ وابنُ هشام والشَّاطِبيُّ	مسألة واحدة
٧	المُرادِيُّ وابنُ قَيِّم وابنُ عقيل	مسألة واحدة
	أبو حَيَّان وابنُ عقيل والشَّاطِبيُّ	مسألة واحدة
**	مجموع عدد المسائل	٩ مسائل

* الجدول الآتي يُوَضِّحُ اشتراك أربعة شُرَّاح فأكثَر في ذِكرِ المِسألةِ الواحدة:

الرقم	عدد الشُّرَّاح	عدد المسائل التي اشترك الشُّرَّاح بِذكرِها
١	أربعة شُرَّاح	مسألتان
٢	خمسة شُرَّاح	٦ مسائل
٣	ستَّة شُرَّاح	٤ مسائل
٤	سبعة شُرَّاح	٦ مسائل
**	مجموع عدد المسائل	١٨ مسألة

* الجدول الآتي يُوضِّحُ توزيع عدد المسائل الكُلِّي:

الرقم	عدد الشُّرَّاح	عدد المسائل التي ذكروها
١	انفراد الشارح بذكر المسألة	١٣١ مسألة
٢	اشتراك الشارحان بذكر المسألة	٣٢ مسألة
٣	اشتراك ثلاثة شُرَّاح بذكر المسألة	٩ مسائل
٤	اشتراك أربعة شُرَّاح فأكثر	١٨ مسألة
**	مجموع عدد المسائل	١٨٩ مسألة

- **توصيات الباحث:**

١. استِكمال تَتَبُّع آراءِ الكِسَائيِّ عَندَ عُلماءِ القَرنِ الثَّالِثِ الهِجرِي، وخَاصَةً كُتُبَ مَعاني القرآنِ وإعرابه ومجازه وتأويله، فهي تزخَرُ بآراءِ الكِسَائيِّ النَّحويَّة واللُّغويَّة.

٢. دراسةُ آراءِ علماءِ النَّحوِ الأوائلِ في المدرستينِ البَصريَّةِ والكوفِيَّة، وخَاصَّةً آراءَ العُلماءِ الذينَ لم تَصِلْنا كُتُبهم وتُراثهم، واندَثَرَتْ مَع الزَّمَنِ مثل قطرب بن المستنير وغيره، وهذا العَملُ يُعَدُّ إحياءً لهذا التُّرَاثِ العَظيمِ، والإرثِ القَديمِ الذي تَركَهُ عُلَمَاؤنا الأجِلَّاء.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة (٢)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿يود أحدهم لو يعمر﴾	٩٦	٨٠
٢	﴿ما ننسخ من آية أو ننسها﴾	١٠٦	٢٠٨
٣	﴿قال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله﴾	١١٨	٢٠٨-١٢١
٤	﴿يوماً لا تجزي نفس﴾	١٢٣	١٩٠
٥	﴿وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه﴾	١٢٤	١٣٩
٦	﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾	١٤٣	٢٦٨
٧	﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾	١٥٦	٨
٨	﴿ولا تتبعوا خطوات الشيطان﴾	١٦٨	٢٧١
٩	﴿وإن تصوموا خير لكم﴾	١٨٤	٨٠
١٠	﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾	١٨٦	٢١٧
١١	﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾	٢٢٥	١١٣
١٢	﴿تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق﴾	٢٥٢	٢٠٢
١٣	﴿لم يتسنَّه﴾	٢٥٩	٢٧٣-٧٣
١٤	﴿ليس عليك هداهم﴾	٢٧٢	٢٠٢
١٥	﴿فإنَّه آثم قلبه﴾	٢٨٣	٢٨٥

سورة آل عمران (٣)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿فإن أسلموا فقد اهتدوا﴾	٢٠	٢٠٢
٢	﴿لعلهم يرجعون﴾	٧٢	٢
٣	﴿فإمَّا الذين اسودت وجوههم﴾	١٠٦	٩٤
٤	﴿وأنتم الأعلون﴾	١٣٩	٧٣
٥	﴿وما محمد إلا رسول﴾	١٤٤	٥٠
٦	﴿وكأيِّن من نبي قاتل معه ربيون كثير﴾	١٤٦	٢٤١
٧	﴿ربنا اغفر لنا﴾	١٤٧	٢٥٨
٨	﴿أو كانوا غزى﴾	١٥٦	٢٤٢
٩	﴿بظلام للعبيد﴾	١٨٢	٥٠

سورة النساء (٤)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿وله أخٌ﴾	١٢	٨٢
٢	﴿بناتُ الأخ﴾	٢٣	٨٢
٣	﴿كتاب الله عليكم﴾	٢٤	٢٠١-١٤٥
٤	﴿يا ليتني كنت معهم ﴾	٧٣	٢٥٦
٥	﴿ولولا فضل الله عليكم﴾	٨٣	١٢١
٦	﴿يتامى النساء﴾	١٢٧	٢٤٥
٧	﴿انتهوا خيراً لكم﴾	١٧١	١٢٤

سورة المائدة (٥)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا﴾	٦٩	١٣٢
٢	﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾	٧١	٢٦١-٢٦٠
٣	﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾	٧٣	٢٢٢
٤	﴿عليكم أنفسكم﴾	١٠٥	٢٠١
٥	﴿تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا﴾	١١٤	١٩٤
٦	﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾	١١٩	٤٣

سورة الأنعام (٦)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ولو ردوا لعادوا﴾	٢٨	٨١
٢	﴿هل يهلك إلا القوم﴾	٤٧	٥٠
٣	﴿رأى كوكباً﴾	٧٦	٢٧٨
٤	﴿اقتده﴾	٩٠	٢٧٤-٢٧٣-٧٣
٥	﴿وما ربك بغافل﴾	١٣٢	٧٣
٦	﴿قتل أولادهم شركائهم﴾	١٣٧	٢٦٣
٧	﴿تعالوا أتل ما حرم ربكم﴾	١٥١	٢١٥

سورة الأعراف (٧)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ألا تسجد﴾	١٢	٢٦١
٢	﴿إن الذين تدعون من دون الله﴾	٢٩	٦٤
٣	﴿فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين﴾	١٠٧	١٠

٤	﴿قال ابنَ أمَّ إن القوم استضعفوني﴾	١٥٠	١٩٦
٥	﴿من يضلل الله فلا هادي له﴾	١٨٦	١١٣-٢٦٥

سورة الأنفال (٨)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿يجادلونك في الحق بعدما تبين﴾	٦	١٣٠
٢	﴿وإما تخافن من قوم خيانة﴾	٥٨	١٩٣

سورة التوبة (٩)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿النصارى المسيح﴾	٣٠	٢٤٥
٢	﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾	٣٢	٥٠
٣	﴿إذ أخرجه الذين كفروا﴾	٤٠	٢٢١-٢٢٢
٤	﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾	٦٩	٨٠
٥	﴿وصلِّ عليهم إن صلاتك سكن لهم﴾	١٠٣	٢٦٠

سورة هود (١١)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ومن خزي يومئذ﴾	٦٦	٢٦٢
٢	﴿رأى أيديهم﴾	٧٠	٢٧٨
٣	﴿فلا تك في مرية منه﴾	١٠٩	٢٤٤

سورة يوسف (١٢)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿فأكله الذئب﴾	١٧	٣
٢	﴿يوسف أعرض عن هذا﴾	٢٩	٢٥٨
٣	﴿حاش لله ما هذا بشرا﴾	٣١	١٥٦
٤	﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾	٤٣	٢٥١
٥	﴿هذه بضاعتنا ردت إلينا﴾	٦٥	٤٠-٨١
٦	﴿إن له أباً شيخاً كبيرا﴾	٧٨	٨٢
٧	﴿إنَّه من يتق ويصبر﴾	٩٠	٦٤
٨	﴿وكأيِّن من آية في السموات﴾	١٠٥	٢٤١

سورة الرعد (١٣)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ولكل قوم هادي﴾	٧	٢٤٣
٢	﴿وما لهم من الله من واق﴾	٣٤	٢٤٣

سورة إبراهيم (١٤)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿قل لعبادي الذين آمنوا﴾	٣١	٢١٧-٢١٩
٢	﴿وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾	٤٦	٢٦٨
٣	﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾	٤٧	٢٦٣

سورة الحجر (١٥)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ربما يود الذين كفروا﴾	٢	١٧٠
٢	﴿جعلوا القرآن عضين﴾	٩١	٨٩

سورة النحل (١٦)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿وما عند الله باق﴾	٩٦	٢٤٣

سورة الإسراء (١٧)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿نأى بجانبه﴾	٨٣	٢٧٨

سورة الكهف (١٨)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾	١٨	١٧٥-١٧٦-١٧٧
٢	﴿ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين﴾	٢٥	٩٤-٢٦٩-٢٧٠
٣	﴿بئس الشراب﴾	٢٩	١٨٥
٤	﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾	٣٣	٤٠

سورة مريم (١٩)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿فهب لي من لدنك ولياً يرثني﴾	٦	٢١٥

٢	﴿يا زكريا إنا نبشرك﴾	٧	٢٧٨
٣	﴿ويوم أبعث حياً﴾	٣٣	٩٠
٤	﴿أيهم أشد﴾	٦٩	١٢٢

سورة طه (٢٠)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿لا تفتروا على الله كذباً﴾	٦١	٢١٤
٢	﴿إن هذان لساحران﴾	٦٣	٦٤
٣	﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾	٦٧	١٢٠
٤	﴿فاقض ما أنت قاض﴾	٧٢	١١٣
٥	﴿أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً﴾	٨٩	٨٠-٢٦١
٦	﴿قال يا ابنَ أمَّ﴾	٩٤	١٩٦
٧	﴿وقد آتيناك من لدنا ذكرا﴾	٩٩	٢٤٢

سورة الأنبياء (٢١)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿فجعلناهم جذاذاً﴾	٥٨	٢٧٢
٢	﴿سمعنا فتىً﴾	٦٠	٢٤٢
٣	﴿قل إنَّما يوحى إليَّ إنَّما إلهكم﴾	١٠٨	١٣٠

سورة الحج (٢٢)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿وترى الناس سكارى﴾	٢	٢٧١
٢	﴿ثم ليقطع﴾	١٥	٢٥٩
٣	﴿ثم ليقضوا﴾	٢٩	٢٥٩

سورة المؤمنون (٢٣)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾	٢٧	٨٠
٢	﴿هيهات﴾	٣٦	٢٧٤
٣	﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾	٥٦	١٣٢
٤	﴿عدد سنين﴾	١١٢	٨٩

سورة النور (٢٤)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿دري يوقد من شجرة مباركة ...يكاد زيتها يضيء﴾	٣٥	١٠-٢٢٨

سورة الفرقان (٢٥)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿وما كان ينبغي لنا أن نتخذ﴾	١٨	٥٩

سورة النمل (٢٧)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿حتى إذا أتوا على وادي النمل﴾	١٨	٢٤٤
٢	﴿ألا يسجدوا﴾	٢٥	٢٥٦-٢٥٧

سورة القصص (٢٨)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ويكأن الله يبسط الرزق﴾	٨٢	١٩٨

سورة العنكبوت (٢٩)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا﴾	٢	٢٦٠
٢	﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا﴾	٥١	٨٠

سورة الروم (٣٠)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿لله الأمر من قبل﴾	٤	٤١

سورة لقمان (٣١)

الرقم	الآية	رقمها	السفحة
١	﴿ولو أنما في الأرضمن شجرة﴾	٢٧	٩٨

سورة الأحزاب (٣٣)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿وقرن في بيوتكن﴾	٣٣	٢٥٠
٢	﴿لكي لا يكون على المؤمنين حرج﴾	٣٧	٨٠

سورة سبأ (٣٤)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿وهم في الغرفات آمنون﴾	٣٧	٢٧١

سورة فاطر (٣٥)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿هل من خالق غير الله﴾	٣	١٦٨
٢	﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾	٢٨	١٣٩
٣	﴿فمنهم ظالم لنفسه﴾	٣٢	٥٠

سورة يس (٣٦)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿وما عملته أيديهم﴾	٣٥	٢٥٨
٢	﴿وهم يخصمون﴾	٤٩	٢٧٩

سورة الصافات (٣٧)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿والصافات صفا﴾	١-٣	١٦
٢	﴿لا فيها غول﴾	٤٧	٤٠
٣	﴿فأقبلوا إليه يزفون﴾	٩٤	١٦
٤	﴿فالتقمه الحوت﴾	١٤٢	٣

سورة ص (٣٨)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ولات حين مناص﴾	٣	٢٧٥
٢	﴿وانطلق الملأ منهم﴾	٦	٨٠
٣	﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾	٢٣	٩٠
٤	﴿بما نسوا يوم الحساب﴾	٢٦	٨٠
٥	﴿نعم العبد﴾	٣٠	١٨٥
٦	﴿ما منعك أن تسجد﴾	٧٥	٢٦١

سورة غافر (٤٠)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿قال فرعون ذروني أقتل موسى﴾	٢٦	٢١٥

سورة فصلت (٤١)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ربنا أرنا اللذين أضلانا﴾	٢٩	٦٤

سورة الزخرف (٤٣)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿حم والكتاب المبين﴾	١-٣	١٢٨
٢	﴿وفيها ما تشتهيه الأنفس﴾	٧١	٢٥٨
٣	﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك﴾	٧٧	٢١٧

سورة الدخان (٤٤)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿أهم خير أم قوم تبع﴾	٣٧	٢٦٦
٢	﴿إن شجرت الزقوم﴾	٤٣	٢٧٥

سورة الجاثية (٤٥)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿قل للذين آمنوا يغفروا﴾	١٤	٢١٧

سورة الفتح (٤٨)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿تقاتلوهم أو يسلموا﴾	١٦	٢٠٨

سورة الحجرات (٤٩)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿لو يطيعكم في كثير من الأمر ﴾	٧	٩٩

سورة الطور (٥٢)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿إنا كنا ندعوه﴾	٢٨	٢٦٠

سورة الحديد (٥٧)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿لكي لا تأسوا على ما فاتكم﴾	٢٣	٢٣٣

سورة الحشر (٥٩)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾	٧	٢٣٣

سورة الطلاق (٦٥)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿إن الله بالغ أمره﴾	٣	١٧٨

سورة التحريم (٦٦)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿وامرأت نوح﴾	١٠	٢٧٥

سورة القلم (٦٨)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿مناع للخير﴾	١٢	٥٠

سورة الحاقة (٦٩)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿سخرها عليهم سبع ليال﴾	٧	٢١٩
٢	﴿وجاء فرعون ومن قبله﴾	٩	٢٦٦
٣	﴿كتابيه﴾	٢٥	٢٧٦-٢٧٧
٤	﴿حسابيه﴾	٢٦	٢٧٧

سورة المعارج (٧٠)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿عن اليمين وعن الشمال﴾	٣٧	٨٩

سورة نوح (٧١)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ولا يغوثا ويعوقا ونسرا﴾	١٥	٢٦٧

سورة المزمل (٧٣)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾	٢٠	٨٠-٢٦١

سورة الإنسان (٧٦)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿سلاسلا﴾	٤	٢٦٧
٢	﴿قواريرا﴾	١٥	٢٦٧

سورة البروج (٨٥)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد	١٤-١٥-١٦	٨٩

سورة البلد (٩٠)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿فلا اقتحم العقبة﴾	١١	١٩٣

سورة القدر (٩٧)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾	٥	١٦٧

سورة الزلزلة (٩٩)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها﴾	١-٢	٢٦٦

سورة قريش (١٠٦)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿إيلافهم﴾	٢	٢٤٨

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

الرقم	الحديث	الصفحة
١	أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة ولا غيرها	٤١-٦٤-١٥٦
٢	أصدق كلمة قالها لبيد: ألا كل شيءٍ ما خلا الله باطل	٧٣
٣	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد	٤١-٩٩
٤	ألا أخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً	٩٥
٥	آلي كل تقيٍ إلى يوم القيامة	١٠٦
٦	أمَّا بعد: فما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله	٩٥
٧	إنَّ لله تسعةً وتسعين اسماً	٩٠
٨	إنَّ ما تذكرون من جلال الله وتسبيحه لهن حول العرش دويٌّ كدويِّ النحل	٩٠
٩	إنَّ من أشدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون	١٦٨
١٠	أنا أفصح العرب بيد أنِّي من قريش واسترضعت في بني سعد	٥١
١١	إن يكنه فلن تسلط عليه	٨١
١٢	سوداء ولود خير من حسناء عقيم	٨١
١٣	غير الدجال أخوفني عليكم	٦٤
١٤	فأعضوه بهن أبيه	٧٣
١٥	فإمَّا أدركن واحدٌ منكم الدجال	٦٤
١٦	التمس ولو خاتماً من حديد	٨١
١٧	لخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك	٦٤
١٨	اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف	٦٤
١٩	لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة وفتحت لها بابين	٧٣-٩٩
٢٠	مَن أكل من هذه الشجرة فلا يقربَنَّ مسجدنا يؤذنا بريح الثوم	٢١٤-٢١٦

ثالثاً: فهرس أقوال العرب وأمثالهم

الرقم	القول	الصفحة
١	إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب	١١٢
٢	أظنني مرتحلاً فسويئراً فرسخاً	١٧٥
٣	أنت غيوظ ما علمت أكابد الرجال	١٧٩
٤	إنَّ الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها	١٧٢
٥	إنَّ كل ثوب لوثمنه	١٩٢
٦	البركة أعلمنا الله مع أكابركم	٦٤
٧	جاءوا قضهم وقضيضهم	٤٢
٨	خذ اللص قبل يأخذك	٧٤
٩	خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها	٩٠
١٠	رجع عوده على بدئه	٤٢
١١	دفن البناه من المكرماه	٧٤
١٢	كلمته فاه إلى فيَّ	١٨٥
١٣	لقيت صاحب الناقة طليحين	١٦٠
١٤	اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع	١٥٧
١٥	ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها	١٨٣
١٦	ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة	٦٥
١٧	ما لنا طعام إلا الأسودان	٥١
١٨	مكره أخاك لا بطل	٤٢
١٩	من يسمع يخل	٦٤
٢٠	هذا بسراً أطيب منه رطباً	٩٠
٢١	هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها	٧٤-١١١
٢٢	هو أحسن الناس هاتين... يريد عينين	١٦٦
٢٣	وضعته في متى كمي	١٦٩
٢٤	يارسول الله لا تشرف يصبك سهم	٢١٤-٢١٥-٢١٦

رابعاً: فهرس الشعر

الرقم	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١	الفتاءُ	الوافر	الربيع بن ضبع الفزاري	٩٩
٢	الدلاءُ	الوافر	–	٦٢
٣	منتقباً	البسيط	الحطيئة	٦١
٤	مذهبُ	الطويل	الكميت	٤١
٥	تطيبُ	الطويل	منسوب للمخبل السعدي	١٦٣
٦	تثيبُ	–	–	٢٨٤
٧	كليبُ	–	علقمة الفحل	١٣٦
٨	الطلحاتِ	الخفيف	عبيد بن قيس الرقيات	٢٨٥
٩	ضارياتٍ	الخفيف	–	٣
١٠	كرتِ	الطويل	–	٢٨١
١١	مخرجُ	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	١٧٠
١٢	خارجِ	السريع	–	١١٢
١٣	الفراريجِ	البسيط	ذو الرمة	٢٦٤
١٤	شيحا	الوافر	يزيد بن الطثرية	٢٨٤
١٥	تستريحي	الوافر	عمرو بن الإطنابة	٢١٢
١٦	جهارا	المتقارب	منسوب لرجل من طيء	١٦٤
١٧	آسرُ	الطويل	–	٢٨٣
١٨	حاصرُ	الطويل	منسوب لأبي طالب	١٧٩
١٩	كدرِ	البسيط	–	١١٦
٢٠	الأقدارِ	الكامل	–	٨٨
٢١	النصرِ	الطويل	–	٥٢
٢٢	السمرِ	البسيط	–	٥٩
٢٣	شوارعُ	الطويل	–	٨٨
٢٤	مولعُ	الطويل	–	١٥٤
٢٥	الصياريف	البسيط	الفرزدق	٢٦٣-٢٨٢
٢٦	يوافقها	المنسرح	أمية بن الصلت	٢٢٨
٢٧	آلكْ	الكامل	عبد المطلب	١٠٦
٢٨	آلكا	الطويل	ندبة	١٠٦
٢٩	عيالك	الطويل	الأعشى	١٧١
٣٠	فعالا	الوافر	الأخطل	٥١
٣١	بطلا	البسيط	–	١٤٠
٣٢	ضليلا	البسيط	–	١٩٤

٣٣	يواصلُه	الطويل	–	١٧١
٣٤	الدجالِ	الوافر	لبيد بن ربيعة	٦٥
٣٥	المالِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٥
٣٦	مرحلِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٤
٣٧	الجدلِ	البسيط	الفرزدق	٧٤
٣٨	المزايلِ	الطويل	–	١٧٦
٣٩	حماما	الكامل	يعقوب بن الربيع	١٨٢
٤٠	لماما	الوافر	الراعي	٢٣١
٤١	ظلاما	الوافر	شمر بن الحارث الضبي	٢٣٤
٤٢	شريمُ	الوافر	–	٤٢
٤٣	حسامِ	الوافر	بعض بني قضاعة	٢٣٠
٤٤	أقدمِ	الكامل	عنترة بن شداد	١٩٨
٤٥	أصابن	الوافر	جرير	٧٤
٤٦	الحزن	المديد	أبو نواس	٦٦
٤٧	آخرين	الوافر	جرير	٦٦
٤٨	إيانا	الكامل	حسان بن ثابت	٦٥–١١٣
٤٩	تجمعنا	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	٢٨١
٥٠	اللبنِ	البسيط	–	٩
٥١	الدينِ	–	–	١٥٦
٥٢	أمينِ	الطويل	عبد الله بن همام	١١٣
٥٣	المجانين	المنسرح	–	١٢٦
٥٤	بها	المتقارب	الأعشى	٦٥
٥٥	أزورُها	الطويل	الفرزدق	١١٥
٥٦	شامُها	الطويل	–	١٤٠
٥٧	كلامُها	الطويل	منسوب لمجنون ليلى	١٣٩
٥٨	راضيا	الطويل	سواد بن المضرب السعدي	١٣٥
٥٩	كفانيا	الطويل	الطائي	٩٥
٦٠	مخلدي	الطويل	طرفة بن العبد	٢١٠
٦١	بالمعالي	الخفيف	–	٥٢

خامساً: فهرس الرجز من الشعر

الرقم	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١	وئيدا	الرجز	الزباء بن عمرو	١٤٢
٢	إنسيٌ	الرجز	–	١٥٢
٣	رواجعا	الرجز	العجاج بن رؤبة أو رؤبة	١٢٧
٤	طالعا	الرجز	–	١٧١
٥	وفا	الرجز	العجاج بن رؤبة	٨٢
٦	مباركا	الرجز	–	٨٢
٧	ظلم	الرجز	عدي	٧٤
٨	العينانا	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٢٧
٩	غايتاها	الرجز	رؤبة أو أبو النجم	٨٢
١٠	محمراتها	الرجز	عمر بن لجأ التميمي	٢٨٥
١١	يعيليا	الرجز	الأحمر	٢٠٣

المصادر والمراجع:

*** القرآن الكريم.**

١. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ـ مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢. الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ـ تحقيق: أحمد بن علي ـ دار الحديث ـ القاهرة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣. أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الطلائع ـ القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ـ تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد ـ مكتبة الخانجي ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية (ت٧٦٧هـ) ومعه تمرين الطلاب إلى صناعة الإعراب، للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ـ تحقيق: محمود نصار ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٦. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية (ت٧٦٧هـ) ـ تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهيلي ـ عمادة البحث العلمي ـ الطبعة الأولى ـ المدينة المنورة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٧. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ـ تحقيق: محمود محمد شاكر ـ دار المدني ـ الطبعة الأولى ـ جدة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٨. أسرار العربية، أبو البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ـ تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة ـ دار الجيل ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٩. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ) ـ تحقيق: الدكتور عبد المجيد دياب ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الطبعة الأولى ـ السعودية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠. الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب السُّبْكيِّ (ت٧٧١هـ) ـ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١١. الأشباه والنَّظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ـ تحقيق: غريد الشيخ ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٢. إصلاح المنطق، يعقوب ابن السكيت (ت٢٠٥هـ) ـ تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ـ دار المعارف ـ الطبعة الرابعة ـ القاهرة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
١٣. الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطِبيِّ (ت٧٩٠هـ) ـ تعليق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ـ مكتبة التوحيد.
١٤. الأعلام، خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ) ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة الخامسة عشر ـ بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
١٥. الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ أهل التاريخ، للحافظ شمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ) ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
١٦. الإفادات والإنشادات، أبو إسحاق الشَّاطبيِّ (ت٧٩٠هـ) ـ تحقيق: الدكتور محمد أبو الأجفان ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
١٧. الإقناع في القراءات السبع، أبو جَعفر أحمد بن خلف ابن باذش الأنصاري (ت٥٤٠هـ) ـ تحقيق: عبد المجيد قطامش، ط١ (دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).
١٨. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أدورد فنديك ـ دار صادر ـ بيروت ١٢١٢هـ – ١٨٩٦م.
١٩. ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو، للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني ـ دار المنهاج ـ الطبعة الأولى ـ المملكة العربية السعودية ـ ١٤٣٢هـ – ٢٠١٠م.
٢٠. إنباه الرواة عَلَى أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (ت٦٢٤هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر العربي ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢١. الأنساب، أبو سعيد السمعاني (ت٥٦٢هـ) ـ مكتبة ابن تيمية ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٢٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ـ تحقيق: حسن حمد، بإشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلميَّة ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
٢٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ـ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد وأضاف إليه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ـ دار الطلائع ـ القاهرة.
٢٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٢٥. البداية والنهاية، أبو الفداء عماد الدين بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ـ دار أبي حيان ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٢٦. البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السَّابع، لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ـ دار الفكر/المعاصر ـ الطبعة الأولى ـ دمشق/بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
٢٧. برنامج المُجارِي، أبو عبد الله المجاري الأندلسي (ت٨٦٢هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الأجفان ـ دار الغرب الإسلامي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٠هـ – ١٩٨٢م.
٢٨. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار التراث ـ القاهرة.
٢٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (ت٩١١هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية ـ بيروت، ونسخة أخرى بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٣٠. البُلْغة في تراجم أئِمَّة النحو واللغة، للفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) ـ تحقيق: محمد المصري ـ دار سعد الدين ـ الطبعة الأولى ـ دمشق ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٣١. البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) ـ تحقيق: درويش جويدي ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٣٢. تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ـ تحقيق: مجموعة من العلماء ـ دار الهداية .
٣٣. تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان ـ ترجمة: السيد يعقوب بكر ورمضان عبد التواب ـ دار المعارف ـ الطبعة الثالثة ـ القاهرة.
٣٤. تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتَّى سنة ٤٦٣هـ، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
٣٥. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ـ تحقيق: أحمد صقر ـ دار التراث ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٣٩٣هـ – ١٩٩٧٣م.
٣٦. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العُكبَري (ت٦١٦هـ) ـ شركة القدس ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
٣٧. التَّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبَري (ت٦١٦هـ) ـ تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ مكتبة العبيكان ـ الطبعة الأولى ـ الرياض ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٣٨. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح عَلَى ألفية ابن مالك، زين الدين عمر بن المظفر ابن الوردي (ت٧٤٩هـ) ـ تحقيق: الدكتور محمد مزعل خلاطي ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٣٩. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ـ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرون ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٤٠. تفسير اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقى الحنبلى (ت٨٨٠هـ) ـ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤١. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ـ دار الفكر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٢. تهذيب سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) ـ تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٤٣. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ـ تحقيق: محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٤٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمُرادِي (ت٧٤٩هـ) ـ تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ـ دار الفكر العربي ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٤٥. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت١٣٧٦هـ) ـ تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤٦. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله الرطبي (ت٦٧١هـ) ـ تحقيق: هشام سمير البخاري ـ دار عالم الكتب ـ الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٤٧. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ـ تحقيق: أحمد محمد شاكر ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤٨. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: فخر الدين قبادة، ط١ (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٤٩. الحُجَّة في القراءات السَّبع، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) ـ تحقيق: أحمد فريد المزيدي ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
٥٠. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للإمام السيوطي (ت٩١١هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥١. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ) ـ تحقيق: محمد علي النجار ـ المكتبة العلمية ـ دار الكتب المصرية.

٥٢. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ـ دار الجيل ـ بيروت، ونسخة أخرى بتحقيق: محمد سيِّد جاد الحق ـ دار الكتب الحديثة ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م.
٥٣. ديوان الأعشى، والمسمى " كتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير" ، ميمون بن قيس بن جندل (ت٧هـ) ـ مطبعة آذلف هلزهوسن ـ بَيَّانَة (بلدة تقع جنوب الأندلس) ١٩٢٧م.
٥٤. ديوان امرئ القيس، امرؤ بن حجر الكندي واسمه حُندج (ت٨٠ ق.هـ) ـ تحقيق واعتناء: عبد الرحمن المصطاوي ـ دار المعرفة ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
٥٥. ديوان أميَّة بن أبي الصَّلت، (ت٨هـ) ـ تحقيق وشرح: الدكتور سجيع جميل الجبيلي ـ دار صادر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٩٨م.
٥٦. ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي (ت١١٤هـ) ـ دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٥٧. ديوان الحطيئة، أبو مُلَيْكَة العبسي جرول بن أوس بن مخزوم بن مالك المشهور بالحطيئة (ت٦٠هـ) ـ تحقيق واعتناء: حمدو طماس ـ دار المعرفة ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
٥٨. ديوان رؤبة بن العجاج، أبو الجحاف رؤبة بن العجاج التميمي (ت١٤٥هـ) ـ تحقيق واعتناء: وليم بن الورد البروسي ـ دار ابن قتيبة ـ الكويت ٢٠٠٨م.
٥٩. ديوان طرفة، عمرو بن العبد البكري (ت٥٦٩هـ) ـ تحقيق واعتناء: عبد الرحمن المصطاوي وحمدو طماس ـ دار المعرفة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٣٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
٦٠. ديوان العجاج، أبو الشَّعثاء عبد الله بن رؤبة رَاوِيَة عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٩٠هـ) ـ تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي ـ جامعة حلب ـ مكتبة أطلس ـ دمشق.
٦١. ديوان علقمة بن عبدة الفحل (ت٢٠ ق.هـ) ـ تحقيق وتعليق: سعيد نسيب مكارم ـ دار صادر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٩٦م.
٦٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله (ت٩٣هـ) ـ تحقيق وتعليق: الدكتور فايز أحمد ـ دار الكتاب العربي ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
٦٣. ديوان أبي نواس، أبو علي الحسن بن هانئ المشهور بأبي نواس (ت١٩٩هـ) ـ دار صادر ـ بيروت.

٦٤. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، أبو الحسن علي بن بسام الشَّنتريني (ت٥٤٢هـ) ـ تحقيق: إحسان عباس ـ الدار العربية للكتاب ـ الطبعة الثانية ـ ليبيا – تونس ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
٦٥. الذَّيل عَلَى العِبَر في خَبَر مَنْ غَبَر، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقيِّ (ت٨٢٦هـ) ـ تحقيق: صالح عبَّاس ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
٦٦. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) ـ تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
٦٧. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جِنِّي (ت٣٩٢هـ) ـ تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد عامر ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٦٨. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) ـ تحقيق: شعيب الأرناؤوط وكامل الخرَّاط ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الحادية عشر ـ بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٦٩. شجرة النور الزَّكيَّة في طبقات المالكية، محمد بن مخلوف التونسي (ت١٣٦٠هـ) ـ المطبعة السلفيَّة ـ القاهرة ١٣٤٩هـ – ١٩٢٨م.
٧٠. شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ـ تحقيق: محمود وعبد القادر الأرناؤوط ـ دار ابن كثير ـ الطبعة الأولى ـ دمشق– بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٧١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى بـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت٩٠٠هـ) ـ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ـ دار الكتاب العربي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.
٧٢. شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي، محمد بن جابر الهواري (ت٧٨٠هـ) ـ تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ـ المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.
٧٣. شرح التَّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٧٤. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ـ تحقيق: محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٧٥. شرح صحيح البخاري، ابن بطال (ت٤٤٩هـ) ـ تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم ـ مكتبة الرشد ـ الطبعة الثانية ـ السعودية – الرياض ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
٧٦. شرح ابن عقيل عَلَى ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) ـ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد وأضاف في الحاشية كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ـ مكتبة دار التراث ـ الطبعة الخامسة عشر ـ القاهرة ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م.
٧٧. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الطلائع ـ القاهرة.
٧٨. شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.
٧٩. شرح لامية ابن الوردي، صلاح الدين الزماكي (ت ـ هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٨٠. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ـ تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٨١. شرح ابن النَّاظِم عَلَى ألفية ابن مالك، ابن النَّاظِم (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١ (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م).
٨٢. شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن الحسين بن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية.
٨٣. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ) ـ تحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ـ المكتبة الفيصلية ـ الطبعة الأولى ـ مكة المكرمة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٨٤. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ـ المكتبة السلفية ـ الطبعة الخامسة ـ القاهرة ١٣٢٨هـ – ١٩١٠م.
٨٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) ـ تحقيق: محمد زكريا يوسف ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة الرابعة ـ بيروت ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٨٦. طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ) ـ تعليق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان ـ عالم الكتب ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٨٧. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب السُّبكِي (ت٧٧١هـ) ـ تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي ـ دار إحياء الكتب العربية.

٨٨. طبقات القرَّاء، للحافظ شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) ـ تحقيق: الدكتور أحمد خان ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الطبعة الأولى ـ الرياض ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
٨٩. طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين ابن الدَّاوُديِّ (ت٩٤٥هـ) ـ تحقيق: علي محمد عمر ـ مكتبة وهبة ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
٩٠. طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ) ـ تحقيق: الدكتور محسن غياض ـ مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف – بغداد ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
٩١. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة.
٩٢. العِبَر في خَبَر مَنْ غَبَر، للحافظ الذَّهبي (ت٧٤٨هـ) ـ تحقيق: محمد زغلول ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٩٣. العين، للخليلِ بنِ أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) مُرَتَّباً على حروف المعجم ـ تحقيق وترتيب: الدكتور عبد الحميد هنداوي ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
٩٤. عيون الأخبار، عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ـ دار الكتب والوثائق القومية ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
٩٥. غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ـ مكتبة المتنبي ـ القاهرة.
٩٦. الغريب المُصَنَّف، أبو عُبيد القاسم بن سَلاَّم (ت٢٢٤هـ) ـ تحقيق: الدكتور محمد المختار العبيدي ـ دار سحنون ـ تونس وأيضاً دار مصر للطباعة ـ القاهرة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
٩٧. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ـ تحقيق: محب الدين الخطيب ـ دار المعرفة ـ بيروت.
٩٨. الفهرست، ابن النديم (ت٤٣٨هـ) ـ تحقيق: رضا تجدد ـ دار المسيرة ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٩٩. فوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ) ـ تحقيق: إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت.
١٠٠. الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر العربي ـ الطبعة الثالثة ـ القاهرة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م. وطبعة أخرى من المكتبة العصرية ـ بيروت ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

١٠١. الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ـ تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٩م.
١٠٢. كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ـ تحقيق: شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
١٠٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة مصطفى بن عبد الله الرومي (ت١٠٦٧هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
١٠٤. لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ) ـ تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي ـ دار المعرف ـ القاهرة.
١٠٥. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين السفاريني الحنبلي (ت١١٨٨هـ) ـ مؤسسة الخافقين ـ الطبعة الثانية ـ دمشق ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
١٠٦. ما تَلحَنُ فيه العامة، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) ـ تحقيق: الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجي ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م.
١٠٧. متشابه القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) ـ تحقيق: الدكتور محمد حسين آل ياسين ـ دار عمار ـ الطبعة الأولى ـ الأردن ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
١٠٨. مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٩هـ) ـ تحقيق: عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجي ـ الطبعة الثالثة ـ القاهرة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
١٠٩. مجلس من أملي ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ) ـ تحقيق: إبراهيم صالح ـ دار البشائر ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٦هـ – ١٩٩٤م.
١١٠. المُحتَسَب في تَبيين وجوه شواذِّ القراءاتِ والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جِنِّي (ت٣٩٢هـ) ـ تحقيق: محمد عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
١١١. المختار المصون من أعلام القرون، محمد حسن بن عقيل موسى ولد (١٣٨١هـ) ـ (ت ـ هـ) ـ دار الأندلس ـ جدة.
١١٢. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ) ـ تحقيق: خليل إبراهيم جفال ـ دار إحياء التراث العربي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م ، وطبعة أخرى بتحقيق: عبد الحميد هنداوي ـ من دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١١٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للإمام العلاَّمة جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ـ تعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المولى وعلي البجاوي ـ دار الفكر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت، ونسخة أخرى القدس ـ الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١١٤. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العُكبَري (ت٦١٦هـ) ـ تحقيق: محمد خير الحلواني ـ دار الشرق العربي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١١٥. معالم التَّنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ) ـ تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون ـ دار طيبة للنشر ـ الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١١٦. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١١هـ) ـ تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد ـ عالم الكتب ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١١٧. معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) ـ إعداد الدكتور عيسى شحاته عيسى ـ دار قباء ـ القاهرة.
١١٨. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ) ـ إبراهيم شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١١٩. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) ـ تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ـ عالم الكتب ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٢٠. معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ـ دار الفكر العربي ـ الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٢١. معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ـ دار صادر ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ونسخة أخرى من دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٢٢. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ) ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٢٣. معرفة القراء الكبار عَلَى الطبقات والأعصار، للإمام شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) ـ تحقيق: طيار آلتي قولاج ـ مركز البحوث الإسلامية ـ الطبعة الأولى ـ استانبول ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٢٤. المُغرِب في حُلَى المَغرِب، علي بن موسى بن سعيد الغرناطي الأندلسي (ت٦٨٥هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٢٥. مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ـ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ـ دار الطلائع ـ القاهرة.

١٢٦. المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ـ تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين وآخرون ـ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ـ الطبعة الأولى ـ مكة المكرمة ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
١٢٧. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (ت٣٩٥هـ) ـ تحقيق: عبد السلام هارون ـ دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٢٨. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين بن تغري بردي الأتابكي (ت٨٧٤هـ) ـ تقديم وتعليق: محمد شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٢٩. نزهة الألِبَّاء في طبقات الأدباء، أبو البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ـ تحقيق: إبراهيم السامرائي ـ مكتبة المنار ـ الطبعة الثالثة ـ الأردن ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٣٠. النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ـ تحقيق: علي محمد الضباع ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٣١. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذِكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، للشيخ أحمد بن محمد المقرِّي التلمساني (ت١٠٤١هـ) ـ تحقيق: يوسف محمد البقاعي ـ دار الفكر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٣٢. نَكْتُ الهِميَان في نُكَتْ العُميَان، صلاح الدين الصَّفدي (ت٧٦٤هـ) ـ تحقيق: طارق الطنطاوي ـ دار الطلائع ـ القاهرة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٣٣. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التَّنبَكتي (ت١٠٣٦هـ) ـ تحقيق وتقديم: عبد الحميد الهرامة وآخرون ـ كلية الدعوة ـ الطبعة الأولى ـ طرابلس - ليبيا ١٣٩٨هـ - ١٩٨٩م.
١٣٤. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين من كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٣٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي (ت٩١١هـ) ـ تحقيق: أحمد شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٣٦. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ) ـ تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ـ دار إحياء التراث العربي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٣٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (ت٦٨١هـ) ـ تحقيق: إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت.

المحتويات

التمهيد ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
أولاً: الكِسَائيُ ..... - ١ -
* حياة الكِسَائيِّ: ..... - ١ -
* جهود الكِسَائيِّ العلمية وآثاره: ..... - ١٤ -
* آراء العلماء فيه: ..... - ١٧ -
ثانياً: ابنُ مَالِك ..... - ٢١ -
* حَياةُ ابنِ مَالِك: ..... - ٢١ -
* جهود ابن مالك العلمية وآثاره: ..... - ٣٠ -

الفصل الأول:
الفصل الأول: شراح الألفية من حيث: حياتهم – شروحهم – مناهجهم ..... - ٣٧ -

ابنُ النَّاظِم ..... - ٣٧ -
* حياته ..... - ٣٧ -
– اسمه ونسبه: ..... - ٣٧ -
– علمه وثقافته: ..... - ٣٧ -
– شيوخه وتلاميذه: ..... - ٣٧ -
– أقوال العلماء فيه: ..... - ٣٨ -
– مؤلفاته: ..... - ٣٨ -
– وفاته: ..... - ٣٩ -
* شرحه: (وصف لكتاب شرح ابن النَّاظِم عَلَى ألفية ابن مالك) ..... - ٣٩ -
* منهج ابن النَّاظِم في شرحه: ..... - ٣٩ -

أبو حيَّان الأندلسي ..... - ٤٥ -
* حياته ..... - ٤٥ -
– اسمه ونسبه: ..... - ٤٥ -
– كنيته ولقبه: ..... - ٤٥ -
– مذهبه واعتقاده: ..... - ٤٦ -
– صفاته وأخلاقه: ..... - ٤٦ -
– شيوخه وتلاميذه: ..... - ٤٧ -
– مؤلفاته: ..... - ٤٨ -
– وفاته: ..... - ٤٨ -
* شرحه: (وصف لكتاب منهج السالك في الكلام عَلَى ألفية ابن مالك) ..... - ٤٨ -
* منهج أبي حيَّان في شرحه: ..... - ٤٩ -

المُرادِيُّ المعروف بابن أمِّ قاسم ..... - ٥٤ -
* حياته ..... - ٥٤ -
- اسمه ونسبه: ..... - ٥٤ -
- تسميته بابن أم قاسم ولقبه: ..... - ٥٤ -
- علمه وثقافته: ..... - ٥٤ -
- خلقه وكراماته: ..... - ٥٥ -
- شيوخه وتلاميذه: ..... - ٥٥ -
- مؤلفاته: ..... - ٥٦ -
- وفاته: ..... - ٥٦ -
* شرحه: (وصف لكتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُرادِيِّ) ..... - ٥٦ -
* منهج المُرادِي في شرحه: ..... - ٥٧ -

ابن الوردي ..... - ٦٧ -
* حياته ..... - ٦٧ -
- اسمه ونسبه: ..... - ٦٧ -
- علمه وثقافته: ..... - ٦٨ -
- شيوخه وتلاميذه: ..... - ٦٨ -
- آراء العلماء فيه: ..... - ٦٨ -
- مؤلفاته: ..... - ٦٩ -
- وفاته: ..... - ٧٠ -
* شرحه: (وصف لكتاب تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة) ..... - ٧١ -
* منهج ابن الوردي في شرحه: ..... - ٧١ -

ابن هشام الأنصاري ..... - ٧٦ -
* حياته ..... - ٧٦ -
- اسمه ونسبه: ..... - ٧٦ -
- علمه وثقافته: ..... - ٧٦ -
- شيوخه وتلاميذه: ..... - ٧٦ -
- آراء العلماء فيه: ..... - ٧٧ -
- مؤلفاته: ..... - ٧٧ -
- وفاته: ..... - ٧٨ -
* شرحه: (وصف لكتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام) ..... - ٧٨ -
* منهج ابن هشام في شرحه: ..... - ٧٩ -

ابنُ قيِّم الجَوزِيَّة ..... - ٨٣ -
* حياته ..... – ٨٣ –
– اسمه ونسبه: ..... - ٨٣ -
– كنيته ولقبه: ..... - ٨٣ -
– علمه وثقافته: ..... - ٨٤ -
– صفاته وأخلاقه: ..... - ٨٤ -
– شيوخه وتلاميذه: ..... - ٨٤ -
– مؤلفاته: ..... - ٨٤ -
– وفاته: ..... - ٨٥ -
* شرحه: (وصف لكتاب إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك) لابن قيِّم الجوزية ..... – ٨٥ –
* منهج ابن قيِّم الجوزية في شرحه: ..... – ٨٧ –

ابنُ عقيلٍ ..... - ٩٢ -
* حياته ..... – ٩٢ –
– اسمه ونسبه: ..... - ٩٢ -
– علمه وثقافته: ..... - ٩٢ -
– شيوخه وتلاميذه: ..... - ٩٢ -
– مؤلفاته: ..... - ٩٣ -
– وفاته: ..... - ٩٣ -
* شرحه: (وصف لكتاب شرح ابن عقيل عَلَى ألفية ابن مالك) ..... – ٩٣ –
* منهج ابن عقيل في شرحه: ..... – ٩٤ –

ابن جابر الهواري ..... - ٩٦ -
* حياته ..... – ٩٦ –
– اسمه ونسبه: ..... - ٩٦ -
– كنيته ولقبه: ..... - ٩٦ -
– علمه وثقافته: ..... - ٩٦ -
– شيوخه وتلاميذه: ..... - ٩٧ -
– مؤلفاته: ..... - ٩٧ -
– وفاته: ..... - ٩٧ -
* شرحه: (وصف لكتاب شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري) ..... – ٩٧ –
* منهج ابن جابر الهواري في شرحه: ..... – ٩٨ –

الشَّاطِبِيُّ ..... - ١٠٠ -
* حياته ..... - ١٠٠ -
- اسمه ونسبه: ..... - ١٠٠ -
- علمه وثقافته: ..... - ١٠٠ -
- شيوخه وتلاميذه: ..... - ١٠١ -
- مؤلفاته: ..... - ١٠٢ -
- وفاته: ..... - ١٠٢ -
* شرحه: (وصف لكتاب المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية للشاطبي) ..... - ١٠٢ -
* منهج الشاطبي في شرحه: ..... - ١٠٣ -

الفصل الثاني:
آراءُ الكِسَائيِّ النَّحويَّةِ عِندَ شُرَّاحِ ألفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِي ..... - ١٠٦ -
١ـ مسألة: منع إضافة كلمة (آل) إلى الضمير ..... - ١٠٦ -
٢ـ مسألة: القول بأنَّ كلمة (أمس) تَتَضَمَّنُ ضميراً محكياً ..... - ١٠٧ -
٣ـ مسألة: القول بأن الأسماء الستة معربة بالحركات والحروف معاً ..... - ١٠٨ -
٤ـ مسألة: القول بجواز اتصال الضميرين إذا اتَّحَدَتْ رتبتهما في الغيبة واختلف لفظُهُمَا ..... - ١١٠ -
٦ـ مسألة: القول بتنكير الاسم المبهم (إيَّا) عَلَى سبيل الشذوذ ..... - ١١١ -
٧ـ مسألة: القول بجواز حذف الضمير المضاف إليه مع المضاف إذا دلَّ عَلَى المحذوف دليل ..... - ١١٢ -
٨ـ مسألة: القول بأنَّ العربَ لم تستعملْ (مَنْ) نكرة موصولة إلا في موضع يختص بالنكرة ..... - ١١٣ -
٩ـ مسألة: جواز أنْ تأتي جملة الصلة طلبية ..... - ١١٤ -
١٠ـ مسألة: جواز حذف العائد المنصوب بالوصف إذا كان في صلة (أل) ..... - ١١٥ -
١١ـ مسألة: وجوب اتِّصال الضمير في اسم الفاعل عند التثنية والجمع ..... - ١١٦ -
١٢ـ مسألة: القول بأنَّ الخبر المفرد الجامد يتحمل ضميراً ..... - ١١٧ -
١٣ـ مسألة: القول بأنَّ الظرف إذا وقع خبراً يرفع الاسم وينتصب عَلَى المحل ..... - ١١٩ -
١٤ـ مسألة: منعُ تقديم الخبر على المبتدأ ..... - ١٢٠ -
١٥ـ مسألة: القول بأنَّ الاسمَ المرفوع بعد (لولا) مرفوعٌ بفعلٍ مُضمَرٍ ..... - ١٢١ -
١٦ـ مسألة: جواز إعراب (أيٌّ) ..... - ١٢٢ -
١٧ـ مسألة: جواز تقديم الخبر عَلَى (ما) النافية لـ(كان وأخواتها) ..... - ١٢٣ -
١٨ـ مسألة: القول بإلغاء عمل كان إذا جاء الاسمان بعدها مرفوعين ..... - ١٢٤ -
١٩ـ مسألة: القول بحذف كان وإبقاء خبرها ..... - ١٢٤ -
٢٠ـ مسألة: جواز حذف اسم كان وقيام خبرها مقامه إذا أسند إليه ضمير الشأن ..... - ١٢٥ -
٢١ـ مسألة: جواز إعمال (إنْ)عمل (ليس) ..... - ١٢٥ -
٢٢ـ مسألة: جواز نصب معمول الخبر المنفي إذا تقدَّم عَلَى الخبر وكان موجباً ..... - ١٢٦ -
٢٣ـ مسألة: القول بأنَّ خبر (ليت) منصوب عَلَى إضمار فِعل ..... - ١٢٧ -
٢٤ـ مسألة: القول بإجازة الوجهين (الفتح والكسر) واختيار الفتح لهمزة إنَّ بعد القَسَم ..... - ١٢٨ -

٢٥ـ مسألة: القول بأنَّ العربَ تُعمِل (إنَّ) المُتَّصِلَة بـ(ما) فتقولُ: إنَّمَا زيداً قائمٌ ..... - ١٢٩ -
٢٦ـ مسألة: جواز العطف بالرفع عَلَى محل اسم (إنَّ) من الابتِداء قبل استكمال الخبر ..... - ١٣٢ -
٢٧ـ مسألة: جواز دخول اللام عَلَى خبر إنَّ إذا كان ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ(قد) ..... - ١٣٤ -
٢٨ـ مسألة: جواز دخول (إنَّ) عَلَى ما لا خبرَ فيه ..... - ١٣٥ -
٢٩ـ مسألة: جواز حذف الفاعل مطلقاً ..... - ١٣٦ -
٣٠ـ مسألة: جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ(كي) أو (أن) عليهما ..... - ١٣٧ -
٣١ـ مسألة: جواز تقديم المفعول المنصوب بفعل الجزاء عليه فقط ..... - ١٣٨ -
٣٢ـ مسألة: جواز تقديم مفعول (إذنْ) عليها ..... - ١٣٨ -
٣٣ـ مسألة: جواز تقديم المحصور بـ(إلا) مطلقاً ..... - ١٣٩ -
٣٤ـ مسألة: جواز تقديم الفاعل عَلَى الفعل المحذوف (العامل) ..... - ١٤٣ -
٣٥ـ مسألة: القول بأنَّ الفعل المبني للمجهول يشتمل عَلَى ضمير مجهول ..... - ١٤٤ -
٣٦ـ مسألة: جواز إقامة التمييز مقام الفاعل ..... - ١٤٥ -
٣٧ـ مسألة: القول بأنَّ الاسم المتقدم عَلَى الفعل منصوب به ..... - ١٤٥ -
٣٨ـ مسألة: جواز تقديم معمول اسم الفعل ..... - ١٤٦ -
٣٩ـ مسألة: ترجيح النصب للاسم التالي اسماً آخر ..... - ١٤٦ -
٤٠ـ مسألة: القول بأنَّ مَحلَّ حَذف حَرفِ الجَرِّ مِنْ (أنْ وأنَّ) هو موضع الجَر ..... - ١٤٧ -
٤١ـ مسألة: جواز إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول ..... - ١٤٩ -
٤٢ـ مسألة: اختيار النصب وجواز الجر للمفعول معه إذا ضعف العطف ..... - ١٥٢ -
٤٣ـ مسألة: القول بأنَّ الناصب للمستثنى هو إضمار (أنَّ) بعد (إلا) ..... - ١٥٢ -
٤٤ـ مسألة: جواز تقديم المستثنى أول الكلام ..... - ١٥٣ -
٤٥ـ مسألة: جواز الرفع والنصب في المستثنى المفرغ المنفي ..... - ١٥٤ -
٤٦ـ مسألة: إذا تكرر المستثنى في العدد فالأخير مستثنى من الذي قبله وهكذا ..... - ١٥٤ -
٤٧ـ مسألة: جواز الجر مع (ما) التي تسبق (عدا وخلا) ..... - ١٥٥ -
٤٨ـ مسألة: القول بأنَّ (البعضَ) لا يَقَعُ إلا عَلَى ما دونَ النِّصف ..... - ١٥٦ -
٤٩ـ مسألة: جواز النَّصب بـ(حاشا) يعني القول بأنَّها فعلٌ ..... - ١٥٧ -
٥٠ـ مسألة: جواز دخول (إلا) عَلَى (حاشا) إذا جرَّت ما بَعدَها ..... - ١٥٨ -
٥١ـ مسألة: جواز تقديم حَرف الاستثناء (إلا) عَلَى الجملةِ بأسرِها ..... - ١٥٨ -
٥٢ـ مسألة: القول بأنَّ كلمةَ (فاه) مَنصوبَة بِفعلٍ مُضمَرٍ في قَولِنا (كَلَّمتُه فَاهُ إلى فِيَّ) ..... - ١٥٩ -
٥٣ـ مسألة: جواز تقديم الحال وفيها الواو عَلَى العامل فيها ..... - ١٦٠ -
٥٤ـ مسألة: جواز تقدم الحال عَلَى المُشَبَّه به ..... - ١٦٠ -
٥٥ـ مسألة: جواز أن تأتي الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه ..... - ١٦١ -
٥٦ـ مسألة: القول بأنَّ الخبرَ في قولنا (ضربي زيداً قائماً) هو الحال ..... - ١٦١ -
٥٧ـ مسألة: جواز أن تَسُدَّ الحال غير المفردة مَسَدَّ الخبر ..... - ١٦٢ -
٥٨ـ مسألة: عدم جواز أن ينوب عن المصدر (أن والفعل) إذا سدَّ الحال مسد الخبر ..... - ١٦٣ -

٥٩ـ مسألة: جواز تقديم التَّمييز عَلَى عَامِلِه إذا كانَ العَامِلُ مُتصرِّفاً ..... - ١٦٤ -
٦٠ـ مسألة: جواز إقامة التمييز مقام الفاعل ..... - ١٦٧ -
٦١ـ مسألة: جواز التعريف في التمييز ..... - ١٦٧ -
٦٢ـ مسألة: القول بأنَّ (رُبَّ) اسمٌ وليس حَرفاً ..... - ١٦٨ -
٦٣ـ مسألة: القول بأنَّ (حتى) تجر ما بعدها بإضمار (إلى) ..... - ١٦٨ -
٦٤ـ مسألة: جواز زيادة (مِنْ) بلا شروط ..... - ١٦٩ -
٦٥ـ مسألة: القول بأنَّ (متى) حرف جر ..... - ١٧٠ -
٦٦ـ مسألة: القول بأنَّ (رُبَّما) تَدخُلُ عَلَى الجُملَةِ الاسميَّةِ والفِعلِية ..... - ١٧١ -
٦٧ـ مسألة: جواز إضافة (حيث) إلى المُفرَد ..... - ١٧١ -
٦٨ـ مسألة: جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه باليمين ..... - ١٧٣ -
٦٩ـ مسألة: جواز إعمال اسم المصدر ..... - ١٧٤ -
٧٠ـ مسألة: القول بالقياس عَلَى ما نُصِبَ مِن صيغة المصدر إذا كان عاملُهُ من غير لفظه ..... - ١٧٥ -
٧١ـ مسألة: جواز إعمال اسم الفاعل عمل فعله إذا كان ماضياً أو مصغَّراً ..... - ١٧٦ -
٧٢ـ مسألة: القول بأنَّ إعمال اسم الفاعل بالنصبِ أو بالإضافةِ هما سواء ..... - ١٨٠ -
٧٣ـ مسألة: القول في إعمال صيغة المبالغة عَلَى وزن فعول ..... - ١٨١ -
٧٤ـ مسألة: القول بأنَّ (ما) التَّعَجُّبِيَّة لا محل لها مِنَ الإعراب ..... - ١٨١ -
٧٥ـ مسألة: القول بأنَّ صيغة التعجُّب (ما أفعَلَ) أنَّها فِعْلِيَّة ..... - ١٨٢ -
٧٦ـ مسألة: جواز التعجب مما عبر عن فاعله بـ(أفعل) في العاهات والألوان ..... - ١٨٣ -
٧٧ـ مسألة: القول بجواز فك المضعف الثلاثي في التعجب ..... - ١٨٤ -
٧٨ـ مسألة: جواز زيادة أصبح وأمسى بين (ما) التعجبية و(أفعل) ..... - ١٨٥ -
٧٩ـ مسألة: القول بأنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) أفعال، ونِعْمَ الرَّجُلُ وبِئسَ الرَّجُلُ اسمان محكيان ..... - ١٨٦ -
٨٠ـ مسألة: القول بجواز تثنية وجمع (نِعْمَ و بِئْسَ) أو اتِّصَال الضَّمير البارز بهما ..... - ١٨٨ -
٨١ـ مسألة: القول بأنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ النَّكرَة المنصوبة بَعدَ (نِعْمَ) هو الفاعل وجواز أن يكون الفاعل ضميراً بارزاً وأنَّ الاسمَ النَّكرة منصوب على الحال ..... - ١٨٩ -
٨٢ـ مسألة: القول بأنَّ (مَا) الواقعة بعد (نِعمَ) أنَّها تمييز إذا جاء ما بعدها فعل ..... - ١٩٠ -
٨٣ـ مسألة: جواز الفصل بين نعم وفاعلها بالجار والمجرور ..... - ١٩١ -
٨٤ـ مسألة: جواز أن يأتي بعد فاعل (نعم) فعل أو ظرف ..... - ١٩١ -
٨٥ـ مسألة: جواز حذف عائد الجملة المنعوتة بظرف الزمان تدريجياً ..... - ١٩٢ -
٨٦ـ مسألة: جواز التوكيد والعطف عَلَى العائد المحذوف المنصوب بالوصف ..... - ١٩٢ -
٨٧ـ مسألة: جواز العطف بـ (الفاء وثم) لما لا يُستَغنى عنه بمتبوعه ..... - ١٩٣ -
٨٨ـ مسألة: القول بأنَّ (أم) المنقطعة بمنزلة (بل) وما بعدها مثل ما قبلها ..... - ١٩٣ -
٨٩ـ مسألة: جواز دخول (اللام) عَلَى واو المصاحبة المغنية عن الخبر ..... - ١٩٤ -
٩٠ـ مسألة: جواز العطف بـ(لا) بعد النفي ..... - ١٩٥ -
٩١ـ مسألة: القول بأنَّ (إمَّا) تكون فيه جحداً ..... - ١٩٥ -

٩٢ـ مسألة: جواز الإبدال مِمَّنْ لم يُفِدْ الإحاطة في بدل الكل ..... - ١٩٦ -
٩٣ـ مسألة: القول بأنَّ الضمةَ في المنادى المعرفة ضمَّة إعراب وأنَّه معربٌ لا مبني ..... - ١٩٦ -
٩٤ـ مسألة: جواز رفع المنادى المضاف إضافة محضة ..... - ١٩٧ -
٩٥ـ مسألة: القول بأنَّ أصلَ حَركة الميم في (أُم) هي الفتحة ..... - ١٩٨ -
٩٦ـ مسألة: منع ترخيم الثلاثي محرَّك الوسط ..... - ١٩٩ -
٩٧ـ مسألة: القول بالإغراء بـ(بَيْنَ) ..... - ٢٠٠ -
٩٨ـ مسألة: القول بأنَّ (وَيْكَ) محذوفةٌ من (وَيْلَكَ) ..... - ٢٠٠ -
٩٩ـ مسألة: القول بإعمال اسم الفعل (كما أنتَ) ..... - ٢٠١ -
١٠٠ـ مسألة: جواز تقديم وتأخير (اسم الفعل) عَلَى معموله ..... - ٢٠٢ -
١٠١ـ مسألة: جواز القياس عَلَى بقية الظروف بشرط الخطاب وأنَّ كاف (عليك) في موضع نصب ... - ٢٠٣ -
١٠٢ـ مسألة: جواز أنْ يجري (الاسم المنقوص) مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجرِّه بفتحةٍ ظاهرة .. - ٢٠٥ -
١٠٣ـ مسألة: القول بأنَّ الفعلَ المضارع مرفوعٌ بحروف المضارعة ..... - ٢٠٧ -
١٠٤ـ مسألة: القول بأنَّ (لَنْ) الناصبة للفعل المضارع مركبة وأنَّ أصلها (لا أنْ) ..... - ٢٠٧ -
١٠٥ـ مسألة: جواز تقديم معمول معمولُ (كي) عليها ..... - ٢٠٨ -
١٠٦ـ مسألة: القول بإبطال عمل (كي) إذا فصل بينها وبين فعلها فاصل ..... - ٢٠٨ -
١٠٧ـ مسألة: جواز الفصل بين(إذن) والفعل بمعمول الفعل ..... - ٢٠٩ -
١٠٨ـ مسألة: القول بأنَّ (أو) ناصبة بنفسها وأنَّها تأتي بمعنى (حتى) ..... - ٢١٠ -
١٠٩ـ مسألة: جواز رفع الفعل بعد (حتى) إذا لم يكن الأول سبباً للثاني ..... - ٢١١ -
١١٠ـ مسألة: القول بنصب الفعل إذا حُذِفت (أنْ) التي قبله ..... - ٢١٢ -
١١١ـ مسألة: جواز نصب المقترِن بـ(الفاء) بَعدَ (اسم الفعل) ..... - ٢١٣ -
١١٢ـ مسألة: جواز جزم جواب النهي مطلقاً ..... - ٢١٦ -
١١٣ـ مسألة: جواز الجزم بـ(لام الأمر) المُضمَرة ..... - ٢١٩ -
١١٤ـ مسألة: جواز تقديم معمول (فعل الشرط) عَلَى أداة الشرط ..... - ٢٢٠ -
١١٥ـ مسألة: جواز حذف (لام الأمر) بعد الأمر بالقول ..... - ٢٢١ -
١١٦ـ مسألة: القول بجوازِ حذفِ التاء في المعدود المُذَكَّر ..... - ٢٢١ -
١١٧ـ مسألة: القول بأن العرب أضافت العشرين وأخواته إلى المُفَسِّرِ مُنَكَّراً أو مُعَرَّفاً ..... - ٢٢٢ -
١١٨ـ مسألة: جواز إعمال (اسم الفاعل) المصوغ من العدد ..... - ٢٢٣ -
١١٩ـ مسألة: القول بأنَّ العربَ تقولُ (ثاني واحِدٍ) ..... - ٢٢٥ -
١٢٠ـ مسألة: القول بأنَّ بعضَ العَربِ تَقولُ (واحد عَشر) عَلَى الأصل ..... - ٢٢٥ -
١٢١ـ مسألة: القول ببناء (اسم الفاعل) مِن ألفاظ العقود الثمانية ..... - ٢٢٦ -
١٢٢ـ مسألة: القول بأنَّ (كم) التي يكنى بها عن العدد مركبة ..... - ٢٢٦ -
١٢٣ـ مسألة: القولُ بأنَّ كُلَّ عَددٍ مُستَثنَى مِمَّا قَبلَه ..... - ٢٢٧ -

الفصل الثالث:

آراءُ الكِسَائيِّ الصَّرفِيَّة عِندَ شُرَّاح ألفيَّة ابنِ مالك في القَرنِ الثَّامن الهِجريِّ ..... - ٢٢٩ -
١ـ مسألة: القول بأن فتح نون المثنى مِن اللغات ..... - ٢٢٩ -
٢ـ مسألة: جواز تصريف أفعال المقاربة في غير (كاد) و(أوشك) ..... - ٢٢٩ -
٣ـ مسألة: جواز فتح همزة (إنَّ) بَعدَ (حيث)..... - ٢٣١ -
٤ـ مسألة: القول بأنَّ الفعلَ الثلاثي المعتل العين إذا بُنِيَ للمجهول جازَ في فائه ثلاثةُ أوجُه ..... - ٢٣١ -
٥ـ مسألة: القول بأنَّ أصل (مِنْ) مِنا ..... - ٢٣٢ -
٦ـ مسألة: القول بأنَّ العين في (مع) ساكنة..... - ٢٣٣ -
٧ـ مسألة: القول بصرف كل ما لا ينصرف عدا (أفعلَ منك) ..... - ٢٣٣ -
٨ـ مسألة: القول بأنَّ (كي) قِسْماً واحِداً..... - ٢٣٤ -
٩ـ مسألة: جواز إلحاق علامة الجمع في (مَن) عِندَ الوصل..... - ٢٣٦ -
١٠ـ مسألة: القول بأنَّ ما سُمِعَ من فُعَيْلاء فهو ممدود قياساً ..... - ٢٣٧ -
١١ـ مسألة: القول بتأنيث المقصور الذي جاء عَلَى وزن (فِعِّيلَى) بالمد..... - ٢٣٧ -
١٢ـ مسألة: جواز دخول تاء الفَرْق في فَعولٍ ..... - ٢٣٨ -
١٣ـ مسألة: جواز تثنية نحو رضىً وعلاً من ذوات الواو ..... - ٢٣٨ -
١٤ـ مسألة: جواز قصر الاسم الممدود..... - ٢٣٩ -
١٥ـ مسألة: جواز إثبات الهمزة في تثنية الاسم الممدود قياساً..... - ٢٣٩ -
١٦ـ مسألة: القول بقلب (الألف المكسورة والمضمومة) إلى (الياء) في الاسم المقصور..... - ٢٤٠ -
١٧ـ مسألة: جواز إثبات همزة التأنيث عَلَى حالها قياساً في الاسم الممدود ..... - ٢٤٠ -
١٨ـ مسألة: جواز تصغير الثلاثي المنقوص منه حرف دون رد هذا الحرف المحذوف عند التصغير.. - ٢٤١ -
١٩ـ مسألة: جواز التصغير بالوجهين لأسماء النساء التي عَلَى ثلاثة أحرف منقولاً من المصدر..... - ٢٤٢ -
٢٠ـ مسألة: القول بترك (التاء) في تصغير المؤنث الثلاثي العاري مع عدم اللبس شذوذاً..... - ٢٤٣ -
٢١ـ مسألة: الوقف عَلَى (كأين) بالوجهين الحذف والإقرار للنون..... - ٢٤٣ -
٢٢ـ مسألة: جواز الوقف عَلَى الاسم المقصور المُنَوَّن بـ(الألف)..... - ٢٤٤ -
٢٣ـ مسألة: جواز حذف (الواو والياء) مع حذف الحركة في الوصل إذا تحرك ما قبلها عَلَى الوجهين - ٢٤٥ -
٢٤ـ مسألة: القول بحذفِ (الياء) في الاسم المنقوص عِندَ الوقفِ ..... - ٢٤٥ -
٢٥ـ مسألة: جواز الوقف بالنقل (نقل حركة الحرف) والتَّخفيف هو الأفضل ..... - ٢٤٦ -
٢٦ـ مسألة: القول بإمالة (لا) في الجواب وإمالة (حتَّى) ..... - ٢٤٧ -
٢٧ـ مسألة: جواز إمالة الألفين معاً من إمالة الصاد والسين والتَّاء والكاف إلا أنْ تلقى ساكناً ..... - ٢٤٧ -
٢٨ـ مسألة: القول باستثناء حروف الاستعلاء والرَّاء خاصة من الإمالة لكَفِّ المستعلي..... - ٢٤٨ -
٢٩ـ مسألة: القول بأنَّ كل اسم زادت حروفه عَلَى ثلاثة أحرف ففيه زيادة ..... - ٢٤٩ -
٣٠ـ مسألة: القول بتحويل فَعَلَ إلى فَعُل عن طريق النقل..... - ٢٤٩ -
٣١ـ مسألة: جواز الابتداء بتحقيق الهمزتين نحو (أُؤْتُمِنَ) ..... - ٢٥٠ -
٣٢ـ مسألة: القول بإبدال (الواو والياء) الساكنتين (ألفاً) لانفتاح ما قبلها ..... - ٢٥١ -

٣٣ـ مسألة: القول بإتمام المفعول من ذوات الواو ..... - ٢٥٢ -
٣٤ـ مسألة: القول في أصل كلمة (وَقَرنَ) ..... - ٢٥٢ -
٣٥ـ مسألة: القول بالإدغام في (رويا) إذا خُفِّفَتْ ..... - ٢٥٣ -
٣٦ـ مسألة: جواز وجود همزة الوصل في (فعل الأمر) عَلَى لغة تميم ..... - ٢٥٣ -
٣٧ـ مسألة: جواز إدغام (أفعل) التعجب ..... - ٢٥٤ -
٣٨ـ مسألة: جواز الإدغام وإن كانت الحركة حركة إعراب ..... - ٢٥٤ -

الملاحق:
آراءُ الكِسَائيِّ غَيرِ النَّحويَّة ..... - ٢٥٥ -
أولاً: القِرَاءاتُ القُرآنِيَّةُ: ..... - ٢٥٥ -
المَواضِعُ التي ذُكِرَ فيها الكِسَائِيُّ وتَضَمَّنَتْ قِراءتَه القُرآنِيَّة ..... - ٢٥٨ -
١ـ مسألة: جواز مباشرة حرف النِّداء للفعل ..... - ٢٥٨ -
٢ـ مسألة: القول بجواز حذف الضمير المتَّصِل بالفعل ..... - ٢٦٠ -
٣ـ مسألة: القول بجواز تسكين اللام في أل التَّعريف بَعدَ (ثم) ..... - ٢٦١ -
٤ـ مسألة: جواز كسر وفتح همزة إنَّ ..... - ٢٦٢ -
٥ـ مسألة: جواز رفع الفعل إذا كان العامل في (أنْ) فِعلَ (ظَنَّ) ..... - ٢٦٢ -
٦ـ مسألة: جواز أن يبنى (إذ) عند الإضافة ..... - ٢٦٤ -
٧ـ مسألة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ..... - ٢٦٥ -
٨ـ مسألة: جواز العطف عَلَى فعل الجزاء ..... - ٢٦٧ -
٩ـ مسألة: ضرورة أن يكون الترتيب اللفظي لـ(واو العطف) موافقاً للترتيب الزَّماني ..... - ٢٦٨ -
١٠ـ مسألة: جواز صرف مالا ينصرف للتناسب ..... - ٢٦٩ -
١١ـ مسألة: القول برفع الفعلِ بعدَ لام الجحود ..... - ٢٧٠ -
١٢ـ مسألة: جواز إضافة المائة إلى الجمع ..... - ٢٧١ -
١٣ـ مسألة: جواز ضم عين (فُعْلَة) في الجمع ..... - ٢٧٣ -
١٤ـ مسألة: الجمع للكثرة عَلَى وزن فُعْلَى مِن فَعيل (بمعنى فاعِل) وأفعَل وفَعلان ..... - ٢٧٣ -
١٥ـ مسألة: الجمع من صيغة (فَعِيل) بمعنى مفعول إلى (فِعَال) ..... - ٢٧٤ -
١٦ـ مسألة: القول بعدم إعطاء الوصل حكم الوقف في الهاء ..... - ٢٧٥ -
١٧ـ مسألة: القول بإبدال تاء التأنيث هاء عِند الوقف ..... - ٢٧٧ -
١٨ـ مسألة: إمالة الفتحة التي تليها هاء التأنيث في الوقف ..... - ٢٧٨ -
١٩ـ مسألة: إمالة فتحتي (الراء والهمزة) معاً و(النون والهمزة) معاً ..... - ٢٨٠ -
٢٠ـ مسألة: حذف الثاني من الساكنين إذا كانا حرفي علَّة ..... - ٢٨٠ -
٢١ـ مسألة: القول بترك نقل حركة التاء بل حذفها في كَلمة (يَخِصِّمون) ..... - ٢٨١ -
ثانياً: مواضعُ ذِكرِ الكِسَائيِّ كَرَاوِيَةٍ عَن العَرَبِ ونَاقِلٍ لِلُّغَةِ ..... - ٢٨٢ -
١ـ مسألة: الرواية على جواز إعمال لفظ (تقول) بمعنى (تَظُن) ..... - ٢٨٢ -
٢ـ مسألة: الرواية على جواز الجمع بالياء في مَا لا مَدَّةَ لِمُفرَدِه ..... - ٢٨٤ -

٣ـ مسألة: الرواية على جواز دخول حرف الجر (الكاف) عَلَى ضميري الرَّفع والنَّصب المُنفَصِلَين ..... - ٢٨٥ -
٤ـ مسألة: الرواية على القول بوجوب تَذكير الوصف في المؤنَّث ..... - ٢٨٦ -
٥ـ مسألة: الرواية على جواز إبدال التَّاء التي تأتي بعد الجيم دَالاً ..... - ٢٨٦ -
٦ـ مسألة: الرواية على الجر بالإضافة دون عطف ..... - ٢٨٧ -
٧ـ مسألة: الرواية على إعمال اسم الفاعل بالنَّصب ..... - ٢٨٧ -
نتائج البحث: ..... - ٢٨٨ -
توصيات الباحث: ..... - ٢٩٣ -
المصادر والمراجع: ..... - ٣٠٩ -

فهرس الفهارس

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	فهرس الآيات القرآنية	٢٩٢
٢	فهرس الأحاديث النبوية	٣٠٢
٣	فهرس أقوال العرب وأمثالهم	٣٠٣
٤	فهرس الشعر	٣٠٤
٥	فهرس الرجز من الشعر	٣٠٦
٦	فهرس المصادر والمراجع	٣٠٧
٧	فهرس المحتويات	٣١٨